

من الشرق والغرب



الشرق والغرب

ثورات المغرب في السنة ١٩١١

الجزء الثاني

ثورة مصر

الحروب الصليبية إلى حرب السويز

بقلم
محمد علي الفيت



من الشرق والغرب

الغرب والشرق
من الحروب الصليبية الى حرب السويس

ثورات العرب في ١٩١٩ له

الجزء الثاني
نشوة مصر

بمقام
محمد علي الفتية

الفصل الأول تمهيد لشورة مصر

« الماصرون للحرب العالمية الاولى - هل كان من الممكن القيام بثورة جديدة »
« الطبقات الجديدة من السياسة - موقف العناصر الوطنية - دور الحزب الوطنى - »
« مصطفى فهمى ولورد كرومر - خطبة الوداع - وضوح مختلف الاتجاهات السياسية »
« كرومر يهدد مصر ويعلن بقاء الاحتلال وصلاحيه الاوضاع القائمة لحكم البلاد - كرومر »
« يؤيد التطور البطيء - تعليق لطلى السيد - سياسة المسألة التي تذهب الى حد »
« الاستسلام - كرومر وسعد زغلول - الاحداث تكشف حقيقة سلوك السياسة - برنامج »
« سعد السيمى » .

فى المرحلة الثانية من مؤلفنا تناولنا بالتفصيل مسلك بريطانيا نجاه مصر منذ بداية الاحتلال حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ولكى نتحدث عن ثورة عام ١٩١٩ وتناولها بالتحليل الدقيق ، يتعين علينا أن نمود الى أعقاب الثورة العربية لا لاستعراض النكبات التي حلت بالبلاد على أثر هذه الثورة ، ولكن لندرك الأثر النفسى الذى خلفته أحداثها ولاسيما أن الذين عاصروا الحرب العالمية الأولى كانوا جميعا أحد فريقين : فريق شهد أحداث الثورة العربية وتأثر بنتائجها ، وتكيف تفكيره بالوضع الذى كان قائما بالبلاد ، وفريق تلقى - بحكم السن - ميراث تلك الثورة ممن عاشوها وشهدوها من الفريق الاول .

وهذه نقطة هامة يتعين تحديدها فى صراحة ليسنى للقارىء أن يفهم تلقائيا موقف تلك الشخصيات التى شاء القدر أن يضع فى أيديهم مصاير البلاد ويلقى عليهم مسؤولية الأحداث التى مرت بها مصر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى الى أن قامت ثورة عام ١٩٥٢ وتم جلاء بريطانيا عن مصر فى عام ١٩٥٦ .

استسلم عرابي وحل الجيش المصري وزجت بريطانيا بزعماء البلاد
وقادة الجيش في السجون ونفت منهم من نفت وعزلت من عزلت •

ثم منيت البلاد بكارثتي الكوليرا والحملة السودانية ، وتحقق
لبريطانيا احتلال مصر في أنسب الظروف لها وأسوأها لمصر •

وشعر بهول الكارثة أولئك الأحرار من أبناء البلاد الذين نجوا من
الاعتقال والتشريد ، وعلى الرغم من أن هؤلاء الأحرار كانوا يحسون
بمعجزهم عن الحركة أمام تكتل العناصر الرجعية وآمرها ضدهم ، فإن غليان
الثورة في نفوسهم لم يهدأ • وقدة الوطنية في صدورهم لم تنطفئ ،
ونفقتهم على أولئك المسؤولين عن هزيمة عرابي واحتلال البلاد لم تحف
حدثها ، فالثورة كانت تتأجج ، ولكن الأجيال كان في أعماق النفوس لا تبدو
منه غير الأمارات المرتسمة على الوجوه ، لم يكن ممكنا أن تنطلق الثورة
من عقالها ، لأن السؤال الذي كان يتردد في أذهان العناصر الوطنية هو •
هل يمكن أن تقاوم مصر الاحتلال وجنوده وأسلحته ؟

ويجب عباس محمود العقاد على هذا السؤال فيقول : « انهم لو
تركوا أحرارا لما استطاعوا القيام بعمل يذكر في الأحوال الجديدة لأن
الجيل الواحد قلما يقوى على النهوض بدورين متعاقبين ، ولا سيما بعد
الهزيمة الصريحة ، وأما الجيل الجديد فلم يكبر بعد ، ولا بد من انتظاره
بضع سنوات » ويقول العقاد : « لبثت مصر زمنا في حالة من الحمول والاعياء
ولعل الأصح أنها كانت في حالة الترقب والانتظار ، ريثما تتجلى الايام عن
مصابير الأمور » •

كانت بريطانيا تدرك المعنى الذي شرحه العقاد ولكنها على الرغم
من ذلك كانت تدرك أيضا خطر تكتل البلاد وانتفاضتها في ثورة ضد
الاحتلال تتدلع نارها في أي وقت متى وجد الزعيم الصالح لقيادة الأمة • •
ثورة يستميت فيها أبناء البلاد دفاعا عن حريتها واستقلالها • وكان لامناص
للسياسة البريطانية من العمل الدائب بين مختلف الطبقات للقضاء على روح
الثورة وعلى وحدة الصف ، حتى تفقد العناصر الوطنية كل أمل قريب في
الخلاص من الاحتلال • ولم يبق أمام الأحرار من أبناء الوطن الا أن يعيشوا

على هذا الامل .. انتظارا لليوم الذى يتحقق فيه • فلم يفتشوا يجاهرون
الاحتلال بالعداء •

وعلى النقيض من هذه الجماعات الوطنية ، ظهرت تلك الفئة التى
تآمرت مع بريطانيا والخديو ومهدت للاحتلال فناصرت الأمة العداء لانها
لم تكن تؤمن يوما بأن لهذا الشعب وجوده •• ودأبت على خيانة الامة
وأخذت تمن الخيانة من بريطانيا تارة ومن الخديو تارة أخرى وربطت
مصيرها بمصير الجهتين « بريطانيا والخديو » وعلقت مصالحها على مصالح
الاستعمار وعلقت مستقبلها على مستقبل الخديو والرجعية والانجليز ،
وانخذت من ولائها لأعداء البلاد ومحتليها مفخرة تزهو وتفخر بها • وجماع
القول أن تلك العناصر الخائنة كانت تمنع فى الاتراء بقدر امعانها فى
الحياة ، وكانت فى ذاتها شرا على البلاد لم يقل ضرره عن نكبة
الاحتلال •

وبين هاتين الفئتين ظهرت فئة انخذت لوجودها السياسى شعارات
جديدة ، شعارات تقول : ان الاحتلال أصبح أمرا واقعا ، وان المهمة قد
أصبحت محصورة فى العمل من أجل الحد من الآثار الضارة لهذا الاحتلال ،
عناصر أخذت تدعو الى سياسة المسالمة والمهادنة ، وكان سندها فى دعوتها
هذه ان مصر لم يعد بوسعها القضاء على الخيانة أو استئصال القتال ، وأن
الاحتلال قد أصبح وسيظل الى أمد طويل حقيقة واقعة •

وهذه الفئة جمعت - كما يقول العقاد « حصفا الثورة العرابية الذين
شهدوا تذبذب السياسة الفرنسية والسياسة العثمانية قبل الاحتلال ، عناصر
رأت ماهو حسبهم وزيادة من هذه الآمال الكاذبة وهذه الجهود العقيمة
فانساقموا على الطريق الوحيد المفيد المهد لهم وهو طريق النهضة المصرية
الصميعة واستغلال المصريين أنفسهم بطلب الاستقلال وتزويد الأمة بعدة
العلم واليقظة والمتابعة ، لأنه مامن وسيلة الى الاستقلال فى رأيهم أنجع
من وسيلة فهمه والاستعداد له ، والاصرار على المطالبة به » ويقول العقاد:
ان من هذا الفريق كان أناس من فطاحل المصريين أمثال محمد
عبد وسمعد زغلول •

وكان بجانب هذه الفئات فئات كثيرة قبلت الحكم او الاشتراك فيه واغتنام مزاياه وفوائده الأدبية والمادية دون أن تجد في ذلك غشاضة وجارت في خنوع الخديو وجارت الاحتلال •

ان العناصر التي تألفت منها هذه الفئات كانت لانفتاقاً في كل حين تعتبر أن مصانة العدو المحتل لاتدل على التجرد من كل شعور وطني ، وأن هدفهم هو العمل لاعادة بناء الخراب الذي خلفته الثورة العراقية والسعى للحد من مساوى الاحتلال •

وهكذا شهدت البلاد طبقات جديدة تزعم أنها تعمل من أجل انقاذ ما يمكن انقاذه من حقوق البلاد ؛ ولكن في الحدود التي لاتجلب عليها غضب الحاكم واستياء المحتل •

ومما شجع هذه الطبقات على المضي في خطتها موقف الكثير من العناصر التي لم ترض بالاحتلال ولم تسلم به ، ولكنها التزمت السلبية في سلوكها لأنها أثرت أن توجه عنايتها لبناء كيانه المادى دون اعتبار لأى غرض آخر •

وعلى هذه الصورة كان على العناصر الوطنية الصميمة المخلصة الثائرة مقاومة الوضع الذى انتهت اليه البلاد ، وكان عليها أن تعمل على توسيع قاعدتها الشعبية وأن تضم الى صفوفها العناصر التي كانت دائماً على استعداد للعمل متى تهأت لها الظروف •• وكان على هذه الطبقة بالذات ان تحتاط لنفسها وتتحاشى أن يندس بين صفوفها أولئك الذين سكتوا عن الاحتلال، بل ورضوا بالتعاون معه وأن تخشى بنوع خاص تلك الطبقة التي جعلت من مصانة العدو والتعاون معه أسلوباً ومسلكاً وطنياً زاعمة أن الغرض هو الحد من آثار الاحتلال الضارة •• لأن هؤلاء كانوا على استعداد متى تهأت لهم الظروف أن يسيطروا على الحركة الوطنية لتسخيرها وتحويلها وفقاً للاتجاه الذى يلائم مصالحهم وأطماعهم •

لقد تحمل مصطفى كامل واخوانه من زعماء الحزب الوطنى العبء

الأكبر فى مطلع القرن العشرين فى دعوة الجهاد من أجل جلاء بريطانيا عن البلاد ، تلك الدعوة التى كلفت مصطفى كامل حياته ، والتى ضحى من أجلها اخوانه فى الجهاد ، أمثال محمد فريد فجادوا بالبقية الباقية من حياتهم وقضوها فى المنفى •

استجابت العناصر الوطنية لهذه الدعوة وأيدت الحزب الوطنى فى جهاده وان لم يكن ينادى باستقلال مصر التام • وكان يحرص على الاحتفاظ بولاء مصر للدولة الشمانية •

وكتب على الحزب الوطنى والعناصر الوطنية أن تتحمل عبء الجهاد منفردة ودون أن تنهأ لها الظروف الكافية لتكتيل أبناء البلاد فى حركة شاملة يواجهون بها الاحتلال ويواجهون بها الاستعمار مواجهة إيجابية مسلحة •

وجه مصطفى كامل نشاط الحزب الوطنى الى الطبقات المثقفة ولا سيما الطلبة والتف حوله اخوانه الشباب الذين راوا فى مصطفى كامل الزعيم لهذه الحركة ... فاستمعت زعامة مصطفى كامل لهذه الحركة الكثيرين من الساسة الذين كانوا يتطلعون الى الزعامة الوطنية وأبدت كذلك الذين كانوا يطمعون فى القيام بدور إيجابى فى توجيه الحركة على الصورة التى تتفق ووجهة نظرهم وفلسفتهم ••

على أن حقيقة الاوضاع السياسية تبدو لنا فى صورة أكثر دقة ووضوحا اذا رجعنا قليلا الى نهاية عهد اللورد كرومر ، وبالذات الى الأيام الأخيرة لكرومر فى مصر ، تلك الأيام التى نظم فيها مصطفى فهمى رئيس الوزراء وقتئذ حفلة توديع للورد كرومر بعد أن قام مصطفى كامل بحملته الشهيرة ضد بريطانيا فأكرهها على ابعاد كرومر عن مصر التماسا لتخفيف حملات ودعايات الزعيم الشاب • ففى ذلك الوقت الذى كانت يد اللورد كرومر ملطخة بدم شهداء دنشواى ، وبينما كان لورد كرومر نفسه يعترف بأن اسمه كان يذكر فى مصر منعوتا بنعوت الذم فكان يلقب بكرومر الوحش • وأنه كان يشبه بألن آلهة الوثنيين حبا لشرب الدماء • بينما

كان أمر كرومر بالنسبة لمصر على هذه الصورة أقام مصطفى فهمى رئيس الوزراء حفلا لتوديعه •

ولقد كشف هذا الحفل وكشف الاعداد له عن الكثير من الاتجاهات السياسية السائدة وقت ذاك والتي ظلت سائدة طوال مدة الحرب وكان ظلها يخيم على جو السياسة المصرية قبل الثورة ، فان هؤلاء الساسة هم الذين وضعت البلاد فى أيديهم أمانة قضيتها ومسئولية توجيهها مما يعين أهمية ايضاح وتصوير تلك الروح •• وهذه العقيلة التي سيطرت على السياسة المصرية فتشد • فأول ما يسترعى النظر أن لورد كرومر بالرغم من موقفه الواضح العلني من القضية ، وبالرغم من جهره الدائم برأيه وسياسته ازاء مصر وإعلانه فى حفلة الوداع المشار اليها بأن الاحتلال البريطانى لمصر سيدوم الى ماشاء الله وأن الحكومة البريطانية مسئولة عن الخطة التي تجرى عليها الادارة المصرية ، وأن تلك حقيقة لا ريب فيها • نقول انه بالرغم من اعلان لورد كرومر لهذه المبادئ الاساسية التي كان يلتزمها والتي وصفها أحمد لطفى السيد بأنها منتهى ما يسمع فى السياسة من الصلف والكبرياء والعصى النفسى وفقدان البصيرة •• بالرغم من هذا كله فقد وجد كرومر من بين المصريين من يدعو الى مجاملته والاحتفال بتوديعه •

على أن كرومر لم يكشف باعلان رأيه فى مستقبل القضية المصرية طيلة عهده فى مصر بل انه سجل هذا الرأى فى خطبة الوداع وأمعن فى خطابه فقال : انه لا يؤيد أى تغيير أو خروج على الأوضاع القائمة فى مصر وأنه سينصح ألا يكون استخدام الشدة مقصورا على قمع الحركة الوطنية فحسب بل شاملا لتلك الحركة التي يصفها بالحركة الكاذبة المتفعله التي ترمى الى اثناء مجالس نيابية سريعة وقال : انها حركة لاستحق شيئا ولا تعبر عن رأى المستيرين من المصريين وبأن دعوتها فى هذا الشأن ماهى الا هذيان ومبالغة • وأكد كرومر أن الاوضاع القائمة هى أفضل ما يصلح للبلاد وأن التطور البطيء هو الذى ينفع مصر وهو الذى ينصح بالتزامه زاعما ان سرعة التطور تنتهى بأن تكبو مصر وتقع فى الطريق •

وأمعن كرومر فى صلفه وتحديه فقال فى خطابه انه شديد العطف

على أهل البلاد ، على الفلاحين أصحاب الجلابيب الزرقاء ، الفلاحين الذين يعتبر نفسه صديقهم الحقيقي . وقال موجها عباراته للفلاحين لا تغتروا ولا تضلوا وراء أقوال الذين يدعون كذبا أنهم يدودون عن البلاد . ونسى كرومر أن هؤلاء الفلاحين الذين وجه اليهم كلمته هذه ، هم ذاتهم الفلاحون الذين شنقهم في دنشواي . وعلى الرغم من جريمته يعود كرومر ليحذرهم تأييد الحركة الوطنية ، ويشككهم في صدق وإخلاص المنادين باستقلال مصر وبجلاء الانجليز عنها . ولم يتحرج كرومر من أن يقول في تحذيره للفلاحين : ان هؤلاء المنادين بدعوتهم الوطنية وهؤلاء المجاهدين انما يطالبون بأوضاع سياسية لو تحققت اليهم - حالا - لعادت بالضرر على مصالح الناس عموما ولا سيما مصالح أفقر أهل القطر - أغنى الفلاحين .

وزير لورد كرومر رأيه ايضا كما وينصح الانكليز والفرنسيين والالمان وسائر الأوروبيين ، وكذلك المستيرين من المصريين سواء أكانوا مسلمين أم أفريقيين أم أيوبيين بأن يتحدوا جميعا ويقاوموا القسوى التي تعمل من أجل التأخر والتقهقر .

ويقول أحمد لطفى السيد ان معنى هذه النصيحة التي وجهها لورد كرومر هي اتحاد الانكليز والفرنسيين والالمان وسائر الأوروبيين ضد العرب الذين يطالبهم لورد كرومر بالاستكانة ليؤكلوا أو ليموتوا تحت أقدام الاستعمار .

ثم يسخر أحمد لطفى السيد فيسأل كيف يتحد مأكول وآكل . ومستعب وسالب حرية ، وغاصب ومغتصب وحاكم مستبد ومحكوم ؟

تلك كانت الآراء التي أعلنها لورد كرومر في خطبته في الحفلة التي أقيمت لتوديعه وتلك هي الآراء التي كلفت وأبرزت موقف بعض المصريين كما أظهرت مختلف آرائهم في هذا الصدد ، وحددت مسوافتهم فمن الشخصيات المصرية من اشترك في الحفلة اشتراكا ايجابيا ، ومنهم من لم يعترف للورد كرومر بأية حسنة وبأى فضل بل اعتبره من اعداء البلاد ، ومنهم من نادى بسياسة المسألة التي لا تذهب الى حد الاستسلام لانهم ،

جربوا سياسة المعاندة وما جرته من آثار على البلاد . أما تلك الآثار التي تحدثوا عنها فلم تعد وتشد الأضرار التي لحقت بمصالحهم الشخصية المادية وأضررت بمطامعهم وحالت دون تحقيق أغراضهم من حيث الجاه والسلطان في حين فقدت الأمة حريتها واستقلالها . وكان من رأى تلك الفئة أن سياسة المسألة التي لاتصل الى حد الاستسلام هي السبيل للتخفيف من تلك الحال التي وصلت اليها البلاد وأصبح فيها حكم البلاد مجرد تنفيذ لأوامر الاحتلال في كبريات المسائل وصغيرها ، وكان من رأيها أن سياسة المعاندة عقيمة، وكانت تتساءل كيف يقبل المعاند من العنيد حسابا على أعماله ؟ بل كيف يرجو من العدو اصلاحا لحاله ؟ وكانت ترى أنه مامن سبيل لتقدم البلاد ولرفقها السياسي والأدبي في جو المقاطعة وسوء التفاهم بين مصر وبريطانيا وبين الانكليز والمصريين . وكانت تنادى بالمسألة والمحاسنة المقرونة بالمحاسبة . وكانت سياستها هذه تبين عليها مجاملة الانجليز ، ومن ثم فانها قامت بدورها في توديع اللورد كرومر . فقد كان هذا الاحتفال - في رأيهم - يخدم مصالح المصريين ، لانه بمثابة تكريم أيضا لخلف اللورد كرومر ، وتكريم لسكل بريطاني في مصر مما يحسن العلاقة بين هؤلاء وهؤلاء ، وتعامت تلك الفئة عن كل ما قارفه اللورد كرومر من العدوان على حقوق مصر ، وتعامت عن مواقفه السياسية ضد البلاد لانه كان لها فلسفة تفرق بين سياسة كرومر وخلق كرومر ، ولكنها كانت فلسفة ميتة مستسلمة تقول ان معاداة القوى دليل على نقص في المعرفة وجهل بالصالح ، وأن الوقوف في وجه المحتل عمل طائش لاجدوى من ورائه ، وأن على الأمة أن تؤيد شدتها بكرم الأخلاق وحسن المجاملة .



لقد جمعت حفلة توديع اللورد كرومر مختلف الفئات التي أشرنا اليها . وحرص كرومر في خطبته بالحفل على أن يخص بشكره وثنائه أشخاصا يعدون باصابع اليد الواحدة من بينهم مصطفى فهمي رئيس الوزراء ومنظم الحفلة والذي اتنى عليه كرومر وعدد مناقبه وقال فيما قال - انه خدم البلاد أجل الخدمات ولكن خدماته كانت بأسلوبه من حيث الهدوء والسكينة

وعدم التعرض لغيره أو الدخول فيما لايعنيه - وهذه الصفات التى عددها لورد كرومر تتفق تماما مع مايجب أن يكون عليه رئيس وزراء يتصحح بالنيحة ويكفى بالإشارة دون الأمر ، وكان مصطفى فهمى رئيس الوزراء من أطوع من تقلدوا هذا المنصب وخيرهم لخدمة المصالح البريطانية . . ثم خص لورد كرومر بثنائه فى خطابه شخصية لم يكن صاحبها قد عمل معه إلا من عهد قريب فقال : انه على الرغم من قصر المدة التى عاشه خلالها فإن فعاله قد علمتـه كيف يحترمه كل الاحترام وقال : انه لم يخطئ . فى ظنه فانه يرى أن مستقبلا عظيما ينتظر ذلك الرجل فى ميدان المصلحة العامة لأنه قد جمع كل الصفات التى تؤهله لخدمة بلاده فهو صادق مستقيم ذو كفاية مقتدر شجاع فيما هو مقتنع به وقد احتمل الطعن والذم من دونه فعلا من أبناء وطنه . وكان صاحب هذه الشخصية التى كمال لها المديح وأزجى إليها الثناء هو سعد زغلول الذى عين وزيرا عقب حادث دنشواى والذى كانت تربطه بمصطفى فهمى رئيس الوزراء أكثر من صلة .



وعلى ضوء ما أبرزناه فى هذا الباب من حقائق سيطرت على مفهوم منطق الساسة خلال تلك الحقبة من الزمن يمكننا ان ندرك ماكان عليه سلوك أولئك الساسة عندما ألفت الأمة الى أيديهم مسئولية قضيتها . ولانريد ان نتجمل رأى فىهم أو الحكم عليهم وانما نترك للأحداث وللماواقف التى انخضها هؤلاء الساسة ازاء الأحداث والنتائج المختلفة التى ترتبت فيما بعد على تصرفاتهم وقراراتهم وآرائهم ، نترك لذلك كله الحكم عليهم ، على أن يكون مفهومنا لنا ان الجانب البريطانى ، سواء فى دار المندوب السامى أو فى وزارة الخارجية البريطانية كان على علم تام بحقائق الموقف المصرى ، وبآراء ومشاعر وانفعالات وأقدار أولئك الساسة بحيث كان الساسة الانكليز يعرفون دائما ويدركون سلفا أقصى مدى لمذاهب هؤلاء الساسة المصريين . وكان الساسة الانجليز يعلمون - تماما - الحد والنهاية لطاقتهم ، بل لأقصى هذه الطاقات بحيث كان ممكنا لبريطانيا أن تكيف دائما قراراتها وتصرفاتها فى نطاق علمها اليقضى بذلك كله . ولقد

كان لهذه الحقيقة أثرها الفعلي في كل ما طرأ بعد ذلك على القضية المصرية
جملة وتفصيلا في مستقبل الأيام •

ولما وافق مصطفى كامل منيته ، وتعرض زعماء الحزب الوطني للنفي
والتشريد في مختلف الأنحاء ضعفت قوة الدفع في الحزب الوطني ،
وحرمت الحركة الوطنية في البلاد القيادة التي كان ممكنا أن توجهها
الوجهة التي تمكنها من القيام بدور فعّال من مطلع القرن العشرين ولاسيما
فرض الحماية البريطانية على مصر ، لو أن الحزب الوطني تخلص من ولائه
الذي كان يتسلك به للدولة العثمانية ولو أنه نادى بالاستقلال التام وانجه
الى الأمة يحركها ويلهب شعورها في حركة شاملة ضد بريطانيا •

وهكذا ندر للأمة أن تواجه جماعات زعمت لنفسها الصدارة وصفة
التحدث عن الشعب وانضم بعضهم الى حزب الأمة الذي يقول عنه العقاد
انه « يطالب الاستقلال التام وينفض السيادة التركية ومعظم أعضائه منضوب
عليهم من الخديو عباس الثاني ورجاله » فكانوا من أجل ذلك على صلة
بدار الوكالة البريطانية • • • ويكفي للحكم على طبيعة مبدأ هذه الجماعة
انها كانت تطالب بالاستقلال التام وتطالب في ذات الوقت بالحماية لنفسها
من دار الوكالة البريطانية • وكانت هناك جماعة أخرى من تلك الجماعات
هى جماعة حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية • ويقول العقاد عن هذا
الحزب ان اسمه يدل على غرضه • وهو مداراة الاحتلال والاكتفاء بطلب
التدرج على مبادئ الحكم النيابي • وانما كان يدارى الاحتلال لأنه حزب
التنصر المعروف بانتماؤه الى المراجع الخديوية فيجب ألا يجهر بمناوأة
الانجليز ويعطيهم حجة مكشوفة تمكنهم من مقابلة العداء بالعداء •

ويفرد العقاد لسعد زغلول مكانة خاصة بين الساسة جميعا فيقول انه
كان مستقلا عن الأحزاب جعل لنفسه برنامجا محدودا واضحا • •
خلاصته كما أفشى به سعد الى بعض سائليه بمناسبة انتخابات الجمعية
التشريعية :

• اذا شاء أهل وطني ان ينتخبوني نائباً عنهم فاني أعاهدهم على أن

أُتف بنفسى على خدمتهم وقضاء مصالحهم والسعى فى تحقيق أماتهم وازالة شكواهم وأذكر على سبيل الاستشهاد الأمور التالية :

١ - قرأت فى الجرائد مقالات وفصولا متعددة فى انتقاد قوانين المحاكم المصرية من جنائية ومدنية وغيرها وما فيها من وجوه النقص وما يشكو المتقاضون منه من فداحة الرسوم القضائية وزيادة التلطويل فى سير القضايا وما شاكل ذلك • فاذا شاء أبناء وطنى أن يتخونى نائباً عنهم فأنا أعاهدهم بأن أجد فى خدمتهم بالبحث عن كل الملل والأسباب التى يشكون منها وجمع الشواهد وإيراد الأدلة والحجج التى أتوسل بها الى أئاع زملائى فى المجلس حتى يؤيدونى فيما أقرحه على الحكومة من تعديل وتغيير لخير الأمة والى أئاع الحكومة بصحة اقتراحنا واستمالتها الى قبوله والعمل به جبا لخير الأمة وزوال شكوى الأهالى •

٢ - انى احترت أحوال المدارس والدرس والتدريس زمانا طويلا وعرفت حاجات الأمة الكيرة الى المعارف فاذا انتخبت عضوا فى الجمعية التشريعية فانى أعاهد الأمة على ا فراغ الجهد فى توسيع نطاق التعليم حتى يعم جميع طبقات الأمة وحتى يتيسر لأبناء الفقراء أن ينهضوا كأبناء الأغنياء •

٣ - انى لا آزال مقيما على رأى المعلوم فى اعطاء الصحافة الحرية اللازمة لزيادة نجاحها وارتقاءها فى خدمة الأمة • فاذا شاء أبناء وطنى أن يتخونى فانا أعاهدهم انى أدرس هذه المسألة درسا دقيقا وأجمع الأدلة والحجج التى تقنع زملائى وتقنع الحكومة بوضع قانون تصان به حرية الصحافة من جهة ويصان به النظام العام من ضرر شططها من جهة أخرى •

٤ - أقرأ فى الجرائد عبارات الشكوى الدائمة من سكان العاصمة بولا سيما سكان الشوارع الوطنية تارة من قلة النور وتارة من قلة الكس والرش وتارة من قلة التنظيم والرصاف فاذا انتخبت فى الجمعية التشريعية فانى لا أدخر وسعا فى عمل ما أستطيع عمله ضمن الحدود القانونية لحمل الحكومة على ازالة شكوى الأهالى من هذا القيل •

٥ - إذا انتخبت في الجمعية التشريعية فاني أجعل حاجت معظم الأهالي حسب عيني وخصوصا حاجات الزارعين فأسمى في تسهيل وسائل الزراعة والرى ومد السكك الحديدية والزراعية في البلاد وأدرس أسعار القطن درسا دقيقا وأبذل جهدي في اتخاذ الوسائل التي تحمى مصالاح الزارع ولا يذهب ربحه من قطنه طمعا للتاجر وغيره من الذين يشترون قطنه بالثمن الرخيص ويعيونه اياه محوكا ومنسوجا بالثمن الغلى .

وهذه بعض الأمور التي أسمى فيها لخدمة بلادى وقضاء مصلحة أهل وطنى ؟ وأعد أنى لا أؤخر فى القيام بواجب الخدمة واستخذاء الوسائل التي ييسحها لى قانون الجمعية التشريعية لاقناع الحكومة بعمل ما أرى عمله واجبا لخير الأمة »

وهكذا نرى أن برنامج سعد زغلول السياسى كان خلوا تماما من أى تصريح يحدد فيه سعد موقفه من قضية الاستقلال ويربطه أمام الرأى العام بنقاط معينة فى المطالبة للبلاد بحريتها على صورة أو أخرى .

يتحدث العقاد عن موقف السلطات البريطانية من سعد بعد نشوب الحرب وإعلان الاحكام العسكرية فيقول : « انه لم يسهل على تلك السلطات ان تبث فيما تعامل به سعد فى أثناء الحرب العظمى . . هل تعتبره صديقا ؟ انه ليس بصديق وبينه وبين عميد الاحتلال وصاحب الكلمة النافذة فى وزارة الحرية البريطانية اذ ذاك ما بينهما من صراع عنيف »

ويجدر بنا فى هذا المقام أن نقول ان هذا الذى قام بين الاثنين لم يكن متصلا بحقوق البلاد وحريتها واستقلالها .

ويصف العقاد الجانب الآخر من موقف السلطات البريطانية من سعد زغلول فيقول : « انها لم تعتبره صديقا فكان عليها ان تعتبره عدوا تسمح مقتضيات الحرب باعتقاله والحجر على مقامه وانتقاله » .

وبعد أن بين العقاد كيف انه لم يكن للانجليز مصلحة فى ان يسجلوا على انفسهم هذا الاجراء انتهى الى القول ، بأن السلطات البريطانية آثرت أن تفتح بينها وبين سعد باب المسألة والحيدة ، وأن تراقبه عن بعد لتقييد عليه حركاته وسكناته وتنتظر ما يكون ، فلا هو صديق ولا عدو ولكنه رجل يحسن انتظار صداقته ولا يحسن دفعه الى العدا .

الفصل الثامن مقدمات ثورة مصر في سنة ١٩١٩

« انشقاق الأمة الى الزعامة القوية - الطبقة التي تلقت ميراث الحركة الوطنية »
« وجهاد الاحرار - ثورة سنة ١٩١٩ كانت ثورة الأمة - لمن الحرية الذي دفعته »
« الأمة - سحر الزمام للجنيه المصري لفرسه بريطانيا - اختيار السندات البريطانية »
« في حكم اللذهب - مشكلة الارصدة الاسترلينية تظهر لأول مرة - العدد من حصرية »
« الافراد واعلان الاحكام العرفية - اعلان الحماية على مصر - يوقف سياسة مصر »
« من بريطانيا ومن الأمة - تجنيد المصريين في فيلق المال - الاستيلاء على حاصلات »
« البلاد - العدد من ارتفاع اسعار القطن - بريطانيا تحتكر محصول القطن وتستولي »
« على الحاصلات الزراعية وتجهد لتسحيات مصر . »



نسبت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ وأعلنت الحماية البريطانية على البلاد وأعلن القائد العام البريطاني الأحكام العرفية وأصبح أمر البلاد في يد السلطات العسكرية البريطانية وفي يد ساسة كانوا ممن عاصروا الثورة العراقية وشهدوا أحداثها وتأثروا بنتائجها وكيفوا وضعهم بما يلائم الأسلوب والسلوك الذي يتفق وطبيعتهم ومصالحهم أو كانوا ممن تلقوا مباشرة دروس وعبر تلك الثورة ممن عاصروها ، فكان أولئك الساسة أول صورة لذلك المجتمع الذي خلقه الاحتلال .

ولهذا لم تهيم الظروف للأمة خلال الحرب العالمية الأولى زعامة شعبية وطنية ترعى الحركة الوطنية وتقودها .

بل ان ظروف الحرب قد هيأت لمختلف تلك الطبقات سواء منها من وقف موقف الحياد والانتظار والترص ، ومن تعاون مع السراى وسائر السلطات البريطانية متذرعاً بالعمل على الحد من أضرار الاحتلال يدافع من مختلف الشعارات . . نقول ان الظروف قد هيأت لمختلف هذه الفئات

أن تتلقى ميراث الحركة الوطنية وميراث جهاد الأحرار من أبناء البلاد
فى نهاية الحرب العالمية الأولى وأن تظهر بمظهر الدفاع عن حقوق البلاد •

ولقد استعملنا لفظ التستر وربما كان فى هذا التعبير بعض التجنى لأن
الحكم على الأشخاص يفرض علينا أن نفسح مجالاً لكى يراجع الاسمان
نفسه ويتبين المرء فى أية مرحلة من مراحل حياته حق وطنه عليه ، فيسمى
للتكفير عن ماضيه ويعمل لمصلحة وطنه ؛ وإن كان هذا المسلك الجديد قد
ظل دائماً مشوباً بآثار ذلك الماضى متأثراً به وبما كان له من مواقف محسوبة
عليه ، ولذلك يغلب على طبيعة تصرفات تلك الفئة طابع الانفصالات التى
لا تلبث ان تخف حداثتها مع الزمن ، انفصالات ليست وليدة شعور مستمر
مستقر فى قوة دفعه ، انفصالات ثبت على الأيام أنها لم تقو على الصمود
أمام شدة الأحداث ، لأنها انفصالات لم تتكشف ولم تتحرك ولم تتكلم ولم
تعمل حيال ما نزل بالأمة وبالبلاد من ظلم وارتهاق ومن استقلال السلطات
البريطانية لها طوال مدة الحرب العالمية الأولى •

فالأمة وحدها هى التى عانت من الاحتلال ، والأمة وحدها هى التى
ثارت عام ١٩١٩ ، ولم يكن انفجارها بدافع من دعوة الساسة ، ولم تكن
ثورتها انقياداً لزمامة قوية وإعانة تقدمت الصفوف وواصلت الجهاد والنضال
فى سبيل الحرية والاستقلال ، بل كان انفجار الأمة فى تلك الثورة الجارفة
مرددة الى الثمن العالى الذى دفعته من أجل حريتها ، ومن أجل الحصول
على استقلالها ، والثمن الذى دفعته للحلفاء فى أثناء الحرب العالمية الأولى ،
الثمن الذى أكسب الحلفاء الحرب ، والتضحيات التى قدمتها على أمل وعلى
وعد من أجل الخلاص • وعد من الحلفاء وأمل من الحلفاء •



ولعل فى تفصيل هذا الثمن الذى دفعته الأمة ما يوضح مدى ماتحملته
البلاد من التضحيات من أجل حريتها ، فبمجرد اعلان الحرب العالمية الأولى
حملت الحكومة البريطانية مجلس الوزراء المصرى الذى كان يأتهم بأوامرها
على اصدار قرار فى أغسطس عام ١٩١٤ يقضى بفرض السعر الإلزامى
للجنبة المصرى الذى يصدره البنك الأهلى ؛ وجعله مساوياً من حيث

القيمة للجنيه الذهب ، وكان التصد من هذا القرار هو عدم التفيذ بشرط الدفع بالذهب ؟ لأن بريطانيا كانت فى حاجة الى الذهب لتغطية التزاماتها فى سائر أنحاء العالم ولا سيما الدول المحايدة ، وكان لزاما على بريطانيا أن تكمل هذا الاجراء بقرار آخر يصدر من مجلس الوزراء المصرى فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩١٦ باعتبار السنوات التى تصدر على الخزنة البريطانية فى حكم الذهب ، وكان مؤدى هذا القرار أن بريطانيا تودع لحساب البنك الأهلى ما تشاء من سندات مقابل ما تحصل عليه من عملة مصرية ؟ كما أصبح لبريطانيا الحق بمقتضى هذين القرارين فى أن تؤدى ما عليها مصر من التزامات بأوراق ؟ وبهذا يكون طريق بريطانيا مأمونا فى كلتا حالى النصر والهزيمة ، فإذا كتب عليها الهزيمة كانت كالمدين المفلس وأصبحت هذه الأوراق لا قيمة لها ؟ وإذا كتب لها النصر كانت فى مركز المدين القوى المتجبر الذى يملى ارادته على الدائن الضعيف الذى لا يملك القوة للمطالبة بحقه ، ومن ثم يصح لزاما على مصر أن تجاهد لا فى سبيل قضية الاستقلال فحسب ؟ بل وأيضا فى سبيل استرداد أموالها وحقوقها قبل بريطانيا .

مكن الساسة بريطانيا بموجب هذين القرارين من الحصول على ما تشاء من العملة المصرية .. والاستيلاء على ما تشاء من الأموال والممتلكات وتسخير كل أعمال الشعب المصرى لخدمتها مقابل وعد بالدفع عند الانتصار

ولقد ظلت هذه الحقوق والامتيازات التى منحها ساسة مصر بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى قائمة الى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية دون أن يجرؤ سياسى أو زعيم مصرى على التصدى لها أو الغائها حتى ٥ من يونية سنة ١٩٤٧ ، وكانت هى مصدر مشكلة الأرصدة الامتريانية .

تحمل مجلس الوزراء المصرى مسئولية هذه القرارات التى زعمت بريطانيا - كذبا - أنه أصدرها من تلقاء نفسه حتى لا يأخذ الرأى العام عليها تصرفها اذا عرف أنها قامت منفردة ومن جانبها وحدها بإصدار القرارات فى تلك الظروف الدقيقة التى كانت تحتجزها .

لم يكنف مجلس الوزراء بمنح بريطانيا هذه الحقوق المالية ، بل إنه أصدر قرارا مماثلا من الناحية السياسية ، قرارا يقيد حقوق مصر بيد أبناء مصر ، وقد استند القرار الى وجود الاحتلال البريطاني وما يقتضيه من حماية البلاد من أخطار الحرب ، ولكن لا بجلاء الجنود المحاربين عن البلاد ، بل بتحويل سلطات الاحتلال البريطانية مباشرة حقوق الدولة المحاربة في الأراضي المصرية والموانئ المصرية ، فمنح مجلس الوزراء المصري الانجليز هذه الحقوق بموجب قراره الصادر في ٥ من أغسطس سنة ١٩١٤ •

واستكمالا للمقدمات التي لا غنى لبريطانيا عنها لكي يتنها لها كامل الظروف التي تمكنها من السيطرة على شئون مصر جميعها ، أصدرت الحكومة المصرية قانون التجمهر في ١٨ من أكتوبر عام ١٩١٤ ، ذلك القانون الذي حد من الحرية الفردية وفرض عقوبات للاخلال به ، كما خول للأجهزة البوليسية سلطات لم تكن لها من قبل

وكان من الطبيعي أن نهى هذه القرارات وتلك التشريعات للقائد العام البريطاني في مصر الجنرال ماكسويل حق اعلان الاحكام العرفية في مصر في ٢ من نوفمبر عام ١٩١٤ عقب دخول تركيا الحرب وانذار المصريين بوجوب تنفيذ أوامر السلطات العسكرية البريطانية وفي ذات الوقت أعلن الحاكم العسكري البريطاني الشعب المصري بأن عليه أن يقدم للسلطات العسكرية البريطانية جميع ما تطلبه من الخدمات ، كما أن على الأفراد أن يقدموا للسلطات البريطانية كل ما تطلبه مما يملكون مقابل تعويض تحدده تلك السلطات

وللتخفيف من أثر تلك القرارات العنيفة أعلن القائد العام في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ أن بلاده سستحمل جميع أعباء الحرب دون أن ترهق الشعب المصري بشيء منها • وأن كل ما تنتفزه بلاده من الشعب المصري هو عدم التعاون مع الأعداء ، وعدم عرقلة حركات جيوش الحلفاء •

وفى ١٨ من ديسمبر عام ١٩١٤ أعلن وزير خارجية بريطانيا الحماية على مصر ، ولقد تم هذا الإعلان من جانب واحد ، وعلى الرغم من ارادة مصر . وكان من شأن هذا الاعلان غير المشروع أن حرمت مصر أى مظهر من مظاهر السيادة فى الداخل وفى الخارج ، وبلغ من مكابرة السياسة البريطانية أن ذهبت الى الزعم بأنها تعتبر حقوق مصر وديعة تحت يدها وأن اعلانها للحماية عليها هو سبيلها الوحيد الى المحافظة على هذه الوديعة ، وكان أولها حرية مصر واستقلالها .

ولم تشأ بريطانيا أن تذكرها فى اعلان الحماية الا فى اطار الوعد - مجرد الوعد - بالعمل على تطور البلاد وتوجيهها نحو الحكم الذاتى ، ثم تنكرت فى ذات الوقت لسائر حقوق مصر ، وكان من مقتضى اعلان الحماية أن تعطلت الجمعية التشريعية فى نهاية عام ١٩١٤ ، برغم أن سلطاتها كانت محدودة ، ولكن بريطانيا عطلتها لأن وجودها لم يكن متناسبا مع ما تتوته من الانفراد بالسلطة فى مصر على أوسع مدى .



انجلى الموقف تماما أمام الساسة وأمام الأمة وكان على الساسة أن يتداركوا الموقف ويذكروا حق بلادهم عليهم ، ويذكروا أنهم أعطوا بريطانيا التى احتلت بلادهم من الحقوق - ما أعطوا - بلا ثمن ودون مقابل اللهم الا اذا صح أن يكون اعلان الحماية وسلب الحرية هو المقابل ، لما قدموا لها من التضحيات

لم يدرك الساسة ولم يدرك أعضاء الجمعية التشريعية ومنهم سعد زغلول ما يحتمه عليهم الموقف من مقابلة طلبات بريطانيا والقيود التى تفرضها على البلاد عن طريق الأيدى المصرية بطلبات الامة - بحقوق الأمة فى الحرية والاستقلال - وبالتلويح لبريطانيا بالأخطار التى تتهددها ان لم تستجيب لمطالب مصر ، لم يدرك الساسة هذه الحقيقة اننى كان الموقف يفرضها عليهم . بل لم يجرؤ سياسى واحد على المعاهرة بهذا الرأى الذى كان مسلما به حتى من جانب أولئك الذين - كانوا اذ ذاك - يؤمنون بسياسة الحياد أو سياسة الوفاق والوثام ، سكنت الساسة فى عام ١٩١٤ كما سكنت من بعدهم ساسة عام ١٩٣٩ وفبراير سنة ١٩٤٢ .

ساسة لم يدركوا طاقة الأمة ولم يصرروا العوامل الثورية التى كانت

تفاعل فى نفوس آبائنا ، ولم يعرفوا سمو الغداء وعظمة الجهاد لأنهم الساسة الذين اعتنقوا دائما مبدأ الحرس والحذر ، وحسبوا دائما ألف حساب للعواقب التى تحل بهم لو تصدوا لبريطانيا والحرب دائرة ، ولم يفهموا مدى القوة الجبارة والتهديد الخطير الذى كان ممكنا أن يشكله اتحادهم والأمة فى جبهة واحدة ضد بريطانيا فى تلك الظروف بالذات بحيث يرغم اتحادهم بريطانيا أن تخرج على ركبتيها أمام مصر ، حتى تنقضى من خطر تألب مصر والعرب عليها ووقوفهم ضدها .. وانفصل الساسة عن الأمة ، وتجاهلوا حقوقها حرصا على أمنهم وحرصا على مصالحهم .

اما سعد زغلول فيصف عباس محمود العقاد موقفه فيقول : « ان سعد زغلول فى أيام الحرب العظمى يترقب ساعة العمل غير غافل ولا متعجل ، وكان من المفهوم عند الانجليز قبل غيرهم أنه لم يعترف بالحماية ولم يسكت الا فى انتظار الفرصة التى يفيد فيها الكلام » ويقول العقاد : « انه لم يخف على الانجليز أن سعدا كان يستطيع أن يتكلم ، فلماذا آثر السكوت فانما يؤثره لان له رأيا لا يقال ، ولا فائدة من أن يقال فى تلك الأحوال » .

آثر الساسة السكوت والسكون ايمانا منهم بأنه لا فائدة من القول ومن الحركة ، ولكن الأمة لم يرضاها هذا الاتجاه ولم تسكت عن الاجراءات التى كانت السلطات العسكرية البريطانية ماضية فى تنفيذها فى طول البلاد وعرضها ، واعتبرتها الأمة عدوانا صارخا على حقوقها ، وكان لازاما عليها أن تتخذ خطوات ايجابية لمواجهة الموقف ، وبدأت ثورة الأمة ضد الحماية بما عبر عنه شبابها من مظاهرات عمت أنحاء البلاد وأعقبته المظاهرات ومحاولات لاغتيال حياة السلطان حسين فى عام ١٩١٥ .

أما السلطات البريطانية فقد وجدت فى الساسة أعوانا لها دون أن تجابه بوطنى واحد يتصدى لقضية الاستقلال ويتزعم الأمة فى حركة شاملة ضد الغاصب . ولذلك فقد تجاهلت بريطانيا شعور الأمة وانفعالاتها وتجاهلت حقوق البلاد وتجاهلت الاعلان الذى سبق أن أصدرته الحكومة البريطانية فى نوفمبر ١٩١٤ والذى قطعت على نفسها فيه أنها لن ترهق

الشعب المصرى بأى عبء من أعباء الحرب ، تجاهلت بريطانيا ذلك كله وراحت تسخر أبناء البلاد فى خدمة جيوشها ومصالحها ؛ وشرعت فى استغلال واستفاد موارد البلاد على الصورة التى كانت تقتضيها حاجاتها وعملاتها الحربية فى سائر أنحاء العالم ، فسخرت القوات المصرية لتمنع الثوار فى السودان ، وسخرتها لرد زحف الجيش التركى عبر صحراء سيناء فى عامى ١٩١٥ - ١٩١٦ ، ولم تكف بريطانيا بقوات الجيش النظامية فاستعانت بالرديف ، ثم ازداد نهما فى استخدام كل القوى من أجل مصالحها ، فأنشأت الفيلق المصرى للعمال ، وراح جهازها الذى كان معروفا فى البلاد يومئذ « بالسلطة العسكرية » راح هذا الجهاز يحشد لخدمة بريطانيا فى ميادين الحرب أبناء مصر ويزج بهم الى ميادين القتال فى فلسطين وآسيا الصغرى وفى أنحاء من أوروبا .

وعلى هذه الصورة الظالمة ، حرمت « السلطة العسكرية » البريطانية مصر سواعد مليون ونصف المليون من أبنائها ومن شبابها ، وكان ممكنا أن تفيد مصر من سواعدهم القوية فى شتى ميادين العمل .



ولم يقتصر الاستغلال البريطانى فى مصر ، ابان الحرب العالمية الأولى ، على استخدام أبنائها وشبابها ، بل زادت على ذلك استغلال انتاجها الزراعى فجعلته بأكمله فى خدمة جيوشها وتموينها ، ومن أجل هذه الغاية زيدت مساحة الأراضى التى تزرع حبوبا ، وأنقصت المساحة التى تزرع قطنا ، حتى تكون أرض مصر الزراعية مسخرة - تماما - لتموين الجيوش البريطانية وحلفائها ، ثم امتدت يد جهاز (السلطة العسكرية) البريطانية الى ثروة مصر الحيوانية ، فاستولت على المواشى والدواب .

وقد كانت بريطانيا ترمى بهذا الاستغلال الجشع الى غرضين ، الأول : كان بطبيعة الحال الحصول على تموين جيوشها وجيوش حلفائها ، بما تحتاج اليه بأرخص وأزهد الأسعار ، أما الغرض الآخر : فكان إفقار المصريين . والدليل على هذا أن بريطانيا بعد أن تم لها الاستيلاء على كل ثروات البلاد وبعد أن استنزفت مواردها جميعا كما اسلفنا القول ،

فإنها لم تحاول أن تساند المصريين فى معصرتهم التى سببتها لهم ، والتى عرضت ثرواتهم الى الضياع وفاء لديونهم ، فلم تحاول أن تتخذ أى اجراء يحمى المدينين المصريين من دائنهم المرابين الأجانب والبنوك المقارية حينما انقض هؤلاه المرابون والبنوك على ثروات مدينتهم ، فى حين كان هؤلاء المدينون فى أسوأ ظروفهم الاقتصادية التى جلبتها عليهم بريطانيا ، وكان بإمكان بريطانيا أن تفعل الكثير لانقاذهم ، وكان فى إمكانها أن تؤجل الديون المقارية ، وكان فى إمكانها أن تتخذ أى اجراء يحمى أسعار قطن مصر من الهبوط المتوالى ، ولكن بريطانيا لم تشأ أن تفعل هذا ولا ذلك ، ولما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب بجانب انكلترا وفرنسا ، اتجهت أسعار القطن الى الصعود وبدا - جليا - فى عام ١٩١٧ أن هذا الارتفاع سيزداد الى حد كبير . ومن ثم بادرت الحكومة المصرية تحت ضغط بريطانيا فى عام ١٩١٧ بتحديد سعر القطن ، تحديدا يقل كثيرا عن مستوى السعر العالمى له ، ولم يكن المنتج المصرى يقادر على الاحتفاظ بقطنه ، بل كان مضطرا الى بيعه بالسعر المحدود .

وفى ذات الوقت اشتد الفلاء وارتفعت تكاليف المعيشة ونامت مختلف الطبقات بأعباء الحياة ، ولما بدت فى الأفق بوادر هزيمة المانيا ، وكانت بريطانيا وحلفاؤها ، بل العالم بأسره يعانى من مجاعة القطن ، ولما كان من الواضح أن أسعاره سترتفع ارتفاعا كبيرا فى نهاية الحرب ، بدأت بريطانيا تمد عدتها لذلك فاحتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن فى عام ١٩١٨ وحددت له سعرا يقل عن نصف سعره العالمى وقتئذ ، ولتبرير هذا التصرف أصدرت الحكومة البريطانية بيانا فى مارس ١٩١٨ قالت فيه : ان تجارة القطن المصرى قد تأثرت بالحرب وبالأحوال الاستثنائية الناجمة عنها . غير ان البسان على أية حال لم يخف حقيقة الغرض من الاجراء الذى اتخذته بريطانيا ، فقال بصريح العبارة : انه مراعاة لضرورة الاحتفاظ بما للأمبراطورية وما للحلفاء من المواد الطبيعية الضرورية لسد حاجتهم رأت بريطانيا أن تتخذ بالاشتراك مع الحكومة المصرية التدابير اللازمة للاستيلاء على محصول القطن ابتداء من أغسطس عام ١٩١٨ وعينت لذلك

- لجنة تتولى تنفيذ هذا القرار وخولتها سلطة شراء كل ما يقدم لها من أقطان بسعر ٤٢ ريالاً لكل قطار من القطن السكلايدينس من رتبة الفولى جودفير ، ولاحكام الرقابة على تنفيذ هذا القرار ، قررت الحكومة البريطانية ألا يرخص بتصدير أقطان من مصر الا عن طريق هذه اللجنة .



وهكذا لم تترك بريطانيا وسيلة لاستغلال الثروات فى مصر الا ولجأت اليها ، فقد استولت على الذهب واستولت على الدواب والمواشى والحاصلات الزراعية ، وسخرت الأموال ، وسخرت الرجال ، وأنكرت تضحيات مصر طوال سنى الحرب ، تلك التضحيات التى بدلا من أن تجد فيها بريطانيا صنما جميلا من مصر يستأهل التقدير ، اتخذت منها وسيلة للتحلل من موافيقها والتنصل من عهودها ، اعتمادا على الضعف الذى منيت به مصر نتيجة لتضحياتها فى أثناء الحرب من أجل نصره الحلفاء ، ولم تعترف بريطانيا لمصر بما ضحت ، بل انها حين كان واجبا عليها أن ترد الجميل ، كانت تعد عدتها لمواجهة مصر ، باجراءات أشد وأقسى .

الفصل الثالث

بريطانيا مستقبل مصر بعد الحرب

« المصاويل التي كانت تتجلبب بريطانيا - بقاء الحماية - ربط مصر »
« بالامبراطورية البريطانية - مصر ذاتها كانت العقبة في وجه الخطة البريطانية - »
« موفل لورد لويد من طلع مصر الى حقوقها - الاستقلال القيد - المندوب السامي »
« يقترح قسم مصر الى الاملاك البريطانية - الاقتراح (كلايتون - بريطانيا تهبط لتنفيذ »
« خطتها - مشروع إلغاء الامتيازات - موفل مدلى ولروت - اقتراض المنسحب »
« السامي على تعديل الوزارة - مشروع يونيات - تعليق العقاد » .



لم تكن بريطانيا بغافلة عن الاحتمالات التي سوف تواجهها في مصر في نهاية الحرب العالمية الأولى ، فقد كانت تتجاذبها عوامل عدة منها : أن تجهز على الوجود المصري وتضم مصر الى مستعمراتها . ومنها أن تبقى الأوضاع القائمة على ما هي عليه - ولكن ركونها الى هذا الرأي كان يحتم عليها أن تطمئن دائما الى وجود سلطان موال متعاون ووزراء خاضعين لتوجيهات دار المندوب السامي - كانت تبحث مستقبل الأوضاع في مصر منذ عام ١٩١٧ ، وانتهى رأيها الى أن بقاء الحماية كنظام أساسى ودائم لمصر هو خير ما تستطيع أن تمنحه مصر ولا سيما أن ذلك من وجهة نظرها لا يدخل بوعودها لمصر وللمصريين

وفي هذا يقول لورد لويد فى مؤلفه « مصر منذ كرومر » ان المشكلة الحقيقية كانت واضحة وبسيطة ، كإن من المحتم ان ترتبط مصر بالامبراطورية البريطانية أوثق الارتباط ومن أجل هذا تمين الابقاء على الرقابة والاشراف البريطانى على ادارة مصر ، كان هذا هو الهدف الأساسى للسياسة البريطانية فيما بعد الحرب ، وكان على بريطانيا أن تعمل لتنفيذه ، وتدبر منذ ذلك الوقت وسائل التنفيذ ، وان تحسب حسابا لذلك الصراع العنيف الذى كان محتما وقوعه بين مصر وبريطانيا .

ويعمد اللورد لويد فى مؤلفه الاعتبارات والمصالح التى فرضت على بريطانيا انتهاج سياستها فيقول : انه من أجل هذا كله ، ومن أجل المحافظة على السودان كان متعينا على بريطانيا أن تستبقى رقابتها واشرافها على الأراضي المصرية وعلى الحكومة المصرية *

ويمضى اللورد لويد فيقول : ان أقوى الحجج كانت تدعو الى ضم مصر الى الاملاك البريطانية ، وان مصالح مصر ذاتها كانت تؤيد هذا الرأى الذى كان سيؤدى الى إلغاء الامتيازات تلقائيا ويزيل عن طريق مصر تلك العقبات التى تحول دون تقدمها الى الأمام ويؤدى الى تقدم الأنظمة الاقتصادية والسياسية فى مصر فى رعاية الامبراطورية ويسقط ادارة شؤون مصر *

ويمضى لورد لويد ويقول فى دهاء المنطق الاستعماري .. « وكانت مصر ذاتها هى العقبة أمام ذلك كله وما يعتل فى نفوس أبناءها من التطلع الى تحقيق أمانيهم القومية » وكان فى تقدير اللورد لويد انه من السير على بريطانيا ان تغلب على هذه العقبة بتوفير « الادارة الحسنة » لمصر *

واشار لورد لويد الى عقبة ثانية كان يرى انها تلف فى طريق الخطة البريطانية وهى الخوف من رد فعل هذه السياسة فى العالم العربى والإسلامى ، ولكن لورد لويد استخف بهذا الخطر اعتمادا على أن شريف مكة الذى ينتمى الى « فريش » كان يعنيه مجده وجاؤه أكثر مما تعنيه مصر ، كان يعنيه أن يصبح حاكم الجزيرة العربية اعتمادا على نفوذ بريطانيا ومعاونتها له بالأصغر الرنان ، ولم يفت لورد لويد أن يصرح بأن معونة أخرى أفضل بعض الشيء كانت تلبس أيضا للقائد الوهابى الذى كان يدخر لقيادة أوسع وأكثر استقرارا *

ويتحدث لورد لويد عن موقف مصر ذاتها فيقول : ان قمة المشكلة كانت فى مصر ذاتها * كانت المشكلة كيف يمكن الإهتجابة الى أماني مصر مع تحقيق الاشراف الضرورى الذى كانت بريطانيا تسعى الى فرضه على مصر ؟

ويمضى لورد لويد فيعترف أن مصر كانت تتطلع الى الحصول

على حقوقها ، وكانت تصر على ذلك بمجرد انتهاء الحرب ، وأن المشكلة لم تكن من وجهة نظرها محصورة في البحث بين ضمها الى الامبراطورية أو الإبقاء على نظام الحماية ، بل كانت منحصرة في الضم الى الامبراطورية أو الاستقلال مع الاحتفاظ بارتباط ترتضيه مصر مع الامبراطورية البريطانية .

وكان من شأن موقف مصر أن أصبح على بريطانيا أن تواجه المشكلة في صورة أخرى وهي الموازنة بين ضم مصر الى الامبراطورية وحكمها حكما مباشرا ، أو منحها الاستقلال . مع الاحتفاظ في الوقت نفسه والى أجل موقوت بالرقابة والاشراف على النواحي المرتبطة ارتباطا أساسيا بمصالح الامبراطورية .



ويستطرد اللورد لويد في تحليله لموقف بريطانيا فيقول ان السلطان حسين كان قد اتفق مع السير ريجنالد ونجت على ضم مصر الى الأملاك البريطانية ، ولقد بمت ونجت برسالة في ٢٧ من يوليو سنة ١٩١٧ الى وزير الخارجية البريطانية يقول فيها : ان الهدف الأساسي أمانا هو تحديد شكل الحكومة التي تستطيع تأمين الوجود البريطاني في مصر على وجه الدوام ، على أن تقبل هذه الحكومة غالبية السكان في مصر وعلى أن تنجح في الحصول على تعاون المصريين وتأيدهم .

ثم يتصدى ونجت في رسالته الى إلغاء السلطنة وعلان الضم فقال : « سواء بقيت السلطنة أو ألغيت فانه سيكون لاعلان الضم أثر عميق في نفوس الأمة المصرية » . وانه على الرغم من ذلك يرى أن غالبية السكان يستقبل - بلا تحمس - الأمر الواقع ما دامت بريطانيا تلتزم طابع الحذر وحسن التوقيت فيما تتخذه من اجراءات محققة لهذا الغرض .

وأكد في رسالته أن ضم مصر هو وحده الكفيل بتحقيق أهداف بريطانيا ، وكان من الطبيعي ازاء هذا الموقف أن تتمسك بريطانيا بحمايتها على مصر كمقدمة للهدف الذي تطلع اليه وهو ضمها الى الأملاك البريطانية .

أما الجنرال جلبرت كلايتون Brigadier general gilbert clayton الذى كان يشرف على الشؤون السياسية فى دار المندوب السامى فقد تقدم بتقرير فى ٢٢ من يوليو سنة ١٩١٧ تضمن مقترحاته بشأن مستقبل وضع البلاد السياسى استهله بالسؤالين التاليين :-

أولا - ما أفضل أسلوب تسلكه بريطانيا لكى تؤمن وتنعى مصالحها الامبراطورية ؟

ثانيا - ما أفضل أسلوب لتطوير رفاهية ورخاء مصر والمصريين ؟

ثم أجاب هو نفسه على السؤالين فقال : ان الأسلوبين المحتملين هما : اما الإبقاء على نظام الحماية القائم ، واما إلغاء السلطنة وإقامة نظام حكم يخضع مباشرة للتاج البريطانى وهذا النظام يعادل ضم مصر الى الملكات البريطانية •

واستطرد كلايتون يمدد ما كشفته الحرب من أهمية خطيرة لمصر ويعدد مخاطر ضم مصر الى الأملاك البريطانية ، وكان من بين المخاطر التى حسب لها حسابها : الخوف على حالة الهدوء التى كانت تسود البلاد ، والخوف من استقالة الوزراء وجانب كبير من موظفى الدولة وعملها مما يتعمد معه ادارة الحكم واضطراب وتخلخل الأوضاع الداخلية ورد الفعل الضار ؟ وكذلك ما سيترتب على الضم من رد فعل فى أوساط المسلمين وفى البلاد العربية •

وقال الجنرال كلايتون : انه على الرغم من تلك المخاطر فانه يؤيد الدعوة الى ضم مصر للأملاك البريطانية ؟ ولا يجارى أولئك الذين ينادون بتأجيل ذلك زاعمين أن تنفيذه ممكن ولكن فيما بعد وفى أى وقت تشاؤمه بريطانيا •

وقال كلايتون ان الضم ضرورة أساسية لكى توطد بريطانيا مركزها فى مصر بصورة دائمة ، وقال ان موت السلطان حسين فرصة يجب انتهازها للتخلص من أسرة محمد على فى ذات الوقت الذى تندمج فيه مصر داخل الامبراطورية البريطانية ، ولم يستبعد كلايتون فى تقريره احتمال منح مصر فى اطار الامبراطورية نوعا من الحكم الذاتى تتمتع

فيه بحقوق تحدد فيما بعد ، وتمارس على صورة أنسب لمصلحة بريطانيا
من تلك الصورة التي كان يجرى فيها الحكم في ظل الحماية •

وهكذا كانت بريطانيا في الوقت الذي تخضع فيه العرب وتمنيهم
بالوعود والعهود تدبر لمصر وضما أسسوا من وضعها في ظل الاحتلال
والحماية • وكانت المشكلة الأساسية التي تواجه بريطانيا وتقف عقبة
كأداء في سبيل إطلاق يدها للعمل هي وجود الجاليات الأجنبية الكبيرة
في مصر ونظام الامتيازات القائم في البلاد ، فراحت تعمل على التخلص
من هذه العقبة متخذة في ذلك أسلوبا تلونه ظاهريا بلون الرغبة في
رعاية مصالح مصر والمحافظة على كرامتها •

غير انه حينما أثارت بريطانيا وضع الامتيازات اعترض عدلى يكن
وثروت على قصر البحث على هذا الجانب فقط وطلبوا أن يشمل البحث
الاصلاح التشريعي بأكمله لا مجرد الآثار المترتبة على إلغاء الامتيازات •

ولم يسع بريطانيا الا الاستجابة الى هذا الطلب حتى لا تكشف
أغراضها البعيدة وقتئذ • ويقول لورد لويد : • ان اثاره الوضع التشريعي
مهد لبحث الوضع السياسى وما يمكن أن يترتب على ذلك من تسليم
بريطانيا ببعض الامتيازات السياسية ، كما وأن السلطان فؤاد بمجرد توليه
العرش طالب باجراء تعديل وزارى ، فاتهز رشدى هذا الطلب وأوعز
بضم سعد زغلول وعبد العزيز فهمى الى هيئة الوزارة ، ولكن المنسوب
السامى رفض ادخال أى تعديل على شكل الوزارة القائمة اذ ذاك استنادا
الى الاعتبارات السياسية التي كانت قائمة والى الأخطار التي كان ينطوى
عليها ادخال وزيرين لا يمكن الاطمئنان اليهما تماما في الوقت الذي كان
قد اتضح فيه أن مصر على وشك التقدم بمطالب سياسية في حين أن نتيجة
الحرب لم تكن مأمونة العاقبة •

ويقول لورد لويد : انه كان يبدو جليا أن بريطانيا كانت منساقه
فى سرعة الى مواجهة المطالب السياسية التي كانت قد ارجأتها الى حين ،
وحتى يجد سبب للاحتكاك المباشر بين الجانبين المصرى والبريطانى • وأن

هذا السبب المباشر الذى كان يتلمسه كل من رتدى وعدلى قد نشبأ
عن أعمال اللجنة الخاصة التى كانت تبحث مشروع قانون مصر النظامى .
كانت تلك اللجنة برئاسة السير وليم برونياى المستشار القضائى
الذى أعد مذكرة بمقترحاته التى تضمنت الى جانب إلغاء الامتيازات الأجنبية
انشاء مجلسين أحدهما المجلس الأعلى Upper chamber ويكون من
الوزراء والمستشارين الانجليز وممثلين عن الجاليات الأجنبية ، على أن
يكون المصريون فيه أقلية وعلى ألا تعتمد التشريعات التى يقرها الا بعد
اقرارها من وزير الخارجية البريطانية وأنه من شأن هذا المشروع أن
يمارس السلطة التشريعية فى مصر مجلس أغلب أعضائه ليسوا مصريين
وان هذا المشروع من حيث الواقع محاولة للعودة الى الحل الذى كان
اقترحه اللورد كرومر عام ١٩١٦ •

ويقول اللورد لويد : كان من الطبيعى ألا يلقى مثل هذا المشروع
فى ١٩١٨ أى تأييد من جانب المصريين • ثم يسأل : كيف يمكن
للمصريين فى الحالة التى كانت عليها عواطفهم وشعورهم أن يقبلوا
مقترحات من شأنها إعطاء غير المصريين هذا القدر الكبير من السلطات
فى ظل قانون نظامى لمصر • وأن يكون للحكومة البريطانية حق الاعتراض
على ما تصدره مصر من تشريعات ؟

ويتهى لورد لويد الى القول بأن هذه المذكرة تضمنت مقترحات
بعيدة عن حل المشاكل الحقيقية التى تواجه الحكومة البريطانية وانها
تضمنت أفكارا وصيغت بمبارات عفى عليها الزمن كما أنها كانت تبصر عن
عهد ولى وانقضى •

ويقول لورد لويد على الموقف فى نوفمبر سنة ١٩١٨ : ان الستار
الذى أسدل على مصر ما قبل الحرب Pre-war Egypt كان يوشك
أن يرفع من جديد ويكشف لجمهور مشدود عن مأساة وعن وضع
لم يكن الجمهور مستعدا له كلية •

وقد تحدث العقاد عن مشروع القانون الذى أعده برونياى فقال :
« انه أدهش جميع من علموا به من المصريين فكان من الشرور التى أعقبت
الخير العظيم لانه جمع المصريين كلهم حول راية الاستقلال وعصف بكل
فارق بين التطرف فى الوطنية والاعتدال » •

الفصل الرابع الأمة الشائرة تنطلق الى الزعامة الصالحة

« شعور الأمة بوجود التضحية وتطلع الشعب الى الزعامة القوية الصالحة - »
« شعارات الحلفاء لم تكن الا خداعا - الحلفاء يؤيدون الحماية على مصر - اجماع »
« الأمة على الثورة - بريطانيا تسكرها نشوة النصر فلا تلقى بالا لفضية الأمة - »
« سياسة مصر يراجمون أنفسهم فيرفضون المضي في مجازاة الاحتلال او السكوت عليه - »
« اتجاه السياسة الى مجازاة الأمة في ثورتها - سعد وتشكيل الوفد - سعد ورياسة »
« الوفد - تماليم جمال الدين الافطاني والامام محمد فيده واثرها في نفسية سعد - »
« سعد والامل في الزعامة - أسلوب السياسة - مقابلة سعد وعبد العزيز فهمي »
« وعلى شعراوي للمندوب السامي في ١٣ من نوفمبر - دور حسين رشدي . »



هذه هي الصورة التي كانت عليها البلاد في نهاية الحرب العالمية الأولى والتي أصرت بريطانيا على تجاهلها ، وكان طبعها وقد انتهت الحرب العالمية وتراكت بنهايتها الاحداث ان تشجع تلك النهاية الفئات التي لم تكن مستريحة للأوضاع القائمة وكان الخوف مستوليا عليها فالتمزت السلبية المطلقة لمراعاة لمصالحها ، وكذلك الطبقات التي كانت تشعر بعدم الارتياح ، والتي كانت تبدى استعدادها للاستنكار والاحتجاج ولكن في الحدود التي لا تجلب عليها غضب الحاكم واستسياء العدو المحتل ، والطبقات التي كانت نائرة على الوضع ، وكان تعبيرها عن ثورتها لا يخرج عن نطاق الاستنكار والاحتجاج دون العمل الايجابي . وهذه الطبقات قد جمعها شعور مشترك ورغبة مشتركة في التصدي لأعداء البلاد بمشاركة العناصر الوطنية في ثورتها على الاحتلال وعلى بريطانيا .



أصبحت الأمة نتيجة لوعيها الداخلي العميق تدرك أن وقت التضحية

والبذل والفداء قد أذف ولم يكن يتقصها وتشد الا القيادة ، والزعامة الصالحة التي تتولى توجيه الشعب •

قلنا انه كان للحزب الوطنى ولجهاد زعمائه وللمبادئ التي زدى بها أثر كبير فى اعداد الأمة لهذه المرحلة من تاريخها ، غير ان هذا الاعداد لم يكن فيه غناء للامة عن الزعامة التي كانت فى حاجة اليها والقيادة التي تموزها •

اجتاح الشعب شعور قوى ينزع بالكل نحو الثورة على الأوضاع الظالمة المسيطرة على البلاد ، وأحست الأمة بحاجتها الى الثورة كضرورة ملحة ، وقد كان تنكر بريطانيا لعهودها عاملا هاما فى الهاب شعور الامة ولا سيما بعد أن تبين أن تصريحات الحلفاء تؤيد بريطانيا فى موقفها •

لقد امتلأت الاسماع طوال مدة الحرب بنداى الشعارات التي تؤيد حق الشعوب فى تقرير مصيرها وحقها فى الاستقلال والحرية ، تلك الشعارات التي أراد الحلفاء ان يتخذوها وسيلة لاقناع العالم كله بأنهم مقبلون عليه برسالة جديدة ويدين سياسى جديد يرفع الظلم ويقم العدل والمساواة •

تبينت الامة أن بريطانيا بتأييد من حلفائها تعمل على ان تدفن الشعوب المنفلوبة على أمرها وتدفن معها آمالها العريضة التي عاثت بها وعليها خلال سنى الحرب ، وتبينت الامة أن الايدى التي كانت تستجديها أيام محتتها قد تحولت بعد زوال المحنة الى مخالب تنقض عليها للاجهاز عليها والفتك بكل مظهر من مظاهر حريتها واستقلالها ، وبدا - فى وضوح - انه لا بد من الجهاد ، ولا بد من العمل من أجل إيقاف الضمير العالمى ، ولا بد من الكفاح لكى تحتل مصر مكانها فى العالم •

أدركت الأمة ان مصيرها - اذا لم تثر - سيكون أسوأ من مصير الدول التي انتهت الحرب بهزيمتها ؟ وستكون مجرد سلعة يساوم بها فى مؤتمر الصلح ، واستعاد الشعب الكثير من ذكريات الظلم الذى عناه فأزداد الشعور بالثورة عمقا ، واستعاد الشعب ذكريات دنشواى • واستعاد صور التضجبات التي بذلها والمآسى التي نزلت بالبلاد منذ الاحتلال •

غير أن بريطانيا التي أسكرتها نشوة النصر لم تلق بالا إلى ما يعمل في نفوس المصريين إذ ذاك • ولم تحسب حساباً ليوم تنطلق فيه الطائرات الثورية المكتوبة لا في مصر وحدها ؛ بل في العالم العربي كله •

أما أولئك الساسة الذين سكوا عن الاحتلال وهادنوه أو والوا العدو المحتل وعاشوه ، وصانوا الحكام وشاركوهم في مغامرات الحكم وفي حماية الحراب البريطانية ، هؤلاء الساسة أدركوا أخيراً أن الأحداث تلزمهم أن يتخذوا لأنفسهم منها موقفاً إيجابياً ، فرسموا موقفهم ، ولكنهم فعلوا ذلك بمقاييس الساسة ويمنطق ويشعور الساسة •

ويصف عباس محمود العقاد موقف هؤلاء الساسة وتثذذ فيقول : « أيقن العارفون في تلك الأيام باقتراب النهاية ، وانكشف العمل الذي تفرسه الحوادث على زعماء مصر أو أخذ يتكشف ويتجلي من أواسط العام ، بعد أن كانوا لا يعرفون إلا أن هناك واجباً وطنياً ينبغي أن ينهضوا به وأن هناك فرصاً آتية لا بد أن يقتنموها • »

ويقول العقاد : « كان من جلاء هذا الواجب أن خطر لأناس متفرقين في وقت واحد أو أوقات متقاربة ، فلم يبق لمصر محيص من المطالبسة بحقها ولم يبق للحلفاء محيص من تحقيق ما بشروا به من وعود الحرية والعدل والديمقراطية • »

أدرك هؤلاء الساسة أنه لم يعد في طوقهم أن يجاروا الاحتلال أو أن يسكتوا عليه وأنهم حتى لو جاروه وصانوه ما استطاعوا أن يداوموا على مسلكتهم طويلاً بعد أن بدأ صوت الأمة يرتفع ويزمجر متوعداً ومهدداً وبدا لهم أن الموقف يفرض عليهم العمل المتجاوب مع شعور الأمة وعواطفها فكان هذا التجاوب هو ذلك الخاطر الذي جاء متفرقاً في أذهان بعض الساسة الذين اشتركوا في الحكم في ظل الاحتلال وتحملوا تبعاته ، وبعض أعضاء الجمعية التشريعية ممن أرادوا أن ينهضوا بالعمل لمصلحة قضية البلاد « كتممة فنية تغييلوها » (١) ليتوجوا بها حياتهم السياسية ، وضمت هذه

(١) التعبير لعباس محمود العقاد من ١٩٠

الجماعة سعد زغلول ومحمد محمود وعد العزيز فهمي وعسدي يكن
واسماعيل صدقي وعلى شعراوي وغيرهم .

ويقول عباس محمود العقاد : ان سعدا قابل عمر طوسون في ١٢ من
أكتوبر سنة ١٩١٨ وسمع منه « انه يفكر في قيام طائفته من المصريين
للمطالبة بحقوق مصر في مؤتمر الصلح » فقال سعد كما جاء في مذكراته :
« انها فكرة جميلة قامت في بعض الروس من قبل » (١) وأفضى الى
الأمير بموافقة وإرتياحه وتدبر معه فيما يحتاج اليه تنفيذ هذه الفكرة من
المال الكثير .

وتحرك حسين رشدي وكان يرأس الوزارة في هذه المرحلة من حياة
الأمة ، وأدرك أيضا أن التجاوب مع شعور الأمة أصبح أمرا لزاما عليه ،
فأخذ يسعى لتكوين وفد من المتدوين المصريين للسفر الى باريس لعرض
قضية مصر على مؤتمر الصلح .

وتحرك السلطان فؤاد وتحرك عمر طوسون وكان لكل منهما
اتجاه في استغلال الموقف الجديد ، تبينه سعد في الثاني والعشرين من
شهر أكتوبر عندما دعى هو وكثير من الكبراء والوجهاء لحضور حفلة
الشاي التي دعاهم اليها السير « ريجنالد ونجت » متمد الدولة البريطانية
وتلاقى سعد وعدي ومدحت ورشدي ومحمد سعيد وعمر طوسون
وغيرهم .

ومن الحديث الذي جرى في هذه الحفلة بين الساسة وما انتهى اليه
سعد من رأى سجله عباس محمود العقاد ، يتضح ان سعدا وزملاء لم يكن
لهم فضل المبادأة في تحريك القضية المصرية ، بل ان صراعا قام بين الساعين
لعرض قضية البلاد على مؤتمر الصلح ، وكانت البلاد على وشك أن تشهد
وفدين متنازعين يزعم كل منهما التحدث باسم الأمة .

كان عمر طوسون يرعى تأليف أحد الوفدين ، وكان يطعم في رايسته
ويقول العقاد : ان المعارضة في رئاسة الأمير للوفد المقترح كانت تقوى

(١) سعد زغلول للعقاد ص ١٩٢

وتشدد في أوساط كثيرة ، ومنها أوساط أصحاب سعد جميعا بغير استثناء (١) وكان أصحاب سعد كما يقول المقاد يريدونها « حركة شعب لا امارة وحركة استقلال لا خلافة .. » ويعتقدون أن الأمير وصديقه محمد سعيد يغبان المحافظة على السيادة العثمانية الى أن ينزل عنها الترك للمصريين في معاهدات الصلح وهو أمل مشكوك فيه (٢) .

ولكن الأمر مضى في سعيه ورات الحكومة وقف نشاطه عند حد وقررت منع الاجتماع الذي دعا اليه . ويقول المقاد : « قبل أن يتلقى عمر طوسون هذا الأمر كان قد اجتمع بمحمد سعيد واسماعيل صدقي وبعض أعضاء الحزب الوطني وبحثوا في تأليف الوفد مستقلين للسفر الى أوروبا ، فاستحسنوا بعد طول المشاورة أن يشركوا سعدا ومن معه في هذه الهيئة ، وطلب الأمير الى سعد أن يلتقى به في فندق شبرد ، فاستأذن سعد أصحابه ليذهب اليه ، وخشى هؤلاء الأصحاب إذا خطب سعد في رئاسة الأمير للهيئة أن يقبلها كما علموا من رايه السابق ، فباشعوه على كسان محمد معمود ألا يقبل رئاسة بغير رأيهم ، لانهم يختارونه هو للرئاسة ولا يقبلون سواه » (٣) .

وهكذا تبلورت فكرة تكوين هيئة تتحدث باسم مصر ، هيئة قبل سعد زغلول أن يرأسها عمر طوسون ، ولكن اجماع أصحاب سعد على رفض رئاسة الأمير وإصرارهم على اسناد الرئاسة الى سعد حال بين مضيه في اتجاهه الى اسنادها لعمر طوسون ، وعلى هذه الصورة عرضت على سعد رئاسة هيئة المتحدثين باسم الأمة ، وقبل سعد رئاسة الوفد .

وحق للمقاد أن يقول : « ان هذه التهمة في حيسة سعد كانت هي التهمة التي يتخيلها المتخيل ، كما كانت هي التهمة التاريخية التي قررتها الحوادث وشهدتها الأنظار ، فلو أن تاريخ سعد قصة مخترة وليس بواقعة مشهودة ما استطاع مؤلفها أن يختم فصلها غير ذلك الغتام » .

وهكذا انتهت الرئاسة الى سعد زغلول كمن أداها أصحابه ليحولوا اتجاهه عن الأمير عمر طوسون ، وليأعدوا بين الحركة وبين الأمراء .

(١) سعد زغلول للمقاد ص ١٩٣

(٢) سعد زغلول للمقاد ص ١٩٢

(٣) سعد زغلول للمقاد ص ١٩٤

وهكذا جاءت الأحداث لسد زغلول تلك الفرصة التي لا تصادف
الإنسان في حياته إلا مرة أو مرات معدودة ، انفرصة التي كثيرا ما تطلع
بها سعد منذ الثورة العراقية وتردد له صدى في اعماق نفسه ، ولج سعد
بذكائه وأدرك بعقليته أنها فرصة العمر ، فستد توجيهاً وتعاليم جمال
الدين الأفغاني والامام الشيخ محمد عبده ، وطمع في أن يسجل اسمه في
التاريخ على الصورة التي تمحو ما كان عالقا بأذهن المصريين من موافقه
السياسية في الماضي ، وأدرك أنه بالرغم من تقدم العمر به فنه مزال قادرا
على استغلال ماجاه الله من ملكات وذكاء لكي يعمل ويتقدم الصفوف ويكون
ذلك القائد ، وذلك الزعيم المرجو الذي كانت تطلع اليه الأمة ليتصدى
للعُدو والمحتل ، ويتحدث باسمها في المطالبة بحقوقها .

ولكن الى أى مدى نجح سعد زغلول فيما أمل وفيما قدر لنفسه ،
والي أى مدى التزم سعد بمقاييس وأعباء الزعامة من حيث الشكل ومن حيث
الموضوع في الظاهر والباطن ؟

ذلك ما سنفصله عندما نعرض للأحداث ، على أنه لمن الانصاف أن
نشير من الآن الى أن سعد زغلول حينما بدأ اتجاهه هذا ، كان قد جاوز
مرحلة الشباب وبدأ ديب الشيخوخة ووهنا يدبان في حياته ، ويؤثران
في أعصابه ، واخطلط العراك مع أمراضه بالعراك السياسي ، فتأثرت
المعركتان كل منهما بالأخرى ، وبدأ ذلك أخيرا في تصرفاته السياسية
وفي قراراته . لقد كان في سعد الشيخ حينما أقبل على زعامة الأمة بقبه
من حيوية ، ولكنها كانت كوهج الصباح الذي نضب زيته ، فالتمع وتوهج
قبل أن ينطفئ تماما ويستسلم للمواقع وللسنة الحياة .

كن على سعد وصحبه ان يعملوا ، فهل خطبوا الأمة وأعلنوا
استعدادهم لتقديم الصفوف ومواجهة بريطانيا بمطالب الأمة وأمانيتها وجاهروا
بالوقوف من بريطانيا موقف العداء حتى تسترد البلاد حقها الطبيعي في
الحرية والاستقلال ؟ أو أنهم آثروا أن يسلكوا سبيل الساسة والمطالبة
بحقوق البلاد في إطار المسألة والوفاق ؟ ..

لقد تحرك حسين رشدي وتحرك سعد زغلول وصحبهم ولكنهم
تحركوا - كساسة لا كتوار - فتنجهوا الى الأسلوب الودى فى المطالبة
بالاستقلال ، وفتحوا الانجليز فى ذلك مفاتيح منها ، التفاهم والأخذ
والمطاء . الأخذ من الحقوق التى سلبتها بريطانيا والمطاء من الحقوق
الشرعية للبلاد ، وذلك من أجل تطور الأمور السياسية الى صورة تحول
دون الانفجار الرهيب الذى كانوا جميعا يخشونه ، ولهذا فمنهم كانوا
يعالجون الموقف مع بريطانيا ، تارة بالتوسل ، واخرى بالمساومة .

كنت مقابلة سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى للمندوب
السامى البريطانى هى الصورة التى انتهى اليها تفكيرهم بتوجيه من حسين
رشدي الذى هيا ومهد للمقابلة التى تمت فى ١٣ من نوفمبر سنة ١٩١٨
بين الساسة الثلاثة وبين سير ريجنالد ونجت المندوب السامى البريطانى
فى مصر ، وكان الغرض من المقابلة هو طلب الترخيص بالسفر الى لندن
لمجرد عرض مطالب البلاد على الحكومة البريطانية .

وفيما يلى نص الحديث الذى دار فى هذه المقابلة ، نقلا عن عباس
محمود المقاد فى مؤلفه (١) :

فذهب اليه سعد وصاحبه على شعراوى وعبد العزيز فهمى ؛ ووقع
الاختيار على هؤلاء الثلاثة لأنهم كانوا أول من اشترك فى الوفد من أعضاء
الجمعية التشريعية ، وفيهم الكفاية لتمثيل الوفد برئيسه وعضوين يمثلان
الأعيان وذوى الأعمال الفكرية (٢) تلقاهم السير ريجنالد بعد التحية والتهنئة
بعقد الهدنة :

(١) سعد زغلول للمقاد ص ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩

(٢) نص الحديث نقلا من عبد الرحمن الرافى :

بدا السير ونجت الحديث بقوله :

ان الصلح اقرب موعده ، وان العالم يقيق بعد غمرات الحرب الى سفلته
زمتا طويلا وان مصر سينالها خير كثير ، وان الله مع الصابرين وان المصريين هم أقل
الأم تالما من اضرار الحرب ، وانهم مع ذلك استفادوا منها أموالا طائلة ، وان عليهم ان
يشكروا دولة بريطانيا التى كانت سببا فى قلة ضررهم وكثرة فائدتهم .

ان الصلح اقرب موعده والعالم يفيق بعد غمرات الحرب التي شغلته
زمنًا طويلا وان مصر سينالها خير كثير وان الله مع الصابرين .. الى آخر
ما قال .

== فاجابه سعد باشا : ما تكون انجلترا فطنته خيرا لعمر نان المصريين بالصداحة
يذكرونه لها مع الشكر ، وخرج من ذلك الى القول بان الحرب كانت كحريق انطايا ولم
يبق الا تنظيف آثاره وانه يظن الا محل لدوام الاحكام العرفية ولا لمرأبة الجسرالد
والطبوعات ، وان الناس ينتظرون بفروغ صبر ذوال هذه المرأبة كي ينفسوا عن انفسهم
ويخففوا من صدورهم الطيق الذي تولاهم اكثر من اربع سنين .

فقال السير ريجنالد : حقا انه ميل لآلة المراقبة المذكورة ، وانه تخابر لصال
مع القائد العام للجيش البريطانية في هذا العدد ، ولا كانت هذه المسألة عسكرية
فانه يمد تمام المخابرة والاتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية ، ويأمل الوصول
الى ما يرجو ، ثم استمر قائلا : يجب على المصريين ان يطمئنون ويصبروا ويملأوا
متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح كاتها لتثقلت مصر وما يلزمها ولن يكون الامر
الا خيرا .

فقال سعد باشا : ان الهدنة قد عقدت ، والمصريون لهم الحق ان يكونوا قلقين
على مستقبلهم ولا مانع يمنع الان من ان يقرأوا ما الخبر الذي فريده انجلترا لهم .
فقال : يجب الا تصبوا وان تكونوا متبصرين في سلوككم ، فان المصريين في الحقيقة
لا ينظرون الى المواقف البعيدة .

فقال سعد باشا : « ان هذه العبارة مبهمة المعنى ولا افهم المراد منها » .
فقال : اريد ان أقول ان المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر .

فقال سعد باشا : لا أستطيع الموافقة على ذلك لاني ان وافقت انكرت مفتى ،
فاني منتخب في الجمعية التشريعية من قسمين من اقسام القاهرة ، وكان انشاى
بمحضى ارادة الرأى العام مع مفوضة الحكومة واللورد كنشر في انشاى ، وكذلك كان
الامر مع زميلي على شعراوي باشا وعبد العزيز بك فهمى .

فقال السير ريجنالد : انه قبل الحرب كثيرا ماحصل من الحركات والكتابات
من محمد فريد وامثاله من الحزب الوطنى ، وكان ذلك بلا عقل ولا روية فافترت مصر
ولم تنفعها فما هي افراش المصريين ؟

فقال على شعراوي باشا : اننا نريد ان تكون اصدقاء للانجليز صداقة العصر
للحر لا صداقة العبد للحر .

فقال السير ونجت : اذن اتمم مليون الاستقلال ؟

فقال سعد باشا : ونحن له اهل ، وماذا يتقصدنا ليكون لنا الاستقلال كباقي
الامم المستقلة ؟

فقال السير ونجت : ولكن القتل اذا اعطى من الفداء اريد مما يارم نحم .

فقال عبد العزيز بك فهمى : نحن نطلب الاستقلال النام وقد ذكرتم جنابكم ان
الحزب الوطنى اتى من الحركات والكتابات بما اضر ولم يقد ، فأقول لجنابكم ان الحزب
الوطنى كان يطلب الاستقلال ، وكل البلد كانت تطلب الاستقلال ، وغاية الامر ان طريقة
الطلب التي سار عليها الحزب الوطنى ربما كان ليها ما يؤخذ علنا ، وذلك راجع الى =

فرد عليه سعد قائلا : « ان الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يسبق
الا تنظيف آثاره واني اظن انه لا محل لدوام الاحكام العرفية ولا لمراقبة
الجرائد والمطبوعات . والناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه
المراقبة كي يفسحوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذي تولاهم
أكثر من أربع سنين » فوجد السير ريجنالد بالكتابة الى حكومته في هذه

= طبيعة الشان في كل جهة ، فلجل إزالة الامراض الوارد على طريقة الحرب الوطني
في تنفيذ مبدئه الاساسي الذي هو مبدأ كل الامم ، وهو الاستقلال التام ، قام جماعة
من الشيوخ الذين لا يظن فيهم الطرف في الاجرامات واسسوا حزب الامة وانشئوا
صحيفة « الجريدة » ، وكان مقصدهم هم ايضا الاستقلال التام ، وطريقتهم اخف في
الحد من طريقة الحرب الوطني ، وذلك معروف عند الجميع ، والفرض منه خدمة
البلد المشترك نفسه بطريقة تمنع الاحتراض ، ونحن في طلبنا الاستقلال التام لسنا
مبالفين فيه فان امتنا ارقى من الفلاس والعرب والجيبل الاسود وغيرها ممن نالوا
الاستقلال قديما وحديثا .

فقال السير ونجت : ولكن نسبة الاميين في مصر كبيرة لا كما في البلاد التي
ذكرها الا الجبل الاسود والالان على ما اظن .

فقال عبد المزيو بك فهمي : ان هذه النسبة مسألة ثانوية ليهمل يمتلئ بالاستقلال
الامم فان لمصر تاريخا قديما باهرا وسوابق في الاستقلال التام وهي قائمة بادائها وسكانها
عنصر واحد ذو لغة واحدة وهم كثيرو العدد وبلادهم غنية ، وبالجمله فشرط الاستقلال
التام متوافرة في مصر ، ومن جهة نسبة الاميين للمتعلمين ، فهذه مسألة لا دخل لهما
في الاستقلال كما قدمت ، لان الذين يقودون الامم في كل البلاد افراد قليل ، فاني اعرف
ان لانجلترا وهي بلاد العظيمة والحرية عند أهلها لغة كبرى بحكومتها فارباب الحكومة
وهم افراد قليل هم الذين يقودونها وهي تتبهم بلا مناقشة في كثير من الاحوال لشدة
فقتها بهم وتسلطها لهم ، ولذلك فمجلس نوابها ليس كل المراده العامين ، وانما العادل
منهم فئة قليلة ، فبلاد مصر يكفي ان يكون فيها الف متعلم ، ليقوموا بادارتها كما ينبغي
وهي مستقلة استقلال تاما ، ونحن مندنا كثير من المتعلمين ، بدليل ان أولى الحل والعقد
نسبح منهم في كثير من الاحيان ان التعليم زاد في البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين
العاملين ، واما من جهة تشبيها بالطفل يتضم اذا هذى بازيد من اللزم فاسمحوا لي ان
اقول ان حالنا ليست مما ينطبق عليها هذا التشبه ، بل الواقع اننا كاربى مما آتيت
له من نفس الاطباء استحال عليهم ان يعرفوا من أنفسهم موضع داله ، بل هو نفسه الذي
يحبس بألم الداء ويرشد اليه ، فالعمرى وحده هو الذي يشعر بما ينقصه من انواع
الحارف وما يفقده في الاشغال الدنوية وفي القضاء ، وغير ذلك ، فالاستقلال التام ضرورى
اقرينا .

فقال السير ونجت : انظرون ان بلاد العرب وقد اخذت استقلالها ستعرف كيف
يسير بنفسها .

فقال عبد المزيو بك : ان معرفة ذلك راجع الى المستقبل ، ومع ذلك فاذا كانت
بلاد العرب وهي دون مصر بمراحل اخذت استقلالها فمصر أجدر بذلك .

فقال السير ونجت : قد كانت مصر عبدا لتركيا ، أف تكون احط منها لو كانت عبدا

للاتنجرا ؟

السألة بعد الاتفاق مع القائد العام ، وفل : • ويجب على المصريين أن يطمئنون
ويصبروا ويعلموا أنه متى فرغت إنجلترا من مؤتمر الصلح ، فإنها تلتمت
لمصر وما يلزمها ولكن لا يكون الأمر إلا خيرا • فقال سعد « ان الهدنة
قد عقدت والمصريون لهم حق أن يكونوا لفقين على مستقبلهم ، ولا مانع
يمنع الآن من أن يعرفوا ما الخير الذي تريده إنجلترا لهم ؟ » •

قال السير ريجنالد : « يجب ألا تمجلوا وأن تكونوا متبصرين في
مسلحكم • فان المصريين في الحقيقة لا ينظرون للمواقف البعيدة » •

فاستفسره سعد معنى كلامه قائلا : « ان هذه العبارة مبهمة المعنى
.ولا أفهم المراد منها •

ففهم السير ريجنالد ان سعدا قد استاء لأنه اعتقد ان الكلام موجه اليه

« فقال شعراوي باشا : قد اكون جيدا لرجل من الجليين وقد اكون جيدا للسير
.ونجت الذي لا مناسبة بينه وبين الرجل الجلي ، ومع ذلك لا تسرى كلنا الحائنين ، لان
العبودية لا ارضاها ولا تحب نفسي ان تبقى تحت ذلها ، ونحن كما قلتم نريد ان نكون
اصدقاء لانجلترا صداقة الاحرار لا صداقة المبيد •

فقال السير ونجت : ولكن مركز مصر حربيا وجغرافيا يجعلها عرضة لاستيلاء كل
دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا •

فقال سعد باشا : متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فانا نعطها خدمات
معمولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالها والمساس بمصلحة انجلترا فتمطيها خدمات في
طريقها للهند وهي قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احلالها عند الانقضاء
بل نعالفها على غيرها ولتقدم لها عند الانقضاء ما تستلزمه المحاولة من الجنود •

ثم قال شعراوي باشا : يبقى امر آخر عند هذا الحد وهو حقوق ارباب الدين
من الاجانب ، فيمكن بقاء المستشار الانجليزي بحيث تكون سلطته هي سلطة مستندون
الدين العمومي •

فقال سعد باشا : نحن نعرف الآن ان انجلترا اقوى دولة في العالم واوسمها حرية
وانا نعرف لها بالاموال الجيلة التي ياترها في مصر ، فنطلب باسم هذه المبادئ ان
يجعلنا اصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، واننا نتكلم بهذه الخطاب هنا معك بصفتك
مشخصا لهذه الدولة المظلمة ، وعند الانقضاء نساعدك للتكلم في شأنها مع ولاة الامور في
انجلترا ، ولا نلتجئ هنا لسواك ولا في الخارج لتجرح رجال الدولة الانجليزية ، ونطلب منك
بصفتك عارفا لمصر مطالبا على احوالها ان تساعدنا للحصول على هذه الخطاب

فقال السير ونجت : قد سمعت افواكم واتى احبر معادلتنا محادثة غير رسمية
بل بصفة جبهة فاني لا اعرف شيئا من افكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد وعلى كل
لاني شاكر زيارتكم واحب لكم الخير •

فشكره الثلاثة على حسن مقابلته ، وانصرفوا حيث كانت الساعة الثالثة عشرة •

واراد ان يقول انه لايعنى المصريين مثله وانما يعنى الرأى العام • فاستدرك قائلا : « أريد أن أقول ان المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر » فأجابه سعد : « لا أستطيع الموافقة على ذلك لأننى ان وافقت أنكرت صفتى • فانى منتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان انتخابى بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كشنر فى انتخابى وكذلك كن الأمر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى باشا »

وبعد مناقشة وجيزة قال شعراوى باشا : « اننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا البعد للسيد » • فصاح السيد ريجنالد دهشا : « اذن اتم تطلبون الاستقلال ؟ » • فأجابه سعد : « نعم • ونحن أهل له ، وماذا ينقصنا ليكون لنا استقلال كباقى الأمم المستقلة ؟ » ثم قال بعد مناقشة طويلة فى كفاية مصر للاستقلال : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فاننا نعطئها ضمانا معقولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالنا والساس بمصلحة انجلترا • فنعطئها ضمانا فى طريقها الى الهند وهى قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء • بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود » ثم قال شعراوى باشا : « يبقى أمر آخر وهو حقوق أرباب الديون الأجانب فيمكن بقاء المستشار الانجليزى بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق الدين العمومى » ثم قال سعد : « نحن نعرف الآن أن انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية ، وانا نترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر • فنطلب باسم هذه المبادئ أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، واننا نتكلم بهذه المطالبه هنا منك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة • وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انجلترا • ولا نلتجئ هنا لسواك ولافى الخارج لغير رجال الدولة الانكليزية • ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطلقا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب •

فترث السيد ريجنالد ونجت ثم قال : « قد سمعت أقوالكم • وانى

أعتبر محادثتنا محدثة غير رسمية بل بصفة حية ، فاني لا أعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد . »

وانصافا للحق والتاريخ يتعين قبل المضي في استعراض الأحداث ان نبرز الدور الذي قام به حسين رشدي ، ذلك الرجل الذي عّش كسياسي حتى تلك اللحظة من تاريخ مصر .

كان حسين رشدي هو صاحب فكرة المقابلة التي تمت مع المندوب السامي وكان من رأيه أن يشترك هو أيضا بوصفه رئيسا للوزارة في مخاطبة الحكومة البريطانية وفي عرض قضية البلاد .

وفي ذات اليوم الذي تمت فيه مقابلة الزعماء الثلاثة للمندوب السامي البريطاني ، قدم حسين رشدي مذكرة الى السلطان فؤاد قل فيها : « انه لمن الأهمية أن نفرض على الحكومة البريطانية بطريق مباشر رغبات الحكومة المصرية فيما يختص بمستقبل مصر السياسي » .

وتحت ضغط الأحداث ، وافق السلطان فؤاد على هذا الطلب ، كما وافق على سفر حسين رشدي وعدلى يكن لمرض وجهة نظر الحكومة المصرية ، وكذا عرض حسين رشدي الطلب على السير ريجنالد ونجت ، وكذلك الطلب الخاص بسفر سعد زغلول وزملائه ، فقال ونجت : انه لايدري على أي أساس يطلب سعد باشا وصحبه السفر ، وبأية صفة يتحدثون عن أمة بأكملها دون أن يكون بأيديهم تفويض من الأمة : فأجاب رشدي بأن سعد زغلول هو وكيل الجمعية التشريعية المنتخب وأن صاحبه عضران بها .

غير انه كان لزاما على رشدي وعلى سعد زغلول وصاحبيه أن يردوا عمليا على ملاحظة « ونجت » بالنسبة لسفر سعد ، وذلك بالعمل على تأهيل سعد وصاحبيه بالصفة التي رأى ونجت انها تموزهم لكي يسمح لهم بالسفر .

الفصل الخامس الوفد المصري وكيل الأمة

« كيف تم تأليف الوفد - أهداف الوفد - وكالة الوفد للتجديد - الخروج من مطلب »
« الاستقلال - موقف الحزب الوطني من نص الوكالة - موقف سعد - ماذا لو توافر »
« للحزب الوطني زعيم قوى - مصطفى النحاس يترك الحزب الوطني وينضم للوفد - »
« سعد زغلول يتحدث باسم الأمة - العقاد وتكوين الوفد المصري » .

أبلغ حسين رشدي سعد زغلول وزملاء اعتراضات سير ريجنالد على صفتهم فقرروا أن يواجهوا بريطانيا بوضع لا يسمع لها بالاعتراض على هذه الصفة وأن يؤلفوا وفدا مفوضا من الأمة ليتحدث باسمها يطلق عليه « الوفد المصري » وإن ثبت تفويض الأمة بتوكيلات توقتها مختلف هيئات الشعب وعناصره ، وتألف الوفد فعلا يوم ١٣ من نوفمبر سنة ١٩١٨ ووضع له قانون حدد مهمته بالسعي بالطرق السلمية المشروعة حينما وجدوا للسعي سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما .

وجاء في المادة الثالثة من قانون الوفد : انه يستمد قوته من رغبة أهالي مصر التي يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية ، وكان المقصود بها وقشد الجمعية التشريعية . وجاء في المادة الخامسة انه « لا يسوغ للوفد أن يتصرف في المهمة التي انتدب لها . فليس للوفد ولا لأحد من أعضائه أن يخرج في طلباته عن حدود الوكالة التي يستمد منها قوته : وهي استقلال مصر استقلالا تاما » .

كما خول للوفد أن يضم اليه أعضاء آخرين تراعى في اختيارهم وجوه الافادة من اشتراكهم في العمل معه .

كما نصت المادة الأخيرة من قانون الوفد على « تعيين لجنة تسمى باللجنة المركزية لجمع التبرعات ومراسلة الوفد بما يهم من شؤنه » •

وقد أعد الوفد صيغة لوكالته عن الأمة جاء فيها •• « ان الأمة بمختلف هيئاتها تنيب عنها أعضاء الوفد للمسمى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للمسمى سبيلا لاستقلال مصر ، تطبيقا لمبادئ الحرية والعدل التي تحمل رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ، ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب + »

ويتحدث عبد الرحمن الرافعي في مؤلفه عن ثورة سنة ١٩١٩ عن « وقف الحزب الوطنى فيقول : « ان الحزب لم يرض عن صيغة التوكيل التى وضعها الوفد لخلوها من النص عن الاستقلال التام ومنافتها للكرامة الوطنية + اذ جعلت المطالبة باستقلال مصر فى حدود مبادئ العدل والحرية التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى ، فى حين أن جهاد الأمة وشكواها من الاحتلال انما يرجعان الى السياسة التى اتبعتها دولة بريطانيا العظمى منذ بدء الاحتلال ؟ كما وان التوكيل جاء خلوا من الاشارة الى السودان اطلاقا • وقد فاتح بعض أعضاء الحزب الوطنى سعد زغلول فى هذا الأمر ، فقبل سعد تعديل صيغة التوكيل باضافة النص بوجود المسمى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للمسمى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما ، وقد أبى سعد زغلول أن يشير بحرف الى السودان أو الى الوحدة بين مصر والسودان منذرعا فى ذلك بأن كلمة مصر تشمل السودان » •

وهكذا حرصت البقية الباقية من أعضاء الحزب الوطنى على اثبات وجوده باصرارها على التمسك بمبادئ الحزب التى كانت فى الواقع التعبير الصحيح عن آماني ومبادئ الأمة •• تمسك من بقى من أعضاء الحزب الوطنى بموقفهم ، ولكنهم بالرغم من توافر العناصر الوطنية المخلصة بينهم كانوا مقتنعين الى الزعامة المخلصة القوية التى تستطيع ان تواجه الرأى العام وتثيرة وتستحوذ على ثقته وتسيطر عليه ؟ ولذلك فإن دور الحزب

الوطني لم يتعد منذ تلك اللحظة دور الهيئة التي تحرص بين الحين والحين على تنبيه الساسة وتنبيه الأمة الى حقيقة الأوضاع السياسية وبتهجيرهم بما يدبر لهم ، وهو دور وان كانت له قيمته وله اعتباره ، الا انه كان محدود الأثر .

وفي ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩١٨ قدم أمين الرفاعي عضو الحزب الوطني مذكرة سياسية لمتمدى الدول في مصر وسعى لابلغها الى الرئيس ويلسون وإلى بقية رؤساء الحكومات المشتركة في مؤتمر الصلح وعممها في أوساط شباب مصر والمشتغلين بقضيتها السياسية . وكانت المذكرة شاملة تضمنت عرضا للقضية المصرية في مختلف مراحلها ، وما انتهى اليه أمر مصر في عهد الاحتلال ، وما قدمته البلاد من تضحيات في سبيل جهادها ، واحتتمت بالمطالبة بجلاء الانجليز عن مصر واستقلال مصر والسودان استقلالاً تاماً ، وبعلان مصر المحافظة على ما للأجانب من المصالح المالية والقضائية بالطرق المشروعة في ظل الاستقلال التام . وكانت المذكرة متسمة بطابع المسألة بعيندة عن الروح الثوري ، وكان محمد فريد زعيم الحزب ما زال منفيًا بعيداً عن مصر ، كما أن الظروف جميعاً كانت مهيأة لكي يستعيد الحزب الوطني في يسر وسهولة قيادة الحركة الوطنية مستغلا في ذلك الميراث العظيم الذي تلقاه عن مصطفى كامل ، مستغلا كفاح وجهاد محمد فريد الذي كان يمتنع بعطف وتقدير الأمة المصرية عن بكرة أبيها .

وبينما كان الحزب الوطني وقتئذ يمثل حزب الثورة ، ويمثل المعارضة لبريطانيا ، كانت العناصر التي تألفت منها حزب الوفد من عرف عنهم الاعتدال ولم يكونوا من غلاة المتطرفين بل انهم كانوا كما وصفهم اللورد ملنر في تقريره عن حزب الأمة القديم الذي كان يهدف الى التقدم الدستوري تدريجيا .

ولم يضم الحزب الوطني هذه الفرصة التي كانت متاحة له وذلك على العكس من سعد زغلول الذي أدرك انه لكي ينجح فيما اعتزمه من تولي زعامة البلاد وقيادتها في تلك المرحلة من تاريخها فلا بد له من العمل على

ضم الحزب الوطنى الى الوفد المصرى عن طريق تمثيل بعض اعضائه فى هيئة الوفد ، وفى هذا يقول عبد الرحمن الرافى فى مؤلفه : « ان الحزب الوطنى قبل مبدأ تمثيله فى هيئة الوفد ولكن وقع الخلاف بينهما على أشخاص الأعضاء الذين يمثلونه فى الوفد ، ولما تذر الاتفاق على الأشخاص اختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفى النحاس وكن قاضيا بالمحكم الاهلية وحافظ عفيفى عضوين بالوفد على اعتبار انهما كانا من المحتقنين لمبادئ الحزب الوطنى . ثم مضى الوفد فى ضم أعضاء آخرين اليه استكمالاً لبعض العناصر التى تمثل مختلف طبقات الأمة ، وتحقيقاً لبعض الرغبات .

وهكذا نجح سعد زغلول وصحبه فى تكوين هيئة الوفد التى تتحدث باسم الأمة وراعى سعد فى هذا التكوين أن تكون ممثلة لجميع الاتجاهات السياسية ولمختلف عناصر الشعب الى أبعد الحدود ، فضم الى الوفد اسماعيل صدقى وسينوت حنا وجورج خياط وواصف غالى ، وضم الوفد الى جانب هؤلاء حمد الباسل وحسين واصف وعبد الحالى مذكور من أعضاء الجمعية التشريعية ، وضم محمد محمود وأحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوية . وأصبح سعد زغلول بعد اختياره رئيساً للوفد على الصورة السابق شرحها وبحكم ما توافر له من صفات شخصية تجعله اصلح من يتحدث باسم مصر . وتولى الوفد المصرى تشكيل سياسى زعامة مصر ، وتحمل مسؤولية التوجه السياسى لقضية البلاد .

ويتحدث المقاد عن تكوين الوفد المصرى فيقول :

فأول ما يلاحظ على تأليف الوفد المصرى كما كان فى بداية نشأته ان العدد الأكبر من أعضائه لم يكونوا من رجال العراك المفلورين على القيادة القومية فى الأزمان ، الذين يفتنون بالالهام لبواعث حركات الأمم ويوحون اليها من روح الاعجاب والثقة ما يذكى الحمية ويستجيش العزيمة ومن كان منهم قد وقف على طرف من آراء جوستاف لوبون فكأنما وقف عليها ليلوم الجماهير ويعطيها درجات علمية فى الفهم والتفكير ، لايستعين بأخلاقها وطبائعها على العمل والجهاد ، كما يستعين الملاح القادر على خوض

البحار بما يعلم من مهاب الرياح ودوافع المد والجزر وطوارئ الأمواج والأعوار ، فبينما كان سعد الناشئ في مهد الثورة العرابية يتلهف على قارعة تبث كوامن الأمة الوداعة كان بعض رفقاءه الباقين بعد نفيه يهابون قلق الشعب ويجفلون من خلجة تختلج بها طوائفه الفتية ، وبلغ من جهل هؤلاء بأسرار القيادة القومية أن عبد العزيز فهمي « بك » زجر الطلاب زجرا عنيفا حين أفضوا اليه بما يضطرم في نفوسهم من سخط وما يهمون به من احتجاج ، وإن أصحابه الآخرين شاركوه في هذا الشعور وإن لم يشاركوه في هذا الزجر والهياج ، وكل ما كانوا يتوقون اليه خلوة لا يكدرها ضجيج المتظاهرين ولا سورة الناقمين ، كأنما المسألة كلها مسألة مذكرة قانونية تكتب وتبوب وتوضح فيها النصوص والبند وراء الأبواب المغلقة في منزل عن الأصوات والأصداء ، ولو جرت الحركة الوطنية على هدى أشمال هؤلاء لكان حفظهم النفي والحقائق بالمنفيين الآخرين ، ولكانت مصر لأن مستعمرة بريطانية لا فرق بينها وبين المستعمرات الهمجية في أعماق القارة السوداء .

ويلاحظ على تأليف الوفد أيضا أن الكثيرين من أعضائه كانوا من أصحاب مزاج الدعة الذين لا يجشمون المشقة ولا يفهمون العناد والمثابرة في تذليل الصعوبة . وأصحاب هذا المزاج يحسبون الدعة والوجاهة حقا لهم على الأمة ينتظرونه ويحاسبون عليه إن أخلت بشروطه ، وعندهم في قرارة نفوسهم أن الأمة تهمل كل شيء وتتكفل بكل شيء ، فإذا عملت ونهضت بأعباء الكفالة فهي أمة مستحقة لما تطالب وما تنال ، وإذا لم تعمل فما ذنبهم هم وفيهم يجشمون أنفسهم العناد من أجل أمة لا تتكفل لهم بالدعة والوجاهة ؟ انهم إذن في حل من ابتغاء الدعة والوجاهة من طريق غير هذا الطريق ، ولن يدرك أصحاب هذا المزاج أبدا أن انتظار ما تصنعه الأمة لا يصح أن يكون واجبا على الأفراد الأعمار فضلا عن الزعماء البارزين لأن المرجح هنا إلى مزاجهم لا إلى رأيهم وتفكيرهم ، وكيف يكون المزاج مزاج راحة ووجاهة وتكون العقيدة بعد ذلك عقيدة كفاح ومجازفة في دعة الفداء والحرمان ؟

وربما لحق بهذه الملاحظات أن معظم أعضاء الوفد كانوا لا يدركون معنى « المبدأ » الذى تنجح به الثورات وتقوم عليه الدعايات ، ولا يصدفون فى دخيلة أذهانهم أنه عدة حقيقية فى وجه القوة الغالبة والمصلحة الشخصية ، فهكذا فى رأيهم كلام جميل توصى به مكارم الأخلاق ، ولكنه لا يليق بالثيوسخ المحنكين والرجال العاملين •

وقد يسمعون بأناس من قادة الثورات وزعماء الدعوات صبروا على الشدائد سنوات بعد سنوات لأنهم يريدون شيئاً لا يعدلون عنه الى سواء . فناية ما يفهمونه من شأن هؤلاء أنهم أناس نظريون ومثاليون يصلحون لضرب الأمثال فى الكتب ولا يصلحون لتدبير الأعمال فى الحياة ؟ ويعسر عليهم جداً أن يفهموا ان المبدأ عند أولئك القادة والدعاة إنما كان « عنواناً » أو تلخيصاً للأعمال المنتظرة ولم يكن خيالاً فى الفضاء أو أملاً مثالياً من أحلام البطالة رسموه وقدروه وعولوا فى تقديره على الممكنات التى تتحقق بعد مغالبة الصعوبات ، اذ ليست الممكنات التى تتحقق بغير صعوبات فى حاجة الى مبدأ أو ميثاق ، لأنها تأتى وحدها ولا يتجاوز عمل الانسان فيها ان يترقبها مع الأيام •

وقد كانت أكبر آفات هذا الفريق من أعضاء الوفد أنهم كانوا اذا شعروا بالنقص التى تتورث الثورة المصرية حسبوا انها نقائص موقوفة عليها وحدها وقد خلت منها الثورات الأخرى التى يقرءون عنها • ولم يخطر لهم ان الثورات على البعد جميلة خلاصة لا تبدو فيها الا آيات البطولة ومفاخر الاقدام والايثار ، ولكنها على القرب مشحونة بالحماقات والشهوات على شبه واحد بين جميع الامم فى هذه السمات ، وما جاءتهم هذه الآفة الا من قلة درس التاريخ النفسى للجماعات والأبطال ، ومن قلة الخيال الذى يترجم المفروءات ويصورها للذهن كوقائع للعيان أو الخيال الذى يقرب ما بين عالم الصور وعالم الشهادة لانه يعرف كيف تكون الصور المكتوبة حين تقع فى البيئة الانسانية ويعرف كيف تكتب الوقائع حين تتجرد

من التفصيلات وتنطوي في حيز الاختصار والإجمال • وهنا يبدو لنا كيف
إن ملكة « الخيال » ملكة عملية لاغنى عنها لأصحاب المجهودات الواقعية ،
لأن صاحبها أقدر الناس على تصور الممكن فيما مضى والممكن فيما سيأتي
مع الأيام ، فلا يخدعه الواقع المحسوس فينسى الشبه بينه وبين التاريخ
الموصوف ، ولا يخدعه التاريخ الموصوف فيحسب أنه مخالف للواقع
المحسوس • (١)

(١) سعد زلزل للعتاد ص ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ .

الفصل السادس رشدى وسعد

« مسامى سعد زغلول لعرض قضية البلاد على الحكومة البريطانية - سمسعد »
« يطلب الآن يسفر الوفد الى لندن - اثر استخفاف المندوب السامى بمطالب الأمة »
« الجهاد من وجهة نظر سعد - حقوق مصر في نظر حسين رشدى - استقالة »
« رشدي من رئاسة الوزارة - تطبيق العقاد - حسين رشدي على حقيقته »
« اصرار حسين رشدي على الاستقالة - شروط حسين رشدي لسحب الاستقالة - »
« الحكومة البريطانية تلصر التصريح بالسفر على رشدي وعدلى لعرض القضية - »
« رشدي يصر على اباحة السفر لكل مصرى - رشدي والحركة الوطنية - رشدي »
« يمهّد الطريق لزعامة سعد - الأمة تدفع الحركة الوطنية الى الامام وترفع سعد »
« الى الزعامة - نداء الوفد في ٦ من ديسمبر سنة ١٩١٨ الى الدول الأجنبية والى »
« الحكومة البريطانية - خطبة سعد في ١٣ من يناير سنة ١٩١٩ . »



لما أتم سعد زغلول ورفاقه تشكيل الوفد المصرى ؟ بادر بالسعى لطلب التصريح له ولزملائه بالسفر الى لندن لعرض قضية مصر على الحكومة البريطانية هناك ، ولكن السلطات البريطانية تلمست شتى الأعداء والمبررات حتى لا تجيبه الى ما طلب ، فعمد سعد الى مطالبة المندوب السامى البريطانى بذلك التصريح وقدم طلبا مكتوبا التمس فيه معاونته لدى السلطات العسكرية البريطانية لتصرح لأعضاء الوفد بجوازات السفر سريعا وفي الوقت المناسب ، وقال فى طلبه انه يعتمد فى ذلك على تقاليد بريطانيا العظمى التى مازالت تضرب للعالم الكثير من الأمثلة على تمسكها بمبادئ الحرية الشخصية وإن الوفد على ثقة من أن الفصل فى طلب التصريح سيتم عاجلا .

واستخفافا من المندوب السامى وامانا منه فى اذلال سمسعد زغلول وصحه عهد بالرد على طلب الوفد الى نائب سكرتيره الخاص ، فأخطر هذا سعدا برفض طلب الترخيص بالسفر ، كما أبلغته أن دار المندوب السامى

البريطاني على استعداد للنظر فيما يريد أن يقدمه من المقترحات لها عما يراه
فى نظام الحكم فى مصر على شريطة ان تكون المقترحات فى نطاق الحماية
وداخل اطار الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك .

وقد كان هذا الرد وما انطوى عليه من معنى ، عنصرا هاما فى توجيه
وتكييف السلوك الذى سلكه سعد وصحبه وما ترتب على ذلك من أحداث
ونتيجة . اذ أن سعد زغلول بادر بالرد على كتاب دار المندوب السامى
وقال فى رده : « انه ليس فى وسعه ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد
أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لارادة الأمة المصرية التى عبرت عنها
فى التوكيلات التى أعطيت لنا » .

على أن رسالة سعد الى المندوب السامى - على الرغم من أنها
تمسكت بمطالب الأمة فى اصرار واضح ، الا انها تضمنت أيضا من العبارات
ما يشير الى أنه مازال يعالج المسألة بعقلية السياسى ، وبمنطق المحامى .
فقد تحدث فى الرسالة عن مهمته فى انجلترا فقال : « ان الهدف من السفر
هو الاتصال بالممثلين السياسيين للأمة الانجليزية والأشخاص الذين يتولون
توجيه رأى العام الانجليزى الذين لاشك فى قوة تأثيرهم على القرارات
الحكومية » .

ومعنى هذا أن جهاد الوفد ومهمته لاتمدو اقناع رأى العام البريطانى
بمدالة القضية المصرية .

كما قال سعد فى كتابه : « انه واثق من أن نجاح قضية مصر يتوقف
جانب كبير منه على العدالة والحرية وحماية حقوق الضعفاء التى امتاز بها
الرأى العام الانجليزى » .

ثم استطرد سعد فى رسالته للمندوب السامى ، فقال « انه يستحيل
على الوفد أن يصل الى غرضه عن طريق مظاهرات بسيطة تجرى فى مصر
فحسب ، فان القضية التى تدافع عنها يجب أن تعرض بادية ذى بدء على

الرأى العام الانجليزى الذى لاشك فى أنه لكى يستير فيها فلا بد له من الحصول على تفصيلات لا يمكن أن يديها له غير الممثلين الطبيعيين الموكلين عن الأمة المصرية ذاتها * * *

وواضح من هذه الرسالة انه حتى ذلك التاريخ لم يكن سعد يؤمن بأن حل قضية مصر انما هو فى مصر وبين أبناء مصر ، وليس فى لندن ، ولا عن طريق استجداء الرأى العام البريطانى . فحديث سعد ورسالته على تلك الصورة ، انما هو حديث السياسى الذى وكلت اليه مهمة التحدث باسم الشعب ، حديث المحامى الموكل لمجرد عرض قضية الأمة ، فهو يجعل من السياسة البريطانيين ومن الشعب البريطانى فاضيا له الكلمة الأخيرة للفصل فى هذه القضية .

أما حسين رشدى فقدراح يحاور ويناور بوصفه رئيسا للوزراء وكل هدفه أن يسخر سلطته لخدمة هذه القضية السياسية .

كان التدبير أن يتولى عرض القضية المصرية حسين رشدى وعدلى يكن بوصفهما يتحدثان باسم الحكومة ، ويتولى عرضها أيضا الوفد المصرى برئاسة سعد باعتباره متحدثا باسم الشعب ، وعقب أن تلقى سعة رسالة دار المندوب السامى سألقة الذكر ، بعث فى ٤ من ديسمبر رسالة الى حسين رشدى سجل فيها موقف رشدى من الأحداث السابقة ، وموقف المندوب السامى وقال فيها : انه لا يزال يعتمد - بحق - على عدالة رشدى فى أن يبذل جهده - قبل سفره لتسهيل سفر وفد الأمة أيضا وختم رسالته قائلا: انه شديد الثقة فى أنه يحز على رشدى أن تفوت مصر هذه الفرصة الوحيدة لمرض مطالبها الحقة على المسئولين - (يعنى الانجليز - طبعا) - وعلى الرأى العام الانجليزى فى هذا الوقت الذى كان مؤتمر الصلح منعقدا فيه ويده مصر النهائى .

وجه سعد كتابه المشار اليه الى رشدى ، وكان رشدى من جانبهِ يسعى للحصول على اذن له ولعدلى بالسفر لمرض قضية مصر بالطريق المباشر على الحكومة البريطانية ، غير أن مساعاه لم يحز قبولا من الحكومة البريطانية فلم توافق على سفر رشدى الى بريطانيا ، ورأى انه ما من سبيل

أمامه بعد أن تلقى رد الحكومة البريطانية على هذه الصورة ، الا الاستقالة
فقدمها فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وقد جاء فى كتاب الاستقالة ما يلى :

« عندما أخذت على عاتقى أمام ضميرى وأمام وطنى ، وأمام التاريخ
مسئولية منصبى فى عهد النظام الجديد ، عاهدت نفسى عهدا أساسيا أن أطلب
من الحكومة الانجليزية عند الشروع فى مفاوضات الصلح أكثر ما يمكن
من الحرية لمصر »

ومضى رشدى فى تسييب استقالته فقال : « .. والآن ؟ وقد أوشكت
هذه المفاوضات أن تبدأ فقد طلبت من الحكومة الانجليزية أن تسمع
أقوالى ، فكان جوابها بمثابة التسويق الى ما بعد الصلح » يقصد مؤتمر
الصلح الذى كان منعقدا ، وقتئذ فى فرساي »

ومضت الاستقالة تقول : « على أننى بالعكس ، أرى أن الوقت الحاضر
هو الذى ينبئ فيه عرض ما لمصر من الأمانى القومية وتأيدته .. »

وهكذا نرى فى هذه الاستقالة أبرز مثل لعقبة السياسى الذى
يشعر بواجبه ومسئوليته نحو وطنه ، ولكن فى الحدود التى يقدر هو
فيها امكانياته وفهمه للممكن ولغير الممكن . ففى ذات الوقت الذى يعلن
فيه رشدى احساسه وشعوره بتلك المسؤولية التى يتعين ان تكون كاملة ،
تغلب عليه صفة السياسى الذى يشعر - حسب وجهة نظره - ان بريطانيا
فى ذلك الوقت كانت كل شئ لمصر ، وأن ارادة مصر لم تكن تشمل
شيئا . فيقول : انه سيطلب من الحكومة الانجليزية أكثر ما يمكن من
الحرية لمصر . ومعنى هذا ، انه لا يؤمن - سلفا - بقسوة مصر على
استخلاص حقوقها كاملة ، ومن ثم فهو يشير الى أنه لن يطالب بها كاملة
بل ان المطالبة ستكون بمثابة مساومة على هذه الحقوق حتى يمكن الوصول
الى حل وسط ، أو كما قال سعد وشعراوى للمندوب السامى فى ١٣ من
نوفمبر سنة ١٩١٨ ، حلا يكفل مصالح بريطانيا ويؤمنها ، ويكفل مصالح
الأجانب ويؤمنهم . فماذا اذن يكون هذا الحل ؟ أليكون غير نوع من الحكم
الذى يعطى لمصر مجرد حقوق اسمية فى حين تحتفظ بريطانيا بمصر فى

قبضتها وتحصن مصالحها ، ويتقى للأجانب ذلك الوضع الممتاز الذى يمكنهم من تسخير البلاد واستغلال مواردها ، أو بمعنى أصح ما الذى كان ممكنا ان تنتهى اليه المساومة غير أن تمارس مصر نوعا من الحكم الذاتى يتيح لطلاب المناصب المتمتع بسلطان الحكم ويصرف جهودهم الى السعى وراء النفوذ السياسى ، ويفسد وعى الأمة فيحول أبناءها عن مطالبها الأساسية ويوجههم الى ذلك الصراع السياسى والتطاحن الحزبى الذى عانت منه البلاد .

ويعترف العقاد بسلامة الوزارة الرشدية بالفرد وسعد ويعترف بأنها نعمت الوفد نفعا كبيرا بطلب سفره الى أوروبا وباصرارها على الطلب بسد رفضه . ولكن العقاد يعود فيحملها مسئولية مسلكها فى أوائل الحرب العظمى ، ذلك المسلك الذى أقام العقبات أمام الشعب ، والذى خلا من الاقدام والحنكة مما أقع الانجليز بسهولة الأغضاء من مطالب المصريين العادلة ولا سيما مطلب الاستقلال والغاء الحماية ، ويعدد العقاد اخطاء الوزارة الرشدية فيقول : (١)

« وما لاختلاف فيه ان مسلكا كهذا لم يكن من شأنه أن يقنع الانجليز بالاكتراث لمطلب الاستقلال والخلاص من « نعمة الحماية المشتهة » انما كان أثره الطيبى أن يجنح بهم الى اهمال المطالب الوطنية واتهام أنصار الاستقلال بالفلو والشطط والاجترار الذى لا يستحق من الدولة السيطرة على البلاد أن تقابله بنير الاعراض والقمع الحاسم . فالوزارة الرشدية والموظفون الانجليز الجاهلون بحقيقة الحركة الوطنية مشتركون على السواء بتشجيع السياسة البريطانية على موقف الاستخفاف الذى وقفته ازاء الشعب كله . ثم تشبث به بعد نشوب الثورة بسنوات ، ولا تزال البلاد الى هذه الساعة تعاني ما تعاني من جرائره وبقاياه . »

« لقد أدخلت أحاديث رشدى باشا فى روع الانجليز أنهم خلقاء أن يرفضوا الاستقلال ويرفضوا الغاء الحماية ، وهم على ثقة من وجود

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٢٦١ ، ٢٦٢

مصريين يرضون بما دون ذلك ويحسبونه غنما مقبولا ، ويجدون فيه تسويفا لمسلكهم السابق عن أخطائهم الأولى وتحقيقا للرأى والمصلحة فى وقت واحد ، اذ يكونون هم ولاية الحكم وأصحاب الوزارة عند تنفيذ السياسة القائمة على دوام الحماية • •

» نعم قد نزلت الوزارة الرشدية عن ولاية الحكم حين رفض الانجليز سفرها وسفر الوفد ، ولكن هل كان لابد من ذلك بعدما لحقها من الاهانة وخيبة الأمل بمنع سفرها واغفال شأنها مع ما أسلفت من خدمة وأظهرت من الرضا بالسير ؟ وهل كان صدورها عن الحكم الا كصدوف المستوزرين الآخرين عنه فى تلك الحالة ؟ فلو انها قبلت الحكم وبقيت فى المناصب ما كانت نهايتها الا كنهاية الوزارات التى قامت على الرغم من اجماع الأمة فلم يقبل منها الانجليز ولا المصريون أن تبحث فى القضية المصرية ، حتى اضطرت الى انتحال وصف الوزارات (الادارية) لتبرىء نفسها من شبهة الاشتغال بالقضية السياسية فى تلك الظروف • •

ونحن نعتقد ان حسين رشدى باشا كان رجلا نزيها حسن المقصد فيما قال وعمل ، وكذلك كان زميله عدلى يكن باشا الذى كان موضع سره ومرجع رأيه • ولكن الآفة قد خامرتهما من حيث يشعران أولا يشعران لأنها آفة الضعف وقلة المراس على الجهاد فى دعوات الشعوب فهما من طينة لا تمتزج بالروح الشمية ، ولا الروح الشمية تمتزج بها ، ولعلهما ينظران بعين الخوف والتوجس الى وثبات الأمم واعتلاج صدورهما بالقلق ودوافع الحياة • لأنها تلوح لهما كالمارد الجامع لا يملكان احضاره واذا حضر لا يملكان توجيهه ولا صرفه •

واذا كنا نتفق مع العقاد بصدد المسؤولية التى تتحملها الوزارة الرشدية لموقفها من بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى ، فانا نخالفه الرأى فى مساءلتها دون سواها عن الأوضاع التى انتهت اليها البلاد ، تلك الأوضاع التى تعتبر جميع الساسة الذين وصلوا الى مكان الصدارة قبل الحرب العالمية الأولى مسئولين عنها ، أولئك الساسة الذين هادنوا الاحتلال ،

وصانعو القصر ، وقبلوا الحكم على أسس التوجيه البريطاني ولم يشعروا
بمرارة الحكم الأجنبي وسيطرته على بلادهم ، ولم يتأذ شعورهم لانهايم
المصريين بالقصور الى الحد الذي لا يؤهلهم الى الاستقلال ، الساسة
الذين آثروا الصمت والسكون والانتظار من أجل أن يبقوا فى مناصب
الحكم . كما نطالغ العقاد فى أنه من واجب المؤرخ ان ينصف حيثما
يتحتم الانصاف لأن من واجبه أن يمهّد السيل لمن يسعى الى التكفير
والغفران . على انه من الانصاف ونحن نتحدث عن مساوئ ونصرفات
رشدى التى أسلفناها ألا نغفل الظروف التى كانت تحيط به كرئيس وزارة
بلد خاضع للأحكام العرفية البريطانية ، وفوق صدره يجثم كابوس
الاحتلال والجيوش البريطانية تحتشد فى أرجائه ، كذلك لايد أن تأخذ فى
اعتبارنا ونحن نعالج مواقف رشدى ان الرجل الذى عاش أطول مدة فى
حياته السياسية خاضعاً لتوجيهات القصر وفى كنف الخديو ، ورحنا
لنصيحة ومشورة بريطانيا ، مثل هذا الرجل جدير بأن تحمد له مواقفه
الأخيرة من حيث اتجاهها الوطنى ، مهما شاب هذه المواقف من ضعف نتيجة
تأثره بما رسب فى تفكيره السياسى منذ القدم ، فما كان متوقفاً ممن نشأ
منشأ رشدى ، ودرج مدارجه منذ فجر شبابه ، أن يتحول أخيراً فيدخل
فى محراب الوطنية لينهى حياته فى هذا المحراب المقدس . ان أقل ماينسب
من الفضل لرشدى أنه كان الحاكم الذى شجع الحركة الوطنية على المضى
فى طريقها حتى تطورت الى صورتها المثلى ، وقد أصر رشدى على موقفه
برغم الحاح السلطان أحمد فؤاد عليه كى يترث ، واعتبر نفسه مستقبلاً
حتى يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩١٨ ، اذ عاد فى هذا اليوم فكتب الى
السلطان استقالة أخرى مؤكداً اصراره على الاستقالة وقال فى رسالته الى
السلطان : انه فى الفترة السابقة تألفت وفود من أعضاء الهيئات النيابية
فى البلاد وطلبوا أن يسمح لهم بالسفر الى لندن للمدافعة عن مصلحة
مصر ، وقد نصحت بأن يؤذن لهم بذلك وأن تسمع أقوالهم ولكن لم يصح
لنصحى ، ولم يكف الانجليز بذلك ، بل انهم أبوا على أيضاً أن تسمع
أقوالى فيما عساه أن يكون عليه نظام الحماية . ويقول رشدى : انه نتيجة
لهذا التصرف فان مصر مستحرم دون غيرها من الأمم اسماع صوتها فى الوقت

الذى يت فيه فى مصرها ، ولهذا ألح رشدى نى رسالته ، من أجل أن يقبله السلطان استقالته ، ثم عاد رشدى فى ٣٠ من ديسمبر فوجه كتابا آخر الى السلطان يؤكد فيه اصراره على الاستقالة ، وازاء موقف رشدى واصراره على الاستقالة فى تلك الظروف التى قدر المندوب السامى البريطانى دفتها والآثار المترتبة على رفض السماح لرشدى وزميله بالسفر ، وعملا بالمشورة البريطانية التى كان يلتزمها ، ازاء هذه الظروف مجتمعة ، تم الاتفاق بين المندوب السامى والسلطان فؤاد على عدم قبول الاستقالة .

كما رأى المندوب السامى أن الظروف تحتم عليه السفر الى لندن ليوضح الموقف لحكومته ويقنعها بضرورة التصريح لرشدى وعدلى بالسفر ولما عرض هذا رأى على رشدى قال : ان الترخيص له ولزميله فحسب بالسفر ليس هو كل الشروط الأساسية لسحب استقالته وان شروطه لسحب الاستقالة ، هى اباحة السفر لسبب من يطلب ذلك من المصريين لمرض قضية البلاد على ان يتلقى من الحكومة البريطانية ردها بالبرق رفضا او استجابة فى بحر مدة حددها رشدى ، وعلى شريطة أن يقبل السلطان استقالته اذا جاء الرد بالرفض .

وفى ١١ من فبراير سنة ١٩١٩ ، انقضت هذه الفترة التى حددتها رشدى فبادر بالاستقالة وأصر على قبولها ، فلم تر الحكومة البريطانية بدا من الموافقة على سفر رشدى وعدلى ، غير ان رشدى أصر على المطالبة باباحة السفر الى أوروبا لكل من يطلب ذلك من المصريين ، فى حين أصرته الحكومة البريطانية على وجهة نظرها فى هذا الشأن .

وهكذا تخلص السلطان وتخلصت بريطانيا من ذلك الشيخ السياسى الذى أزعجها ووقف فى وجهها موقفا لم تكن تتوقفه ولم يكن لها به عهد من تولوا الحكم فى مصر حتى ذلك اليوم ، فان ذلك السياسى باعتباره رئيسا للحكومة قد هيا للوفد المصرى ولرئيسه زغلول السبيل للمضى فى حركته ، وتشجيع من الحكومة على الرغم من كونها حكومة مقيدة محدودة السلطات . لقد هيا رشدى لسعد ولزملائه الفرصة ليوسعوا فى حركتهم ، وهيا للحركة الجو المناسب لى تثبت أقدامها ، وأوجد الظروف التى مكنتها

من التفلفل فى أوساط الشعب جميعا وعلى أوسع مدى حتى أصبح الوفد فى نظر الأمة الهيئة الوحيدة التى تتحدث بلسانها ، وأصبح سعد زغلول فى رأى الشعب الزعيم الذى تطلع اليه البلاد وتعد عليه الآمال ويسير الجميع وراء دعوته ، وتبذل الأمة أرواحها ومهجها وأموالها استجابة لنداء الوطن متمثلا فى زعامته • وعلى الجملة فانه يمكن القول بأن سعدا وزملاءه وجدوا انفسهم فى تلك الفترة مدفوعين بقوة الشعب الى صف الزعامة ، فقد تفاعلت اذ ذاك كل الظروف لتخلق من سعد زعيما وطنيا ، والشعب كان متلهفا على زعامة تقوده ، وتصرفات بريطانيا كانت قد بلغت أقصى حدود الظلم والجهر بالظلم ونكران الجميل مما ألهب النفوس وأجج نار الثورة فيها ، وتساند حكومة رشدى مع الأمة كانت خير ظهر للشعب ، كل هذه العوامل مجتمعة عبت الطريق أمام سعد وصحبه ، فاذا به وبهم زعماء حقيقيون لثورة عارمة لم تخلفها زعامة سعد ورفاقه ، ولكنها هى التى صنعتهم • وقد تجلى هذا التطور فى النداء الذى وجهه الوفد المصرى فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩١٨ الى الدول الأجنبية والى مستر لويدجورج رئيس الوزارة البريطانية احتجاجا على تصرفات الحكومة البريطانية والسلطات العسكرية ضد الوفد ، والذى جاهر فيه الوفد لأول مرة بمطلب الأمة فى الاستقلال التام وقال فيه : ان الوقت قد حان لكى تعلن مصر استقلالها التام ورغبتها فى أن تكون لها حكومة دستورية ، وفى ذلك البيان لم ينس الوفد أن يطمئن الأجانب على مصالحهم فقال : • ان مصالح الأجانب ستراعى عند وضع تفاصيل النظام الذى سيوضع للبلاد ، وقال : ان البلاد ستقوم باصلاحات اقتصادية وإدارية واجتماعية ، تستعين على تنفيذها بذوى العلم من أهل البلاد الغربية حسب ما جرت عليه عادتها فيما مضى ، وان الامتيازات الأجنبية ستحترم بكل دقة مع تحويلها وتعديلها بحيث يمكن ان تساعد على التقدم فى البلاد على ألا يمس ذلك المصالح التى وضعت من أجلها الامتيازات ومع تسليم مصر ببقاء الرقابة المالية التى يقدر الوفد أهميتها بالنسبة للدول الأجنبية ذوات المصلحة فيها • ومضى الوفد فى بيانه يؤكد الطمأنينة لبريطانيا والدول الأجنبية • •

ولقد بدأ بيان الوفد بشعارات وطنية ؟ ثم استطرد يقدم تحفظات لهذا الاستقلال ، وهذا فقد كان البيان بياناً سياسياً وضعه ساسة يتحدثون باسم أمة تطالب بالحرية وبالاستقلال التام .

وفى ١٣ من يناير سنة ١٩١٩ ألقى سعد زغلول فى جموع من المصريين خطاباً جاء فيه « ان فكرة الاستقلال ليست جديدة فى مصر ؛ بل هى قديمة ، وان الاحتلال لم يكن له حق فى البقاء فى مصر ، وان الحماية تمت من جانب بريطانيا وحدها ودون اتفاق عليها مع مصر وفى هذا الخطاب وضع سعد موقفه من القضية المصرية على صورته الحقيقية فقال : انه قد يطيش الفهم فيظن أن هناك تناقضا بين طلب الاستقلال والرضا ببقاء امتيازات الأجانب .. كلا ؛ لا تناقض ، لا منافاة بين الاثنين ، وان كان فى تجور الحالتين تضيق لدائرة السيادة التامة التى يقتضيها الاستقلال ، فلنكن عمليين ولنطرح المناقشات العقيمة التى لاطائل ورائها والتى لايعتبر الاصرار عليها الا ضرباً من المكابرة ، والمكابرة فى القضية العامة خروج على الوطنية الصادقة .. ان ترغيب الأجانب فى الإقامة بمصر وتسهيل سبل العمل لهم مفيد للبلاد أكبر فائدة فلنقدم عن طيب خاطر مرغبات هذه الإقامة ، وان الأجانب فى مصر صلة أنعم بها من صلة ، بيننا وبين ينابيع العلم ومواطن الاحتراع والاكتشاف .. »

ومضى سعد زغلول فى خطابه فقال : « انه لا بد للأجانب من وسائل تجبب لهم الإقامة بيننا ، وهذه الوسائل هى الامتيازات ، وقال : انه شديد الثقة بأنه بعد زمان ما سيرى الأجانب أنفسهم ألا حاجة لهم بهذه الامتيازات بل سوف يحبون أن ينزلوا عنها متى خالطونا أو عرفونا معرفة تامة بعد نيلنا الاستقلال » .

الفصل السابع

سعد زغلول يواجه السرايى الانجليزية

« سعد يلتمس بريطانيا والاجانب على مصالحهم - السلطات البريطانية تملئ »
« في مقاومة الثورة وحركة الوفد - السلطان يتيسل استقالة رشدى - الوفد يواجه »
« السلطان - كتاب سعد الى السلطان - الامة تتحدى السلطان والسلطات العسكرية »
« البريطانية - احتجاج الوفد لدى الدول في ٤ من مارس سنة ١٩١٩ - القائد الصام »
« ينذر سعد - رسالة سعد الى مستر لويد جورج - اعتقال سعد ومعهده محمود »
« واسماعيل صدقى وتليفهم الى ماطلة . »



على الرغم من نداء الوفد فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩١٨ وما تضمنه من التحفظات المتعددة لصون حقوق بريطانيا وسائر الأجانب ، وعلى الرغم مما أبداه سعد من ميل الى المهادنة الأجانب فى خطاب ألقاه بعد ذلك فى ١٣ من يناير سنة ١٩١٩ على الرغم من هذا كله فان السلطات البريطانية لما أراد الوفد أن يعقد اجتماعا فى ٢١ من يناير سنة ١٩١٩ لم تسمح له بذلك ، ومنعت عقد الاجتماع وأبت على الوفد ان يرفع صوته ، ثم مضت السلطات العسكرية البريطانية بعد ذلك فى مقاومة حركة الوفد ، ومضت حكومة لندن فى تجاهلها لتوالى الأحداث فى مصر دون أن تلقى بالا ولا وراء هذه الأحداث من أخطار محققة ، بل ان بريطانيا وقد فشلت فى صد رشدى عن اتجاهه الوطنى رأت أن تمضى فى أسلوب العنف والقوة لمقاومة الحركة الوطنية الشعبية واعتبرت أن مصر فى حالة تمرد على ارادتها . وكان هذا الاتجاه الغاشم فى مسلك الحكومة البريطانية منافيا لنصائح سبر ريجنالد ونجت المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ، غير متفق مع مشورته على حكومته .

والجدير بالذكر ؟ أن قبول السلطان لاستقالة رشدى قد كشف

تأذمة عن التواطؤ والارتباط الوثيق بين السلطان والسلطات البريطانية ، فكان ذلك ايدانا بداية مرحلة جديدة من مراحل ثورتها ضد الاحتلال البريطاني وأعوانه •

وفي ٢ من مارس سنة ١٩١٩ بث الوفد كتابا الى السلطان سجل فيه لرشدى ولزيميله عدلى يكن مواقفهما الوطنية ، وجهودهما فى مؤازرة الوفد وتشجيع حركته ، كما ندد الكتاب بموقف السلطان من استقالة رشدى مستكبرا قبولها ، وكان ذلك من الوفد أول موقف مضاد يواجه به السلطان ، معتمدا على تأييد الأمة ووقوفها وراءه • وقال الوفد فى هذا الكتاب ••

« لقد كان الناس يظنون انه كان لرشدى وعدلى فى وقتيهما الشريفة دفاعا عن الحرية عضدا قويا من نفحات عظمتكم ، لذلك لم يكن يتوقع أحد فى مصر ان يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد قبول استقالة الوزيرين لأن فى ذلك متابعة للطامعين فى اذلالنا ، وتمكينا للعقبة التى ألتيت فى سبيل الادلاء بحجة الأمة للمؤتمر ، وايدانا بالرضا بحكم الأجنبي فىنا الى الأبد •• »

واستطرد الكتاب فقال : « ان الأمة كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش فى زمن الحماية الوقتية الباطلة رعاية لتلك الظروف المالبسة ، ليس من شأنه ان يصرفكم عن العمل لاستقلال البلاد •• »

ثم قال : « ان الأمة كانت تطلب منكم ان تكونوا العون الأول على نيل استقلالها مهما كلفكم ذلك ؟ وان همتكم أرفع من أن تحدها الظروف ولكن كيف فات مستشاريكم ان عبارة استقالة رشدى لاسمح لرجل مصرى ذى كرامة وطنية ان يخلفه فى مركزه •• كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمسيئة الشعب مقضى عليها بالفشل • عفووا يامولانا ، فقد تكون مداخلتنا فى هذا الأمر ، وفى غير هذا الظرف غير لائقة ولكن الأمر قد جمل الآن عن أن يراعى فيه أى اعتبار غير مصلحة الوطن الذى انت خادمه الأمين •• ويقول العقاد : ان هذا الكتاب قد رفع للسلطان بعلم رشدى

وموافقته .. بل قيل ان رشدى هو أول من أدلى بالرأى فى وجوب كتابته .. »

وبهذا بدأت مرحلة التحدى بين الأمة من جانب وبين القصر والسلطة العسكرية البريطانية من جانب آخر .

وفى ٤ من مارس سنة ١٩١٩ بعث الوفد باحتجاج لدى الدول الأجنبية ، قال فيه : « ان الدولة التى تسومنا الخسف مالبثت ان قررت نهائيا قطع الطريق علينا الى المؤتمر ساخرة بوعودها وعهودها ، كأنما لم تكن تقصد بهذه الوعود والعهود سوى أن تفوت على الأمة فرصة نفيسة وأن نجزها .. ان الوزارة التى اندفعت بوطنيتها الى انتهاج ما يوافق القضية المصرية اضطرت الى الاستقالة لأنها لم تستطع المتابعة على نقل هذا الانتهاج اللاحق بأقدس حقوقنا ، ونحن نعتقد أنه لا يوجد مصرى واحد جدير بأن يدعى مصرىا يستطيع أن يؤلف وزارة يكون مفروضا عليها حتى أن تسير على برنامج يرمى الى خنق البلد ، والقضاء على البقية الباقية لها من الحقوق .. »

وأشهد بيان الوفد الدول الأجنبية على المعاملة الجائرة التى تعانها مصر على الرغم من المهود التى التزمت بها بريطانيا على رموس الأشهاد وعلى الرغم من المبادئ التى أقرها الحلفاء بالاجماع ..

وقد اعتبرت بريطانيا احتجاج الوفد لدى الدول مرحلة ثورية جديدة فى جهاد الأمة تتجه الى الاحتكاك والمعارك الايجابية ، ومن أجل هذا بادرت حكومة لندن وطلبت الى السلطات البريطانية العسكرية فى مصر اتخاذ الاجراءات لوقف نشاط الوفد عند حد ، فاستجاب قائد القسوات البريطانية فى مصر ، واستدعى الى مقر قيادته رئيس الوفد وأعضاءه ، فى السادس من مارس سنة ١٩١٩ وأبلغهم بأنه يرى بأنهم اذا يعملون على عدم تشكيل وزارة جديدة فانما يقيمون بذلك الصعوبات فى سبيل الحكومة المصرية الواقعة تحت الحماية البريطانية - وبأنه بوصفه القائد

العام وبحكم السلطات المخولة له فى ظل الحكمسكرى ، يسندهم
بما يمرضهم له أى عمل يقومون به فى هذا السيل من أقصى العقاب •

وحال هذا التهديد بحث سعد وزملاؤه الى المستر لويد جيسورج
رئيس الوزارة البريطانية احتجاجا على هذا التصرف أعلنوا فيه اصرارهم
على المطالبة بالاستقلال التام بوصفه أمانة وطنية لا يمكن التخلف عن تحمل
عبئها والمطالبة بها بالطرق المشروعة مهما كلفهم ذلك ، وخاطبوا فى
احتجاجهم رئيس الوزارة البريطانية فقالوا : انه لو أذن بسفر الوفد لمرض
قضية البلاد على المسؤولين البريطانيين لحلت الأزمة ، وارتاح بال الشعب •

وهذا الاحتجاج - كما نرى - صيغ فى قالب هادى معقول ••
وتضمن مطلباً غايته السماح للوفد بالسفر ، وقال : ان مجرد صدور
الأذن لهم بالسفر يريح بال الشعب ويحل الأزمة •• غير أنه على الرغم
من ذلك بادرت السلطات البريطانية باتخاذ اجراء غنيف أملا فى أن تضع
حدا للخطر الذى يهددها ، كأنما كانت قضية البلاد ومطالب البلاد تمثل
وتعيش فى أشخاص أعضاء الوفد وفى شخص رئيسه ، فتوهمت هذه
السلطات ان اعتقال رئيس الوفد والبارزين من أعضائه سينهى القضية
وخيل لها أن اعتقال هؤلاء بمثابة اعتقال للقضية وللمطالب البلاد ، وان ذلك
يحل الأزمة •

وفى الثامن من مارس سنة ١٩١٩ قامت السلطات البريطانية باعتقال
سعد ومحمد محمود واسماعيل صدقى ونفثهم جميعا الى جزيرة مالطه •

الفصل الثامن الأمة تمضي في جهادها

« الاحتلال والنفي يزيد نار الثورة اشتعالا - رسالة الوفد الى السلطان في ٩ من مارس سنة ١٩١٩ - الأمة تؤدي ضريبة الدم - تطور أحداث الثورة - الطلبة «
« في الصف الأول من الشهداء - الاضراب يعم البلاد والسجون تفيض بالمواطنين - «
« توالى سقوط الشهداء - السلطات البريطانية تمنع الاجتماعات والمظاهرات وتمنع «
« المحاكم العسكرية - الثوار يقطعون المواصلات - السلطات البريطانية تصدر بلاغات «
« حرية - الانجليز يهرقون القسرى ويقتلون الإبرياء - تفسان المصريين القباط «
« ومسلمين - علماء الأزهر ورجال الكنيسة يتحدون ضد المحتل - الشعب يتهدى «
« القائد العام البريطاني - الأمة تعبر من وحدتها اقوى تعبر بمظاهرة ١٧ من مارس - «
« رصاص الانجليز يهصد النساء والأطفال - بريطانيا تعمل على استدراج الزعماء «
« والساسة - السياسة البريطانية تفلذ خطتها على مراحل » .



كان من الطبيعي أن يؤدي اعتقال سعد الى عكس ما تصورته السلطات البريطانية لأن الوفد وأعضائه لم يكونوا الا مجرد وكلاء عن صاحب القضية الأصل ، الذي لا يمكن اعتقاله ، عن الأمة بأسرها ، لذلك لم يترتب على النفي الا ازدياد نار الثورة اشتعالا في النفوس وازدياد الأمة تأهباً للكفاح .

وقد بحث أعضاء الوفد في ٩ من مارس سنة ١٩١٩ رسالة الى السلطان فؤاد ضمنوها رجاءهم لكي يقف معهم في صف المدافعين عن قضية البلاد وطالبوه بأن يتعرف رأى الأمة قبل البت نهائيا في تشكيل وزارة أخرى ، وأن يمد النظر في الخطة التي احتفظها له مستشاروه ، وأبدوا في هذه الرسالة استيائهم ودهشتهم لاعتقال سعد وزملائه مع أنهم لم يرتكبوا ذنبا سوى مطالبتهم بالحرية السياسية طبقا للعبداء الشريعة التي اتخذت قاعدة للسياسة العالمية الجديدة . وقالوا : ان أعضاء الوفد لم يتعدوا حدود

القانون ولم يهيجوا فى البلد ظاهرة ولم يحركوا ساكناً ، بل انهم تصرفوا
فى حدود توكيل الشعب لهم ، وأنه يمين عليهم ان يسعوا لتحقيق مطلب
الشعب عند الانجليز . وأن للشعب الحق فى المطالبة بهذه الحقوق ،
ولا سيما بعد ان اختبرت مصر فى أشد ظروف الحرب العالمية الأولى حرجا
فثبت من الاختبار أنها التزمت طاعة الأوامر العسكرية دون بحث وأنها
أخلدت فى تلك الفترة الدقيقة الى سكينه لم يكن مثلها فى بريطانيا العظمى
نفسها . ثم بعث أعضاء الوفد باحتجاج آخر الى رئيس الوزارة البريطانية
على اعتقال سعد ورفاقه ، وأعلنوا فيه مضيقهم فى كفاحهم من أجل تحقيق
استقلال البلاد .

وكان من أثر ذلك كله ، أن أدركت الأمة ان عبء الكفاح المباشر
قد ألقى على كاهلها من جديد ، وأن عليها أن تقوم بدورها الايجابى ،
وتتحمل مسؤولية الكفاح وتؤدى ضريبة الدم .

بدأت أحداث الثورة وتطورت تسير فى مجراها الطبيعى فى مثل
تلك الظروف . بدأت المظاهرات تعبر عن الاحتجاج وتنادى بالحق وتطلب
الحرية . بدأها طلبة المدارس العليا والمتوسطة ، بل كل المدارس ، وقد
استهدف المتظاهرون التعبير عن مشاعر الأمة لا العدوان على الغير ، غير ان
الاستعمار قابلهما بالهف والقسوة ، فانهال على صدور الطلبة والعمال رصاص
المستعمرين وسقط القتلى والجرحى وروت الأرض دماء الشهداء ، فكانت
دماؤهم الزكية هى الوقود الذى أوجع نار الثورة فى نفوس الأمة بأسرها ،
فكلما ازداد الدم الزكى اراقه ازدادت الثورة العارمة اشتعالا ، وأضرب
العمال وامتألت السجون ، وسقط الشهداء . ويصف العقاد الثورة وموقف
الوفد منها فيقول (١) :

من الخطأ أن يقال ان المظاهرات كانت هى سبب الثورة الوحيد ؟
أو أن الثورة ماكانت تنفجر فى القطر لولا مظاهرات العاصمة ، فانما كانت
المظاهرات كالشرر الأول يتطاير من فوهة بركان يفل وهو يهيم بالانفجار
فمن شهد تلك الثورة الجارفة التى اندفعت فى حينها اندفاعا يدل على عمق

(١) 'سعد ولؤلؤ للعقاد' ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩

مكانتها وتأجج وقودها ، أيقن انها قوة لانجس طويلا ، وانها هي سبب المظاهرات وليست نتيجة المظاهرات .

فقد صبر الناس زمنا على مظالم الحرب ومضائنها ، ثم انتظروا الفرج بعد الهدنة ، فاذا بهم يمالجون مرارة الخيبة ويوجسون من مخاوف المستقبل تخوف ما أوجسوا من مخاوف السنوات الماضية ، وزاد من نسايتهم أنهم يعانون هذا الكظم كله في الوقت الذي تملو فيه دعوة الانصاف وتجاوب فيه الأصدقاء بالظفر والرجاء ، وأنهم يطلبون أمرا يسيرا هو حق الشكوى والاحتجاج فيجابون بالتهديد والانصاء عن البلاد ، ثم يستكرون هذا الصت. الغاشم فيعاقبون باطلاق الرصاص ، ولا يراد منهم الا أن يختنقوا وهم صامتون ، فلما شاع خبر اطلاق الرصاص على المتظاهرين ، وشاعت أخبار الموتى والمعتقلين من الطلاب والشياب العزل المسالين ، طغى الغضب بعد أن طم . وظهر بعد ان عم ، وكان ظهوره على نمط واحد في جميع البلاد بغير تدبير ولا سبق اتفاق ، فبدأ انقطاع السكك الحديدية ما بين طنطا وتلا في اليوم الثالث عشر من الشهر ، فقد اتطعت في جهات كثيرة دفعة واحدة وتنازل التحطيم والتخريب أسلاك التلغراف والتليفون وقضبان السكك الحديدية حيثما وصلت اليها أيدي الثائرين .

ولم يخل هذا التحطيم من غرض تعمده الثائرون بتدبير مقصود ، وهو تعويق القطارات المسلحة والفرق الجواله عن الطواف في المدن وانقرى الجمع السلاح وتفتش المنازل وايناه الناس في أثناء ذلك التفتيش ، فقد امنت السلطة العسكرية في جمع السلاح من بداية الحرب حتى جمعت الملى الكبيرة والمضى الفليضة وكل ما يصلح للتسلح به في عراك أو مشاجرة ثم لمحت بوادر الثورة بعد احتقال الزعماء فعادت الى حملة أخرى من حملات التفتيش ، وأوجس الناس من عواقب هذه الحملة شرا فخطر ببعضهم أن يموقوها بقطع المواصلات .

الا ان الباعث الأكبر على التحطيم والتخريب ؟ كان اندفاعا جامعا بنير تقصد مرسوم : اندفاع الساخط يحارقيما يصنع وهو ساخط ، كأنما هو في هذه الفورة الجامحة صريح . مكموه محبوس في بيت مفلق يريد أن تسمعه

الدنيا ولو بتدمير أثاره واحراق دانه • فجاءت عوارض الثورة متفقة في كل مكان لأن هذه العوارض هي كل ما يستطيع في تلك الحالة • ولو كان باعث التحطيم المدون على الملك والناس ، ولم يكن مجرد الاحتجاج وابلغ الصوت الى العالم ، لانتج الثائرون الى نهب خزائن الحكومة وأمموال الأغنياء والمصارف ، وهو ما لم يحدث في بلد من البلدان •

وظل الانجليز مضللين في فهم شعور هذه الامة يفسرون اعمالها بأسباب المصالح ولا ينظرون الى بواعث النفسية ، كأنما البواعث النفسية عامل لا يحسب له حساب في حركات الجماهير • فظنوا أن أعمال الثائرين لاتتفق هذا الاتفاق الا بتدبير مصطنع ودسيسة أجنبية • وربما طاب لرؤسائهم أن يفهموا ذلك ، لانهم أبلغوا حكومتهم في لندن ان الامة هادئة فائرة ؛ وانها ضعيفة لا يخفق منها انتفاض •

وان اناس كثيرين - ومنهم بعض المصريين - ليسجون اذا عرفوا الآن أن هذه الثورة المفاجئة لم يقع فيها تنظيم ولم تكن فيها رياسة مدبرة على الاطلاق • لان مظاهرة الطلبة الأولى وقعت على غير علم سابق من الوفد ، بل على خلاف النصيحة التي سمعها الطلبة من بعض أعضائه الذين بقوا في القاهرة بعد اعتقال سعد وأصحابه الثلاثة •

لكنها هي الحقيقة التي نؤكددها بعد استقراؤها من مصادر عدة • فان الطلبة أصبحوا مضربين في مدارسهم يوم المظاهرة وهم مختلفون في الخروج أو البقاء ، ثم خطر لفريق منهم أن الخروج ربما خالف مشيئة الوفد وأفسد عليه رأيا يفكر فيه أو خطة يتوخاها ، فبعثوا الى بيت الامة أفرادا منهم يستفسرون ويعودون اليهم بما يقر عليه رأى الاعضاء ، وهناك التقوا بإستاذ (عبد العزيز فهمى بك) ، فأقضوا اليه بقصدهم وأبلغوه هياج الطلبة ، وتحزيمهم للخروج والتظاهر في أحياء العاصمة ، فأشار فيهم واتهمهم انتهازا شديدا وهو يقول لهم ما معناه : « ان المسألة ليست لعبه أطفال ، دعونا نعمل في هدوء ولا تزيدوا نار الغضب اشتعالا عند القوم » •

أما السلطات البريطانية فقد رأت فى ظل ما كانت تتمتع به من سلطة الأحكام العرفية منع كل اجتماع عام وكل مظاهرة ، وعقدت المحاكم العسكرية لتواجه الموقف ، ولكن ذلك كله لم يجد فى قمع الثورة فتىلا وقطع النوار المواصلات فى أنحاء البلاد طولا وعرضا ، وعم الاضراب حتى توقف كل عمل ، وأضربت كل هيئة حتى القضاة المصريون واثبتت المحاكم كانتها فى محاضر جلساتها احتجاج مصر على العدوان البريطانى ، وراحت السلطات العسكرية البريطانية تصدر البلاغات الحربية من حين لآخر وكأنها فى حومة القتال ، وفى كل بلاغ تعلن عدد القتلى والجرحى .. . قطعت المواصلات الداخلية فى القاهرة ، وقطعت السكك الحديدية فى أنحاء البلاد وعمت الثورة حتى لم يبق فى البلاد شبر غير نائر واشتركت فيها النساء .

واجهت السلطات العسكرية الموقف بالمزيد من السف والقسوة والمدوان .. . احرق جنودها القرى ، وقتلوا الأبرياء الذين طالبوا بحق بلادهم فى الحرية والاستقلال ، ولكن الثورة لم تأبه بالنار والحديد ، ولم تخفف القوة من شدة تيارها واندفاعها .

فشلت بريطانيا فى كل ما بذله من محاولات للتفريق بين أبناء الامة وتكاتف المصرى القبطى والمصرى المسلم فى المطالبة بحق البلاد فى الحرية والاستقلال فاشترك علماء الأزهر ورجال الكنيسة القبطية فى الاجتماعات السياسية التى كانت تعقد فى المساجد والكنائس على السواء وأصبحت المساجد والكنائس منائر وطنية ترتفع من فوقها أصوات الأحرار هائلة يسقوط الاستعمار منادية بالحرية والاستقلال معلنة البذل والتضحية والفداء فى سبيل الوطن العزيز .

وعلى هذه الصورة كانت البلاد كلها بمثابة جيش واحد يسير فى صف واحد لاهداف له غير الاستقلال والحرية ولاعدو له الا المستعمر الغاصب الرابض فى ارض الوطن .

لم تبال الامة بانذار القائد العام الذى اذاعه فى ١٧ من مارس سنة

١٩١٩ والذي هدد فيه بالاعدام رميا بالرصاص لكل من يتلف المواصلات الحديدية أو البرقية أو التليفونية أو يلحق بها أى عطب أو يعيث بها بأى وجه من الوجوه . لم يبال الشعب بهذا الإنذار الذى جاء فيه : ان القرى الواقعة بمقرية من الخطوط الحديدية التى يحدث بها تلف تكون مسؤولة عن جميع النفقات والترميمات وكذلك عن التوقيضات فى حالة احراق المحطات ، كذلك لم يخف الشعب انذار القائد العام البريطانى الذى أذاعه فى ٢٠ من مارس سنة ١٩١٩ وقال فيه : ان كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكك الحديدية أو المهمات الحديدية يعاقب عليه باحراق أقرب قرية الى مكان الحادث .

لم تأبه الأمة بالقرار الذى أصدره القائد العام بحظر التجول . واجهت الأمة السلطات البريطانية مجمعة على التمسك بحقوق البلاد والجهاد حتى النهاية ؟ ولتأكيد هذا المعنى قام الشعب بمظاهرة ضخمة فى ١٧ من مارس سنة ١٩١٩ عاتق فيها الهلال الصليب وضمت جميع عناصر الأمة وسار فيها رجال القضاء ورجال الدين ، وسار فيها المحامون والعلمون والتجار والصناع والطلبة ، سار الجميع جنبا الى جنب ، ولم يسع السلطات البريطانية ازاء هذا الاتحاد الرائع الرهيب الا ان تتجنب الاحتكاك بالمتظاهرين الذين راعوا من جانبهم الدقة والنظام وضبط النفس ، ولم تفلح الاثارة التى ارتكبها بعض المجرمين من أدوات المحتل حينما أردوا بعض المتظاهرين قتل برصاص بنادقهم . لم تنتشر الفوضى التى كانت تأملها السلطات البريطانية نتيجة لهذا العدوان التى كانت من شأنها لو حدثت أن تمكن تلك السلطات من تحويل المظاهرة السلمية الرائعة الى مذبحه رهية ، فكانت تلك المظاهرة الحادثة أقوى تميز على وحدة الأمة وعلى تضامن جميع طبقاتها ، وعلى اجماعها على المطالبة باستقلالها وحريتها .

ولم يسع السلطات البريطانية ازاء خيبة أملها فى احباط هذه المظاهرة وتحويل نتيجتها لمصلحتهم ، الا أن تقابل كل مظاهرة بعد ذلك برصاص المدافع الرشاشة ذلك الرصاص الذى لم يخف حتى النساء اللواتي رحن يسرن فى مظاهرات ، المظاهرة تلو المظاهرة ، وقد عرضن

صدورهن فى استخفاف وتضحية لبنادق المستعمرين ؟ وطاز صواب
السلطات البريطانية اذ شعرت باستفحال الثورة المصرية ، ويتفاهم خطرهما
على مصالحها فى أنحاء البلاد ، وأدركت بريطانيا ، ان حثييدها وتارها
لا يمكن أن يقمع الثورة المؤمنة الجارفة ، زمن ثم عمدت الى أسلوبها
التقليدى فى مواجهة الموقف ، عمدت الى سياسة المسالمة والوفاء ، سياسة
استدراج الساسة والزعماء الى المفاوضات والى التفاهم لكى تتحد - بهذا
الاتجاه الجديد - من قوة اندفاع الأمة فى ثورتها ، ولكى تفتت وحدة
الشعب التى روعتها ، ومن أجل ان تجد السبيل الى تشكيلك الأمة فى
قاداتها وزعمائها ، وانقسام هؤلاء على أنفسهم ، ومضت السياسة البريطانية
فى تنفيذ مخططها هذا على مراحل بحيث كان الانتقال من مرحلة الى
مرحلة يقع فى الوقت المناسب للانتقال ، ونفذت بريطانيا خطتها بدقة
واحكام على الصورة التى سنوضحها بعد ، ومنها سيبدو لنا مدى نجاح
هذه السياسة الاستعمارية فى تنفيذ مخططها •

الفصل التاسع

الخطة البريطانية لمواجهة الثورة

« تغير المندوب السامي البريطاني - البيان البريطاني ومفواه - نداء اعضاء »
« الوفد والوزراء في ٢٤ من مارس سنة ١٩١٩ - اعضاء الوفد والساسة طلابيون »
« الامة بالتمثل والريفة - الجنرال اللنبي يصل الى القاهرة يوم ٢٥ من مارس سنة ١٩١٩ - لورد كيرزن يندد بالثورة ويستند الى بيان الوفد والوزراء ويشيد بالوفدين »
« وبالبوليس وبالعناصر الرشيدة وعدم اشتراكهم في الثورة - كيرزن والاميسان - »
« كيرزن يعلن ان ليحاج بريطانيا للدوم رشدي ومدلى - كيرزن يحدد صفات المفاوض »
« وطبيعته وموضوع المفاوضة - كيرزن يعلن بقاء الحماية - كيرزن يحدد موقف بريطانيا »
« من سمد ومن الوفد - رشدي ومدلى يدركان خطورة السلطة البريطانية فلا يستجيبان »
« للندوة البريطانية - بلاغ السلطات البريطانية - تصريح الجنرال اللنبي - اللنبي »
« يقابل رشدي والوزراء واطفاء الوفد » .



عينت الحكومة البريطانية في ٢١ من مارس سنة ١٩١٩ مندوبا ساميا جديدا في مصر خلفا للسير ريجنالد ونجت الذي كان قد غادر البلاد في يناير من تلك السنة . وقد جاء بيانه الذي صدر في هذا الشأن بأنه قد وكل الى المندوب السامي الجديد السلطة العليا في جميع المسائل العسكرية والمالية ، وأن من حقه أن يتخذ جميع الوسائل التي يرى ضرورتها ومناسبتها لاعادة القانون والنظام ولتدبير جميع الشؤون عند الاقتضاء على أساس تأييد الحماية البريطانية على مصر على قواعد ثابتة عادلة .

وقد كان أقرب مقزى لذلك البيان أن تعين المندوب السامي الجديد ينطوى على شيء من التمديل في الموقف ، وفي ذات الوقت ينطوى على وعيد باستعمال المزيد من العنف والقسوة ، وعلى وعد بتغيير سياسة بريطانيا في مصر ، ولكن في إطار تأييد الحماية البريطانية عليها اذا استجاب المصريون الى صوت العقل والحكمة

وبمناسبة هذا التعديل ، وأمام عنف الثورة ، فلم أعضاء الوفد المصرى
يوليف من الوزراء السابقين وعدد من وجوه القوم بتوجيه نداء فى ٢٤ من
مارس سنة ١٩١٩ جاء فيه « ان السلطات العسكرية أصدرت اذارا
بأنها ستستخذأ أقصى ما يمكن من الوسائل الحربية عقابا لما يقع من الاعتداء
على طرق المواصلات والأماكن العامة » .

واستطرد البيان يقول « انه لا يخفى على أحد ان الاعتداء سواء
أكان على النفس أم على الممتلكات محرم بحكم الشرائع السماوية والقوانين
الوطنية ، وأن قطع المواصلات يضر أهل البلاد ضررا واضحا ، ويحول
بينهم وبين تحقيق مصالحهم ويشل حركة نقل المصنوعات والأزراق ،
ويعطل المعاملات والأخذ والعطاء ، ويسبب الضرر وسوء الحال ، على
ان العقاب عليه يعرض بعض القرى للتخريب ويعرض الأنفس البريئة
لأن تؤاخذ بما لم ترتكب من آثام ، وينبغى أن يلاحظ ان مثل هذا
الاعتداء يضع على المصريين ما ينتظرونه من العطف عليهم بما يسبب من
ترويع شائعات السيء عنهم » .

واستطرد النداء يقول « انه من أجل ذلك يرى الموقعون على هذا
البيان أنه من أقدس الواجبات الوطنية عليهم أن يناشدوا الشعب المصرى
باسم مصلحة الوطن بأن يتجنب كل اعتداء يؤلا يخرج أحد فى أعماله
عن حدود القوانين حتى لا يسد الطريق فى وجه من يخدمون الوطن
بالطرق المشروعة . كما اننا ندعو أعلن البلاد بواباب النفوذ فيها أن
يقوموا بالواجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فيسارعوا الى
اتخاذ جميع ما لديهم من الوسائل لمنع وقوع أية حادثة ينجم عنها ضرر
للبلاد » .

وفى ختام البيان قل-موقوء « اننا شديدو الرجاء فى أن الأمة
المصرية بما عرفت به من التعقل والروية ستصفى الى هذا النداء وتلتزم
الحكمة فى سلوكها والله الهادى الى سواء السبيل » .

وهكذا انقثت كلمة الوفد والناساة وانصار المسألة ودعاة سياسة
«الود والتفاهم» . انقثت كلماتهم جميعا على مطالبة الأمة بالتعقل والروية حتى
لا يضيع على المصريين ما ينتظرونه من العطف عليهم .

وبهذا مهد أعضاء الوفد لمقدم المندوب السامي الجديد الجنرال
النبي الذي وصل يوم ٣٥ من مارس سنة ١٩١٩ •

وهكذا أتاحت الفرصة للحكومة البريطانية لاستغلال النداء والاستقلال
موقف أعضاء الوفد والساسة الى أبعد الحدود • وعلى الرغم من ان نشر
هذا البيان واذاخته في الصحف كان في مصلحة بريطانيا ، الا أن الحكومة
البريطانية عمدت الى توقيت نشر البيان واذاخته ، بعد أن وقف اللورد
كيرزن في مجلس اللوردات ليلقي تصريحاً ندد فيه بالثورة في مصر
وهون من شأنها وفل من أهميتها ، واستند في ذلك الى بيان الوفد ، وأشاد
بمسلك الموظفين في مصر ورجال البوليس ورجال الجيش المصري ازاء
السلطات البريطانية ، وامتدح لهم إيمانهم عن الحركة الشعبية ، وعدم
اشتراكهم فيها ، كما أثنى على من أسماهم بياته بالعناصر الرشيدة التي زعم
أنها لم تترك في الثورة ، ومجد كيرزن ما ادعاه من صداقة الأعيان
جميعاً لبريطانيا وتكاتفهم - كما قال - من أجل تهدئة الحالة ، ثم مضى
يعلن ارتياح الحكومة البريطانية ، وترحيبها بقدوم رشدي وعدلى الى
لندن ، مسجلاً في الوقت نفسه اعتراف بريطانيا وتقديرها لما قدم عدلى
ورشدي من خدمات للامبراطورية البريطانية خلال الحرب ••• وبعد
أن رحب كيرزن في كلمته بمجلس اللوردات بزيارة أى مستول مصري
لبريطانيا عاد فحدد الصفة الواجب توافرها لمن تقبل بريطانيا التباحث
معه ، وعين الهدف الذي من أجله تستقبل بريطانيا هؤلاء ، وأعلن أن
أى اتفاق معهم لن يكون الا على تحديد الشكل الذي ستكون عليه
الحماية البريطانية في مستقبل الأيام •

ولم يفت كيرزن في كلمته أن يحدد موقفه من سعد زغلول وصحبه
فقال : انه لا سبيل للمناقشة مع سعد وصحبه لأن وجودهم في بريطانيا
يساء فهمه في مصر ، فقد يعتبر وجودهم دليلاً على اعتماد بريطانيا
للتدخل عن مسؤولياتها أي حمايتها لمصر ويهيئ من الأسباب ما يجب
المباحثات التي تلتف عليها بريطانيا والتي سوف تجرى مع المسؤولين
المصريين ، الذين يمثلون البلاد وتحملون تبعه الحكم • ورسم لسود

كيرزن - سلفنا - حدود ومدى تلك المباحثات فقال انها المباحثات التي
تنتهى الى ما يرضى مصر ويرضى الدولة الحامية •

وهكذا هيأت السلطات البريطانية في مصر للورد كيرزن السند.
الصاغر من الوفد ، ومن الوزراء ، ومن الساسة ، ومن الأعيان لكي يستتله.
لورد كيرزن من أجل غرس بذور الشقاق والفتنة بين أبناء الأمة ،
وتقسيم الشعب الى فئات وطوائف . طبقا لأساليب السياسة البريطانية
التقليدية •

غير انه على الرغم من دهاء هذه السياسة ، فإن الرأي العام المصري.
لم تجز عليه أساليبها ومكرها ، ولمح رشدي وعدلي ذلك السم الزعاف.
الذي دسه للورد كيرزن في تصريحه ليجهز على حياتهما السياسية.
وليدمر كيانهما الوطني ، وينفر الشعب منهما ، أدرك الرجلان أن المديح
والثناء في تصريح كيرزن ، كان بمثابة الصل الذي دس فيه السم ،
فلم يستجيبا الى الدعوة البريطانية ولم يخذعا بها •



أما السلطات البريطانية فاتها بادرت فور وصول الجنرال اللنبي.
باصدار بلاغ رسمي أعلنت فيه : انه قد أصبحت السلطة المطلقة في.
يد اللنبي ، ليصرف الأمور العسكرية والمدنية ، وان من حقه أن يتخذ
الاجراءات التي يراها لازمة ومناسبة لاعادة النظام في البلاد ، وفقصا.
لما يقتضيه ابقاء الحماية البريطانية على مصر • ثم حدد الجنرال اللنبي.
مهمته في تصريح ألقاه يوم ٢٦ من مارس ١٩١٩ في اجتماع دعا اليه ،
وقد جاء في تصريحه بعد الديباجة ما يلي :

• ان رغبتى وواجبى يحتمان على أن أساعد على اعادة السلام
والأمن والراحة الى البلاد ، ولي أغراض ثلاثة هي ، أولا : ان أضمر
حدا ونهاية للاضطرابات الحالية • ثانيا : أن أتحرى - بدقة - تلك الأسباب.
التي تحمل أهل البلاد على الشكوى • ثالثا : أن أزيل من أسباب الشكوى.
ما تقتضى العدالة ازالته ، ثم خاطب اللورد اللنبي الحاضرين قائلا :

ان فى استطاعتكم أنتم أن تقودوا الشعب المصرى • والواجب يقتضى عليكم أن تعملوا معى لمصلحة بلادكم ، ولست أظن أن أحدا منكم يحجم عن مساعدتى بكل ما فى طاقته كى تحقق الأغراض التى أسمى إليها وانى لعل استعداد لأن اعتمد عليكم فى العمل السريع بقصد تهدئة الخواطر »

وفى شموخ الاستعلاء ، قال النبى للحاضرين : « اننى واثق من أنكم بعد اعادة السلم والأمن فى البلاد ستتمدون على فى بحث كل أسباب الشكاوى بحثا لا معاهة فيه • كما وأنى سأوصى بكل ما يلزم لسعادة الشعب المصرى وراحته » • ألقى النبى هذا البيان فى استعلاء وكأنه قائد عسكري يملئ شروط التسليم على عدو يطلب التسليم فلم يسمح للنبى لأى من الحاضرين - بمناقشة بيانه أو التليق عليه ، وحرص من جانبه على أن ينشر هذا البيان وهذا التصريح فى اليوم الذى نشر فيه بيان الوفد وتصريح اللورد كيرزن فى مجلس اللوردات •

وحرص الجنرال النبى على مقابلة أعضاء الوفد وحسين رشدى والوزراء واستوضحهم أسباب الثورة واستطلع رأيهم فى الوسائل المؤدية الى تهدئة الأمة واستقرارها فردوا عليه ببيان مكتوب تعرضوا فيه للثورة وأرجعوا أسبابها الى استياء الأمة لعدم مساواتها بغيرها من الأمم ، وحرمانها من عرض قضيتها أمام مؤتمر الصلح ؛ وقالوا : « ان المصريين من أكبر كبر الى أصغر صغير فى هذا الاستياء سواء » وقد أعربوا عن شعورهم هذا بمختلف الاحتجاجات ، بالاضراب عن العمل ، وبالمظاهرات السلمية ، وبالاعتداءات المختلفة التى يوجب بعضها الأسف ، وفى ختام الرد قالوا : « نرجو أن تأمروا بتحقيق الوضع القائم بالبلاد ؛ والأمل معقود على عدلكم لكى يزول هذا الاستياء بالقضاء على أسبابه » فان الأخذ بناصر أمة بأسرها أقدس وأحب على عظماء الرجال •

ويأخذ العقاد على أعضاء الوفد السابقين بمصر فى الثورة تبرؤهم منها وتصلهم من تبعاتها ، ويسجل فى مؤلفه ما أكدته هؤلاء للسلطات

الصكرية البريطانية فى ذلك البيان بأن هذا الاضطراب ليس نتيجة متوقعة لعملنا ولا يسوغه برنامجنا بحال من الأحوال • بل نحن نأسف له • وأما تسكين هذا الاضطراب فليس فى يدنا وسيلة فاعلة فيه •

ويعود العقاد فيأخذ على أعضاء الوفد قولهم : « انهم قابلوا الوزراء الثلاثة رشدى وعدلى وثروت واقنعهم بأن يظهرُوا استعدادهم للمفاوضة قى تأليف وزارة تستطيع أن تقضى على هذه الحركة المخيفة التى تخشى عواقبها المجهولة » (١) •

ولكن هذه البيانات وتلك التصريحات لم تضعف من قوة الثورة ، بل ان تواعد الجنرال اللنبى وتهديده وتصائح الوفد المصرى للثوار ، كل ذلك قد زاد من قوة اندفاع الثورة فى الشعب •

أما الموظفون فقد احتجوا وقاموا بالاضراب عن العمل ، وكان ذلك منهم تكديبا - عمليا - لا ادعاء اللورد كيرزن •

وقد زاد اضراب الموظفين من حماسة الأمة وتفاقت الثورة فى الوقت الذى اشتدت فيه قسوة السلطات البريطانية فى قمع المظاهرات وفض الاجتماعات •

ثم رأى الجنرال اللنبى أن ينفذ المرحلة التالية فى خطة السياسة البريطانية ، وكان العرش فى مصر يسانده فى تنفيذها ويعزز وسائله قدر الطاقة ، وبدأ التنفيذ بمنشور أوعز به اللنبى للسلطان أحمد فؤاد فأصدره هذا فى ٦ من أبريل سنة ١٩١٩ ، وكان المنشور نداء من السلطان ، طلب فيه ممن وصفهم بأبائته المصريين وبما زعمه من حق الأبوة له عليهم أن يتناصحوا فيما بينهم للرجوع عن المظاهرات التى كانت عواقبها غير محمودة فى بعض الجهات وأن يخلدوا الى الهدوء والسكون وأن ينصرف كل الى عمله •

أصدر السلطان أحمد فؤاد هذا المنشور طبقا للخطة التى دبرتها

(١) سعد زللول للعقاد ص ٢٤٦ و ٢٤٧

بريطانيا ليمهد لاعلان للجنرال اللنبى وان كان قد حرص على أن يبرر
هذا البيان بحبه للوطن وبأن نفسه لا ترضى أن يكون هناك من هو
أكثر حبا منه للوطن •

أما اعلان الجنرال فقد أذيع فى ٧ من ابريل من ذات العام •
وفاجأ فيه الجنرال اللنبى الأمة بقرار الإفراج عن سعد زغلول وصحبه كما أعلن
أن فى استطاعة جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد أن يارحوها
وأنة لم يبق مبرر للحجر على أحد • وعزى سبب اصدار البيان الى اتفاهه
مع السلطان • ثم الى عودة النظام •

الفضل العاشر الأمة والافراج عن سعد

« الأمة تكره بريطانيا على الافراج عن سعد - الوفد يعتبر الافراج نصرا سياسيا -
« كان الافراج جزءا من خطة بريطانيا - الأمة لا تتخدد بالخطة البريطانية وتلقي في »
« كفاحها - حسين رشدي يؤلف الوزارة - اشراف الموفلين - استقللة حسين رشدي -
« اللتي يهدد - تعليق على حركة الموفلين - الرجعية والاضطاع والاجانب يرون دعاء »
« الاحرار رخيصة اثم المساس بمصالحهم » .



كان الافراج عن سعد المرحلة الأولى من مراحل الخطة السياسية البريطانية لأنه أتاح لأعضاء الوفد والساسة الذين استنكروا الحركة الثورية المخيفة التي كانت مجهولة العواقب ، أتاح لهم أن يعتبروا قرار الافراج عن سعد نصرا سياسيا لهم ، وفاتهم أن السلطة التي اعتقلت سعد ورفاقه هي ذات السلطة التي اضطرت للافراج عنهم تسكينا للثورة ، وأنه لولا تلك الحركة المخيفة لما أفرج عن سعد وصحبه ، وأن الافراج عن سعد ما هو الا ثمرة للثورة ونتيجة من نتائجها ، ورأى الوفد أن تحتفل الأمة بهذا الانتصار .

فسارت المواقف هاتفة ب حياة مصر واستقلالها ، وحياة سعد والمجاهدين وذكرى الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل الحرية والاستقلال وشملت مظاهرات الفرح والانتهاج البلاد بأسرها ؛ وفات أولئك الذين رأوا هذا الرأي أن الافراج عن سعد لا يضي أكثر من اطلاق سراح معتقل وأن ذلك لم يكسب مصر حقا ولا يصدو أن يكون مشهدا من مشاهد المسرحية التي أزمعت بريطانيا تمثيلها . فهل انصافت الأمة الى طريق المهادنة واعتبرت أن الافراج عن سعد نوع من الترضية

والمهانة لها •• وعمل مؤداه أن ترضى الأمة وتهادن وتنزلق الى طريق الاستسلام والتسليم ؟

ان الافراج عن سعد لم يقرر بالأمة ، ولم يصرفها عن غايتها ، فقد مضى الشعب فى ذات الطريق ، طريق الكفاح وفى ذات الوقت أعرب عن انتباهه بالافراج عن زعمائه وكان اعرابه مصحوبا باصراره على مطالبه فى الحرية والاستقلال •

ومضى الجنرال اللبى بالاتفاق مع السلطان فى تنفيذ الخطة البريطانية ، وعرضت الوزارة على حسين رشدى لكى يؤلفها من جديد ورأى حين رشدى أن فى الافراج عن سعد وزملائه تحقيقا لشروط طلبها قبل ذلك ، وأنه أصبح فى وسعه أن يقبل الوزارة فقبلها •

وقد جاء فى كتاب قبوله تشكيل الوزارة أنه يرى من واجبه قبول القيام بهذه المهمة لما فى الظروف الحاضرة من المصاعب ، وأملا فى الحل الذى يرضى الأمة •

على أن كتاب السلطان فؤاد لرشدى الذى عهد له فيه تشكيل الوزارة ، كان مقتضيا الى حد غير مألوف فى مثل هذه الكتب ، مما يشير الى أن السلطان لم يكن ليعرض الوزارة على رشدى لولا أن نصيحة بريطانية تلزمه ذلك • وقد حرص حسين رشدى عند تأليفه للوزارة على أن يستبعد عنها أولئك الذين كشفوا عن ولائهم المفضوح للسياسة البريطانية وللسرائى ممن ثبت افراطهم فى التعاون مع هاتين الجهتين ، واتضح اعتناقهم لسياسة الوفاق والمسألة الى أبعد الحدود ، وهم اسماعيل سرى وأحمد حلمى وأحمد زيور •

لم تلق الخطة البريطانية الأولى النجاح الذى كانت تأمله أو على الصورة التى كانت تتوقعها ، لأن الأمة استمرت فى كفاحها ومضت فى ثورتها بعد أن تبين لها أن بريطانيا لم تستجب لأى من مطالب البلاد •

استمرت الأمة فى ثورتها بالرغم من اعلان سمد زغلول وحسبه عزيمهم على السفر الى باريس بعد الافراج عنهم ، ولم تخذ نار الثورة وانما بقيت تتأجج ينفذها شعور عميق فى الشعب الذى أدرك أنه لم يحقق هدفا واحدا من أهدافه . واستمرت السلطات البريطانية فى سائلها لقمع الثورة وتوالى سقوط الشهداء فى كل مكان واستمر الاضراب الذى دام به الموظفون وحددوا أسبابه وكان أبرزها قيام الأحكام العرفية فى البلاد - ذلك الاضراب الذى كان أروع صودة من صور الثورة السلبية التى تحدث عنها الفلاسفة بوصفها من أمضى الأسلحة التى يمكن أن يلجأ اليها الشعب الأعزل من كل سلاح يرغم بها خصمه على الخضوع بالغا ما بلغت فوته ، نجم عن هذا الاضراب توقف دولاى العمل فى البلاد جميعا مما أفرع السلطات البريطانية ، وحدا بحسين رشدى أن يصدر البيان تلو البيان يدعو فيه الموظفين الى العودة لأعمالهم ويهددهم بمقبلة الاستمرار فى الاضراب عن العمل .

ولكن الأمة أيدت الموظفين فى حركتهم وعقدت المؤتمرات الشعبية لكى تدعم هذا الاضراب فيصبح قوة فعالة وغصرا أساسيا من عناصر الثورة . واتجهت السلطات العسكرية البريطانية الى تهديد الموظفين وتهديد المتزعمين للاضراب ، فأصدر القائد العام أمرا فى ١٦ من ابريل عام ١٩١٩ بالقبض على من يقوم بتحريض الموظفين على الاضراب ، وتضامنت الدول الأجنبية فى مصر مع السلطات البريطانية فى مكافحة الاضراب ، وهددوا باتخاذ اجراءات خاصة اذا استمر الاضراب ولا سيما اضراب موظفى مصلحة البريد .

وأمام هذا الاجماع من الأمة وحيال اصرار موظفى الدولة على الاضراب لم يقو حسين رشدى على البقاء فى الحكم فقدم استقالته فى ٢١ من ابريل عام ١٩١٩ . وعمدت السلطات البريطانية الى تهديد الموظفين ، وأذاع الجنرال اللنبى منشورا للموظفين فى ٢٢ من ابريل يذكرهم فيه بأن البلاد وضمت تحت الأحكام العرفية وقد فرض على جميع الموظفين الملكيين فى خدمة الحكومة المصرية أن يستمروا فى

تأدية واجباتهم ، وقال البلاغ : حيث ان عددا من الموظفين والمستخدمين قد هجروا مراكزهم بقصد املاء خطة سياسية على حكومة عظمة السلطان ورفض الحماية التي فرضتها بريطانيا على مصر ، وحيث أن أكثر هؤلاء الموظفين والمستخدمين قد رفضوا العودة الى أعمالهم برغم تكليفهم بذلك من رئيس مجلس الوزراء ، وأن كل موظف أو مستخدم يتغيب - عمدا - عن مقر وظيفته يكون قد ارتكب جريمة ، وكل شخص ينشئ أو يقود حركة الاضراب يقع تحت طائلة القصاص الشديد ، وحيث أنه قد حان الوقت لتدخل السلطة العسكرية في هذا الأمر تأييدا للإدارة المدنية فإن الجنرال اللنبي يوصفه قائدا عاما للقوات البريطانية يصدر أمره الى جميع موظفي الحكومة بالعودة الى العمل منذرا اياهم بقطع رواتبهم عن المدة التي تغفلوا فيها عن أعمالهم ، ويفضل المتخلف من خدمة الحكومة •

وكان عشرة من أعضاء لجنة الموظفين قد اجتمعوا يوم ٢١ من ابريل وقرروا انهاء الاضراب لأنهم اعتبروا استقالة الوزارة ترضية لهم ، وقد قبل ان هؤلاء المشرة قد عمدوا الى اتخاذ هذا القرار العاجل لأنهم علموا أن الجنرال اللنبي قد أعد انذاره هذا للموظفين ، وأن الانذار سيذاع في اليوم التالي ، فبادروا الى اتخاذ قرارهم حتى لا يكون انهاء الاضراب استجابة لانذار اللورد اللنبي ، وقد اجتمعت لجنة الموظفين في يوم ٢٥ من ابريل بكل أعضائها وسجلت بأنها رأت في استقالة الوزارة ترضية للموظفين كما سجلت احتجاجها على تصرفات الانكليز نحو الموظفين ومعاملتهم اياهم بسياسة الانتقام ، كما اتخذت اللجنة قرارا بضرورة العمل على الافراج عن الموظفين الذين اعتقلوا واعادة الذين منوا من أعمالهم الى وظائفهم وأعلنت تمسكها بحقوق البلاد واستقلالها التام تمسكا لا يزعه انهاء الاضراب •

رأى بعض الذين دونوا هذه الأحداث أن الأثر الوحيد لاضراب الموظفين وقرارات لجنتهم كان احراج وزارة رشدي وحملها على الاستقالة ، غير أن هذه الاستقالة مهدت السبيل لتأليف وزارات رجعية

منصلة عن الحركة الوطنية وهذه نتيجة لم تكن اللجنة - بطبيعة الحال -
تقصدها أو توقعها ، وإن كانت قد تربت على تصرفها فى تحديدها
لوزارة رشدى • وإن الموظفين لو كانوا تدبروا الأمر لما فعلوا ذلك ،
والقائلون بهذا رأى يقولون أيضا ان الموظفين أرادوا بحركة الاضراب
أن يحدثوا على مسرح السياسة حدثا كبيرا يدوى فى أنحاء البلاد ،
لينفوا ما كان منسوباً اليهم من قبل من الاحجام عن مشاركة الشعب فى
ثورته ، وأنه كان بوسع هؤلاء الموظفين أن يتخبروا عملا نافعا يفيد
البلاد ولا يضرها ، وأن الذى شجعهم على الاضراب هو اطمئنانهم الى
أن وزارة رشدى كانت تقف مع الحركة الوطنية ، ومن ثم فأنهم وقفوا
منها هذا الموقف المخرج وهم مطمئنون الى أنها لابد نازلة على ارادتهم ،
وأنهم كانوا فى موقفهم حيال هذه الوزارة متجنبين متعدين ، وأن الحكمة
كانت تقضى أن يسلكوا مسلك الاعتدال حيالها لتبقى رابطتهم قوية
متينة ، ويقول هذا رأى ان العنف الذى ظهر به الموظفون حيال
وزارة رشدى قد تلاشى وما لبث أن تبدد وانحلت لجنتهم عقب استقالة
الوزارة ولم يرتفع للموظفين بعد ذلك صوت فى الأحداث الجسام
التي تعاقبت على البلاد ، بل انهم سايروا كل وزارة ألفت بعد ذلك مهما
كانت سياستها متعارضة مع مصلحة البلاد •

على أن هذا رأى من جانب القائلين به ينظر الى الموظفين وكأنهم
فى جملتهم مرتبطون بشعور موحد باق غير قابل للتبديل والتغيير ، شعور
يتوارثه موظف عن موظف ، وأصحاب هذا رأى كان لهم وجهة نظرهم
فى المسلك الذى يرون أنه كان حريا بالموظفين أن يسلكوه • ويمكن
التعرف على رأيهم مما قالوه فى هذا الصدد من أن الحركات التى تبدأ
عنفية بالغة فى العنف لا تلبث أن يعترىها التراخي والفتور ثم تلاشى
وتتبدد وغالبا ما تنقلب على عقبيها وتتكسر لبدائيتها ، أما الحركات الطبيعية
المعتدلة - كما يقول أصحاب هذا رأى - فهى التى يكفل لها البقاء
والاستمرار •



ونحن من جانبنا نرى أن خطأ لجنة الموظفين وقتئذ كان في اتخاذها قرار العودة الى العمل لا في الاضراب ، لأن الاضراب كان ثورة سلبية وكان تعبيرا عن ارادة فريق هام من أبناء الأمة .

وفي رأينا أيضا أن ما أسلفناه من تعليقات بعض المعلقين ممن نقصدوا تصرف الموظفين لم يكن الا ثمرة من ثمرات سياسة الوفاق والمسالمة وصورة من منطق الوطنية المسالمة التي تؤمن بالتطور في ظل الوفاق والمسالمة ؛ تلك الوطنية التي ليس لها أهداف معينة وحدود مرسومة لما يمكن أن تسلم به ؛ وطنية لم تعرف غايتها التي تسمى اليها ، وهدفها الذي يتحكم في توجيهها نحو الثورة والانفجار اذا لم يتحقق الهدف أو يوجهها الى السلام متى حققته .

ان منطق مثل هذه الوطنية يدعو الى التراجع دائما ، والى مالا نهاية أمام عناد وعسف المستعمر وأعوانه لأنه منطق يدعو الى السلبية ورفض القيام بأي عمل ايجابي ضد الفاسب .

على أن العقلية التي كان يصدر عنها مثل هذا المنطق المستسلم ، هي العقلية التي أوجدتها السياسة البريطانية ، وعملت على الاستكثار منها وهبأت لها الجو المناسب بحيث تفشى منطقها كالوباء بين قادة الحركة ومن كانت تعتبرهم الأمة في مقدمة صفوفها ، فراجعت الحركة وتخاذلت ، لأن منطق الخوف من الأضرار المادية أدخل الرعب والفزع في نفوس أصحاب المصالح من المصريين وفي نفوس الأجانب ، وفي نفوس المستعمر نخلق الخوف بين هؤلاء شعورا مشتركا وجعل منهم اتحادا كل هذه العمل على الحد من اندفاع العناصر الوطنية في ثورتها .

كان الاضراب كمظهر من مظاهر الوطنية باعتباره ثورة سلبية ، وكان الاضراب ثمنا فادحا أغلى من المطالب الوطنية في نظر أصحاب المصالح التي يضيرها الاضراب ويوقف دولا العمل فيها . أما المظاهرات التي يقوم بها الشعب ، وأما الثورة الايجابية التي تراق فيها دماء أبناء الأمة ، فلم تكن بالثمن الفادح في نظر أصحاب المصالح ، لأنها ليست اضرابا عن

العمل ، ومن ثم لا تمس مصالحهم ، فدم الشعب عندهم ، كان أرخص كثيرا وأهون كثيرا وكانت ضريبة الوطن من الدماء الزكية لا تدفعها الخاصة من أصحاب المصالح ، وإنما الذى كان يبذلها ويدفعها عامة أبناء الأمة الذين تربطهم بوطنهم روابط روحية لها قيمتها وقدرتها .
لقد كان حلالا عند الساسة وأصحاب المصالح والأجانب أن تسفك الدماء وكان الحرام عندهم أن تمس المصالح .

عاد الموظفون والمحامون وعمال المصالح الحكومية الى أعمالهم ، ولكن الطلبة استمروا فى اضرابهم لأنهم اعتبروا أنفسهم جنود النورة ، استمروا فى اضرابهم برغم انذار اللورد اللنبي باغلاق مدارسهم ، واستمر الطلبة فى تقديم أرواحهم قربان للحرية وفداء للوطن . واستمرت الطبقات الكادحة ، التى كان يسميها الانجليز الرعاع ، فى كفاحها من أجل تحقيق مطالب البلاد . وأخذ أصحاب المصالح يبدون الحديث ويعيدونه عن سياسة المسالمة والوفاق .

الفصل الحادى عشر

الوفد ومؤتمر الصلح

« الرئيس ولسن يشترط بالحماية البريطانية على مصر - معاهدة الصلح تسجل »
« اعتراف ألمانيا بالحماية البريطانية على مصر - مؤتمر الصلح لم يكن ساحة قضاء - »
« التخليق على موقف الوفد - بريطانيا تدرك أنها بدأت تنال من ثورة مصر - الامة »
« تواصل الجهاد ... »



وبينما كانت هذه الأحداث تجرى فى مصر ، سافر الوفد المصرى ،
سافر سعد زغلول وصحبه من ممثليهم الى باريس ، وانضم اليهم أعضاء
الوفد المصرى ، سافروا وكلهم أمل فى أن يوفقوا فى عرض قضية
البلاد على مؤتمر الصلح ، ولكن الخطة البريطانية كان قد أحكم
تديرها ...

فلقى الوفد المصرى اعتراف الرئيس ولسن بالحماية التى أعلنتها
الحكومة البريطانية على مصر فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩١٤ .
ويتحدث العقاد عن تصريح الرئيس ولسن فيقول : -

« يحار الانسان ولايدرى كيف استطاعت السياسة البريطانية أن
تحمّل ذلك الرسول المبشر بحقوق الضعفاء على نقض مبادئه رأساً على عقب ،
واستباحة الفصل فى قضية لم تعرض عليه من جوانبها المختلفة ، ولكن
ساسة الانجليز على ما نظن قد أدخلوا فى روعه أن المصريين أساءوا
فهم دعوتهم وتشجعوا بها على الثورة وتهديد الحضارة والمصالح الأجنبية ،
وأن كلمة منه تحقن الدماء وتميد الأمن الى قراره وتسون أرواح
الأوروبيين ومرافق العمران . وأن ترك مصر عرضة للتنازع عليها
بين الدول قد يجر العالم الى حرب كالحروب التى كان ينفىها ويشر

باجتباها ؟ فبقاؤها فى ظل الحماية أصون للسلام وأنفى للحروب ، وربما وعدوه أن ينصفوا المصريين متى ثابوا الى السكينة واستعدوا للاصفاء الى صوت الحكمة والنظام •

وقد اهتمت الحكومة البريطانية بنشر اعتراف ويلسون فى مصر من دار الوكالة الامريكية ، فأذاعت دار المندوب البريطانى بلاغا جاءها من همسون جارى وكيل الولايات المتحدة يقول فيه (أتشرف بأن أقول ان حكومتى أمرتني أن أبلغكم أن رئيس الجمهورية يعترف بالحماية البريطانية على القطر المصرى ، وهى الحماية التى بسطتها حكومة جلالة الملك فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩١٤ • هذا وان الرئيس باعترافه هذا يحفظ بالضرورة لنفسه حق البحث فيما بعد فى تفاصيل هذا الاعتراف ، مع مسألة تعديل حقوق الولايات المتحدة التمدل الذى يقضيه هذا الأمر • وقد كلفت بهذا الصدد أن أقول ان رئيس الجمهورية والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة للحصول على قسط آخر من الحكم الذاتى • ولكنهما ينظران بين الأسف الى كل سعى لتحقيق هذه الأمانى بالاتجاه الى العنف) •

وان صيغة هذا التبليغ لتشف عن الغرض منه وعن السعى الذى سبقتة الحكومة البريطانية عند الرئيس ويلسون لاقاعه بوجوبه • فباسم الأمن وكراهة العنف ، وبعد الوعد بمنح المصريين قسما آخر من الاستقلال الداخلى ، ظفرت الحكومة البريطانية بذلك الاعتراف وبأدرت الى اذاعته فى مصر وأوروبا وتمملت أن تصدم به الوفد ساعة وصوله الى أوروبا ليفت الخبر فى عضده ويزعزع ما عنده من ثقة وأمل • ويريه خيبة السعى فى ممارسة القوة البريطانية حيث ذهب فكان تديرها فى الافراج عن الوفد ولقائه بتلك الصدمة كتدير السجن الذى يطلق أسيره ويرصد له على أبواب السجن من يدهمه ويقتاله ؟ ليحقق به الكيد فى ساعة الفرح والاستبشار • (١)

(١) سعد زغلول للمقاد ص ٢٦٠ و ٢٧٠

وكان تصريح ولسن صدمة شديدة ، ثم أعقب الصدمة بأيام اعلان شروط الصلح ، وقد نصت الشروط على اعتراف المائيسا بالحماية التي أعلنتها بريطانيا على مصر وبقرار المانيا بانتقال ما كان للبواب العالي من حقوق بموجب اتفاقية الاستانة فى عام ١٨٨٨ الى بريطانيا ، ووقعت معاهدة الصلح فى ٢٨ من يونيو سنة ١٩١٩ مؤيدة للحماية البريطانية على مصر .

ولم يتمكن الوفد المصرى من عرض قضية البلاد . ولم يستطع الوفد الذى انعقدت عليه الآمال أن يفعل شيئا أكثر من الاحتجاج الى دول الغرب ، الى زعماء الغرب . ولقد سافر الوفد الى باريس معتقدا أن مؤتمر الصلح ساحة من ساحات القضاء يمثل أمامها أصحاب الحقوق لعرض قضايهم ، وليفصل المؤتمر فيها وفقا لأحكام القانون والعدل ولم يدرك الوفد حتى بعد صدمته أنه وان كان مؤتمر الصلح ساحة من الساحات التى تفصل فى قضايا الشعوب وحقوقها ، فإن الدفاع عن تلك الحقوق التى يفصل فيها المؤتمر لا يكون أمام المؤتمر بل يكون فى البلاد صاحبة الحقوق وبأعمال ايجابية تقوم بها الشعوب ضد المعتدى الذى سلبها حقوقها بحيث يكره الفاصب المعتدى على التسليم بتلك الحقوق . فمؤتمر الصلح كان مؤتمر اذعان من المهزومين ومن المفلوبين على أمرهم ولم يكن قط ساحة عدالة وانصاف .

وفى هذا يقول العقاد : « فقد بدا لسعد لأول وهلة أن العمل فى أوروبا لا يجدى ، وأن تركيز العمل فى مصر أجدى وألزم . ولم يكن هذا ضعفا ولا نكوصا عن الكفاح لأن مقاومة الانجليز فى مصر تحت الأحكام العسكرية بعد الاعتراف بالحماية البريطانية أخطر وأعزل من مقاومتهم فى أوروبا على العاملين الجادين فى المقاومة ، ولكنه كان رأيا رآه فيما هو أصلح للقضية المصرية على حسب ما تبين من خطواته الأولى بالبلاد الأوروبية .

ويمضى العقاد فيقول فى تبرير بقاء سعد وأصحابه فى أوروبا ما يلى :

« ولم يلبث سعد وأصحابه بعد المخاطر الأول أن أعادوا النظر فى الأمر كله فوجدوا أن العمل فى مصر قد يكون أولى وأصوب ، ولكن

العودة الى مصر بعد كل هذه القيامة التي أقامتها الأمة لتمكين الوفد من السفر هي خيبة أليمة لا تؤمن عقباها ، وقد تيسر الأمة من رجائها وتشككها في دعائها ، وتعمل بالفرقة بين صفوفها •

ووجدوا كذلك أن البقاء في أوروبا لا يمنع تركيز العمل في مصر والاعتماد عليه في الدعاية الأوروبية • وقد تنفع الدعاية الأوروبية في تنبيه عزيمة الأمة كلما احتاجت الى تنبيه •

ومن بداية الأمر لم يكن رجاء سعد كله معقودا على الحكومات والوسائل الحكومية • اذا جاء الجزء من هذا الباب فذاك خير وأقرب وسيلة ، وان لم ينجح ، فالشعوب من وراء الحكومات ، والطريق الى الشعوب مفتوح لمن يحسن ولوجه ويقوى على صعبه ، وهو القائل : ان الشعب فوق الحكومة • وهو الذى أبى أن يسلم المطالب المصرية الى المندوب البريطانى والوزراء البريطانيين احتفاظا بالجانب الأهم منها « لاستتارة » الرأى العام البريطانى الذى يخضع له المندوب والوزراء ، وهو الذى عرف أن النائب فى « الجمعية التشريعية » التى لا حقوق لها ولا نفوذ لأحكامها يملك من سلاح الحجة والبيان ما يكافئ به الوزارة ويكافئ به جبار قصر الدوبارة • فماذا حدث الآن ؟ هل جبط الرجاء فى مؤتمر الصلح وفى ويلسون وفى لويد جورج ؟ حسن • ان وراء هذه الأصماع أصمعا ووراء هذا المرجع مراجع ، هناك الشعوب الأوربية ، وهناك شعب ويلسون وشعب لويد جورج ، ومن يدرى ؟ فلعل شعب ويلسون قاتل غير ما قال وسامع غير ما سمع ، وبالف فى احراج السياسة البريطانية ما لم يبلغه رئيسه المخدوع بتلك السياسة •

يقول نيتشه « كل ما لم يقتلنى يزيدينى قوة » ... وهذه قولة تصدى على كل رجل كبير الهمة مطبوع على الكفاح • فضربة الاعتراف بالحماية كانت ضربة نافذة ولكنها لم تكن مميتة ، ومن ثم كانت ضربة حافزة للعناد مثيرة للنخوة نائمة فى توطيد النفس على بعد الشقة •

قال لويد جورج فى كتابه عن مصر منذ كرومر • « لم تنفع الصدمة

الافى افناع زغلول افناعا جليا بأن العراق خليف أن يجرى الى مداه فى الحومة
المصرية ، فوجه همه على الفور الى تلك الحومة ، بطق يدير المعركة
من مقامه بباريس ويبعث الى أتباعه بمشجعات مموهة ، ولكنها أخذت
بانهرة بما تحدثهم عن الأنصار الذين يستميلهم للقضية الوطنية ، والنجاح
الذين يحيه رجاله . .

وقل العقاد « قد أدار سعد المعركة فى باريس على أنم وجه يستطيعه
وفد من الوفود الشعبية ؟ فن الوفد المصرى على اعتباره غريبا من الأجانس
الأوربية قد استطاع غاية ما استطاع من نشر الدعاية الى جانب مؤتمر
الصلح . فكتب الى المؤتمر يطلب استدعاءه لسماع أقواله لأن الفاء
السيادة التركية يقتضى حتما تغييرا فى حالة مصر السياسية التى قررتة
معاهدة سنة ١٨٤٠ ولا يصح اجراء هذا التغيير فى غية المصريين . .
واتصل الوفد بكل من تسرت لهم مقابله من رجال المؤتمر وأعضاء وفوده
وكبار موظفيه ؟ وأقام المآدب للسانسة والكتاب والصحفيين الأوربيين
والامريكيين ، لشرح لهم الحوادث التى كانت تهملها الصحف ويريههم
صور المظاهرات التى اشترك فيها السيدات ورجال الجيش وظهرت فيها
الأعلام وعليها الصليب الى جانب الهلال ، ويذكر لهم ما استفاده الحلفاء من
أموال مصر ورجالها مما كانوا يجهلون ولا يعرفون خبرا عنه .

وأقنع الوفد بعض مشاهير الكتاب بكتابة رأيهم فى قضية مصر وحقوق
أبنائها ، ومنهم فكتور مرجيت وأناتول فرانس ، فأصدر الأول رسالة فى
موضوع القضية المصرية وقدمها الآخر بكلمات وجيزة على سبيل التزكية
واجتهد الوفد فى اجتباب كل عمل يتبع للمستعمرين البريطانيين أن
يتهموه كما فعلوا من قبل بمشايعة دول الوسط أو النزوع الى المذاهب
الفوضوية والاشتراكية . .

فلم يتصل بالانفسور له محمد بك فريد حين تلقى خطابه من
سويسرة ، لما كان معروفا من مقام فريد بك فى ألمانيا وتركيا فى أثناء
الحرب وبمدها ، ولكنه اتصل بجميع المصريين المقيمين بفرنسا ، ولا سيما
أعضاء الجمعية المصرية فى باريس ، وكان لفريق من هؤلاء أثر نافع فى

بث الدعاية وتعريف الفرنسيين من جميع المذاهب بالوفد ومطالبه
وصعوباته •

ولا نسهب فى تفصيل المقابلات والخطب والولائم واحدة واحدة ،
لأن التفصيل لا يزيد القارئ شيئا على ما هو مفهوم بالأجمال ، وحسبنا
أن نقول أن الوفد لم يدع فى باريس ولا فى مراكز الدعاية السياسية
أحدا يؤيده إلا أبلغه مظلمة مصر • (١)

بدأت بريطانيا تدرك أنها نالت من الثورة وأنها فى طريقها إلى تحقيق
خطتها ، ولم يخف السياسة الانكليزية اغتباطهم بتطور الأحوال فى مصلحتهم
وراحوا يلتمحون إلى قرب تسليم مصر بالحماية • وأخذوا يسألون المصريين
فى معرض التبكيت عما جنوه من الفوائد بثورتهم العنيفة ، وراح ساستهم
يذرفون دموع التماسيح أسفا لحرمان مصر من عرض قضيتها على مؤتمر
الصلح ، وأخذوا ينقدون فى مؤتمر الصلح اعراضه عن مصر ورفضه
الاستجابة لسماع مطالبها المشروعة والمقولة •

ولكى تتم الرواية فصولا ، أعلنت الحكومة البريطانية عطفها على
الأمانى المشروعة لمصر فى ظل الحماية البريطانية ، وأنها استجابة لهذا
الشعور رأت أن توفد إلى مصر لجنة برئاسة اللورد ملتر • وكان الهدف
من هذا الاتجاه الجديد فى السياسة البريطانية ، هو نقل المصريين إلى المرحلة
التالية من مراحل الحطة البريطانية للقضاء على الثورة •

أما سعد وأما الوفد المصرى الذى كان مقبلا - اذ ذاك - فى فرنسا:
فلم يملك إلا الاحتجاج والدأب على الاحتجاج ، وأما أبناء مصر فاتهم مضوا
فى ثورتهم فاستمر الطلبة فى اضرابهم ومضت الأمة فى كفاحها ، لتثبت
بالفعل وبالعمل - ما قاله الوفد المصرى - شفها - فى باريس من أن الأمة
المصرية لا تقبل أبدا أن تكون السلعة القديمة التى تتداولها أيدي الأقوياء.
وأنها تفضل النقاء على البقاء فى قيود الذل ، وأنها اليوم أبعد منها فى أى
زمن مضى من الرضا بمثل هذا المصير •

(١) سعد لعلول للمقاد من ٢٧٢ و ٧٢ و ٢٧٤ و ٢٧٥

الفصل الثاني عشر التمهيد للجنة ملنر

« محمد سعيد يؤلف الوزارة الجديدة - خطة معهد سعيد به السلطات »
« العسكرية تخلف من بعض القيود - اطلاقها للصحافة حرية مناقشة التصديلات »
« الدستورية في ظل الحماية - التنبؤ السامي بمهد لأعمال لجنة ملنر - الرأي العام »
« يعلن سلفا مقاطعتا لأعمال اللجنة - يبلغ الجنرال اللنبي في ١٤ من نوفمبر ١٩١٩ - »
« بيان الولد في ١٦ من نوفمبر ١٩١٩ - استقالة معهد سعيد - يوسف وهبه يشكل »
« الوزارة الجديدة - اجماع الاقليات على استنكار وزارة يوسف وهبه - الأمة تصر »
« على الجهاد - تحذير اللورد اللنبي - خطاب لورد كيرزن في ٢٥ من نوفمبر ١٩١٩ . »



كان الجنرال اللنبي قد أعد خطته مع السلطان فؤاد لتشكيل وزارة جديدة تحل محل وزارة رشدي وتكون أقل صلابة في تقديرها وتضم من العناصر التي تؤمن بسياسة التعايش والوفاق من تضمم ، ولكن اعلان تشكيلها قد أرجىء حتى يلقى لورد كيرزن خطابه في البرلمان الانجليزى والذي يشر فيه البلاد بمقدم لجنة ملنر « لجنة التحرى والتحقيق » ، وكان لابد لهذه الوزارة أن تحمل طابعا خاصا يسوغ للرأى العام اختيارها من جهة ، ويهيء الظروف للتمهيد للجنة ملنر من جهة أخرى لكي تبشر مهمتها في مصر .»

وفي الواحد والعشرين من مايو عام ١٩١٩ أعلن تشكيل الوزارة الجديدة ورأسها محمد سعيد ، وجدير بالذكر ان السلطان فؤاد حدد مهمة هذه الوزارة في الكتاب الذى كلف به محمد سعيد تشكيلها فقد جاء في الكتاب : ان اسناد رئاسة الحكومة الى محمد سعيد يرجع الى قدرته على القيام بمهام الأمور . فكان القصص من هذه العبارة هو أن تحتفظ الوزارة الجديدة بطابع الوزارات التي عرفت مصر منذ الاحتلال .

ومما كان له مغزى خاص أن هذه الوزارة ضمت من بين أعضائها ، أعضاء تميزوا بطابع التعاون مع السلطات المحتلة وعرفت عنهم سياسة المسالمة والوداد ونخص بالذكر من بينهم أحمد زيور وتوفيق نسيم اللذين كان لهما شأن ملحوظ فى تنفيذ سياسة التعاون . وكذا المفروض فى رئيس الوزارة الجديد ، ألا يكون له رأى أو وجهة نظر خاصة فيما يتعلق بالموقف السياسى بوجه عام ، وفيما يتعلق بمهمة لجنة ملتر بنوع خاص ، ولكن محمد سعيد برغم إيمانه بمبدأ التعاون مع السلطات المحتلة فى إطار سياسة الوفاق ، جاهر عقب تشكيله للوزارة بموقفه من لجنة ملتر فأعلن أنه إذا حضرت اللجنة وباشرت مهمتها قبل أن يتحدد موقف مصر بصفة نهائية فى معاهدة صلح بين تركيا صاحبة الولاية على البلاد وبين الحلفاء فإنه - والحالة هذه - سيقدم استقالته . لم يجاهر محمد سعيد بهذا الرأى ، تضامنا مع الأمة ، ولكن تقديرا منه للموقف السياسى القائم وقتئذ ومراعاة لوجهة نظر السراى ، وكان طبعيا أن يقابل الشعب وزارته بالاستياء الشديد ، الذى عبرت عنه احتجاجات طواقم الشعب ، ومضى الأمة فى جهادها وكفاحها .



وخيل للسلطات البريطانية ، أن تصريح لورد كيرزن وإيفاد لجنة ملتر فيها ما يمت على التفاوض بين المصريين ، واتجهت هذه السلطات الى تعزيز هذا التفاوض الذى توقعته بإجراءات تتخذها فى مصر ، ليكون تشكيل الوزارة الجديدة مقترنا بسياسة جديدة تتجه فيها بريطانيا الى المسالمة ، ومن أجل هذه الغاية أفرجت السلطات البريطانية عن بعض المعتقلين السياسيين ، وخففت بعض الشيء من القيود التى غلت بها الحريات فى البلاد ، كما عمدت الوزارة الجديدة الى زيادة أجور ومرتبات العمال والموظفين .

ولكن الأمة ، لم تتخذع بشئ من ذلك كله ، ولم تصرفها هذه الأساليب عن الهدف الأسمى ، فأعلن الشعب احتجاجه على قدوم لجنة ملتر ، واستنكر الدور الذى يقوم به ملتر فى مصر .

وبعد أن اطمأنت بريطانيا الى موقفها في مؤتمر الصلح ، وبعد أن انتهى هذا المؤتمر الى توقيع معاهدة الصلح في ٢٨ من يوليو ١٩١٩ وأقر الحماية البريطانية على مصر ، أرادت بريطانيا أن توهم الرأى العام العالمى بأنها أطلقت الحريات فى مصر وتركت للرأى العام فيها الفرصة لكى يعبر عن رغبته أمام لجنة ملتر حينما تغد على مصر ، فقررت هذه السلطات إلغاء الرقابة على المطبوعات ، إلا أنها قررت الإلغاء بقيود كثيرة لتحضى مصالحها ومصالح الدول الغربية ، فحظرت نشر أى مقال يحض على الثورة أو يمجدها أو يثير - فى البلاد العربية - شعور الكراهية ضد بريطانيا أو ضد الحلفاء أو ضد الحكومة بطريق مباشر أو غير مباشر ، كما حظرت نشر أى مقال ينطوى على التنكر للأوضاع السياسية القائمة - اذ ذاك - فى مصر أو يمس نظام الحماية ، وجعلت السلطات البريطانية من نفسها ومن دار المندوب السامى رقيباً على تنفيذ هذه التعليمات .

وفى الوقت الذى حرصت فيه السلطات البريطانية على الحد من حرية الرأى على هذه الصورة بالنسبة لما يمس وضع بريطانيا أو مصالح الغرب فقد حرصت هذه السلطات من ناحية أخرى على تشجيع الرأى العام فى مصر على مناقشة وبحث التغيرات الدستورية المحتمل ادخالها على نظام الحكم فى مصر ، بل انها كانت حريصة على توجيه الرأى العام الى هذا الاتجاه ، وكان مؤدى هذه السياسة هو دفع البلاد الى الصراع على الحكم ذلك الحكم الصورى الذى كانت بريطانيا تسمى الى اقامته تحت عنوان الحكم الذاتى .

ولما كان دور السلطات البريطانية فى مصر هو نهضة جو العمل للجنة ملتر حين قدومها الى مصر ، وتوفير الأسايد والعناصر التى تجعل هذه المهمة تحمل طابع التحرى والتحقيق ، وذلك عن طريق التعرف على اتجاهات ورغبات الرأى العام ، فقد قامت هذه السلطات باعداد البيانات والتقارير التى تعاون اللجنة فى مهمتها ، كما أجرت استفتاء بين العناصر التى وقع عليها اختيارها ، وكان الاستفتاء مشتملاً على أسئلة ، تشير الى ما يته الانجليز للقضية المصرية من نوايا الشر . كما تبين مدى ما انطوت

عليه سياستهم من المكر والحجث • كانت الأسئلة من شأنها أن تحصل
الاستفتاء متاحة واسعة لحدود لها ، لأنها خليط من الاستفتاءات التي قصد
بها أن تنحرف مصر عن طريق الثورة ، فبينما كان الاستفتاء يستفسر عن
أسباب الثورة ، كان يستفسر عن موضوع اشراك الأجانب في تحمل
مسئولية التشريع وما يستتبع ذلك بطبيعة الحال من مشاركتهم لآبناء البلاد
في الحكم ، وينحرف الاستفسار الى بحث ما يمكن أن يكون عليه الحكم
الذاتي في البلاد ، ثم أسئلة أخرى تتناول التعليم والأدارة المحلية وغيرها
وتدور حول مختلف النظم الادارية • وهذه المتاهة الواسعة كما قلنا انما
كان المقصود منها صرف الرأي العام عن قضية الأصلية ، قضية الاستقلال
وتضليله وسط العديد من الأهداف الخادعة •



وكان من الطبيعي أن يدرك الرأي العام هدف السلطات البريطانية
في ذلك كله ، فازداد اصراره على مقاطعة اللجنة ، وعبر عن هذا بالزيد
من الاحتجاج في سائر أنحاء البلاد بالمظاهرات وبالاضراب ، وبمطالب
محدودة قدمت الى محمد سعيد ، مما أدى الى ازعاج السلطة البريطانية ،
فقرر مجلس الوزراء المصري منع المظاهرات وأصدر الجنرال اللنبي في
١٤ من نوفمبر سنة ١٩١٩ بيانا قال فيه : ان سياسة بريطانيا في مصر هي
المحافظة على نظام الحكومة الذاتية تحت الحماية البريطانية ، ووصفت تلك
الحكومة بأنها هي التي تقوم تحت حكم سلطان مصري ، ثم شرح البيان
مهمة انجلترا في مصر فقال : انها الدفاع عن مصر ضد أى خطر خارجي
أو أى تدخل من دولة أجنبية ، وكذلك العمل في ذات الوقت على تأسيس
نظام دستوري تحت ارشاد بريطانيا بقدر الامكان ، على أن يكون نظاما من
شأنه أن يشترك السلطان والوزراء ومن ينتخب عن الأمة في ادارة البلاد •

وحدد الجنرال اللنبي في بيانه هذا مهمة لجنة ملنر فقال : ان مهمتها
استشارة السلطان والوزراء وأصحاب الشأن والرأي من المصريين
قبل وضع النظام النهائي للحكومة المستقبلية • ثم زاد البيان الأمر ايضا
فقال : انه ليس من اختصاص اللجنة أن تستقل بوضع شكل الحكومة

فى مصر ، وان مهمتها محصورة فى دراسة الأحوال دراسة دقيقة وبحث.
الاصلاحات اللازمة من أصحاب الشأن فى البلاد واقترح نظام الحكم
الذاتى الذى يمكن الأخذ به .

ولقد كشف هذا البيان عن مجمل الحطة البريطانية وموقفها من.
مستقبل القضية المصرية - كشف عن الكثير - فدل على أن بريطانيا متمسكة
كل التمسك بوصايتها على مصر ، ودل على أن اشتراك المصريين فى ادارة
بلادهم لن يكون فى رأى بريطانيا الا عن طريق التدرج لتحمل مسؤولية
الحكم الذاتى تحت الوصاية البريطانية ، ودل على أن بريطانيا قد عادت
بالبلاد الى مثل الصورة التى كانت عليها حينما حضر لورد دافرن ،
الى مصر فى أعقاب الثورة العربية .

• • وقد استقبلت البلاد بيان اللورد اللنبى بالاحتجاج أشد الاحتجاج
ورد الوفد المصرى على البيان ببيان فى ١٦ من نوفمبر سنة ١٩١٩ جاء
فيه : ان هذا البيان (يعنى بيان لورد اللنبى) قد أدهش الناس لأنه مخالف
لمبادئ الحق والعدل ؛ مخالف لمعاهدة لندن التى وقعت عام ١٨٤٠ والتى
تضمنت الاعتراف باستقلال مصر فى شئونها الداخلية • مخالف لستين
عهدا رسميا قطعتها بريطانيا العظمى على نفسها بالجلاء عن البلاد ،مخالف
للمبادئ التى أعلن الحلفاء أنهم خاضوا غمار الحرب من أجلها ، مخالف
للمبادئ التى جعلت أساسا للهدنة والصلح ،مخالف للروح الاستقلالية.
التى أصبحت تسود بلاد العالم ، ثم مخالف للشعب المصرى الذى بيده وحده
مصير بلاده ، وأعلن الوفد أن الأثر الطبيعى لهذا البلاغ فى نفوس المصريين
هو ازدياد تمسكهم بحقوقهم المقدسة وانصرافهم عن كل مناقشة خاصة ،
وتنسيق روابط الاتحاد والتضامن بينهم ، ومضاعفة جهادهم الوطنى.
وتوجيه كل عزائمهم لخدمة القضية العامة بالوسائل المشروعة .
واختتم الوفد بيانه فقال : ان الساعة محسية ، وان الوطن ليدعو
أبناءه لكى يكتبوا له تاريخا مجيدا .

ولما تبين لمحمد سعيد اصرار بريطانيا على ايفاد اللجنة وتحديد مهمتها على الصورة التى فصلها بيان التدوب السامى البريطانى قدم استقالته فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩١٩ ، وسجل فى كتاب الاستقالة اعتراضه على قهوم لجنة ملتر الى مصر ، كما سجل فى الكتاب عدم ملائمة الجو الوطنى لحضورها ، وأعلن عجزه عن التغلب على المتاعب المتجددة فى سبيل العمل لما كان مرغوبا فيه من تهدئة المخاطر فى البلاد ، وقال : انه يرى أن استمراره فى الحكم عديم الفائدة اطلاقا للبلاد . وعلى أثر ذلك تم الاتفاق بين اللورد النسي والسلطان فؤاد على أن يعهد الى يوسف وهبه بتشكيل وزارة جديدة . ولقد كان لهذا الاختيار مرمى خيى تيسه أبناء الأمة من الأقباط ، فبادروا عقب تشكيل الوزارة الى عقد اجتماع فى يوم الجمعة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩١٩ بساحة الكاتدرائية المرقسية الكبرى بالقاهرة وأعلنوا فى هذا الاجتماع احتجاجهم على قبول يوسف وهبه تأليف الوزارة وسخطهم على تصرفه ، وتناول رجال الدين المسيحى من أبناء الأمة الخطابة فى هذا الاجتماع منددين بموقفه .

ولقد ذكر عبد الرحمن الرافعى فى مؤلفه من اسماء الذين اشتركوا فى هذا الاجتماع القمص باسيلوس وكيل البطريركية وسلامه منصور رئيس المجلس الملى بالقاهرة ، وتوفيق حبيب الصحفى ، ولويس فانوس والقمص مرقس سرجيوس ، وكامل جرجس عبد الشهيد بالنيابة عن الطلبة كما أن المجتمعين أرسلوا برقية احتجاج الى يوسف وهبه جاء فيها ما يأتى :

« الطائفة القبطية المجتمع منها ما يربو على الألفين فى الكنيسة الكبرى نحتج بشدة على اشاعة قبولكم للوزارة اذ هو قبول للحماية ومنافسة لجنة ملتر ، وهذا يخالف ما أجمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاستقلال ومقاطعة اللجنة ، فنستحلفكم بالوطن المقدس وبذكرى أجدادنا العظام أن تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن .

• • ولكن يوسف وهبه لم يمثل لتلك النصيحة ولم يلب ذلك الطلب فشكل وزارته وأدخل فيها أولئك الذين فرضهم الاستعمار والقصر ليكونوا

وزراء لهم فى كل حكومة تشكل ، وهم : أحمد زيور ومحمد توفيق
تسيم وأضيف اليهم ثالث هو يحيى ابراهيم •

ومضت الأمة فى جهدها وكفاحها ، وأعلنت سحقها واحتجاجها على
مقدم اللجنة ، وقابلت السلطات العسكرية ذلك كله بحركة اعتقال واسعة
ثم عمد اللورد اللنبى الى نشر بيان وتحذير يهدد فيه ويقول : ان جميع
أعمال التحريض على المظاهرات او الاشتراك فيها وجميع الاعمال التى من
شأنها أن تعطل السلطة أو تجعل النظام العام فى خطر تعتبر مخالفة
للأحكام العرفية وتجعل مرتكبيها عرضة للقبض عليهم ولحاكمتهم أمام
محكمة عسكرية •



تلك كانت الخطة البريطانية للتمهيد للجنة ملتر ، وقبل وصول هذه
اللجنة الى مصر رأت الحكومة البريطانية أن تحدد مهمتها وتحدد موقفها
من مطالب مصر ، فوقف لورد كيرزن وزير خارجية بريطانيا فى مجلس
اللوردات يوم ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩١٩ وألقى بيانا حدد فيه اتجاهات
السياسة الانجليزية بالنسبة لمصر وحدد ذلك تحديدا واضحا لابس فيه
ولا غموض وقد قال كيرزن فى بيانه هذا : -

ان هدف حكومة صاحبة الجلالة من ايفاد لجنة ملتر هو التعرف
على أسباب الاضطرابات الأخيرة التى وقعت فى مصر واعداد تقرير عن
الحالة القائمة فيها ، وعن أصلح نظام يمكن أن تأخذ به البلاد فى ظل
الحماية من أجل التعاون والاسهام فى تحقيق الأمن والرفاهية والتطور
التدريجي للمؤسسات المستقلة ذاتيا وشمول المصالح الأجنبية بالحماية •
وقد فسر كيرزن لأعضاء مجلس اللوردات عبارة التطوير التدريجي
للمؤسسات المستقلة استقلالا ذاتيا فقال : « ان هذه الصفة تمر عن وجهة
نظر الحكومة البريطانية وأن هذه العبارة تعد مفتاح السياسة التى يتعين على
اللجنة أن تستهدفها • »

ومضى لورد كيرزن فقال : انه قد أثبت حملات قوية ضد هذا الاتجاه

ولاسيما ما كان خاصا بالحماية البريطانية ، وأصبحت كلمة الحماية هي
النفمة التي تثير النفوس وتحرك الاضطرابات في مصر ضد بريطانيا •

وقال كيرزن : لقد أكرهنا على اعلان الحرب ضد تركيا في سنة
١٩١٤ كما أكرهنا على فرض الحماية البريطانية على مصر ، ولم يكن
هذا الاجراء الاستبدادى متعمدا ، ولم نتخذه دون أن نراهم قواعد العدالة
بل العكس هو الصحيح ، فإن الحكومة البريطانية التي كان يرأسها
المستر اسكويث Asquith رأت أن الحماية على مصر أكرم لمصر من
أن تضم الى الملكات البريطانية كما كان ينادى البعض •

ويفسر اللورد كيرزن هذه المكرمة البريطانية وذلك الفضل لبريطانيا
على مصر ، يفسره بحرص بريطانيا على ان تتح للاماني الوطنية وللطافات
التي كانت في طريقها الى الاندفاع في مصر فرصة التفاعل لتحقيق الحكم
الذاتي لشعب مصر •

ويقول لورد كيرزن : انه كان من المتعين في سنة ١٩١٤ ايضاح
ماهية الحماية البريطانية على مصر ، الا أنه لم يكن من المصلحة وقتئذ
ومصر تواجه هي والحلفاء مخاطر الحرب وتنتهجها المجهولة وقت أن كان
هذا العدد الضخم من الجيوش التي تحتل أراضيها لحمايتها وحماية
القناة ؟ لم يكن من الحكمة في شيء إثارة هذا الأمر ومحاولة تحديد ماهية
الحماية • وأنه لم يكن في مصلحة الحلفاء وقتئذ أن يدخلوا في جدل
سياسي عن شكل الحكم المرجو لمصر • ثم قال : ان الظروف قد تغيرت
الآن ، والأشياء التي كانت ترد على خاطرنا دون أن نحدد لها جوابا
ثافيا ، أصبح اليوم ممكنا أن نجد لها جوابا واضحا •

وقال كيرزن : ما طبيعة وجودنا في مصر ؟ وما المهمة الموكولة الى
اللجنة لكي تمد للحكم المقبل في مصر ؟

وأجاب كيرزن على السؤال قائلا : « اتنى في غنى عن أن أفسر
لحضرته اللوردات الأسباب التي حملت بريطانيا العظمى على أن تعتبر
نفسها مكرهة على أن ترتبط بمصير مصر السياسي ؟ وأفسر لهم الأسباب

التي من أجلها لا يمكن لبريطانيا أن تشجع بحال ما تلك المطالب التي
مطالب بها مصر لتحقيق لنفسها الاستقلال الوطني الكامل •

وعندما وصل اللورد كيرزن في بيانه الى هذه النقطة ، قوبل باستحسان
تامل من أعضاء مجلس العموم ! ••

واستطرد كيرزن يقول : انه اذا تركت مصر وشأنها ، فلن نستطيع
أن نحمي نفسها من أى عدوان عليها من الخارج وسيكون من العسير عليها
أن تقيم حكما قويا نزيها ! ••

وأضاف البيان : ان موقع مصر الجغرافى على أبواب فلسطين التي
نعتقد أنه سيمهد لنا عن قريب بمسئولية خاصة فيها ، ووضع مصر كباب
لأفريقية ، وموقعها على الطريق العظيم الى الهند ، كل ذلك يحتم على
الامبراطورية البريطانية ما دامت حريصة على أمنها الخاص ، وعلى طرق
مواصلاتها ، ألا ترفض يدها مما عليها من مسئوليات فى مصر • حقا ان
مصلحة مصر وحدها تمنى أولا وقبل كل ائتمان المصريين أنفسهم ،
وبريطانيا تمنى كثيرا برفاهية شعب مصر ، ولكنه الى جانب هذا فللامبراطورية
البريطانية مصلحة جوهرية فى مصر • وانى لا أشك فى أنه ليس هناك
« عدا أقلية ضئيلة » من ينكر المصير من الأهمية الدولية التي لا يمكن أن
تتأخر بالضمانات التي تجعلها أكثر فاعلية ما لم تكن تحت حماية دولة
عظمى متحضرة !

ومضى كيرزن يقول : ان هذه هى القواعد الأساسية التي لا يمكن
أن تغفلها أية حكومة بريطانية ولا يمكن أن ينازع فيها أى حزب سياسى ،
واذا كان هناك خلاف فإني أعترف بأنه خلاف على الشكل الذى يجب أن
يكون عليه الضمان الذى نهيه للمصلحة البريطانية فى مصر ، ولا أريد
فى هذا الظرف أن أقدم تعريفا فنيا للفظ « الحماية » فانه لمن المتعارف
عليه من الوجهة الدستورية فى سائر أنحاء العالم وفى جميع المراحل
التاريخية أن لهذا اللفظ تطبيقا ومدلولات يتسمان لمعان كثيرة ابتداء من
الرقابة السياسية والادارية الشاملة الى نظام مناطق النفوذ السياسى ، ولكنه

على الرغم من هذا التفاوت فى المدى وفى التطبيق يوجد مبدأ متعارف عليه يقول : ان اى دولة اقليمية ملتزمة بالدفاع عن الدولة المحمية ضد كل عدوان تتعرض له من الخارج ، وعليها الصبء فى تأمين الدولة المحمية ، وأن تكفل للرعايا الأجانب فيها معاملة لائقة كما أنها مسئولة عن حق الملكية وكفالة الاحترام له ، وعليها أن تراقب علاقة الدولة المحمية السياسية بالدول الأجنبية ، وأن حق الدولة الحامية فى التدخل فى شئون الادارة المحلية فى الدولة المشمولة بحمايتها حق لا يحد منه أى قانون ولا ينظمه أى تشريع لكنه يطبق وفقا لمختلف الصور التى تواجه الطرفين •

وقال لورد كيرزن فى بيانه : ان الاتجاه فى مصر هو اغفال مثل هذه الروابط المشتركة المتعارف عليها ، والزعم بأن الفرض من الحماية البريطانية ماهو الا صورة مقنعة للضم • ومضى يقول : انه من الظلم الزعم بأن فى نية بريطانيا أن تفعل الأمانى الوطنية المصرية أو الادعاء بأن الجنسية المصرية مهددة ، فليس فى عزم الحكومة البريطانية المساس بهذه أو تلك ؟ كما أنه ليس فى عزم الحكومة البريطانية أن تتخلى عن مسئوليتها لحماية مصر من العدوان الأجنبى ومسئوليتها من أجل الابقاء على مصر كدولة وكأمة •

وما عدا ذلك فإن لدى المصريين مجالا فسيحا يمكن لهم أن يبذلوا فيه نشاطهم ويشاركوا فى تطوير بلادهم ، وما من ريب فى أن مشاركتهم هذه ستزداد على مر الأيام • فمطالب المصريين فى هذا الشأن مشروعة ، وسنعمل على ترضيتهم بالنسبة لمطالبهم هذه •

ومضى اللورد كيرزن فى بيانه فقال : ان المهمة الأساسية للجنة ملتر فى مصر هى التقدم بمقترحاتها لتطوير المؤسسات المصرية المستقلة ذاتيا تطويرا تدريجيا فى ظل الحماية البريطانية •

لقد كان مؤدى هذا البيان الصريح الواضح هو العودة بمصر الى الوضع الذى كانت عليه عندما احتلتها بريطانيا فى عام ١٨٨٢ ، فإن ما ذكره لورد كيرزن فى هذا البيان لا يخرج فى كثير أو قليل عن الخطة التى أعلنها

لورد جرانفيل وزير الخارجية ومستتر جلادستون رئيس مجلس الوزراء ولا فرق بينه وبين مقترحات لورد « دوفرين » المبعوث البريطاني الخنص الذى قام ببحث الأوضاع الداخلية فى مصر من أجل اصلاح النظام الداخلى بها ، تلك الاقتراحات التى لم ينفذ منها شئ ، بل ان الغرض منها كان وقتئذ التمويه على الرأى العام العالمى وفى ذات الوقت تخدير الرأى العام المصرى .

فماذا كان مسلك السياسة البريطانية ردا على الانتفاضة الوطنية الكبرى التى عمت مصر فى سنة ١٩١٩ ؟ كان ردها أن الحماية البريطانية باقية ، وأن أقصى ما تطمح فيه مصر هو الحكم الذاتى ، على أن تتولى بريطانيا تطوير هذا الحكم وفقا لما تراه بريطانيا وبوساطة من تنق بهم من الشخصيات والأعوان الذين لم يكن - بطبيعة الحال - للمواطنين المصريين مكان بينهم .

•• تلك كانت الخطة التى أعلنتها بريطانيا ، والتى على أساسها سافرت لجنة ملتر الى مصر .

الفصل الثالث عشر

لجنة ملنر

« الأمة تقاطع اللجنة - الإنجليز يقتحمون الأزهر - بيان اللجنة الى الأمة في ٢٩ »
« من ديسمبر سنة ١٩١٩ - بريطانيا تزعّم أنها لا تبشئ حرمان مصر من حقوقها التي »
« كانت لها الى الآن وهدهدها التوفيق بين أماني الأمة ومصالح بريطانيا وحقوق الأجانب - »
« اللجنة تبشر بالفاق ودي بين بريطانيا ومصر - موقف الوفد من اللجنة - بيان »
« سعد زغلول في ٢١ من يناير سنة ١٩٢٠ - اللجنة تعود الى بريطانيا - اغتيال »
« الجمعية التشريعية وحقوق مصر - توفيق نسيم يظلم يوسف وهبه في رئاسة »
« الوزارة . »

في السابع من ديسمبر عام ١٩١٩ وصلت لجنة ملنر الى مصر ، وعلى الرغم من شدة المقاطعة التي واجهها بها المصريون فقد مضت اللجنة في عملها غير عابئة بما لقيته من سحق ومقاطعة واحتجاجات . فقد أعلن المحامون الاضراب العام ، وعقدت السيدات المصريات اجتماعا حاشدا في الكنيسة المرقسية الكبرى أيّدن فيه مقاطعة اللجنة ، ووقعت حوادث مؤسفة ضد المصريين في كل مكان ، فالتحم الجنود الانجليز الأزهر ، مما دعا العلماء الى الاحتجاج على هذا العدوان ، فاصدروا بيانا سجلوا فيه الحالة التي وصلت اليها البلاد ، وأعلنوا فيه أن الطريق الوحيد لتوطيد السلام والتوفيق بين مصر وبريطانيا ، هو أن تنفي بريطانيا بوعسودها وتعترف بالاستقلال التام لهذا البلد الذي حفظ التاريخ له أمجاده ومكاته الخاصة ومقامه الراجح في بلاد الشرق أجمع .

لم يسع اللجنة أمام هذا الاجماع من الأمة على مقاطعتها الا أن تلجأ الى مخالطة الشعب في بيان أصدرته في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩١٩ أبدت

فيه دهشتها لتفسير الشعب للفرض من قدومها تفسيراً سيئاً ، ومضت اللجنة فى بيانها فقالت - فى دهاء ومكر - انها لاتبنى حرمان مصر من حقوقها التى كانت لها الى الآن •

وبعد أن نفى البيان عن اللجنة اتجاهها الى حرمان مصر مما فى يدها من حقوق وأكد براءتها من ذلك قال : ان اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطانى من أجل التوفيق بين أمانى الأمة المصرية والمصالح الخاصة التى لبريطانيا العظمى فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين فى البلاد •

وهكذا تجاهلت اللجنة من أول الأمر حقيقة الموقف ، فبدلاً من أن تتحدث عن حق مصر فى الحرية والاستقلال تحدثت عن الحقوق التى كانت لمصر حتى مجيء اللجنة • مع أنها تعلم أن ثورة مصر قامت بسبب اغتصاب بريطانيا لما كان لمصر من حقوق قبل الاحتلال ، لاسبب تجاهل بريطانيا لما كان لمصر من حقوق فى ظل الاحتلال •

وحرصت اللجنة على أن توضح بصريح العبارة أن بريطانيا مصرة على ابقاء الأوضاع السياسية فى مصر على ماهى عليه والاحتفاظ لبريطانيا بمركزها الخاص فى مصر •

كما أكدت فى ذات الوقت ضرورة المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب ، حتى لاتجفل الدول الأجنبية من الخطط البريطانية مستقبلاً •

فاذا كانت هذه هى مهمة اللجنة ؟ فلمسأذا جاءت ؟ وفيم ينصرف نشاطها ؟ ولقد أجابت اللجنة على هذا التساؤل ، فقالت انها ترغب رغبة صادقة فى أن تكون العلاقات بين مصر وبريطانيا قائمة على اتفاق ودى يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها لترقية شئون البلاد فى ظل نظام الحكم الذاتى ، أى أن اللجنة كانت بهذا ترد ذات عبارات اللورد كيرزن فى بيانه أمام مجلس اللوردات فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩١٩ •

وتمضى اللجنة فى بيانها ، فتقول : انها ترحب بكل الآراء وبحرية
وصراحة وأنها تؤمن كل من يلتقى بأعضاء اللجنة ليدلى لها برأيه ، بحيث
لا يمكن أن يحمل هذا التصرف على محمل يمس وطنيه وعقيدته أو مجرد
التدخل فيها ، كما أن ما سيدور من جدل ونقاش لا يعتبر ارتباطا ، منه
باللجنة بأية صورة من صور الارتباط .

ولم يسع الوفد ازاء بيان اللجنة ، الا أن يحدد موقفه فى بيان
أصدره مستكرا فيه من اللجنة تجاهلها لمطلب مصر الوحيد ، وهو الاستقلال
التام ، ناعيا عليها اتجاهلها الى توسيع دائرة المناقشة بحيث أصبحت المناقشة
المطلوبة مباحة فى غير دائرة مخصوصة بعد أن كانت اللجنة قد حصرتها
فى دائرة الحماية .

وقد استنتج البيان من توسيع دائرة المناقشة أن الانجليز قد اقتنعوا
بأن المصريين يرضون الحماية رفضا باتا . ولكنه على الرغم من هذا
الاستنتاج ، أكد مخاوف المصريين من التصريحات السياسية الانجليزية
التي سبقت مجيئ اللجنة ، وقال : ان الأساليب السياسية لاسمح على أية
حال بمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها .

وغال البيان : انه اذا كان الغرض هو الوقوف على مطالب المصريين
فان هذه المطالب أصبحت معروفة معرفة تامة فى جميع أنحاء العالم ، وهى
تتخصر فى شئ واحد ، هو الاستقلال التام . واستطرد البيان فقال : أما
التوفيق بين استقلالنا وبين مصالح غيرنا فان المناقشة فى ذلك انما تكون مع
الوفد ، متى كان الأساس هو عدم المساس بحقوقنا المتلبسة .

ويجدر بنا أن نقف أمام العبارة الأخيرة فى بيان الوفد . . . لتجد أنه
قد أعرب - سلفا - عن استعداده لمفاوضة لجنة ملتر وحدد كذلك الشرط
الأساسى لهذه المفاوضة ، ووصفه بأنه انتناع الوفد بأن أساس المناقشة أو
المفاوضة لا يمس حقوق البلاد ، فهل أصر الوفد على هذا الاتجاه ؟ هل
تمسك بمبدأ رفض الدخول فى المفاوضات مالم يتحقق - سلفا - من
موقف الجانب البريطانى من مطالب البلاد المقدسة باعتبار أن هذه المطالب

جوهريّة وأنها هي الأساس للدخول في أية مفاوضة ؟ أو أن الوفد أغفل ركن الثبّت من وجود هذا الأساس قبل الدخول في المفاوضات فدخل معتمداً على أن ما يجري فيها سيكشف له عن موقف الجانب البريطاني من مطالب البلاد الأساسيّة وموقفه من أساس المفاوضات ؟

وبهذا كانت المفاوضات من جانب بريطانيا بمثابة عملية استدراج للوفد من أجل أن يقبل المفاوضة معها على غير هذا الأساس المقدس ،



أصدر الوفد بيانه رداً على بيان لجنة ملنر التي أعلنت بكل وضوح أن مهمتها محصورة في التوفيق بين أمانى الأمة المصريّة والمصلح الخاصّة التي لبريطانيا ، ووقت أن صرحت اللجنة بأن مهمتها هي تنظيم الصّلاقة بين بريطانيا ومصر تنظيمياً يؤدي إلى تمكين الأمة المصريّة من صرف كل جهودها إلى ترقية البلاد في ظل نظام الحكم الذاتي ، ولم تقل اللجنة أبداً أن بريطانيا على استعداد لأن تمنح مصر استقلالها .

أما سعد زغلول فقد أتاح له بيان اللجنة ورد الوفد المصري على البيان فرصة لكي يحدد موقفه من اللجنة ويوضح ما يملّقه من آمال على حزب العمال البريطاني وما سوف يترتب على فوزه في الانتخاب ، ويبرر في ذات الوقت بقاءه خارج البلاد بعيداً عن الثورة . بعث سعد زغلول ببيان في الواحد والعشرين من يناير سنة ١٩٢٠ ذكره العقّاد وجاء به ما يلي :-

« اننا لم نجد في بلاغ ملنر شيئاً يخالف التصريحات السابقة عليه ، الاخلوه من لفظ الحماية ، وحسن أسلوبه . أما في الجوهر فقد وجدناه متفقاً معها تمام الاتفاق ؟ إذ هو مثلها يعتبر مصر تابعة لانكلترا ، ولجنة ملنر لجنة تحقيق ، موقف المصريين معها موقف المحيب من المستجوب ، وغاية أبحاثها الوصول إلى وضع نظام حكومي في دائرة الحكم الذاتي . ونحن لا نعترف بشيء من ذلك ، فلا تبعية لانكلترا علينا ، ولا نعرف لهذه اللجنة سلطة التحقيق في بلادنا ، والغاية التي تسعى إليها هي التمتع بجميع حقنا في الاستقلال التام .

نعم ان هذا البلاغ وسع مجال المناقشة ولكنه ضيق الغاية منها ، فجعلها وضع نظام حكومى فى حدود الحكم الذاتى ، وبذلك هدم بيد مابانه باليد الأخرى ، وزاد أن اشترط عدم ترتيب الالتزام على هذا التوسيع ، فحفظ بهذا الاشتراط لنفسه حرية العمل وهو تحديد الغاية الذى لا ينقل المسألة من مركزها ، فلا ترتفع به حماية بل تتأكد ، ولا يتم به استقلال بل يقل ، ولا يفيد الا شيئا واحدا وهو تسهيل مأمورية التحقيق على اللجنة ، وما كان للمصريين أن يعرفوا لها هذه الصفة ولا أن يسهلوا لها هذه المأمورية . وأكبر ما تعطيه أو تشير باعطائه أقل من حقهم بكثير ، زد على ذلك أنها جاءتهم برغم أنوفهم ضد اجماعهم بأن استعملت كل وسائل الشدة معهم تمهيدا لوصولها ، وشكلت وزارة لم يرض الرأى العام بها .

ان عردة الوفد أو بعض أعضائه على أثر هذا البلاغ لم يخطر بالنا لتأثيرات السالف ذكرها ؟ ولأن الانكليز لا يتأخرون أن يتخذوا منها حجة على فوز سياستهم وينبوا عليها كثيرا من الأقوال التى يشرونها لتضليل الرأى العام فى أوروبا عموما وانكليترا خصوصا . ربما كان يسهل علينا أن نعرض لمثل هذا الخطر ونعجل لهم ذلك الفوز لو أنهم وعدونا بشئ فى مقابلته وعدا صريحا يصح الاعتماد عليه . ولكنهم لم يفعلوا ، وليس لنا أن نتوهم أنهم سيفعلون بعد عودتنا على غير وعد سابق . لو أنهم مع توسيع مجال المناقشة أطلقوا الغاية منها لصح لنا أن نتشم أن نقتهم بالبرهان الصادق والحجة الدامغة بصحة مطالبنا ، ولكنهم حددوها بمادون ما نطلب حتى فى ذلك البلاغ الذى نشره بقصد استرضائنا ، فكان مثلهم فى ذلك مثل بعض القوانين الألمانية القديمة التى كانت تقضى بسماع الشهود بعد الحكم فى الدعوى ، ولهذا رأينا أن العودة ارتكانا على البلاغ المذكور لا تكون الا عبثا مقرونا بالخفة والمخاطرة ، ويصح للتكليف وغيرهم أن يقولوا انه كفى أن يغير شكل التصريح وأن يؤتى ببعض العبارات الطلبة فى أن تغير الأمة المصرية بتمامها خطتها نحو اللجنة فتخرج من مقاطعتها الى المفاوضة معها . كلا ! اتنا لم نبلغ الى هذا الحد من البساطة والسذاجة . ان المسألة أكبر بكثير من أن يكون لاختلاف الصور

والاشكال تأثير فيها . اتنا نقبل العودة للمفاوضة على شرط أن تكون بين متعادلين في حقوق المناقشة وطرفين كل منهما يمثل أمة ، وأن يكون الغرض منها الوصول الى عقد معاهدة تضمن لمصراستقلالها التام ولانجلترا مصالحها التي لاتعارض مع هذا الاستقلال التام ، وأن تعترف الدول بهذه المعاهدة وتسجل في عصبة الأمم . فاذا صرح الانجليز بذلك رسميا هنالك لا تناحر عن العودة لمباشرة المفاوضات متى ألغيت الأحكام العرفية وضمنت لنا العودة لمباشرة أعمالنا عندما نريد . أما المفاوضات في أوروبا فنحن مستعدون لها مع لجنة ملنر أو غيرها مادامت المناقشة لا يترتب على الدخول فيها التزام بشيء ما ؟ وما دام أن العبرة بما يتم عليه الاتفاق في حدود التفويض لنا ، فاذا كان الانكليز يرغبون حقيقة في ودنا وفي بناء علاقتهم على الاتفاق معنا فلا شيء أسهل عليهم من اتباع إحدى هاتين الطريقتين للوصول الى الغاية . وهم لابد أن يفهموا أن الأمة المصرية وصلت من اليقظة والانتباه ومعرفة حقوقها الى درجة لاتركن معها الى الأقوال ولا تعتمد فيها الا على الأعمال ولاترضى عن استقلالها التام بديلا . نعم ان في قوتهم ارغامها على النظام الذي يريدون وضعه فيها ، وقد لايمد عليهم أن يحملوا كل الدول على الاعتراف بحمايتهم علينا . ولكن حقا لا يضيع بهذا الارغام ولا بهذا الاعتراف ، بل يبقى ثابتا حيا ونبقى مستمرين على المطالبة به والسعى للحصول عليه . واذا لم يكن في الحكومات الأجنبية الآن من يمد يد المساعدة لنا ففي شعوبها كثير من الأحرار يعطفون علينا وينتمون لتخصيتنا بأفلامهم وخطبهم . وما يدرينا أن يظهر غدا المساعد لنا ؟ وللزمان تقلبات تجعل الحليف عدوا والعدو حليفا . ولايصح أن نسقط من حسابنا اتساع ملك بريطانيا وتباعد أطرافه واضطراب الأحوال في ممتلكاتها وجوارها وانتشار المبادئ الديمقراطية في العالم عموما وفيها خصوصا ، وتهديد حزب العمال لحكوماتها بالاستيلاء عليها وقربه من هذه الغاية يوما فيوما كما تؤيده الانتخابات الجزئية والاعتصابات التي كثر تواليها في هذه الأيام . كل هذا يجعلنا لا نغامر بحقنا وأن نبقي متشددين فيه التمسك به ومقاطعين للجنة التي حضرت برغم أنوفنا لحملنا على الرضا مانقاصه حتى تعود خاتبة . فتعلم الانجليز به ويعلم العالم معها أن مصر

متحدة تمام الاتحاد على الوصول الى استقلالها التام ، وأن ارادتها على منكره
مخلف لشرف الوعود التي بذلتها انكلترا ومناقض للعهود التي سجلتها
وغير منطبق على المبادئ التي قبلتها ، ومكدر على الدوام لسلها ومعلق
لراحتها ، وأن خير سياسة تتبعها هي أن تبر بوعودها وتتخذ من مصر حليفة
صادقة لها لانها نافذة منها تترقب الفرص دائما للخروج عليها وتفصل
الموت على الاستسلام لها . . .

ويتعين أن نفهم جيدا المعاني التي انطوى عليها بيان سعد زغلول ،
نظرا لما ترتب على نجاح لجنة ملنر من استدراج سعد والسوفد المصري
والساسة فيما بعد لمفاوضة بريطانيا في لندن .

أما الأمة المصرية فقد ظلت على موقفها من مقاطعة اللجنة وتعددت
مظاهر احتجاجها واستنكارها لها ، وقد شد من أزرها وقتئذ تبدل موقف
الولايات المتحدة من الدولتين الاستعماريتين : بريطانيا وفرنسا ورفض
البرلمان الأمريكي اقرار معاهدة الصلح التي وقعتها الرئيس ولين بما حوته
من الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر .

وباشرت لجنة ملنر مهمتها على الصورة التي حددتها لنفسها والتي
كشفت عنها في تقريرها كما سنفصله فيما بعد - وظلت في مصر حتى
أوائل شهر مارس سنة ١٩٢٠ وتمسكت الأمة بموقفها من مقاطعة اللجنة ،
وتعددت مظاهر احتجاجها ضدها .

الفصل الرابع عشر

أهداف لجنة ملتر

« لجنة ملتر تسمى لاستدراج سعد والوفد الى لندن - الاحزاب البريطانية »
« لا تختلف حول الغاية - الاستعمار لا يسلم بالحقوق الا مكرها - المستعمر يرى ماى »
« يده حقا له لا لأصحابه - المستعمر يعمل على تكتيت وحدة الامة ووحدة مطالبها »
« الوطنية - الاستعمار والوطنى المخلص - التاريخ لاقص عادل »

بعد انتهاء لجنة ملتر من مهمتها فى مصر رأى أعضاء الجمعية التشريعية أمام تطور الأحداث أن يذكروا الأمة بأنه كانت لهم هيئة شعبية نيابية ، وأنها ان كان قد كتب عليها الصمت منذ أكتوبر عام ١٩١٤ بأمر من السلطات البريطانية الا أنه قد آن الأوان لكى تنبث فيها الحياة من جديد . رأى الأعضاء أن تجتمع الجمعية التشريعية بعد أن شاهدوا مختلف الهيئات تجتمع لتعلن تضامنها وتكاتفها مع الشعب فى كفاحه من أجل الحرية والاستقلال ، فاجتمعت الجمعية التشريعية ، فى بيت الأمة أى بيت سعد زغلول الذى أصبح مقرا للوفد المصرى ، بوصفها الهيئة النيابية القانونية والمعترف بها من بريطانيا وأصدرت القرارات الآتية :

أولا - اعتبار الحماية التى أعلنتها بريطانيا من جانبها على مصر عملا باطلا .

ثانيا - اعلان استقلال مصر والسودان باعتبارهما بلدا واحدا .

ثالثا - احتجاج الجمعية على تعطيلها وعلى كل القوانين والنظم التى وضعت خلال فترة تعطيلها .

رابعا - الاحتجاج على كل ما وقع على البلاد من اعتداءات •

كما اعتبرت الجمعية بطلان كل عمل قامت أو تقوم به الهيئة الحاكمة ويكون فيه أساس بالاستقلال التام لمصر والسودان أو مصالجهما ، ولا يلزم الأمة شيئا باعتبار أن الأمة وحدها صاحبة الشأن في تقرير كل ما يتعلق بأمورها الحاضرة والمستقبلية •

وقد ساء هذا الاتجاه من الجمعية اللورد اللنبى فأصدر في ١٦ من مارس سنة ١٩٢٠ أمرا عسكريا بمنع أى اجتماع لها أو لأى مجلس مديرية أو لأية هيئة منتخبة •

وأعلن اللنبى أن كل قرار تتخذه أو توافق عليه إحدى الهيئات المنتخبة فى أى موضوع خارج عن اختصاصها يعتبر باطلا ولا يعمل به وأن جميع الاعضاء الذين يشتركون فى اصدار القرار يكونون عرضة للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية •

وقد ظل يوسف وهبه رئيسا للوزارة الى أن شعر السلطان فؤاد بعدم الرضا عنه نتيجة لما قام به توفيق نسيم وزير الداخلية من الدس بينه وبين السلطان ، فقدم استقالته فى ١٩ من مايو سنة ١٩٢٠ وخلفه توفيق نسيم فى رئاسة الوزارة فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٢٠ وما ان مرت بضعة أيام على توليه منصبه حتى وقعت محاولة للاعتداء على حياته •

كان هذا يجرى فى مصر ، أما فى بريطانيا فقد عكفت لجنة ملنر على وضع تقريرها ، وكان عليها أن تسعى لاستدراج الوفد المصرى والساسة المصريين لمفاوضاتها فى لندن ، وقبل أن نستعرض نشاط هذه اللجنة ومدى النجاح الذى بلغته فى تحقيق أهداف السياسة البريطانية فى مصر ، والخطوط الرهيضة فى اتجاهاتها نقول : ان لجنة ملنر كانت فى اتجاهاتها وثيقة الاتصال بالسياسة الاستعمارية المتطورة •

يبدو هذا الارتباط الذى بدا جليا فى سائر ما تضمنه تقريرها من وقائع وما احتواه من خطط واتجاهات لمواجهة تيار الحركات الوطنية

الشعبية ذات الوعي التقدمي ، والذي كان قائما على المنطق الاستعماري
بى أوضح صورة •



فالاستعمار ما فتىء يواجه الحركات الوطنية بسياسة متماسكة لا تختلف
على الهدف فيها كلمة الاحزاب السياسية المتعددة فى الدول الاستعمارية
وانما يكون الخلاف - اذا ما وقع - حول الوسيلة ، لا حول الغاية •
يختلفون على أساليب وطرق الاستعمار لا على الاستعمار •

والاستعمار لا يفرط اطلاقا فى مفاته ولا يسلم لضحايا من الشعوب
بمطلب من مطالبها فى حقوقها وحريتها ، مالم يجد نفسه مكراها على التسليم
وتحت ضغط حركة وطنية واعية لاقبل له بالتخلص منها ، ولا طاقة له
بالقضاء عليها - وهو حينما يرغب على هذا التسليم ، فلا يسلم الأباقل ما يمكنه
النزول عنه من المطالب ، ولكى يبدأ فى الوقت نفسه مرحلة جديدة فى
صراعه وكفاحه ضد الحركات الوطنية ليحرز كسبا جديدا على حساب
ضحايا من الأمم فهو - فى هذا - لا يرح يحاول أن يأخذ بسراه
ما أعطته يمانه ، وليس من الطبيعى أن تطالب المستعمر بالتجرد من ماديته
التأصلة أو نفترض فيه السمو الى الحد الذى يطمنا فى الحصول على
ما فى يده من حقوق الآخرين بسهولة ويسر ، أو بمجرد اعلانه بأنه يضع
يده على ما ليس من حقه ، فالمستعمر - بطبيعته ، حريص على ما فى يده من
المغانم يراها حقا له ، لا لأصحابها •

كما أنه ليس من الطبيعى أيضا أن تفرط الشعوب فى الدفاع عن
حريتها ولا تستमित فى سبيل استرداد ما سلبه الاستعمار من الحقوق
المشروعة ، فالمستعمر لا يفهم غير لغة الاكراه وغير لغة الكفاح الدائب
التصل المستमित ، فهو لا يؤمن باعطاء الحقوق ، ولكنه يؤمن بالتزاع
الحقوق •

وتفتيت وحدة الامة كان ومازال أهم الوسائل التى يعلق عليها
المستعمرون الأمل فى سبيل تحقيق أهدافهم ، وفى هذا الصدد ما برح
الاستعمار يعمل من أجل أن يفصل عن هذه الوحدة ما يستطيع فصله من

الجماعات والأفراد ، فنىء يعدل على ربطهم بمصالح خدمة ، وبإرضاع
من شأنها أن تتعارض مع أهداف أمتهم وتساعد بين غاياتهم وبين غايات
شعبهم .

ونحن اذا قلنا صفحات التاريخ فى ذلك الوقت لانجد أن الاستعمار
كان يواجه فى مصر حاكما متضامنا فى الكفاح من أجل الاستقلال . وانما
كان الذى يواجه الاستعمار فى البلاد حاكم من أفراد أسرة محمد على .
احتاره المستعمر وربط به مصيره . وفى هذه الصفحات من الماضى نرانا
أمام ساسة تحول بعضهم الى قادة تولوا قيادة الحركة الوطنية التى ضحى
فى سبيلها واستشهد من أجل بعضها من ضحى ومن استشهد ؟ وهؤلاء
الساسة الذين نلمحهم فى صفحات الماضى ممن أتاحت لهم قيادة الشعب
وتولوا توجيه دفة الكفاح فيه ، هؤلاء القادة الى أى مدى كان تجاوبهم مع
أمانى الشعب وكان جهادهم من أجل تحقيق أهدافه ؟ ثم الى أى حد
استمروا فى جهادهم وعند أى مدى توقف هذا الجهاد ؟

ان الجواب على هذا السؤال يفسره عمق دهاء الخطة التى سوف
تسير عليها لجنة ملنر ، هذه الخطة التى اعتمدت على اتجاهين يسيران جنبا
الى جنب من أجل تحقيق أهداف بريطانيا الاستعمارية والقضاء على تيار
المطالب الوطنية ، وكان الاتجاهان فى خطة لجنة ملنر هما : -

١ - تفتيت وحدة الأمة .

٢ - تفتيت وحدة المطالب الوطنية للأمة .

ومن واقع تقرير لجنة ملنر سنقدم الصورة الكاملة الواضحة لهذه
الخطة ولهذه السياسة فى اتجاهها ، فنرى الاساليب التى اتبعتها اللجنة
لاستدراج الساسة والناصر الوطنية من أجل أن يتسنى لها تفتيت وحدة
الشعب ، ثم تفتيت الوحدة فى المطالب الوطنية والقضاء على قوة التماسك
فيها .



وقبل أن نخوض هذا البحث ، يجمل بنا أن نبدي التقدير الخالص

لكل وطنى كن هدفه - ابتداء ، وانتهاء - خدمة الوطن بحيث يرتفع بهذه
الغاية عن مستوى المصلحة المادية والفرض الشخصى والتطلع الى الجاه
والنفوذ ، فلم يكن فى دوره ذات يوم وعلى أية صورة عميلا من عملاء
الاستعمار ، أو مهادنا للمستعمر ابتنى من وراء المهادنة أن تفسح أمامه
فرصة التمتع بالجاه والسلطان ، سواء منهم من رفعة جهاده الى دست الحكم
ومن ظل فى جهاده قائما بمجرد الجهاد بعيدا عن بريق المناصب .

على أنه غير خاف عن الناس مصير هؤلاء الذين ينساقون فى مجازاة
السياسة الاستعمارية التى لا ترحم أعوانها متى تبين لها أن مصلحتها تعين
عليها أن تضحي بهم وأن تلقى بهاماتهم تحت أقدامها ، كما أنه لا يخفى
على أحد مسلك السياسة البريطانية وأسلوبها فى خلق المقتريات ضد
خصومها حتى يتسنى لها الحط من أقدارهم والانتقاص من شأنهم أمام
مواطنيهم ، غير أنه على الرغم مما قد تزوره السياسة ويزيفه المصللون فإن
الحقائق لا تلبث أن تطفو وتبدو واضحة ، والتاريخ قاض عادل لا يعرف
الاجحاف ولا يكيل بمكيالين وانما يعطى كل صاحب حق حقه ، وينزل كل
إنسان عند قدره .

الفصل الخامس عشر ملنر يستدرج سعد زغلول

« سعد زغلول يقدر مولف عدلى وثروت ورشدى - سعد يقبل عقد مصاهدة »
 « نضمن لحر الاستقلال ولبريطانيا مصالحها - سعد يقول بتأليف وزارة لثة تعد »
 « الدستور وتتولى المفاوضة - سعد يختار عدلى يكن لرئاسة الوزارة ويتعهد بتسهيل »
 « مهمته - لماذا ارتضى سعد هذا المولف - برقية سعد في ١٠ من مارس سنة ١٩٢٠ - »
 « وجهة نظر العقاد - لو رد ملنر يستدرج سعد وأعضاء الوفد للمفاوضة تنفيذا للخطة »
 « البريطانية للفساد على الثورة وتنتهت وحدة البلاد ، لا لعقد اتفاق - سعد زغلول »
 « في لندن - هل فطن سعد والوفد الى الخطة البريطانية؟ - سعد يقبل الدخ في »
 « المفاوضة - تعليق العقاد . »



حدد سعد زغلول موقفه من لجنة ملنر ، وحرص على يكن وثروت ورشدى على احاطة سعد علما بكل ما دار بينهم وبين لجنة ملنر ، وكان سعد على اتصال دائم بمدلى يكن وعن طريقه تبين موقف اللجنة واتجاهاتها ، ودام هذا الاتصال بعد رحيل اللجنة ، وعرف سعد زغلول أن السوزراء الثلاثة قالوا بوضوح للجنة ان الوفد هو وكيل الأمة والمتحدث باسمها وأنه كما يقول عبد الرحمن الرافعى لا أمل في محادثة مع غير الوفد . قدر سعد موقف الوزراء الثلاثة فبمت يملن « أن ما قالوه للجنة ملنر كان كله حكمة ووطنية خالصة » .

وفى ١١ من فبراير سنة ١٩٢٠ بعث سعد بكتاب الى عدلى يكن قال فيه ما يأتى (١) (لم يخطر ببالى ولا ببال أحد من زملائى التوجه الى لوندرة للمفاوضة فيها مع لجنة ملنر اذ ليس فى محادثته معكم ولا فى مذكرته لكم ما يشجع على هذا ، لأن مذكرته مع كونها خصوصية سرية لا تتضمن

(١) لودة ١٩١٩ لعيد الرحمن الرافعى من ٢٣٦ و ٢٣٧ .

ما يصح أن يعتمد الإنسان عليه حتى في نفسه بالنسبة لأمر هام كسألتنا « بل في محادثته ما يمنع من هذا الاغفال » وهو عدم رضا الحكومة الانجليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده « لأن فيه انكارا لصفته التي أجمعت عليها الأمة من توكيله وحده للمفاوضات » أما المودة الى مصر فلم يتغير فيها رأينا للأسباب التي بينها لكم « نعم إن ترجمة عبارة ' self governing institution '

بالحكومة الدستورية هي الأصح ، ولكن صحة هذه الترجمة في نفسها لا تحمل على تعديل قرارنا ، لأن هناك أسبابا أخرى غيرها ، ولأن إيرادها في المكان الذي وردت فيه من البلاغ (١) من عدم اقتضاء المقام لها « بعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة هي التي حددتها الحكومة ووافق عليها البرلمان » يوقع في الذهن بأن المقصود بها هو المعنى الذي فهمناه ، والقول بأن القصد منها إنما هو ألا يكون الاتفاق الا مع حكومة دستورية لا يتفق في ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها نتيجة للتعاقد لا وسيلة له .

ومع ذلك فإذا كان القصد منها هو كما يؤكد جنباه من (أن الحكومة الانجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة الا مع حكومة ذات نظام دستوري) لزم قبل كل شيء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية تكون أهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانجلترا .

ولا أخفى عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول الأمر ببالنا على أنها الوسيلة القانونية لحل المسألة ؛ لذلك نحن نوافق كل الموافقة عليها بل نجدها ، والطريقة المثلى للوصول الى هذه الغاية في رأينا هي أن نبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد موثوق بها ، ويكون البرجرام الذي تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الانجليزية بفرض الوصول الى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انجلترا الشخصية « ثم عرض ما تنتهي المفاوضة اليه على الهيئة النيابية » التي تتألف بموجب ذلك النظام ، للتصديق ، ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو

(١) بلاغ لجنة ملتر الصادر في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩١٩ ص ١٢٢

وأعلنت برجرامها على هذه الصيغة أو بما فى معناها لا تتردد نحن وزملاؤنا فى العودة الى مصر لمساعدتكم على القيام بمهنتكم لدى الأمة والسعى فى أن تنتخب عضوا فى تلك الهيئة ، اذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة وخلصتم لكم فى التاريخ أحسن الذكرى)

« سعد زغلول »

وأصر سعد زغلول على رفضه العودة الى مصر وأرسل الى عدلى يكن برقية فى ١٣ من فبراير عززها بكتاب آخر منه وقد تضمننا الآتى (١)

(تمسك برأينا فى موضوع عودتنا الى مصر ، ونظرا لأننا لم نفكر مطلقا فى ذهابنا الى لوندرة فنتا سنفحص المسألة متى قدم لنا اقتراح ، وبما أن المفهوم من عبارة (self governing institution) أن الحكومة البريطانية لاتتعاقد الا مع حكومة دستورية فقد صار اذن من اللازم مبدئيا تحضير دستور بتأليف وزارة ثقة يكون برنامجها تحضير هذا الدستور ثم المفاوضة للوصول الى مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها ولبريطانيا مصالحها الخاصة ، ويجب أن يعرض هذا المشروع على تصديق الجمعية النيابية التى ينشئها الدستور الحديث ، وقد سبق ارسال خطاب تفصيلي .

« سعد زغلول »

ونص الخطاب على الآتى :

(ان الطريقة التى عرضناها فيما كتبناه لكم هى أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة ، لأنه من الطبعي أن تجرى المفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصا من الأمة ، وأن يصدق على ماتنتهى المفاوضة اليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية ، وهى طريقة تقرب فى ظننا من التى يظهر أن اللورد ملتر يدلى بها فى محادثاته معكم وفيما أكدته لكم من المقصود بعبارة (self governing institution) التى أوردتها فى بلاغه ان لم تكن هى بذاتها ، ولهذا يقلب على ظننا أنه يهش لها ويعمل على

(١) ثورة ١٩١٩ عهد الرحمن الرابعى ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩

تنفيذها ، ولا يصعب عليه أن يتضمن برجرامكم عبارة الاستقلال التي أوضحناها فيما كتبته لكم ، لانها لا تربط غيركم ، وهى فوق هذا ضرورية جدا حتى لا تقابلكم الأمة بالنفور الذى تلاقى به كل وزارة لا يكون السعى الى هذه الغاية أول قصدها وأكبرهما . نعم ان فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همتكم وأنتم أهل لتحمل مثل هذه المسئولية فى خدمة بلادكم ، والوفد مستعد لأن يعمل ما فى وسعه لتسهيلها عليكم ، ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن همتكم حتى لا يساء الظن فى نزاهتهم وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها فى تأييدكم وتمهيد الطرق أمامكم ، وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رياستكم ويعلمون برجرامها لا يترددون فى العودة ليكونوا قريبا منكم يعملون على تنوير الأنفهام ، وصيانة رأى العام من خطرات الأوهام التى لا يقصد ذوو الأغراض الفاسدة من بثها فيه وتسلطها عليه الا تروىجا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لمطامعهم الباطلة ، ولا يهمننا فيمن تختارونه لماوتكم الا أن يكونوا محلا لتفتكم وأهلا لأن يتضامنوا معكم فى تحمل تلك المسئولية الكبرى .

« سعد زغلول »

وواضح من هذه النصوص أن سعد زغلول كان قد انتهى الى قبول التفاوض وعقد معاهدة مع بريطانيا تضمن - على حد قوله - لحرص استقلالها ولبريطانيا مصالحها الخاصة ، كما أنه حدد المراحل التى تسبق عقد المعاهدة . واتتهى الى القول بتأليف وزارة ثقة يكون برنامجها اعتماد الدستور ، ثم المفاوضة . وبما أنه كان من الطبيعى ان تجرى المفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها ولا سيما من الأمة ؟ فقد اختار سعد زغلول عدلى يكن ليكون رئيسا للهيئة الجديدة ، وللقيام بهذه المهمة ، فأرسل اليه كتابا يهدد اليه فيه بهذه المهمة التى وصفها بأنها وان كانت فيها مشقة عظيمة على عدلى يكن ومسئولية كبرى عليه ، الا أنها ليست فوق همته ، وحرص سعد زغلول على أن يسجل فى كتابه تقديره لعدلى يكن وأن يعلن أنه أهل لتحمل هذه المسئولية فى خدمة البلاد ، وقال ان الوفد مستعد لأن يعمل ما فى وسعه لتسهيل المهمة على عدلى ، ومن أجل هذا رأى سعد أن

يكون أعضاء اللجنة من غير الوزراء حتى لا يساء الفن في نزاهتهم ولتبقى الثقة فيهم يستعينون بها في تأييد وتمهيد الطريق أمام عدلى •

وأعلن سعد فى النهاية أنه لا يهجه فيمن يختاره عدلى يكن لمعاوضته إلا أن يكون محلا لثقة وأهلا لأن يتضامن معه فى تحمل تلك المسؤولية الكبرى •

كان هذا هو الموقف الذى اختاره سعد وهو بعيد عن البلاد ، وقت أن كان يحس بأنه مجرد وكيل لعرض مطالب الأمة ، لم يكن قد أحس بعد أن الأمة قد رفعتة الى مكانة الزعامة ، ولم يكن قد اطمأن بعد الى عواقب ممارسته لحقوق الزعامة أمام بريطانيا ، وتجاه زملائه من الساسة الذين شاركوه فى سياسة الوثام والوفاق مع بريطانيا فى سابق الأيام •

وتلقى عدلى رسالة سعد ولكنه أصر على مشاركة الوفد له فى المفاوضات وأرسل الى سعد كتابا بهذا الرأى فأجابه سعد ببرقية فى ٨ من مارس سنة ١٩٢٠ قال فيها : -

« نكون سعداء برؤيتكم فى باريس ، ويكون تأييدنا لكم أشد تأثيرا اذا بقى الوفد رسميا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضات » •
ثم توالى بعد ذلك برقيات سعد زغلول تدعو عدلى يكن للقاءه فى باريس ، فبارح عدلى مصر فى ابريل سنة ١٩٢٠ ليلتقى بسعد فى باريس •

ويقول عباس محمود العقاد فى تفسير موقف سعد زغلول وفى تحليل موقف عدلى يكن والوزراء والأصدقاء ما يلى (١) : -

ونعلم أنه لم يكن يرفض المفاوضات اذا جرت فى أوروبا لأنها لا تكون هناك بمثابة تحقيق تجريبه الدولة المتبوعة فى بلاد رعاياها ، فضلا عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن الشعب المصرى ، وهى لا تتجهل نصوص ذلك التوكيل ولا مطالب الشعب المحدودة فيه •

(١) سعد زغلول للعقاد من ٢٩٦ و ٢٩٧ •

ويدهي أن الوزراء - الأصدقاء - لم يكونوا لينتظروا لهم « دورا » يقومون به قبل تمام المفاوضة بين الوفد ولجنة ملنر وانتهائها الى صيغة محدودة يتفق عليها الطرفان أو يظهر منها على الأقل مبلغ استعداد الانجليز لأجابة المطالب الوطنية ، فأما قبل ذلك فليس في وسع الوزراء أن يفاوضوا اللجنة في تفصيلات الاتفاق بمعزل عن اجماع الأمة وموقف الوفد بباريس ولجنته المركزية بالقاهرة في وقت واحد ، ولو انهم أقدموا على هذه المفاوضة العقيمة لخسروا الجانبين معا وفشلوا في تقرير الاتفاق المطلوب لا محالة ، ورجعوا وحدهم بشمة الفضل أمام الأمة وأمام الانجليز ، فهم لم يخطئوا في تقديرهم أن المفاوضة بين الوفد ولجنة ملنر لابد أن تسبق كل « دور » يقومون به في هذه المرحلة ، ومن ثم اجتهدوا في اقتناع سعد بالحضور الى مصر أو ايفاد من ينوب عنه لمفاوضة اللجنة ، وكانوا متمجلين ولاشك فيما اقترحوه ، لانه اقتراح أقل مافيه أن يدل اللجنة المنترية على تهافت المصريين وتراهمهم على هذه الفرصة المدخولة ترامي المناضل الذي استنفد موارده الأخيرة وقنع بالتمل والمغالطة ، وليس في شيء من هذا ما يغري اللجنة بالتوسع في اجابة المطالب المصرية أو يرجع عندها أن تتوقع رفضا لما تعرضه أيا كان الحل المروض ، فلما تريت سعد ولم يقعه تفسير المبرة الانجليزية ذلك التفسير الذي أسرع الوزراء الى قبوله دار الكلام في ايفاد رسول من قبل اللجنة الى باريس لتمهيد المقابلة بينها وبين الوفد بعد عودتها من القاهرة .

ويطلق العقاد على المكاتبات التي دارت بين سعد وعدلى بقوله (١) :

نعم أن سعدا لم يأخذ بالتفسير كما جاء في حديث ملنر مع الوزراء ولكنه أراد أن يستفيد من مجازاة ملنر والوزراء على تفسيرهم بأن يمهده لانشاء الحياة النيابية وقيام الحكومة الدستورية ، ويجس النبض لاستطلاع ما هنالك من النبات والخطط المرسومة ، فان جاء الدستور فذاك ، وان لم يجيء لسبب من الأسباب فظهور ذلك السبب خير من كتمان والمواربة فيه .
بعد هذه الرسائل المتبادلة بين سعد وعدلى انتهت سياسة سعد

(١) سعد دغلول للعقاد ص ٢٩٧ ، ٢٩٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠١

«سياسة الوزراء» «الأصدقاء» تجاه لجنة ملنر، بل اتصفت سياسة كل من الفريق الآخر، وأصبح في وسع الناظر الى ما وراء الظواهر أن يلمس النيات التي توحى الى كل فريق سياسته ومقترحاته.

أما سياسة عدلى فهي قبول الوزارة مع التزام الخططة التي جرى عليها هو وزملاؤه من بداية الحركة الوطنية، وهي خطة الانتفاع بنفوذ سعد والاحتراس منه في وقت واحد. أو هي اشراك الوفد في التبعية حذرا من رقابته وتمقيبه اذا استقل الوزراء بالمفاوضة والاتفاق على القضية العامة.

وهذه سياسة أدنى الى العداوة منها الى الصداقة وخلوص النية. فهم لا يريدون أن يدعوا سعدا حرا في عمل واحد، ولا يسيهم إلا أن يشركوه معهم في التبعية ويسوقوه حيث انسقوا ويقطعوا عليه سبيل التعقيب والملاحظة ويقدموه أمامهم خطوة خطوة ليحموا ظهورهم ويحفظوا لأنفسهم طريق الرجعة. وكلما استطاعوا أن يهونوا عليه قبول ما قبلوه أسرعوا الى محاولة إقناعه لأنهم لا يخشون شيئا وإنما هو الخاسر عند الجمهور ان قبل! بل لعلهم يكسبون أن يقتنوا الناس كما أقتنوا أنفسهم بأنهم كانوا على صواب في قبول الحماية وأن الأمة لن تنال بالثورة أو بغير الثورة وبالزعامة أو بغير الزعامة أكثر مما قبلوه.

فحسنوا لسعد أن يعود الى مصر ويرضى بمغالطة نفسه ومغالطة الأمة في الالفاظ التي لا تسمح بالمغالطة. ثم حسنوا له أن يشترك بفريق من أعضاء الوفد في هيئة المفاوضة ليدخلوه في التبعية وهم قابضون على زمام الحكومة، ومن قبل ذلك رجوا في أيام الحرب العظمى بدخوله معهم في الوزارة ليعترف بالحماية كما اعترفوا بها، ونظروا في ذلك الى أنفسهم غير ناظرين الى البلد الذي كان يجوز أن يهيب بسعد أو يهيب سعد به الى بلوغ ما لم يفلحوا من استقلال وحرية، وأبوا بعد الهدنة أن يسافروا الا اذا سافر هو يوم جاءهم الاذن بالسفر الى العاصمة البريطانية، وكل ما صنعوه بعد ذلك في مفاوضات ملنر وكيزون مطرد مع هذه النية ومنبعث منها، وهي أن يقاسموا سعدا في كل ما يدركه وأن يشركوه معهم في كل ما وقعوا

فيه ، وألا يتركوه حرا في فرصة من الفرص ليطلب فوق ما طلبوه وينال فوق ما عسى أن يتألوه .

وهي خطة حافظ الوزراء « الأصدقاء » عليها أدق محافظة ، ولن يتأني لهم أن يتبعوها على نمط واحد بغير تفاهم ومبالأة ولن يقي التفاهم عليها مع الصداقة وخلوص النية ، وسواء حسنت نتائجها أو ساءت فهذا الذي قصدوه بما بذلوا من مساعدة أو نصيحة ، وعلى حسن هذا القصد يكال لهم العذر أو الملام .

ويقول العقاد : ان سمعنا دعا عدلى الى باريس ليعرف عن طريق المحادثة مالا يعرفه بالمراسلة ليطلع على الحقيقة قبل أن يت بالرأى الحاسم في مسألة اللجنة عن يقين لا تشوبه الظنون .



عاد لورد ملتر الى بريطانيا وكان عليه أن يستدرج سعد زغلول وأعضاء الوفد والساسة المصريين الى بريطانيا . وكانت مفاوضاته لسعد وأصحابه في تقديرنا مرحلة من مراحل الخطة البريطانية للقضاء على الثورة ولتفتيت وحدة البلاد ، ولم يكن الهدف منها عقد اتفاق بين مصر وانكلترا . أما العقاد فقال في هذا (١) : -

« فكل عمل كان يعمل ملتر قبل مفاوضة الوفد عيب »

عبث أن يلقي الى الأمة بمقترحات يقاطعها الوفد بالاجماع وهو معذور لديها ولدى جميع المنصفين .

وعبث أن يسلم المقترحات الى وزارة منبوذة تجنى عليها من البداية .
وعبث أن يطمع في قيام وزارة تناسب الوفد المداء ولا تعتمد من أعضائه على أحد .

فمفاوضة الوفد هي الطريق الوحيد الذي لا طريق غيره ، وعلى هذه العزيمة عاد ملتر من القاهرة بغير جدال . فلا اعتداد بما قيل يومئذ عن وساطة الوسطاء وكياسة الاكياس الذين جذبوا اللورد ملتر الى مفاوضة

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩

الوفد على غير قصد منه ولا ارتياح ، ولا يزالون ينقدون سعدا من الورطات
كلما احتاج الأمر الى وساطة أو كيسة .

عبر أن اللورد ملتر يعلم أن سعدا يرفض المفاوضة مع لجنة يقدر.
إنها لجنة تحقيق تبحث عن شكايات المصريين وتنتظر في تنظيم الحماية .
ولكنه يفوضها على اعتباره وكيلا عن الأمة يطلب لها الاستقلال التام ويسعى
في إلغاء الحماية . فلا بد من تمهيد يصحح الأمور وينفي عن المفاوضة
صفة الاعتراف بالحماية والخروج عن حدود التوكيل ، ولهذا أوعزت
الحكومة البريطانية الى أحد النواب أن يلقي سؤالاً في نحو منتصف شهر
مايو يقول فيه : « هل صحيح أن لجنة اللورد ملتر قد ذهبت الى مصر
لتنشيط الحماية البريطانية عليها ، ومن أجل ذلك كان ممقولا أن يجفل
المصريون منها ؟ » فأجابه مستر بونارلو قائلا : « كلا لم يكن هناك شيء .
من ذلك ، ولكن اللجنة قصدت الى مصر لتشير بأحسن النظم الصالحة
لحكم البلاد » .

وفي تلك الجلسة بعينها ألقى مستر كنورثي سؤالاً في هذا الموضوع
فقال مستر بونارلو جوابا عليه . لو كان المثلون المصريون على استعداد
للمناقشة في الضمانات المقولة الكافية لهيئة المصالح البريطانية فيمسلة
يتعلق بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية مقابلة لوعده بريطانيا العظمى
باحترام استقلال مصر لكانوا اغتصموا فرصة بلاغ اللورد ملتر الذي نصر
على اطلاق حدود المناقشة .

وقد سأل المستر كنورثي بعد ذلك « هل من الممكن مع هذا أن يقتصر
باب المناقشة من جديد حتى يتيسر الوقوف على رأى هؤلاء السادة المصريين
في الاتفاق الذي سيعقد بين البلدين ؟ »

فقال مستر بونارلو : « اننى على يقين من أن كل مناقشة يكون من
ورائها نتيجة مرضية تقبل بلا ابطاء ، ولكن يجب أن تقدر الحكومة فائدة
هذه المناقشة والنتائج التي تنتظر من ورائها » .
وقابل سعد هذه التصريحات بما يناسبها فقل لمراسل صحيفة الجورنال

حين سألته فى هذا الصدد : « لا أنكر قيمة هذه التصريحات ولا أنكر أن فيها ما يقرب المسافة بين وجهة النظر المصرية على شريطة أن يصاحبها ما يجعلنا نترقب لها نتائج فعلية ، ومن الصعب مع هذا أن يعرف الآن ما تراه مصر فى هذه التصريحات ، إذ يجب ألا يغرب عن الذهن أن إنجلترا عدلت أخيرا بمحض ارادتها وبغير استشارتنا نظام ورائة العرش بمصر ، وليس هذا بخير السبل للتقريب بين البلدين بأواصر الثقة والمودة وإنما تكسب مودة المصريين وتقنهم بالاعتراف باستقلالهم والكف عن التعرض لمخاصة شئونهم »

ثم قال سعد : انه لا يوافق مستر بونارلو على قوله ان المصريين ضيعوا فرصة المناقشة مع لورد ملتر . وأضاف الى ذلك : أنهم لم يتلقوا دعوة من لورد ملتر للمفاوضة باعتبارهم ممثلين للأمة المصرية ، ثم سألته المراسل : هل هو على استعداد للمفاوضة على أساس اعطاء الضمانات المعقولة لمصالح إنجلترا فى قناة السويس ومصالحها التجارية والمالية اذا هى وقت بمهودها ؟ فقال : « انا مستعدون لاعطاء كل الضمانات المعقولة للتوفيق بين مصالح إنجلترا واستقلال مصر ، ولا نرفض الدخول فى المفاوضات اللازمة باعتبارنا وكلاء الأمة المصرية اذا كان من وراء ذلك الوصول الى هذه النتيجة » .

وعقب ذلك بأيام وصل الى باريس مستر سسل هيرست أحد زملاء ملتر. لدعوة الوفد الى الاجتماع باللجنة فى لندن للمناقشة فى قواعد الاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى ، ففضل الوفد - كما جاء فى رسالة سعد الى اللجنة الوفد المركزية بالقاهرة - أن ينسب عنه محمد محمود وعبد العزيز فهمى وعلى ماهر فى السفر الى لندن لاستطلاع الحالة والتحقق من استعداد بريطانيا العظمى نحو استقلال مصر قبل الانتقال بهيئة الكاملة الى العاصمة الانجليزية ، وقد لقي هؤلاء الأعضاء اللورد ملتر فذكر لهم أن إنجلترا تعترف باستقلال مصر التام اذا هى ضمنت مصالحها الخاصة وانتهت من المفاوضات الى هذه النتيجة ، فكتبوا الى سعد بما سمعوه وشفعوا ذلك باستحسان حضور الوفد كله الى لندن للبدء فى المفاوضات ، فلبى الدعوة

وأبرق الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة يعلن للأمة اعتزام السفير في الخامس من شهر يونية عسى أن يصلوا بالمفاوضات الى حل مرضى مستمدين القوة من اتحاد الأمة وحكمة أبنائها والحجة من وضوح الحق والمؤنة من الله ناصر الضعفاء •



استجاب سعد الى دعوة الحكومة البريطانية ، استجاب بحكم وكالته عن الأمة ، وباعتباره المتحدث باسمها والمطالب بحقوقها • استجاب الى الدعوة هو وأعضاء الوفد والساسة ، ووصل الى لندن وكان تحت نظر الحكومة البريطانية سجل حافل بتاريخه وبتاريخ أعضاء الوفد جميعا ، فيه الصورة الكاملة لماضيهم وحاضرهم ، ونشاط كل منهم وميوله وفيه الوصف الدقيق لنواحي القوة ونواحي الضعف فيهم •

وصل سعد الى لندن وأعين الأمة متطلعة اليه مطمئنة الى حرصه وحرص أصحابه وتفاينهم في التمسك بحقوق الشعب غير منقوصة ، وبحق الأمة في الحرية وفي استقلالها الذي عثت به بريطانيا منذ سنة ١٨٨٢ •



قابل سعد لورد ملنر وعرف منه استعدادة لمفاوضة الوفد بدون قيد أو شرط ، وقد أدلى لورد ملنر بتصريحه هذا الى سعد وهو التصريح الذي واجه به ملنر المصريين عندما كانت لجنته في مصر ، فكان يقول : حرية الادلاء بالرأى مكفولة لمن يريد الاتصال باللجنة ، وبأن اللجنة حرة في اتخاذ موقفها والوقوف عند رأيها •

ولم يكن موقف الحكومة البريطانية بخاف على سعد وعلى أعضاء الوفد ، وعلى الساسة ، وكانت تصريحات الحكومة البريطانية المتكررة تؤيد اصرارها على هذا الموقف •



فهل كان سعد زغلول ورفاقه عند وصولهم الى لندن وعند مقابلتهم للورد ملنر وأعضاء لجنته ، هل كانوا هم قادة الثورة وزعماء الأمة التي

نطالب بحقوقها مطالبة قائمة على استمداد هذه الأمة للبذل والعداء أو أنهم كانوا مجرد وكلاء في قضية أمة يتحدثون باسمها ، ومجرد وكلاء يرضون القضية أمام قاض هو الخصم وهو الحكم ؟ وماذا كان شعور سعد وصحبه ؟ أكانوا يشعرون أنهم أمام بريطانيا العظمى التي خرجت من الحرب ظافرة تملئ شروطها على المغلوبين والضعفاء ، أم كانوا يشعرون أنهم يمثلون أمة أبية شجاعة مصرة على نيل حقوقها بالفا ما بلغ الثمن ، ومستعدة لأن تنفى في تضحياتها من أجل حريتها الى أبعد الحدود ؟ •



لقد كانت مهمة سعد زغلول وأعضاء الوفد نـ اذ ذاك - ثقيلة بحكم الحاضر السياسى للكثيرين منهم من جأروا سياسة الوفاق والمصالحة فى الماضى ، غير أن ذكريات كفاحهم القريب ضد الغاصب ومواقفهم الوطنية الأخيرة واجتماعهم على عهد الأمة ، وثقة الشعب التى أولاهم اياها وتأيدته لهم ، كل هذه العوامل الروحية كانت مدعاة لأن تشد من أزهم وتضاعف من ايمانهم بقضية البلاد ، قضية أبنائهم واخوانهم التى يتعين ألا يكون موقفهم منها مجرد وكالة يدافع عنها محامون لا يؤمنون بها ايماناً مطلقاً : كاملاً • كان على أعضاء الوفد أن يدركوا ويؤمنوا بأن القضية التى وكلوا للدفاع عنها هى قضية أبنائهم ومستقبل أمة بأسرها ••• كان سعد زغلول وزملاؤه فى حاجة لأن يستمدوا فى أذهانهم أمجاد الوطن وتضحياته فى ماضى تاريخه وفى حاضر أيامه ، وفى حاجة الى تسئة كل قواهم الروحية والذهنية لمواجهة بريطانيا بدهائها وبقوتها ، وفى حاجة لأن يدركوا أن المقاومة الشعبية طاقة قوية وضمت تحت تصرفهم ليحسنوا استخدامها وتوجيهها لتوجيها صحيحا لا يمرضها لأسباب الفتور ، ولاللعوامل التى تحد من اندفاعها وتضعف من قوتها ليستنى لهم أن يقاوموا بهذه الطاقة الشعبية خطط السياسة الاستعمارية تجاه تلك الانتفاضة الوطنية الرائعة ، كان عليهم أن يحتفظوا بقوة هذه الطاقة ليتمكنوا من الوقوف فى وجه السبابة البريطانية التى لم تكن لتكف عن تسديد الضربات تلو الضربات لقضية البلاد •

كان على سعد وزملائه أن يدركوا أن وسيلة الاستعمار في تلك الأثناء للقضاء على الثورة هي العمل من أجل أن يفقد زعماء الأمة ثقة الأمة فيهم ، وبذلك يجد المستعمر - حتما - طريقه الى قلب الحركة الوطنية ، وأن يدركوا أن دعوتهم الى لندن كانت وسيلة من وسائل الاستعمار لاستدراجهم الى الجلوس حول المائدة المستديرة والدخول معهم في مفاوضات .

لقد كان على الوفد المصري أن يتبين ذلك كله ، وأن يدرك في الوقت نفسه أنه حينما يذهب الى لندن ، ويتم اللقاء بينه وبين الجانب البريطاني وتبدأ المفاوضات بينهما فلا بد له من أن يواجه المفاوض البريطاني بخطة مدروسة وبموقف محدود وبحلول معينة ، فإن الأمم المناضلة من أجل حريتها واستقلالها عندما تواجه المستعمر وتفاوضه لاستخلاص حقوقها من برائته ، لا بد لها في ذلك من إحدى السبل الثلاثة التي لا سبيل غيرها لاستخلاص حقوق الشعوب :

الأول :

الاصرار على المطالب الوطنية كاملة غير منقوصة ، وناجزة غير آجلة ، ولا بد في مثل هذا الموقف ، ولكي تؤتي هذه الوسيلة ثمارها ، أن تكون القيادة قيادة حكيمة رشيدة تستند الى رأى عام على درجة عالية من الوعي الوطني ، والى جبهة قوية متماسكة تضم كل عناصر الأمة ويتضامن فيها الحاكم والمحكوم من أجل هدف يسترخس الجميع في سبيله النفس والمال ، لأن اختيار هذه الوسيلة في مواجهة الاستعمار يعين الاستعداد التام للمضى في النضال حتى النهاية بالغة ما تبلغ التضحيات .

الثاني :

الاصرار على المطالب الوطنية وعدم التفريط في شيء منها على الاطلاق والافادة من تأييد الرأى العام ومن مساندة القوة الشعبية لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الأهداف الوطنية واسترداد كل ما يمكن استرداده من حقوق البلاد المسلوقة ، وتحديد مطالب الأمة تحديدا واضحا

لا ليس فيه ولا غموض ، والتسك بالحصول عليها جميعها ورفض
التفاوض على الانتقاص منها • مع قبول هذا التفاوض - عند الاقتضاء -
على شريطة الا تمس المفاوضات الحقوق والأهداف في ذاتها ، وإنما
تكون مقصورة على مراحل التنفيذ وطرقه ، وعلى القضايا التي
يمكن أن تنشأ نتيجة لهذا التنفيذ • وعلى أية حال فإنه ليس من طبيعة
المستمر أن يمضي مع مكافئيه في هذا الاتجاه ويسلم لهم فيه بغايتهم •
مالم يجد نفسه أمام زعيم قوى وأمة مناضلة متمسكة ، الأمر الذي
لا يجد حيلاله مناصا من اختيار أهون الضررين على الاستمرار •

ولا ريب في أن اختيار زعماء الحركات الوطنية لهذا الاتجاه انما
هو اختيار يقوم على الصراحة ومواجهة الأمر الواقع بغيره وشروءه ،
كما أن الأساس فيه هو : اما الوصول الى التمهيد للوفاق تمهيدا لا يمس
حقوق البلاد كاملة ، واما المضي في الجهاد والتضحية دون هوادة أو
توقف •

الثالث :

قبول التفاوض على أساس الموقف الذي رسم المستمر حدوده وعين
نطاقه ، ومجازاة المستمر في الحلول التي يرضها على مفاوضيه • وهي
دائما حلول يحرص الاستعمار - بطبيعة الحال - على تغليفها بخلاف
زائف يراعى فيه أن يكون صالحا لحماية مركز المفاوضات - عند
الاقتضاء - حينما يواجه الرأي العام ، فتفسير اللفظ وبريق العبارة
والتلاعب بذلك كله له دوره دائما في مثل هذه الحلول ، لا يهمل
الرأي العام في الشعوب بأن ما تم الاتفاق عليه هو الوسيلة التي تحقق
الحرية والاستقلال • ولهذا الصورة من صور المفاوضات مع المستمر
خطورة بالغة الأثر وان قبول زعماء الحركات الوطنية التفاوض في هذا
التطابق الذي يضع هو حدوده ويعين أوضاعه ، يعنى التسليم - تلقائيا -
بقوة المستمر وتفوقه ، ويشير الى عدم ثقة زعماء الحركات الوطنية في
تمسك الجبهة الوطنية من ورائهم ، وفي قوتها ، أو على الأقل في قدرتها
على الصمود ومواصلة الكفاح والنضال لأمد أطول ، علاوة على أن

المستعمر فى مثل هذه الحال يدرك انه يواجه زعماء أنهمكم الجهاد
فاتجهوا الى سبيل التحلل منه بطريق أو آخر ، وأصبح مهمهم الركون
الى الراحة الناعمة على حساب كفاح الأمة وجهادها . ولا رب فى أن
ممكن الخطر كل الخطر على الحركات الوطنية ذاتها هو فى هذه النقطة
بالذات ، وهو فى توافر الظروف التى تجعل المستعمر يشعر نحو مفاوضاته
هذا الشعور فتكون النتيجة أن يزداد ثقة فى قدرته على تفتيت وحدة
الأمة ومطالبها وينطلق فى العمل على تشييع عزائم الزعماء واضعافهم ،
مستخدما فى ذلك كل وسيلة الى أن يتمكن على مر الزمن من استدراجهم
الى مجاراته فيما يعرضه من الحلول لقضايا الشعوب المناضلة ، وهى
دائما حلول يعرف المستعمر متى يمضى فى احترامها ومتى يتوقف عن
ذلك ، ويعرف متى يرضاهها ومتى يأبأها .

وعلى هذه الصورة يتسنى للمستعمر النجاح فى تحويل زعماء
الحركات الوطنية ورسلاها الى مجرد ساسة مرتزقة لا هم لهم الا مناصب
الحكم كمتة وجاه ونفوذ ومزايا خاصة ومغانم مادية ، ويقدر ما يباعد
الاستعمار بين أمثال هؤلاء الزعماء وبين الحركات الوطنية بقدر ما يزداد
نفاقهم على ارضاء المستعمر والاستجابة الى مطالبه . وطبيعى ان هذا
الطراز من الزعماء الذين تتمكن السياسة الاستعمارية من مسخهم على
هذه الصورة سينقلبون متى خذلوا الى جماعة لا يعنىها الا استبقاه
نأييد الأمة ، لا فى اطار السعى الحقيقى الجاد من أجل الأهداف
الوطنية ، بل فى اطار من الشعارات الزائفة التى تعرض مستقبل الشعب
لأشد الأخطار ، ذلك لأن مثل هذه الجماعة تحول وعى الأمة عن
صورته الوطنية المتماسكة التى تستهدف اجلاء المستعمر وتحقيق كل
الأمانى للبلاد ، الى مجرد صورة لكفاح سياسى مفتت بتفتيت وحدة
الأمة .



كان على الوفد المصرى أن يدرك ذلك كله ، وأن يعد عدته حتى
لا يتاح للسياسة الاستعمارية أن تنفذ خطتها وتنتج فى مساهمها

ولا سيما وقد اوضح لسعد زغول ورفاقه مدى ما أصيبت به اللجنة من
خدمة عندما علمت ممن اتصلت بهم وتحدثوا اليها في مهمتها ، أنهم
لا يتحدثون اليها بلسان الشعب ، وأن سعد زغول ووفده هم وحدهم
الذين فوضهم المصريون جميعا لتمثيل الأمة •

وهنا نقتطع من واقع تقرير اللجنة احساس اللورد ملتر وسائر
أعضاء اللجنة بالنسبة للوفد وسياسة اللجنة ازاءه •

يقول اللورد ملتر : انه من الطبيعي أن اللجنة لم تكن لتسلم
يمثل هذا الرأي ، كما أنه لم يكن من الطبيعي أن تعترف بريطانيا للوفد
بأنه يمثل الأمة ، والا كان عليها أن تعترف بسعد زغول زعيما لهذه
الأمة •• ويقول لورد ملتر : أما نحن فلم نكن نسلم - طبعا - بأن
زغول ورفاقه حائزون على كل التأييد الشعبي الذي يزعمونه لأنفسهم
ولكننا مع ذلك لم نكن نستطيع أن نتنازع عن الحقيقة ، والحقيقة هي
أنهم كانوا في هذه المدة أقوى قادة الرأي العام المصري وأنه لا أمل في
تجراح أى مشروع يارضونه ولا مكان له عند الجماهير ، وكان استدراج
الوفد المصري ينى بريطانيا ويهما كل الاهتمام إذ أنه - على حد قول
اللجنة - كان من المسائل الجوهرية في مشروعها ألا تنفذ أية معاهدة
تعقدها مع مصر الا اذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن الأمة المصرية
تيابة حقيقة ، ولهذا كان عليها أن تجتذب سعدا وغيره من أعضاء الوفد
للدخول معها في مفاوضات • كانت بريطانيا تريد أن تجتذب سعدا ورفاقه،
وفي ذات الوقت كانت تعمل على اضعاف مركزهم ليفقدوا قوتهم ويصبحوا
أداة في تنفيذ سياستها - وفي هذا الشأن قالت اللجنة - ان الجميع أكدوا
لها أن سعدا ومن معه تتألف منهم الأكثرية الكبيرة ان لم تكن الأغلبية
الساحقة في مثل هذه الجمعية التي يراد أن تنتخب لتبرم المعاهدة التي
تنتهى اليها بريطانيا والوفد المصري •• كانت اللجنة تحرص كل الحرص
على أن تتلقى بسعد زغول ورفاقه ، وكان زغول يظن من أول الأمر الى
خطورة هذه اللجنة ، وقد عرف حدود مهمتها وتبين هدفها ولذلك فقد رضى
بالاستجابة في أول الأمر لكل مسعى قامت به اللجنة للاتقاء به

ولا سيما ما بذله وقتئذ على يكن من مساع في هذا الصدد ، ولكن اللجنة كانت تهدي من مخاوف سعد زغلول من الاجتماع بها ، كانت تزعم أن الاجتماع بالوفد لن يكون الا مجرد بسط الآراء دون أن يكون في ذلك خطر على أى من الطرفين ، وازاء اصرار سعد زغلول على موقفه رأيت اللجنة أن تستعين بمدلى ليعاود بذل مساعيه لدى سعد زغلول ليقنعه بقبول الاجتماع بها وقد انتهى الأمر بهذا المسعى الى التراجع فقبل سعد زغلول ورفاقه أعضاء الوفد أن يجتمعوا باللجنة ويتصلوا بها اتصالا مباشرا بعد أن كانوا يصرون على مقاطعتها .

وأدلى سعد زغلول بتصريح جاء به ما يلى : -

١/ اتنا مستعدون لاعطاء كل الضمانات المعقولة للتوفيق بين مصالح بريطانيا واستقلال مصر ولا نرفض الدخول فى المفاوضات اللازمة باعتبارنا وكلاء الأمة المصرية اذا كان من وراء ذلك الوصول الى هذه النتيجة ++)

ويتعلق عباس محمود العقاد على قبول سعد الدخول فى المفاوضات بقوله : ولسنا نعرف مبلغ ما كان يرجوه سعد للقضية المصرية من وراء هذه المفاوضة ، ولكنه لم يكن مستطيعا أن يرفضها دون أن يعرض الوفد للانشقاق والتنازع ويهين للمعرضين أسباب اتهامه بتضيق الفرص وسوء السياسة ، والخوف من مواجهة الحقيقة التى اضطلع بها دون أن يعتمد على وسيلة أخرى مضمونة الفلاح والجدوى . وهو لو رفض المفاوضة مكتفيا بنشر الدعوة بين الشعوب الأوروبية لم يعدم هنالك من يلتقى عليه اللوم ويبرىء بريطانيا العظمى من التهمة . لأنها مهدت له سبيل التفاهم والمناقشة الحرة فأعرض هو عنها وأشفق على نفسه وعلى أمته من مناقشتها ومساجلتها ! وفى وسعه أن يعود الى نشر الدعوة متى احتاج اليها يوم ينجلي سوء النية من جانب السياسة البريطانية ، وينجلي عذر المصريين فى رفض مفاوضاتها بعد الاستجابة اليها ، ولكن ليس فى وسعه أن يقتنع الناس جميعا بفضل المفاوضات

قبل الدخول فيها ، ولا أن يمنع الفتنة أن يدب دبيبها بين أعضاء الوفد ،
ومنهم من ود لو رجع سعد الى القاهرة وقبل نصيحة « الوزراء الأصدقاء »
حين زينوا له مفاوضة اللجنة المنيرية قبل رجوعها الى بلادها ، فإذا رفض
مفاوضتها في هذه المرة وأغلق باب المفاوضة اغلاقا لا رجعة فيه فماذا
يتظرون وعلام يهبطون ؟

« ومن العجز أن يتهم الانسان نفسه ويتهم قومه بالخوف من
المنافسة لاثبات حقهم واثبات مطالبهم ، فإذا كان مقدورا للوفد ان يختلف
لا مناص فخير للأمة المصرية أن يختلف بعد المفاوضة من أن يختلف
قبلها ، لأن الخلاف يوشك يكون على أمور مذكورة مسطورة تظهر من ورائها
النبات والدعوى ويسهل الدفاع عنها وبيان وجه القوة والضعف في جانبها ،
ولكن الخلاف قبل المفاوضة انما تقوم به حجة من يقلونها وتسقط به حجة
من يرفضونها ، ويتاح لمن يشاء أن يتهم الراضين بالبث والتبنت وإهمال
الوسائل المعروضة لأسباب مبهمه أو لغير سبب على الإطلاق (١) »

(١) سعد زقلول للمقاد ص ٣٠٦ و ٣١٠

الفصل السادس عشر

سعد نفيا وض بجنة ملنر

« أسلوب لجنة ملنر في مفاوضة الوفد المصرى - ملنر يحلل موقف سعد ورفاقه »
« من مشروع الماهدة - أمل ملنر في تأييد الوفد المصرى لمشروع الماهدة - تفسير »
« ملنر لولف أعضاء الوفد - موقف سعد زغلول - محاولات ملنر في التسلل الى الوحدة »
« بين أعضاء الوفد وعمله على تصدع وحدة الأمة - مدى التزام مشروع سعد لنص »
« المادة الخامسة من قانون الوفد اى كفاية تحقيق الاستقلال التام لمصر - القارنة بين »
« مشروع لجنة ملنر ومشروع الوفد المصرى - الأسلوب البريطانى في المفاوضة - »
« المشروع الاخير للجنة ملنر يلغى الوصاية المطلقة على مصر وينظم الاحتلال ويسكن »
« بريطانيا من الانفراد بحماية قناة السويس . »



زينت السياسة البريطانية للوفد الشخصى الى لندن لكى يجتمع
بها وطمأن سعد زغلول الى حد اعتقد معه أنه لا حرج فى ذلك على
مركزه كمحام عن مصر .

واجتمع سعد زغلول بأعضاء اللجنة + ويقول اللورد ملنر : ان
الحديث فى هذا الاجتماع قد دار فى شكل مناقشة طويلة مختلفة
الألوان ، وأنه كثيرا ما كان الكلام يدور فى الفترات التى كانت تتخلل
الجلسات الرسمية بين بعض أعضاء اللجنة وواحد أو اثنين من المصريين
وأن هذا النوع من المحادثات قد جاء بفائدة كبيرة . ويمضى ملنر فى
حديثه عن سعد زغلول وأعضاء الوفد فيقول : انهم كانوا مقيدين بالحطة
التي رسموها لأنفسهم قبل ذلك حين كانوا يعتقدون أن هناك بين أمانى
المصريين وسياسة بريطانيا العظمى هوة واسعة لا يمكن اجتيازها من
أجل التوفيق بينهما . ويمضى ملنر فى حديثه ليلبس سعد ورفاقه مظهر
الميل الى التجاوب مع السياسة البريطانية فيقول : ان سعدا ورفاقه لما

أدركوا أنهم أخطئوا فهم تلك السياسة كان يتمرد عليهم أن يعدلوا موقفهم بحيث يطابق فهمهم الجديد مقاصد بريطانيا العظمى ، ويسترسل ملنر فى وصفه لموقف أعضاء الوفد فيقول : -

وكثيرا ما قالوا لنا المرة بعد المرة انهم لا يستطيعون قبول اقتراح عرضناه عليهم ما دام أنه لا يتمشى مع التوكيل الذى صدر اليهم من الشعب المصرى ، وان كان يتمشى مع العدل والانصاف !

ويستطرد ملنر فيقول : ولم تكن نتجنى ثمرة من محاولتنا اقناعهم بأن التوكيل الذى يدعونه ما هو الا عبارة عن البيان الذى وضموه هم أنفسهم ، وأن الجمهور المصرى انما قبله منهم وأقره على علانيته وأنه ليس ثمة ما يمنعهم من تعديل سياسة كانت من بنات أفكارهم وكانوا هم واضموها .



كان هذا هو موقف ملنر من سمد زغلول ورفاقه وبهذا المنطق تحدث ملنر وانتهى الى القول بأن أعضاء الوفد قبلوا فكرة عقد مهادنة بين بريطانيا ومصر حينما عرضت عليهم ، وأنهم لما وصلوا الى المناقشة فى نصوص المهادنة التى كانت ترى اللجنة وقتئذ أنها ضمانات قليلة وجوهرية للمصالح البريطانية والأجنبية تهيب المصريون الموافقة على أمر يمكن أن يتنافى والاستقلال الذى يصون اليه .

ويصود ملنر فيقول : انه كان من بين المصريين أو كان بعضهم على الأقل يشترط بهذا النوع من الاستقلال الذى تعرضه بريطانيا فى مشروعاتها غير أن هؤلاء كانوا دائما يخشون أن يكون أبناء وطنهم لا يرون رأيهم ومن ثم يصمونهم بالحياة لقضية بلادهم .



وهكذا مضى ملنر فى تحليل موقف أعضاء الوفد وتقسيمهم الى فئتين فئة متعصبة وأخرى متجاوبة . ولا شك أن أقوال ملنر هذه كانت دسا ، وكانت بمثابة سموم ينشأها ليصيب من الوفد مقتلا . وبهذا الأسلوب

الخيث يمشى ملتر فى حديثه فيقول : ان اللجنة ينمسا كانت فى
مفاوضاتها مع الوفد تبدى تساهلها ، كان الوفد يميل من جانبها الى
الى التجاوز عن الكثير من مطالبه نظرا لرغبته الشديدة فى التفاهم
والاتفاق مع اللجنة ، وانه على اساس هذا الاستعداد الذى أبداه الوفد
طلب الى سعد زغلول ورفاقه ان يستخدموا نفوذهم لحمل المصريين على
قبول التسوية المزمع الاتفاق عليها بينهم وبين اللجنة ، وذلك عن طريق
تشكيل جمعية مصرية شعبية تصادق على معاهدة تنفذ بمقتضاها هذه
التسوية . كان ملتر يأمل من أعضاء الوفد أن يكفلوا تأييد المصريين لما
تصل اليه اللجنة والوفد من تسوية ، وان يعملوا على ذلك جهد طاقتهم
والا اضف الأمل فى فهم التسوية حق الفهم فى مصر ولم تجد ترجيحيا
ولا ارتياحا .



يطالب ملتر أعضاء الوفد بهذا التأييد فى الوقت الذى يقول فيه
بأنه لا يضمن موافقة الحكومة البريطانية والشعب البريطانى على تلك
التسوية ويبدى دهشته لأن أعضاء الوفد أبوا أن يتحملوا هذه المسؤولية
التي أرادهم على تحملها ، ويعزو موقفهم فى هذا الشأن الى خوفهم من
أن ينتكر لهم الكثيرون من أتباعهم فى مصر ، فيقول : ان أعضاء الوفد
ظلوا يطالبون بالتمديد والتحويل فى الشروط المتفق عليها تمديلا وتحويلا
يتناولان أكثر ما يتناولان شكل هذه الشروط لكي يجعلوها أقرب الى
القبول عند الرأى العام المصرى ، وأنه عندما وصلت المفاوضات بين
الطرفين الى مرحلة رأى أعضاء الوفد وقف البحث والمناقشة ريثما
يزور بعض الأعضاء القطر المصرى ويوضحوا لمواطنيهم هناك نصوص
التسوية التي تريدها اللجنة والمزايا الكثيرة التي تفيدها مصر من
ورائها . ويستطرد اللورد ملتر فيقول : انه أيد هذا الرأى كما أن سعدا
استصوبه لأنه اذا ما صادف المشروع البريطانى قبولا حسنا عند المصريين ،
كان هذا القبول بمثابة توكيل يسوغ للوفد تأييد اقتراحتنا دون قيد
أو شرط ، يقول انه كان لهذا الاقتراح مزايا واضحة فى نظر الوفد
لأنه يمكن لرسله الى مصر أن يخثوا الناس على قبول بعض الشروط دون

أن يتقيدوا هم بها ، فلا يتفردوا بذلك عن حزبهم في حالة ما اذا لم تقابل هذه الشروط بالرضا والاستحسان . واذا كان هذا هو موقف المصريين فانه كان للبريطانيين مصلحة أيضا في أن يتم هذا الاختيار ليتمكنوا من سبر غور الرأي العام المصرى أكثر مما تمكنوا من ذلك في الماضى ، كما كان هذا يساعد بريطانيا على المقارنة بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية .

وتأييدا لما تقدم يقول اللورد ملنر ان اللجنة كانت على استعداد لأن تشير على الحكومة البريطانية بقبول الاقتراحات التى انتهت اليها اللجنة اذا افتتحت الحكومة بأن سعد زغلول وأعضاء الوفد على استعداد للدفاع عن هذه الاقتراحات والعمل على الترويج فيها ، واذا ثبت لهما أن الوفد سيستخدم نفوذ كل أعضائه للحصول على مصادقة من جمعية وطنية مصرية على معاهدة كالمعاهدة التى أعدتها اللجنة ، واذا تحققت بريطانيا أن الوفد المصرى مستعد - على حد قول اللجنة - للتجاوز عن المطالب الوطنية الأساسية ، وأن كل أمره أنه يخشى فى هذا رد الفعل فى الرأي العام المصرى .



ان الخطوة فيما تضمنته أقوال ملنر واضحة كل الوضوح ، وهى أقوال تبين الى أى مدى سمت بريطانيا للتسلل الى صميم الوحدة التى كانت تجمع بين أعضاء الوفد ، بعضهم ببعض ، والوحدة التى كانت تجمعهم بسائر أبناء الأمة ، وواضح من أقوال اللورد ملنر أنه كان دائم المحاولة فى أقواله من أجل التشكيك فى وطنية وإخلاص أعضاء الوفد وخلق الريبة فى وفاتهم لوكالتهم عن الأمة .



والآن ، وبعد أن رأينا بوضوح كيف دأب ملنر على السعى من أجل تفتيت وحدة الأمة المصرية واصابتها بالتصدع ، نود أن نستعرض نصوص المشروع الذى قدمته لجنة ملنر الى الوفد المصرى ، وكذلك نصوص مشروع الاتفاق الذى قدمه الوفد المصرى الى هذه اللجنة ليثنى الحكم

على الموقف اذ ذاك على ضوء هذه النصوص جميعا لا على أقوال ملنر
فحسب .

على أن المقارنة بين المشروعين : بين ما طالبت به بريطانيا في
مشروعها من أوضاع لها في مصر ، وبين ما وافق عليه الوفد المصري في
مشروعه من هذه الأوضاع سلم به لها ، تلك المقارنة هي التفصيل في
الحكم على الموقف ، آتذ حكما سليما ، لأجل الملمن فيه .



وكان للمفاوضات التي دارت بين لجنة ملنر والوفد المصري أثر
حاسم في تكيف العلاقة بين مصر وبريطانيا وتحديد المجال الذي التزمت
القضية منذ ذلك الحين حتى تم توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ . فان الجانب
البريطاني شرح في هذه المفاوضات وجهة نظره بكل وضوح ، وتقدم
بما زعم أنها مبررات لمقاصده وأهدافه ، ولم يخف هذه المقاصد وتلك
الأهداف ، وان كان قد غلفها بمبارات وألفاظ مهما كان مسحرا وخداغها ،
فان الفرض منها لا يخفى على الباحث المدقق .

تقدم الجانب البريطاني للمفاوضة وفي حقيقته ذخيرة من الصلم
والخبرة بالأشخاص والأحداث ، تلك الخبرة التي استخدمها في هذه
المفاوضات ، فراح يعرض من جنبه على الجانب المصري أقل ما يمكن
على اعتبار ما عرضه أكثر ما يمكن ، وأنه الحد الذي لا يمكن له أن
يجاوزه . على أن هذا العرض لم تكن وراءه نية التنفيذ ، وانما كان عرفا
سائدا في السياسة البريطانية ، كان لمجرد جس النبض للمصم والكشف
عن مدى صلابته والوصول الى آخر حدود هذه الصلابة والتماد ، وذلك
من أجل أن يحدد المفاوضات البريطاني خططه النهائية على ضوء هذه
المعلومات التي تعتبر اختيارا عمليا لطاقة خصمه قل ان يخطئ ، وهذا
شأن كل مفاوض بريطاني ، أو أن ذلك الأسلوب يكاد يكون دستورا لكل
مفاوض انجليزي .

وقد حرص الجانب البريطاني على أن يجعل من الفرع في

القضية أصلا ، ليصرف مفاوضاته عن قضيتهم الأساسية ، وليخول نظرهم عن الكليات الى الجزئيات ، كما كان يمضى فى مفاوضاته بروده وبطئه المهود ، فيحسب لكل خطوة حسابها ويتقدم بقدر وبحساب ، ويتراجع بقدر وحساب ويبدى ويعد ، ويكرر ذلك كله فى كل مرحلة من مراحل المفاوضات ، يمهّد ويقدم للكلمة ثم يعقب ويلقى عليها ، وذلك كله من أجل أن ينهك مفاوضه ويستخلص منه التنازل اثر التنازل ، ولا يمكنه من الهوض بواجباته الأساسية فى المفاوضة ، وبهذه الوسيلة يضعف ثقته بنفسه ، ويزعزع مكانته فى نفوس مواطنيه فينزعون منه قناتهم التى أولوه اياها . كان هدف الجانب البريطانى تقنين قضية البلاد لينفذ منها الى وحدة الأمة فيقتطعها ثم ينفذ منها الى الثورة فينقض عليها .

تلك كانت الأهداف الرئيسية للمفاوض البريطانى دائما ، وقد بدأت بالعمل من أجلها لجنة ملتر ثم التزمتها السياسة البريطانية فى جميع المفاوضات التى جرت بينها وبين مصر حتى تم توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ . وكانت هذه السياسة من الناحية المنطقية ضرورية لحماية الوجود البريطانى فى العالم والحماية وضعها الذى خلقته لها سياستها الاستعمارية على مر الزمن .

ذلك كان موقف المفاوض البريطانى فى مفاوضات لجنة ملتر ، فماذا كان موقف المفاوض المصرى ، أعنى موقف الوفد المصرى فى هذه المفاوضات وإلى أى مدى حمل الوفد الأمانة والتزم وكالته عن الأمة ؟ وهل أدرك أنه اذ يفاوض الجانب البريطانى انما يحدد بنفسه لهذا الجانب مدى فهمه للاستقلال التام ومدى حرصه على حقوق بلاده ؟ كما يضع لنفسه بنفسه مكانته ومنزله ودرجته بين مختلف طبقات المفاوضين وإلى أى حد كان فهم الوفد المصرى للفارق الكبير بين زعامة أمة نائرة وبين الانابة السياسية عن أمة تتحاور وتداول وتجعل حقوقها موضع المساومة والأخذ والمطاد ؟

الى أى مدى أدرك الوفد المصرى هذا كله ، وهو يفاوض بريطانيا

ويصنع تاريخ ومستقبل مصر ؟ هل كان الوفد المصرى يدرك أنه بموقفه من صلابه ووعى أو من تراخ وجهل انما كان يسده أن يبقى لمصر حريتها فى التمسك بحقوقها كاملة تجاهد من أجلها على الصورة التى تراها ، ويده أن يصفدها بقيود من حديد تتجمد معها القضية ثم لانبث أن تموت ؟ وأخيرا ففى أى طبقة من طبقات المفاوضين وضع الوفد المصرى نفسه عندما واجه بريطانيا ؟

سنجد الاجابة على هذه الأسئلة فى موقف الوفد المصرى من المفاوضات، وان ما يعيننا منها هو ما وقع فى أثنائها وما سجل خلالها لا النتيجة التى انتهت اليها المفاوضات . فهذه النتيجة قد جاءت أخيرا اثر انتفاضة حالت دون التمشى الى النهاية فى تلك المفاوضات وبهذا فان هذه الانتفاضة لا يمكن أن تمحو ما سجل فى محاضر جلسات هذه المفاوضات وتضمنته من أسطر سجل فيها المفاوض المصرى موقفه بخط يده ، مما اتخذه الجانب البريطانى فيما بعد سندا يقيد به فى جميع المفاوضات التى جرت بين بريطانيا ومصر بعد ذلك ، وحجة طالما فاجأ بها المفاوض المصرى فى كل انتفاضة .



عندما شرعت لجنة ملتر فى اعداد نصوص مشروعها بدأتها بالدفاع عن فرض الحماية على مصر وبالأصرار على بقائها ، ثم تدرجت الى الزعم بحرصها على التوفيق بين مطالب مصر وبين مطالب بريطانيا ، ومضت تقول ان لمصر أهمية بالنسبة لنظام بريطانيا الامبراطورى كله ، وان وجود الأجانب فى مصر ومالهم من مصالح فى البلاد يشكل عنصرا هاما من عناصر القضية المصرية .

وقالت اللجنة ان الحكمة تقتضى الاتفاق على حل يرضى عنه الطرفان ، وأنه لا سبيل لهذا الحل غير عقد المعاهدة ، كما تقتضى الحكمة بأن ترفع عن مصر الوصاية التى يعترض عليها المصريون اعتراضا شديدا . غير أن اللجنة عند هذا الحد من حديثها عن الوصاية قد عادت

نفول مستدركة في حديثها : ان رفع الوصاية يجب أن يكون مشروطا
بالأبت تعرض المصالح البريطانية الحيوية للخطر ، فإن الحل الطبيعي للنضية
المصرية كان في رأى اللجنة عقد معاهدة بين البلدين ، معاهدة تكفل
الحقوق التى تزعمها بريطانيا وتطالب بها في مصر •

وفد كانت هذه النحقوق المزعومة في رأى اللجنة على نوعين : الاول
أن يكون لبريطانيا العظمى الحق في ابقاء قوة عسكرية في الأراضى
المصرية لتحضى مصالحها في مصر ولتحضى مواصلاتها الامبراطورية ،
والآخر : أن يكون لها نصيب في الرقابة على التشريع المصرى والادارة
المصرية فيما يتصل من ذلك بالاجانب للدفاع عن المصالح الأجنبية
المشروعة • وفى سبيل ترغيب الوفد والمصريين في هذا العرض تقول
اللجنة عن الامتياز الاول أى ابقاء قوات بريطانية في مصر : ان مصر اذ
تمنحه لحليف لها يتكفل بالدفاع عنها وحمايتها من الأخطار الخارجية ،
فانما تكون قد فعلت ما يساعدها على الاحتفاظ بكرامتها ومن ثم تصيح
قوة هذا الحلف وسلامته ذات أهمية جوهرية لمصر •

أما فيما يتعلق بالامتياز الثانى وهو منحها حق التدخل في الادارة
والتشريع في مصر فتقول اللجنة انه ليس فيه من الافتتاح على استقلال
مصر أكثر مما كانت مصر دائما معرضة له بسبب الامتيازات الأجنبية ،
ومن الطبيعى أن يستمع هذا الامتياز الخاص الذى تنفرد به بريطانيا
نصفية الامتيازات الأجنبية لمصلحة بريطانيا أى أن يطلب الى مصر أن
تعترف بأن بريطانيا العظمى هى التى سوف تحضى تلك الامتيازات الأجنبية
بعد ردها الى حدود معقولة ، وهكذا تعود بريطانيا بمصر الى مقترحات
اللورد كرومر والمستر برونيات بشأن الامتيازات الأجنبية ، والتى
أجمعت الدول - اذ ذاك - على رفضها ، وقد جعلت بريطانيا من موضوع
الامتيازات الأجنبية المادة الأساسية التى تستدرج بها مصر لتقت المطالب
الوطنية ، اذ كان في تقديرها أنه يجب على المصري أن يهملوا لبريطانيا
ويستجيبوا لمطالبها ، عندما تتمكن من أن تحل محل سائر الدول فيما كان
لها من امتيازات في مصر فتباشر امتيازاتهم نيابة عنهم ، ولهذا فقد قالت اللجنة

فهي مذكرا لها : انه لكي يفوم استقلال مصر على اساس متين ولكي يتسنى تعديل الامتيازات التي تتمتع بها الدول في مصر بحيث تصبح هذه الامتيازات أقل ضررا بمصالح البلاد فيتعين الدخول في مفاوضات مع بريطانيا أولا ، ثم في مفاوضات تجرى بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول صاحبة الامتيازات للوصول الى اتفاقيات معينة تحقق ما تسعى بريطانيا الى تحقيقه .

أما فيما يتعلق بتحقيق استقلال مصر ، فقد رأت اللجنة أن تعرف بريطانيا العظمى باستقلال مصر كدولة ذات نظام دستوري ملكي نيابي ، وفي مقابل هذا الاعتراف تمنع مصر بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة لصيانة مصالحها الخاصة والتي تمكنها من تقديم الضمانات اللازمة للدول الأجنبية حتى يمكن أن تتخلى هذه الدول عن الحقوق الممنوحة لها بمقتضى الامتيازات وتنتهي اللجنة الى القول بأنه بموجب هذه المعاهدة نفسها تبرم محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر .

وفي ١٧ من يوليو ١٩٢٠ قدمت لجنة ملتر الى الوفد المصري مشروع المعاهدة

فقابل الوفد هذا المشروع بمشروع أعده وبعث به الى الجانب البريطاني في اليوم نفسه ، وقال سعد زغلول في الكتاب الذي رافق المشروع : انه يعتقد أن المشروع الذي أعده الوفد من شأنه أن يرضى الطرفين ، وعلى أساسه يمكن للجانبين أن يضما دعائم صداقة متينة ومعاهدة عمادها الاخلاص بين الشمين الانجليزى والمصرى .

غير أن الجانب البريطانى رفض المشروع المصرى كما رفض الجانب المصرى المشروع البريطانى ، مما حدا بلجنة ملتر الى أن تعد مشروعا آخر للاتفاق بين البلدين ، وفي هذا المشروع الجديد حرصت بريطانيا على ايضاح موقفها تماما فضمنت المشروع : -

أولا : قيودا على سياسة مصر الخارجية وقيودا على سيادتها اذ نص المشروع على أن تتمتع مصر بحق التمثيل الخارجي ، وفي حالة عدم وجود ممثل لها تمهد الى الممثل البريطاني بمصالحها ، وتعهد بالآتي اتخذ في البلاد الأجنبية مالا يتفق واحكام المحالفة المعقودة بين مصر وبريطانيا .

ثانيا : ابقاء قوة عسكرية بريطانية في الأراضي المصرية. وذلك بأن تمنح مصر بريطانيا العظمى حق الاحتفاظ بقوة عسكرية في مصر لحماية مواصلاتها الامبراطورية .

ثالثا : وضع مصر تحت الوصاية المالية والادارية البريطانية ، وذلك بالزام مصر بأن تعين بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا يعهد اليه باختصاصات صندوق الدين ، وموظفا بريطانيا في وزارة الحقاينة يكون من حقه أن يحاط علما بادارة القضاء فيما يتعلق بالأجانب .

رابعا : الحد من سلطة الحكومة المصرية على المقيمين بالبلاد ، اذ رتب المشروع لبريطانيا حقوقا في هذا الشأن ، فنص على أن يكون لها حق التدخل بوساطة ممثلها في مصر لمنع تطبيق أى قانون مصرى على الأجانب قبل موافقة الدول الأجنبية عليه .

خامسا : رتب لبريطانيا مركزا خاصا في مصر تستتبعه طبيعة العلاقات التي تنشأ عن المحالفة بين البلدين ، والتي تحتم ان يمنح الممثل البريطاني مركزا استثنائيا في مصر ويخوله حق التقدم على جميع ممثلي الدول الأخرى فيها .

سادسا : تسوية حالات الموظفين البريطانيين أو غيرهم من الموظفين الأجانب في مصر بموجب اتفاق خاص بين الحكومتين البريطانية والمصرية .

سابعا : قيد المشروع سلطان مصر على شئونها الداخلية ، وحد من ممارستها اياها ، ففرض شروطا وقيودا على مشروع قانون الجنسية وكنل للأجانب الحرية في ابقاء مدارسهم وتعليم لغاتهم وممارسة نشاطهم . وعلى الجملة فان المشروع البريطاني وضع قيودا للسيادة المصرية تعوقها من

ممارستها لحقوقها تجاه الدول الأجنبية ، فقد فرض المشروع الوصاية المالية والوصاية القضائية والادارية ونظم الاحتلال البريطاني لمصر ، وربط مصر عسكريا بمستقبل بريطانيا بحكم المحالفة المزمع عقدها بين البلدين • ولا بد لكى نقارن بين مشروع الوفد المصرى ومشروع ملتر من تناول نقاط هذا المشروع شئ من التفصيل والتحليل على الصورة التالية : -



الوصاية على السياسة الخارجية :

نص المشروع البريطانى على أن تمهد مصر من جانبها بألا تعقد أية معاهدة سياسية مع أية دولة أخرى دون موافقة بريطانيا على ذلك ، كما نص فى حالة اتجاه نية مصر لاختيار من يمثلها فى البلاد التى لا يكون لها فيها ممثلون مصريون ، يكون لزاما عليها أن تمهد بهذا التمثيل الى بريطانيا وحدها ، ولا يجوز لها أن تمهد به لأية دولة أخرى •

أما مشروع الوفد المصرى ، فانه يقول فى هذه النقطة بالذات ما يلى : فى حالة ما ترى مصر التى لها حق التمثيل السياسى ألا تعين نائبا مصريا عنها لدى أى بلد من البلاد ، تمهد بالمصالح المصرية فى هذا البلد الى نائب بريطانيا المظلمى ، وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصرى •

ويقول مشروع الوفد المصرى - مشروع سعد زغلول - فى مادته الحادية عشرة ما يأتى : - ان مصر تمهد بألا تعقد أية محالفة مع أية دولة أخرى دون الاتفاق - سلفا - مع بريطانيا •



عن الاحتلال العسكرى :

فى المشروع البريطانى نص يقول : انه نظرا للمسئولية الملقاة على عاتق بريطانيا ، ونظرا لما لبريطانيا من مصلحة خاصة فى حفظ مواصلاتها

مع ممتلكاتها فى الشرفين الأوسط والأقصى ، فإن مصر تمنح برطانيا حق ابقاء قوة عسكرية داخل الأراضى المصرية كما تخولها حق استخدام الموانئ والمطارات المصرية بقصد التمكن من الدفاع عن القطر المصرى والمحافظة على مواصلاتها المذكورة . أما المواقع التى يصكر فيها الجنود البريطانيون فانها تحدد بعد باتفاق الطرفين .

وقد قابل هذا النص ، نص فى مشروع الوفد المصرى يقول : - ان لبرطانيا أن تنشئ على الشاطئ الأسيوى لقتال السويس نقطة تساعدها على صد ماقد يتعرض له القتال من هجوم ، شريطة أن يحدد مكان النقطة بواسطة خبراء عسكريين من الطرفين وشريطة ألا يكون فى انشائها مالا يخول لبرطانيا حق التدخل فى أمور مصر ولا يمس بحقوقها فى السيادة على تلك المنطقة .

وتقول المادة العاشرة من مشروع الوفد المصرى « تتمهد برطانيا بالاشتراك فى الدفاع عن الأراضى المصرية ضد كل تمدد يقع على هذه الأراضى من جانب أية دولة »

الوصاية المالية والإدارية :

نص المشروع البريطانى على أن تشترك مصر وحكومة جلالة ملك برطانيا فى تعيين مستشار مالى بمصر يمهّد اليه بجميع الاختصاصات المخولة - اذ ذاك - لأعضاء صندوق الدين لحماية حقوق دائئى مصر ، وبالإضافة الى ذلك يكون هذا المستشار تحت تصرف الحكومة المصرية فى جميع المسائل الأخرى التى تلجأ فيها الى استشارته .

ولقد قابل الوفد هذا النص بنص آخر فى مشروعه جاء فيه : انه فى حالة الغاء قومسيون صندوق الدين العمومى فان مصر تعين موظفا تختاره برطانيا يكون له ما للقومسيون المذكور من اختصاصات ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى كل ما ترغب تكليفه به من الاستشارات والمهمات المالية .

عن الموظفين البريطانيين والأجانب :

ومقابل النص الذى جاء فى المشروع البريطانى خاصا بتسوية حالات الموظفين الانجليز أو الموظفين الأجانب فى مصر ، جاء نص فى مشروع الوفد يقضى بأن تستعمل الحكومة المصرية حقها فى الاستثناء عن خدمة الموظفين الانجليز ، وأن يكون ذلك الاستثناء مقرونا بمعاملتهم معاملة حسنة ، بحيث انه فى حالة الرفت لبلوغ السن القانونية أو بسبب العجز الجسمانى عن العمل أو بمقتضى حكم تأديبى أو لانتهاء المدة المحدودة فى عقد الاستخدام يصرف للموظف المرفوت تمويض اضافى بمقدار شهر عن كل سنة قضاها فى الخدمة كما يمنع هذا التمويض أيضا لكل موظف يترك الخدمة باختياره فى ظرف سنة من تاريخ المعاهدة .



عن الوصاية القضائية :

نص المشروع البريطانى على أن تقوم مصر بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك بتعيين موظف انجليزى بوزارة الحفائية يكون له من الاختصاص والسلطة ما يمكنه من الاشراف على تطبيق القوانين بالنسبة للأجانب للتأكد من عدالة هذا التطبيق .

ولقد قابل الوفد المصرى هذا النص ، بنص فى مشروعه يقول : -
فى حالة إلغاء المحاكم القصلية وإحالة محاكمة الأجانب الى المحاكم المختلطة لمحاكمتهم بسبب ما يقع منهم من الجنايات والجنتع ، فإن مصر فى هذه الحالة تقبل أن تعين أحد رجال القانون من التبعية الانجليزية فى وظيفة النائب العام لدى المحاكم المختلطة .

وفما يتعلق بحماية الأجانب تضمن المشروع المقدم من لجنة ملتر نصا يقول : توقعا لتنازل الدول الأجنبية عن الامتيازات التى يتمتع بها رعاياها فى مصر ، ونظرا لضرورة طمأنينة هذه الدول على أن حقوق الأجانب ستكون محترمة ، فمصر تعطى بريطانيا حق التدخل بوساطة ممثلها فى مصر لوقف العمل بأى قانون يكون ماسا بحقوق الأجانب الشرعية .

وقد قابل الوفد المصرى هذا النص بنص فى المادة الرابعة من مشروعه يقول : -

« وتضيقا لمضار الامتيازات حتى يتم إلغاؤها فان مصر توافق على أن يكون لبريطانيا الحق فى استعمال حقوق الدول الأخرى الممنوحة بمقتضى هذه الامتيازات ، وذلك بالكيفية التالية : -

(أ) الزيادات والتعديلات التى يراد إدخالها على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لا يتخذ الا بموافقة بريطانيا .

(ب) كل القوانين التى لا تنفذ الآن على الأجانب الا بموافقة الدول وقرار من محكمة الاستئناف المختلطة ، تصير نافذة عليهم ما لم تعترض بريطانيا على هذا التنفيذ وتبلغ اعتراضها لوزير الخارجية المصرى ، وقد وضع الوفد المصرى شروطا لصحة هذه المعارضة ، كما أشار بأنه عند وقوع خلاف بين الحكومتين على صحة مبنى هذه المعارضة كان لمصر الحق فى رفع الأمر لحسبة الأمم لتفصل فيه . ورأى الوفد المصرى أن ينظم مستقبل الامتيازات الأجنبية فى البلاد ، فص فى المادة الثالثة من مشروعه على أن تقرر الحكومة البريطانية أنها مستعدة للنظر فى اشتراك الحكومة المصرية بعد مضي ١٥ سنة من ازالة المساس الحالى بسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للأجانب من الامتيازات فى التشريع والقضاء وعلى أن تحتفظ بحقها فى رفع هذه المسألة - عند الاقتضاء - الى عسبة الأمم بعد الموعد المذكور .

عن التحالف العسكرى :

وقد نظم مشروع الوفد فى المادة العاشرة منه المحالفة الدفاعية بين البلدين على الوجه الآتى :

أولا - تتمهد بريطانيا العظمى بالاشتراك فى الدفاع عن الأراضى المصرية ضد كل تعد يقع من جانب أية دولة من الدول .

ثانيا - عند وقوع تعد على المملكة البريطانية من جانب أية دولة

أوروبية فإن مصر حتى وإن لم تكن سلامة أراضيها في حد ذاتها في خطر مباشر تتمهد بأن تقدم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى جميع ما تحتاج إليه حرياً من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل ، وأن شروط إدارة هذه المعونة تتحدد بعد باتفاق خاص أما عن وضع السودان في المشروعين فإننا سنعالج موقف الوفد المصري ولجنة ملتر في الفصل الخاص به في هذا الجزء من مؤلفنا .



عرضنا فيما تقدم ما تضمنه مشروع لورد ملتر من نصوص شملت الوصاية التشريعية والمالية والإدارية والوصاية في السياسة الخارجية وانفراد بريطانيا بحماية قناة السويس والتسليم لبريطانيا بأن تحل محل الأجانب في الامتيازات الأجنبية ، وبالاحتلال العسكري للبلاد وعرضنا كذلك ما تضمنه المشروع المضاد الذي قدمه الوفد المصري والذي يقول عنه عباس محمود العقاد : (١)

« وظاهر منه كما أسلفنا أنه مشروع أناس يجدون في طلب الوفاق ما استطاعوا ولا يلعبون بالألفاظ في التقريب بين حقوق الاستقلال ومصالح بريطانيا العظمى التي لا تفرضها على مصر وعلى العالم إلا بحكم القوة . وقد احتفظوا من معالم السيادة الوطنية بالقسط الضروري الذي لا ترضى أمة تطلب الاستقلال بأهل منه . فمن يطالبهم بالتبرع من عندهم بقبول قسط أقل من هذا فهو كأنما يطالب الأمة المصرية بالثورة والتضحية لغير نتيجة إلا أن تصحح مركز بريطانيا العظمى في مصر وتزودها بقوة النصوص المشروعة والموافقة الودية فوق مالها من قوة السلاح والسطوة ! وهو أمر لا يعقل أن يكون موضع اتفاق ومفاوضة بين طرفين وفيه الربح كل الربح من جانب والخسارة كل الخسارة من الجانب الآخر . » وإنما

(١) سعد زغلول لعباس محمود العقاد ص ٢١٧ ، ٢١٨

المقول المفهوم أن يكون ما قبله الوفد أقل ما يسعه قبوله مادام المرجح
منه الى الاختيار والاتفاق ، فاذا تجاوز هذا الحد فهو يعطى بريطانيا
العظمى كل مزايا الانتفاق الحر ويؤ - الأمة المصرية معه - بكله
مساوى الاكراه . ومع هذا استقربوا فى انجلترا « جرأته » كما سموها
وقالوا ان سعدا يحسب أنه هزم الدولة البريطانية ويملى عليها شروطه
املاء الظافر فى ميدان القتال « . وقى على بريطانيا والوفد أن يواجهها
الأمة .

الفصل السابع عشر الأمة ومشروع لجنة ملنر

« لجنة ملنر تعرض على أن يعرض مشروعها على الأمة - تحليل لوفد سعد »
« زغلول - بيان زغلول الى الأمة - خطاب سعد زغلول السرى - طبعة هذا التصرف - »
« مولف الأمة من المشروع - رأى الحزب الوطنى - رأى عبد العزيز فهمى عضو الوفد »
« المصرى - الأمة تحدد من جديد لسعد والوفد نطاق المفاوضات - سعد وملنر - الاسلوب »
« البريطانى للتخلص من سعد وانهاء المفاوضات بعد تصدع الوحدة - مناقشات البرلمان »
« البريطانى - اقوال كيمزى وملنر - هل خرج الوفد من هذه المفاوضات بالهبة »
« والملة - لجنة ملنر تنجح في تفتيت الوحدة الوطنية والطول الوطنية - كتاب »
« ملنر ورد سعد عليه - نداء سعد زغلول الى الأمة »



عندما قدم سعد زغلول مشروع الوفد الى لجنة ملنر فى ١٧ من يوليو سنة ١٩٢٠ أشار فى كتابه الى رغبته فى أن تنتهى المفاوضات قريبا ، بحيث يستنى له السفر للاستشفاء فى فرنسا قبل الحريف ، وعندما قدمت لجنة ملنر مشروعها الثانى فى ١٨ من أغسطس سنة ١٩٢٠ ، أكدت بأنه مشروع نهائى غير قابل للتبديل أو التعديل ، ومع اعتراف اللجنة بقوة الوفد المصرى وبمكانة سعد زغلول ، ومع ثقتهما بأن أى مشروع يعارضه سعد والوفد ، فإن مصيره الفشل فإن اللجنة مع هذا تمسكت بعرض الاتفاق على جمعية مصرية تنوب عن الأمة المصرية لقره ، وذلك للأسباب التى سبق لنا شرحها فيما تقدم من الصفحات . وكان أمام سعد زغلول عندئذ ما كشفت عنه المفاوضات من ميل الوفد الى بعض المسألة والى شيء من الوفاق بحيث كان ذلك الاتجاه واضحا فى نصوص المشروع المقدم من سعد نيابة عن الوفد المصرى ، وكان أمامه رغبة تبدو من بعض أعضاء الوفد المصرى فى قبول المشروع البريطانى كما قدمته اللجنة ، وكان أمام سعد زغلول وكالته عن الأمة ، ثم كانت أمام

سعد زغلول ورفاقه أعضاء الوفد ، مصر النائرة ؛ التى لم تخمد فيها نار الثورة ، والتي وصف ملتر ثورتها اذ ذاك فقال :

« كان النداء الثورى الذى دوى بمصر فى الثمانية عشر شهرا الماضية حجر عثرة فى طريق المفاوض البريطانى الذى كان يريد أن ينفذ ارادته ، كما كان عقبة فى طريق المفاوض المصرى الذى كان يخشى غضبة الثورة وسخطها عليه ! »

كان أمام سعد زغلول مستقبل تلك الزعامة التى طالما دأبت خياله ثم أصبحت - اذ ذاك - قرية من متناول يده ، وكان أى اتفاق يعقده مخالفا لأمال الأمة من شأنه - حتما - أن يهدد زعامته هذه بل قد يقضى على هذا الحلم الذى طالما راوده الامل فى تحقيقه ، ومن ثم فقد كان لابد لسعد من التوقف قليلا ليمعن فى الأمر ويتدبره حتى لا يهدم بيده صرح الزعامة التى بدأ الشعب يضع لبناته لبشيدته لسعد ، كان لابد له من التوقف قليلا ليضع ح فى احدى كفتى الميزان مسألة الوفد لبريطانيا ومجاراتها على الصورة التى سجلها الوفد على نفسه فى مشروعه الذى قدمه ، وليضع فى الكفة الأخرى المجد والعظمة والزعامة التى كانت فى سبيله اليه ، أو كان هو فى سبيله اليها ، والتي لم يكن ممكنا أن تتاح له الا على أساس اخلاصه ووفائه للأمة التى حملته أمانة الدفاع عن استقلالها وحريتها ليرى أى الكفتين ترجع . ورجحت أمام سعد وأكثر زملائه كفة الأمانة والوفاء للأمة ؛ ثم الوفاء لمستقبلهم السياسى ولأشخاصهم حتى لا تضع منهم امجاد يطمحون اليها ، ومن أجل هذا فقد عدلوا عن الطريق الذى كان الجانب البريطانى قد استدرجهم اليه وقرروا الرجوع الى الأمة ليستشيرها .



سافر سعد الى فرنسا للاستشفاء ومن مدينة فيشى بعث فى ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٢٠ بيان الى الأمة استعرض فيه مختلف الأطوار التى مرت بها القضية المصرية منذ نديه هو وأعضاء الوفد ليعبروا عن رأيها وليسعوا بكل الطرق المشروعة للحصول على مطالبها ، وتناول هذا البيان بالتفصيل

مضى الوفد لعرض القضية على مؤتمر السلام مدعماً بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة ، وقال انه لم يجد من أعضاء المؤتمر سوى الاعراض عنه فأوصدوا الأبواب من دونه ، ولم يعترفوا له بصفة أو بوجود ... ثم ما لبثوا بعد قليل أن قرروا الاعتراف بحماية انكلترا على مصر ، وعاد البيان فذكر المساعي التي قام بها سعد والجهد الذي بذله لنشر قضية مصر في العالم القديم والحديث فألم بها الكثير من الشعوب ، وبهذا أمكن أن يستير الكثيرين من الأحرار في البلاد المتمدنية المناصرة للقضية والدعوة لاجراء العدل فيها .

وبعد هذه المقدمة التي كانت بمثابة تأكيد لفضل هذه المساعي فيما عساه ان يقيض للقضية من نجاح مستقبلاً ، عاد البيان فقال : لقد رأت الحكومة الانكليزية أن تعين لجنة للتحقيق والوقوف على أسباب الاضطرابات التي عمت بسببها ، فأجمعت الأمة على مقاطعتها لعلها أن الفرض من تشكيل هذه اللجنة لم يكن سوى تأييد الحماية ووضع نظام للبلاد في نطاق هذه الحماية ، ورفض الشعب أن يقف من هذه اللجنة موقف المسئول من السائل ، وأحالت الأمة مسألة المفاوضات الى عهدة وفدها والتزمت اللجنة أن تعود من حيث أتت ، ثم دعت اللجنة الوفد للمناقشة بقصد الوصول الى وضع الأسس لاتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح انجلترا فيها ولكن الوفد أبى أن يستجيب للدعوة حتى يتحقق من حسن نية الحكومة الانكليزية بالنسبة لاستقلال البلاد . . وبعد أن تبث الوفد من الاستعداد ذهب الى لندرة ودخل في المفاوضات ، وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات أولها من لجنة ملنر وقد رفضه الوفد رفضاً باتاً والثاني من الوفد وقد رفضته اللجنة رفضاً باتاً ، والثالث والأخير من لجنة ملنر وقد صرح رئيسها بأنه مشروع غير قابل للمناقشة في الأسس التي قام عليها ، وأنه لا بد من أن يؤخذ كله أو يترك كله ؛ لأنه تضمن أقصى ما يمكن لبريطانيا أن تتفق عليه مع مصر . وقال بيان سعد زغلول ان هذا المشروع الأخير لا يفي بمطالب البلاد ،

وأنه لم يسمعه قبله نظرا لخروجه عن حدود توكيل الوفد عن الأمة ،
وأظهر للجنة ملنر عدم رضائه به •

ومضى سعد يقول فى بيانه • ولكنه نظرا لاشتغال هذا المشروع على
مزايلا يستهان بها ، ونظرا لتغير الظروف التى تم فيها توكيلنا عن
الأمة ولأننا لا نعلم ماذا سيكون رأى الشعب فى المشروع بعد أن يطلع
على نصوصه ويتبين مدى مطابقتها لتحقيق أمانيه ، وحرصا على كل فائدة
وعلى الانتفاع بكل فرصة ، رأى الوفد أن لا يت فى المشروع بمقتضى
التوكيل الذى بيده قبل عرض المشروع عليكم ، على نواب الأمة المسؤولين
وقادة الرأى فى الشعب ، وقد اتفق الوفد مع اللورد ملنر على تأجيل
القرار النهائى الى ما بعد استشارتكم ••• وقد عهد فى هذا الشأن الى
بعض أعضاء الوفد ليشرحوا للأمة بالنزاهة المعروفة فيهم والدقة الممهودة
عنهم الحقائق والوقائع التى ترى الأمة الوقوف عليها لازما لتكوين رأيها ،
وحتى تبدى الأمة بعد الرجوع الى ضميرها وبعد التأمل فى الحاضر
والمستقبل ، رأيها فى المشروع بالرفض أو القبول ، فذا رفضت أعلن
الوفد رسميا رفضه واذا قبلت دخلت المسألة فى دورها النهائى ، ووضعت
معاهدة على القواعد التى تضمنها المشروع لتعرض على الهيئة
للتصديق عليها ووضع نظام دستورى للبلاد •

وفى ذات الوقت الذى بعث فيه سعد زغلول الى أعضاء الوفد بهذا
البيان الموجه منه الى الأمة بعث أيضا رسالة خاصة الى أعضاء الوفد الثلاثة
الذين كانوا فى مصر أشار إليها عبد الرحمن الرافى فى مؤلفه عن
ثورة مصر فى سنة ١٩١٩ ، وقد جاء فى هذه الرسالة ما يلى (١) :-

(أهديكم أطيب تحياتى ، وبعد فانكم تجدون طى هذا بلاغا
لنواب الأمة وأرباب الرأى فيها تعلمون مضمونه من تلاوته ، وأظنكم
تستشفون منه أنى لست من رأى المشروع الذى ستعرضونه على الأمة أنتم
والقادمون اليكم من اخوانكم ، وهذا موافق للحقيقة لأنه • وأريد أن

(١) ثورة سنة ١٩١٩ لعبد الرحمن الرافى جـ (٢) من ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ •

يكون الأمر بينى وبينكم ، مشروع ظاهر الاستقلال والاعتراف به ، وباطنه الحماية وتقريرها ، ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشيء الكثير ، كالقوة العسكرية والتدخل فى التشريع للأجانب ، وفى القضاء المختص بهم ، والتدخل فى المالية وفى الحقائق بوساطة موظفين انكليز ؟ وجعل المعتمد الانجليزى ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الأخرى ، وتقيد حرية مصر فى عقد المعاهدات وفى اختيار وكلائها السياسيين وفى التجاء هؤلاء لمثل انجلترا ، وتولى انكلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بالغاء الامتيازات مع الدول الأخرى ، فضلا عن ذلك فإن ما اشترطه من تعليق تنفيذه على قبول الدول لالغاء المحاكم القنصلية ، وصودور الدكرينات باعادة تنظيم المحاكم المختلطة يجعل الفوائد التى تعود منه على المصريين وهمية ، اذ قد ينقض الدهر ولا تقبل الدول ذلك الالغاء ولا تصدر الدكرينات بذلك التنظيم ، ولكن اخوانى لا يرون فيه رأى ، ولم أرد أن أظهر الخلاف بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا ، لكيلا يشمت الأعداء بنا ، ولو أن اخوانى أصفوا الى قولى أو لم أكن أخشى على هذه الوحدة من الانقسام لفارقت لندرة فى يوم ٢٢ يولية الماضى ، وهو اليوم الذى ورد لنا فيه خطاب من لورد ملتر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لكونه كان يرمى الى ما يخالف مبدأنا وتوكيلنا ، وكان رفضنا له بالاجماع ، ومن الغريب أن المشروع الثانى جاء أبلف فى باب الحماية لاشتماله على كثير من مميزاتها ، ومع ذلك رأى الاخوان صلاحية عرضه على نواب الأمة ، ولا أريد أن أشكو منهم اليكم لأنهم انما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم وأقتضتهم بصحة آرائهم ، أهمها تغيير ظروف الحال وعدم وجود السند والتصير لنا فى الخارج ، وانفراد الدولة الانكليزية بالهزة والسلطان ، وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة ، وانى أعترف بأهمية هذه الأسباب ، ولكنهما لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية الى استقلال ، ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته ، وقمنا للمطالبة ببطلانه ، وما ضحت به الأمة فى سبيل النفور منه والقضاء عليه من دماء الكثير من أبنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وقبائنها ، ولا يجعلنا نحن

دعة الاستقلال وحملة ألويته والصالحين به في كل صقع وناد على أن
تتحول الى تأييد ماهو بعيد عنه في الواقع وان كان قريبا منه في الظاهر .

**واما اذا قبله غيرنا وكانت الأغلبية معهم ، فذلك شيء آخر لا تقع
تبعته علينا ، ولهذا رايت أن أكتب لكم بفكرى حتى تكونوا في مستوى
واحد مع اخوانكم الذين سيشركون معهم في عرض المشروع ، وأن يكون
مركزكم (اذا استحسنتم) من الذين تستشيرونهم مركز الشارح للحقائق
العارض للوقائع ، من غير تأويل ولا تفسير ؟ لكيلا يجد خصومكم سيلا
نلطن عليكم ولا حسادكم حجة يقيمونها ضدكم وسوف تطلعون على جميع
المكاتبات التي دارت بيننا وبين لجنة ملنر وعلى المشروعات الثلاثة التي ورد
في البلاغ ذكرها ، وتقفون من الاخوان على جميع المعلومات التي يهكم
الوقوف عليها في هذا الشأن ، واني على ثقة تامة بأنكم ستكونون في عرض
هذا المشروع مثال الدقة والزاهة والبعد عن مزالق القدم ، واني مستعد لأن
أرسل اليكم كل ماتشاعون من الأوراق ، ولأن أجيبكم عن كل ما تشاءون
الوقوف عليه من المسائل ، والله يكون في عونكم ويقمكم شر خاتمة الأعين
وما تخفي الصدور .)**
(مسعد زغلول)

ويلاحظ أنه بينما ، كان بيان مسعد للأمة ينسب لمشروع ملنر مزايا
- على حد قول البيان - لا يستهان بها ، كان مسعد يقول عن المشروع في
رسائله الخاصة لأعضاء الوفد الثلاثة ما قاله ، وينسب اليه مانسبه في رسالته
تلك التي حرص مسعد على أن تكون سرا بينه وبين من أرسلت اليهم ،
« مما يشير الى صورة من صور ازدواج التصرف . فقد عبر مسعد زغلول
في كتابه الخاص عن استنكاره لمشروع لجنة ملنر ؟ وقال ان المشروع في
رأيه ظاهره الاستقلال والاعتراف به ؟ وباطنه الحماية وتقريرها وعدد
ما تضمنه المشروع من أخطار . وسجل في كتابه الخاص اختلاف وجهة
النظر بينه وبين أعضاء الوفد ، وكأنه يريد بذلك ، أن يمهدهم لاختلاف المواقف
المحتملة مستقبلا ، والتي وان كانت من المسائل التي لا نرغب في التعرض
لها ، الا أنه من حقنا أن نتساءل ، كيف واجه مسعد الموقف عندما تحقق
من خطر مشروع لجنة ملنر على مستقبل الأمة ، كما جاء في رسالته الخاصة

لأعضاء الوفد الثلاثة ، فهل واجه سعد الموقف عندئذ بقطع المفاوضات. مع بريطانيا وكشف عن نيتها بصورة واضحة للأمة ، وتضامن مع الشعب في ثورته وبادر بالعودة الى بلاده ليتحمل المسؤولية المباشرة في قيادة هذه الثورة ؟ أو أنه واجه هذا الموقف مؤثرا أن يظل سياسيا محتفظا لنفسه بحرية العمل عند الاقتضاء ، فحجذ علنا ما كان يستكره . • وقد في رسالة خاصة ما كان يجدر به أن يقوله في بيانه الذي وجهه الى الأمة • قال سعد في كتابه الخاص ما أغفل ذكره في هذا البيان ، وكان حريا أن يكون هذا الذي أغفله هو موضوع البيان وروحه ، وأهم ما يتناوله •

لقد نظر سعد زغلول الى الموقف بعين السياسي ، ووزنه بميزان السياسي وتصرف في حدود أمانة السياسي ، وأخيرا رأى ألا يتصدى للموقف فرجع فيه الى الأمة التي استكرت المشروع •

ويعلق المقاد على ذلك بقوله : « ان هذه الخطة التي سلكها سعد في التوفيق بينه وبين أعضاء الوفد هي غاية ما كان في وسعه من المجازاة والموافقة » فلم يكن مستطعا أن يعلن استحسان المشروع وهو لا يستحسنه ولا يرى في ضميره أنه محقق لالفاء الحماية واقامة الاستقلال ، ولم يكن مستطعا أن يقدم المشروع بغير بيان ولا أن يقول في البيان غير ما قال من وصف صادق لجميع نواحيه في جانب المزايا والنقائص مع اطلاق الرأي لمن يشاء فيما يشاء • • وهذا القول من المقاد يصنق في حق الوكيل اذ • الموكل ولا يصنق في حق زعيم يتحدث باسم الأمة •

أما الأمة فقد تبينت بسليقتها وبفطرتها أخطار المشروع ، وتبنت الأمة أن المشروع أغفل مقومات الاستقلال ومظاهره القانونية ثم فرض الوصاية السياسية والمالية والادارية والتشريعية على البلاد ، وأدركت أن المشروع يبقى الاحتلال ويبقى القيود التي كانت بريطانيا تعمل على أن تربط بها مصر في عجلة السياسة البريطانية الخارجية عن طريق فرض المحالفة الأبدية بينها وبين مصر •

وفى وصف المشروع البريطانى يقول الحزب الوطنى : ان الحكومة
البريطانية ضمنت بقاء احتلالها الى الأبد ، وحولت الاحتلال العسكرية
المؤقت الى احتلال نظامى دائم . وأبرأت ذمتها من جميع تعهداتها بالجلاء عن
مصر .

أما عبد العزيز فهمى وقد كان أحد الأعضاء الذين انتدبهم الوفد
المصرى لمرض مشروع لجنة ملتر على البلاد ، فيقول : « ان اشتراط
وجود قوة عسكرية انجليزية فى الأراضى المصرية هو اشتراط لا يتفق مطلقا
مع سيادة البلاد فى الداخل ، بل هو من طبيعة الحال فى كل بلد للفسير
حماية عليها أو ملكية فيها ، وندر أن توجد قوة أجنبية فى بلد مستقلة
حرة وليست محو صفة الاحتلال عن هذه القوة العسكرية أو النص على
عدم مساسها بحقوق الحكومة المصرية يمانع من أنها فى ذاتها قوة أجنبية
فمجرد وجودها كاف للمساس بالسيادة الداخلية للبلاد على نفسها .. وأن
الغرض المصرح به من وجودها ، هو غرض مبهم ، اذ للامبراطورية
البريطانية مواصلات الى السودان وغيره من افريقية وللفلسطين والعراق
والهند وغيرها ، وأنواع المواصلات شتى ، وللتكليف مع هذا الابهام أن
يدعوا أن ماكان من طرق المواصلات المذكورة داخل حدود القطر المصرى
فيصدق عليه - بالإضافة الى قناة السويس - أنهم من المواصلات الامبراطورية
البريطانية وأن يرتبوا على ذلك أن لهذه القوة الانتقال من معسكرها الى أية
نقطة بالقطر المصرى يقع فيها أى مساس بهذه المواصلات ، ويكون ذلك
أشد وأخطر أنواع المساس بحرية البلاد وسيادتها الداخلية .

ويقول عبد العزيز فهمى عن المستشارين المالى والقضائى : « ان
أقل قدر يفهم من هذه الاشتراطات الخاصة بتعيين المستشارين أن مالية
البلاد المصرية ، وقضاء البلاد المصرية والأمن العام فى البلاد المصرية ،
سيكون ذلك جميعه تحت مراقبة الانجليز ، فدخائل ماليتنا ستكون معلومة
لديهم ، ودخائل ادارتنا وبوليسنا ستكون معلومة لديهم ، ودخائل قضائنا
الشرعى والأهلى ستكون معلومة لديهم ، ويكفى هذا ليتحقق للتكليف

ولو معنى المراقبة على ادارة البلاد الداخلية ، وهذه المراقبة طعن فى سيادة
البلاد ومصداق واضح للحماية •

ورد عبد العزيز فهمى على من حبذ هذه المراقبة بدعوى أنها مجرد
مراقبة نظرية فقط • فقال : ان هذه الدعوى لا يسلم بها الا من يجهل
آثار احتكاك الأمم الكبرى بالأمم الصغرى ، فن هذين المستشارين ، حتى
ولو أمسكت الحكومة المصرية عن استشارتهما فى شيء ما فانه لامانع يمنعهما
من التبرع بالمشورة من تلقاء نفسيهما ؛ ومن الأخذ والرد بينهما وبين
الوزراء ، وهما قويان تستدعها وتؤازرها سلطة ممثل انجلترا ذى المركز
الخاص والقوة العسكرية الانجليزية الموجودة بالبلاد ، والوزراء على كل
حال « ضعاف » مما لا بد أن ينتج عنه فى العمل أن ينصاع الوزراء لأرائهما
ينفذون منها ما ليس من شأنه أن يعرض على البرلمان ، ويجهدون فى ترويع
آرائهما لدى البرلمان وفيما من شأنه أن يعرض عليه ، وينتهى الحال بتعود
البلاد ووزرائها وبرلمانها خبطة مخصوصة وهى عدم معارضة آراء هذين
المستشارين اتقاء للمشاكل مع انجلترا القوية ، وتظل البلاد أبدا الأبدىين
بقوة الاتفاق ، تابعة للأراء الانجليزية فى أمورها الداخلية • هذا قول
مبنى على مشاهدة مايجرى وما من شأنه أن يجرى بين القوى والضعيف ،
وعلى كل حال فواقع الامر أن أمورنا الداخلية من مالية وقضائية وادارية
ستكون تحت مراقبة الانجليز ولو تضاعلت هذه المراقبة ، وأن هذا مسلسل
بالبساطة ومصداق للحماية •

وقد بادر الأمانة من الساسة ورجال القانون بتكييف مشروع لجنة
ملتر التكييف الصحيح الذى يتمشى وما أبداه سعد زغلول فى كتابه
السرى ، وما أبداه عبد العزيز فهمى من رأيه الذى أعلنه ، وإلى جانب
هؤلاء جميعا كانت هناك فئة تحبذ مشروع الاتفاق ، وكان الهدف الذى
سعت اليه بريطانيا ، هو الانقسام فى الرأى انقساما كانت بريطانيا تتلطف على
تحقيقه ، وهو الذى حرصت لجنة ملتر على تسجيله فى تقريرها •
ولكن الأمة اجمعت على استنكار المشروع ، ورأت فيه صورة واضحة

للحماية وخذلان استقلال البلاد ، وحددت من جديد لسعد زغول وأعضاء الوفد الطاق الذى يتعين عليهم ألا يجزؤوه مراعاة لمقتضيات الوكالة والتزاما لواجب الامانة ، وكان رفض الأمة للمشروع الفرصة التى رأى سعد زغول أن يستمد منها القوة ليعاود مواجهة لجنة ملتر من أجل أن يطفى بطلبات جديدة المشروع الذى كان سعد قد تقدم به باسم الوفد المصرى ، على أن هذه المطالب الجديدة لم تكن لتحقيق للبلاد الاستقلال التام أو توفر لها السيادة الكاملة ؛ بل انها كانت فى ذاتها انعكاسا لمفهوم أولئك الذين تولوا شرح قضية البلاد للرأى العام وتأثيرهم فيه وتحديدهم لمنى الحرية والسيادة والاستقلال ، ذلك التحديد والتصوير الذى لازم أثرهما القضية المصرية قرابة ثلاثين عاما •

فقد تقدم سعد بذاكرة الى لجنة ملتر مطالبا فيها بالغاء الحماية الغاء صريحا ، وبالمعدل عما سبق للوفد أن قبله من مبدأ حلول بريطانيا محل الدول الأجنبية فى الامتيازات وهو المبدأ الذى تضمنه مشروع لجنة ملتر فى أسلوب ملتر ، وطلب سعد الا يكون تنفيذ المعاهدة مشروطا بموافقة الدول الأجنبية على الغاء الامتيازات ، وأصر على أن تكون مصر طرفا ثالثا فى المفاوضات التى تجرى لالغاء تلك الامتيازات ، وكذلك رفض كل وصاية مالية وإدارية وتشريعية تضمنها مشروع لجنة ملتر تلك الوصاية التى كان مشروع الوفد قد جارى فيها ملتر الى الحد الذى أوضحناه ، كما طالب سعد باقرار حرية مصر فى عقد الاتفاقات المالية والتجارية دون قيد أو شرط ومع التزام مصر بعدم عقد المعاهدات السياسية متى كان فى عقدها اضرار بالمصالح البريطانية ، كما تضمنت مذكرة سعد حلا لموضوع السودان على الأسس التى سنوضحها فيما بعد فى حين ان مشروع الوفد المصرى الذى كان سعد قد قدمه الى لجنة ملتر أغفل موضوع السودان وأرجأه الى مفاوضات مقبلة وقابل الوفد المصرى ملتر فى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٠ وطلب الدخول من جديد فى المفاوضات مع الجانب البريطانى ، وعرف هذا الجانب مضمون المطالب التى قدمها الوفد باسم الأمة باعتبار أنها تحفظات فى موضوع الاتفاقى •

وفي الأول من نوفمبر سنة ١٩٢٠ بعث سعد زغلول برسالة الى ملتر
يلتفه فيها وجهة نظر الأمة في مشروع الاتفاق ويطلب اليه قبول التحفظات
باعتبار أن قبولها يمكن الوفد المصرى من تأييد الاتفاق المزمع عقده بين
بريطانيا العظمى ومصر ويضمن النجاح فى هذا الشأن .

وانتظر سعد زغلول وأعضاء الوفد المصرى رد ملتر على هذه الرسالة
وجاء الرد ، ولكنه لم يكن فى سطور رسالة الى سعد ورفاقه ، وانما كان
فى ضجة نقاش أثير فى البرلمان البريطانى بايعاز من الحكومة ، وذلك هو
الأسلوب الذى درجت عليه السياسة البريطانية ، حينما يعنى لها أن تنهى
مفاوضات وتتخلص منها ، وحينما تريد أن تخرج خصما ، وهو أسلوب
تعد فيه السياسة البريطانية ، دائما اتجاهات النقاش فى البرلمان ، ويدخل فى
هذا الاعداد جميع الماذير والحجج التى تبرر بها الموقف الذى اعتمدت أن
تتخذه لنفسها ، وقد يكون من بين هذه المبررات التضحية بجهود أو
بمركز واحد من أعضاء الحكومة ذاتها .

على هذه الصورة كان الرد على رسالة سعد ورفاقه الى ملتر ، فأثيرت
فى البرلمان البريطانى مناقشات طويلة حول هذه المفاوضات ، هوجمت فيها
الحكومة البريطانية بسبب قبولها مبدأ الدخول فى المفاوضات وقيل فى
الجلسة ان تلك المفاوضات من شأنها أن تهدد المصالح البريطانية وتجعل
الحكومة تستسلم وتساق وراء مايقع فى بعض البلاد من أحداث .

وحمى وطيس الجدل والمناقشات المفتعلة وراح الأعضاء يحملون
الحكومة تبعة التقصير فى واجبها نحو الامبراطورية والمحافظة على تراثها
وعلى سلطانها الذى به تحكم العالم ، وأخذوا يعددون ما زعموه لبريطانيا من
أياد على الشعوب المغلوبة على أمرها ومالها من فضل فى ذلك ويؤكدون
ويؤيدون تمسك بريطانيا - بما أسموه - برسالته ومسؤولياتها كإمبراطورية
استعمارية فى العالم ، ويسجلون على الحكومة البريطانية استسلامها
للأحداث ويعنون عليها الضعف أمام ثورات الشعوب والتردد وعدم الثقة
بنفسها ، ويقولون ان ذلك لما يهدد وجود بريطانيا فى الوقت الذى يتعين

عليها فيه أن تكون حريصة على أن يكون لها سلطة حقيقية في تلك البلاد التي تسطر عليها وتحكمها دون أن يكون لهذه السيطرة مظهر يخذش شعور المحكومين . وفي هذه المناقشات استمعت الحكومة الى مختلف التوجيهات والمطالب ، فمنها ما كان يحذر الحكومة من أن ينتهي أمرها في تلك البلاد الى مجرد الاحتفاظ بمظهر السلطة على حين تفقد السلطة فعلا ومنها ما راح يحدد للحكومة النطاق الذي يجب ألا تتجاوزه في مقاضاتها مع البلاد المغلوبة على أمرها ولا تتعداه في بحث المستقبل الذي تعد لهه وتكيف الموقف الذي يتعين على الحكومة البريطانية التزامه وتفرض عليها ضرورة التمسك بسيطرة بريطانيا على الشؤون الخارجية في تلك البلاد واحتفاظها بقوات الاحتلال العسكري فيها وقصر مجاراتها لأهل تلك البلاد على مجرد تطوير البلاد نحو الحكم الذاتي الدستوري .

تلك هي التمثيلية التي شهدها الوفد على مسرح البرلمان البريطاني ، عقب تقدم سعد زغلول بتحفظات الأمة في مشروع لجنة ملر ، وقد شهد الشعب المصري أيضا ما شهدته الوفد .

وكان طبيعيا ، لكي تتم الرواية فصولا أن تدافع الحكومة في البرلمان عن موقفها حيال ما وجه اليها من اتهامات وأن ترد على ما نسب اليها من أخطاء ، فوقف اللورد كيرزن وزير الخارجية ليقول انه قد أصبح متعبا أن تدخل العلاقات بين بريطانيا ومصر في مرحلة جديدة ، مرحلة تحتاج الى عناية كبرى في التفكير وتحتاج الى بحث عميق للوصول الى حل للموقف .

وقف ليسلم وليعترف بقوة الثورة أي بقوة الحركة الوطنية وباجماع الأمة على التمسك بحقوقها والمطالبة بها ، وليعلن أيضا أن الحكومة البريطانية قد وافقت على اجراء محادثات بينها وبين الوفد المصري الذي يرأسه سعد زغلول ليصف الوفد بأنه لم يكن يمثل الحكومة المصرية ولم يكن مأذونا له رسميا بمفاوضة بريطانيا ، ويصف ما قبلت الحكومة البريطانية اجراءه بأنه كان محادثات ، لامفاوضات بينها وبين الوفد . وقف لسورد كيرزن ليعلم أن ما قدمه لورد ملر من اقتراحات ومن مشروعات لم يكن

الا مجرد آراء شخصية لاتربطه ولا تربط الحكومة البريطانية ، الا أنه حرص - مع ذلك - على أن يسجل في كلمته قبول الوفد لها وتحييند أتباعه اياها ؛ وقال : انه كان من نتيجة هذا القبول وذلك التحييد أن تحسن الموقف فى مصر ، وأخذ الشعور العدائى نحو بريطانيا فى الزوال ، وقال كيرزن ان الحكومة البريطانية تدرس هذه الآراء الشخصية وتلك الاقتراحات التى تقدمت بها لجنة ملنر وكلها قابل للتغير والتبديل والتعديل لانها لم تقدم رسميا للحكومة المصرية ؛ ولانها لاتحمل الطابع الرسمى ، ولم تناقش مع وفد رسمى ، أرسلته الحكومة المصرية .

ثم وقف لورد ملنر يؤيد اللورد كيرزن ، ويضيف الى أقواله جديدا فيقول : ان نتيجة المحادثات قد تكون قاعدة لاتفاق بين بريطانيا ومصر ، وربما لاتكون هكذا ، ويعلن أن بريطانيا بعد هذه المحادثات وبعد تبادل مختلفه الآراء ، قد أصبحت أكثر إدراكا لأهداف الحركة الوطنية فى مصر ؛ ويقرر أنه قد تبين له أنه ليس هناك ما يدعو الى الظن بوجود تمارض لايمكن معه التوفيق بين تحقيق أماني مصر الوطنية وبين ضمان المصالح البريطانية فى مصر . ومضى ملنر فى بيانه الذى كان يؤكد المنطق الاستعمارى المألوف الذى تأثر بالعقلية الاستعمارية المتطورة ، مضى يعلن ويؤكد قدرة بريطانيا على الاحتفاظ بمركزها فى مصر الى الأبد وفى الوقت ذاته يقرر بأن هناك خطرا يشير الى أن بريطانيا قد لاتجد فى نفسها القدرة على الاحتفاظ بمركزها فى مصر ضد رغبات الشعب المصرى ، ومع استمرار روح الاستياء فيه ضدها ، وانتفاضة هذا الشعب على بريطانيا ومصالحها ، وفى ختام المناقشة أعرب ملنر عن أمله فى أن تسلك بريطانيا خطة تتحقق بها المحافظة على مصالحها فى مصر دون ان تورط نفسها فى عدااء دائم مع الأمة المصرية ، وعن اقتناعه برغم وجود الحركة المعادية لبريطانيا بأن هناك عناصر خير وقوى لاتعدى بريطانيا ، وان كانت تتمسك فى ذات الوقت بمصريتها ، وبأنه يمكن أن يوجد تحالف وثيق ودائم بين تلك العناصر المتمسكة بمصريتها وبين بريطانيا . كما اشار لورد ملنر الى الصعاب

، التي تقف في وجه هذا الاتفاق ، ثم أعرب عن اعتقاده بعدم استحالة تذليل هذه الصعاب .

استمع سعد زغلول وأعضاء الوفد الى هذه المناقشات ، وتابعت سماعها معهم الأمة المصرية ، الأمة صاحبة الحق الأصيل التي كانت ماضية اذ ذاك في جهادها وفي ثورتها ، وكان ينبغي والحالة هذه على سعد ورفاقه بعد أن قرعت آذانهم هذه التصريحات الرسمية ، ان يعودوا الى بلادهم على الفور ليمضوا في النضال والكفاح ، ولكن سعدا وصحبه لم يتجهوا هذه الوجهة التي كانت تحتّمها الظروف ؛ بل انهم آثروا البقاء في لندن ريثما يلتقوا من جديد باللورد ملنر ، على أمل تجديد المفاوضات . ولما أتاحت لهم هذه المقابلة فوجئوا بملنر يقول لهم : ان المناقشة في التحفظات المقدمة من الوفد ، لم تعد ملائمة اطلاقا . وكان من الطبيعي ان يتشى ملنر ويتقيد بما أعلنه اللورد كيرزن في مجلس العموم خاصا بالشروط التي يتعين توافرها في المفاوضات ، ومن أجل هذا فقد أنهى ملنر الى سعد ورفاقه أنه اذا ما تقرر أن تعقد ماهدة بين البلدين ، فلا بد ان يجيء ذلك نتيجة لمفاوضة رسمية بين الحكومتين الانجليزية والمصرية .

كان على سعد زغلول وأعضاء الوفد ان يدركوا بعد سماعهم لهذا البيان انهم أدوا المهمة التي أراحتها بريطانيا حين استدرجتهم لجنة ملنر للتفاوض في لندن . وكان عليهم ان يدركوا ان بريطانيا لم تكن تهدف من استمراجهم للمفاوضة ، الا سبر غورهم والتعرف على ما يطمنون وما يعلنون، ولتعرف مدى تمسكهم بالوكالة عن الأمة وبأمانتهم في تادية هذه الوكالة ، ومدى استعدادهم للنضال والمقاومة - أرادت حكومة بريطانيا - الوثوق من حقيقتهم والكشف عما اذا كانوا زعماء ثورة ، او انهم مجرد ساسة جعلت منهم الثورة قادة ، وطمعوا في قيادة الثورة بلسان الزعماء ، ولكن بمنطق وتفكير يسيطر عليه العقل الباطن لاوتكم الساسة انصار الوفاق والوثام والمسالمة ، مع بريطانيا ، ساسة ينادون بالبادي والشعارات في حين أنهم وقت العمل يجفلون ولا يجرون على المجاهرة في عناد وصلابة باخذ الاقصى لمطالب البلاد ، ولكنهم يجاربون المفاوض ويتشون معه الى الحد الذي لا يكون ضارا بلاتهم وبأموالهم . وكانت بريطانيا تسعى الى التعرف على ذلك كله ، فكشفت لها مفاوضات لجنة ملنر كل شيء ، بحيث امكن

كلماسة البريطانيين أن يكونوا آراءهم على ضوء موقف الوفد من هلمه المفاوضات . فكل أساس من موقفه هذا تبين لبريطانيا وقتئذ أن قيادة الثورة في مصر بيد سياسة لا بيد ثوار ، وأن مصر التي يسيل - إذ ذاك - دم ابنائها أنوار أنهارا ، يتحدث بلسانها سياسة وكل اليهم الدفاع عن قضية لا يدركون قدسيته ولا عظمتها ، لقد كانت مفاوضات الوفد مع لجنة ملتر ، وما تضمنته من مناقشات ، ومن عمليات سبر الفؤر التي قام بها المفاوض البريطاني ، كان ذلك كله الأساس الذي به وعليه وضعت بريطانيا مخطتها السياسي في مصر ، وبه تمكنت فيما بعد من استدراج مصر الى عقد معاهدة عام ١٩٣٦ ، كما تمكنت من تجميد قضية البلاد ومن كبت الثورة داخل القلوب ، بعد أن كانت ثورتها شواظا من نار أوشك أن يحرق المحتلين الفاسدين ، فلم تقم بعد ذلك للثورة العظيمة قائمة ، عندئذ كانت مفاوضات من حين لآخر ، لم يكن فيها من القوة ما يكفل لها البقاء . وقد ظل حال البلاد على هذه الصورة حتى انبجح فجر الثورة عام ١٩٥٢ ، فقصفت بكل هذا المخطط الاستعماري في مصر ، ولم تبق من آثاره شيئا .



هكذا أمكن لبريطانيا ان تنجح في وضع وتحديد سياستها التي التزمتها في مصر طوال ثلاثين عاما لم تكف خلالها عن العمل على تقبيل وحدة الأمة . . وبينما كانت لجنة ملتر قد فرغت في مناقشاتها ومفاوضاتها مع الوفد المصري من استخلاص كل ما أفادها لوضع هذه السياسة ، كان الوفد المصري يتطلع الى الدخول من جديد في مفاوضات مع ملتر على الرغم من كل ما تقدم ، فلم ينقطع أمله في هذا المطمح الا حينما تلقى الوفد تبليغا من اللورد ملتر في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٢٠ يقول فيه ان المضي في المفاوضات لم يعد ملائما ، ولم يفت ملتر ان يسجل على الوفد المصري في هذا التبليغ ما جاء في تقرير أعضاء الوفد الثلاثة الذين عادوا من مصر الى لندن أخيرا ، من اتجاه جانب كبير من الرأي العام المصري الى اجراء تسوية بين مصر وبريطانيا تقوم على مقترحات ملتر ، كما سجل ملتر في تبليغه ما يشير من طرف خفي الى عنصر المساومة في المفاوضات ، فقال ان الوفد يطالب بتعديل في المشروع ، وبإضافة شروط فيه ، ودون أن يكون مرتبطا - لقاء هذا - بتضيد المشروع تضيدا كاملا .

ومضى هذا التبليغ فأكد عدم حاجة بريطانيا للمضي في المفاوضات

فى الوقت الحاضر ، وبأنه اذا تبين للمصريين فيما بعد أن هناك أملا فى الوصول الى حل يناسب وجهة النظر المصرية ؛ فإن البت فى ذلك الحل لا يمكن ان يتأتى الا عن طريق مفاوضات رسمية بين حكومتى بريطانيا ومصر .

وفى ختام التبليغ أشذر ملنر على سعد بأن يعمل على استمالة الرأى العام المصرى لمشروع الاتفاق بين مصر وبريطانيا ، وحثه على بذل كل جهود من أجل ان تسود الثقة والطمأنينة علاقة مصر ببريطانيا ، ولكى يتغلب سعد على ذلك العدد الكبير من المصريين الذين مازال التشاؤم من هذه العلاقة يملأ قلوبهم ويحث فيها المخاوف من نوايا السياسة البريطانية تجاه مصر ، ومن ثم فهم لا يثقون فى وعودها ولا يأملون تقديرها لمطالبهم ، وفى حسن استمادها لقبول هذه المطالب ، ولا يقدرعون عواطف بريطانيا نحو مصر حق قدرها .



تلقى سعد وصحبه وهم فى لندن هذا التبليغ من ملنر فكان بمثابة أمر مهذب بالرحيل ، ويادر الوفد المصرى بإرسال رد الى ملنر قال فيه : ان الوفد المصرى مقتنع بما أشار به اللورد ملنر من وجوب تعريف الرأى العام فى البلدين بالحالة ، وذلك لايجاد روح حقيقة للوفاق بين الأمتين ، هذه الروح التى بدونها لن يكون أى اتفاق ممكنا ، وان الوفد مقتنع بهذه النظرية كل الاقتناع . ثم يصل سعد زغلول فى رده هذا الى جوهري الموضوع فيقول : ان الوفد ماضى يظهر رغبته القوية فى مناقشة التحفظات فى الدور الحالى من المفاوضات وأنه لو تم ذلك لأدت هذه المناقشة الى ازالة كل سوء تفاهم ، ولمحت كل أثر للشكوك وحقت الفرض المنشود تحقيقا كليا ، ألا وهو الوفاق المرتكز على الثقة المتبادلة بين الامتين كما أكد رد الوفد ضرورة مناقشة التحفظات بوصفها مرتبطة كل الارتباط بأحكام المشروع الذى يراد أن يكون مستقبلا قاعدة للمفاوضات الرسمية ، واستطرد كتاب الوفد يقول : ان ارجاء المناقشة فى التحفظات الى أن تبدأ المفاوضة بين الحكومتين ، مناه اذغام المفاوض المصرى مستقبلا على الدخول

فى تعاقدا على قواعد تخالف تماما أمنى البلاد التى تريد استقلالها وتريد
الغاء الحماية وان هذا مالا يقبله الوفد ، ولا يقبله كذلك أى مصرى يتمتع
بشئ من ثقة مواطنيه ، ثم تصدى سعد فى رده هذا الى الوضع القائم فى
مصر من ناحية القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية وما الى ذلك كله
فقال : انه وضع لا يمكن أن يكون متمشيا مع روح الاتفاق ومع الرغبة
التي أبدأها ملتر فى ترك مقاليد حكم البلاد ليد أبناء البلاد ، وقال : ان
بقاء هذا الوضع يجعل الدعوة لاحتلال الثقة فى نفوس المصريين عبثا لاطال
من ورائه ، بل ان الانسان الذى يقف فى مثل هذا الجو ؟ ليدعو الى الاتفاق
لا بد أن تمدد البلاد خذاعا أو مخدوعا مهما كانت الثقة فيه غير محدودة ،
ومهما كان احترام الجميع له ومحبتهم إياه ، ولابد له من أن يسقط أمام
صيحات الاستياء العام ضده بسبب اتباعه منهجا منافيا للحقيقة ولشعور كل
مصرى ولحكم العقل نفسه •

ويمضى سعد فيدى فى الرد أسفه لما انتهى إليه الأمر فيقول : انه كان
يعتد نفسه سعيدا لو أن لجنة ملتر كانت قد ذرعت بالوسائل الضرورية التي
تمكنه من أن يسعى سعيا نافعا لايجاد تيار فى البلاد يميل الى السوفاق ،
ويأمنه مهما يكن من أمر فان ترك باب المناقشة مفتوحا بين ليجتكم وبين الوفد
تجعلنا نأمل الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم لتذليل الصعاب الحاضرة
حتى يكون فى مقدورنا أن نبث بين أبناء الأمة المصرية روح اليقظة
الحقيقية والرغبة الصادقة فى الاتفاق التام مع بريطانيا العظمى •

وفى ذات الوقت الذى يمت فيه سعد زغلول الرد الى لجنة ملتر معربا
فيه عن أمله فى أن تراجع اللجنة نفسها وتفتح باب المفاوضات بينها وبين
الوفد ، كان سعد يدرك فى قرارة نفسه أنه لابد من العمل - فى الوقت
نفسه - من أجل تأكيد ثقة الأمة بالوفد وعدم تخليها عن واكلتها اياه فنادى
الوفد المصرى بريطانيا وأرسل سعد فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٢٠ نداء
الى الأمة قال فيه مايلى : أيها المواطنون ؟ قد رفعت من عامين عن كبرياتكم
القومى ، ذلك العبء الذى كان يثقل كاهله ، وصيحة الاستقلال أعلنتكم فى

وجه العالم بأسره حقكم فى الحياة ؟ وما زلتم منذ ذلك اليوم تثبتون أنكم
جديرون بأمانكم الوطنية ، وقد جاءت نتيجة الاستشارة برأيكم فى مشروع
الاتفاق مثبتة أن الاستقلال ليس فى رأيكم كلمة ترد فى الهواء دون معنى ،
بل انكم تريدونه استقلالا حقيقيا خليقا بكم وبمستقبلكم الذى سيرسل غدا
أشعثه الوضاعة على مصر الحرة . وهذا الاستقلال منحصّل عليه باتحادنا
وبروح التضحية والايمان بأنفسنا وبمدالة قضيتنا المقدسة ايـمانا هادئا
صادقا •



على أن سعدا اذ خاطب الأمة ببيانه هذا ، فانه لم يقل فى البيان للأمة
التي يخطبها انه فى طريقه اليها ليحمل لواء الجهاد وليتقدم الصفوف فى
البلاذ ، بل ان الواقع كان منه على عكس ذلك ، اذ مضى سعد وعدد غير
قليل من أعضاء الوفد المصرى الى فرنسا فى الوقت الذى تقدم فيه لورد ملتر
بتقرير لجنته الى الحكومة البريطانية وسجل فى هذا التقرير من النقاط
التي يصف بها الأوضاع فى مصر : ويصف بها موقف الحكومة البريطانية
فى الماضى ويصف بها الحركة القومية والثورة ليمهد بهذا كله الى تفتت
الوحدة الوطنية وتحطيم الثورة ، ذلك التقرير الذى اختتمه ملتر قائلا :
« ان نصيحتنا لحكومة جلالة الملك هى أن تسرع وبلا ابطاء فى مفاوضات
الحكومة المصرية بعقد معاهدة على المبادئ التي حذناها ، وعندنا أن اضاعة
هذه الفرصة تعتبر مصيبة كبرى • • »

وفى ذات الوقت الذى غادر فيه الوفد المصرى بريطانيا ونشر تقرير
لجنة ملتر كانت الأصوات ترتفع فى بريطانيا لتسجل للوفد المصرى فضله
على قضية البلاذ باعتبار أنه تمكن من زحزحة الجانب البريطانى عن موقفه
القديم فتمشت بريطانيا الى حد كبير مع المطالب الوطنىة المصرية وعزت
هذه الأصوات الى سعد زغلول هذا النصر •

وهكذا مضت السياسة البريطانية فى أساليبها المهودة وأخطر وثيقة
واجهت بها الحكومة البريطانية الرأى العام فى كل من بريطانيا ومصر كانت
بلا شك ذلك التقرير الذى قدمه لورد ملتر والذى حوى وجهة نظر اللجنة

فى الأوضاع القائمة فى مصر بالاضافة الى ماتضمنه من التحليل الدقيق
لمختلف مراحل المفاوضات التى تعرضنا لها فيما تقدم *
ونظرا لخطورة ما جاء فى القسم العاام من هذا التقرير *
ولما تضمنه من عبارات تشير الى مبلغ الدماء والمكر فى السياسة البريطانية
اذ يجد التمعن فى عبارات التقرير المضى الذى يرضى عواطف المصريين
وشعورهم ، وفى ذات الوقت يمهّد لاشغال نارالفتنة والانقسام بين المصريين
ويرمى الى الايقاع بينهم والى تصدع صفوفهم * * نقول انه نظرا لما تضمنه
تقرير ملتر مما يمكن القول بأنه كان أنموذجا فريدا للعقلية السياسية
البريطانية التى يتعين على كل من يتصدى لهذه السياسة أن يصفا وينهمها
فقد رأينا أن نعرض الى هذا الجانب من التقرير *

الفصل الثامن عشر

بجنت ملنر

تمهيد تنفيذ الوحدة الوطنية

« دهام السياسة البريطانية في تقرير اللجنة - التقرير يصور أخطاء السياسة »
« البريطانية في مصر - الإدارة البريطانية في مصر تمرى الى لبرج اللجنة - التقرير »
« يسجل اجماع الامة المصرية على مقاطعة اللجنة - أخطاء السياسة البريطانية والحكم »
« البريطاني في رأى التقرير - اللجنة تنتقد حشد الانجليز في الوظائف وأعمال »
« واستعلاء الحكام الانجليز وامتزاجهم المصريين - بريطانيا في رأى التقرير جعلت من »
« مصر حقل تجارب لوقليها - وتسجل القصود في السياسة التعليمية - اللجنة تفسر »
« اسباب استياء الفلاحين - اللجنة (والسلطة العسكرية) ومصادرة المحصولات »
« والدواب في رأى اللجنة - اللجنة تسجل الامباء والتبعات التى اصطلعت بها مصر »
« خلال الحرب - اللجنة تناقش حكم المسيحي للمسلم وتحدد طابع الوزارة التى ترعى »
« السياسة البريطانية - تقسيم المصريين الى طبقات - تفسر اللجنة لوقوف المصريين من »
« بريطانيا - التقرير يقول ان المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة - اللجنة »
« توضح القابل للاعتراف لمصر بالاستقلال - المصالح البريطانية في رأى اللجنة - »
« التقرير يشير الى من هم على صلة طبيعية ببريطانيا - لمن الاستقلال - اللجنة »
« عرفت مطالب الوفد فرست لبريطانيا موقفها ... »



جاء « تقرير اللجنة » بصورة تندس فيها روح السياسة الانجليزية
بدهائنها وخداعها فاقسم التقرير فى بدايته بسمات النزاهة والحرص على
مصالح المصريين ؛ وتناول من واقع السياسة البريطانية ما يشير الى وقوف
اللجنة الى جانب المصريين ، وما يشعر هؤلاء بالكرامة فسجل التقرير
أخطاء السياسة الانكليزية تجاه مصر وتقدها ، ورعاية من اللجنة لمصلحة
المصريين وتظاهرا منها بهذه الرعاية ؛ تناول التقرير بالتجريح فى بعض
فقراته الأداة الحاكمة البريطانية لاهمالها مصالح الشعب المصرى .

ولا غرابة فى ذلك مادام أن هدف اللجنة الأساسى كان استدراج

المصريين حتى يسنى لها تقنين وحدتهم وتفريق كلمتهم ، وتقسيمهم الى
فئات وطوائف •

لقد افتتحت لجنة ملنر تقريرها عن عملها في مصر ، بنبرة قصيرة
أشارت فيها الى مولد فكرة ارسال اللجنة والباعث على ذلك ؛ فجاء في التقرير
أن حكومة جلالة ملك إنجلترا بدأت التفكير في ايفاد لجنة خاصة الى مصر
منذ شهر ابريل سنة ١٩١٩ بعد تفاقم الأمور الى حد العنف والاعتداء
والاخلال بالنظام •

وفي مايو أعلن أن لجنة كهذه ستسافر الى مصر برئاسة اللورد ملنر
في فصل الخريف • ثم يتناول التقرير ما قبلت به اللجنة في مصر من
احتجاج المصريين على ايفادها ، ويصف موجة السخط التي عمت البلاد ؛
ويتحدث عن استقالة محمد سعيد رئيس الوزراء احتجاجا على دخول
اللجنة مصر ، ثم تولى يوسف وهبة رئاسة الوزارة فيقول التقرير : « لقد
جاهر المصريون الوطنيون بزمهم على اعداد الخطط اللازمة لمقاطعة اللجنة
وقد شد من عزمهم في هذا الاتجاه مسلك محمد سعيد رئيس الوزراء ، وذلك
باحتجاجه على ايفاد اللجنة قبل توقيع الصلح مع تركيا ، ثم ازداد اصرار
المصريين قوة وصلابة باستقالة محمد سعيد بسبب اهمالنا لاحتجاجه ، وقد
خلفه يوسف وهبة في رئاسة الوزارة ؛ وظل قابضا على زمام الحكم طيلة
الفترة التي قضيناها في مصر •

ويستطرد التقرير في وصف شعور الوطنيين الذي يسوده الاستياء من
مجرد وجود اللجنة ، ويتحدث عن الصحف الوطنية ؛ وكيف أمنت في
مهاجمة اللورد ملنر وفي استنكارها لعمل اللجنة واستنارة الرأي العام
ضدّها فيقول : ان الوطنيين والصحف الوطنية أخذوا يمشون الرأي العام
ضد اللجنة ، فلم يكده يمضي على وصول اللجنة الى القاهرة أيام ، بل ساعات
حتى وجدنا أنفسنا أمام معارضة صريحة قوية منظمة ، فانهالت علينا البرقيات
تفيض عباراتها بالتهديد والاحتجاج على وجودنا في البلاد •• وكان الكثير
من هذه البرقيات مرسلا من طلبة المدارس ، كما كان بعضها يحمّل
توقيعات أعضاء هيئات عامة ؛ كمجالس المديرية ، وأخرى كان مرسلوها

من موظفى الحكومة ، ومن النقابات ومختلف الجماعات التى تنفست
قيمتها وأهميتها .

ويصف التقرير موقف الصحف الوطنية فيقول : انها خلا النادر
منها أوسعت اللجنة نقدا وقدحا وتمريضا ، وأمنت في تحريض الجماهير
على التنكر لنا وعدم الاعتراف باللجنة وأعلنت أن مثل هذا الاعتراف يفسر
بالرضا عن الحالة الحاضرة بالبلاد ؛ ووصفت هذه الصحف أى علاقة تنشأ
بين أى مصرى وبين أعضاء اللجنة بأنها خيانة للوطن وجناية على البلاد .

ويعرج ملنر فى تقريره على موقف الأزهر فيقول : « . . . ولكى
ندرك مبلغ المقاومة العنيفة لنا وشدة اندفاع تيارها ضدنا ، نقول بأنه حدث
فى الأسبوع الثانى من وصولنا القاهرة أن بعث علماء الجامع الأزهر وهو
معهد التعليم الدينى والإسلامى منشورا الى المعتمد السامى البريطانى
أوضحوا فيه حق مصر فى الاستقلال التام ، وطالبوا بجلاء الانجليز عن
البلاد . . . »



وفى صدد خداع اللجنة للمصريين من أجل استدراجهم ؟ تعمد اللجنة
الى تفسير موقف مصر من بريطانيا تفسيراً تعمد فيه أخطاء السياسة البريطانية
والحكم البريطانى فتقول : « ان المصريين يستشهدون بما أدلى به رجال
الدولة البريطانيون من التصريحات المتعددة التى نفوا فيها أى تفكير فى ضم
البلاد أو احتلالها بصفة دائمة ، وبما قاله السير « الدن نجورست » تأييدا
لهذه التصريحات ، من أن ماتوخاه أساسا حكومة بريطانيا هو اعداد
المصريين للحكم الذاتى وساعدتهم فى الوقت نفسه كى يتمتعوا بالثمرة
التي تحققها حكومة صالحة رشيدة . فالحوادث والظروف التى حالت بين
بريطانيا وبين انتجاز هذه الوعود حتى الآن انما هى حوادث وظروف
لا يعلمها الا الانجليز ؟ اما المصريون فأنهم يحرصون على هذه الوعود ،
ولذلك فانه لمن السهل التذرع بعدم انتجاز هذه الوعود كحجة تثبت سوء نية
بريطانيا ، كما يجب أن ندخل فى اعتبارنا تلك الأمور اذا أردنا معرفة السبب

فى استنكار المصريين للزعم المعتاد القائل بأن مصر أصبحت من الأملاك البريطانية ، أو أنها أصبحت كذلك بحكم وضعها تحت الحماية .

ويستطرد التقرير فيقول : « على أن الحاجة الى تسوية هذه الحال كانت تزداد بازدياد تأثير وجودنا فى مصر والشعور بالطرق الأوربية التى تدخل اليه : فانه بعد أن تخلص المصريون من الظلم والخوف ؛ تحركت فى أنفسهم خواطر جديدة ، ومطامع جديدة لم يكن هناك بد من اتباعها فى نفوسهم ، فما من شك أن هناك فرقا بين مصرى عام ١٩٢٠ وبين مصرى عام ١٩١٠ ؟ ويتسع - بطبيعة الحال - هذا الفرق بالنسبة لمصرى عام ١٨٩٠ سواء أكانوا من سكان المدن أم من الفلاحين . فنحن وقد أغفلنا هذه الاعتبارات وأملنا ، لم نعالج حل القضية المصرية على أساس من الصدق والجد وكان اهمالنا سببا لبعض ما انتهت اليه الحال فى مصر .



» تضى اللجنة فى وجهتها فتسجل نقدها لسياسة بريطانيا فى حشد الموظفين لتولى المناصب فى مصر فتقول : « ان نظام كرومر الذى أحدثه لينتقد حكومة أصابها الافلاس لم يكن غير نظام مؤقت ، إذ أن المعروفه بالنسبة للاحتلال أنه كان سينتهى بعد وقت قصير ؛ وأنه لن يدوم الى ماشاء الله ، ولا سيما بعد أن وافقنا فى عام ١٨٨٧ على انتهائه بعد أجل قريب ، غير أن ما اتخذ من التدابير الوقية وما وضع من النظم لسد الحاجة اذ ذاك قد رسخت وثبتت مع مر السنين ، ثم ما لبثت أن تحولت الى نظم مقررة وتدابير ثابتة جملت العنصر الأقوى بين العناصر الادارية يزداد قوة وتفوقه ويحرز من السلطة ومن تحمل المسئولية ما لم يكن فى الأصل مقصودا ؟ ثم كان من شأن هذا التصرف أن قصرت خدمة العنصر المصرى على الوظائف الثانوية فى الحكومة .

ثم يضى ملتر فيقول : فى أوائل أيام الاحتلال ؛ كانت السياسة المتبعة تهدف الى استخدام عدد محدود من الموظفين البريطانيين الذين يراعى فى اختيارهم كفايتهم ليقدموا مشورتهم ومساعدتهم فى الدوائر الحكومية ؛ ولاسيما فى الدوائر المالية والرى . وعلى مر الأيام أضيف الى

هؤلاء مستشار قضائي ومستشار للمعارف ، ثم أضيف الى هذين مستشار
للدخالية ، وجماعة من المفتشين للإقاليم ، وقد كان عدد هؤلاء الموظفين
محدودا وكانت وظائفهم وقفا على ذوى الكفايات وأولى الخبرة ، ولهذا فقد
كان توليهم وظائفهم محتملا ولا يلقى اعتراضا ؟ بل على العكس ، كان
المصريون يجلبونهم ويحترمونهم ، ومع ازدياد إيرادات مصر اتسع نطاق
العمل فى الدوائر الحكومية ، واستبج هذا استخدام عدد أكبر من الخبراء
الأجانب ومساعدتهم ، ومع الزمن ظلت زيادة استخدام الأجانب فى
الحكومة المصرية فى ارتفاع حتى طفت على المبدأ الذى كان الأصل فى
استخدامهم ، وهو تدريب المصريين واعدادهم لتدبير شئون بلادهم بأنفسهم
وفى هذا الحشد من الموظفين الأجانب قضى على هذا المبدأ .



ثم يمضى ملتر فيقول :

« صحيح ان الوزراء المصريين لم يعد كل مهم من مناصبهم محصورا
فى بريقها وأبهتها ، كما كان أكثرهم فى أوائل أيام الاحتلال ؟ وانما
اتجهوا فى السنوات الأخيرة الى توسيع دائرة نشاطهم وازداد اهتمامهم
بشئون وزاراتهم ، ولكن يقابل هذا أن وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح
وهؤلاء أغلبهم أجانب قد ازداد عددهم وازداد استقلالهم فى العمل عن
مجلس الوزراء ، ومع هذه الزيادة ازدادت النقصه بسبب احتكار البريطانيين
للووظائف التى تتزايد من ناحية العدد والأهمية . وكان ذلك ملحوظا
للمصريين لفترة طويلة سابقة على الحرب » ثم يقول ملتر : « ان الموظفين
المصريين الذين قضوا فى وظائفهم فترة طويلة أكسبتهم خبرة بأعمالها
وكفاية واضحة قد فقدوا الأمل فى الترقية الى أعلى الوظائف فى حكومتهم
بسبب النظام الذى يقصر شغل المنصب الذى يتولاه أجنبى على أجنبى آخر
حتى شغل المنصب ، ويحظر شغله دائما على المصريين » .

وعندما وصلت اللجنة لمصر ، اشتد استياء القوم للزيادة الحديثة
فى عدد البريطانيين العاملين فى الحكومة ، وعلى الرغم من أن ما أشيع عن
هذه الزيادة لا يخلو من المبالغة الكبيرة ، فانها كانت زيادة واضحة ، وقد

امتدت الى عدد غير كبير من الوظائف الصغيرة التي كان يشغلها الأهليون الى ذلك الحين . وجدير بالذكر أن عدد الموظفين البريطانيين قد بلغ في هذه الأيام ١٦٠٠ ؛ في حين كان في أوائل سنى الاحتلال مائة ، ورواتبهم العالية كانت مدعاة لشكوى المصريين وتظلمهم ، على الرغم من أن ظروف الموظفين البريطانيين تدعو الى زيادة رواتبهم .

وتسجل اللجنة استملاء طبقة الحكام الانكليز في مصر واعتزالهم المصريين فتقول :

« ويقدر ما ازداد عدد البريطانيين في مصر ، ازدادت عزلتهم عن المصريين وابتعادهم عن مخالطة الشعب ، الى حد أن أصبح حى الجزيرة الذى يسكنونه حيا غريبا بذاته أدنى لأن يكون محلة من محلات الجنبود البريطانيين فى الهند ، توافرت فيها لهم كل وسائل الرفه والعيش الرغد كما أن ذلك الوضع الانزالى أقصاهم بعيدا وأخرجهم عن اطار الهيئة الاجتماعية المصرية ، وباعد بينهم وبين المصريين . ان ابتعاد البريطانيين عن مخالطة المصريين ومعاشرتهم قد زاد من الشعور بثقل وطأة الاحتلال الأجنبى والمبالغة فى الاشتزاز منه . »

وتصف اللجنة كيف أن بريطانيا جعلت من مصر حقل تجارب لموظفيها فتقول : وقد توالى على مصر بعد اعتزال كرومر منصبه عام ١٩٠٧ عدد من الوكلاء البريطانيين والمعتمدين الساميين ، لا يقل عن خمسة ، مما أشعر المصريين بأننا ننظر الى بلدهم وكأنها حقل للتجارب ، وقد ترتب على ذلك أن زاد استقلال الموظفين الانكليز الثابتين فى وظائفهم ، وكان هؤلاء منصرفين الى اصلاح العمل فى الدواوين والمصالح أكثر مما كانوا يهتمون بالمسائل السياسية ، وقد كان المصريون الذين يراقبون الأمور عن كعب يرون فى ذلك دليلا على التزعزع وعدم الاستقرار على رأى ثابت .

وتتحدث اللجنة عن التعليم ، بعد مضى أربعين سنة على احتلال البلاد

فتسجل التصور فى السياسة التعليمية فتقول : ان فشل السياسة التعليمية فى مصر كان من بين عوامل السخط العام فى البلاد ، فقد أدى قصور هذه السياسة الى اطراد الزيادة فى تخريج عدد من طلاب الوظائف فحسب ممن تنحصر كل كفاياتهم فى شهادة يحملونها باجتيازهم للامتحان دون أن يكونوا قد هذبوا تهذبا حقيقيا •

ففى بادىء الامر كانت الظروف تقتضى تعليم عدد من الشبان فى المستوى الذى يمكنهم من القيام بواجبات الوظائف الكتابية فى الحكومة التى كان يشغل معظمها - وتشد - موظفون من غير المصريين ؛ كما كانت تقضى باعداد الطلبة لدخول المدارس العليا لدراسة الطب والهندسة والحقوق ، غير أنه - يبدو - هنا أيضا أن الأمر بقى على هذه الصورة الى عهد قريب دون محاولة تتجس نظام التعليم ثم وضعه فى ظروف استثنائية ودون مراعاة الى تطور الأحوال وما يتطلبه ذلك من الأخذ بأساليب تعليمية جديدة • ان التعليم الذى أقبل عليه الناس فى حرارة وجدوا فى طلبه لا يزال قاصرا الى حد بعيد ، فأغلب الأهالى لا يزالون أميين ؛ بل أكثر من ذلك ان معظمهم لم يتل أى قسط من التربية الاجتماعية أو الأدبية •



وقد تبادلت اللجنة أسباب استياء الفلاحين ، فمددت هذه الأسباب قائلة : ان التحكم فى أسعار القطن زاد من سخط الفلاحين ؛ لأن ذلك يحرم الزراع مزايا المزاحمة والمنافسة فى الأسواق الأجنبية مع أن أجرة الأرض التى يزرعها فى ازدياد مطرد •• ثم قالت اللجنة فى هذا الصدد : على أن هناك عوامل أربعة جرتها الحرب وكانت أدعى الى مضاعفة نفور الفلاح وزيادة سخطه وهى : (١) التجنيد لفيلق العمال والهجرة المصرية • (٢) مصادرة الحيوانات • (٣) مصادرة الحبوب • (٤) جمع الأموال للصليب الأحمر • وكان استهجان الناس للطرق التى تنفذ بها هذه العوامل أشد من العوامل ذاتها •

أما عن العامل الاول فقد دلت الدلائل على أن الأنظار كانوا بعد تجنيدهم يرضون بشروط التجنيد ، وان الرواتب التى كانوا يأخذونها نفعت الفقراء

منهم كثيرا ، غير انه يبدو ان المستشفيات التى كانوا يمرضون فيها لم تكن على ما يرام ، وانه كان بين ضباطهم من يجهلون لغتهم ، ولا يعرفون كيف يعاملونهم لتقص خبرتهم فى هذا الصدد . على ان تكرر انتظامهم فى سلك فيلقهم المرة بعد المرة ، وعدم اشراك الذين كانوا فى الخدمة منهم فى حوادث مارس سنة ١٩١٩ يدلان على ان تظلمهم من الخدمة لم يكن شيئا يذكر ، وكانت التدابير تسير طبق المرام مادام الذين ينتظمون فى فيلق العمال يجندون من المتطوعين ، نعم ان منهم من تظلم من اطالة مدة خدمته الى ما بعد تاريخ تماقده ؟ وذلك بعدما تولت أمور التجنيد سلطة عسكرية ، ولكن أمثال هذه التظلمات لم تظهر الا بعدما اتضح أن نظام التطوع لا يكتفى لتقديم العدد اللازم من المجندين ، فتعين وقتئذ مباشرة الضغط الادارى للحصول على المتطوعين ، ولما كان المصريون قد أعلنوا فى أول الحرب مع تركيا ؛ بانهم لا يدعون للاشتراك فيها فان التطوع بقى اسما لا فعلا ، وكلف عمد البلاد وهم موظفون اداريون فى الاقاليم بلا راتب عمليات التجنيد دون ان يكون عليهم رقيب من الموظفين الانكليز الذين وجه اكرهم للعمل فى جهات أخرى ، فلجأ العمد الى اكراه الناس واجبارهم على التجنيد وما من شك فى أن بعض العمد خربى الذمة ، انتهزوا هذه الفرصة للانقسام من أعدائهم ؟ مفساقوهم قسرا الى الخدمة ، وتركوا أصدقاهم ، كما أن منهم من دأب على تناول الرشوة واعفاء دافعيها من الخدمة ، وقبلوا البدل ، وقد اختلف الناس فى تقدير هذه المظالم والمساوى ؟ ولكنها على أية حال كانت من الكثرة الى الحد الذى أشعر الناس فى بعض الجهات باستياء قوى ، كما انها يسرت للمحرض السياسى فرصة مسانحة بلبلوغ هدفه .

واما العامل الثانى - أى مصادرة الحيوانات - فيقال فيه : « انه ضايق الفلاح كثيرا بسبب الاستيلاء على دوابه التى هى وسيلة النقل فى حياته غير أنه يبدو أن أثمانها كانت تدفع للفلاح وان الثمن كان مناسباً ، ولكنه وجد نفسه بعد الحرب مضطرا لدفع ثمن أغلى لكى يشتري دواب بدل دوابه الأولى . فالفلاح يكره بطبيعته أن تنتزع منه دابته ، ولكن ذلك

- كما يبدو - لم يشكّل سببا كبيرا لاستيائه ، علاوة على أنه اجزاء لافتر
من اتخذه وقت الحرب ، ومهما يكن الأمر فمصادرة الحيوانات ، لم تكن
لترضى الفلاحين عن كانوا السبب فى المصادرة •

أما العامل الثالث : وهو مصادرة الحبوب ، فقد كان سببا أعظم مما
تقدم فى السخط والاستياء ؛ لأن أسعارها ارتفعت بسبب طلب الجيش
لها ، وكانت أسعارها فى الأسواق أعلى بكثير من الأسعار التى تدفع حين
المصادرة ، وقد فرض مقدار معين من الحبوب على كل مركز عهد بجمعه
الى الموظفين المحليين ؛ فربح هؤلاء من وراء ذلك أرباحا كبيرة ، اذ أن
العمد جمعوا كثيرا مما طلب اليهم وتاجروا بما بقى لديهم ، فباعوه فى
الأسواق بأسعار عالية • كما اضطر الأهالى المكلفون بتقديم حصة من
الحبوب ممن لم يكن لديهم شئ منها ؛ الى شراء ما هو مطلوب منهم
بسر عال وقدموه بأسعار المصادرة الرخيصة • كما ثبت وقوع تلاعب
واختلاس من موظفى المديرية ومن العمدة والشايف فى تسليم أثمان
الحبوب لأربابها وكان الضحية فيها مستحقى أثمان الحبوب ، وبهذا كان
المسئول فى الأغلب عن هذه الأعمال المنكرة هم الموظفون المحليون ؛
ولكن هذه المسؤلية أُلقيت على عاتق الإنكليز • ونسبت اليهم هذه
المنكرات ، على الرغم من انهم لم يكونوا قادرين على مراقبة هذه الأمور
لأن الأحوال - اذ ذاك - لم تكن عادية •

وأما العامل الرابع - وهو جمع الأموال للصليب الأحمر ، فقد
تولاه المأمورون والعمدة المصريون ، وكان المقصود جمع هذه الاموال بالتبرع
ولكنه كثيرا ما تحول الى النصب والاكراه على يد موظفين يطلبون أن يكون
لهم فضل واستحقاق بجمع الاموال التى جمعت من مراكزهم • وسرت
الشائعات عن الاختلاسات فى هذه التبرعات ، على انه كان أفضل من ذلك
ان يفتح اكتاب لمساعدة الجرحى ؛ ولا سيما انه كان فريق من الناس
يشيدون بالهلل وفريق آخر يشيدون بالصليب ، وما من شك فى أن
الاكتاب للجرحى بصفة عامة او أنه افتتح لأقبل عليه الأغنياء من المصريين

ومن المقيمين في مصر من الأجانب ؟ أما تخويل الموظفين المصريين المحليين
جمع الأموال فقد أدى الى هذه المساوى •

وعلاوة على ذلك كله فإن أسعار الحاجات ارتفعت ارتفاعا لم يسبق
له مثيل ، فأرهق الغلاء الفقراء الذين كانوا لا يجدون ما يمسك رفقهم ، في
حين كانوا يرون أمامهم بعض مواطنيهم وبعض الأجانب غير المحبوبين
يعيشون في ثراء واسع •

وقد ذهبت اللجنة الى مدى بعيد في تبريرها للانتفاضة الوطنية
وثورة سنة ١٩١٩ - تماما - وبذات الأسلوب الذي بررت به بريطانيا ثورة
عرايى بعد أن انتهت الثورة باحتلال بريطانيا لمصر • وما من شك في أن
الأسباب التي من أجلها استحققت ثورة عرايى ، ومن بعدها استحققت ثورة
سنة ١٩١٩ تبرير بريطانيا ؛ لم تكن خافية على الإنكليز حينما قاوموا
الثورين ؛ ووقفوا ضد القائمين بهما ، ولكنه الخبث والمكر في السياسة
البريطانية والدهاء الذي تقوم عليه ، هو الذي يبرر مادام التبرير لمصلحته
أو يعترض مادام الاعتراض لمنفعته •

سجلت لجنة ملتر التبعات التي اضطلمت بها مصر والمعاونة التي بذلتها
من أجل قضية الحلفاء ؛ كما جاء تفسير اللجنة لهذه المعاونة ولأسبابها
تفسيرا ساذجا وفي هذا الشأن تقول :
في أثناء الحرب : لما دخلت تركيا الحرب سنة ١٩١٤ ضد الدولة
المحتلة ووعدت ألمانيا جبهة بتحرير مصر من سيطرة بريطانيا ، ففي هذه
الأحوال وبسبب روح المهادنة المستحكم ضد الدولة المحتلة مدة سنين أشهر
على القائد العام - ونعمت الاشارة - باعلان الحرب مع تركيا ، ليدرك
العالم أن بريطانيا قطعت حل نفسها أن تضطلع وحدها بعبء الحرب دون
أن تدعو الأمة المصرية الى مساعدتها فيها •

الا أن الانصاف والعدل يقتضيان أن نسجل للشعب المصرى ماتحملة

من التكاليف والقيود التي اقتضتها تلك الحرب ؟ ولن ننسى ما قام به فيلق
العمال المصري من خدمات لا تقوم بحال ، ولم يكن عنها غنى للحملة على
فلسطين ، ثم تأييد حكومة السلطان وتعاونها الحثي لرجال السلطة البريطانية
ولا أدل على ذلك من تنازلها عن مبلغ ثلاثة ملايين جنيه انكليزي كان يحق
لها المطالبة به .

ثم تحدث اللجنة في خبث عن حكم المسيحي للمسلم فنقول : ان
من طبيعة النفس دائما استياء المسلم من حكم المسيحي وعدم اصطباره على
ذلك ، فروح الاسلام لا تقر وضع المسلم في مركز سياسي أدنى من مركز
المسيحي ؛ والشعور الذي ينبعث من هذه الروح أشد حدة من الشعور
الديني نفسه ، بل انه يبقى في النفس حتى بعد أن تخدم حرارة الشعور
الديني في الصدور . وما من شك في ان انصر الديني قد استخدم أثر
هذا الشعور في البلاد لتحريض الناس ضد اسم « الحماية » وذلك بتفسيرها
على انها خضوع الحاكم المسلم وحكومته الاسلامية خضوعا دائما للملك
مسيحي ، وغير خاف « ان الثيرة على الدين في الشرق أقوى من الثيرة على
الوطن وعلى تقاليد أهله .



وتحدد اللجنة طابع الوزارة المصرية التي ترضى السياسة البريطانية
فتقول :

« ولما استقال وهبة لاعتلال صحته خلفه توفيق نسيم ، وجدير بالذكر
أنا لا نستطيع أن نوفى هذين الرئيسين حقهما من الشكر والاطراء
لشجاعتهما وغيرتهما الوطنية ، اذ حكما البلاد في فترة الشدة والأزمة حيث
كانت حياتهما مهددة بخطر دائم . وتحكم البلاد الآن وزارة نسيم المؤلفة
من ذات الوزراء في وزارة وهبة عدا وزيرا واحدا . . . وكلتا الوزارتين
متشابهة ؛ الوزراء فيهما اديرون ذوو كفاية مقيمون على الولاء للسلطان ؛
يففون في ادارة الأمور مع المعتمد البريطاني السامي ، كما أنه لا صبغة
سياسية للوزارتين ؛ ولا يميل الوزراء الى خطوة مرسومة في المسألة التي
تعتبر أم المسائل الحالية ، أي « مستقبل مصر » .

وتقسم اللجنة المصريين الى طبقات ثلاث بعد الحرب فتقول :

تعرضنا بالوصف الى حالة مصر الداخلية حتى نهاية الحرب ،
موضح لنا كيف تأثر الرأى العام المصرى تأثيرا قاطعا وسريعا بالمبادئ التى
نادى بها الرئيس ولسن ووافق الحلفاء عليها فقد كان قبول الدول للرأى
القائل بأحقية الشعوب فى تقرير مصيرها مطابقا لما يستلج من العواطف فى
صدور الطبقات المتعلمة من زمن بعيد •

فالمصريون الذين كانوا يأملون الخير من وراء انتصار ألمانيا وتركيا
وجدوا فرصة سانحة لتغيير آرائهم ، وراحوا يذيعون أن وقوف مصر الى
جانب الحلفاء ومساعدتهم أدبيا وماديا كانت هى العامل الفعال فى التخلص
النهائى من الضمانيين •

والمتمدلون فى مصر أخذوا فى الدعوة الى حق مصر فى الحكم الذاتى
مستندين الى تصريحات الساسة البريطانيين المتعددة التى قالوا فيها ان
تدخلنا فى مصر تدخلا وقتيا ، وأحسن الجميع فى مصر بحقهم فى رعاية
البريطانيين وعطفهم ، لقاء ما بذله السلطان ووزراؤه من المعاونة السخية
لبريطانيا ، وبلغ هذا الاتجاه الى حد أن رشدى كبير الوزراء كان قد أثار
فى سنة ١٩١٧ مسألة التسوية النهائية للعلاقات بين مصر وبريطانيا •

ويبدو فيما سجلته لجنة ملنر عن الحركة الوطنية والأمانى الوطنية
أن السيامة البريطانية ما زالت تعمل على تقسيم أبناء البلاد الى متعلمين وغوغاه
وفلاحين ، كما يبدو حرص بريطانيا على تملقها للفلاحين واعتمادها عليهم
وفى هذا السيل تقول اللجنة : « قيل ان كل مصرى يستحق أن يسمى
مصريا وطنى الزعة فى قلبه » على ان هذا القول لا يمكن أن ينطبق الا على
المتعلمين وعددهم أقل من ١٠ فى المائة بالنسبة لمجموع السكان فى مصر
الذى يبلغ ١٤ مليون نسمة ، أما الأميون ولا سيما الفلاحون وهم ثلثا
الأمة فلا يصدق بالنسبة لهم هذا القول • ففى المدن تسهل اثاره الغوغاه
بالفاظ رنانة يلتقونها وعبارات جذابة للشعارات السياسية يرددونها دون
فهم لها ، أما الفلاحون فهم بطبيعتهم لا يابهون بالسياسة ولا ينشون بها ،

والفلاح ما زال على عهده القديم فى الفلاحة يعيش فى أرضه وعلى خيراته
ويحبها ويهوها ، على الرغم من أنه ملتزم فى فلاحة الأرض ذات الطرق
البدائية ، ولما يستعين بالعلم الحديث فى الزراعة ، إلا أنه بجهد الدائب
ويدرايته الواسعة فى خواص تربة الأرض قد تمكن من استنبات الأرض.
وجنى هذه المحاصيل العجيبة التى تعد أساس الثروة المصرية . وكل
هم الفلاح فى دنياه محصور فى هذه المحاصيل وفى الحصول على ما يكفى.
زراعتها من ماء الرى فى حينه حتى لا يصبب الأرض بوار . على أن الفلاحين
وإن كانت نظرهم للأمور مازالت ذات أفق محدود إلا أنهم ازدادوا
استقلالاً وتمسكاً بحقوقهم ، كما كان أمرهم عليه فى عهود الاستبداد الماضية.
وإذا أخذنا بينهم وبين أنفسهم دون توجيه ، فلن يحسوا عداً للانكليز ،
على أنهم يمتنون الأجنى وينصرفون بفتور عن المسيحي أول ما يلتقون به.
وذلك نظراً لفرط غيرتهم الإسلامية ، غير أن هذا الوهم قد زال من نفوس
الفلاحين بالنسبة للانكليز ، بعدما ثبت لهم استقامة مسلك الموظفين
البريطانيين ولطفهم ، وبما شملوا بالتحسن فى حياتهم نتيجة لوجود
الانجليز . صحيح أن أبناء الجيل الجديد ممن لم تمر بهم مساوى العهد
القديم أقل تقديراً لنا وثاء علينا ممن أدرك هذه المساوى من آباءهم الذين
عانوها وما زالوا يذكرونها . ولكن الفلاحين وإن يكونوا أقل ضغفاً واستكانة
مما كانوا فى الأزمان الماضية لا يزال عندهم ما يخيفهم من طمع أصحاب
الأطيان وتعت عدد كبير من الموظفين المصريين واضطهادهم لهم ، وهم
يشعرون أن النفوذ الانكليزى يحميمهم من هذه الأخطار بعض الحماية .
نعم إن حوادث الحرب المشؤمة التى أشترنا إليها آتفاً ، أدت إلى زعزعة ثقتهم
بعدلنا وحسن نيتنا زعزعة وقتية ، وهيات لما وضع من الأحداث المؤسفة
التي استهدفت الانجليز فى ربيع سنة ١٩١٩ ، ولكن ما وقع كان شاذاً .
كما لم يطل أمده . . . ويبدو أنه ماعدا المناطق القريبة من المحرضين فى
المدن ، قد عاد إلى الفلاحين حسن ظنهم بالانكليز الذين عهدوا فيهم حسن
المعاملة ، وقد بلغت من أنفسنا مبلغ التأثير أقوال عدد من مواطنينا الموظفين
وغير الموظفين ممن يعيشون فى الريف بين الفلاحين وتربطهم بهم العشرة .

اذ أكدوا لنا ان السحابة التى عكرت صفاء الجو فى السنة أو السنتين الماضيتين قد انقشعت ، وأن الانكليز يعيشون بالبلاد فى جو من المحبة كما كان الأمر من قبل •



وتحاول اللجنة أن تفسر موقف المصريين من بريطانيا فتقول :
• ونشملت هذه الدعوة ، وقويت عزيمة القائمين بها بإذاعة التصريح الانجليزى الفرنسى عن سورية والعراق فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، فقد تضمن التصريح عزم الدولتين على تحرير الشعوب التى خلصت من الظلم العثماني تحريرا تاما وإقامة حكومات وطنية لهذه الشعوب تستمد سلطاتها من التشريعات التى تضعها الشعوب ذاتها ، فبين المتمد السامى اذ ذاك «سير ريجنالد ونجت» مدى ما سيكون لهذه السياسة من الصدى فى مصر وعلاوة على هذا فإن المصريين كانوا قبل ذلك بقليل قد رأوا كيف أقيمت مملكة مستقلة فى بلاد العرب على الرغم من كونها فى نظر مصر ما زالت فى حالة من التخلف لاتجعلها فى مستوى مصر التى تضارع بعض الشئ • البلاد الغربية من حيث الحضارة والرقى •

وبينما كان الناس منصرفين الى الحديث فى هذه الامور • اذا بالرأى العام ينتفض وتثور ثائرته بسبب اذاعة مذكرة سرية فسرت على أنها تنكر على مصر حقها فى التمتع بالحكم الذاتى الذى يراد منحه لمن هم دون الأمة المصرية رقا ، وذلك ان لجنة خاصة كانت قد شكلت فى أوائل عام ١٩١٨ عهد اليها بحث الاصلاح الدستورى ، فطلبت هذه اللجنة من السير وليام برونات نائب المستشار المالى اعداد مذكرة تتخذها أساسا لمناقشتها ، وأن يبحث بوجه خاص مبدأ اسهام النزلاء للأجانب بقدر معين فى وضع التشريعات للبلاد ، أملا فى اغراء الأجانب على التنازل عن حقهم فى المفاوضة فى أغلب ما يوضع من هذه التشريعات - بحكم الامتيازات الأجنبية - فلما تسلم رئيس الوزراء مذكرة السير برونات فى أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ استاء وغضب ، كما ذاع أمر المذكرة فى البلاد وعم الجميع النفور والسخط عليها على الرغم من أن كل ما قصد بوضعها هو أن تكون قاعدة

لناقشات سرية • وهكذا انقلبت الدنيا ، وارتفعت الأصوات بالاحتجاج على مشروع فسر بأنه يجعل من الجمعية التشريعية مجرد سلطة استشارية ، ويمنع السلطة التشريعية الى مجلس آخر « مجلس الشيوخ » تكون غالبيته ممن تعينهم الحكومة وبعض الأجناب المنتخبين • وقد صاحب تأليف اللجنة بادية الذكر تأليف لجنة أخرى لدراسة ما يلزم من الاصلاحات القضائية فى حالة الغاء الامتيازات الأجنبية ، واستفتت دراستها هذه أشهراً طويلاً دون أن تضع تقريرها غير أنه أشيع عنها عزمها على ان تستبدل بنظام المحاكم المخلطة محاكم جديدة تلتزم تطبيق القانون الانجليزى وحده ، وتكون الانكليزية لغتها ، وكان فى هذا غبن وجور على المحامين المصريين والأجناب الذين يدافعون بالفرنسية ، مما كان سبباً فى خلق جو عدائى فى وسط المحامين ضد التوسع فى المراقبة الانجليزية •



وقد سجلت اللجنة أسباب الثورة ، وتناولت بالشرح موقف الوطنيين فى ١٣ من نوفمبر سنة ١٩١٨ وكذلك موقف بريطانيا • وفى هذا نقول :

« لقد زار زغلول ومعه اثنان من زعماء الحركة الوطنية المعتمد السامى البريطانى ، وكان ذلك فى ١٣ من نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وأبدى الزعماء الثلاثة رغبتهم فى السفر الى لندن لعرض بيان « بالاستقلال الذاتى » لمصر ، وفى ذات الوقت تقدم رشدى برغبته فى السفر الى لندن ومعه عدلى يكن وزير المعارف لمناقشة قضية مصر ، فقال ان السلطان يؤيد طلبهما كل التأييد وقد استد الوزراء فى طلبهما هذا الى انهما يفيان معرفة حقوق مصر على بريطانيا العظمى وهى تحت حمايتها ، لأن مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسمياً ، ومن ثم فلا يجب ترك هذه الحماية دون تحديد وتعريف يحيل بمداها وممايتها ، ولا سيما أنه كان لمصر وهى تحت سيادة تركيا حقوق معلومة • »

ولما نقل السير ونجت الى وزارة الخارجية هذه المطالب ، تلقى من هذه الوزارة رفضها لسفر زعماء الحركة الوطنية الى لندن لعدم جدوى

هذا السفر ، وكذلك عدم استعدادها لاستقبال الوزيرين محتجة بأن الوزراء الانجليز سيروحون لندن ليحضرؤا مؤتمر الصلح ، فليس لديهم من الوقت ما يمكنهم من بحث موضوع الاصلاح الداخلى لصر بما يقتضيه بحثه من العناية اللازمة . ولهذا فقد طلب الى الوزيرين ارجاء سفرهما ، وعندئذ أبلغ رشدى المعتمد السامى أنه يعتبر ان رفض زيادته ليدى أقواله تفسيرا لمعنى الحماية لايرضى به ، ومن ثم فقد بادر رشدى بالاستقالة . وما من شك فى أنه كانت هناك عوائق ظاهرة .

ولقد كانت اللجنة حريصة جهد الطاقة على تكييف موقف الزعماء من الحركة الوطنية ؛ وحريصة على ان تجد من بين الزعماء خاصة ومن بين المصريين عامة من يمكن أن يكونوا على صفاء فى علاقتهم ببريطانيا ، ومن يمكن أن يسايروا ويتجاوبوا مع الحطة والأهداف البريطانية . وقد عالج تقرير اللجنة هذا الجانب من نشاطها ، فقالت اللجنة فى تقريرها ان سلوك الفئة المتطرفة الصاخبة سبيل الصنف وخروجها عن دائرة الاعتدال والانصاف جعل الحركة الوطنية تبدو وكأنها ليس مما لايقبل الصلح او الاتفاق عليه .

ويطلق اللورد ملتر على هذا الرأى فيقول : ان الأمر لم يكن كذلك فى رأى اللجنة ، ولا هو دائم بالضرورة ، لان الهيئة الجديرة بالاعتبار والمعروفة بالوفد التى يرأسها سعد زغلول والتى تسلطت على عقول المصريين تمام التسلط ولو فى هذا الحين على الأقل . . . ويقول التقرير : ان الأمر لم يكن يقتضى الاغناء يسيرا من جانب اللجنة لفهم رأى الوطنيين وازالة ريبهم وشبهاتهم فى مقاصد بريطانيا العظمى حتى يستمال الكثيرون منهم الى مناقشة الحالة بتمام التعلل .

وبمضى التقرير فيقول : ان هذا أيضا يصدق على أكثر الوزراء اعتدالا ، وذكرت اللجنة من بين هؤلاء عدلى ورشدى وثروت الذين لم ينضموا الى الوفد فعلا وان كانوا مبالين الى الغايات الوطنية .



وبمضى تقرير اللجنة الى المزيد من ايضاح خططها الخيئة فيقول :

لما خرجت تلك المناقشات عن دائرة العبارات والصيغ ودخلت في جوهر القضية وصعوبتها العملية ، تبين لها ان المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة . وأن الأمر الوحيد الذي اجتمعت عليه كلمتهم هو الحرص على قوميتهم والحفاظ بجنسيتهم بحيث يظلون شعبا ممتازا عن سواء ، وأنه لم يكن من بد أمام اللجنة من أن تحرص على هذا الشعور عند السعي في التوفيق بين البريطانيين والمصريين . كما قالت اللجنة ان كل ما كان يضيها في المقام الأول هو المحافظة على هذا الشعور وهذه الجنسية ، ولكن في أى شكل وفي أى اطار ، هل في اطار الاستقلال التام ، أو في اطار الحماية التي كانت تسعى بريطانيا الى فرضها ؟ لم يفسر تقرير اللجنة الذي كان يسمى أساسا الى اشاعة الشك والفرقة بين المصريين موقف المصريين من عروض اللجنة ، وإنما مضى التقرير فقال : كان لاغنى للجنة عن ارضاء رغبة المصريين في الحفاظ على قوميتهم وجنسيتهم لاستمالة العناصر التي هي أكثر اعتدالا من سواها من العناصر الوطنية المصرية حتى تعود اليها وتنحاز الى جانبنا .

ومضى التقرير فقال : انه لم يكن بكاف لكي ينحاز المتشدلون المصريون الى جانب بريطانيا ان تعطى مصر كثيرا أو قليلا من الحق في الحكم الذاتي ، حتى لو أعطيت ما هو معروف عند بريطانيا بالـ ¹ Dominion Home Rule أى بالاستقلال الداخلي للممتلكات البريطانية ، لأن المصريين لا يعتبرون أن بلادهم من جملة الممتلكات البريطانية ، ولا يمدون أنفسهم رعية بريطانية ، ولا يمكن للمصريين ان يرضوا بحل مستقبلهم ومستقبل بلادهم ما لم يكن مبني على الاعتراف بدعواهم هذه ، بل يجب اذا أريد ذلك أن يكرهوا على قبوله .



وبعد هذه المقدمة التي قصد بها استدراج المصريين لتفتيت وحدتهم ، وتقسيمهم الى فئات متدلة وفئات غير متدلة ، وبعد استدراجهم باظهار حسن استعداد بريطانيا للاعتراف باستقلال مصر ، تعود اللجنة فتقول :

الا انه يقابل هذه الاعتبارات عند بريطانيا اعتبارات أخرى ، وهى ان مصر وان لم تكن جزءا من الامبراطورية البريطانية فعلا ، فان أهميتها تعتبر بالنسبة لنظام بريطانيا الامبراطورى جميعه أهمية حيوية ، وانها بلغت بارشاد بريطانيا العظمى مستوى جديدا من الحضارة والتقدم ، فاذا ما تركت وشأنها ، انحطت عن هذا المستوى ، وكان ذلك شرا عليها وبوالاه .



وتمضى اللجنة فتقول : انه كان عليها أن تدافع عن المصالح البريطانية وأن توفق بين هذه المصالح وبين ما يمكن الاعتراف به لمصر من حقوق وللأوربيين فى مصر ، وكان فى رأى اللجنة أن حل القضية المصرية يعتبر اشكالا عسيراً ، لأن الأوربيين يتمتعون بمزايا خاصة ويحتلون مراكز هامة فى ميادين التجارة والتعليم والصناعة ، ولهم مكانتهم فى الهيئة الاجتماعية وفى دواوين الحكومة ايضا ، ثم ان المدن الكبيرة ولا سيما الاسكندرية أصبحت مدناً أوروبية ، ومن ثم أشارت اللجنة بأن مصر يجب أن تظل بلدا دوليا على الدوام ، ومعنى هذا أن قضيتها تبقى دون حل ، ما لم نصل الى الحل الذى يراعى فيه ضمان المصالح الأوروبية العظيمة الحصينة المركز فى وادى النيل .

وتقول اللجنة : انه لاجب اذا ما بدا لنا أن تلك القضية غير قابلة للحل ، وانها فريدة فى بابها ، وتأسيسا على هذه المقدمة ، رأيت ان تمضى فى خطة الاستدراج وفى هذا تقول : انها شرعت فى مناقشة المصريين فى قضيتهم ولا سيما أولئك الذين كانوا وبريطانيا على صلات طيبة ممن قالت عنهم انهم جميعا كانوا من ذوى الآراء المتقدمة فى وطنيتها تقدما متفاوتا ، فى القلة والكثرة ، وانها وجدت فيهم ما شهد من عزيمتها ، اذ انهم قبلوا اقتراحتها بالليل والعطف عليها .

عرضت اللجنة على هؤلاء آراءها ومشروعاتها لتسوية ما كان بين مصر وبريطانيا من مشاكل ، وفى هذا تقول : ان الآراء والافكار والشروط التى عرضتها كانت تنطوى على الاعتراف مبدئيا باستقلال مصر ، وان هؤلاء المصريين الذين كانوا اصدقاء لبريطانيا ، لما رأوا تلك الشروط التى كان يقابل لها الاعتراف باستقلال مصر ، فوصفوها بانها وان كانت شروطا

لا يقبلها الوطنيون المتطرفون ، الا أنها من النوع الذى يستطيعون تحويره . بحيث يصبح مستساغا لأبناء وطنهم ، لأنها اشتراطات تطابق حالتهم القومية ، وتنطبق وكونهم أمة قائمة بذاتها ، ويضيف أولئك المصريون : أنهم لا يستطيعون المحافظة على تلك الحالة ، الا اذا أيدتهم بريطانيا العظمى . فيها ، ويقولون انه من حق بريطانيا العظمى أن تأخذ «بدلا» أى ثمنا معقولا لهذا التأييد الذى لاغنى عنه لمصر ، وهذا البديل انها هو الاشراف على سياسة مصر الخارجية وابقاء جانب من قواتها فى أرض مصر لتنفيذ اغراضها الامبراطورية .



وهكذا عملت اللجنة على تفتيت وحدة المصريين ، ففى الوقت الذى كانت الأمة تنادى فيه بتحقيق مطالبها كاملة ، كان من بين الزعماء والساسة من قبل التفاوض مع بريطانيا بشروط لا تحقق شيئا من آمال الأمة ومطالبها ولم يبق على بريطانيا وعلى اللجنة الا أن تستدرج الوفد المصرى ذاته لكى تبم خطة تفتيت الوحدة الوطنية ، وسنرى كيف نجحت .



اعلن تقرير لجنة ملتر وعرف موقف الحكومة البريطانية من المفاوضات . التى جرت بين الوفد المصرى وبين لجنة ملتر وما انتهت اليه من نتيجة ، وعرفت بريطانيا من مشروع الوفد المصرى ومما دار من مناقشات بين الجانبين حدود مطالب الوفد ، وقدرت بريطانيا أن مهمة لورد ملتر انتهت على هذه الصورة ، فاستقال لورد ملتر من منصبه ، وخلفه المستر ونستون تشرشل فى فبراير عام ١٩٢١ ، المستر تشرشل الذى كان قد أعلن قبل ذلك : «ان مصر جزء من الامبراطورية البريطانية» وكان هذا نصريعا مقصودا لافزع المصريين ولاظهار مدى ما انطوى عليه مشروع ملتر من تساهل ازاء موقف البريطانيين أنفسهم .

وهكذا انتهت تلك المرحلة من الخطة البريطانية ازاء مصر ، ولكن الرواية لم تتم فصلا ، لان بريطانيا شرعت فى تنفيذ المرحلة التالية من الخطة البريطانية على ضوء ما كشفت عنه المفاوضات والنتيجة التى انتهت بها ، وعلى ضوء الدراسة العميقة التى قامت بها بريطانيا وقتئذ ، وكان الهدف من تلك المرحلة اولا - وقيل كل شئ - أحداث انقسام خطير فى مصر ذاتها املا فى أن يقضى ذلك الانقسام على الثورة . وقد أدرك سعد زغلول المخاطر التى ينطوى عليها الموقف ، ونظرة لكبر سنه واعتلال صحته بقى فى فرنسا ولازمه فيها عدد من أعضاء الوفد وظل يرقب الأحداث من هناك . . .

المفصل التاسع عشر عدلى يكن وسحر غلّول سعد... والزعمامة

- « بريطانيا تحاول اشعار الفلاح بالفرر كنتيجة لعدم اتفاق مصر معها - هبوط »
- « اسعار القطن - العملاء يروجون للاتفاق مع بريطانيا - السلطان فؤاد والاتفاق - »
- « الاداعة تقرير لجنة ملنر - رسالة كيرزون الى اللبني - بريطانيا تبسدى رغبتها في »
- « المفاوضات مع الوفد الرسمي واستعدادها لاقام الحماية قبل الدخول في المفاوضات »
- « المفاوضات وسيلة لعزل الوفد عن الامة والقضاء على الثورة - طبيعة تشكيل »
- « الوفد الرسمي - عدلى يكن ورياسة الوزارة - مؤلف سعد من عدلى بعد فشل »
- « مفاوضات لجنة ملنر - حقيقة الوفد السياسي - العناصر المحروسة - عودة سعد »
- « زغلّول - شروط سعد تتاييد عدلى - سعد والزعمامة - سعد ورياسة وفد المفاوضات »
- « الخلاف بين عدلى وسعد - خطبة شبرا - جورج الخامس يفاوض جورج الخامس - »
- « الخلاف بين اعضاء الوفد - سعد التزميم يبدأ العمل - بيان سعد في ٢١ من »
- « ابريل سنة ١٩٢١ - نظام الخلاف - الهفافات تصبح للاشخاص لا للوطن - »
- « السلطات البريطانية ترفع الرقابة عن الصحف بناء على طلب عدلى يكن - اشتداد »
- « الصراع الداخلى - خطأ عدلى يكن ... »



انتهت مفاوضات لجنة ملنر الى تبيحتها الحتمية ، وبدأت بريطانيا تعمل على خلق الظروف الاقتصادية التى تشمر المصريين ولا سيما الفلاحين بأن الفشل فى اتفاق مصر مع بريطانيا قد جر وراءه كارثة مالية تحيق بالبلاد ، ولعبت الدور ، وبدأته بأسعار القطن المصرى . فاذا بهذه الأسعار تأخذ فى الهبوط ، ثم امتد اصبح السياسة البريطانية الى شتى المبادىن الاقتصادية فى مصر ، ليشيع فيها الارتباك والتدهور ، وتقوى حلقة الضغط الاقتصادى فى الوقت الذى كان يقوم فيه المأجورون وعملاء الانجليز بحملات دعائية واسعة لاقناع الرأى العام بقبول الاتفاق مع بريطانيا . وكان السلطان فؤاد وهو الذى وضعه الانجليز على عرش مصر عقب وفاة السلطان حسين كامل يطمح الى ان يلعب دورا سياسيا فى البلاد شيىها بالدور الذى لعبه من قبل

أبوه اسماعيل ... وكان فؤاد حتى ذلك اليوم قائما بالدور الذى رسمه له الانكليز فلا يمارس من الحكم الا مظاهره ، ولا يتطلع فى هذا الشأن الا لما يدعه له المندوب السامى البريطانى من سلطة أو حقوق •

كان السلطان فؤاد راضيا بأى اتفاق مع بريطانيا حتى لو كان الاتفاق على حساب البلاد ، فلم يكن يعنيه فى هذا الصدد الا ما يمكن ان يستزيد به سلطانه ويثبت عرشه عن طريق الانجليز • وما من شك فى أن هذا الشعور كان طبيعيا لاغرابه فيه ، والا فماذا يراد من سلطان أجنبى يجلس على عرش بلد غريب عنه ولا تربطه بالشعب رابطة غير رابطة الحكم المفروض عنوة ، فلا صلة من دم ولا وشيجة من رحم ، ولا أسرة من جنس ، لاشئ • من ذلك كله يربطه بالأمة التى لا يعرف منها حتى لغتها ، والتى أراد ان يحكمها بعقلية وأطماع اسماعيل الذى حكم مصر قبل الاحتلال ، وبأساليب توفيق الذى حكمها فى ظل الاحتلال •

ولقد كان فؤاد يشعر فى قرارة نفسه بالمجز أمام الحركة الشعبية ، وبالنقص والدونية أمام الساسة من أبناء البلاد ، فحقد على مصر ، وحقد على كل من تحدث باسمها ، وتحالف هو مع بريطانيا ، وجارى سياستها حيثما وكيفما اتجهت • وهكذا ظل فؤاد يعادى هذه الأمة وينكر عليها حقوقها الشرعية ويتنكر لأبنائها ، وينقص على ما يحققه الشعب لنفسه وبجهاده من حقوق بين حين وحين كلما أتاحت له الفرصة ، ويصانع الانجليز الذين استغلوا فيه هذه الصفات لتنفيذ سياستهم على الصورة التى كانوا يرتجونها ، فحددوا له دورا على مسرح السياسة المصرية لا يتجاوزه أبدا •

وقد أدرك السلطان فؤاد أهداف السياسة البريطانية ، والخطة التى تقوم بريطانيا بتنفيذها فى مصر ، ورأى أن يفيد هو أيضا من الموقف ؟ فشرع فى زيارة الأقاليم وجمع حوله جماعة من الساسة الذين يربطهم به المنبت والشعور المشترك ومن يدينون لشخصه بالولاء ، وفى الوقت نفسه لا يعادون الانجليز ، فهم دائما على استعداد لخدمة السراى والانجليز على السواء •



وكان الجو السياسى اذ ذاك مشحونا بالاحتمالات ، فخمسة من أعضاء

الوفد في لندن كانوا قد عادوا وشيكا الى مصر ، وعلى وجه التحديد في اواخر يناير سنة ١٩٢١ ، وكان اللورد اللنبي المنوب السامي البريطاني يقدر لكى تنجح الخطة البريطانية أن تعلن بريطانيا سياستها ازاء مصر ، على اساس المقترحات التى قدمتها لجنة ملتر فى أغسطس سنة ١٩٢٠ كىتمكن بالاتفاق مع السلطان احمد فؤاد من تشكيل الوفد الرسمى المصرى الذى يفاوض بريطانيا على اساس تلك المقترحات ، وعندئذ يقوى الامل فى وقف تيار الثورة ، وتتخلص بريطانيا من مشاكلها حتى ولو لم ينته الامر الى عقد اتفاق بين مصر وبريطانيا ، وذلك نظرا لما كان يتوقعه من الانقسام والشقاق بين الساسة المصريين .



واذاعت الحكومة البريطانية على الرأى العام فى مصر فى ١٨ من فبراير سنة ١٩٢١ تقرير لجنة ملتر وما حواه من مقدمات ونتائج ، وبعد نشره بأربعة ايام بث لورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية الى اللورد اللنبي برسالة قال فيها : ان حكومة جلالة الملك بعد دراسة المقترحات المقدمة من اللورد ملتر استنتجت ان نظام الحماية لا يشكل العلاقة المرضية بين مصر وبريطانيا العظمى ، ومع ان حكومة جلالة الملك لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية فيما يخص باقترحات لورد ملتر ، فانها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه المقترحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول اذا أمكن الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخاصة لبريطانيا العظمى ، كما تمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية ، كما تتفق والأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى .

وقد أبلغ اللورد اللنبي نص الرسالة الى فؤاد فى ٢٩ من فبراير سنة ١٩٢١ وقال فى كتابه الذى تضمن هذا التبليغ ما يلى : « يسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى ، وائى لوائح من ان هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد بها الى عظمتكم وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالة الملك فيما يخص بالاتفاق المزمع عقده . ويسرنى أن أوجه - بصفة خاصة - نظر عظمتكم الى حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى موضوع الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية . وما من شك فى أن عظمتكم سترون

من هذا التساهل الكبير دليلا صريحا على الأهمية التي تعلقها حكومتى على إقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم * *



بهذا الأسلوب وبهذه الدعوة تقدمت بريطانيا « تنفيذًا لحظتها » ورضيت أن تعلن قبولها لالغاء الحماية قبل الدخول فى المفاوضات استجابة لأول تحفظ فرضته الأمة على الوفد المصرى الذى كان يفاوض لجنة ملتر ، وقد أرادت بريطانيا بهذا أن تهيب جوا بعد قطع المفاوضات يكون أكثر ملاءمة لتنفيذ خطتها .



وبدا واضحا عندئذ ، ان مهمة وزارة توفيق نسيم قد انتهت ، وبدأت الأنظار تتجه من جديد الى الوزارة الجديدة ، والى المفاوضات المقبلة والوفد الرسمى ، الذى سيقوم بها * * * وكان الانجليز ماضين فى تنفيذ خطتهم لعزل الوفد المصرى عن الأمة والقضاء على الثورة ، ولهذا فقد كان واضحا أنهم لن يسمحوا للوفد المصرى وسعد زغلول بأن يتم على أيديهم الاتفاق اذا كان هناك أمل فى عقد أى اتفاق وقتئذ بين بريطانيا ومصر حتى لا يجنى الوفد ثمار النجاح فى هذا الشأن ، اذا كان هناك أمل فى الاتفاق ، بل أكثر من ذلك فإن بريطانيا كانت آتخذ حريصة كل الحرص على أن تشعر سعد زغلول والوفد برغبتها فى ابعادهم عن كل مفاوضة . ومن ناحية أخرى ، كان يبدو جليا أن بريطانيا « تحرص » فى الوقت ذاته على أن يتم تشكيل الوفد الرسمى من عناصر لا تصلح بحكم تكوينها الطبقي ، ولا بحكم ماضيها السياسى للاندماج عمليا مع الثورة الشعبية ، وذلك حتى اذا ما فشلت المفاوضات معهم ، فلا يكون هذا الفشل سببا فى كسب جديد لخصوم المفاوضات فى مصر ، وذلك بانضمام المفاوضين اليهم بعد هذا الفشل الذى من شأنه أن يدفعهم الى الانضمام للعناصر الثائرة وأعداء المفاوضات انضماما سيقوم حتما والحالة هذه على اعتقادهم وتحقيقهم من سوء نية بريطانيا وعدم وفائها لوعودها وعهودها . وكانت السياسة البريطانية فى هذا الشأن تحرص على أن يكون هذا المفاوض الجديد حائزا على شعبية بالقدر الذى

يجعله محلا لرضا المصريين ، ولا يمكنه من الطموح والتطلع الى قيادة الشعب أو تولي زعامته ، أى أن يكون المفاوض المصرى ممن لا يرى الشعب فيهم صفات الزعامة الشعبية ، وإن كان يرى فيهم ما يرضيه من صفات أخرى ، وأن يكون من بين هؤلاء الذين لا يقف منهم الشعب موقف العداء ، فى حين انهم يقفون من بريطانيا موقف المهادنة ويجذون بطبيعتهم الاتفاق مع بريطانيا ، ويعتقدون أنه لا تعارض بين الوطنية وبين اتباع سيلة المسألة والوفاق مع بريطانيا لتحقيق مطالب البلاد .



وقفز اسما حسين رشدى ، وعبد الخالق ثروت ، فى قائمة المرشحين . ولكن رأى الانجليز كان يتجه الى عدلى يكن باعتباره حائزا لأغلب هذه الصفات التى كانت بريطانيا تحرص عندئذ على توافرها لمن يتولى مفاوضاتها . ولقد كان عدلى يكن يمثل وقتئذ الارستقراطية المترفعة المتدعة بنفسها ، فلم يرم عند قدمى السلطان أحمد فؤاد ، ولم تشب حياته الشخصية أو حياته السياسية شائبة حتى ذلك اليوم ، فكان فى نظر الشعب طاهر اليأس وعطفه اللسان ، كما كان فى تلك الأثناء يتمتع بنصيب من محبة الشعب وعطفه بسبب الدور الذى قام به فى مصر خلال مفاوضات لجنة ملتر ، ذلك الدور الذى أشاد به سعد زغلول شخصيا ، وسجل تقديره وأعجابه بموقفه فيه من لجنة ملتر ، فى كتاب أرسله الى عدلى فى ١١ من فبراير سنة ١٩٢٠ سجل فيه ثناءه وتقديره لعدلى . وعلى الرغم من أن هذا الكتاب قد سقطت الاشارة اليه الا أننا فى هذه المناسبة نعرض الى بعض ما جاء فيه لنبين كيف كان رضا سعد عن عدلى ورأيه فيه ، قبل أن تفشل المفاوضات مع الوفد المصرى ثم كيف تحول هذا الرضا وكيف تغير ذلك الرأى بعد أن فشلت هذه المفاوضات وأصبح عدلى مرشحا لرياسة الوزارة وتولى المفاوضات من جديد . يقول سعد لعدلى يكن ، فى كتابه هذا : ان الطريقة المثلى للوصول الى هذه الغاية - أى مفاوضة انجلترا - هى ان يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد موثوق بها ، ويكون البرنامج الذى تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ، ثم المفاوضة مع الحكومة الانجليزية بمرض الوصول الى وضع

اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انكلترا الخاصة ، ثم عرض ما تنتهى
المفاوضة اليه على الهيئة النيابية التى تتألف بموجب ذلك النظام لتصدق على
الاتفاقية كما كان معروفا فى ذلك الوقت » .

وكان سعد زغلول ورفاقه قد علقوا عودتهم الى مصر على تشكيل وزارة
على هذا النحو ، وزارة تعلن برنامجها بهذه الصيغة او بما فى معناها ، ثم
استطرد سعد زغلول فى كتابه متمنيا ان يتولى عدلى هذه المهمة . وفى هذا
قال لعدلى « اذا تم لكم أن لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة ،
وخلدتم لكم فى التاريخ أحسن الذكرى . . . »



كان هذا هو رأى سعد فى الوزارة المدلية سنة ١٩٢٠ ، أما بعد
فشل المفاوضات مع لجنة ملتر ، فقد اتخذ سعد من عدلى موقفا جديدا يكاد
يكون عدائيا ، ويبدو ذلك مما جاء فى رسائله عن عدلى : اذ يقول سعد :
« تعلمون أن عدلى قبل المشروع ، وسعى بوساطة أصدقائه فى الوفد وخارجه
فى ترويجه ، وحمل الأمة على قبوله ، ومع ذلك أراد أصحابه فى الوفد
أخيرا ان أعلن للأمة تقبلى به واعتمادى عليه فى المفاوضات الرسمية ليتحصل
على قبول التحفظات فرفضت رفضا باتا ، اذ كيف يمكن لى أن أثق هذه
الثقة بعد كل ما عندى من المعلومات ؟ وأن أعول على رجل فى تعديل
مشروع ، يراه مقبولا بدون هذه التحفظات مهما كان عنده من سلامة النية
وحسن القصد . . ؟ »

وعاد سعد يزيد من تحديد موقفه ، ويؤكد اصراره على عدم الدخول
فى أية مفاوضات جديدة مع بريطانيا على أساس مشروع لجنة ملتر قبل
تعديله بالتحفظات التى قدمها الوفد المصرى . . وأعلن كذلك موقفه من
المفاوضات ذاتها قائلا : « غير ان فكرة نبت الآن فى بعض النفوس ترمى الى
أن الوفد مع تمسكه بهذه الحطة فى خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول
فى المفاوضة على خلاف هذا الشرط ، بل يلزمه أن يؤيده ويعلن ثقته به متى
كان من أصدقائه . وهى فكرة أقل ما فيها انها غير مفهومة ولا يترتب على
العمل بها الا فساد خطة الوفد نفسه ، لان تعديل المشروع بالتحفظات

قبل الدخول فى المفاوضات ، اما أن يكون فى اشتراطه مصلحة أولا . فان كان فيه مصلحة ، فلا يصح تأييد من يخالفه . وان لم يكن فيه مصلحة فلا معنى لاشتراطه ، كما لا معنى لأن يؤيد الوفد عملا منع نفسه منه سوى أن يسمى لتأييد خطة منافية لخطة وان يتحمل مسئولية أمام الأمة عن عمل لا دخل له فيه ، ولا هو متفق مع مبادئه . لهذا أظهرت لجميع أبناء وطنى أنى لا أوافق على هذه الفكرة أصلا واحذرهم منها ، ومن تصديق أى قول لم يصدر منى بقبولها ، أو تعديل الخطة التى كررت يانها للأمة ، وهى أنى لا أدخل فى أية مفاوضة على أساس مشروع ملتر قبل تعديله بالتحفظات ، ولا أؤيد من يدخل فيها بدون هذه الشروط مهما كانت علاقته بشخص ومهما كانت تقضى به (١)



وفى هذا الجو المضطرب ، رأت بريطانيا فى عدلى يكن الشخصية المقابلة لشخصية سعد زغلول لتلعب دورا على مسرح السياسة المصرية . وعظم أمل الانجليز فى أن يقوم عدلى بالدور الذى أعدوه له فى اطار الخطة البريطانية . وكان عدلى يكن فى نظر الانجليز أصلع من يتولى رئاسة الوزارة ، وأصلع من يتولى مفاوضة بريطانيا ، لانه لم يكن يعادى بريطانيا. ولم يتورط فى موقف من المواقف التى تحملها على الخوف منه .



وبدا الموقف السياسى فى مصر وقتئذ يتخذ صورة ذات ملامح متناقضة. ويسوده جو غائم قائم ، فهناك الأمة الثائرة والوفد المصرى المتحدث باسمها. ورئيسه اذ ذاك سعد زغلول ، وهناك المندوب السامى البريطانى ومن ورائه جيش الاحتلال والسراى ، وهناك فئة من الساسة ذات أسلوب خاص فى التفكير ومبادئ خاصة فى تكييف علاقة مصر ببريطانيا تتجه الى مشايمة مبدأ الوفاق وسياسة التعايش مع المحتل ومع السراى ، ولكن بالقدر وفى الحدود التى تجعل هذه الفئة فى مركز وسط بين العداء والصداقة ، وتزعم انها بهذا الموقف تستطيع خدمة البلاد على طريقته ، وأسلوبها الخاص . وككل

(١) سعد زغلول للمقاد ص ٢٤٢ ، ٢٤٤ .

دفعة حاولت الأخذ بمثل هذا الموقف التميع تبين لأصحاب هذا المبدأ بعد حين انه من المتعذر عليهم أن يحافظوا على ذلك المبدأ أو يتمسكوا به لاند طويل . وأنه لا بد من ذلك اليوم الذى يتعمق فيه على هذه الفئة أن تختار بين الانحياز الى أى من الفريقين ، فاما أن تتحول الى جانب الأمة تحولا صريحا لا لبس فيه ولا غموض ، واما أن تنحرف الى جانب الانجليز والسراى ، واما أن تفكر فى العمل لحسابها الخاص وفى سبيل معجدها الشخصى ، فآنا تقف فى وجه السراى ، وآنا نتحجم عن مجارة الانجليز احكاما لا يأخذ شكل العداء السافر ، وقد جاء هذا اليوم - فعلا - واختارت هذه الفئة سبيلها ، فانتهى بها الأمر الى أن ألفت أكثر من حزب ليجمع هذا التشكيل شملها على الصورة التى سنوضحها فى مكانها من هذا المؤلف .



والى جانب هؤلاء جميعا ، كانت هناك فئة تمد من أخطر الفئات على قضية البلاد ، بل انها كانت هى أخطرها جميعا ، وأغنى بها العناصر المحرصة التى تسللت الى كل فريق ، وتلونت بلون كل فريق ، وكان شعورها الحقيقى هو الولاء للمحتل والسراى والمداء للوطن ولو كان من شأنه معاداة الانجليز والسراى فى الوقت نفسه ، معاداة قضية الوطن ، معاداة أبناء الوطن . وكانت هذه الفئة تحرص كل الحرص على اخفاء هذا الولاء وذلك العداء ، والبأس نفسها ثوب الوطنية لتستطيع بما يتوافر لها من الوسائل الوصول الى المراكز التى يكون لها أثرها فى توجيه تصرفات من يتسللون اليهم . . . فهى فئة تتلون بلون واتجاهات الأحزاب والجماعات التى تسلك الى أوساطها ، فإذا كان المراد التسلك اليهم من العناصر الرجعية والسراى كان عمل هذه الفئة بينهم هو خدمة ورعاية المصالح الخاصة والدعوة الى هذا الاتجاه ، وإذا كانت من الجماعات الوطنية ، كانت دعوتها وكان عملها بين أعضائها ظاهره خدمة الوطن والتمسك بالمبادئ الوطنية ، وحقيقته السعى من أجل تدمير الحركة الوطنية . والله وحده عالم القيب والشهادة هو الذى يعلم مدى ما أصاب البلاد من محن وكوارث على يد هذه الفئة ، وهو وحده الذى يعلم الدور الكبير الذى قامت به للقضاء على وحدة الأمة

وما عارفته أيديها من أجل تحطيم الشعب • ان فساد هذه الفئة قد تناول قادة الحركة الوطنية ، فاستطاعت بخبثها ان تعزلهم عن زعمائهم ثم عزلتهم عن أهداف الحركة الوطنية ، وزينت لهم تجاهل المبادئ التي قامت عليها الثورة ، ورغبتهم في السعي وراء الحكم والتكرار للناصر الوطنية المخلفة التي قدمت كل التضحيات للوطن ؛ كما سعت عناصر هذه الفئة ومهدت لكل ما وقع من انقسام وشقاق بين المجاهدين المكافحين • أما من تسلل من هذه الفئة اللعينة الى القصر والى الطبقة الحاكمة ، فقد كان دوره أن يزين لمن حوله من رجال القصر والحكام التسلط على الأمة واستغلالها ، وتجاهل حقوقها وتحدى حركتها الوطنية ، والاستخفاف بالقيم ، والتكيد بالأحرار من أبناء البلاد ، وذلك كله بالتواطؤ مع المحتل كلما استطاعوا الى ذلك سبيلا •

لقد تقربت هذه الفئة للسلاسة الذين كانوا يدينون ببسبداً الوثام والوفاق ، ويقفون من الحركة الوطنية موقف الحياد الذي يحاطله العطف ، فدفعتهم هذه الفئة الى التكرار للأمة ولحقوقها ، وحركت في نفوسهم نوازع الثأر والرغبة في الانتقام لما كان يصيب اشخاصهم نتيجة لانتفاضات الأمة وغضبها ، ولما يقع من أمور تمس اهدافها أو تمرقل جهودها • انها فئة كرسست جهدها وحياتها للتكيد والاضرار بقضية البلاد ، وكان أخطرها شأنها لا أولئك الذين انضموا اليها بدافع المصلحة المادية ، بل أولئك الذين انضموا اليها مدفوعين بمختلف الدوافع النفسية ، ولا سيما دافع الحقد على القيم وعلى الأشخاص ، والرغبة في تحطيم القيم ، ولقد ظلت هذه الفئة تؤدي دورها وتنخر في جسم الأمة حتى قامت ثورة ١٩٥٢ ، فأجهزت عليها - تماما - وأراحت البلاد من شرورها وآثامها •



انتهى الأمر واستقر الرأي على أن يكون عدلى يكن رئيسا للوزارة ، وكلف السلطان فؤاد عدلى يكن تشكيل الوزارة ، وأشار كتاب التكليف الى قرار الحكومة البريطانية بالغاء الحماية وتعيين وفد رسمى للمفاوضة فى وضع اتفاق بين البلدين ، وشكل عدلى يكن وزارته التى ضمت فىمن ضمت

حسين رشدي وعبد الخالق ثروت واسماعيل صدقي ، كما كان بين أعضائها أحمد زبور وعبد الفتاح يحيى المعروفان - اذ ذاك - بولائهما للسلطان .

وجاء في رد عدلى يكن بقبول الوزارة : ان الوزارة ستجعل نصبه عينها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر ، الوصول الى اتفاق لا يجعل هناك محلا للشك فى استقلال مصر ، وانها ستقوم بمهمتها هذه وهى متشعبة بما تنوق اليه البلاد ، ومسترشدة بما رسمته ارادة الأمة ، فانها ستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول الى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض ، ثم أضاف عدلى قائلا : انه لما يدعو الى الارتياح ، ان تصريح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أساس إلغاء الحماية من شأنه ان يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة . وقال عدلى فى كتابه « انه سيكون للأمة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى الاتفاق وانه بما أن هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة جمعية تأسيسية ، فان الوزارة ستأخذ على عاتقها اعداد مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للأنظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لأعضاء هذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل كامل حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا . ان الوزارة ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم « اى السلطان » من رفع الأحكام العسكرية والنساء الرقابة فى القريب العاجل ، ثم وضع عدلى يكن الحدود التى يلتزمها خلال المدة التى يضطلع فيها بأعباء الحكم ، فأكد امتناعه عن كل تغيير جوهري قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد .



وشكلت وزارة عدلى يكن فى ١٧ من مارس سنة ١٩٢١ ، وبأذن عدلى يكن باخطار سعد زغلول بنياً تأليف الوزارة ، وبدعوة الوفد للاشتراك فى المفاوضات ، ولم يتجه عدلى يكن الى اشراك السوفد فى الوزارة عند تشكيلها استنادا للرأى الذى قبله سعد زغلول سنة ١٩٢٠ ، والى أنه ما زال عند رأيه السابق من أن يظل أعضاء الوفد خارج الحكم حتى لايساء الظن بنزاهتهم ، وحتى تبقى لهم ثقة الأمة ، فيستعينون.

بها في تأييد وزارة عدلى وتمهيد الطريق لها : ولم يفت عدلى أن هذا الرأي كان لسعد زغلول في عام ١٩٢٠ وقبل مفاوضات لجنة ملتر ، وكان عدلى يعلم ان لسعد زغلول في عام ١٩٢١ - وبعد فشل المفاوضات مع ملتر - آراء أخرى • ولكن عدلى يكن تجاهلها • ودعا سعد زغلول ومن معه من أعضاء الوفد للعودة الى أرض الوطن ، واستقبلته وزارة عدلى يكن بالترحيب ، وسهلت سبل المظاهرات والاحتفالات التي أقيمت له ، فاستقبلته الأمة استقبالا شعبيا منقطع النظير •



ففتح عدلى يكن سعد زغلول ليشارك معه في المفاوضات ، ولكن سعد زغلول واجه عدلى يكن بمطالب محدودة لقاء اشتراك الوفد في المفاوضات • وكانت مطالب سعد تلمخص في الغاء الحماية الغاء تاما - وتحقيق الاستقلال التام الداخلى والخارجى - وتسليم بريطانيا لمصر بالتحفظات التي قدمها الوفد المصرى باسم الامة في المرحلة الأخيرة من مفاوضات لجنة ملتر ، كما اشترط سعد زغلول ان يتم الغاء الرقابة والأحكام العرفية قبل الشروع في المفاوضات وفي النهاية أن يكون أغلب المفاوضات من أعضاء الوفد المصرى ، وان تكون رئاسة وفد المفاوضات له هو ، أى لسعد •



كان عدلى يكن يتصور أنه يخاطب سعد زغلول ذلك السياسى الذى عرف مواقفه في الماضى بوصفه وطنيا معتدلا مسالما ، ذلك السياسى الذى زامله في مفاوضات لجنة ملتر ، وشاركه في آرائه وانفعالاته ، ذلك الصديق الذى كان يركن اليه لئلا ما كان يصادفه من صعاب قبل المفاوضات وفي أثنائها ، ولم يدرك عدلى يكن كما لم يدرك غيره ممن عاصروا سعدا ، ومن تناولوا سيرته بالبحث والتحليل ، لم يدركوا ذلك التحول الخطير الذى طرأ على سعد زغلول ، هذا الشيخ الذى كان اذ ذاك قد جاوز الستين ، ثم تصدى وهو في هذه السن المتقدمة للوكالة عن الأمة يعرض قضيتها ويتحدث بلسانها •

لقد كان سعد في مرحلة الصراع مع نفسه منذ قيام الأمة بثورتها •

ومنذ أن حمل أمانة الدفاع عنها ، فقد بدأ يراجع تاريخه منذ اللحظة التي غادر فيها قريته ليتلمذ على يد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ، وكان يشعر في أعماق نفسه بأنه ما زال لئسهما جذور قوية في نفسه ، وما زالت لهما في نفسه تعاليم خصبة تغذى المعاني الوطنية في سخطه عريض .

راجع سعد ماضيه السياسي ، ونظرة الرأي العام إليه كسياسي التزمت وطنيته الحدود التي كان الاحتلال يجيزها ويسكت عنها ، وتبوأ مقعده في الوزارة في عهد الاحتلال البريطاني وتأمل ماضيه آتئذ وهو يبحث عن ظروف جديدة تتيح له القيام بدور ايجابي فعال في الحركة الوطنية عن ظروف جديدة يمكن ان تسدل بينه وبين الظروف والعوامل التي كيفت تصرفاته في الماضي ستارا فاصلا ، وتتيح له الاتصال بالأمة والاتصال بالحركة الوطنية .

ولقد شاء القدر ان يهيئ لسعد زغلول هذه الظروف فحجبت يد المنية مصطفى كامل عن مسرح السياسة المصرية ، وبوفاة مصطفى كامل خفت حدة الحركة الوطنية ، ثم تضاعفت مكانة الحزب الوطني لافتقاره وافتقار البلاد الى الزعامة العملية التي تكفل الامة وتحيي طاقاتها لمقاومة الاحتلال . ومن ناحية أخرى كانت تصريحات الحلفاء ووعدهم للشعوب بالحرية والاستقلال وحق تقرير المصير ، وامعان الحلفاء في اذاعة ذلك كله على الناس بقصد التفرير ، كان لذلك كله أثر فعال في استثارة الشعور الوطني ، وتطلع الشعوب الى الحرية والاستقلال . ومن هذه الأوضاع والعوامل مجتمعة تكونت الظروف الجديدة التي كان سعد زغلول يتطلع اليها ويتمناها ، ومع اكتمال تكوين هذه الظروف كان سعد في منصب الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية المعطلة - اذ ذاك - وكانت هذه الصفة هي العامل المؤثر في اختيار رشدي له عندما وقعت الهدنة ليقابل المندوب السامي البريطاني وبرفته على شعراوى وعبد العزيز فهمي ، ويطالبونه بحرية البلاد واستقلالها . . وقد تحدث سعد زغلول - اذ ذاك - للمندوب السامي كسياسي وعرض مطالب بلاده على الصورة التي سبق لنا تفصيلها .

ولقد كانت الملاحظة التي أبدتها المندوب السامي لرشدي عقب هذه

المقابلة عن تجرد سعد من الصفة التي تؤهله للتحدث باسم الأمة هي وسيلة سعد للاتصال بالشعب وللحصول على توكيل من الأمة . فأصبح وكيلا عن الأمة الثائرة التي تحركت للعمل ، والتي لم تكن تنظر الى سعد بعد ذلك الا نظرتها لحمام يعرض قضيتها . ثم تطورت الأحداث ، واعتقل سعد زغول وكان اعتقاله مرحلة من مراحل اندفاع الأمة أقوى اندفاع في انتفاضتها الثورية ، وكانت هذه الانتفاضة أمرا حتميا لحماية الثورة من بطش خصومها وأفرجت السلطات العسكرية البريطانية عن سعد زغول ورفاقه ، فسافر الى باريس كوكيل عن الأمة يعرض قضية البلاد على مؤتمر الصلح هناك ، وبالرغم من الحيلولة بينه وبين التول في المؤتمر ، فانه ظل يتحدث في كل الأوساط والمحافل كوكيل عن الأمة .

سافر سعد بعد ذلك الى لندن ، وفأوض لجنة ملتر ، وناقض مقترحاتها وتقدم بمشروعه الذي لم يكن يختلف كثيرا عن المشروع البريطاني ، وفعل كل هذا كسياسي ، ثم ظل سياسيا طوال مراحل المفاوضات ، في حين أنه كان خلالها يتحدث باسم أمة ثائرة .

ولكن سعد زغول بطلته وبشريزته ، أدرك خطورة المأزق الذي وقع فيه في مفاوضات ملتر ، وما قد يسفر عنه من نتائج قد تؤثر في موقف الأمة منه ، فقام في الوقت ذاته بعمله المزدوج من توجيه البيان الذي أسلفنا الإشارة إليه ، وبارسال الكتاب المعروف الذي يستنكر فيه مشروع لجنة ملتر وكان إقدامه على استفتاء الأمة هو سبيله لكي يتراجع عن موقفه استنادا الى استنكار الأمة للمشروع ، وأبدت الأمة تحفظاتها ، وتمسكت لجنة ملتر بمشروعها ، وأنهى لورد ملتر المفاوضات ، فأُبدل الستار عليها وعلى كل ماجرى فيها ، ولم ير الشعب في سعد زغول الا وكيلا تمسك بمطالبه وزال عن سعد عبء ثقيل ، ولكنه شعر في الوقت ذاته بما يمكن أن يستمد منه قوة اذا اعتمد على تأييد الأمة المباشر للشخصه .

ولما عاد سعد الى مصر بعد تشكيل وزارة علي يكن ، كان يدرك ذلك كله ، ولكنه عاد كسياسي يجادل ويعاور علي يكن حول الوزارة

وحول الوفد الرسمي المزمع تأليفه لمفاوضة بريطانيا ، ولكنه وجد ان الأمة قد استقبلته كما يستقبل الزعماء ، وشعر بأنها تنقاد اليه كما تنقاد الأمم للزعماء ، ففتحاً منحى الزعماء وتحدث بلغة الزعماء ، لطالب بحقوق مصر كاملة ، واشترط ان تجرى المفاوضات فى نطاق هذه الحقوق ، ورأى ان مقتضيات الزعامة تحتم ان يتولى هو رئاسة وفد المفاوضات .

وكان على يغاطب سعد زغلول السياسى الذى عرفه ، وفاته ان سعدا أصبح زعيماً رفعتة الأمة الى مكان الزعامة . فالى متى ظل سعد زعيماً للثورة وزعيماً للأمة ، والى اى حد توافرت له صفات ومقومات الزعامة الحقيقية ، والى اى مدى نهض بأعبائها نهوضاً لم يغلب به ما عاوده من الحنين لماضيهِ السياسى ولأساليبه اللاهية ؟

الى اى مدى والى اى حد استطاع سعد زغلول ان يرتفع الى مستوى الزعامة الحقة ، وان يتجنب الأخطاء التى يقع فيها عادة السياسة المحترفون الذين يقدمون مصالحهم على مصالح الوطن ؟

ثم الى اى مدى كان أثر الشيطوخة التى تلقى سعد زغلول الزعامة وهى تدبلى أوصاله وتسرى فى كيانه ، وتشيع عناصر الضعف فى حياته ، كما تفعل عادة ؟ ان الاحداث وحدها هى التى سوف تجيب على هذه الأسئلة .

لقد أعلن سعد زغلول شروطه " وتباحث مع عدلى يكن بشأنها ، ثم انتهى البحث والمداولة الى حصر الخلاف بينهما فى نقطة واحدة ، هى رئاسة وفد المفاوضات ، تلك الرئاسة التى تشبث بها سعد زغلول لنفسه فى كل مناسبة ، وعرض عدلى يكن على سعد وجهة نظره فى هذا الشأن ، والتى تلخص فى أن التقاليد السياسية فى جميع البلاد لا تسمح بحال ما - بأن يدخل رئيس حكومة فى مفاوضة سياسية دون ان يكون هو رئيساً للهيئة الرسمية التى تتولاها من قبل البلاد - وكان عدلى يكن يغاطب سعدا سياسى ، ولكن سعدا كان يستمع اليه بوصفه سعدا « زعيم البلاد » وزعيم الأمة التى استقبلته استقبالا على صورة لم يسبق لها نظير فى تاريخ مصر الحديث ، كما يقول عبد الرحمن الرافى فى مؤلفه عن الثورة .

كان على يكن مخاطب سعدا ولم يدرك أن سعدا قد نسي تلك الحقة الحكيمة التي سبق أن هداه اليها تفكيره كسياسي خبير بطباع الانجليز وخلفهم واساليبهم ، وهي تاليف وزارة من غير أعضاء الوفد تفاوض بريطانيا كما نسي عهده السابق لعلى بالعودة الى مصر هو وزملاؤه لمساعدته في القيام بمهمته لدى الأمة نسي سعد زغلول ذلك كله .. ولم يعد يذكر غير رئاسة الوفد الرسمي الذي سيتولى مفاوضة الانجليز من جديد ، وكان من شأن ذلك كله ان توتر الموقف وواجه على يكن سعد زغلول .

ولكى يمكن أن تناول الموقف على حقيقته - نود أن نقول ان على يكن لم يكن يملك الا كبرياه واعتداده بنفسه ، وحرصه الشديد على كرامته في جوهرها وفي مظهرها ، واطمئنائه الى أماته التي كان يحرص كل الحرص على أن تظل فوق مستويات الشبهات ، كما كان يحرص كل الحرص على اطمئنائه الآخرين له في قيامه بواجبه على الصورة التي تتفق مع نظريته هو للشرف والواجب - الا أن الرجل الذي كان يقتصر - تماما - الى التأيد الشعبي ، وكل ما كان يملكه - اذ ذاك - هو السلطة التي كان يتمتع بها كرئيس وزراء وما يوجد في يده من وسائل الحكم ، ومن الطبيعي كانت سلطات الاحتلال بامكانياتها وراء ما كان بيد على من ذلك .

أما سعد زغلول فقد كان يشعر في قرارته بأنه سيد الموقف بعد أن اطمأن الى استجابة الأمة له ، الأمة التي أصبحت قوة في يده يحركها كيف يشاء . ونشطت سلطات الاحتلال وأعوانها ، ونشطت السراى وأعوانها ، ونشطت العناصر المحرصة تعمل في كل جانب لكي يتم الصدام .

وفي ١٩ من ابريل سنة ١٩٢٠ ألقى سعد زغلول خطابا في حفل تكريم أقيم له ، أعلن في سياقها انه لا يمكن الدخول في المفاوضات الا اذا عدل مشروع ملتر على أساس التحفظات التي قدمها الوفد المصري ، كما قال في الخطاب : ان المفاوضات تصبح أن تدخل فيها الحكومة بنفسها أو مع الوفد وكان على رئيس الحكومة وقتئذ حاضرا في هذا الحفل وقد أمن على ما قاله سعد في هذا الصدد .



وفي ٢٣ من ابريل سنة ١٩٢١ فوجيء الرأي العام بحديث لسعد زغلول منشور في جريدة الأهرام يصر فيه سعد زغلول على أن يرأس

هو وفد المفاوضة ، وقال فى الحديث : انه لا يمكن أن يؤيد الوزارة ما لم يصدر مرسوم سلطاني بتشكيل الوفد الرسمي للمفاوضة ، كما انه لن يؤيدها اذا عين للمفاوضة من لا يكون حائزا ثقة الأمة حياة تامة ، وأصر سعد زغلول فى هذا الحديث على أن يكون هو رئيسا لوفد المفاوضة .

ثم فى الخامس والعشرين من الشهر ذاته ، وبينما كان سعد يتنہأ لالقاء كلمة فى حفل أقيم لتكريمه بحى شبرا ، اذا بجريدة الأهرام تطلع على القوم صباح ذلك اليوم بحديث خاص كانت قد تحصلت عليه من عدلى يكن ونشرته على الناس فى اليوم المحدود لهذا الحفل ، فكان طبعيا أن يترك الحديث أثره السيء فى نفسية سعد ، وان يكون لهذا الأثر انعكاس واضح على الخطاب الذى ألقاه سعد فى ذلك الحفل يجعل المنصر الأساسى فيه الموقف الذى أصبح محدودا أمام رأى العام على أساس ما قرأه الناس فى الأهرام ، بحيث لم يجد سعد مندوحة من الدفاع فى خطابه عن موقفه وتبرير مسلكه ، والتصدي لموقف عدلى يكن بالنقد والاعتراض على سياسته لوفد المفاوضات تأسيسا على أن مصر ليست بلدا دستوريا ، وأن وزارة عدلى يكن لم يعينها الشعب بل انها معينة من الحاكم ، فليست بوزارة دستورية نائمة عن الأمة .

وقال سعد فى خطابه هذا - مجردا وزارة عدلى - : بأنها وزارة ليست معينة من جانب السلطان فحسب ، بل ومن المندوب السامى البريطانى أيضا . فالسلطان يمثل سلطة الحماية المفروضة على البلاد برغم أنف البلاد ولا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى بأنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه فى المطالبة لنفسه برئاسة مأمورية سياسية متعلقة بمستقبل الأمة وبملاقاتها بالحكومة البريطانية .

ومضى الخطاب يقول : ان رئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفى الحكومة البريطانية يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامى البريطانى ، وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون - الى جانب رئيسه - وزير خارجية انتجلترا ، حسرا فى الكلام ، لأنه يدين له بمركزه ، فاذا طلب سعد زغلول الرئاسة ، فانما يطلبها ليكون « كرئيس للوفد المفاوض » حرا !

مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا في المطالبة بحقوقها ، وهى قوة الأمة ،
لا مرتكزا على قوة مستمدة من الحكومة الانكليزية ، لأن ذلك يجعل
المفاوضة بين الأصل وفرعه أى بين الحكومة الانكليزية وبين الحكومة
الانكليزية أيضا •

وانتهى سعد فى خطابه الى القول بأنه ما دامت هذه صفة الوزارة ،
فانه يكون « جورج الخامس يفاوض « جورج الخامس » ثم استرسل
الخطاب ، فاتهم الوزارة بالخضوع والتأثر بالعناصر المحرزة وبرجال
الصحافة المحيطين بها الذين يعملون كلهم على منع الوفد من الاشتراك فى
المفاوضات • وأعلن سعد أن مهمته هى أن يفضح كل ما يحصل من خداع
أو غش للأمة وأن يسير كل أمر طبقا لارادة الأمة •



ولقد خاطب سعد الأمة كزعيم ، ولكن عندما عرض أمر الاشتراك
فى المفاوضة على الوفد بعد ذلك بثلاثة أيام ، رأت أغلبية أعضائه عدم
الاشتراك ومهادنة عدلى ، ولم تدرك تلك الأغلبية وقتئذ أنها لم تعد ازاء
سعد زغلول رئيس الوفد الذى تم اختياره على الصورة السابق ذكرها والذى
يثمين عليه أن يمثل لأغلبية الآراء ، ولم تدرك أنها تواجه سعد زغلول
الزعيم المتحدث باسم الأمة ، والذى أصر باسم الأمة على رأيه ، ولم يأبه
برأى هذه الغالبية ، فاحتجوا على موقفه منهم فى كتاب مفتوح نشرته الصحف
وذكره عبد الرحمن الرافعى فى مؤلفه « فى أعقاب الثورة » وقد جاء فى
هذا الكتاب « انها « أى هذه الأغلبية » لا تستطيع أن تقر سعد زغلول
على جعل القضية المصرية قضية شخصية يصح أن يكون للمبول الذاتية
فى أمرها محل من الاعتبار وانها تأخذ على سعد زغلول أنه « بغير اجازة
من الوفد ، بل وخلافا لقراراته الصريحة قد أعلن عدم ثقته بالوزارة بعد
أن أجابته الى كل مطالبه ، ما عدا مطلب الرئاسة » الذين لا يرون انه
يقدم أو يؤخر فى سير المفاوضات •

وخاطب هؤلاء الأعضاء سعدا فى احتجاجهم هذا فقالوا « لقد فعلتم
ذلك فلما عرض الأمر اليوم على الوفد ، ولم تقركم أكثرية على هذه
الخطوة الضارة ، صممتم عليها واستهتم برأى الأكرية مرة أخرى • وازاء

هكذا الاستهتار بالرأى ، والانفراد بالعمل لا يسمعنا حقاً وعدلاً ، الا ان نبرأ الى الله وإلى الأمة من تبعة الشقاق الذى نجم عن انتحاء هذا النحو ، والذى طالما سعيانا فى اتقائه ، الى حد مجازاة بعضنا اياكم فى دخول الوفد فى المفاوضات ، خلافاً لحظتنا . واستطرد الاحتجاج يقول : - « والآن ، نرى ان الواجب الوطنى يقضى علينا أن نعلن ثقتنا فى وزارة نزلت على ارادة الأمة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة المفاوضات الرسميين ، والأغراض التى يتعين عليهم السعى من أجلها ، فان الوزارة لا تستطيع أن تصل الى تحقيق آمال البلاد ، الا اذا كانت متينة المركز فى الأمة ، معضدة الحطة من أولى الرأى فيها ، ولا نخال خذلانها الا خذلانا للرفض الأسمى الذى عاهدت الأمة على الوصول اليه . نعلن رأينا هذا ونصرح تلقاء الخلاف القائم فى الرأى العام ، ان الحطة التى هى عدم دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية ، اتباعاً لحطة الوفد الأولى منبهين الوزارة الى أن كل اتفاق ليس شاملاً للتحفظات التى أبدتها الأمة والتى تتمسك بها كل التمسك لن يقابل من الجمعية العمومية الا بالرفض الصريح . »

ثم اختتم أعضاء الوفد كتابهم قائلين : ولقد نشعر أن الذين صبروا الى اليوم حقيق بهم أن يصبروا وأن يقدموا قربانا جديداً على مذبح الاتحاد فى هذا الموقف ، ولكن الأمر أجل من أن يحتمل تساهلاً ، وأعجل من أن يقبل أناة ، والاتحاد أوشك أن يكون مقصوداً لذاته لا لثمراته ، فآله نسال أن يوفق أهدي الفريقين منا سبيلاً الى تحقيق آمال البلاد . »



لم يواجه سعد زغلول موقف هؤلاء الأعضاء بوصفهم أعضاء جماعة اختارتها الأمة ، وان الأمر شدى بينهم تخضع الأقلية فيها وتنزل على رأى الأغلبية ، بل واجه موقفهم كزعيم للأمة التى أوجدت هذه الجماعة كلها ، الأمة التى أصبح هو الناطق بلسانها ، فأصدر فى ٢٩ من ابريل سنة ١٩٢١ بياناً الى الأمة قال فيه :

استحسن بعض حضرات أعضاء الوفد أن ينشروا فى الجرائد خلافهم وأن يقولوا فينا غير الحق ، وقد استفرغت جميع الوسائل فى تلافى

هذا الخلاف وحسمه ابتعادا عن الانقسام واستبقاء للوحدة ، فلم أنجح وأبوا الا الاستمرار فيه واطهاره على طريقة تين منها جليا عدم وجود تضامن فى العمل ، وهو المبدأ الذى وضعه الوفد وأقسم الأعضاء الايمان على احترامه . ويرى الوفد أن مخالفة هذا المبدأ الهام تعد بطيها خروجا عليه وانفصالا عنه ، لأنه يستحيل انتظام العمل فى هيئة لا تربط أعضائها رابطة من ثقة ومن اتحاد فى غرض وارتباط بقاعدة

وهنا يتحدث سعد زغلول كزعيم للأمة لا كرئيس للوفد فيقول فى بيانه : ولهدا فاعتمادا على الثقة التى شرفتنا الأمة بها وإدبتها عند كل مناسبة ، وعلى الأخص فى المظاهرات التى قابلتنا بها ، والتشجيع الذى لا تزال تبديه والتأكيدات الوثيقة التى تأتينا من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومجبة لحظتنا ، نؤكد أن الوفد الممثل للأمة بعد انفصال للخالفين عنه سيستمر فى العمل . . .

وكان هذا أول اجراء ايجابى يتخلله سعد زغلول مع انصاره ، واصبح سعد ومن ورائه الأمة ، بوصفه الزعيم المناضل فى سبيل حقوقها فى جانب ، وعلى يكن والمنشقون على الوفد والسرأى وسلطات الاحتلال فى الجانب الآخر . وكانت هذه هى بداية الانقسام وبداية الصدام . وبدأت هتافات المصريين تتحول من المطالبة « بالاستقلال التام او الموت الزؤام » وبحياة مصر الى الهتاف بحياة شخص وبسقوط آخر ، بحياة سعد وسقوط عدلى . ونشعت أجهزة الأمن التى كانت تشرف عليها سلطات الاحتلال فتحدثت المظاهرات ، وراح الضحايا من أبناء مصر يستقون صرعى برصاص الجنود وهم يهتفون بحياة او بسقوط أشخاص سماتوا وعلى شفاههم هتافات لم تبلغ مستوى ضحاياها ، بدلا من أن يموتوا وعلى شفاههم هتافاتهم للوطن ، وضد أعداء الوطن ، فيكون الهتاف فى مستوى التضحية والضحايا الأبرار .

ولقد كان تدارك هذا الموقف مستطلعا لو ان عدلى يكن تراجع واستقال مؤثرا بهذا حقوق الوطن ومصالحته العليا ، حرصا على وحدة البلاد امام العدو المحتل ، مقدما ذلك كله على كل اعتبار آخر ، ولو كان كرامته المجروحة ، ولكن عدلى آثر المضى فى موقفه وأعرض عن كل اقتراح للتحكيم بينه وبين سعد

وامانا منه فى تأكيد هذا الموقف نشر بياناً سياسياً فى ٥ من مايو سنة

١٩٢١ جزء فيه نقد صريح لما أدلى به سعد زغلول من تصريحات وعبارات جارحة له ولأعضاء حكومته ، وسجل فى بيانه على سعد زغلول تصريحه برفض الاشتراك مع الوزارة مطلقا فى المفاوضات الرسمية حتى ولو قبلت جميع شروطه - بزعم ان الوزارة ترغم الناس على الثقة بها ، وانها أصدرت أوامرها الى جميع الموظفين حتى لا يشتركوا فى أى احتفال يقام لسعد ، وبأنها أكرهت كثيرا منهم على تغيير آرائهم التى أبدوها لتأييده ، وحرمت المظاهرات التى تهتف له فيها - ثم انتهى عدلى فى بيانه هذا الى الرد على تلك الاتهامات فقال : « ان الوزارة لم تكن فى حاجة للحصول على مظهر جديد للثقة ، وان الحكومة نهت الموظفين الذين ألفوا لجنة لدعوة زملائهم لإقامة حفل تكريم له الى أن هذا العمل الذى جاء فى الوقت الذى جهر فيه سعد بالمداء للحكومة والوطن عليها لسبب شخصى لا تعلق له بجوهر القضية المصرية ، لا يتفق وواجباتهم نحوها بوصفهم هيئة من الهيئات العامة »

ثم مضى عدلى يررر فى البيان موقف الوزارة من منع المظاهرات حفظا للنظام ، وقال : انه نظرا الى أن الخطوة التى انتهجها سعد قد سدت كل طريق للاتفاق معه ، فقد قررت الوزارة المضى فى عملها الذى أخذت به نفسها ، وعرضت الأمر على عظمة السلطان ، فصدر نطقه الكريم لى بتأليف وفد للمفاوضين الرسمى تحت رياسته *

واحتسم عدلى بيانه قائلا : انه يعتمد على حكمة الأمة وحرصها على مصلحتها فتنبه للمفاوضات جوا صالحا يسهل على المفاوضين القيام بالمهمة الموكولة اليهم وانه الى الأمة وحدها بعد ذلك القول الفصل فى نتيجة هذه المفاوضات *



وفى هذا الجو من الخصومة العنيفة رأى عدلى يكن أن يتقدم للسلطة العسكرية البريطانية طالبا دفع الرقابة عن الصحف ، فاجيب الى طلبه ويقول عبد الرحمن الرافعى : ان عدلى قام بهذا المسعى لكى يتقدم للأمة بعمل يختلف من تيسر السخط الذى واجهته وزارته وأن هذا القرار لم يفتد فى منع استهوار السخط على الوزارة ، بل ان الصحف المناصرة لسعد

أخذت تكيل الحملات الشديدة لعلى ووزارته وللمنشدن • ومن الانصاف أن نقول : أن على لم يكن يحكم تكوينه الخلقى وطبيعة نفسه ، واسع الخيلة الى الحد الذى يكشف له عن دهاء الانجليز ومكرهم وعن الاعيهم السياسية ، ولهذا فقد أمكن للعناصر المحترضة ، التى أشار اليها سعد فى خطابه ، أن تستدج على ليقع فى كمين من كمائنات السياسية ، إذ زينت له المطالبة بالغاء الرقابة على الصحف ، ورغبته فى ذلك باعتبار أنه عمل وطنى من شأنه أن يفرج عن حرية الراى فى مصر ، ومن ثم يغلف من حدة الراى العام ضد سياسته أن لم يكسبه انصارا ، وقد كان من الطبيعى أن تستجيب السلطات الانجليزية فى مصر لرغبة على فى هذا الشأن ، بل وترحب بهذه الرغبة ، لأن هذه السلطات كانت تعلم - تماما - أن الغاء الرقابة على الصحف فى مصر لن يخدم الا السياسة البريطانية ، ولن تضار به غير قضية مصر ، فاستجابت الى مطلب على يكن ، ودفعت الرقابة على الصحف والمطبوعات ، عما ما يتعلق بآى نقد أو تعريض لبريطانيا وسياستها وحملاتها ، فقد بقيت الرقابة قائمة عليه ، وظل معظورا كل الحظر •

وبهذا فتح باب الجدل والنقاش فى الصحف على مصراعيه ، وفاضت انهرها بالمقالات التى يتبادل فيها الساسة الاتهامات ، وانبرت الأقلام فى كل فريق لتجرح الفريق الآخر ، فإذاعات الصعود ايقارا واتسمت هوة الخلاف فى مصر فى ظل الغاء الرقابة ، فكان الغلواها أكبر خسة لمصلحة الاحتلال وأبلغ ضرر لحق بقضية البلاد • واشتد التوتر فى الجو الداخلى واضطربت الأمور ، وتوالت حوادث الاغتيال السياسى ، فذهب ضحاياها بعض الشخصيات المصرية ، ثم امتدت هذه الحوادث الى الأجانب ، وعندئذ انتفضت السياسة البريطانية لتتخذ من الاعتداء على الأجانب ذريعة لها ، وبهذه الذريعة بادر المستر ونستون تشرشل وزير المستعمرات وقتئذ ، فأعلن اصرار بريطانيا على بقاء الاحتلال فى مصر •



وهكذا كسبت بريطانيا تلك الجولة من جولات خفتها السياسية ، كسبتها بعد أن هيات لنفسها أسباب النجاح ، حين أنهت مفاوضات لجنة هالبر ، وأعلنت أنها لن تفاوض الا وفدا رسميا يمثل الحكومة المصرية - لا الأمة المصرية • وكان هذا التصريح هو العامل الأساسى الذى ساعد على استدراج على إلى منصب رئاسة الحكومة ثم تمسكه برئاسة الوفد الرسمى المفاوض - ولو أدرك على يكن أن الموقف كان يعين عليه أن يسمو بنفسه وبموافقه الاعتبارات المتعلقة بالظهر والكرامة والكبرياء ، وما الى تلك العنجهيات لتفاضى عن انفعالاته ولارتفع الى مستوى الاحداث التى كانت تحتم على الأمة أن تواجه بريطانيا صفا واحدا ، ولو اقتضى ذلك أن

يتخلل عدلى لسعد عن رئاسة وفد المفاوضات الرسمي ، وما كان في هذه التخلل بدع في رئاسة وفد المفاوضات ولا يشترط لمن تسند اليه أن يكون رئيسا للوزادة ، كما أن تنحى رئيس الوزراء عن رئاسة هذا الوفد لم يكن ليجرد الوفد من صلفته الرسمية •

كما أن لسعد لم يدرك مافات عدلى من ذلك كله ، فتشبيث برئاسة وفد المفاوضات الرسمي تشبيث عدلى بهذه الرئاسة ، وأغفل تلك الاعتبارات التي أغفلها منافسه ، فكملا الرجلين قدم المصلحة العامة قربانا للرئاسة ، رئاسة الوفد الرسمي للمفاوضات •••



وقد عالج عباس محمود العقاد موقف سعد فى هذه المناسبة الخطيرة فقال : « وكيفما كان الأمر ففي رأى النصفين أن سعدا لم يعد حقه فى رفض ما عرضته عليه الوزارة لأنها كانت تريد وفدا رسميا تكون له الرئاسة وكثرة أعضائه ، ولا يكون فيه من الوفد المصرى الا قلة معروفة من شيعتها الذين يماثلونها ويفسدون قصدتها ؟ وماذا يملك سعد من رأى بهذه المشاركة ؟ وماذا يضيره أو يضير الأمة اذا هو رفضها ؟ أى تبعمة أعظم من تبعته فى قبول هذه المفاوضات ؟ وإى حق أقل من حقه فى توجيهها والإشراف عليها •

قد يقال انه كان عليه أن يقبل المفاوضات ، ثم يعتزل الوفد الرسمي اذا رضى بمعامدة لا يرتضيها ، ولكن ماذا يفيد القضية من ذلك الا تأجيل الخلاف شهرا أو شهرين ، بعد بذل التأيد للوزارة فى غير حيلة ولا دراية ، واذا بقى سعد مؤيدا للوزارة الى أن تعرض المعاهدة على الهيئة النائية المنظورة ، أفلا ترجع اذن الى الرفض والخلاف وكل ما جناه سعد من الانتظار أن يضعف قدرته على الرفض والخلاف ؟

الحقيقة ان الانجليز لم ينصروا عدلى يكن ، ولم يحتموا قيام وزارته ، الا لأنهم يرجون أن يقبل منهم ما ليس يقبله سعد زغلول ، وليس من واجب سعد أن يذل الطريق لهذا المقصد المريب •

أما أن كان الانجليز يسمحون لعدلى بما لا يسمحون به لسعد ، فهم لا يفعلون ذلك الا ليلقوا على الأمة المصرية درسا تعطف بمقباء ، وهو

أنها اعتمدت على رجل من رجالها فى مساواة الانجليز ولن يفوز رجل.
يناوى الانجليز من أجل حقوق المصريين •

ومتى ذكرنا أن سعدا لم يشاكس الانجليز فى المطالبة ، ولم يقصر
فى مجاملتهم عند عرض الطالب المصرية بعد يوم الهدنة وفى أثناء المفاوضة
الملترية ، فقد علمنا أن الذنب الذى يحسبه الانجليز على الزعماء الوطنيين
هو طلب الحق بأية وسيلة ، وأن الدرس الذى يملونه هو وجوب التسليم
والمجاراة والتماس الحظوة والزلفى ، وهو درس لا يجمل أن يعمل به
سعد ولا يجمل أن يعمل به المصريون •

وتدع الوجهة العامة وننظر الى الوجهة الشخصية الخاصة ، فترى
نمة غضاضة لا تعدلها على النفس غضاضة ، وإن كانت فى نفوس الأسياء
والقدسيين ، فلو أن سعدا خضع لما ساءموه ، وتحنى يوم نحوه ، لصدق عليه
قول الترك ، ان « الفلاح » لا يصلح الا للخدمة والتسخير ، وإنما « للسادة
الترك » بعد ذلك شرف الظفر واجتباء الثمار وهم قاعدون وادعون •
فلعدلى ورشدى أن يخدم الحماية ولهما أيضا ان يجنيا ثمار الاستقلال حين
يتصدى لفرسها فلاح من الفلاحين ! ان الفطرة الانسانية كلها لتثور فى وجه
هذه المهانة التى لا يدين لها طالب حرية ، وهو عند ما يثور لا يكون ثائرا
لكرامته بمقدار ما يكون ثائرا لكرامة وطنه وكرامة العدل بين
بنى الانسان » • (١)



وكانت بريطانيا تعلم - سلفا - نهاية المطاف فى هذا الموقف وما سيتهى.
اليه من نتائج • فقد سافر عدلى لىفاوض كيرزن فى هذا الجو المشحون.
بالاضطرابات والاحتمالات ، ولكن : هل قام عدلى بهذه المفاوضة بنفسية
سلمية خالصة من الحقد والألم ، الحقد على سعد والتألم مما لقيه هو من
جفوة الشعب وعدائه له ؟ ففاوض بعقلية غير متأثرة بماطفة تمس ايماته
بقضيته أو أنه كان واقفا فى أثناء المفاوضات تحت تأثير هذه العاطفة ؟
فاهتزت أمانته فى أثناء المفاوضات •

(١) سعد وثقول للفقاد ص ٣٦١ و ٣٦٢ •

الفصل العشرون مفاوضات عدلى - كيرزن

« كيرزن يعرف بسعد ولا يشترط بأى فضل للمصريين - مركب السيادة البريطانى »
« يبدو امراضه في جو المفاوضات - كيرزن يحاول جرح كبرياء عدلى فيقلبه هتسده »
« حده - كيرزن يسأل عدلى عما يمكن أن يكسب مصر الاستقلال الذى تطالب به »
« وعدلى يرد عليه - تراجع الجانب البريطانى أمام شدة مواقف الجانب المصرى - »
« عدلى يعرض قضية مصر كما يليها - ويؤكد أن الكلمة الأخيرة للأمة - بريطانيا »
« والوصاية على سياسة مصر الخارجية - حماية المواصلات - بريطانيا وقنوات »
« الاحتلال - الوصاية المالية والقضائية والانتيازات الأجنبية - بريطانيا والأجانب - »
« عدلى يرد على مطالب الجانب البريطانى - المرة موضوع مستقبل المستود »
« والحرية العامة - كيرزن يجعل مصر جانباً من ديون تركيا - المطالبة بمد امتياز »
« قناة السويس من جديد - الجانب البريطانى يلمم الصحيح لصالح الشركة » .



بدأت المفاوضات بين عدلى ولورد كيرزن فى ١٢ من يوليو سنة ١٩٢١
فى وزارة الخارجية البريطانية ، وحرص لورد كيرزن على أن يبدأ تلك
المفاوضات باستغلال الخلاف الذى كان قائماً - إذ ذاك - بين عدلى وسعد
أَمْلاً فى التوصل الى اضعاف مركز عدلى وإحراجة كمفاوض ، فراح كيرزن
يعرض بسعد طمعا فى أن ينزلق لسان عدلى بمباراة تصغر من شأنه هو
أمام المفاوض البريطانى . فقال لورد كيرزن بكل سخرية وتهكم : « لقد
كنت أرجو أن يتم تعيين الوفد الذى يوكل اليه مفاوضة بريطانيا فى جو
اتفاق لا فى جو شقاق وانقسام » وائى لا أعرف سعد زغلول ، ولكن يبدو
أنه على شئ من الغرور ، ولست أريد أن أتعرض للأسباب التى أدت الى
هذا الانقسام ، غير أنى أتخيل ان هذا الانقسام يجعل مهمتكم شاقة ، إذ
أنه بينما تفاوضونا هنا ، يجب ألا يفوتكم ما يجرى فى بلدكم . »

كما لازم لورد كيرزن طوال المفاوضات شعور الاستعلاء ، ومن ثم
خضع كيرزن فى أثناء - المفاوضات لمرض مركب السيادة الاستعمارية ،

فكانت أعراض هذا المرض بادية في محاولاته من أجل التعلل والشموخ على المفاوض المصري ، فمن ذلك أنه ساءه ان يستخدم المفاوضون اللغة الفرنسية في أحاديثهم ، والتي يفهمها هو - تماما - وقال لهم في الجلسة التي عقدت في ١٣ من يوليو ، اني أفضل أن تكون أحاديثنا باللغة الانجليزية لأنه من المستحسن في مسألة دقيقة كهذه ، ألا يسلم الانسان نفسه بقدر الامكان لتغير لفته . وقد نسي كيرزن أو تناسى في قوله هذا ، ان للمفاوض المصري أيضا لفته ، كما تجهل ما كان يجري عليه العرف بين الدول من استخدام اللغة الفرنسية في مفاوضاتها عند ما تختلف لغات الدول المتفاوضة باعتبار ان الفرنسية كانت في رأى الدول وتشد اللغة الدبلوماسية الأساسية .



وعندما تحدث عدلى يكن عن الغرض من المفاوضات ، وأشار الى التحفظات التي سبق أن قدمها وقد المفاوضات الأولى الى لجنة ملتر ، قل كيرزن ، انه ليس لديه نسخة من هذه التحفظات وانه يريد أن يعرف الى أى مدى تعتبر الحكومة المصرية أن تحفظات زغلول تحفظات لها وتدافع عنها .

وقد كان موقف كيرزن في هذا الشأن يشير الى استعماله وغرويه ، ومحاولته أن يشعر المفاوضين المصريين أنهم مجرد ساسة لا يمثلون الأمة المصرية . . . وقد مضى اللورد كيرزن في مختلف مراحل المفاوضات التي ستعرض لها فيما بعد ، بتلك الروح ، فلم يترك مناسبة دون أن يحاول أن يشعر المفاوض المصري بالنقص الى جانبه ، بل الى جانب الدول المتحضرة بصفة عامة ، فأخذ يتهم المصريين بالتعصب ، وينسب الى الحكومة المصرية الضعف أمام خصومها السياسيين ، ويستشهد على ذلك بحوادث عام ١٨٨٢ ، وحوادث دنشواي ، وثورة مصر القائمة - اذ ذاك - وثورة عام ١٩١٩ فقال في هذا الشأن : ' ان الفوغاء (وهي الصفة التي يصف بها الانكليز أبناء مصر) اعتقدوا ان الأمر لهم ، وأن الحكم في قبضتهم لأن الحكومة تراخت في استخدام سلطتها وان بعض رجال البوليس والجيش كانوا في صف المعتدين . ولم ينس كيرزن في اتهامه للمصريين وللحكومة

المصرية ، ان يسم عبارات الاتهام بما يتغنى به اثاره عدلى فيقول : « ان حركة معارضى الحكومة المصرية المناصرين لزغلول الذين أرادوا بمظاهراتهم اجبار الحكومة على استخدام وسائل الشدة ، لتسنى لهم بما يقع من حوادث نتيجة لذلك ، اتهامها بالقوة وتنفير الناس منها » . ورد عليه عدلى قائلا : انه لا يصح جعل هذه الحوادث العرضية أساسا للمناقشة . ويعود كيرزن ليجرح كبرياء المفاوض المصرى فينتهز فرصة الحديث فى أسماء المفاوضات عن الرقابة الانجليزية المالية والادارية والقضائية ويقسول لمفاوضيه : أرجو ألا يخدعكم الوهم فتظنون أن تدخل الرقابة يقتصر على القيام باختصاصاتها فحسب ، وانما من واجبه أيضا أن تطالعكم على فضائح الادارة المالية ومساوئها وأنه اجراء لا تحسنه الا الرقابة البريطانية وذلك لأنه لا الصحافة ولا المجالس النيابية يكفيان لمنع تلك الأخطاء والفضائح . ويمضى لورد كيرزن فى هذا الاتجاه فى أثناء المفاوضات نافيا أى فضل للمصريين على مصر فيما بلغته حالتها المالية وتشد فقال : « ان مصر كانت فى حالة من الافلاس فأصبحت الآن تتمتع بالرخاء » ولم يتم لها هذا الرخاء بفضل رجال المال المصريين وانما تم بفضل التدخل الأجنبى والرقابة الأجنبية . « وامعانا فى الاساءة الى الجانب المصرى قال لورد كيرزن لعدلى .. « انه يجب ألا يثيب عن البال أن الاستقلال الذاتى الذى تطلبون به لم تكسبوه بعد وعلى هذا فكيف يكون هذا الاستقلال كما ترون نقيا غير مشوب بشيء ، ما دامت هناك مصالح يجب أن تراعوها » .

وعندما أيقن لورد كيرزن أنه لا سبيل لاستدراج عدلى وتؤكد له انه بدأ يتذمر من الأسلوب الذى جرت عليه المفاوضات وبسبب ما استنفدته المناقشات فيها من وقت طويل ، بلغ أربعة أشهر عادت بعدها القضية الى النقطة التى بدأت عندها ، نقول انه ، لما تبين هذا لكيرزن فى النهاية ، سأل عدلى عما اذا كان يملك حق التحدث فى المفاوضات باسمه . هو - أى باسم عدلى وعما اذا كان من حقه أن يصدر القرار الأخير فى المقترحات البريطانية - ومن ثم سألته عما اذا كان قراره برفض هذه المقترحات يمكن أن يكون قرارا نهائيا فى غير حاجة الى اجازة وتصديق عليه .. وكان واضحا ان

كيرزن لم يقصد بهذا السؤال الشككي إلا المساس بشسمور على وزملائه
والإشارة الى انهم مجرد رسل أرسلتهم السلطان - فؤاد - وانهم بهذا ، لم
يبلغوا ، حتى مستوى الساسة ، وعلى الرغم من كل ما عمد اليه كيرزن من
هذه الأساليب فى مفاوضاته ، فإنه كان يواجه فى مراحل المفاوضات صلابة
من عدلى أكدت التزامه للحدود التى رسمها لنفسه ؛ ليدافع عن حقوق
أمته ، وذلك على الرغم من انه لم يكن يتحدث فى هذه المفاوضات الا بوصفه
رئيسا لحكومة ورئيسا لوفد مفاوضات يتحدث باسم هذه الحكومة الخاضعة
لسلطان بريطانيا . لقد أثبت عدلى - مع هذا كله - انه سياسى شريف دافع
عن وجهة نظره بقوة لم تزغزغها أو تمسها الظروف التى كانت تحيط به
اذ ذلك ، على العنصرة التى أسلفناها بل على العكس من ذلك ، فان عدلى
حرص فى أثناء المفاوضات على أن يقطع السيل على كيرزن حتى لا يستغل
ما كان قائما بينه وبين سعد من خلاف ، وأفهم المفاوض البريطانى أن الخلاف
والشقاق بين الساسة فى مصر انما هو مسألة لا علاقة لها بموضوع
المفاوضات ؛ فالخلاف فى مصر انما هو خلاف بين الأشخاص وحول
الوسائل والسبل ، أما الهدف من المفاوضات ، واما رأى الشعب فيما يتعلق
بالمفاوضات ، فهما هدف ورأى لا خلاف فى الأمة عليهما ، والكل مجتمع
ومصمم ومتفق على الاستقلال التام والغاء الحماية .

ان عدلى حرص فى جلسات هذه المفاوضات على التزام الطريق
السوى ، فلم يترك فرصة تمر دون أن يوجه فيها نظر كيرزن الى مطالب
مصر التى لا تحيد عنها ، والى ما يجب أن تتجه اليه بريطانيا بصدد قضية
البلاد .

فوجهة نظر كيرزن الى أن برنامج وفده ينجصر فى أن مصر تريد
استقلالها والغاء الحماية المفروضة عليها فرضا ، ووجهة نظره الى أن
ما يريد الجناح البريطانى من الضمانات انما هو مسألة تعنى هذا الجانب
وحده ، وان الوفد على استعداد لمناقشتها على هذا الأساس ، وأكد لكيرزن
ان مصالح بريطانيا الخاصة فى مصر ومصالح الأجانب فيها على حد سواء ،
وان مصر على استعداد لكفالة هذه المصالح جميعا فى حدود التحفظات التى

قدمها وفد المفاوضات المصري الى لجنة ملتر ، وأن له « أى عدلى يكن » فوق هذه التحفظات تحفظات أخرى سيذكرها فى أثناء المفاوضات ، وفى كل نقطة على حدتها ، وحرص عدلى يكن على أن يشعر لورد كيرزن بأن هذه التحفظات انما هى رد على تهوينه من شأن تلك التحفظات - واعتباره اياها تحفظات زغلول لا مصر .. فقال له : انها تحفظات الأمة وليست تحفظات زغلول . ونسب عدلى لكيرزن فى أثناء المفاوضات التحيز فيما نسب الى الأمة المصرية من تصب وكراهية للأجانب كما نبه الى انه ليس فى مقدوره أى مقدور عدلى - بحل من الأحوال - أن يقبل أمرا ينكره الشعور العام فى مصر أو أن يدافع عن أى حل يكون مقضيا عليه - سلفا - بالفشل ، كما أنهمم بأنه اذا حصر كل همه فى طلب الضمانات ؟ فانه لن يخرج من محادثاته هذه الا بمجموعة من الصعوبات والقيود التى تجعل الاتفاق بين مصر وبريطانيا غير ميسور . وحينما قال له كيرزن « انكم تطالبون بالاستقلال » ولكن بأى شئ كسبتم هذا الاستقلال ؟ فصحح انه وقع هياج وقتل بعض الأجانب ؟ ولكن هل كسبتموه بالحرب والقتال؟

أجابه عدلى قائلا « نعم نحن لم نشن حربا لنكسب الاستقلال بها » ولكننا دخلنا المفاوضات على ان الاستقلال هو أساسها وباعتباره قاعدة لها ، وقد رضيت بذلك حينما قبلتم ان تعترفوا باستقلالنا متى ضمنت مصالحكم ،

وحرص عدلى على توضيح مهمته للجانب البريطانى فى هذه المفاوضات فقال : « انه لا يعمل على كسب بعض الحقوق » ثم النظر بعد ذلك فى التنازل عن البعض الآخر منها ، بل ان غرضه ان يوضح ما هو مقبول من الاتفاق وما هو غير مقبول ، فبعد تصفية ما ليس عليه خلاف يمكن حصر الجهود فى ازالة ما يبقى من الخلاف فى المسائل الأخرى ؛ حتى اذا عاد الى بلاده أمكنه أن يقول للأمة ان الانكليز رضوا بكيت وكيت ، ولم يرضوا بكيت وكيت ، وانه بهذا يشئى له ان يقول ان المفاوضات لم تقف عند الصعوبة الأولى ، وانه وصل فيها الى أبعد حد ممكن ، وانه من ذلك كله يمكن لمصر أن تبين النوايا الحقيقية للحكومة البريطانية ، وفى بيان هذه

النوايا ما ينفع الجانب البريطانى لأنه يرسم مدى الخلاف المطلوب ازالته بين وجهات نظر الجانبين المصرى والانجليزى .

ولم يفت عدلى أن يشعر كيرزن فى نهاية المفاوضات بأنه يفاض الجانب البريطانى بوصفه رئيسا للحكومة لايوصفه مجرد مرؤس للسلطان ؟ بل انه فى هذا الشأن قل : ان الحكومة أرسلت وفدا للمفاوضة ، وهو حر فيما يفعل وان رفضه للمقترحات البريطانية انما هو رفض من جانب هذا الوفد ؟ وكل ما يتعين عليه أن يفعله بعد ذلك - هو أن يؤدى حسابا عن عمله لعظمة السلطان ، وسيقول له ان نتيجة عمله كانت سلبية . ومضى عدلى فقال للورد كيرزن : اتنى رئيس للحكومة والوفد معا ، ورفض للمقترحات البريطانية انما هو من عمل حكومتى وعليها تقع مسئولته وليس لعظمة السلطان مسئولية عنه ، وعظمته يستطيع طبعا اذا أراد أن يرسل وفدا جديدا .

أما وقد تناولنا بصورة عامة موقف عدلى من المقترحات البريطانية فى مفاوضاته مع كيرزن لنشير الى الروح التى فاوض بها الانجليز ، فقصد بقى أن تناول موافقه بالتفصيل من المقترحات البريطانية فى المفاوضات ؟ كل موقف على حدة ، ولهذا الاستعراض أهمية بالغة ؟ فى متابعة ما تم من مفاوضات بعد بين الجانبين المصرى والبريطانى ، الى أن تم عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

١ - موقفه من القيود على السياسة الخارجية :

قال كيرزن ان تمثيل مصر فى الخارج يجب أن يكون بقناصل لا بممثلين سياسيين . وقال كيرزن فى هذا الصدد ، انه من المستحسن أن توضع فى المعاهدة عبارة تدل على أنه فيما يتعلق بإدارة الأعمال الخارجية فى القاهرة فيجب أن يكون وزير الخارجية متصلا بالمندوب السامى أو أن يكون المندوب السامى عالما بكل ما يجرى من تلك الأعمال ؟ اذ أن الغاء الامتيازات الأجنبية يحدث لهذا المندوب مركزا خاصا ويجعل المندوب

السامى قائما على المصالح الأجنبية ، فهذا أمر لا صعوبة فيه ، وانما
الصعوبة فى تمثيل مصر فى البلاد الأجنبية ؛ فقد يقع أن يكون الممثلون
المصريون فى عواصم أجنبية مبعثا للمشاكل والدسائس والأخطار ، على أنه
لا يراد بكم أن تفقدوا امكانيات ووسائل النظر فى مصالحكم فى الخارج ،
وليس هناك ما يمنع من أن تتولوها بواسطة قناصل ، ولكن فيما يتعلق
بالمسائل السياسية ، فيحسن أن تعتمدوا على حاضرين استعداد حكومة بريطانيا
وحسن خدماتها •

وقد حرص عدلى يكن على أن يعلن لورد كيرزن بأن خضوع مصر
لرقابة المندوب السامى فى علاقاتها الخارجية ، مهما استعانت بريطانيا
فى تغطية تلك الرقابة بضيغ وألفاظ ، انما هو مظهر صريح للحماية ؛
والمصريون يرون أن حقهم فى أن يتولوا علاقاتهم الخارجية عصرا
أساسيا فى مطالبهم ، كما وأن مصر تريد أن تكون على علاقة وصللة
بالخارج ؛ وبالمدينة الغربية ، حتى يتسنى لها العمل على ترقية الشؤون
المصرية . كما وأنه فى شؤون للتجارة وغيرها من المرافق ، فإنه لا يحسن
معالجتها الا بواسطة مصرى يمثل مصر ويطلعها على كل شئ •

ثم وجه عدلى الكلام الى لورد كيرزن قائلا : ان انكار التمثيل السياسى
على مصر لا يمنع من دس الدسائس وخلق المشاكل لبريطانيا فى الخارج
مادام لا يحتاج فى ذلك الى ممثل سياسى بالذات ؛ واذا لم تتمتع مصر
بالتمثيل السياسى ؛ فان مركز مصر لا يكون قد تغير ، وواجه عدلى لورد
كيرزن قائلا : اننى لا أرى كيف يتفق رأى القائل بأشراف بريطانيا
على العلاقات الخارجية لمصر ، والقول بالفناء الحماية . فان هذا الاشراف
من خصائص ومظاهر الحماية اننا نريد أن تؤسس صداقة متينة بيننا ،
ولن يكون ذلك الا بقبول مبدأ التمثيل السياسى •

ومضى عدلى يقول : نحن لا نكر أنه فى وسعكم أن تلزمونا بما
تريدون ، لأنكم أقوى منا ، ولكن معنى هذا أنه لن يكون بيننا والحالة هذه
صداقة ، ولما أصر كيرزن على موقفه متذعرا بأن مصالح مصر مصالح غير
عالمية ، وان عليها أن تكفى بأن يكون لها وزارة خارجية ووزير خارجية

وأن يتصل هذا الوزير بالمندوب السامي البريطاني وأن يترك لبريطانيا تمثيل مصالح مصر الخارجية في البلاد الأجنبية ، وأنه ليس في هذا تحدير للمصريين أو امتنان لهم •

وقد رد عدلى على هذا رأى قائلا : ان مصالحنا السياسية ليست ذات صبغة عالمية ، ولسنا ندعى ان مصر ستكون عملا مؤثرا في التوازن الدولى فى حركات السياسة العالمية ، ولكن التمثيل السياسى ضرورى لنا ، لأنه من خصائص الاستقلال حتى انه لا يمكن فهم الاستقلال بدونه •

وهنا عقب رشدى الذى كان عضوا بالوفد على ماقله كيرزن عن الأساس ضد بريطانيا فقال : نعم وقع شيء من السياسات ولكن السبب فى ذلك أن بريطانيا كانت تريد أن تبسط سلطانها على مصر ، وكان المصريون يعملون بكل الوسائل ليحولوا دون ذلك • وبالرغم مما أبداه عدلى يكن ورفاقه من اعتراضات على وجهة النظر البريطانية ، فان الحكومة البريطانية أعدت مشروعا للاتفاق بينها وبين مصر تضمن فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية لمصر ، أن يكون لمصر وزارة خزرجية تتولى شئونها الخارجية ، ويكون لها معتمدون سياسيون لهم لقب وزير ، ولكن نظرا لما التزمت به بريطانيا من التعهدات فى مصر ، ولا سيما ما يتعلق منها بالأجانب ، فيجب أن يكون بين وزارة الخارجية المصرية وبين المندوب السامى أوثق الصلات ، وأن يقدم هذا المندوب السامى للحكومة المصرية كل مساعدة فى المعاملات والمفاوضات السياسية ، ولا يجوز لها أن تبشر أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية دون أن تستطلع رأى بريطانيا ، ويكون هذا الاستطلاع بواسطة المندوب السامى البريطانى ، وذلك الى جانب قبول بريطانيا وضع ممثلها بالسرايىين تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالادارة العامة للشرب النسبائية وبالحماية القنصلية فى البلاد التى لا يكون لمصر فيها ممثلون سياسيون أو قناصل مصريون ، كما أصرت بريطانيا فى مشروعها على أن تستقر فى تولى مفوضات الدول صاحبة الامتيازات الحالية ، وتقبل ان تضطلع بتبعية حماية المصالح المشروعة للأجانب فى مصر ، على أن تتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت فى هذه المفاوضات رسميا •

وقد أجنب عدلى يكن على المشروع البريطانى قائلا : أما مسألة العلاقات الخارجية فإن المشروع البريطانى قد قيد الحق الذى اعترف لنا بقيود كثيرة ، حتى أصبح هذا الحق مع هذه القيود مسألة وهمية ، اذ كيف يتصور أن تكون لوزير الخارجية فى أعماله الحرية التى يقتضيها القيام بأعمال منصبه والاضطلاع ببعثاته وأعبائه اذا كان ملزما بنص صريح بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامى البريطانى ، وبصورة أخرى ، ان يكون فى الواقع خاضعا لمراقبة مباشرة عليه فى ادارة الأمور الخارجية ، حتى مالا يتناقض فيها مع روح التحالف ، وحتى هذا فيه اخلال خطير بمبدأ السيادة الخارجية ، ثم ان استبقاء لقب المندوب السامى البريطانى أوضح دليل على نوع النظام السياسى المقترح فى المشروع البريطانى للأخذ به فى مصر .

٢ - موقف عدلى يكن من الاحتلال العسكرى :

حدد عدلى يكن موقفه من وجود القوات الأجنبية بالبلاد فقال فى جلسة ١٤ من يوليو سنة ١٩٢١ : ان الاستقلال يمس وجود قوة أجنبية مهما كان اسمها ، سواء أسمت حماية أم جيش احتلال أو سميت بأى اسم آخر ، فإن وجودها مأس بالاستقلال .

ومضى عدلى يكن فقال : وقد كان اللورد ملتر فى مشروعه حريصا على أن يضع لذلك صيغة بعيدة فى مبنائها عن المساس بالاستقلال ، ولكنه بعد هذا ذكر فى تقريره أن حماية المواصلات غير مقصورة على البحر ، بل انها تشمل الأرض والهواء ، ونرى أن هذا توسع تصبح معه حماية المواصلات منافية لاستقلال مصر ، ونريد أن نعرف المهمة التى يراد ندب القوة البريطانية لها ، وما الحاجة التى تقتضى وجودها ؟ وقد أجاب اللورد كيرزن على استفسار عدلى قائلا : ان الأغراض التى تتجراها عن وجود الجنود البريطانية فى مصر هى حماية المواصلات البريطانية ، وليس ذلك مقصورا على قناة السويس ، فإن مركز مصر الجغرافى يجعلها فى أعلى مكان من الأهمية ، ومظهر هذه الأهمية فى البر والهواء معا . وتتساملون

عن المتصور بالهواء ، وأجبيكم بأن المتصور ، بذلك هو بناء وإنشاء محطات طيران ، ويجب ان يكون للمجنود البريطانيين حق المرور فى مصر . أما الفرض الثانى فهو الدفاع عن حدود مصر ، فقد تهاجم من الغرب أو من الشرق أو من الجنوب ، وقد دلت الحرب الأخيرة على احتمال الهجوم على القتال ، ويصح أن تتجدد هذه المحاولة ، ومهما تكن قوة الجيوش المصرية ، فإنه يجب أن تكون هناك قوة الجيش البريطانى حتى تجعل هذا الهجوم مسألة بعيدة الاحتمال . أما الفرض الثالث فهو حماية المصالح الأجنبية ، فالمفهوم أنه ستوضع اتفاقات تجعل ضمان المصالح الأجنبية بيد بريطانيا العظمى ، وقد تحدث اضطرابات تهدد هذه المصالح ، وليست حوادث الاسكندرية بعيدة ، تلك التى قمعها الجيش البريطانى ، ولو لم يفعل لتدخلت الدول الأجنبية فى مصر .

وقد أجاب عدلى يكن فى هذا الصدد على كيرزن قائلاً : ان الأمر فى مسألة القوة العسكرية لا يخرج عن احدى حالتين : حالة الحرب وحالة السلم ، أما فى زمن الحرب فقد رئى أن تتضمن المعاهدة نصاً تضمن بريطانيا بمقتضاه مساعدة مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها ضد أى اعتداء خارجى ، وباعتبار هذا التمهيد حكماً من أحكام المعاهدة ، فإنه لا يعمل به ولا يطبق الا فى زمن الحرب ، ولم يكن تعهد بريطانيا بالدفاع عن سلامة أرض مصر ليقضى وجود جنود فى وقت السلم ، وبما أن أساس المعاهدة هو الاستقلال ، فقد رئى أن يكون هناك تبادل فى التمهيد نقياً لشبهة الحماية ، ولكن لما كانت البلدان على اختلاف كبير فى الموارد ، فلم يكن من المقبول أن يكون التمهيدان مطلبيين -- تماماً -- لذلك اكتفى بأن ينص على أنه حينما تكون بريطانيا فى حالة حرب تتعهد مصر بأن تقدم لها التسهيلات من وسائل النقل والموانئ والمطارات . هذا فيما يتعلق بحالة الحرب . أما فيما يتعلق بزمن السلم ، فأتانا قدرنا أنه يجب أن ينتهى الاحتلال العسكرى غير أن لورد ملتر أثار مسألة المواصلات والمحافظة عليها ، وشدد فى وجوب وجود قوة عسكرية من أجلها . وبالرغم من أن وجود هذه القوة فيه مساس بالسيادة المصرية ، فقد رأينا أن نسلم به لنقدم الدليل على حسن

مقاصدا ، على أنه من المفهوم أن هذه القوة لا شأن لها بمصر ، فهي ليست ضدها أو موجودة للتدخل في تشونها ؟ وانما يراعى فيها مصلحة انتجلترا من ناحية الأغراض الحرية التي يقتضيها الاحتفاظ بالموصلات ، وإن مركز هذه القوة هي منطقة القناة ولكنكم - ويعنى اللورد كيرزن - جعلتم لوضع هذه القوة أغراضا أربعة - فأما الفرض الأول وهو الموصلات ، فتحن متفقون فيما يتعلق به ، أما زمن الحرب فانه ينبغي على مصر أن تقدم في أثناءه كل ما في وسعها من التسهيلات ، أما زمن السلم فتعتقد أن حماية الموصلات تتوافر فيه عن طريق وضع القوة العسكرية في مكان معين . أما الفرض الثاني وهو الدفاع عن سلامة الأراضي المصرية ، فقد أجبتم عليه - سلفا - اذ ما دامت المساعدة موضوع معاهدة ؟ فلا وجه لأن توضع قوة في أيام السلم لمجرد توقع الحرب ، هذا فضلا عن أن في هذه القوة مساسا مباشرا بالسيادة المصرية .

ورأى عدلى أن يطعن الجانب البريطانى اذا قامت الحرب ؟ فقال : انه من الواضح في المعاهدات أنها توضع في وقت السلم وتحدد - سلفا - كيفية التعاون العسكرية في زمن الحرب ، ولكن لورد كيرزن أصر على أن القوة العسكرية البريطانية هي للمحافظة على الأمن والنظام ، في مصر أيضا ، وفي هذا قال كيرزن : اننا اذا كنا نضع في مصر قوة عسكرية ، فان ذلك ليس لحماية الموصلات وحدها ، بل انه لحماية النظام في مصر وصيانة الأمن فيها ، وتساءل : انذا تجددت هذه الحوادث الأخيرة ، وحصل اعتداء وقتل ، أتجدون وقتا كافيا لأن ترسلوا لنا برقية تطلبون بها النجدة ؟ انه اذا جاز ان توضع بمصر قوة ، فانه اذا طلب من بريطانيا أن تقوم بحماية النظام ، وجب أن تكون تلك القوة حاضرة ؟ في المكان اللازم لتييسر لها القيام بما يطلب منها .

ثم زاد اللورد كيرزن الأمر ايضا فقال : يجب أن أقول لكم بكل صراحة انه من المستحيل أن نعقد اتفاقا الا اذا أعطيت القوة العسكرية معناها الحقيقي ، والذي لا نزاع فيه ان الامبراطورية لا يمكن أن تقبل وضع القوة العسكرية في مركز قلق كالمرکز الذي تقترحونه لها ... انكم

تريدون وضع القوة العسكرية فى نقطة من الصحراء ، والواقع انه ليس لهذه المسألة الا حل عملى واحد هو أن تكون القوة فى المكان الذى قد يتطلب اليها أداء العمل فيه ، وتأكيدا من بريطانيا لموقفها ، عقد تضمن مشروع الاتفاق الذى أعدته : تمهد بريطانيا بمساعدة مصر فى الدفاع عن مصالحها الحيوية ، وسلامة أراضيها . وللقيام بهذا التمهيد ولتوفير حماية المواصلات البريطانية تكون للقوات البريطانية حرية المرور فى مصر ، ويكون لها أن تستقر فى أى مكان بمصر ، ولأى زمان يحددان من أوتة لأخرى ، ويكون لها أيضا فى كل وقت مالها الآن من التسهيلات لأحراز التكنات وميادين التدريب والمطارات والترسانات الحربية والموانئ الحربية ، واستعمال ذلك جميعه . وقد عقب رشدى على بيان كيرزن قائلا : ان القوة العسكرية فى زمن السلم لا يمكن أن يكون غرضها مساعدته وقت الحرب وليس لها ضرورة وفيها مساس باستقلالنا .

ولما اعترض على وجود القوات البريطانية وعلى بقائها بدعوى المحافظة على الأمن ، اضطر اللورد كيرزن الى التسليم بأن السبب الحقيقى لوجود هذه القوات ، وفى حرص بريطانيا على بقائها هو كذالة الأمن لبريطانيا ، بل زاد الأمر ايضاحا بقوله : انه لا جدوى من أن نغالط أنفسنا وننكر ذلك .

ولما لال له على يكن : كيف تقولون اننا نترككم احرارا ونبقى مسئولين عن الأمن العام ؟ قال كيرزن انه لو قبلت بريطانيا التسليم بوجهة نظر على ، وحصرت الغرض من القوة العسكرية فى المواصلات ، لا نزاع كل من له مصلحة ، وزاد كيرزن رده ايضاحا فقال : فاصحاب المصالح هم الذين يجب أن يعتمد برأيهم لا الفوغاه أو الذين يكثرون من الصياح والتهويش وهذا القول من كيرزن يوضح تمام الوضوح مدى التحالف الذى كان قائما بين اصحاب المصالح « أى القصر والافطانيين والأجانب » وبين الاحتلال البريطانى فانهم كانوا جميعا فى حماية الخراب البريطانية . ولم يسع على الا أن يعجب كيرزن قائلا : نحن على اتصال دائم بكل الطبقات ، فلا نجد أحدا يطلب بقاء الجيش الانجليزى سواء فى ذلك خصومنا وانصارنا وخصوم زغلول وانصاره وانهى على الى اتهام بريطانيا بأنها تقدر مقدما بأنه لن يكون لمصر جيش أو بوليس ، وأكد رشدى أنه لا يمكن لأمة أن تقبل بقاء جنود أجنبية للمحافظة على الأمن .

٣ - موقف عدلى يكن من الوصاية المالية :

أعلن كيرزن أنه لابد بعد أن تتول اختصاصات صندوق الدين الى بريطانيا لأن للأجانب مصالح كبيرة فى مصر ، ولابد أن يؤمن الانفاق الأجانب على هذه المصالح ، ولابد أن يكون لبريطانيا مستشار يعلم بكل ما يجرى ، لأنه ستقع مساوى ومظالم ليست البلاد مسئولة عنها ، لأنها تكون بطبيعتها - رد فعل للحرية ، بعد أن تتولى مصر الاشراف على مصالحها ومصالح الدول الأخرى ، وعلى مصر أن تحرص على استمرار الثقة فيها ، وذلك لا يكون الا باستخدام رجل ذى كفاية - وهذا هو الذى يهمكم من وجود مستشار مالى ، وقال كيرزن : انه يقترح ألا يسمى مستشارا ماليا ، وانما يسمى مندوبا ماليا حتى لا يشعر الغير بحاجة مصر الى الاستشارة ، ولكن عدلى يكن رد عليه قائلا : ألاحظ أن القول باشتراط موافقة المندوب المالى على عقد القروض وباستشارته من شأنه أن يعطى ذلك المندوب سلطة فوق الحكومة والبرلمان ، لأنه حسب الدستور المزمع ستكون القاعدة أن الحكومة لا تستطيع عقد القروض الا بموافقة البرلمان ، فأشراف ذلك المندوب على عمل الحكومة والبرلمان معا شيء كبير وسلطة خطيرة وسيقابل ذلك - حتما - بالرفض ، ولا سيما أنه لا يربط الحكومة الآن شيء من هذه القيود ، فقد كان لصندوق الدين مثل هذه السلطة وزالت سنة ١٩٠٤ وكان لتركيا مثلها وزالت بزوال سيادتها ، فليس يقيد مصر الآن فى هذا الصدد شيء ، واذا كان البرلمان هو المرجع وصاحب السلطة فى الاذن بعقد القروض ، فان فى ذلك الضمان الكافى من الاخطاء وسوء التصرف ، ولا محل لمنع هذا الحق لموظف استشارى .

وقال كيرزن : ان المهم فى هذا الموضوع ، ان يكون المندوب المالى بحيث يستطيع أن يحذر الوقوع فى خطأ كبير ، اذا تبين أن الحكومة ستقدم على الخطأ ، ولست أرى من حسن الجواب على ذلك أن ترددوا دائما ، لفظ السيادة والمسئول بالسيادة ، وذلك لأن الاحتجاج بالسيادة لا يسهل حل المسألة التى يجب أن نسمى إليها ، فنحن نريد أن نتجنب الأخطاء ونمنع وقوعها .

وبمضى كيرزن فى سذاجته الماكرة فيقول : لقد كنت أعتقد أنكم
نسرون بمقترحنا وأنكم لا تفضون حين يحاول أحد أن يجنبكم الوقوع
فى الأخطاء . قد يقال : اتركوهم يخطئوا ليتحقق ظنكم بهم ، ولكننى
لا أنكر اننى أؤثر توفيقكم الوقوع فى الخطأ عن إثبات صحة رأيى
بأخطائكم .

وبالرغم من اعتراض عدلى يكن على الوصاية المالية ، فقد أصرت
بريطانيا فى مشروع الاتفاق الذى قدمته على تعيين مندوب مالى يكون
مسئولا عن دفع المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة والمائشآت
والمكافآت المستحقة للموظفين الأجانب أو لورثتهم ؛ وميزانية المندوب المالى
والقضائى والموظفين التابعين لهما ؛ ولأجل أن يقوم المندوب المالى بأعماله كما
ينبغى يجب أن يطلع اطلاعا تاما على جميع الأمور التى تدخل فى اختصاص
وزارة المالية ، ويكون له فى كل وقت حق الدخول على رئيس الوزراء
ووزير المالية ؛ كما أنه لا يجوز للحكومة المصرية عقد قرض خارجى
أو تخصيص إيرادات مصلحة عمومية لوفاء دين بدون موافقة المندوب
المالى .

٤ - الوصاية القضائية والامتيازات الأجنبية :

وذكر اللورد كيرزن أن بريطانيا حريصة على أن يكون لها مندوب
قضائى . وكان اقتراحها فى هذا الشأن شيئا باقتراحها الخاص بالمندوب
المالى من حيث اشتراط موافقة الحكومة البريطانية على تعيينه ، ومن حيث
حقه فى الدخول فى أى وقت على وزير الداخلية ووزير الحفانية ، ووجوب
علمه بما يجرى بتنفيذ القانون بالنسبة للأجانب .

وقد طلب إليه عدلى يكن حذف العبارة المتعلقة بالمندوب القضائى ؛
لأنه يرى انه لا يمكن أن يكون له عمل مفيد ، وإن العلة التى يرر بها
تعيينه ، هى حماية المصالح الأجنبية وتبادل عدلى عن ماهية هذه المصالح ،
وكيف يقع التدخل الأجنبى لحمايتها ، وقد قال عدلى يكن : ان مبدأ
قبول المندوب القضائى كائن مقابل إلغاء الامتيازات وباعتبارها جزءا من

المعامدة . وعلى هذه الصورة كان المندوب القضائي احدى الضمانات التي يستعاض بها عن الامتيازات ؛ وكانت المسألة فى ذلك الوقت مساومة تجرى بين الوفد المصرى وبين بريطانيا .

واستطرد عدلى فقال : ولكن الذى يراد الآن هو أن يكون للأجانب المندوب القضائي بدلا من النفوذ الانجليزى فى الادارة ، فاذا ألفوا ذلك ، ثم طلب اليهم بعد هذا التنازل عن الامتيازات فسيكون لهم طلبات جديدة علينا غرمها ، ويتلخص الموقف الآن فى أننا نقدم شيئا للأجانب دون أن نطلب منهم عوضا عنه ، فى حين أنه بحسب وضع المسألة فى تقرير لجنة ملتر كان كلا الفريقين يعطى بيد ويأخذ بالأخرى .

وتطرق عدلى يكن فى هذا المقام الى الحديث عن المندوب المالى فقال : انه بحسب الأساس الجديد الذى تعرضه بريطانيا سيقى صندوق الدين ، فلنا أن تتساهل اذن عن وجه بقاء المندوب المالى معه ، وليست المسألة نظرية ، فان اختصاصات صندوق الدين كانت الوسيلة الوحيدة لتبرير وجود المندوب المالى فى نظر المصريين .

وهكذا أوضح عدلى يكن الحطة البريطانية التى أرادت أن تفرض بها بريطانيا - سلفا - وجود مندوب قضائي ليكون ضمانا للأجانب عند الغاء الامتيازات ، ومندوب مالى ليكون ضمانا للأجانب عند الغاء صندوق الدين ، فى حين أن الامتيازات كانت باقية ، وكان صندوق الدين باقيا .

وقد فسر الجانب البريطانى موقفه من الاقتراحين فقال : ان النفوذ الانجليزى ظاهر الأثر ملموس الفعل فى الادارة المصرية ، فاذا خلت منه هذه الادارة ، فسينتج عن ذلك فراغ وسيقتقه الأجانب ثم لا يلبثون ان يحاولوا الحصول على امتيازات جديدة تحل مكانه ، وليس ما يمنع من تصور نجاحهم فى ذلك ، فقد حصلوا من قبل على الامتيازات نفسها ؟ ولذلك يجب أن يقوم مقام هذا النفوذ نظام المندوبين القضائي والمالى لانتقاء منح تلك الامتيازات من ناحية ولتأمين الأجانب من ناحية أخرى .

ولقد رد رشدى على الجانب البريطانى فقال : ولكن الحلة بالنسبة

للأجانب باقية كما كانت بقضاء الامتيازات ••• يعنى لم يجد جديداً فى الموقف •

ثم علق عدلى يكن على هذا قائلاً : ان بقاء التدوب المالى هو بقضاء السلطة الانجليزية وان وجوده فى الوضع الجديد ، سيجعل منه موظفاً بلا سبب يبرر وجوده ، وان من حق المصريين أن ينفروا من هذه الظاهرة ، ولا سيما أنهم لم ينسوا بعد عهد المستشارين ؟ وقال عدلى فى هذا المقام مخاطباً لورد كيرزن : انه لا يود أن يكرر ما سبق له ابدأه من الاعتراضات على أمر التدوين المالى والقضائى وتدخلهما فى ادارة الشؤون الداخلية كلها باسم حماية المصالح الأجنبية تدخل قد يصل فى بعض الأحوال الى مثل سلطة الحكومة والبرلمان • أما فيما يتعلق بالامتيازات الأجنبية ذاتها ، فإن الاتفاق الذى تقدم به كيرزن نص على أن تستمر بريطانيا فى مفاوضة الدول ذوات الامتيازات لالغاء الامتيازات الحالية • كما نص على أن تقبل بريطانيا أن تضطلع بتبعة حماية المصالح المشروعة للأجانب فى مصر ؟ وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت فى هذه المفاوضات رسمياً •

وقد رد عدلى يكن ، فأعرض على ادراج موضوع الامتيازات والنص على قيام بريطانيا بمفاوضة الدول ذوات الامتيازات لالغائها • وقبول بريطانيا الاضطلاع بتبعة حماية مصالح الأجانب بحجة أنه لم تكن هناك حاجة الى النص عليها ، وأن المفاوضة بشأنها فى المستقبل تكون موكولة لمصر صاحبة الشأن الأول تعاونها حليفاتها من الوجهة السياسية اذا تمت المعاهدة • وأضاف عدلى : غير أن المسألة تبدو اليوم كما لو كانت تعنى بريطانيا العظمى على الخصوص ، فهى التى تتولى منذ الآن حماية المصالح الأجنبية ، وهى التى تريد عند الاقتضاء أن تبشر وحدها المفاوضة بشأن الغاء الامتيازات الأجنبية • وقال : انه يحسن بأن الاتفاق بشأن حماية المصالح الأجنبية يمكن أن يقوم على قواعد أكثر ملاءمة للسيادة المصرية

٥ - المركز الخاص لبريطانيا في مصر :

أصر لورد كيرزن على أن يحتفظ ممثل بريطانيا في مصر بلقب المندوب السامي ، وأصر على أن يكون وزير الخارجية المصرية على اتصال دائم به ، لأنه لا يجوز أن يكون ذلك المندوب جاهلا بما يجري في مصر وقال : انه اذا ظل مثلنا بلقب بمندوب سام ، فان هذا يكون لفائدة مصر وفي مصلحتها وسيكون لممثل مصر لدى بريطانيا اللقب ذاته •

وقد اعترض رشدي على ذلك قائلا : ان المندوب السامي رمز للحماية ولا يمكن أن توافق الأمة على ذلك •

ورد كيرزن فقال : أعتقد أنك مخطيء فيما تقول ، اذ أنه لا يزال من السلم به أن يكون لبريطانيا في مصر مركز خاص ، ولا أعتقد انه يمكنني النجاح اذا عرضت تفسير اللقب ، بل أخشى انهم يضربون بالمهادنة عرض الحائط ، ويدعشني أنكم لا تشاطرونني الرأي ، فان هذا اللقب لا علاقة له بالحماية •

وأجاب عدلي قائلا : ان وظيفة المندوب السامي لم تنشأ الانتيجة للحماية وممها ، فهي مرتبطة بها وهي شارتها الدالة على بقائها وهذا هو الشئور العام •

وقد انتهى الأمر الى أن تضمن مشروع لورد كيرزن نصا يقول : يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى في مصر مندوب سام ، يكون له في كل وقت وبسبب تبعاته الخاصة مركز استثنائي ويكون له التقدم على ممثلي الدول الأخرى •

وقد علق عدلي يكن على هذا النص قائلا : ان في استبقاء لقب المندوب السامي ما يتعارض والاستقلال وهو لقب لم تجر العادة بمنحه للممثلين السياسيين لدى البلاد المستقلة •

٦ - عن الموظفين الانجليز :

تناول كيرزن في المفاوضات وضع الموظفين البريطانيين في مصر البالغ عددهم وقتئذ ١٦٠٠ موظف • فتساءل من هم الذين سيحلون

محلهم ؟ فذا كن هؤلاء الذين سيحلون محلهم من الأجانب ، فلا بد من موافقة المندوب السامى على تعيينهم *** وقد رد عدلى يكن على ذلك قائلا : انه من غير المحتمل ان يستبدل بالموظفين الانجليز غيرهم من الأجانب لأننا لسنا راغبين فى ذلك ، ولأننا نريد أن نمهد للمصريين الطريق لأن يتولوا الوظائف فى بلادهم ، وأرى أن يكفيكم فى هذا تأكيد من الحكومة بأنها لن تعين مكان الموظفين الانجليز أجانب من جنسيات أخرى •

وقد رأى المستر لندسى أحد أعضاء الجانب البريطانى ، ان النظام الجديد يقضى بنقص النفوذ الانجليزى ونقص عدد الموظفين الانجليز ، وهذا ما توافق عليه بريطانيا ، ولا تمنع فيه . وأضاف ان الذى لا يسمع بريطانيا الموافقة عليه ، هو أن يستغنى عن موظفين انجليز ليحل محلهم أجانب من جنسيات أخرى ، ولذلك نريد أن توضع رقابة تتحاشى تعيين الأجانب محل الانجليز ، ويحسن أن يذكر مثلا ، ألا يعين أجنبى غير انجليزى فى وظيفة بغير رضا المندوب السامى •

فرد عدلى يكن على لندسى قائلا : ان فى ذلك مساسا بالسيادة المصرية •

وقد تجاهل لورد كيرزن هذا الاعتراض ونص فى مشروع الاتفاق الذى قدمه على : « انه نظرا للتبعات الخاصة التى تضطلع بها بريطانيا ، وبالنظر للحالة القائمة فى الجيش المصرى والمصالح العمومية ، فتسهد الحكومة المصرية بالأ تعين ضابطا أو موظفين أجانب فى أية مصلحة من هذه المصالح دون موافقة المندوب السامى البريطانى » •



ولقد رأى عدلى يكن ان يركز ملاحظاته فى رد رسمى بعث به الى لورد كيرزن فى ١٥ من نوفمبر عام ١٩٢١ ، تناول فيه بالاضافة الى ما تقدم موضوع السودان الذى ستمالجه فى باب على حدة ، وأنهى رده قائلا : ان الملاحظات المتقدمة تقيننا عن مناقشة المشروع تفصيلا ، ففيها الكفاية للدلالة على روحه ومرامه ، ثم ان لجنة المشروع والحلفاء فى ذكر

تعهدات بريطانيا العظمى والتبعات الخصوصية الواقعة على المندوب السامي واتخاذ غرضاً جديداً لوجود القوة العسكرية وهو صيانة المصالح الحيوية لمصر ، كل ذلك قاطع الدلالة على أن المضي الحقيقي للمشروع هو الوصاية الفعلية ، وإن التحالف بين أمتين لن يتحقق إلا إذا كان التحالف لا يقضى على أحدهما بالخضوع الدائم .

واختتم عدلى رده قائلاً : ولكن المشروع الذى بين أيدينا لا يحقق ما كنا نتوقع ؟ وليس فيه بحالته هذه ما يوحى بالأمل فى الوصول الى اتفاق يحقق أممى مصر القومية



وما هو جدير بالذكر أنه فى أثناء تلك المفاوضات التى دارت بين لورد كيرزن وعدلى يكن ووفده ، حرص الجانب البريطانى على استحداث الكثير من وجهات النظر الجديدة ، والمشاكل التى لم يسبق أن أبديت ، ولم يسبق التمرض لها على هذه الصورة فى مفاوضات لجنة ملتر ، وكان الهدف البريطانى واضحاً ، ولكن الجانب المصرى كان حريصاً كل الحرص على أن يقف من ذلك كله موقف الرفض والحرص . لقد أثار لورد كيرزن فيما أثاره ، وضع الأقليات وحرية الأديان ، وعبر عن وجهة النظر هذه « المستر لندسى » عند ما تناول مستقبل الدستور الذى سيتم وضعه وما سيحويه من أحكام ، ولقد كانت بريطانيا ترى ان يذكر أمر هذا الدستور فى المعاهدة ، وينص على تلك الأحكام والتحفظات التى رأت أن تتقدم بها بشأن الأجانب والأقليات وحرية الأديان فى صلب المعاهدة ذاتها ، ولكن عدلى يكن رد على هذا بأن موضوع الدستور موضوع داخلى خاص بالمصريين ، وأن موضوعه أثير فيما مضى لكى توضع بريطانيا حرصها على أن يتم الاتفاق مع دولة ذات نظم دستورى ، وإن الأمر كله خاص بالمصريين . وهنا انبرى للرد على عدلى المستر لندسى فقال : ان الذى يهم بريطانيا بوجه خاص هو أن تكفل فى مصر حرية الأديان .

ولقد أمن عدلى بريطانيا على هذه الناحية ، وأبدى استعداد مصر لتقديم مثل هذا الضمان .

وعاد المستر لنسبى بعد ذلك فأثار هذا الموضوع من جديد ، وقال :
 ان الجهات الدينية المختلفة لم ترض بهذا التأكيد المجرد ، وان الحكومة
 البريطانية لاحظت أن هذه الجهات تقدمت بنصوص لا يخلو بعضها
 من الغرابة ، ولهذا جاء فى مشروع الاتفاق المقدم من الحكومة البريطانية
 نص على أن تتمتع مصر أن تضمن لجميع السكان الحماية التامة الكاملة
 لأرواحهم وحرثهم من غير تمييز بينهم بسبب مولد أو جنسية أو لفة
 أو دين ، وأن يكون لجميع سكان مصر الحق فى أن يؤدوا بحرية تامة فى
 السر والعلن شعائر أية ملة أو دين أو عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تتنافى
 النظام العام والآداب العامة ، كما نص المشروع المقدم من الجانب البريطانى
 على أنه لكل أهالى مصر الحق فى التمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق
 المدنية والسياسية بلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ونص
 على أن اختلاف الأديان والمذاهب والمقائد لا يؤثر على أى شخص فى
 مصر فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، كالدخول فى الخدمات
 والوظائف العامة ، والحصول على ألقاب الشرف ومزاولة المهن أو الصناعات
 كما انه لا يسوغ وضع أى قيد على أى شخص من أهالى مصر فى حرية
 استعمال أية لغة فى معاملاته الخصوصية أو التجارية أو فى الدين أو فى
 الصحف أو فى المطبوعات من أى نوع كان أو فى الاجتماعات العامة .
 وأن أهالى مصر التابعين للأقليات الجنسية أو الدينية أو اللغوية لهم الحق
 فى القانون . وفى المعاملة نفسها والضمانات التى يتمتع بها غيرهم من
 الأهالى ، ولهم أن ينشئوا ويراقبوا ويديروا معاهد خيرية أو دينية أو
 اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية ، كما ان لهم الحق فى
 استخدام لغتهم الخاصة فيها ، وفى أداء شعائر دينهم فيها من غير قيد .

ولقد حرص وفد عدلى يكن على تحديد موقفه من هذا كله تحديدا
 واضحا . . ولكن الجانب البريطانى أصر على موقفه للأغراض التى يقصدها
 والى بنوعها فيما بعد من أبواب هذا المؤلف .



موقف بريطانيا من قروض الجزية :

كما أصر الجانب البريطاني على أن تؤدي مصر نيابة عن تركيا قروض الجزية ، وهي المبالغ التي تمهد خديو مصر في أوقات مختلفة بدفعها لليوت المالية التي أصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية ، وأصر على أن مصر تستمر في دفع ما كانت تدفعه من المبالغ لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون . ولما اعترض الجانب المصري على هذا النص ، قال المستر ميرى الذي كان يتحدث باسم الوفد البريطاني في هذا الشأن : لن مصر يجب أن تقتبط لأنها تخلصت من الخراج التركي وإن كان خلاصها هذا لا يظهر أثره إلا بعد عدد من السنين ، والحال الآن أنكم تريدون إلغاء المصء على انكلترا وحدها ؛ مع أن انكلترا هي التي مكنتكم من الخلاص من تركيا !

وقد رد اسماعيل صدقي على المستر ميرى فقال : لقد جئنا هنا لتتكلم في الناحية المالية ، لا السياسية ، والنقطة التي أزرها المستر ميرى تصلح لأن نتكلم فيها ، ونناقشها عند اجتماعنا بوزارة الخارجية ، وهناك يصح أن نتحاسب في موضوع خلاصنا من الخراج التركي . وإذ ذلك يمكننا أيضا أن نقول ان معونتنا لانكلترا في الحرب قد ساعدتها على الانتصار في الميادين الشرقية ، ولذلك يكون نصيبنا في فوزها وانتصارها على خصومها لا يقل شأننا عن نصيبها في تخليصنا من الخراج التركي ، ولكن الجانب البريطاني أصر على موقفه هذا حتى النهاية .



بريطانيا وقناة السويس :

أثار الجانب البريطاني المفاوضات في جلسة ١٥ من أغسطس سنة ١٩٢١ وبلا سابق مقدمات موضوع قناة السويس حيث بدأ الحديث المستر ليندسى فقال : انه فيما يتعلق بقناة السويس فإن بريطانيا تعتبر أن لها شأنًا كبيرًا في صيانتها ، وبما أن مدة امتياز الشركة ستنتهي بعد زمن غير بعيد (٤٧ سنة) مما سينترب عليه أن الشركة في الفترة الأخيرة من امتيازها ستهمل القيام بعمليات التحسين الواسعة اللازمة لحفظ القنسية

دولقيتها ، اذ لا يكون فى استطاعتها استهلاك ما تنفقه فى هذا السبيل
فى الوقت البلائق ، فلذلك ستطلب بريطانيا الاقرار مبدئيا بمبدأ المفاوضة
فى أمر تجديد الامتياز توصلنا لدرء هذا المخطر .

ومن المنطق العجيب أن تطلب بريطانيا من مصر مد امتياز شركة
قناة السويس ، لا لسبب الا للخوف من أن تهمل الشركة القيام بما يلزم
لوقاية وحفظ القناة فى المدة الأخيرة من امتياز الشركة . مع انه التزام
حتمى يتعين على الشركة القيام به طوعا أو كرها وذلك الموقف من بريطانيا
يكشف عن حقيقة أهدافها ، فطلبها هذا ، ليس الا مجرد تكأة ومجرد
سبب افترضت بريطانيا ونوعه - سلفا - لكي تطلب بعد الامتياز للشركة .
ولما كان الأمر يحتج الى مزيد من الايضاح من جانب الحكومة البريطانية
فى هذا الشأن فإن الجانب البريطانى عد الى الحديث فى موضوع قناة السويس
فى جلسة ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٢١ فقال : ان بريطانيا ترى أن هناك
ثلاث مصالح ترتبط بالقناة ، الأولى : مالية محضة وهى مصلحة الشركة ،
والثانية : مصلحة للحكومة المصرية ، التى ستول إليها القناة . والثالثة :
مصلحة للحكومة البريطانية التى يهمها استمرار تأدية القناة لوظيفتها
من جهة الملاحة البريطانية ، وهذه المصلحة الأخيرة تقتضى أن تكون
القناة دائما مصونة ، وأن يداوم على اصلاحها وعمل ما تتطلبه الملاحة
فيها ، وقد يلحق بهذه المصلحة الأخيرة ضرر عند اقتراب موعد انتهاء
الامتياز ، اذ يكون من الصعب على الشركة أن تتحمل النفقات الباهظة التى
تقتضىها أعمال الاصلاح والصيانة ، فى حين يكون امتيازها على وشك
الانتهاء ، أو بعبارة أخرى لا يكون لدى الشركة الزمن الكافى لاستهلاك
ما تنفقه فى هذا الوجه ، ومن ثم فإن الحكومة البريطانية يهمها ، فى هذا
الشأن ، أن تنظر الى بعيد ، بل ويهتمها أن تنظر الى ما بعد انتهاء الامتياز .
وعززت بريطانيا وجهة نظرها بمذكرة قدمتها وزارة الخارجية للوفد .

ولقد رد اسماعيل صدقى على المفاوض البريطانى فقال : ان مصر
تقدر المصلحة التى ترمى اليها اجعلتها حق قدرها ، وصيانة القناة لا تهم
بريطانيا وحدها ، بل تهم مصر أيضا ، وما دامت القناة مألها الى مصر ،

فمن مصلحتها أن تتول إليها القناة مضمونة - كاملة المقدار بالضوءة التي تجعلها تقوم بالفرض الذي أنشئت من أجله ، على أن هناك نقطتين في مذكرة وزادة الخارجية جديرتان بالملاحظة عليهما ؛ النقطة الأولى : أن المذكرة تكلمت عن مد الامتياز ، واني ألحظ على ذلك أن مصر قد رفضت هذا المد منذ عشر سنوات ، ومن ثم فإنه لا قبل لمندوبها بالكلام فيه الآن . على أن الفرض الذي ترمى اليه بريطانيا ليس مد الامتياز من شروطه اللازمة فلقد يتحقق غرض الصيانة والاصلاح بمد الامتياز ، كما أنه يتحقق كذلك باتفاقات أخرى تلتزم فيها مصر مثلاً بالاشتراك في نفقات الاصلاح عند الاصلاح ، او يدفع جانب من قيمة الاصلاح عند نهاية الامتياز ، فلا يصح اذن قصر الكلام على المد دون غيره من الحلول الممكنة ، كما رأي اسماعيل صدقي أن يتعرض للنقطة الثانية التي آثارها الجانب البريطاني وقتئذ ، من أنه عند عدم الاتفاق على وضع القناة ؛ يرجع الى جميعية الأمم ، فقال صدقي : انني ألحظ في هذا الشأن ان الخلاف في هذه الحالة لا يكون بين حكومتين ، بل بين الحكومة والشركة ، وهذا النوع من الخلاف ليس صالحاً للمرض على عصبه الأمم ، ويصرف النظر عن ذلك ؛ فإنه سيكون من المستغرب أن يعرض خلاف مالى بين حكومة وشركة ارتبطت بشروط على عصبه الأمم ، وأن يكون لعصبه الأمم أن تتدخل في شأنه بين المتعاقدين ، وتدخل الشركة مما التزمت به في عقد الامتياز المحرر بينها وبين الحكومة التي منحتها الامتياز ، وفوق ذلك فإن مصر في الوقت الحاضر لا تلتزم بشيء فيما يتعلق بالقناة ، ومستبقى كذلك الى سنة ١٩٦٨ ، وحتى ذلك التاريخ لا يكون لمصر ولا عليها في القناة شيء ؛ فكيف يستطيع مندوبها أن يربطها في شأن القناة بارتباطات جديدة ، اذا كانت الآن غير مطالبة بأى واجب . وقد كنت أفهم أنه اذا لم يكن هناك بد من ذكر شيء في المهادنة عن قناة السويس ألا يجاوز طلب الحكومة الانجليزية اثبات ما يفيد ان الحكومة المصرية مستعدة لتلقى الاقتراحات الخاصة بصيانة القناة واصلاحها ، ووضع هذه المقترحات موضع البحث ، وقد حرص اسماعيل صدقي على أن يوضح بأنه حتي في هذا النطاق فإنه لا يمكن أن يرتبط بما يقوله في هذا الصدد ، وان الأمر يكون مقتضياً الرجوع الى الوفد المصرى الرسمي

(وقد عدلى يكن) • وقد حلول التمرد البريطاني أن يبرر تثبيت بريطانيا بموقفها هذا يزعم العمل على طمأنة رجال الملاحة في بريطانيا ، ولكن صدقى بحرص على الا يرتبط بأى موعد لبحث هذا الموضوع مستقبلا ، مما أجبر الموضوع البريطانى على ان يبين بوضوح ما تسعى وراءه بريطانيا وقتئذ ، فقبل موجها الحديث الى صدقى : هل تسمح لى ان اسالك ما ضماناتنا بعد انتهاء الامتياز ؟ وهل يمكن ان نطلب منكم تعهدا بأن تبقى القناة للغرض الذى أنشئت من أجله حينما تضعون يديكم عليها ؟ فاجاب صدقى بان المعاهدات تقوم عادة على تقدير المعاملات التى تدخل فى حيز المعقول ، وانه لا يقل ابدا ولا يمكن الافتراض باتنا حينما نتول البنا القناة نقضى على مصلحتنا السياسية والمالية بإغلاقها أو بالأضرار بها ، فبقناة حينما نتول البنا يصحح ايرادها كله لنا ، وانه اذا حاولت مصر القيام بأى عمل ضار فان نظرتها الى النتائج تحول بين قيامها به ، فضلا عما يكون اذا ذاك لبريطانيا ولغيرها من الحق فى أن تنضب • وأوضح صدقى للجانب البريطانى أن أهم أجزاء المعاهدة تخص بحفظ المواصلات للإمبراطورية ، وأن القناة - كما هو معروف - أداة هذه المواصلات ، ثم قال : وما الاحتمال الذى تريده بريطانيا أكثر من قبولنا لمبدأ وجود قوة لها تحفظ بها مصالحها المرتبطة بهذه القناة !

على ان هذا الارتباط برغم ما فيه من مجازاة اسماعيل صدقى لوجهة النظر البريطانية ؛ وبرغم قبوله لمبدأ احتفاظ بريطانيا لنفسها بقوات عسكرية بريطانية فى منطقة القناة لحماية المواصلات البريطانية ، فان هذا كله لم يرض الجانب البريطانى ، فعاد من جديد ليزيد من ابضاح موقفه وقال : ان هذا صحيح ، ولكن هناك شئ آخر أشد ارتباطا بالعواطف منه بالمصالح المادية . وذلك أن رجال الملاحة تعودوا أن يعاملوا شركة ذات تقاليد وأساليب خاصة فى المعاملة ، وهى شركة قناة السويس ، وأصبحوا الآن يثقون بها كما نثق نحن الانجليز - مثلا - بنك انجلترا ، وكان يهمننا لذلك أن يحتفظ لهذه الشركة بادارة القناة بعد نهاية امتيازها • وهنا قال اسماعيل صدقى : انه ليس فى استطاعة المفاوض

المصري أن يتعهد بشيء من ذلك لأن هذا الغرض لا يتحقق إلا بعد
الامتنياز - والمدة لا يسدن التخلف فيه الآن .

ومضى صدفى فقال : ولست أرى كيف أن صيغة من الصيغ تضمن
لكم ارضاء هذه الماطعة ، ومع ذلك فأنى لا أدري لماذا تشغل بهذا قبل
انتهاء الامتنياز بحوالى ٥٠ سنة . افلا يصح ان تكون أغراض رجل
الملاحه ومرايهم وقت انتهاء الامتنياز تجيء محالفة لأغراض ومراى رجل
الملاحه فى الوقت الحاضر ؟

ثم عاد لورد نيررن الى الحديث فى جلسة ١١ من أكتوبر سنة
١٩٢١ عن موضوع مد امتياز شركه قناة السويس ؛ فقال عدلى يكن :
فهمت من المستر ليدسى انه لا يعتبر أن هذه المسألة من كبريات المسائل ،
وهى على كل حال مسألة دقيقة عرضت منذ أعوام على الجمعية التشريعية
ورفضتها .

ثم انبرى ريدى يشرح تاريخ عرضها ؛ وما انتهى اليه من مصرع
يطرس على بسببها ، ثم قل عدلى يكن : اذا كان كل الذى تحرص عليه
الحكومة البريطانية هو صيانة القناة ، وكل ما يشغلها ان الشركة فى المدة
الأخيرة من امتيازها لا تجد فائدة أو ربحا من الاتفاق على وسائل الصيانة ،
اذ لا يكون لديها الوقت الكافى لاستهلاك هذه النفقات ، فلتنا سنفكر فيما
يحقق العلمانية لبريطانيا دون أن نكون مقيدين أو ملزمين باتخاذ هذه
الوسيلة بالذات ، وهى مد الامتنياز ، وعلى أية حال فانه لا محل للحديث
عن هذه الوسيلة ، ولا حاجة للنص عليها فى المعاهدة ، ولا سيما اذا كان
هذا النص سيمر معارضة خاصة ضد المعاهدة نحن فى غنى عنها . ثم عاد
لورد كيرزن فأثار موضوع مد امتياز الشركة فى جلسة ١٢ من أكتوبر
سنة ١٩٢١ فقال عدلى : انى أجد صعوبة كبرى فى أن يذكر شيء عن
القناة فى نصوص المعاهدة مهما تكن الصيغة التى تستخدم فى التعبير عن
ذلك ، نظرا لتاريخ مسألة مد الامتنياز فى مصر ، ثم انى أسألكم عن وجه
التسلك بالمدة كطريقة لصيانة القناة مع امكان وجود طرق غيرها - لهذه
الصيانة ؟

وبالرغم من موقف عدلى هذا ، فقد عاد الوفد البريطانى فى جلسة

١٧ من أكتوبر سنة ١٩٢١ وتنازل عن طلب مد امتياز شركة القناة ، وقال انه بد يعضى أن الحكومة المصرية بسبب موقف الجمعية التشريعية فى موضوع مد الامتياز تعتمد تجنب بحث هذه المسألة - لا لاعتقادها بعدم الفائدة من المد ، وانما لمجرد الخوف من مصادمة رأى العام وتوقيا لسلطه ، ونحن قد نكون بالقنا فى الصيغة التى اقترضاها ، ولكن ألا يجوز أن نكون أدنى الى رضاكم اذا ما اقتصرنا على النص بأنه فى السنوات العشر الأولى من المعاهدة ، تبحت الحكومة المصرية عن افضل طريقة لدوام حفظ القناة وحسن صيانتها ؟ فقال على : اننى شخصيا لا أبى مانعا من صيغة كهذه لأنها لا تقيد الحكومة المصرية بشىء ، ولكن الاحسان العام فى مصر حسبما تبناه من استشارة أهل رأى ، لا يريد أن يذكر أى نص عن القناة فى المعاهدة . ثم ما فائدتكم فى مثل هذا النص الذى لا يقدم ولا يؤخر .



والجدير بالذكر أن اسماعيل صدقى بالرغم من الجدل الذى قام بينه وبين الوفد البريطانى حول شركة قناة السويس ، قد فاته أن يذكر الجانب البريطانى بأن الحكومة البريطانية تملك ما يقرب من نصف أسهم شركة القناة ، وانها ممثلة - رسميا - فى مجلس ادارة شركة القناة ، وان عقد امتياز الشركة ينص على وجوب جعل القناة دائما وفى كل الأحوال صالحة للملاحة وصالحة لمرور أكبر السفن حجما . وهذا الالتزام متجدد ودائم الى اللحظة التى ينتهى فيها الامتياز . فلقد كن هذا الالتزام وانما على الشركة ، وكان من حق مصر أن تطلبها دائما أبدا بالوفاء به .



واذا كان الجانب البريطانى قد طوى كل حديث حول موضوع القناة وقتئذ ، فان النقاش الذى جرى بين المفاوض البريطانى والمفاوض المصرى فى عام ١٩٢١ قد تجدد بنصه وسحرفه من شركة قناة السويس عام ١٩٥٥ ، ولم ينقذ مصر منها ومن دعاواها ومما كان متوقعا أن ينشأ عن موقفها فى هذا الشأن من نتائج الا ذلك العمل الوطنى العظيم الذى قام به جمال عبد الناصر عند ما خلص البلاد من برائن هذه الشركة بتأميم القناة وعودتها الى أصحابها .

الفصل الحادى والعشرون

بريطانيا تمضى فى خطتها

« فشل بريطانيا فى تسخير عدلى ليكون اداة للتكوير بسعد وبالحركة القومية - »
« عدلى يوضح خطوة التدابير الشديدة ضد سعد - مؤلفا لويد جورج من القضية »
« المصرية - عدلى يعلن انتهاء المفاوضات الى غير اقبال - حرص بريطانيا على بقاء »
« عدلى رئيسا للحكومة - التمهيد لتفريع ٢٨ فبراير » .



استمرت المفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى عام ١٩٢١ من ١٢ من يوليو حتى ١٩ من نوفمبر ، ويبدو أن بريطانيا عملت على اطالة الوقت أخذا وردا حتى يتسنى لها أن نفيذ من تطوّر الأحداث فى مصر ، ومن أجل أن توسع شسقة الخلاف بين عدلى وسعد ، وتفتت الوحدة القومية لتصل فى النهاية الى تحويل عدلى يكن الى أداة طيعة فى يدهما للتكوير بسعد وبالحركة الوطنية ، ولكن هذه الخطة قد فشلت بسبب صمود عدلى يكن وزملائه المفاوضين أمام الأساليب والوسائل التى اتخذتها بريطانيا لتحقيق هذا الغرض ، فقد عجزت الوسائل المتعددة التى لجأ إليها المفاوض البريطانى فى هذا الصدد فى أثناء المفاوضات وكان من بينها المحاولة من أجل استغلال الخلاف القائم - اذ ذاك - بين عدلى وسعد .



وقد جرى حديث بين المستر لويد جورج رئيس الوزراء وعدلى يكن فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٢١ ؛ قبل انتهاء المفاوضات بأيام وكان الحديث حول العلاقة بين البلدين ؛ فقال عدلى يكن انه لا يسمعه أن يعرض على المصريين أى حل يكون غير متفق ومطالب البلاد ، وقال المستر لويد جورج انه حريص على الوصول الى اتفاق وانه فخور بالارتباط بصداقة الأمة

المصرية ذات المجد العريق ، ولكنه يرى أنه من الصعب الوصول الى حل مرضي للطرفين بسبب حالة الرأي العام في بريطانيا .

وقد كان لويد جورج يقدم بهذا للحديث عن الحالة في مصر ، ولهذا قال : ان الهياج والشغب الذي يشهده زغول يزعج الرأي العام في بريطانيا وفي مجلس العموم وفي الوزارة البريطانية ويسمى اليه ، فهذه الدوائر جميعها لا تقبل بحال ما أن تطأ قدمها رأسها أمام سعد زغول أو أن تسلم مواصلات الامبراطورية الى بلد يقوده زعماء يجاهرون بريطانيا بالعداء .

وفي أثناء الحديث فوجيء مستر لويد جورج برد عدلى يكن يقول : ولكن زغول لا يعلن عداء لبريطانيا ، وانما هو يناهض وزارتي ويدعو الى عدم الثقة بها .

ورد المستر لويد جورج قائلا : ولكنه يعمل على احباط مساعيكم بمرقل الاتفاق ، ثم ان مسلكه هو الذى أشعاع في الرأي العام تلك الحالة النفسية التي أشرت اليها .

وهنا يكشف المستر لويد جورج عن بيت القصيد في حديثه فيقول : واني لأعجب كيف انك لم تتخذ ضد زغول اجراءات شديدة بسبب الفتن التي أحدثتها زيارته للصعيد ، وكيف لا ينفي سعد من مصر ، فعندى أن سعدا هو أكبر عدو لاستقلال مصر ، وأنه لا سبيل للاتفاق بيننا ما دام أنه مسترسل في التهيج ، وانما يمكن الاتفاق اذا سادت بيننا الثقة المتبادلة ، واني لا أشك في أن الاتفاق ميسور من جانبنا ومن جانبكم . فاجابه عدلى بأن اتخاذ التدابير الشديدة ضد سعد ، قد يحدث اضطرابا عاما في البلد ويخرج مركز الحكومة .

وهنا قال لويد جورج : ان أثر هذه التدابير لن يكون أسوأ من أثر تركه يسترسل في التهيج . وبالرغم من أن عدلى أراد عند هذا الحد أن يحول معجزى الحديث فان المستر لويد جورج استطرد فقال : يعز على أن تعود الى مصر دون نتيجة ، غير أنه من جهة أخرى لا أدري كيف يمكن

الوصول الى اتفاق مقبول عندنا وعندكم في هذا الطرف ، ما دام زغلول يسلك طريق التهجيج فان أعضاء الوزارة هنا قد أدركهم الخوف والقلق لما يقع في مصر ، وهم لا يريدون أن يضعوا الأمور بيد زغلول .

وانما نحن لويد جورج في تحريض عدلى يكن ضد سعد زغلول قال : انه شديد الاعتقاد في إمكان الاتفاق في يسر وسهولة ، اذا ما زالت أسباب القلق التي من شأن ازالتها أن يتيسر في بريطانيا الاستعداد لقبول الحل المرضي .

ثم يستطرد رئيس الوزراء البريطانى في حديثه فيقول : ولهذا فانهى أعماله ألا يكون من المستحسن وقف المفاوضات الآن ، على أن نعود الى استئنافها متى تصبح الأحوال في مصر أكثر هدوءا ، ووضوحا ؟ .

وكأنما أراد رئيس الوزارة البريطانية أن يوحى بهذا الى عدلى ، بأن أمامه الفرصة لكي يعمل من أجل تنفيذ وجهة نظر السياسة البريطانية في مصر ، وبهذا يتاح له الوصول الى الحل الذى يريده ، غير أن عدلى يكن اجاب قائلا : « لا يمكننى أن أوافق على تأجيل المفاوضات الآن ، ولا سيما اذا كان المراد بهذا التأجيل التمكن من نفى زغلول لتستأنف المفاوضات بعد نفيه ، على اننى أرى أن اتخاذ التدابير الشديدة ضد شخص سعد لا يخلو من الخطورة لكم وأن من شأنه أن يعقد حل المسألة المصرية ، وأحكم من هذا كله أن تعملوا على ارضاء الأمة المصرية بمشروع اتفاق يحقق مطالبها ولا يترك مجالا لتهجيج سعد أو غيره » .

ولما تبين للويد جورج اسرار عدلى يكن على موقفه مرح له بأن الوزارة ترى أن مشروع اللورد ملتر ، ذلك المشروع الذى رفضته مصر ، قد تجاوز ماكانت الوزارة البريطانية والرأى العام البريطانى على استعداد لقبوله ، وأنه لم يستطع حمل الوزارة البريطانية على قبوله ، وأنه يخشى أن تكون اقتراحات الحكومة البريطانية بعد هذه المفاوضات التى طال المدى فيها دون مشروع لجنة ملتر ! .

نفسه قد عدل بالتحفظات التي وضعتها مصر كحد أدنى لمطالبها .
وعلى الفور أجابه عدلى قائلا : ان المصريين يعتبرون أن ذلك المشروع
وقبل نهاية هذا الحديث ، عاود لويد جورج الحاحه على عدلى يكن
ليغريه على التخلص من سعد زغلول ، ولكن عدلى أصر على موقفه .



ولقد حرص عدلى يكن أن يزيد موقفه فى هذا الصدد إيضاحا ،
فألح على المستر ليندسى أن يبلغ المستر لويد جورج بأنه لن يقبل تأجيل
المفاوضات ولن يتفق على ذلك لحل المسألة المصرية وأنه ليس للسوزارة
البريطانية أن تعتمد عليه فى تسجيل هذا الحل عليها ، فإذا كانت نيتها قد
انتمتت على هذا الحل ، وإذا أصرت عليه ، فانه بدوره لا يسهه الا أن يعتبر
ذلك منها جوابا غير مرض . ولا بد له والحالة هذه من أن يعلن من ناحيته
أن المفاوضات قد انتهت الى غير اتفاق ، وأنه لم يوفق فى مهمته ، وأنه وقد
قبل الوزارة للقيام بالمفاوضة فسوف يعتزل الوزارة لاتفاء الفرض الذى
قام عليه قبوله لرياستها .

فقال المستر ليندسى : اذن فان الحالة الوحيدة التى بها تظل أمت فى
الوزارة هى أن توفق الى مشروع اتفاق مرض يمكنك من أن تدعو الأمة
الى قبوله .

فقال عدلى : نعم انه ذلك ، وحده .

واستطرد المستر ليندسى فى حديثه مع عدلى ، فأبدى ادراكه للنتائج
الأليمة والاضطرابات التى تترتب على اعتزال عدلى يكن الحكم بسبب عدم
نجاحه فى مهمته على الصورة التى يرضى بها وقال ان الجانب البريطانى
ليس راغبا فى تجديد الاضطرابات ، وانه سيبلغ لورد كيرزن تلك الملاحظات
وأبدى أملا فى الا يطفىء فى عرض المشروع البريطانى على الجانب
المصرى .

ولكن الجانب البريطانى رأى أن يوفد لورد كيرزن فى ١٠ من

نوفمبر سنة ١٩٢١ ليتحدث مع عدلى يكن وليقدم له المشروع الذى استقر عليه رأى الوزارة البريطانية وقال : ان هذا المشروع هو أقصى ما يمكن أن تسلم به بريطانيا فى شأن المطالب المصرية .



وفى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٢١ أعلن عدلى اللورد كيرزن بأنه لاحظ أن الحديث فى المفاوضات قد أعاده بعد أربعة أشهر من النقاش والأخذ والرد الى النقطة التى بدأت عندها المناقشات فى هذه المفاوضات ، ولما استفسر لورد كيرزن من عدلى عن مدلول ملاحظته هذه ؟ وعما اذا كان يفهم منها أنها رفض من جانب عدلى ؟ أكد له عدلى هذا المعنى .

وفى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٢١ عاد لورد كيرزن ، فتحدث الى عدلى يكن بسدد الاتفاق على وضع مؤقت يمكن إقراره بين البلدين فى حالة تعذر الاتفاق النهائى فى هذه المفاوضات بحيث يكون هذا الوضع بمثابة فترة الاختبار ، فاذا طبقت خلال هذه الفترة الشروط التى يتفق عليها تطبيقا سليما لبضع سنين ، واذا أثبتت مصر خلالها قدرتها وكفايتها لإدارة شئونها وتنظيم جيشها ، فاستتب الأمن فيها وعم النظام ، أمكن البحث فى موضوع اتفاق نهائى ورفع القيود التى قد تعتبر الآن ضرورة لابد منها ولا غنى . وشفع كيرزن اقتراحه هذا بأمله فى أن يمتنع عدلى على تحقيق هذا الاقتراح ، وكان بذلك يوحى أو يمهد خطوة جديدة فى الخطوة البريطانية ، وهى خطوة اصدار تصريح ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ وتأكيدا لهذا المعنى قال لعدلى أنه من المتعين أن يشعر الانجليز والأجانب معا بالاطمئنان على الوضع الجديد الذى يمد له هذا الوضع المؤقت .

ولكن عدلى رفض هذا الاقتراح ، ورأى من جانبه أنه اذا تمشى مع بريطانيا فى هذا رأى وجارها فيه أمكن لبريطانيا فيما بعد أن تقول ان التجربة لم تنفع وبهذا يستمر الوضع قائما بحكم الاتفاق على ذلك . وفى هذا الشأن قال عدلى لكيرزن : لا يخفى عليكم أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال ولا على اشراف دولة أجنبية على شئونهم حتى ولو كان ذلك مؤقتا والى أجل .

ولم يفتِ عدلى أن يصبر كيرزن بموقف مصر فيما لو لجأت الحكومة البريطانية الى فرض أى وضع جديد فى البلاد، فاستطرد يقول له : وقد يستنى لكم القيام بتنفيذ مالا يقره المصريون من النظم ولكن لا تتوفموا منهم ببولها بأية حال .

ثم يعود عدلى يكن فيشعر الجانب البريطانى بأنه فيما يتعلق بالأحكام التى اعترف بها لمصر المشروع البريطانى ، فإنه لا يرى مانعا لبريطانيا من تنفيذها ؛ وذلك الى أن يتم الاتفاق على ما اختلف الفريقان فيه من المسائل . وهكذا مهد عدلى يكن السيل لكى يكون اصدار تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد هو بريطانيا .

وبعد أن سلم عدلى يكن بإمكان تنفيذ ما يفيد منه المصريون من تنفيذ أحكام المعاهدة التى ترد لمصر بعض ماسب منها من حقوق يصود اللورد كيرزن ، ويقول فى خبث : ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمثيلا سياسيا ونظاما نايبا كاملا دون معاونة رجال ذوى نفوذ منلك ، فرد عدلى قائلا : ان لى برنامجا معروفا ، وأنا لم أقبل الوزارة الا لكى أحققه ، فلا يسعنى أن أعود الى بلادى لأعلن على الملأ فشلى فى مهمتى ثم يعانى مع ذلك فى الحكم من أجل أن أنفذ جانبنا من مشروع لم أقبله . وهكذا تنصل عدلى من تبعة التنفيذ .



وعندما يعود عدلى يكن لينحدث عن الأضرار التى نزلت بالبلاد بعد أن شلت حركتها وتعمل فيها كل شىء بسبب ترقبها نتيجة المفاوضات ؛ وبسبب القلاقل والاضطرابات التى تعانها ، وبينما الامم الأخرى منصرفة الى ترقية شئونها وتنمية مواردها . يعاود لورد كيرزن الكرة ويقول لاستمالة عدلى : انى اعرف ان مصلحة بلدك تنيك الى حد كبير وأن هذه المصلحة تقتضى ألا تكون بلدك فى نزاع معنا ، وأنتى كنت أود أن أقدم فى هذا السيل خطوات أكثرى لألتقى بمصر ، الا أنه - على أية حال - لا بد

من العمل من أجل أن يصل البلدان الى حل ، وفي هذا ينبغي أن تتوافر
نامصريين ، معاونة من مثلك .

ولكن عدلى أصر على موقفه ولم ينجح الجانب البريطانى فى استدراجه
الى ، كان يسمى اليه .

ورأى عدلى أن يبادر بتسجيل موقف السوفد الرسمى المصرى من
مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا ، وحدد هذا الموقف بعد استعراض
ما أخذه على المشروع من أنه مشروع نى روحه ومرماه قاطع الدلالة على
الغنى الحقيقى له ، وهو الوصاية الفعلية ، وأنه لهذا لايسعه إلا أن يصرح
بأن المشروع الذى قدمه الجانب البريطانى لا يحقق ما كان يتوقع ، وليس
فيه بدولته التى عرض بها ما يوحى بالأمل فى الوصول الى اتفاق يحقق
أمانى مصر القومية ، ثم بادر عدلى وزملاؤه بالرحيل عن بريطانيا عائدين
الى مصر .

الفصل الثاني والعشرون خطة بريطانيا بعد فشل المفاوضات

« تبلغ بريطانيا لمصر في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٢١ - طبعه الملائمة بين البلدين »
« يتناولها التبليغ بأسلوب مهين - ضرورة الأراقي المصرية للمواصلات البريطانية »
« في رأى التبليغ - الحماية في رأى التبليغ البريطانى كانت في مصلحة مصر - التبليغ »
« يحاول قطع خط الرجعة على عدلى يكن والتعريف بالمتاصر الوطنية - بريطانيا »
« تهدد - طابع السياسة البريطانية بعد فشل المفاوضات - هدف أية مفاوضة »
« ينحصر في تطبيق الحكم الذاتي - استدراج سياسة مصر لسيرة الخطة البريطانية ».



غادر عدلى يكن بريطانيا في العشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩٢١
وكان مقرا وصوله الى مصر في الخامس من شهر ديسمبر ، ولكن
الحكومة البريطانية رأت أن تجعل بقطع خط الرجعة على عدلى يكن حينما
يمود الى مصر وتحدد موقفها منه ومن وفد المفاوضات *

ففي ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢١ ، وبناء على تكليف من الحكومة
البريطانية ، وقيل وصول عدلى الى القاهرة ، أرسل المندوب السامى
البريطانى فى مصر الى السلطان أحمد فؤاد تليفا تضمن أولا عبارات
تؤكد حرص الحكومة البريطانية على اظهار موقف عدلى يكن من مشروع
ملتر الذى كانت الحكومة البريطانية قد اتخذت عدتها لأن توصي الملك
ومجلس النواب بقبوله ، فى موقف التمتع من هذا المشروع الذى لم يقبله
عدلى ، وقول التبليغ : انه مما زاد أسف الحكومة أنها تعتبر اقتراحاتها هذه
سخية فى ذاتها بعيدة المدى فى نتائجها ، وأنها لايمكنها أن تجعل مجالا
للأمل فى إعادة النظر فى المبدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات وتشير
الى أن الحكومة البريطانية ترى أن تخاطب حكومة مصر فى شخص السلطان

لتحيطه تمام الاحاطة بالاعتبارات الرئيسية التى استرشدت بهما وبالروح التى صدرت عنها تلك الاقتراحات ، وذلك باعتبار أن السلطان هو صاحب السلطة على مصر ، وهو الأمر بالمفاوضات . ومضى التبليغ البريطانى يحدد طبيعه العلاقة بين مصر وبريطانيا فى أسلوب مهين ، يبدو فيه الاستعلاء والمن على مصر وعلى شعب مصر . ومضى التبليغ يقول ان جميع الأراضي المصرية ضرورية للمواصلات البريطانية ، وان حظ مصر أصبح مقرونا بنشأمين منطقة قناة السويس ولا يمكن فصله عنها ، وأن سلامة مصر من أن تتسلط عليها أية دولة أخرى عظيمة تعتبر فى المكان الأول من الأهمية بالنسبة للامبراطورية البريطانية ، وذات أثر فى حالة ثلثمائة وخمسين مليون نفس من رعايا جلالة ملك بريطانيا وأمنهم ، وأن كل خطر جسيم على مصالح مصر التجارية أو المالية يدعو الى تدخل الدول الأخرى فيها ويهدد استقلالها ، وهذه العوامل التى تسود صلة الاشتراك بين بريطانيا ومصر هى الآن أقوى مما كانت عليه فى الماضى ، وأن الفوضى فى الإدارة وفى المالية ، كانت ضاربة أطنابها فى مصر ، وكان المصريون تحت رحمة أى قادم . وزعم التبليغ أنه اذا كان لمصر اليوم حيوية فإن الفضل فى ذلك ، يعود الى حد كبير لمعونة بريطانيا العظمى ومشورتها .

ومضى يقول : ان الحماية كانت فى مصلحة مصر ، وأن مصر مدينة بها لبريطانيا ، بريطانيا المسئولة عن الدفاع عن مصر ، والمسئولة عن الدفاع عن عرش اسرة محمد على .

واستطردت عزرات التبليغ توجه اللوم لمدلى يكن وتعرض به ، فقالت : ان الحكومة البريطانية ، ليؤسفها أن وفد عظمتكم (أى وفد السلطان ... لا وفد مصر) لم يأت فى خلال المفاوضات كلها بشئ يذكر فى سبيل التسليم بما للامبراطورية البريطانية من الأسباب الصحيحة للمسك بمالها من حقوق وتبعت خاصة ، وأن المشروع الذى سيرفعه مدلى بكن للسلطان تعتبره الحكومة البريطانية ضروريا لحفظ هذه الحقوق والتبصبات .

ومضى التبليغ يقول : ان أوجب الأحكام التى تضمنها المشروع وألزمها ، هو ما كان متعلقا بالجنود البريطانيين * وقال معقبا - سلفا - على ما سوف يديه عدلى يكن من الأراء : ان حكومة جلالة الملك قد نظرت فى الأدلة التى قدمها الوفد الرسمى المصرى ، بأكثر عناية وأتم امان ، ولم تستطع أن تقبلها *

ثم استطرد التبليغ يعرض بالعناصر الوطنية ويكيل لها الاتهامات فقال : ان أمانا البيانات التى تدل على أنه لا يبعد على العناصر الوطنية المتطرفة أن تدفع بمصر ثانية الى الهوة التى لم يطل العهد على انقذها منها وانه لما زاد من قلق حكومة جلالة الملك فى هذا الشأن ما رأيته من أن وفد عظمكم لا يريد التسليم بأنه يجب أن تؤمن الامبراطورية البريطانية بكل التأمينات وبكل الضمانات ضد كل ما يهدد مصالحها من هذا القبيل ، وذلك الى أن يحين الوقت الذى تصبح فيه ضمانات مصر ، ذاتها بحيث يطمأن لها ويعتمد عليها ، وان الواجب يحتم على الامبراطورية البريطانية أن تتولى بنفسها توفير الضمانات الكافية لمصالحها ، ليس فى وسع الحكومة البريطانية أن تتخلى عن ضرورة هذا الضمان الذى أوله وأساسه وجود قوات من الجنود البريطانيين فى مصر وألا تنقص من هذه النوات *

ثم أشار التبليغ الى نية بريطانيا من استدراج مصر والحركة الوطنية صوب الحكم الذاتى المستوى ، كما أشار التبليغ الى اتجاه بريطانيا لزيادة عدد الموظفين المصريين ولا سيما فى فروع الادارة المالية التى يشغلها حتى ذلك الوقت - بأكثر مما ينبغى - موظفون أوروبيون *

واستطرد التبليغ فقال : ان الحكومة البريطانية قد اتخذت عدتها لتواصل المفاوضات مع الدول الأجنبية من أجل إلغاء الامتيازات ، وانها تود أن تتولى الحكومة المصرية وحدها ، بمقتضى القوانين المدنية المصرية ، السلطة التى يتولاها فى ظل الأحكام العرفية القائد العام البريطانى ؟ كما يسرها أن تبادر برفض الأحكام العرفية بمجرد اصدار قانون التضمينات والعمل به فى جميع المحاكم المدنية والجنائية فى مصر ، وهو قانون لابد منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية فى مصر ، ومضى التبليغ

البريطاني يلحق الشعب المصري درسا في الوطنية وفي الحركات الوطنية وفي موقف الزعماء الوطنيين وموقف بريطانيا من ذلك كله على أساس الاستعمار وتعاليمه • فقال التبليغ : ان استسلام الشعب المصري لأمانيه الوطنية ، مهما تكن تلك الاماني حقة ، ومشروعة في ذاتها ، دون أن يعتبر الاعتبار الكافي بالحقائق التي تجري على سننها الحياة الدولية ، لا يعطل تقدمه في سبيل تحقيق مطمحه الأسمى فحسب ؛ بل ويعرض ذلك المطمح ذاته للخطر تماما ؛ وأن الزعماء المتطرفين الذين يدعون الى مثل هذا لا يذكرون نار النهضة في مصر ، وانما هم يعرضونها للخطر ، فلقد عارضوا مصالح الدول الأجنبية وأثاروا مخاوف هذه الدول مرة بعد المرة ، وعملوا على التأثير في مسير المفاوضات بنداياتهم المهيجة التي استتارت جهل العامة ونزواتها •

ومضى التبليغ مهددا منذرا ؛ فقال : ان حكومة جلالة الملك تعتبر نفسها لاتستخدم مصلحة مصر اذا هي لانت أو تساهلت أمام تهيج من هذا القليل ، ولن تفلح مصر الا متى أظهر قادتها المسئولون عزمهم وقدرتهم على قمع هذا التهيج •

ثم أفصح التبليغ عما تعانيه بريطانيا من انتفاضات وطنية في سائر البلاد التي تسيطر عليها بقوة الحديد والنار وما تلقاه من متاعب في هذا الشأن ، فقال : ولقد ابتلى العالم اليوم بالتشيع الى نوع من الوطنية المتعصبة المضطربة ، ونشأ ذلك في جهات متعددة • وقال في معرض التهديد : ان الحكومة البريطانية سوف لا تال جهدا في مقاومة هذه الحركة الوطنية بمصر ، بمثل الشدة التي تقاوم بها هذه الحركات في غيرها من البلاد •

ثم يعيد التبليغ الى استدراج العناصر المعقولة المستعدة للفهم فيقول : ان من يستسلم لتلك النزعات فإنه يجعل القيود الأجنبية التي ينكرها ويطلب التخلص منها أشد لزوما لمصر ، وبمسد في عمر هذه القيود •

وتصف بريطانيا في تبليغها هذا طابع سياستها المقبلة في مصر ، فتقول :

ان ما تحرص عليه هو أن تتم العمل الذي بدىء به فى عهد اللورد كرومر
لا أن تبدأ من جديد ، وهى لا تبتغى أن تبقى مصر فى وصايتها بل على
المكس تريد تقوية عناصر البناء والتكوين فى القومية المصرية ، وتوسيع
مجال العمل أمامها وتقريب الأجل الذى يتم فيه تحقيق أمنيتها الوطنية ،
على أن هذا لا يمنع أن يكون من الواجب عليها أن تصر على الاحتفاظ
بحقوق فعلية ، وسلطة كذلك ، لصيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة معا ؟
وذلك الى أن يظهر الشعب المصرى أنه قادر على أن يقى بلاده عوامل
الاضطراب الداخلى وما يترتب عليه حتماً من تدخل الدول الأجنبية •

ومضى التبليغ يوضح مدى حرص بريطانيا على السعى الى معاوضات
جديدة يكون هدفها اكتفاء مصر بنظام الحكم الذاتى وتحويل الوعى الوطنى
فى البلاد عن المطالبة بالاستقلال وبحقوق البلاد كاملة الى المطالبة
بالدستور وبسلطان الحكم فى نطاق وحدة المصالح البريطانية والمصالح
المصرية •

ثم اختتم التبليغ بعذرة جاء فيها : انه على زعماء مصر المسئولين أن
يقيموا الحجة فى هذه المرحلة ، على أن المصالح الحيوية للإمبراطورية
البريطانية فى بلادهم يجوز أن توكل تدريجياً لعنايتهم ، والى أن هذه
الحجة تقوم اذا هم قبلوا نظام الحكم الذاتى الذى يحرص عليهم والتزموا
بجنب الحكمة والثبات فى العمل •

وكانت هذه دعوى صريحة من الجانب البريطانى أراد أن يمهد بها
للخطوة التالية التى أزمعت بريطانيا أن تقدم عليها ، وهى تصريح ٢٨
فبراير وما تلاه من أحوال فى مصر •

المفصل الثالث والمصريون نفي سعد إلى جزر سيشل

« الحكومة البريطانية تدع التبليغ ومشروع كيرزن ورد على قبل هودته الى »
« مصر - ثورة الامة - الهتافات العدائية تستقبل على عند وصوله - تقرير على »
« الى السلطان - نداء سعد الى الامة في ٧ من ديسمبر - على يقدم استقالته في »
« ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢١ - تتولى السلطات بالاتفاق مع المندوب السامي في قبول »
« الاستقالة - السلطات البريطانية تعد من النشاط السياسي لسعد ولأعضاء الوفد - »
« احتجاج سعد - اعتقاله في ٢٢ من ديسمبر - على يتصل من كل مسئولية ويصر »
« على استقالته - رحيل سعد الى الكلى في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٢١ تعليق على »
« مؤلف على يكن » .



أذيع هذا التبليغ في الرابع من ديسمبر سنة ١٩٢١ ونشرت
الحكومة البريطانية في الوقت نفسه مع التبليغ مشروع كيرزن ورد على
عليه ، وأصبح الموقف قبل أن يصل على الى مصر واضحا أمام المصريين ،
نبادروا بالاحتجاج على هذا التبليغ وعلان سخطهم عليه . وازداد الموقف
توترا وعنفا وشدة ، وساعد على حرج الموقف تلك الحملة الواسعة التي
دأب على شنها سعد زغلول منذ اعتراضه على تشكيل الوفد الرسمي
للمفاوضات ، ومنذ تحديه للسلطات البريطانية ، وقيامه بزيارات الأقاليم
في مصر ، وقد بدا واضحا وتشد أن سعدا هو المسيطر على الرأي العام
في البلاد وأن اليه ترجع الكلمة الأخيرة .

واتضح موقف على من المفاوضات ، تلك المفاوضات التي لازمه
طوالها صدى الهتافات المعادية التي كانت تنادى بسقوطه واتهامه بالخيانة ،
في الوقت الذي كان فيه على حريصا على التزام الحدود التي رسمها
لنفسه كسياسي يعرض قضية بلاده على العدو المحتل ، دون أن يتخلل عن
وفائه لبلاده وأمانته على مصالحها ، وفي حدود تفسيره وتقديره لكوفاء
والامانة رفض أي اقتراح ونفر من أي حل يتعارض مع هذا الموقف من
بعيد أو قريب ، وفي الوقت ذاته كان على كريما وشهما في نظراته الى

سعد زغلول فلم يستجب الى محاولات الانجليز التي اتجهت الى استغلال ما كان بينه وبين سعد من خلافات لكي تحمل عدلى على مجاورتها في المفاوضات مدفوعا بالكيل الى الانتقام من خصمه العتيق سعد زغلول •



وعاد عدلى يوم ٥ من ديسمبر وقوبل بمظاهرات عداية لم تشهد البلاد مثالا عنفا وتجريحا ، ودر عدلى برنع تقرير الى السلطان عن أعمل الوفد الرسمى المصرى فى المفاوضات سجل فيه مخلف المواقف التي وصفها من المطالب البريطانى ، ولقد جاء فى هذا التقرير أنه لاحظ ان محور المفاوضات كن عند الانجليز تأمين المصالح الانجليزية ، وانه كان مستمدا لأن يقدم مايلزم من هذه الضمانات ، لأن الاتفاق على هذه الضمانات مدعاة لحسن التفاهم وصدق التعاون ، غير أن هذه الضمانات فى اعتباره يجب ألا تمس استقلال مصر ، وانما تقوم الى جذب هذا الاستقلال • وبدرض حماية مصالح الأجرب فقط دون احيات على حرية مصر ، ولكن الجرب البريطانى يبنى على تلك المصالح حقوقا لنفسه تعدى مجرد المحافظة عليها الى تقرير مشروعية وضع يد انجلترا على مصر ، فلم يكن فى موقف بريطانيا وفيما تضمنته مذكراتها التي قدمتها فى هذا الشأن الا ما يجعله يغير رأيه فى المشروع أو يتحول عن الخطوة التى سلكها •



ولم يتأثر عدلى بما قوبل به من جانب الشعب بل حرص على أن يسجل رده رسميا على اتهامات بريطانيا للأمة وأن يشيد فى هذا الرد بموقف الشعب فقال : انه كان من دواعى النحر والسرور لنا ما أظهرته الأمة المصرية من الحكمة واليقظة فى أثناء سير المفاوضات ومن التحمل والتجلد عند انقطاعها وان ذلك لجدير بأن يتغلب على الظنون والمخوف التى لاتزال تساور الوزارة البريطانية على مصير البلاد اذا ترك أمرها بيدها ، وأنه ليس للمصريين أن يشعروا من روح الله أو من صدق عزيمة الشعب على المطالبة باستقلاله •

رجع عدلى يكن الى مصر ليجد الأمة متحفزة للجهاد متطلعة الى
اشارة من سعد زغلول لتنازل على اوسع صورة ، فبادر سعد زغلول بتوجيه
نداء الى الامة فى ٧ من ديسمبر ندد فيه بالتبليغ البريطانى وما انتهى اليه
أمر البلاد ، ودعا سعد الشعب فى نداءه الى الجهاد ، واختتم النداء قائلا :
ان شعارنا هو : الاستقلال التام أو الموت الزؤام .

أما عدلى يكن فانه تنفيذا للعهد الذى قطعه على نفسه بادر فى يوم ٨
من ديسمبر سنة ١٩٢١ برفع كتاب استقالته الى السلطان وقال فيما قال
بكتاب الاستقالة : ان أخص أعمال الوزارة التى دعى الى تشكيلها هو
أن تتولى المفاوضة لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية ، وبما أن المفاوضات
التى بشرها لم تسفر عن تحقيق هذا الغرض ، فانه لذلك يتشرف برفع
استقالته .

ولكن السلطان لم يقبل هذه الاستقالة ، لانه بالتواطؤ مع السلطات
البريطانية كن قد بيت النية على اتخاذ الاجراءات الانتقامية ضد سعد زغلول
وضد الحركة الوطنية ، وكن السلطان والسلطات البريطانية حريصين
كل الحرص على أن يتم ذلك فى ظل وزارة يرأسها - شكلا - عدلى يكن
ليتحمل الوزر والنتائج أمام الرأى العام ، امعانا فى توسيع شقة الخلاف
وتوسيع هوة الانقسام بين أبناء الامة .

وكن سعد زغلول قد دعا الى اجتماع فى يوم ٢٣ من ديسمبر سنة
١٩٢١ للنظر فيما آلت اليه الحالة - اذ ذاك - فانخذت السلطات البريطانية
الاجراءات لمنع هذا الاجتماع ، ولما احتج سعد على ذلك التصرف أنذرتة
هذه السلطات - كما يسجل عبد الرحمن الرافعى فى مؤلفه - فى أعقاب
الثورة المصرية - بعدم القاء الخطب أو حضور الاجتماعات العامة أو الكتابة
فى الصحف السيارة أو المشاركة الفعلية فى الشؤون السياسية ، وأمرته
بمغادرة القاهرة والاقامة فى الريف . كما أصدرت أوامرها الى كل من
فتح الله بركات وعاطف بركات ومصطفى النحاس وصادق حنين ومكرم
عبيد وجعفر فخرى ومينوت حنا وأمين عز العرب ، بالتوجه الى بلادهم
والاقامة بها وعدم التعرض أو التدخل فى الشؤون السياسية .

ولقد رد سعد زغلول على السلطات البريطانية بكتاب قال فيه : ان هذا الأمر ظالم يحتج عليه بكل قوته ؟ وأنه ليس هناك ما يبرره • واسترسل سعد في احتجاجه فقال : وبما أنني موكل من قبل الأمة للسعى من أجل استقلالها فليس لغيرها سلطة تخليني من القيام بهذا الواجب المقدس ؟ ولهذا فسأبقى في مكاني مخلصا لواجبي وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات ، فنحن جميعا مستعدون للقاء ماتاني به بجنان ثابت وضمير هادى • علما بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة انما يساعد البلاد على تحقيق أمانها في الاستقلال التام وأن للقوة أن تفعل بنا ما تشاء •

وعقب هذا الاحتجاج قامت السلطات البريطانية باعتقال سعد فى يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٢١ • وبادر عدلى يكن بتوجيه كتاب الى السلطان قال فيه : • انه على أثر عودته من أوروبا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية رفع استقالة الوزارة وأنه قد بقى هو وزملاؤه ليقوموا باتخاذ الأعمال العادية • واستطرد يقول فى كتابه • • ولما كان عدم قبول الاستقالة رسميا الى الآن يجعل سيلا لتحميل الوزارة شيئا من التبعنة عن الاجراءات التى لا علم لها بها ولا دخل لها فيها • فانى أتشرف بالتماس قبول تلك الاستقالة • •

ولما كان المقصود من ارجاء قبول الاستقالة قد تم باعتقال سعد زغلول فقد بادر السلطان فى اليوم التالى لاعتقال سعد بقبول استقالة عدلى ووكل أمر تهریف أجهزة الدولة الى وكلاء الوزارات •

وأصدرت السلطات البريطانية قرارها بنفى سعد الى جزر سيشل فى المحيط الهندي ، وفى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٢١ أبحر سعد الى منفاه •



ولا شك أن طبيعة عدلى يكن وصفاته التى جبل عليها لم تسوغ له الالاحاح على السلطان بقبول الاستقالة فور تقديمها ، وذلك على الرغم من انه كان يعلم بما اعترفته بريطانيا من اعتقال سعد زغلول ونفيه ، ولو لم يكن

مجرد سياسى لألح فى قبول الاستقالة ولما اكفى بتسجيله وقفه من
المفاوضات ، بل لبادر بمكاشفة البلاد بنيات بريطانيا الميئة نحو سعد زغلول
وأعضاء الوفد ولتضامن معهم ، ولكنها الطبيعة البشرية وما تحويه من
متناقضات • فمدلى يدانغ عن سعد أمام الانجليز فى بريطانيا ولا يفكر فى
حمايته منهم فى مصر ، ولا يفكر فى الدعوة الى توحيد الصفوف بعد أن
تحقق على وجه اليقين من سوء نية بريطانيا ازاء مصر •

ولعل لعبد الحالى ثروت الأثر الأكبر فى تكييف الموقف وقتئذ وفى
تمكين الانجليز من نفى سعد واعضاء الوفد نفيا أريد به التمهيد للمرحلة
التالية من مراحل الحطة البريطانية ، تلك المرحلة التى اعتبرها عبد الحالى
ثروت وغيره من الساسة نصرا سياسيا لمصر على حساب بريطانيا •

الفصل الرابع والعشرون

الامة تمضى فى جهادها

« نلى سعد كان سقطة لبرطانيا وللأساسة اللدین عاونوها - رد فعل النلى - »
« معاولات جمع الكلمة - الثورة السلبیة - نداء الولد - احتفال اعضاء الولد - »
« ظلمت حرب والثورة الوطنیة الاقتصادیة » .

كان نفى سعد ذلك الشیخ الذى أشرف على السبعین من عمره
سقطة من الحکومة البریطانیة وممن عاونوها من حکام البلاد .

ولم یکن بالیسیر على أبناء مصر أن یروا زعمیهم یسیر والجند
البریطانیة تحیط به بعد أن أخذته - على حد تصیر عبد انفدر حیزه - فى
جنح الصباح .

ولا شك فى أن موقف سعد فى هذه اللحظة كان من المواقف الحلیلة
اللى تسجل له . واهتزت البلاد لهذا الاجراء الخطیر ، وكان من الطبیعی
أن تتجه الجهود الى العمل من أجل جمع الكلمة بین أعضاء الوفد الأول ،
ولكن هذه المحولة لم تنجح الا لفترة قصیرة عاد بعدها الانقسام بین
ساسة مصر ، ذلك الانقسام الذى لازم الحیاة السیاسیة منذ ذلك الحین الى
أن قامت ثورة سنة ١٩٥٢ ذلك الانقسام الذى یقول عنه شعیق
غربال فى مؤلفه عن تاریخ المفاوضات المصریة البریطانیة : « ان الاحداث
اللى عاصرت مصر فى سنوات ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ ، قد ملبت الحیاة
السیاسیة بطابع الابتعاد عن القصد ، وعن الاعتدال فى التفكير وفى الحکم ،
وطبعها بتوخى المنفعة أو المصلحة القریبة جدا فى الخطة السیاسیة .
وأصبح العمل فى السیاسة وفى الإدارة وفى العلم مجرد مناورة
تدفع شیئا أو تجلب شیئا ، وأصبحت الحیاة فى مصر معركة ، وسلسلة من

المبارك • وليت ذلك كان مقصورا على جيل عام ١٩٢١ فيتهى السوء بانقراضه ، ولكن هذا الجيل وما بعده قد جذب الى جوه ومعاركه الناشئين ، ولما اشد هؤلاء جذبوا لجوهم من جاءوا بعدهم ، وهكذا دواليك •

وعلى الرغم من هذا الانقسام بين الساسة فإن الأمة المصرية ظلت متماسكة قوية فى ايمانها بحقها فى الحرية والاستقلال دائبة على مساعيها لتحقيق هذا الهدف فمضت فى جهادها ، مضت متطلعة الى سعد زغلول فى منفاه والى الناطقين بلسانه فى أرض الوطن ، مضت الأمة تتجاهد وتتاضل وتحاول اشعار المحتل بقوة تماسكها وبخطرها على مصالحه وعلى مصالح الأجانب وقامت بحملة واسعة لمقاطعة كل ما هو بريطانى سواء من المصالح او الأشخاص •

بدأت الامة تجرب سلاح الثورة السلبية ودعا الوفد الى هذا السلاح الجديد ، وشهر به واذاعه فى كل مكان ، وفى داخل كل الهيئات ولكى تصل دعوته الى كل عائلة ، والى كل قرية ، وجه أعضاء الوفد الى الأمة المصرية نداء قلوا فيه : أيها المصريون ان المقاطعة وعدم التعاون ، هما أمضى سلاح تملكونه اليوم ، فأحكموا استعماله ولا تدعوه يسقط من أيديكم فيضرب به عدوكم وجوهكم ، وذودوا به الى النهاية يسلمكم هذا الى النصر ، ولكن تلك عقيدة متغلطة فى أعماق نفوسكم ؟ ودينا يملك عليكم كل مشاعركم ، تبتوا به انكم شعب متحد فى غايته منظم فى خطواته ذو عزيمة صلبة ومجهودات مستمرة ، وتضحيات متوالية ، وحرام أن تس اجسادكم صناعة انجليزية بعد اليوم ، وحرام أن تمتد أيديكم لمعاونة انجليزى ، واعلموا أنه بقدر ما يكون احكامكم لاستعمال سلاحكم هذا واجماعكم على تنفيذ ارادتهم يكون احترام الانجليز لعظيم وطنيتكم وانحناؤهم أمام قوة ايمانكم ومتين اجماعكم واعترافهم بحقوقكم ورغبتهم فى مودتكم وتقديرهم لسمو أغراضكم •

أيها المصريون اذكروا على الدوام أن الله معنا والحق في جانبنا
والتضامن في صفوفنا وأن النصر آت لا ريب فيه •

ووقع هذا النداء أعضاء الهيئة الوفدية ، فبادرت السلطات البريطانية
باعتقالهم ، فتألفت على الفور هيئة جديدة للوفد ، وأصدرت نداء إلى الأمة
تدعوها إلى الاستمرار في الجهاد • ولقد كان لهذه الدعوة الجديدة أثر
حاسم في تحريك الوعي الاقتصادي بين أبناء البلاد ، وسرعان ما التقط
محمد طلعت حرب توجيه هذا الوعي الجديد فشرع - على الفور - في
العمل لتكوين جبهة اقتصادية وطنية تحت شعار مصر •

وكان محمد طلعت حرب رجلا واسع الثقافة فآثر الاستقالة من عمله
الحكومي ليجاهد في سبيل تنمية الوعي الاقتصادي وليشق للوطنية
الاقتصادية طريقها إلى الثورة ضد الاستعمار الاقتصادي والمالي في شتى
صوره ، فانفس الأجانب في التجارة ونافسهم في الأعمال المالية وقام
بتأسيس بنك مصر في عام ١٩٢٠ ليكون مصرفا يعمل لمصلحة مصر ويضع
يده في يد كل من يحاول النهوض والمضي بها إلى الأمام •

مضى محمد طلعت حرب في كفاحه غير عابئ بالناقمين والحاقدين
المتربصين به وبحركته ضاربا عرض الحائط بالاعتراضات والنقد والسباب
والشتم الذي كان يوجهه له أولئك الذين كان لا يرضيهم أن يشاركهم
مصرى في الأرباح التي كانوا يضمونها من المصريين ، هؤلاء الذين وصفهم
طلعت حرب في خطبته التأسيسية لبنك مصر إذ قال عنهم : وكأن الله قد
خصهم بأرباح مصر دون غيرهم ، قترامهم يمدون - شخصا - كل من يحاول
من أبناء البلاد أن ينال شيئا منها ويقاقلونه ويتبرونه متديا عليهم •

وجعل محمد طلعت حرب من بنك مصر مدرسة كبرى لتنشئة جيل
من أبناء مصر يعمل لخدمة وطنه ، مدرسة يجد فيها أبناء البلاد الطريق
القومى لبداية نهضتها وثورتها الاقتصادية التي تعتمد ، بعد الله ، على اخلاص
وعون الأمة •

وكانت ثورة مصر سيل محمد طلعت حرب ليعلم أبناء البلاد
رأيه ويلعن خطته التي آمن بها وعمل من أجلها .

لقد كان ثائرا وكان الاستقلال وسيلته التي يرجوها لكي يحقق
نهضة البلاد ورقها صنعا وتجاريا وزراعيا . قال محمد طلعت حرب : انه
لا يمكن تنمية الكفايات العلمية الا بعد أن يصبح أمر البلاد بيدها ومن
أجل ذلك نطالب بالاستقلال .

وحمل على عملاء الاستعمار من الساسة والحكام حملة شمواء
واتهمهم بأنهم تركوا البلاد طعمة للآكلين فتركوا المصريين عزلا من كل
سلاح أمم منافسين ومزاحمين مدججين بأحدث الأسلحة .

وقول : انهم بعد ذلك يعتبرون أننا لا نصلح لشيء ، لا لأننا لم نعمل
شيئا بل لانهم هم الذين لم يؤهلونا للعمل ولأنهم أفسدوا ما كان صالحا
لدينا ولم يشجعوا شيئا من الصناعة الوطنية ، بل وقفوا في طريقها وقفة
المدافع عن الصناعة الأجنبية ، أفسدوا التعليم ؛ وضحوا بمرافق البلاد
الطبوية . وقال محمد طلعت حرب : ان الأسواق المصرية تحت رحمة
الأجانب ، والبنوك الموجودة بالبلاد كلها أجنبية تستثمر تقريبا كل ودائع
المصريين وأموالهم في بلادها الأجنبية وتتفد في مصر أوامر تلك البلاد
الأجنبية وهي ضد مصلحة بلادنا .

طالب طلعت حرب بالاستقلال كما يقول لكي نصبح أحرارا في
بلادنا نحيك ثيابنا على قدر أجسامنا ونضع الأنماط المناسبة لنا ولببلادنا
وأخلاقنا وعاداتنا . فصاحب الدار أدري بما فيها .

وأعلن طلعت حرب أنه لاضمان للمصريين لحماية مصالحهم الحاضرة
من البوار وحماية مستقبل أبنائهم من المذلة ونكد العيش الا الاستقلال
التسام .

وهكذا بدأت ثورة مصر الاقتصادية تسير جنباً الى جنب مع ثورتنا
الوطنية .

الفصل الخامس والعشرون مقدمات تصريح ٢٨ فبراير

« عهد الخالق ثروت النساب العام - نقلته الى الوطنية - ثروت الوزير »
« ومنهجه السياسي - اطماع ثروت السياسية - انتقاره الى مناسبات الزعامة »
« والقيادة - كراهيته للاندفاعات الشعبية - الصلة الوثيقة بين ثروت والندوب »
« السامي والخطة المدبرة ضد الثورة - ثروت يطمع في الدور الذي رلفه عدلى »
« ليحقق لنفسه مجدًا سياسيًا - بريطانيا لتدرك خطورة زمامة سعد للامة - الانجليز »
« يحلقون مؤلف سعد ويرسمون خطتهم - تردد سعد ونتيجته - اللبى يعلن ثقته »
« التامة بثروت ويعرض عليه التعاون مع بريطانيا - ثروت يقبل العرض بشروط - »
« الدور الذي حنده ثروت لنفسه - تأييد الندوب السامي لثروت في دوره - لورد »
« لويد ومؤلف ثروت - السياسة البريطانية تصبغ اختيارها بصبغة التسليم »
« الاضطرابى - بريطانيا واعوانها - رسائل اللورد اللبى الى حكومته - رد الحكومة »
« البريطانية - اصرار اللورد اللبى على مؤلفه - تصريح ٢٨ فبراير - بيسان »
« الحكومة البريطانية - احتجاج الامة »

يقترن تصريح ٢٨ فبراير فى تاريخ السياسة المصرية باسم عبد الخالق ثروت ، ولقد زامل عبد الخالق ثروت لطفى السيد فى الدراسة بمدرسة الحقوق ، ولما تخرج استقبل حياته العملية فى وظيفة سكرتير للمستشار البريطانى فى وزارة الحفانية ؛ وكان وقتئذ السير جون سكوتون ، ولم يلبث ثروت طويلا حتى كان موضع ثقة المستشار ، ويقول محمد حسين هيكل فى ترجمة حياة عبد الخالق ثروت : ان المستشار الانجليزى - بحكم هذه الثقة - وضع فى يد عبد الخالق ثروت كل نفوذه ، ونفوذ المستشار الانجليزى كان وقتئذ أقوى من نفوذ الوزير أى من كبار الحكام . وظف انجليزى اذ ذاك كان أقوى بكثير من نفوذ أى من كبار الحكام المصريين . ويمضى هيكل فيقول : من أجل ذلك كان بيد ثروت من النفوذ

ما مكنه من أن يكون مقامه في وزارة الحفائية مقام صاحب الأمر والنهى فيها وهو بعد لم يزل شايا لم تتجاوز سنة الخامسة والعشرين .

ويقول هيكل : ان هذه الحرية فى السلطة التى تمتع بها عبد الحالى ثروت بالاضافة الى مواهبه من الذكاء والفتنة ، قد عاوته فى فترة قصيرة على اطراد التقدم فى السلك القضائى ، فعين مستشارا بمحكمة الاستئناف ، ثم مديرا لأسىوط ، ثم عاد الى وزارة الحفائية ليشغل وظيفة النائب العام ، ثم احتير وزيرا لها سنة ١٩١٤ .



والجدير بالذكر أن عبد الحالى ثروت وهو نائب عام تولى بنفسه التحقيق فى قضية ابراهيم الوردانى ، كما تولى بنفسه المرافعة فيها أمام محكمة الجنايات ، وفى هذه المرافعة عبر عبد الحالى ثروت عن منهجه السياسى ونظراته الى الوطنية ، فقال - فى سياق المرافعة - نحن أول من يجبل الاعتقال بالمسائل العامة ، ويرى أن السعى بالطرق المشروعة لتحقيق كل ما ترقى به البلاد وأهلها ، انما هو فرض عين على كل مصرى ، وان كل مصرى مطالب بتضحية جانب من وقته ومن ماله وهمته فى خدمة بلاده .

والجدير بالملاحظة ان مدى ما يراه ثروت من التضحية يشير الى كراهيته للتطرف فيها ؟ فهو لا يطالب بالتضحية بكل ما يملك المواطن ؟ ولكن بجانب مما يملك . بجانب من وقته ، ومن ماله ، لا بكل وقته أو بكل ماله .

ثم مضى ثروت فى مرافعته فقال : نحن أول من يرحب بتسمية الوطنية ورياضة النفوس على احتمال أشق المشقات ، فى اعلاء اسم مصر ، وزيادة شرفها ورفعتها ، كذلك نرى أنه من مرقيات الامم الدارجة فى رقيها النظر فى أعماق القابضين على زمام الأمور فيها ونقدما ، ولكننا لا نسلم بحال من الأحوال ، أن يتطلع الى مقام نقد الحكام الا رجل جمع الى العلم الفزير والحكمة البالغة والاتزان فى القول والعمل حتى يقدر الأعمال قدرها وينظر

الى الأمور بفكر صحيح ، فلا يتعدى حد المشروعية ، والا انقلبت الخدمة
وبالا ، واردة الخير شرا •

ويشرح هيكل هذا المنهج الذى كان يدين به ساسة مصر وقتئذ ؛
يقول : ان السعى لتقدم البلاد واستقلالها ، كان فرضا من الفروض على
كل مصرى ، وعلى أن يكون هذا السعى بالطرق المشروعة ؛ لا بالنسوة
ولا بالقوضى ؛ ولا بالاعتداء ، ويقول محمد حسين هيكل فى مقام النفور
من الثورة : ان هذا التصير قد جعل ثروت كئائب عام يقف من غليظة
شباب مصر يومئذ موقف الريبة ؛ فالتشاب وان قدر بعقله ما للحق فى ذاته
من قوة تنقلب على كل قوة سواها ، فهو متعجل يريد أن يرى الحق فى
قبضة يده •

ويقول هيكل : ان حق الجمهور ، وان متابعة الشباب فى غضبه ؛
لم يحرك أى عصب من أعصاب ثروت ؛ وذلك لأن جانبها من جوانب
حياته السياسية كان الاعتداد برأيه هو وبعقيدته لا برأى الجمهور وعقيدته
فيه ؛ فهو طالما اطمأن ضميره ورشيت نفسه ، مقدم على عمله غير عابىء برأى
الناس فى اقدامه ، وهو مقدم فى جرأة عجيبة لا يسهل تصديقها اللذين
عرفوا قدر دماثة الخلق ووداعة الطبع ؛ والميل العظيم الى البر والرحمة •

وان فى هذا رأى الذى أبداه محمد حسين هيكل من وصف وتحليل
لشخصية عبد الخالق ثروت ما يكشف لنا عن أسلوب ودستور العمل الذى
التزمه محمد حسين هيكل ذاته ، كما اعتنقه ساسة آخرون ؛ شاركوه
وشاركوا عبد الخالق ثروت فى الأسلوب ذاته والاتجاه والسلوك • وكان
من الطبيعى ان تكون هذه المشاركة فى التفكير وفى أسلوب العمل أساسا
لرابطة تجمع هؤلاء جميعا ولا سيما اذا ما وجدت مصالح مادية أساسية
من وراء هذا كله تحتم عليهم جميعا التزام هذا السلوك ، وقد اتخذت هذه
الجماعة سابقا ، شكل حزب الأمة ، ثم أخذت فيما بعد شكل حزب
الأحرار الدستوريين ؛ ثم الى حد ما ؛ حزب الاتحاد ، وسيأتى الكلام
عن الحزبين الأخيرين فيما بعد •

ونعود الى الحديث عن ثروت لنقول انه أراد أن يكون له أسلوب خاص في معالجة المشاكل ، بل أسلوب يكفل له التفرد بالبطولة التي لا ينازعه ولا يشاركه فيها آخر ، مستعينا في ذلك باطمئناته الى المميزات والصفات التي كان مقتنا بتوافرها في شخصه ، واتقا من انه لا بد بالغ هدفه ، وعلى هذه الصورة ، كان ثروت يتصدى لمختلف المشاكل التي كانت تصادفه في حياته السياسية . وكان ثروت يطعم كثيره في أن يكون له دور بارز في الأحداث الجارية وقتئذ في مصر ، كان شأنه في ذلك شأن غيره ، يسمى من أجل أن يسجل له التاريخ مكانا في تلك الأحداث . ولكنه كان يفتقر الى مقومات الزعامة ، فهو مقطوع الصلة بالرأى العام وهو من طبقة الحكام المتحدرين من أصل تركي وجركسي ، وكانت هذه الظروف مجتمعة ، تجعل ثروت يشعر بعقدة نفسية ازاء الشعب ، وان كانت هذه العقدة ، لم تؤثر في حرصه على أن يقوم على مسرح السياسة المصرية بالدور الذي يحدده هو ويقتنع به ، بغض النظر عن تجاوزه في دوره . تجاوبا تاما مع أماني البلاد ومطالبها .

كان ثروت يؤمن بالتطور التدريجي الذي لا يقلقل الأوضاع بشدة ولا يزعجها بنصف ولا يهدد المصالح أو يصف بالأنظمة ، ولذلك فقد كان يقف دائما من الاندفاعات الشعبية موقف النفور ، فهو في ذلك على عكس حسين رشدي الذي كان يرى في هذه الاندفاعات خير وسيلة فعالة لازعاج المحتل وإفلاقه . ولكي تصدق المقارنة بين الرجلين نقول : ان ثروت ورشدي كان رأيهما متفقا على أن الحركة الثورية والشعب خير وسيلة لاجبار المحتل على الاذعان لمطالب البلاد ، غير أن رأيهما في هذه الاندفاعات الشعبية ؛ كان يختلف حول مبلغ استخدامها ضد المحتل ، فبينما كان رشدي يرى لهذه الاندفاعات ان تنطلق حتى تبلغ غايتها ، كان ثروت يرى أن انتفاضات الشعب مامي الا وسيلة لا يمكن أن تترك على اطلاقها ، ولا بد ان تتحرك الانتفاضات في نطاق تفكيره السياسي ، وبالقدر وفي الحدود التي يرسمها هو لتحقيق التطور الذي يرجوه للقضية المصرية . ولعل هذا التكوين الفكري ، يفسر لنا سبب الفرق البعيد بين ثروت

ومعتقى مبدئه هذا ، وبين الأمة والساسة الذين جاوروا الشعب انتفاضاته
وتجاوبوا مع شعوره •

كان ثروت نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية طوال المدة التي
فضاها على يكن في المفاوضات بلندن ، وقد ظل في هذه الفترة على صلة
باللورد اللنبي والسلطات العسكرية البريطانية ، فلم يدخر في اثنائها
وسماً لكسب ثقة الانجليز بمقدرته على حفظ النظام ، وافناعهم بأهليته
بالاضطلاع بابعاء الحكم ، وفي هذا الوقت ايضا كان سعد زغلول يوجب
البلاد في مصر ويخطب في الجماهير ، ويناشد الشعب أن يهب في وجه
الوزارة وفي وجه الانجليز ، مطالباً بالاستقلال التام أو الموت الزؤام ،
وبذلك فقد كان ثروت والسلطات البريطانية يواجهون ثورة بكل معنى
الكلمة ؟ وكان موقف ثروت محل تقدير الانجليز قرأوا فيه الحاكم الجريء
الحازم الذي لا يعرف - في سبيل حفظ النظام - تردداً ولا هواده •

وكان ثروت يتابع مفاوضات على كيرزن ؟ ويعلم تمام العلم بما
لوح به لويد جورج واللورد كيرزن ، من رغبة بريطانيا في إقامة وضع مؤقت
لمصر ، يكون بمثابة اختبار لمدى كفاية مصر لضمان المصالح الأجنبية فيها ؟
ويمهد للاتفاق النهائي بينها وبين بريطانيا كما أشرنا •

كان ثروت يعرف مدى تلهف الانجليز على الوصول الى مثل هذا
الحل ، لان بريطانيا أدركت أخيراً أنه بعد فشل مفاوضات لجنة ملتر ،
وفي خلال المدة التي استغرقتها مفاوضات « عسقل - كيرزن » ، ان
سعد زغلول قد نجح في أن يجعل زعامته للبلاد وللثورة زعامة قوية
برغم شيوخه ، ويعرف أن بريطانيا أدركت أن الثورة المصرية - اذا
اتيح لها أن تستمر - ستصبح أشد خطراً من ذي قبل ، لانها صارت
أكثر وعياً للموقف في جملته ، وانها على وشك أن تواجه القصر حليف
الاستعمار ، بمثل العنف الذي تواجه به الاستعمار • فبريطانيا أدركت
- اذ ذاك - هذا الاتجاه في الأمة واستشعرت ما وراه من خطر ، وكان
ادراكها في هذا الصدد ، أبعد وأقوى من ادراك سعد زغلول الذي كان

ينظر الى هذا الاتجاه ويقدر نتائجه واحتمالاته مترددا متهيبا ، وذلك بحكم سنه المتقدمة ، وبحكم منطقته وتفكيره ، فقد كان في قرارة نفسه يرحب بهذا الاتجاه في الامة ، ولكنه بعكم ظروفه كان يفضي النتائج، ومن ثم فان هذا الشعور لم يرتفع في نفس سعد الى مستوى الجهر به - علنا - والى حد دفع الامة الى تنفيذه اعتمادا على قوتها ، ومواجهة الاستعمار والقصر في انتفاضة واحدة ، وثورة واحدة شاملة •

ادركت بريطانيا أن سعد زغلول في طريقه الى مواجهة الاستعمار بقوة ويسنف ، في حين انه في الوقت ذاته يتردد في مواجهة القصر بمثل هذه القوة ؟ وذلك العنف • وان تردد سعد زغلول في ذلك كان صورة أعادها التاريخ لتردد عرابي من قبله ، فموقف الاثنين بالنسبة للقصر كان واحدا • ادركت بريطانيا هذه الأخطار ، وخشيت من نجاح الثورة المصرية في تحطيم خطط السياسة البريطانية وقلبها رأسا على عقب ؟ فدب الفزع في نفس رئيس وزراء بريطانيا المستر لويد جورج ، وسيطر على تفكيره خطر الثورة المصرية وخطر سعد زغلول الذي كان قد ارتفع الى مرتبة الزعامة والقيادة في الامة •

وأدرك ثروت أن نفى سعد زغلول ؟ قد أصبح المحور الذي تدور حوله السياسة البريطانية في مصر ؟ كما كان محورا لحديث دار بين لورد جورج وعدلى في المفاوضات لم يجار فيه عدلى رئيس الوزارة البريطانية ، ولم يذهب فيه مذهبه ، الا أن ثروت كان يدرك أن بريطانيا وقد يشتم من مجازاة عدلى لها في نفى سعد ؟ لايد أن تتجه في هذا الشأن الى السلطان ليعمل معها في هذا السيل جهد طاقته ، لأن السلطان كان يستشعر الخطر الذي يهدد عرشه ، واستبان لثروت هذا التحالف الذي ربط القصر بالانجليز للتخلص من سعد زغلول والقضاء على الثورة التي أصبحت تهدد الاستعمار والعرش معا •

وكانت بريطانيا تدرك أن الامة على استعداد لتلبية سعد زغلول حينما يدعو الشعب الى مواجهة السراى والى تحنى السلطان فؤاد والمضى في طريق الجهاد على هذه الصورة • وهكذا أصبح ثروت والساسة الذين

عاشوا تلك الحقبة من الزمن يدركون ما للثورة - اذا انطلقت من عقاليها - من الخطر البالغ على مصالح الانقطاع وعلى المصالح الخاصة التي نمت وتواصلت في ظل الاستعمار ، وتبينوا - وهم يرقبون الحالة عن كثب - ان تردد سعد زغلول قد أتاح للسلطات البريطانية وخصوم الثورة ومن بينهم الكثير من هؤلاء الساسة ، أتاح لهم تردد سعد الفرصة للتكتل ، كما أتاح لبريطانيا ان تعمل وان تقدم على البطش به ذاته ، فاعتقلته ونلته . ولقد كان موضوع اعتقال سعد زغلول حديثا متوصلا بين اللورد اللنبي وثروت ، كما ان اعتقاله تم بعلم ثروت .



وبعد أن نفى سعد واجهت الأمة الموقف دون زعامة ودون قيادة ، فافقدت الثورة من جديد ؟ الزعيم الوحيد الذي ارتضته . ولم تجد الأمة أمامها غير مجرد ساسة يتحدثون باسمها ، ساسة راحوا يتفقون ثم يختلفون ، ثم يعودون فينقسمون على أنفسهم ، وينما كلن أمر هؤلاء الساسة على هذه الصورة من الصراع والشقاق ؟ كانت الأمة ماضية في ثورتها ، فلما نودى بسلاح المقاطعة ذلك السلاح السلبي للثورات ؟ استجابت له الأمة ، وكانت في الوقت نفسه على أتم استعداد للمضي في الأعمال الايجابية الثورية لو أتيحت - اذ ذاك - لها زعامة وقيادة تحل محل سعد زغلول .



اعتقلت بريطانيا سعد زغلول ؟ واعتقلت كل من رفع صوته من رفاقه وكل من رأت فيه خطرا على سياستها من العناصر الوطنية ، وفي هذا الانجاء كانت بريطانيا تعمل وكأنها في سباق مع الزمن والأحداث ، كانت تعمل في سرعة ، وجهد الطاقة من أجل أن تنجح الخطة التي وضعتها لتفتيت وحدة البلاد وتفتيت مطالبها ؟ ومن أجل أن تجعل هذه الخطة أمرا واقعا تقضي به على الثورة . وكان على بريطانيا أن تسعى لتجد ذلك الحاكم الذي يستطيع أن يقوم بالدور الذي رفضه عدلى يكن ، فلم يكن أمامها الا ثروت ، فكتب اللورد اللنبي رسالة الى اللورد كيرزن ؟ رشح فيها عبد الحالى ثروت للقيام بهذا الدور ، وأعلن في الرسالة ثقته التامة به ؟ لانه - على حد تعبير اللورد اللنبي - يفضل ما يقول ، فمن ادلة شجاعته - كما قالت الرسالة - انه

أقدم على العمل وقت أن كان الواقع يؤكد أن المهمة التي تلقى على عاتقه
أو على عاتق أية وزارة من الوزارات شاقة بسبب روح الاستياء في الشعب
المصري ؟ ولنا نجم من العداء ضد بريطانيا بعد إذاعة التبليغ البريطاني في
٣ من ديسمبر سنة ١٩٢١ •

وقد فتح اللورد اللنبي ثروت ، وعرض عليه التعاون مع الانجليز
في الوقت الذي كانت فيه الأمة تعتبر أن كل من يقبل رئاسة الوزارة خارج
على اجماع الشعب ، لأن الشعب كان يريد أن يحمل بريطانيا والقصر
مسئولية الحكم المباشر ، وما يترتب عليه من أحداث • وكان ثروت على
علم بدقائق السياسة البريطانية ؟ وعلى علم بمدى تلهف بريطانيا على القضاء
على الثورة المصرية ، وباستعدادها للاستجابة جزئيا - الى مطالب مصر وتفتيت
هذه المطالب ؟ كوسيلة من وسائل القضاء على الوحدة ، والقضاء على الثورة
ولكنه رأى بأسلوبه وتفكيره وبحكم منهجه السياسي ودستوره الذي
التزمه طوال حياته ، ان يقبل رئاسة الوزارة في هذه الظروف ؟ قبلها
ليسجل لنفسه نصرا سياسيا •

وكان طريقه لهذا النصر أن يجعل قبوله لتأليف الوزارة وسيلة
لمساومة بريطانيا من أجل أن يحقق لمصر مطالب كانت بريطانيا قد أعلنت
- سلفا - استعدادها للتنازل عنها ، بالشروط التي حددتها ، فلم تكن
هناك عقبة في سبيل استخلاص هذه المطالب من بريطانيا بعد أن أبدت
قبولها التنازل عنها والتسليم بها وقتئذ • ولكن العقبة الحقيقية في هذا
الشأن كانت أمام بريطانيا ، انها لم تكن تجد مصريا يتناول منها هذه
المطالب ، لم تكن تجد مصريا يقبل التعاون معها في ذلك الطرف ، فكان
عبد الخالق ثروت هو ذلك المصري ؟

ومما تجدر الإشارة اليه في هذا المقام ؟ أن عدلى يكن كان على
علم بالمفاوضات التي كانت تجري آنذ بين اللورد اللنبي وعبد الخالق ثروت
وانه رضى بقيام عبد الخالق ثروت بتشكيل الوزارة ، ولكنه رفض الاشتراك
فيها ؟ وكان رضا عدلى قائما على أن ما ستحصل عليه البلاد لن يكون نتيجة
لماهدة وانما هو تنازل من جانب واحد لا ترتبط به البلاد ، وانه مرحلة أولى

فى طريق تسوية المسألة المصرية ، من شأنها أن تمهد السبيل وتفسح
لتسوية باقى المسائل بين مصر وبريطانيا



رضى عبد الحالى ثروت بتنفيذ الدور الذى حددته لنفسه أو الذى
اختارته له بريطانيا ؛ فقل اللورد اللنبى : انه اذا كان قدقبل تشكيل الوزارة
فانما فعل ذلك لانه لا يوجد مصرى واحدهما كان رأيهمستطيع أن يوقع
وثيقة يراها لا تتفق مع الاستقلال التام ، وان على بريطانيا ؛ أن تتخلى
نهائيا عن الفكرة القتلة بإمكان تسوية المسألة المصرية عن طريق مصادرة
تبرم ، بل ان لزاما عليها أن تشرع فى تسوية المسألة المصرية عن طريق
منح مصر مطالبها من جانبها مباشرة ؛ ولقد كانت هى الخطة التى قررتها
بريطانيا ؛ فلم يكن فى استجابة اللورد اللنبى لطلب ثروت من جديد ،
ولكن الجديد كان الاسراع فى تنفيذ الخطة ؛ وكانت سرعة التنفيذ هى
العامل الذى شجع ثروت على قبول الوزارة ، ووضعه لذلك شروطا معينة
محددة سياتى ذكرها فيما بعد . وقبل ثروت الوزارة متحمدا لاجماع
الامة ! .

ويقول محمد حسين هيكل : ان الثمن الذى حصل عليه ثروت
مقابل موقفه هذا ، هو اقناعه للانجليز المحلين بصلاحيته ، وحملهم على
الاعتقاد بأن فى تخليه عن رئاسة الحكومة ما يفسد الامر كله على
بريطانيا . وعن هذا الطريق تم له استدراجهم الى وجهة نظره ، وتمشيهم
مع الخطوات التى اشار بها تباعا عن اقتناع ارتفع الى مستوى التهديد
بالاستقالة ، اذا ماتراخت الحكومة البريطانية فى الاستجابة الى وجهة
نظره .

ونحن اذ نمضى فى استعراض مقدمات تصريح ٢٨ فبراير وموضوع
هذا التصريح ونتائجه ، نريد أن نسجل بادى ذى به وننبه الى أن هذا
التصريح لم يكن الا جزءا من الخطة البريطانية ، ومرحلة من مراحل
سياستها لتحطيم الثورة . واصداؤه كان اعدادا رات السياسة البريطانية
انه ضرورى لمواجهة الثورة ، ولكسر من حدتها ، ومن ثم فلا يمكن القول
بأن ثروت قد انتزع التصريح من بريطانيا انتزاعا . فالواقع انه لولا
قيام الثورة لما استطاع ثروت - مهما كان مبلغ الخلق والبراعة السياسية

فى تفكيره - أن يزحزح بريطانيا عن موقفها ، ما لم تكن هذه الزحزحة فى مصالحها ولتخدم بها اتجاهها معيناً ، وكان من الطبيعى أن ترفض الأمور فى المجرى الذى يعتقده فيه أنه يؤدى به دوره على أكمل وجه ، فى الوقت الذى تمسك فيه لثمن بكل الخيوط .



شرح ثروت فى مفاوضة المندوب السامى البريطانى فى شروطه السياسية لتولى رئاسة الحكومة ؟ ويقول لورد لويد : ان ثروت تمهد بأن يثبت لبريطانيا العظمى بأن التزاماتها ومصالحها يمكن أن تعهد بها لمصر ، وهى مطمئة تماماً للعناية التى تبذل لهذه المصالح .

ويقول : ان الحكومة البريطانية قد أقرت مطلب ثروت فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٢١ بعد تزكية المندوب السامى البريطانى لهذه المطالب ، وكان على بريطانيا عندئذ ان تعمل عن هدفها من عقد اتفاق ثنائى بينها وبين مصر بعد المصير الذى انتهت اليه المفاوضات .

كان الوضع الرسمى لاتجاه السياسة البريطانية هو الرجوع الى نظام الحكم الذاتى فى ظل الحماية ، ولهذا فقد كان الشكل القاهر لتسليم الحكومة البريطانية بمطلب ثروت يدل على تنازل بريطانيا عن هسله الحماية ، وبهذا يكون ثروت قد حقق لمصر نصراً سياسياً . لأن السياسة البريطانية ، جرت دائماً على أن تفيد من كل ما يعين لها أن تنزل عنه اللغز ، فهى لا ترضى بأن يكون نزولها عن حق من حقوق الآخرين تنازلاً مختاراً من جانبها ، ولكنها تعمل على اظهاره بصورة حق لها ينتزع منها انتزاعاً وقسراً ، وذلك حتى يتسنى لها أن ترضى شعور الشعب المطالب بحقه فى الحرية وتغذره بانتصار وهمى ، وحتى تستطيع أن تضع السياسة تحت جناحها ، هؤلاء الساسة الذين اتخذتهم وسيلة لذلك فصورتهم أمام شعوبهم فى صورة الأبطال الذين انتزعوا حقاً من بريطانيا ، حتى تسخرهم بمسد ذلك لخدمة سياستها ، على أن ذلك كله لم يكن ليحول دون أن تلفظ بريطانيا هؤلاء الساسة اذا انقضوا عليها لسبب أو آخر ، او اذا انتفى الانتفاع بهم ، فأصبحوا لا جدوى لهم فى سياستها او اذا أصبح الضرر فى وجودهم على المصالح البريطانية أكثر من النفع ، وتلك كانت وما زالت أساليب السياسة البريطانية .

ولقد شكل عبد الحالى ثروت حكومته فى ظروف كانت كلها ضده

فمن جانب كان سعد ورفاقه ما زالوا فى منغاهم فمؤيدو الوفد فى شتى أنحاء البلاد كانوا اذ ذاك يحملون فى صدورهم من الدماء لثروت بقدرما يحسون بالألم لثنى سعد وأصحابه ؛ ومن الجانب الآخر كان عدلى باصاره يقفون من هذه الحكومة موقفا غير ودى ؛ ومن ناحية أخرى كان المواطنون يلاقون التنكيل والاضطهاد على يد السلطات البريطانية التى كانت ماضية فى اجراءاتها العنيفة ضد المصريين مستتخفة بشعورهم الوطنى متجاهلة ثورتهم ، فهذه الظروف مجتمعة ؛ لو انها تركت دون معالجة لتحتم على ثروت أن يخفى من المسرح السياسى ؛ فلا يبقى له دور يؤديه ؛ واختفاؤه اذ ذاك ، كان يخل بالخطة التى رسمتها السليمة البريطانية •

وكانت هذه السياسة قد اخلت فى اعتبارها كل هذه الظروف ، وكان ضمن هذا الاعتبار أن تستفيد الخطة البريطانية من تلك الظروف العصبية الحرجة وتوجهها فى الاتجاه الذى تريده لها السياسة البريطانية، وتحرك أبطال المسرحية التى اعدتها بريطانيا مدفوعين بقوة الاحتكاك بين هذه الظروف وبين آمالهم وأهدافهم ومطامعهم ، وهذا الاحتكاك كان فى نظر السياسة البريطانية فرصة واسعة عريضة تأخذ منها كل ما تريد لتحقيق هدفها على الصورة التى تترفضها • كان فرصة اتاحتها بريطانيا لتلهب شعور اللبى ، فيقوم بدوره فى حركات بطولية تقضى كبرياءه ، وليساند ثروت حتى لايسقط من فوق خشبة المسرح ، وكان فرصة اتاحتها لثروت من أجل أن يمعن فى سعيه لكى يحقق لنفسه انتصارا سياسيا ، ثم كان فرصة من أجل أن ينبعث فى الشعب شعور بالانتصار فى معركة انتهت بتحقيق مطلب ماكانت بريطانيا لتحقيقه لولا هذه المعركة ، اعنى تصريح ٢٨ فبراير •

فبعث اللورد اللبى الى حكومته برسالة فى ١٢ من يناير سنة ١٩٢٢ اشار فيها على الحكومة البريطانية بتوجيه كتاب منها الى الحكومة المصرية تزيل به الأثر السيئ الذى خلفته رسالة اللورد كيرزن الى حكومة مصر ، فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢١ ، واقترح فى رسالته أن تضمن الحكومة البريطانية كتابها ، استمداها ورغبتها العاجلة فى توقيع معاهدة تلغى بها الحماية على مصر وتعترف فيها بسيادة مصر واستقلالها ؛ كما اقترح المندوب السامى فى رسالته أن يتضمن كتاب حكومته اهتمامها وعطفها على اقامة نظام نيابى فى مصر يكون له حق الرقابة ، وكذلك اقامة حكومة

دستورية مسئلة ؟ كما اشار على حكومته بان تبدي استعدادها لالغاء الأحكام
المرفية ؟ حلما يصدر قانون التضمنات •

أما ثروت فانه قام بالدور الذى أرادته السياسة البريطانية ، فحمل
النسبى على حث حكومته على الاسراع فى تنفيذ خطتها باصدار تصريح
٢٨ فبراير •

وقد بلغ تشيع اللورد النسبى بالتدور الذى قام به مبلغ الايمان من
نفسه ، فتحول التدور الى رسالة - فى رايه - اضطلع بها لحسم القضية
المصرية ، ولخدمة المصالح البريطانية ، وبذلك يكون النسبى بطل تصريح
٢٨ فبراير ، ويكون صاحب الفضل على كل من بريطانيا ومصر ، ولعل
هذا الشعور الذى رسب فى نفس النسبى ، ولعل تقديره لموقفه على هذه
الصورة ، كان المحرك والموجه لكل ما صدر عنه من التصرفات خلال الفترة
التي قضاها فى منصبه بمصر •

ولهذا فقد حرص اللورد النسبى على مطالبة حكومته باصدار التصريح
بالصفة التى وضعا ثروت وبدون ابطاء ؟ ثم عارض اللورد النسبى اتجاه
الحكومة البريطانية الى استشارة كبار الموظفين من الانجليز العاملين بدار
المتدوب السامى والحكومة المصرية • ولما بدا من لندن تردد فى الاستجابة
الى رايه بعث الى حكومته برسالة فيه فيها الى ان تأخرها فى اصدار
التصريح يسبب حتما تدهورا فى الموقف السياسى فى مصر ؟ وقال فى
رسائلته :

ان ما يقبله المصريون اليوم لن يقبلوه فى الاسبوع التالى • ثم استلرد
فقال فى الرسالة : لقد فاوضت زغولوا واعداء النظام ، والآن قد آن الأوان
لأن نظهر ثقتنا وأن نساعد أولئك الذين هم على استعداد للعمل معنا المصلحة
مصر ، وإذا لم تقدم حكومة صاحب الجلالة بسخط على التنازلات التى أشرت
اليها ؟ فإنه لن يكون هناك أمل للاحتفاظ بتعاون هؤلاء الذين يقدرون
الموقف حق التقدير • اننى سأبذل جهدى لتنفيذ سياسة حكومة صاحب
الجلالة ، غير أننى لا آمل أنه سيكون بإمكانى الحصول على الموائيق التى
تطلبها الحكومة البريطانية ؟ فانه لا توجد فى مصر وزارة ؟ وان وجدت
فلن يوجد مصرى فى الوقت الحاضر يجرؤ على أن يمهز بتوقيعه أية وثيقة

تتضمن ما هو أقل من الاستقلال التام ، فإذا لم تقبل الحكومة البريطانية رأيي هذا الآن ، فإنها تكون قد قذفت بعيدا بكل أمل فى أن تصبح مصر صديقة لها ، واني لوائق من النجاح اذا استجابت الحكومة لمشورتي الآن بشرط ألا يكون هناك أى تأخير .

ثم اختتم اللورد اللنبى رسالته قائلا : انه فى حالة عدم الاستجابة الى وجهة نظره هذه ، فانه لن يستطيع البقاء بكرامة ، وانما يلتمس فى مثل هذه الحال من الحكومة ان ترفع استقالته لجلالة الملك .

وكان من الطبيعى أن تتظاهر الحكومة البريطانية بعدم التسليم لرغبات لورد اللنبى على الصورة التى طلبها ، وعلى ذلك فقد أرسل له اللورد كيرزن وزير الخارجية رسالة قال له فيها : « عندما عدتم الى مصر فى نوفمبر عام ١٩٢١ ، كنتم على بينة تامة بسياسة الحكومة البريطانية ، تلك السياسة التى تم الاتفاق عليها بمشورتكم والتى أطلتكم على خطوطها العريضة والتى وضحت لكم تمام الوضوح . وقد ابدتكم وقفتكم أمامكم المقرون بالثقة فى نجاحكم لكسب تعاون الحكومة المصرية ، وعندما أظهر ثروت استعداداه لتحمل مسئولية الحكم بالشروط التى ذكرها قبلتها الحكومة البريطانية دون تردد ، وان الحكومة البريطانية لتشعر بعدم الارتياح اذ ترى الأسابيع تمر دون أى أثر لعروض ثروت ، كما وأنا لم تتبين مدى توفيقكم مع الساسة المصريين وفى الوقت نفسه يبدو ان الرسلتين اللتين بعثتم بهما الى الحكومة فى ١٧ و ٢٠ من يناير سنة ١٩٢٢ تعرضان فيها خطة تقتضى الصبول عن الموقف السابق ، وتطلبون اتخاذ قرار دون تأخير ، وكأنكم بهذا تبلغون انذارا للحكومة البريطانية بالتسليم كاملا وفورا بمسائل سوف تكون موضع اهتمام كبير للبرلمان البريطانى ، ولا سيما أن التسليم بها يفترق لأقل ضمان لمستقبل بريطانيا فى مصر ، ومع هذا فان الحكومة البريطانية على استعداد لأن تسائر الممثلين لمصر الى أقصى الحدود لما يمكن التنازل عنه ما دام يبدو من جانبهم ترحيب بذلك الجسر الذى تملك الحكومة البريطانية على اقامته فى العلاقة البريطانية المصرية ، ثم تنحى وسالة الحكومة البريطانية باللائمة على لورد اللنبى لتجاهله المشروع

البريطاني ، واقترحه تعديلات او تحسينات نهية . قبوله من جانب المصريين ، ثم تأخذ الرسالة عليه اصراره على انذاره الذى تضمن شروطا ومطالب محدودة غير قابلة للمناقشة باعتبار أن هذه الشروط تمثل أدنى المطالبات التى يمكن أن يقبلها المصريون . وتمضى رسالة الحكومة البريطانية فنقول : ان صح انه ما من مصرى يجرؤ على توقيع أية وثيقة باسمه لاتضمن الاعتراف بالاستقلال التام فمعنى ذلك ، أنه قد حدث تعديل فى الشعور المصرى وفى عواطف المصريين ، ولم يكن ذلك التعديل فى الحساب من جانبكم عندما عرض ثروت شروطه لتشكيل الوزارة ، وان الحكومة البريطانية لم تتلق بعد مبررات هذا التغير العنيف ، وانها تأسف لأنكم لم تقبلوا ولم توافقوا على ارسال المستر ايموس والسير جلبرت كلايتون الى بريطانيا ، مع أنهما من المستشارين البريطانيين الذين كانوا يعملون فى مصر ليزودا الحكومة البريطانية بالمعلومات التى تطلبها .

وان الحكومة البريطانية لا يسمحها قبول استقالتكم الا بعد ان تتسلك الفرصة لمرضى وجهة نظركم عليها بشخصكم . ويمقتضى هذه الرسالة كان من الطيبى أن يفاد اللورد اللنبى مصر وبصحبه المستر ايموس والسير جلبرت كلايتون الى بريطانيا ، فأبحر الثلاثة من ميناء الاسكندرية فى ٣ من فبراير سنة ١٩٢٢ .

ويقول لورد لويد فى مؤلفه : ان اللورد اللنبى أصر وهو يعرض الموقف على المسئولين البريطانيين على أن يوضح لهم انه قد سبق له انذار وزير الخارجية بأنه ما من مصرى يقبل الاشتراك فى أية تسوية بين مصر وبريطانيا لا تتضمن الاعتراف الكامل باستقلال مصر ، كما أوضح لهم أنه كان للتبليغ الذى بثت به وزارة الخارجية البريطانية اليه ليلغى بدوره الى الحكومة المصرية فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢١ أثر سيء فى رأى العام المصرى بسبب ما حواه من تهديدات ولما تضمنته بصورة واضحة من وجهة نظر سياسية بريطانية تغاير أمانى المصريين ، فكان من الطيبى ان يتدهور الموقف ويسوء نتيجة لذلك ، ومن ثم اصبح لزاما عليه أن يواجه الموقف باجراءات عنيفة للحد من أثر رد الفعل السىء لرسالة لورد كيرزن

المشار إليها ، وكان من بين تلك الاجراءات القبض على سمعد زغلول
ورفاته .



وعيب لورد لويد على لورد اللنبي وجهة نظره هذه ، ويأخذ عليه
كذلك موقفه من القضية المصرية واصراره على وضع حل مؤقت من جانب
الحكومة البريطانية ، ثم يعيب عليه بوجه خاص وجهة نظره في الأسلوب
الذى أعلنت به الحكومة البريطانية نواياها ازاء مصر . فيقول لورد لويد :
ان موقف مصر - منطقيا - يتعين أن يتحدد بالجواهر لا بالشكل أو بالمواعيد
أو بمناسبة المواعيد التى أعلنت فيها تلك السياسة ؛ ويبدو على ما يقول لورد
لويد أن الموقف الذى انتهى اليه اللورد اللنبي كان من نتيجة تصرفات
وزارة الخارجية معه ؛ تلك التصرفات التى دفعته الى ان يجند كل قواه
لكى يكفل تحقيق وجهة نظره التى ارتآها هو لحل القضية المصرية .
وكانت وجهة نظره متفقة تماما مع الخطة البريطانية من حيث الجوهر
والهدف والنتيجة . أما ما بدا من خلاف فانه لم يتناول الا بعض نواحي
الشكل وبالقدر الذى يستخدم الخطة البريطانية .

الفصل السادس والعشرون نظرة بريطانية لتصريح ٢٨ فبراير

« رئيس وزراء بريطانيا يقول لحكومات الدومينيون انها تصر على وضعها الخاص »
« في مصر لانه جوهرى لسلامة الامبراطورية - لويد جورج يقول في مجلس العموم ان »
« تصريح ٢٨ فبراير صدر من دولة صاحبة سيادة الى دولة تابعة - رئيس الوزراء »
« البريطاني يؤكد في المجلس ان التصريح يطابق سياسة المؤتمر الامبراطورى ، وان »
« مصالح الامبراطورية جزء اساسي من التصريح الذى لا يسمح لاية دولة اجنبية »
« بمناقشته - التصريح من وجهة النظر المصرية ، هل حق التصريح الاستقلال ؟ - »
« التصريح يحتفظ لبريطانيا بحقها المطلق في تأمين مواصلاتها والدفاع من مصر وحمايتها »
« المصالح الاجنبية وتأكيد وضع السودان الخاص - رئيس الحكومة البريطانية »
« يوضح التحفظ الخاص بالسودان - مركز مصر القانونى بعد صدور التصريح » .

عندما اعلنت بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير تكفل المستر لويد جورج رئيس الوزراء بتوضيحه وتفسيره للامبراطورية البريطانية وللبريطانيين، فبعث برسالة الى حكومات الدومينيون في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٢٢ أى قبل اعلان التصريح يقول فيها : ان هذا التصريح الذى يتضمن الاعتراف بوضع مصر كدولة مستقلة وصاحبة سيادة ، ليوضح في الوقت نفسه الامور التى نتمسك بها في مصر ازاء جميع الدول ، ويعدد المسائل التى تجعلنا نصر على وضعنا الخاص في مصر والتي نعتبرها اساسية وحيوية لسلامة الامبراطورية ، ففي جميع هذه المسائل يفسل الوضع الثامن كما هو دون أى مساس ، ولكننا نعلن باننا على استعداد للتفاوض فيما يتعلق بها مع الحكومة المصرية في اتفاقيات محدودة تتم في أجل يأتى فيما بعد عند ما نرغب هي في ذلك ، او عند ما تجد الظروف التى يمكن ان يتوقع فيها النجاح لتلك المفاوضات ، والى ان يتم هذا سيكون للمصريين حريتهم في تطوير أنظمتهم الوطنية فى الاتجاه الذى يتفق وامانيهم ، ثم شرح المستر لويد جورج الى مجلس العموم موقف بريطانيا من التصريح فقال : ان التصريح الذى صدر من جانب واحد يعتبر طبقا لاحكام القانون الدولى صادرا من دولة صاحبة سيادة الى دولة تابعة ، صادرا من دولة صاحبة سيادة لدولة مسودة .

ثم زاد لويد جورج من شرحه للموقف فقال في المجلس : انه لم

يكن فى استطاعة بريطانيا ان تجد حكومة مصرية تقبل اخضاع البلاد الى تحالف مع بريطانيا العظمى يكفل لها الضمانات الكافية لحماية مصالح الامبراطورية البريطانية ؛ ولهذا كان على الحكومة البريطانية أن تعالج الموقف من جانبها منفردة ، وان هذا التصريح ليطلق تمام المطابقة للقرارات التى اتخذها المؤتمر الامبراطورى الذى ضم جميع بلاد الدومنيون . وبريطانيا ، تلك القرارات التى تكفل الأمن للامبراطورية بأسرها .

ومضى لويد جورج فى تصريحه أمام المجلس فقسال : ان رفاهية وسلامة مصر تعتبر عنصرا جوهريا لسلام ولأمن الامبراطورية البريطانية ، ولهذا فسنعمل بصفة دائمة على أن تكون فى المقام الأول من الأهمية من وجهة النظر البريطانية ؛ وسنعمل على ابقاء الصلات الخاصة بين بريطانيا وبين مصر ، تلك الصلات التى اعترفت بها منذ أمد بعيد جميع الدول الأجنبية .



ان هذا التصريح الذى اعترف بأن مصر دولة صاحبة سيادة ومستقلة ، تضمن تحديد هذه العلاقات الخاصة ، وجعلها عنصرا أساسيا منه ، ولقد حرصت الحكومة البريطانية على أن تسجل فى هذا التصريح مبدأ جمل حقوق ومصالح الامبراطورية البريطانية جزءا أساسيا من التصريح ، كما أبدت حرصها على عدم السماح لأية دولة أجنبية بأن تناقش هذا الوضع بأية صورة من الصور . وتبعا لذلك فان الحكومة البريطانية ترى أن كل محاولة للتدخل من جانب أية دولة أجنبية فى شئون مصر وكل اعتداء يمس مصر ، يعتبر عملا من الأعمال التى يتعين مقاومتها بكل الوسائل التى تملكها بريطانيا

ومضى لويد جورج فى تصريحه أمام مجلس العموم فقال : انه عرف دول الدومنيون حينما أبلغها وجهة النظر البريطانية فيما يتعلق بهذا التصريح - بأن بريطانيا العظمى لن تقبل بأى حال من الأحوال أن تناقش أية دولة أجنبية مضمون هذا التصريح ، وبأنها تعتبر كل تدخل من جانب أية دولة أجنبية فى العلاقة القائمة بين مصر وبريطانيا عملا غير ودى بالنسبة لها

كان ذلك هو تكييف بريطانيا لتصريح ٢٨ فبراير وتحديد ما لطبيعته . فهل كان هذا التصريح من حيث الشكل ، ومن حيث الموضوع يحقق لمصر السيادة التامة والاستقلال التام ؟ نحن اذا ناقشنا هذا التصريح تفصيلا تبين لنا ان المادة الثالثة منه تضمنت احتفاظ الحكومة البريطانية لنفسها وعلى صورة مطلقة بالحق فى تولى تأمين المواصلات الامبراطورية فى مصر ، وفى الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو أو بالواسطة ، وأيضاً الحق فى حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات ، وتأكيـد وضع السودان الخاص ، وجاء فى نص هذه المادة من التصريح : انه الى أن تبرم الاتفاقيات التى تنظم علاقة بريطانيا بمصر فيما يتعلق بهذه التحفظات الأربعة ، فإن الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور ستبقى على ما هى عليه الآن



وكان على لويد جورج أن يوضح موقف الحكومة البريطانية من التحفظ الخاص بالسودان ، وهل كان فى نية الحكومة البريطانية أن تعترف يوما ما بالوحدة بين مصر والسودان وتسلم بوجهة النظر المصرية فى هذا الشأن ؟ ومن أجل هذا فعندما عرض تصريح ٢٨ فبراير على مجلس العموم البريطانى حرص على أن يوضح موقف حكومة بريطانيا من السودان فقال : ان موقفها يستند أولا الى أمن وسلام ورفاهية السودان ؛ وان هذه الأغراض تلقى على بريطانيا عبئا كبيرا وخطيرا ، وهو العبء الذى يمكن لبريطانيا - على حد قول لويد جورج - من أن تحول دون بقاء الآثار الضارة التى كانت للادارة المصرية فى السودان والتى كانت سببا فى تدمير الأهالى واستيائهم

ومضى لويد جورج يسبح فى خياله الاستعمارى ويقول : انه لو ترك السودان للسودانيين أو تمشى مع وجهة النظر المصرية ، فإن السودان سوف يصبح صحراء ، وسوف تدمر اقتصادياته ، ثم انحنى باللائمة على مصر التى تريد على حد تعبيره أن تسيطر على السودان ، برغم ان كل

ما يعينها في السودان هي مياه النيل ، التي نرغب في احتكارها ، واسنرسل
لويد جورج في هذا الاتجاه مستكبرا موقف المصريين منفردين في
السودان عازيا الفضل فيما انتهى اليه الأمر في السودان الى بريطانيا ، ثم
عاد الى الالتواء في بيانه فقال : ان السودان في حاجة الى أكثر من كلمة
فقال ، لايضاح موقفه : وانه كان للجهود المشتركة بين مصر وبريطانيا
أثرها في انتشال السودان من حالة التدمير والخراب التي أوقعتها فيها
الحركة المهدية ، ومنذ أن أعيد فتح السودان قبل أكثر من عشرين عاما ،
أخذت بريطانيا ومصر تساهمان برجالهما وبمواردهما المالية في إعادة
استياب الأمن وتحقيق السلام والرفاهية ، وحتى يجيء اليوم الذي يصبح
فيه السودان خصبا بقدر ما هو - جذب حاليا - لن تسمع الحكومة
البريطانية مطلقا بأن يتعرض للخطر ما قد تم تحقيقه من التقدم ، وما يتوقع
للسودان مستقبلا من المزايا

كما أن الحكومة البريطانية لن تقبل بأي حال من الأحوال أي
تعديل للنظام الموضوع لهذا البلد يكون من شأنه اغتصاب المكافآت التي
يتمتع توافرها لحماية الملايين الكثيرة من الجنيحات التي وظفها راس المال
البريطاني في السودان من أجل تطويره وتقدمه .

ثم مضى لويد جورج يقول : ان مصر حقا لا ينازع في أن توفر لها
الضمانات الكاملة من أجل ألا يترتب على رقي السودان وتقدمه أي تهديد
لما تحتاج اليه من مياه الري حاليا ، وبحيث يكون مكفولا لها أن السودان
لن يقيم عقبة في المستقبل لما سوف تحتاج اليه مصر من المياه لتطوير
زراعتها والتوسع فيها ، وان في وسع الحكومة البريطانية أن تقدم هذه
الضمانات ، وليس ثمة أي سبب أو مبرر لكي تؤجل الحكومة البريطانية
تطوير وتقدم السودان

وهكذا أصر لويد جورج على أن يتحدث بلغة السيد فيما يتعلق
بشئون مصر ، ويتحدث بلغة السيد كذلك فيما يتعلق بشئون السودان ،
ويطارد العلاقة بين مصر والسودان ، يحندھا باعتبارھ صاحب الكلمة
العليا وصاحب الرأي الاخير في تحديد مستقبل السودان .

على هذه الصورة كان موقف الحكومة البريطانية ، وكان تكيفها
لتصريح ٢٨ فبراير ويمكن أن تتبين التكيف القانوني لوضع مصر بمد
صدور هذا التصريح ، وعلى ضوء هذا الايضاح من جانب الحكومة
البريطانية ، فان تصريح ٢٨ فبراير كان اجراء اتخذه الحكومة البريطانية
من جانب واحد كنتيجة للمقدمات التي أشرنا اليها سابقا ، وقصدت منه
الى تعديل الوضع الذى خلقته هى فى سنة ١٩١٤ عندما أعلنت الحماية على
مصر ، ومن أجل هذا ، فقد كانت حريصة كل الحرص على ابلاغ مضمون
هذا التصريح لتركيا ولسائر الدول الأجنبية .

الا أن ما تضمنه هذا التصريح من التحفظات ، كان ينطوى على
تعطيل ممارسة مصر لحقوق السيادة ومميزات الاستقلال ، فهذه
التحفظات كان من شأنها أولا ، أن تجعل لبريطانيا ، من الناحية الخارجية
سلطانا مطلقا على تصرفات مصر السياسية لانه على حسب ما اوضحته
الحكومة البريطانية ، كانت مصر لا تملك عقد أى اتفاق سياسى مع
الدول الأجنبية دون الحصول على موافقة سابقة من الحكومة البريطانية،
كما كان يتمتع على الحكومة المصرية أن تستعين باجنبي سواء كان عسكريا
أم مدنيا لغدمتها دون موافقة سابقة أو اقرار سابق من المندوب السامى
البريطانى ، كما كان مخطورا أن تعقد أى قرص أو تمنح أى امتياز دون
موافقة سابقة من المستشار المالى ، وعلى هذه الصورة تكون مصر تحت
الوصاية السياسية والمالية والادارية لبريطانيا ، فضلا عما احتفظت به
بريطانيا من الحق فى حماية مواصلات الامبراطورية البريطانية عبر
مصر ، تلك الحماية التى ترى بريطانيا أن حظها فيها يحتم قيام ارتباط
إحدى بينها وبين مصر من أجل المحافظة عليه ، والذى يترتب عليه ، بحق
لبريطانيا فى حرمان مصر من ممارسة أى حق فى السياسة الخارجية ،
بل يفرض عليها محالة بريطانيا عسكريا ، محالة غير متكافئة بالرغم
مما ادعته بريطانيا من شرط التبادل بين البلدين لانه من غير المتصور
أن يعتدى على مصر من أية دولة من بلاد الشرق أو من أية دولة أجنبية
دون أن يكون هذا العدوان جزءا من صراع عالمى تكون بريطانيا هى
الخصم الأصيل فيه ، كما أن بريطانيا اعتبرت أن مصر عاجزة بصفة
مستمرة ودائمة عن الدفاع عن نفسها ، وأن بريطانيا بهذا تتكفل
بحمايتها من العدوان المباشر أو غير المباشر .

أما فيما يتعلق بالوضع الداخلى ، فان مجرد احتفاظ بريطانيا لنفسها

بهذه الحقوق وتمهدها بحماية مصر برغم أنف مصر ، نقول ان مجرد هذا يحول لبريطانيا الحق في فرض الأحكام العرفية على مصر ، ومؤدى ذلك - عند الاقتضاء - السيطرة التامة على جميع مرافق البلاد وتعطيل الأجهزة المحلية المصرية بجميع صورها ، وبصفة دائمة •

وعلى هذه الصورة ، كان تصريح ٢٨ فبراير يعطى مصر مظهر الاستقلال ومظهر السيادة ، وفي الوقت ذاته يقيد هذا الاستقلال ويقيّد تلك السيادة بقيود تجعلها مجرد حبر على ورق •



ان تصريح ٢٨ فبراير قد أضاف اللثام لأول مرة بصفة رسمية عن القواعد والمبادئ التي كانت بريطانيا مزمنة أن تجعلها أساسا لاحتلالها بمصر منذ الاحتلال ، كما كان هذا التصريح بمثابة إنكار صريح للحقوق التي كانت مصر تطالب بها منذ احتلال البلاد حتى يوم صدور التصريح ، الذي جعل الحكومة البريطانية صاحبة الكلمة الأخيرة في كل شئون مصر ، وجعل من المندوب السامي البريطانى أعلى سلطة في البلاد ، بل السلطة التي يتمتع بالحصول على موافقتها - سلفا - على كل ما يعين للحكومة المصرية أن تتخذ من قرارات •

وعلى هذا فلم يكن تصريح ٢٨ فبراير حلا للقضية المصرية ، وإنما كان صورة من صود التجايل على مبادئ القانون الدولى فيما يتعلق بالسيادة والاستقلال طبقا للمتعارف عليه دوليا وكان من الواضح أن هذا التصريح مرحلة حاسمة من مراحل الخطة البريطانية التي تهدف الى تفتيت القضية الوطنية - قضية الاستقلال - وتهدف الى دفع البلاد الى هاوية الصراع السياسى الداخلى • وإن كان لا يحول دون المزيد من الصراع بين الأمة وبريطانيا لاستخلاص حقوق البلاد التي قبيدها •

الفصل السابع والعشرون

الامة وتصریح ٢٨ فبراير

« نصي التصريح - بريطانيا تعتذر عن الر بلخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٢١ - »
 « بريطانيا تبرر التحفظات واجراءات الامن ولبدى املها في عودة السكينة الى البلاد »
 « بريطانيا تشرع في تنفيذ الخطة القريبة على التصريح - ثروت يعتبر ان بريطانيا »
 « ولت بالمهد ونقلت شروطه ويؤلف الوزارة - دعوة الشعب الى الاخلاص للهده - »
 « ثروت يعلن مشروع الوزارة في اعداد الدستور واعادة منصب وزير الخارجية - »
 « الصحافة الموالية لبريطانيا تؤيد التصريح وتقول ان قضية الامة تحولت من لورة »
 « وجهاد الى مجرد نضال قانوني يترك الى اعضاء المجلس النيابى - الدعوة الى »
 « الاستسلام للامر الواقع - مؤلف للمستر ماك دونالد وهو بعيد عن الحكم - الامة »
 « تبين الهوة الواسعة بين املها وبين ما انتهى اليه عبد الحاقى ثروت - سقط »
 « الامة ومواصلتها للجهاد - ثروت يتجاهل الامة وملكها ، والامة تجعله مسئولية »
 « ماوقع - لتالمق المؤلف - حكومة ثروت تصبح رمزا للخيانة وغتوانا للخروج على »
 « اجماع الامة - الاحتمالات السياسية - انقسام الامة وتفرق الصلوف كان همداد »
 « السياسة البريطانية - ساسة وزعماء واحزاب مصر - مؤلف الحزب الوطنى - »
 « راي للعقاد - » .



عاد اللورد اللبى الى مصر فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ ومعه
 تصريح من الحكومة البريطانية جاء فيه ما يلى : « بما أن حكومة جلالة الملك
 عملا بنواياها التي جاهرت بها - ترغب فى الحال - فى الاعتراف بمصر
 دولة مستقلة ذات سيادة . وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين
 مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية ، فموجب هذا نعلن المبادئ
 الآتية :

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة
 ذات سيادة .

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات واقرار
 الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية نافذ الفعل على جميع

سكان مصر ، تلقى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩١٤ •

٣ - الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بينها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الجانبين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى الأمور التالية :

(١) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر •

(ب) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة •

(ج) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات فيها •
وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه •

وسلم الفيلد مارشال لورد اللبى الى الحكومة المصرية تبليغا أراد أن يزيل به أثر تبليغ ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢١ من جهة ، وأن يوضح من جهة أخرى للرأى العام المصرى طبيعة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وبدأت عبارات التبليغ بمحاولة ترمى الى تبرئة بريطانيا من اتهامها بالرجوع فى نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأماني المصرية ، وتبرئتها من تهمة الانتفاع بمركزها الخاص فى مصر لاستبقاء نظام سياسى وادارى لا يتفق والحريات التى وعدت بها • ويمضى التبليغ فيقول : انه ليس هناك ما هو أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة ، بل ان الأساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية ، هو أن الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى ، ليس ابقاء الحماية حقيقة أو حكما ، وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولى • وبالرغم من هذه التقدمة وهذا الأسلوب المتطوى على الدهاء السياسى ، أراد اللورد اللبى أو أرادت الحكومة البريطانية تفسير وتبرير التساكن بين

هذه المبادئ التي ذكرتها وموقف الحكومة البريطانية ازاء مصر وبين ما تضمنته المذكورة وبين ما تضمنه تصريح ٢٨ فبراير ، فاستطرد التبليغ يقول : اذا كان المصريون رأوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذي يتلاءم وحالة البلاد الحرة ؛ فانهم بهذا يكون قد غاب عنهم أن بريطانيا انما الجأها الى ذلك حرصها على كفالة السلامة لنفسها أمام حالة تتطلب منها الحذر ، ولا سيما فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية . ويستطرد التبليغ فيقول : على أن الأحوال التي يمر بها العالم الآن لن تدوم ، ولن يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة وان الأمل وطيد في أن الأحوال العلية سائرة الى التحسن ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فانه كما قيل في المذكرة سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر تدعو الى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات لصيانة المصالح الأجنبية ؛ ثم يقول : ان أصدق رغبات بريطانيا وأخلصها ، هي أن تترك للمصريين ادارة شؤونهم ، وان ما عرضته بريطانيا لا يخرج عن هذا المعنى ، وانه اذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتي المالية والحقانية ، فان الحكومة البريطانية لا تقصد بهذا الى استخدامهم للتدخل في شؤون مصر ، بل ان كل ما قصده هو أن تستبقى أداة اتصال تدعو الى حماية المصالح الأجنبية ، هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ، ولم تصدر هذه الضمانات قط ، عن رغبة في الحلولة دون مصر والتمتع بكل حقوقها الكاملة في حكومة وطنية

أما عن الاجراءات والتدابير الاستثنائية التي كانت بريطانيا تتخذها في مصر ، فيقول التبليغ : ان بريطانيا تكره أن ترى نفسها مضطرة الى التدخل لرد الأمن الى نصابه كلما أدركه خلل يثير مخاوف الأجانب ويحمل مصالح الدول في خطر ؛ وليس في هذه التدابير أى مساس بمطامح المصريين الأسمى ، أو أية دلالة على تغير القاعدة السياسية التي تلتزمها بريطانيا بما أن أصبحت ولا غرض لها غير أن تضع حداً للتضييق الضار الذي قد يكون لتوجيهه نتائج تذهب بشمرة الجهود القومية المصرية

وهذا الكلام لا يحتاج الى شرح أكثر من أن بريطانيا هي التي تقرر ما هو صالح مصر وما هو ضار بها ، وانها أصبحت هي الحريصة على مصلحة القضية المصرية ، وان ما تتخذه من اجراءات انما هو لتستفيد منه هذه القضية ، ولكي يجرى بحثها في جو قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص .

وبمضى التبليغ فيقول : والآن وقد بدأت السكينة تعود الى ما كانت عليه بفضل الحكمة التي هي قوام الخلق المصري ، والتي تتقلب في الساعات الحاسمة ، فان اللورد اللنبي « أي المندوب السامي البريطاني » ليسعه أن يبلغ الحكومة المصرية أن الحكومة البريطانية تنوى أن تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا « يعني تصريح ٢٨ فبراير »

ثم يستطرد فيقول : ان هذا التصريح من المؤكد أنه سيوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا ، وأنه يبشر الحكومة المصرية بأنه ليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل على تحقيق التمثيل السياسي والتفصيل لمصر أما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة في حكومة مسؤولة على الطريقة الدستورية ، فان الأمر فيه يرجع الى سلطان مصر والى الشعب المصري . ولما كانت الاحكام العرفية ما زالت قائمة ، وبمقتضاها تتمتع بريطانيا بالسلطة الكاملة في شئون مصر ، والتي طالبت بريطانيا باقرار قانون التضمينات الذي يعنى السلطات العسكرية البريطانية من أية مسئولية عن الاجراءات التي اتخذتها تنفيذا لقانون الأحكام العرفية منذ اعلانها الى اليوم ، فانها : والى أن يتم النسياء الاعلان الصادر في ٢ من نوفمبر سنة ١٩١٤ ، ستكون بريطانيا على استعداد لوقف تطبيق الأحكام العرفية في جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين في التمتع بحقوقهم السياسية

ثم اختتمت الحكومة البريطانية تبليغها فقالت : ان الكلمة الآن لمصر التي يرجى منها « وقد عرفت مدى حسن استعداد الحكومة البريطانية

ونواياها ، أن تسترشد في الأمر بالعقل والروية ؟ لا يعامل الأهواء



ومن هذه العبادة التي اختتم بها التبليغ ، ومن سياق العبارات التي حفل بها ، تبدو روح الاستعلاء ويبدو أسلوب ومنطق الوصي الأرشد الموجه الذي يكاد يكون توجيهه تأنيباً وتوبيخاً لمن غناهم تبليغه هذا . وكان المعنى المفهوم من استعداد السلطات البريطانية لوقف تطبيق الأحكام العرفية في جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين في التمتع بحقوقهم السياسية هو فتح الباب على مصراعيه لحرية الصحافة في أثناء أن كانت اكبريات الصحف وقتئذ تخضع لتوجيهات السراى والسلطات العسكرية ليستسنى لها أن تنشر مختلف الآراء ، فتتحرف الاتجاهات السياسية عن وضعها السليم ، ويتحول المصريون الى الجدل والنقاش ، في موضوع التصريح ، وما سوف يترتب عليه من نتائج ، وبذلك تزداد شدة الخلاف اتساعاً ويزداد التفثيت في وحدة الأمة .

ولكى تتبين الغاية التي كانت تعنيها الحكومة البريطانية بهذا التصريح ولكى ندرك مفهومه في سياستها ، نعود الى تصريحات رئيس الحكومة البريطانية مستر لويد جورج ذاته التي شفع بها نص التصريح حينما أبلغه الى حكومات الدومنيون في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٢٢ ليُفسر لهذه الحكومات المعنى الحقيقي للتصريح ، فتجد لويد جورج يقول في هذه التصريحات : ان تصريح ٢٨ فبراير مع اعترافه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، فانه يقر المركز الذي تدعيه بريطانيا في مصر ، بالنسبة لكل الدول الأخرى ، كما انه يقنن ويحدد الأسباب التي تجعل احتفاظ بريطانيا بمركزها الخاص في مصر مسألة حيوية لتأمين الامبراطورية البريطانية ، وان التصريح قد أبقى الحالة على ما هي عليه بالنسبة لكل هذه الأمور ، وان في نية الحكومة البريطانية ابلاغ جميع الدول بأن انهاء الحماية البريطانية على مصر لا يتضمن أى تغيير في الحالة الراهنة من حيث مركز الدول الأخرى في مصر ، ثم نجد هذه التصريحات تسترسل قائلة : ان في عزم الحكومة البريطانية أن تصرح بأن سلامة مصر ورفاهيتها يعتبران ضروريين لأمن الامبراطورية البريطانية وسلامتها ، ولذلك فان بريطانيا ستحرص دائماً على الاحتفاظ بما بينها وبين مصر من العلاقات

الخاصة التي اعترفت بها الحكومات الأخرى بوصفها مصلحة جوهرية لبريطانيا ، كما أن في النية أن تصرح الحكومة بأنها لن تسمح لأية دولة أخرى بأن تناقض أو تنازع في هذا الوضع ، وبأنها تعتبر كل محاولة للتدخل في شئون مصر من جانب أية دولة أخرى عملا غير ودي ، كما تعتبر أن كل اعتداء على أراضي مصر عملا عدائيا ترد به بكل الوسائل التي لديها

ولكن على الرغم مما تضمنه التبليغ البريطاني من معان واضحة الدلالة في تفسير تصريح ٢٨ فبراير ، وعلى الرغم من هذه التصريحات التي أدلى بها رئيس وزراء بريطانيا في تفسيره لهذا التصريح ، فإن ثروت اعتبر أن بريطانيا قد وفّت بمهدا له واستجابت لشروطه وأنه لم يعد ثمة ما يحول دون قبوله تأليف الوزارة

وفي أول مارس سنة ١٩٢٢ دعاه السلطان فؤاد لتأليف أول وزارة في هذا العهد الجديد ، أي في ظل تصريح ٢٨ فبراير ، وكانت هذه الدعوة بكتاب جاء فيه : « ان ما تضمنه التبليغ البريطاني فيما يخص بانها الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بها كدولة مستقلة ذات سيادة يحقق أعز أمنية لمصر ، وهذا الاعتراف هو ثمرة الجهاد القومي الذي » كما زعم السلطان في كتابه « تمهده هو على الدوام بالتشجيع والتأييد ثم تحدث السلطان فؤاد في كتابه عما ينتظره من سلوك الأمة في هذا الظرف فقال : انه لا ريب عندنا في أن استمسك الأمة بروابط الوئام والاتحاد والتزامها جانب الحكمة في هذا الدور الجديد من حياتها السياسية لكفيل بأن يحقق كامل آمانيها . وكانت هذه العبارة في كتابه ، لا تعدو أن تكون دعوة صريحة واضحة للإخلاق الى الهدوء والسكينة ، تلك الدعوة التي وجهها اللورد اللبني من قبل ، كما طالبت بها بريطانيا سابقا .

ثم استطرد السلطان فؤاد فتحدث في الكتاب عن رغبته في تولى

عبد الخلقى ثروت رئاسة مجلس الوزراء ومنحه رتبة الرياسة الجديدة
وتأليف وزارة جديدة يكون من بين أعضائها وزير للخارجية

وحرص السلطان فؤاد فى كتابه على أن يستجيب للتوجهات
البريطانية من أجل التسجيل بإقامة نظام حكم دستورى ذاتى فقال فى هذا
الشأن : انه لما كان من أعظم رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستورى يحقق
التعاون بين الشعب والحكومة لذلك يكون من أول ما تبنى به الوزارة هو
وضع مشروع ذلك النظام •

وأجاب ثروت على كتاب التكليف بكتاب قبل فيه تشكيل الوزارة ،
واختيار اسماعيل صدقى لوزارة المالية ، واحتفظ ثروت لنفسه بوزارتى ،
لداخلية ليتسنى له ان يحفظ النظام فى البلاد على الصورة التى ترضى
بريطانيا ، والخارجية ليتولى بنفسه ادارتها فى أثناء تلك المرحلة الانتقالية
كما وضع فى كتابه للسلطان فؤاد دور وزارته ومهمتها وكيف أنه
يرجع اليه الفضل فى استصدار تصريح ٢٨ فبراير على الصورة التى
صدر بها فقال فى الكتاب : انه يشاطر الأمة أمانها فى الاستقلال ، وانه
يفخر الوفد الرسمى الذى تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى
فى تصرفه الخاص بانهاء المفاوضات كما أنه لم يكن ليقبل القيام بأعباء
الحكم طالما كانت المبادئ التى تسترشد بها حكومة بريطانيا فى سياستها
نحو مصر هى المبادئ التى كانت تنضج من مشروع نوفمبر من العام
الماضى « أى مشروع كيرزن » ومن المذكرة التفسيرية التى تلتها ، وذلك
لأن تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى قبولها

ثم استطرد ثروت فقال « غير أن الكتاب الذى رفعه فخرية المندوب
السامى البريطانى الى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية فى برلمانها
قد أحدثا فى الحالة تفيرا كبيرا فأصبح من الممكن أن تألف هذه الوزارة ،
اذ أنها تدرك أن الشعور القومى فى مصر قد أصاب ترضية من هاتين
الوثيقتين لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا ، وقبل أى اتفاق
فحسب ، بل ولأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأى عهد
سابق •

أما وقد خبرنا هذا الدور بخير ، فلم يبق على مصر الا أن تثبت لبريطانيا العظمى أنه ليس لها فى سبيل حماية مصالحها من حاجة للتشدد فى المطالبة بضمانات ماسة باستقلالنا وإن خير الضمانات فى هذا الشأن وأكبرها أثرا ؛ هو حسن نية مصر ومصلحتها فى حفظ اليهود . ولكى تكون جهود البلاد متضامنة فى تحقيق كامل أمانها بحيث تؤمن هذه الجهود أثرها وثمارها ، يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين هيئة تنوب عن الأمة ، وإن تسمى الهيئة لأغراض متحدة ؛ ولذلك فإن الوزارة - عملا بأوامر عظمتكم - ستأخذ فى الحال فى اعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث ؛ وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسؤولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسى المقبل

وأكد ثروت فى كتابه أن تنفيذ هذا الدستور يقتضى إلغاء الأحكام العرفية ؛ وأنه على أى حال يجب أن تجرى الانتخابات فى ظل الأحوال العادية ، وفى ظل نظام يتمتع فيه اتخاذ أى تدابير استثنائية ؛ وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتا أخيرا لعظمتكم ، وستستخذ الوزارة بلا ابطاء ما يدعو اليه الأمر فى هذا الشأن من التدابير ؛ كما أنها ستبذل جهدها - اعتمادا على حسن موقف الأمة - من أجل المدول عما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية بموجب الأحكام العرفية

ومضى ثروت فقال : اما اعادة منصب وزير الخارجية ؛ فانه سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى والتوصل لمر فى الخارج

وقال عن النظام الادارى الحالى - اذ ذاك - انه لا يتفق مع النظام السياسى الجديد ، ومع الأنظمة الديمقراطية التى ستمنحها البلاد ؛ فإن الوزارة قد اعتمدت أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك فى الحكم الذى ستحمل كل مسؤولياته أمام الهيئة النيابية المصرية ، وسيكون رائدها فى ادارة شئون الأمة وتوجيهها هو المصلحة القومية وحدها

واسترسل ثروت يقول : ان الوزارة موقنة بأن أكبر ما يعين على

نجاح مصر فى نسوية المسائل التى بقيت دون حل ؛ وأقوى حجة تستعيد بها تأييد وجهة نظرها ، هى أن تقبل مصر على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب وأن تأخذ بدواعى النظام وتلتزم الحكمة . وهكذا حرص ثروت على أن يؤكد فى كتاب قبوله الوزارة أنه صاحب الفضل فى اصدار تصريح ٢٨ فبراير ، وصاحب الفضل فى حمل بريطانيا على العدول عن موقفها السابق من المفاوضات ؛ كما أعلن فى الكتاب عزم حكومته على اقامة هيئة تنوب عن الأمة وتساند الحكومة ، وذلك وفقا للأنظمة الديمقراطية التى ستمنحها البلاد ، وبهذا فقد مهد ثروت لوصف الدستور بأنه منحة ، كما سيحىء الكلام فيما بعد ، كما أكد فى كتابه هذا المعنى الذى كانت تحرص عليه بريطانيا والسراى بالنسبة للاخلاق الى السكينة والنظام والتزام جانب الحكمة . . « أى الابتعاد عن الثورة »



واتماما لمراحل الاستقلال الذى قدم لمصر فى اطار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، نادى السلطان فؤاد بنفسه ملكا على البلاد فى ١٥ من مارس سنة ١٩٢٢ وأبلغ سائر الدول بأن مصر أصبحت مستقلة بعد أن تسلمت شئون وزارة الخارجية من بريطانيا فى ذلك اليوم ، وشرع ثروت فى إلغاء المظاهر الشكلية التى كانت متبعة فى ظل الحماية ، فمثلا ؛ بدلا من أن كانت مصر تحتفل بعيد جلوس ملك انجلترا وبعيد ميلاده ؛ أصبحت تحتفل بعيد استقلالها هى ، وكذلك ألغى وظيفته المستشار البريطانى لوزارة الداخلية ؛ غير انه أحل محله ادارة برمتها هى ادارة الأمن العام الأوربية ؛ وأبقى المستشار المالى البريطانى فى وظيفته ، ولكنه كف عن حضور جلسات مجلس الوزراء ؛ وأبقى المستشار الانجليزى القضائى بوظيفته ، ولكنه شرع فى تمصير وظائف وكلاء الوزارات واحلال مصريين محل الموظفين البريطانيين . وهكذا مضى ثروت فى تطبيق السياسة التى كان وعد بها السير الدون غورست مصر حينما خلف اللورد كرومر ، كما طبق كذلك السياسة التى كانت لجنة ملنر اشارت لها ، حينما أخذت

هذه اللجنة على السياسة الانجليزية حشدوا للموظفين الانجليز في وظائف الحكومة في مصر وحينما أشارت اللجنة الى ما أثاره هذا التصرف من رد فعل سيىء لدى الطبقات المثقفة المصرية والموظفين المصريين • واتخذ ثروت اجراءات ادارية متعددة لكي يشعر المصريين بأن الحكم في بلادهم أصبح بيدهم ، وأنه بقى عليه أن يواجه المهمة الكبرى التي أشار اليها في كتاب تشكيل الوزارة ، وهي مهمة وضع الدستور

وتسلم عبد الغالقي ثروت رئاسة الوزارة في ظل تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ويأشر شئون وزارة الخارجية ، وشرعت الصحف تتحدث في شأن تحول قضية الأمة من حالة الثورة وحالة الجهاد الى مجرد نضال قانوني منظم ، يترك أمره الى أعضاء المجلس النيابي الذين هم - على حد تعبير الصحف اذ ذاك - عندما يجلسون في مقاعدهم النيابية ، يلقى الشعب عليهم تبعه ادارة شئون البلاد ، ولأن الأمر في وضع دستور مصر، واختيار نوابه عن الأمة ، يكون - كما زعمت هذه الصحف - بمثابة النهاية للكفاح والجهاد ، وبعبارة أوضح قالت تلك الصحف : انه لابد من انهاء الثورة •

وبدأت هذه الصحف تناول المبررات لتؤيد تصريح ٢٨ فبراير ، فراحوا يقولون ان الخلاف في صفوف الأمة قد أدى الى فوضى يفضي اذا طال أجلها أن تهوى بالبلاد الى الحضيض وأن تضعف من قوتها المعنوية، وأنه لو ترك الأمر للانجليز وحدهم لجعلوا هذا الاستقلال وهما لا حقيقة •

لقد كانت هذه الصحافة تعالج قضية البلاد في تلك الفترة ، أي عقب صدور تصريح ٢٨ فبراير بأسلوب مآكر خبيث ليست فيه اقلام كاتبه مسوح الوعظ والارشاد ، وقد علم أن هدفها لم يكن الا خدمة السياسة البريطانية ، فبينما كان المقال ، وكانت الكلمة في هذه الصحف تندد بموقف بريطانيا من مصر ، وتصفه بالضعف أمام عدالة القضية المصرية ، يستعرد المسال ذاته ليقول ، في أسف وفي تحسر زائفن : ان هذا الضعف لا يبلغ الحد الذي يطمع مصر في هزيمة بريطانيا والتغلب عليها • وكانما يسجل المقال حقيقة مريرة اضطره لذكرها الواقع القوي الذي لا يمكن التماهي عنه •

وما من شك في أن هذا المنحي انما كان القصد من ورائه ، هو الفت في عضد الأمة وبث روح التغافل في صفوفها ، وتوجيه الشعب الى الاستسلام للأمر الواقع ، في حين كانت الروح فيه قوية نالعة الى مواصلة

بريطانيا فى مصر بصورة عاجلة ، ووقفت ترقب ما يترتب عليها من آثار
للقضاء على وحدة الصفوف فى البلاد ، وإثارة النفوس ، وبعث الخصومات •



أما الأمة فقد استنكرت تصريح ٢٨ فبراير ؛ لأنها لم تجد فيه مقومات
الاستقلال الذى طالبت به واسترخصت الأرواح فى سبيله • وكان لابد
للأمة من أن تعبر عن اصرارها على المضى فى ثورتها وعن سحقها على
سياسة مسألة الانجليز واستيائها من سياسة اتصاف الحلول ، وكان ثروت
وأناصر سياسته فى نظر الشعب عنوانا لسياسة التخاذل هذه ، وكان لابد
من أن تعرب الأمة عن سحقها بالمضى فى ثورتها وقيامها بأعمال ايجابية
ضد هؤلاء ، وضد الانجليز ، وكان هذا أمرا طبعيا ومتوقعا من جانب
الأمة ؛ لأن الفجوة كانت واسعة بين أمانتها وبين النتيجة التى انتهت إليها
جهود عبد الحالى ثروت فمن جهة كانت الأمة تشعر بأن هذه الوزارة
قد فرضت عليها فرضا دون أن يكون للشعب أى رأى فى اختيارها
لتولى الحكم ؛ ومن جهة أخرى لم يكن للشعب كذلك رأى فى التوجه
السياسى وفى النتائج التى انتهت إليها هذه الوزارة •

ولقد ازدادت الأمة اصرارا على التمسك عن سحقها بسبب ما تبين لها
واضحا من تجاهل ثروت لرغبات الشعب واستقاطه لتأييده من جانبها واغفاله
لأهمية ثقة الأمة كسند لحكمه فى الوقت الذى كانت فيه هذه الأمة تناضل
من أجل حقوقها ولانبات وجودها وتحقيق استقلالها •

ومما زاد فى دقة الموقف ذلك الاجراء الذى كان اللورد اللبى قد
اتخذته بناء على مشورة ثروت وهو ابعاد سعد زغلول ورفاقه الذين سبقهم
الاستعمار وقتلوا الى منفاهم فى سيشل • وكان من الطبعى أن يحمل الشعب
ثروت المسئولية فيما وقع من الاضطهاد والجور على زعماء الأمة والمتحدثين
باسمها فى عهد وزارة عدلى يكن التى كان ثروت يتولى فيها منصب وزير
الداخلية ، ونتيجة لذلك كله أخذت المشاكل والعقبات تزداد فى طريق
ثروت ، ثم تفاقمت الى أن وصلت حد الاغتيالات والمؤامرات للتخلص من

حكومة أصبحت فى نظر الشعب رمزا للخيانة وغوانا على الخروج عن
اجماع الأمة ؟ وبدأت تحاك المؤامرات لاغتفال ثروت

وهكذا تطورت الامور فى مصر ووقع الانقسام بين المصريين وتفرقت
صفوفهم على خلاف وشقاق ، وكان ما وقع من ذلك كله من اهم العوامل
التي اعتمدت عليها السياسة البريطانية ، بحيث أصبحت هذه الفرقة
وذلك التنافر عماد سياسة بريطانيا منذ ذلك التاريخ ، تلك السياسة
التي استهدفت تحويل ثورة المصريين من كفاح فى سبيل الاستقلال الى
صراع بينهم من أجل الحكم ، وعملت على اضعاف قوة تيار الاندفاع فى
المصريين والانحراف بهذا التيار عن مجرى الوعي الوطنى الى مجرى الوعي
السياسى ، هذا الوعي الذى كان من شأنه أن حول جهاد الأمة وكفاحها
من جهاد وكفاح فى سبيل المبادئ والمثل العليا التي تستهدف تحقيق
اسمى وارفع المعانى ، الى جهاد وكفاح مستمر لمصلحة اشخاص ولوصول
الى مقاعد الحكم .

سنتناول بالتحليل فى مختلف ابواب هذا المؤلف مواقف ثروت
وعلى وسياستهما واسلوبهما فى العمل ، وسنحلل كذلك موقف سعد
زغلول وسياسته ، ونود قبل هذا ، أن نقول بصفة اجمالية : اننا
سنجد أن لموقف سعد زغلول والوفد اثره البالغ فى تعرف مدى نجاح
السياسة البريطانية فى تحقيق خططها ، وذلك لأن « سعد زغلول »
كان زعيم الأمة والمتحدث باسمها ، كان قائدها وزعيم ثورتها ، وكان
الوفد هو عنوانها ، ولهذا فمن الطبيعى أن يتساءل المرء : هل كان سعد
قد أصر ومن ورائه الوفد على المضي فى المطالبة بالاستقلال التام استقلالا
غير مقيد بشروط وعلى المطالبة بالجلد الناجز ، هذين المطلبين اللذين
نادت بهما الأمة ، واجمعت عليهما منذ أن تبلورت الحركة الوطنية وظهرت
فى صورة منظمة ؟ وهل ظل سعد زغلول زعيما للثورة وقائدا للأمة ؟
وهل ظل الوفد متحدا باسم الأمة ، الأمة المتحدة التي لم تنقسم على
نفسها أو أن الاحداث قد كشفت عن تحول سعد زغلول الى زعيم سياسى
وعن تحول الوفد الى حزب سياسى يخضع لمسا تخضع له الاحزاب
السياسية من رغائب وما تلتزمه من اساليب ووسائل بحيث نجد أن
الوفد يمر بمراحل من القوة ، ويمر بمراحل من الضعف ، ثم يخضع

فى النهاية لماذا توضع له نهايات التنظيمات السياسية من ضعف واضمحلال ؟

عبرت الأمة عن موقفها ورأيها فى « تصريح ٢٨ فبراير » وكان من الطبعى ان يكون فى طبيعة المبررين عن رأيهم فى التصريح ، أولئك الذين ظلوا على وفائهم للحزب الوطنى ، ولم يشيروا من المبادئ التى نادى بها مصطفى كامل ، أولئك الذين كانوا يصلحون بطبيعة هذه المبادئ للتصريح أصدق التعبير عن أهداف الأمة وأمانتها ، أولئك الذين لم يكن ينقصهم وقتئذ الا زعامة قوية تكفل أبناء الأمة فى ظل راية المبادئ التى كانت تنادى بها الأمة والتى استجابت لها فى الماضى وبقيت على اصرارها عليها فى حاضرها اذ ذاك .

لقد أعلن من بقى من أعضاء الحزب الوطنى رأي الحزب فى « تصريح ٢٨ فبراير » فأذاعت اللجنة الادارية للحزب فى ٢ من مارس سنة ١٩٢٢ بياناً على الأمة قالت فيه :

« انها لا ترى أى تغيير حدث فى مقاصد الحكومة البريطانية بالنسبة لمصر ، وان ما تضمنه « تصريح ٢٨ فبراير » لا يعنى غير أن بريطانيا اتخذت وسيلة جديدة للتوصل الى حمل المصريين على اعتبار مركزها فى مصر مركزاً شرعياً ، ولوضع القواعد لتنظيم الحماية غير المشروعة ، تحت ستار الاعتراف باستقلال مصر وإعلان انتهاء الحماية ، ومضى البيان فشرح معنى التحفظات وقال : انها تحفظات لا تجعل لاعلان استقلال مصر قيمة ، وانها جعلت تصريح الحكومة البريطانية مجسود تبديل اللفظ « الحماية » بنظام آخر مقتضاه الاعتراف لبريطانيا بالمركز الذى تدعيه .

ثم استورد بيان الحزب الوطنى منه المصريين على خطورة تصريحات لويد جورج فى مجلس العموم ويشير الى المسائل التى ينطوى عليها التصريح من تسليم مصر بشرعية الحماية التى فرضتها بريطانيا على مصر بقوة السلاح ، وينبه الى أن الأحكام العرفية لم تلغ .

وتأسيسا على ذلك فقد انتهى البيان الى أن تصريح الحكومة البريطانية الصادر فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ لا يثير شيئا من الحالة التى كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره ، ولم يقصد به غير التفرير بالأمّة واستمالة نفر من أبنائها للاستعانة بهم على تنفيذ السياسة البريطانية •

ثم غاد البيان فى النهاية قلبه الأمة الى الاحتفاظ دائما بمطلبها الأسمى ؛ وهو استقلال مصر مع سودانها وملحقاته مستقلا تاما غير مقيد بحماية أو وصاية أو وكالة أو احتلال أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال •

ويقول عباس محمود العقاد عن « تصريح ٢٨ فبراير » : ان بريطانيا العظمى لم تخسر كثيرا ولا قليلا بهذه البذعة الطريفة ؛ بل أفادت كله ما تبغىه فوق ما تبغىه من السطوة والمصلحة والدعاية ؛ لأنها كسبت سمعة الحرية والانصاف بين أمم العالم على أثر الدعوة الوطنية ؛ وكسبت ايقاع الفتنة بين الوطنيين وتدويخهم بالمنازعات الداخلية بدلا من الانفاق بينهم على السيطرة الأجنبية ؛ وكسبت القاء التبعة عن كاهلها والقائها على كواهل الوطنيين لتعود فى يوم من الأيام فتتخذ من سوء الادارة الذى لا بد منه فى جو المنازعات والسئاس وتغليب المفسدين وطلاب الفرص من المقام حجة لها على أولئك الوطنيين ، وكسبت ارضاء الاغرار وذوى الأغراض الذين ترضيهم المظاهر والصور الخلابة فيحسبون انهم مستقلون لأنهم يوصفون بأوصاف المستقلين • ويقول عباس محمود العقاد :

« انه لو لم تحتفظ بريطانيا بالشروط الأربعة لكان فى جيشها المقيم بالبلاد الكفاية لتحقيق كل دعوى تدعيها وتضع كل استقلال تعصم به البلاد المحتلة ، فاذا أضيفت الى القوة العسكرية هذه الشروط أو هذه الحقوق كما تريدها الحكومة البريطانية فالذى يبقى من الاستقلال لا يساوى عنه ، والذى يبقى من الحماية أو من الضم الصريح هو الجوهر الصميم الذى ليس يعنى التّوّم شئ » سواء 1 »

ويقول عباس محمود العقاد : ان « سعد زغلول » تحدث بعد عودته من

المنفى عن « تصريح ٢٨ فبراير » فقال على أسلوبه فى سرد الأمثال : هو
ناقة البدوى التى تباع بمائة درهم وتباع التيمية التى فى رقبتها بألف ،
ولكن لا تباع الناقة بشير التيمية ، فما أملحها من صفقة « لولا الملونة فى
رقبتها ! »



وبعد فهل وعى الزعماء والساسة هذه الحقائق فقدموا قضية الاستقلال
على قضية الدستور ، قضية الحكم ، أو أنهم ساروا مع بريطانيا وانزلقوا الى
حيث أرادت ثم انتهوا الى المصير الذى أعدته لهم ؟

الفصل الثامن والعشرون

الدستور وليد تصريح ٢٨ فبراير

« موثق بريطانيا وفرنسا من الدستور عام ١٨٨١ - رفضهما رقابة الأمة »
 « واشرافها على شئون الحكم - كرومر يحكم مصر بعد الاحتلال - مبادئ انصار »
 « سياسة الوفاق والولام تواجه المبادئ الوطنية - انصار الوفاق والولام بطالبون »
 « بإقامة حكم نيابى بحاسب الخديو والوزراء والاعتماد البريطانى والمستشارين الانجليز »
 « لانهم مسئولون امام الأمة - الدستور في تقدير هذه الجماعة ينظم حقوق الأمة »
 « ازاء السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية - هل وافقت بريطانيا على هذا الدستور؟ »
 « - تصريح لورد جري - الدستور مقدم على قضية الاستقلال - استقلال بريطانيا »
 « للموقف لتحويل البلاد عن مطلب الاستقلال والقيام بدور الحكم بين الأمة والسراى »
 « - لجنة ملتر توضح هدف السياسة البريطانية في اقامة حكم نيابى في ظل الاحتلال »
 « هل عزز الدستور الجديد قضية الاستقلال وهبر عن رقبات الأمة ؟ - » .



ان الذين تعرضوا للدستور ، فاتهم ان له قصة بدأت قبل الاحتلال البريطاني وترجع الى عام ١٨٨١ عندما طالبت الأمة بالدستور ، وكان للأمة وقتئذ مجلس نيابى ، وقد طالبت الأمة بالدستور ليكون لها حق الرقابة الكاملة على الادارة ، وحق الرقابة على تصرفات الحكومة فى موارد البلاد ، وكانت فرنسا وبريطانيا وقتئذ تخشيان التسليم بهذا الحق للأمة ، وكانت هذه المطالب مصدر قلق لدولتى الغرب لما فى تحقيقها من القضاء على الأسس التى ظلت الدولتان تعملان على تثبيتها فى مصر بأسياسهما السياسية المختلفة قرابة نصف قرن من الزمن ، كما ان الغرب أدرك ان منح الأمة دستوراً يحدد من سلطان أسرة محمد على الحاكمة من شأنه أن يجعل الحركة الوطنية تتطرق الى غايتها ، وتفلت من المصير الذى يعدم لها الغرب ، لذلك أعلنت فرنسا وبريطانيا وقتئذ تصريحهما المشهور فى ٧ من يناير سنة ١٨٨٢ لتأييد الخديو توفيق ضد الأمة !

كانت هذه هى سياسة الغرب واتكلترا ، أيام كانت مصر غير محتلة ، ولما استقر الأمر فى مصر لبريطانيا واحتلتها جيوشها عطلت المجلس

النبايى ، ووأدت الدستور وشرع لورد كرومر يحكم مصر بقضته الحديدية متجاهلا كل ما لها من الحقوق - وظهرت فى البلاد طبقات جديدة من بينها تلك الطبقة التى كاتب تدعو الى الوفاق والتمايش السلمى مع المحتل ، والتى أشرنا اليها فيما تقدم من أبواب هذا الجزء من مؤلفنا ، وكان من الطبيعى أن توالى هذه الطبقة من الساسة وأصحاب المصالح التى حرصت برطانيا ولورد كرومر بالذات على بذل رعاية خاصة لها ، وكان من الطبيعى عند ظهور حركة مصطفى كامل أن تواجه هذه الطبقة البلاد بمبادئ ونظريات تقابل مبادئ الحزب الوطنى واتجاهات الحركة الوطنية ، وبينما كان أفراد هذه الطبقة يرون أن تسعى مصر للحصول على استقلالها كانوا يتساءلون فيما بينهم : أين نحن الآن من الاستقلال المطلوب وفى أى مرحلة من مراحلها ؟ وهل نتقدم فى طريق الاستقلال خطوات واسعة ، ولكنها خطوات الى الوراء ؟

وكان من رأى هذه الطبقة انه على الرغم من وجود الاحتلال البريطانى المتمدين ، فانه لم يتغير شكل الحكومة ، بل كانت كما هى حكومة مستبدة وبعد أن كانت مقاليدها بيد الأمير ووزرائه أصبحت بيد المعتمد البريطانى ومستشاريه يحكم فى الأمة تبعاً لمقتضيات السياسة البريطانية ، وقد ذهبت هذه الجماعة فى تكييف شكل الحكم وتحديد مسئولية الحكم أمام الأمة الى رأى يقول :

انه لا بد من حصول الأمة برغم الاحتلال على دستور كئيل بتحديد مسئولية كل عامل فيها ، وذلك لأنه ما دامت حكومة البلد شخصية فإن الخديو والوزراء والمعتمد البريطانى والمستشارين مسئولون عن تصرفهم أمام الأمة ، كل منهم بمقدار ماله من السلطة الفعلية والاحكام أو التأثير الذاتى فى النفوس والاخلاق .

وعلى هذا فقد كانت ترى ان الصحف وقشذ تجرى فى مطالبة اللورد كرومر بكل شئ وتوجيه اللوم له على كل خطأ يقع فى العمل ، وان الصحف كادت تخرج بمطالبتها لورد كرومر عن الحدود النظرية لروابط الحكومة المصرية ، ولكنها لم تتجاوز الحقيقة قط من حيث التعبير

عن الواقع لأن لورد كرومر قد اسند لنفسه كل سلطة ، فجر على نفسه
بذلك كل مسئولية •

ومضت هذه الجماعة تقول : انه ما كان لأحد أن يقول ، بان الملوك
والأمراء فوق المسئولية ، لأن الذي يريد منهم أن يكون فوق المسئولية ،
يجب أن يعطى قومه الدستور ويكلف هو عن العمل بشخصه ، والدستور
كفيل بتحديد مسئولية كل عامل ؛ وعلى هذه القاعدة راحت هذه الجماعة
تنادى بأنه اذا اختلفت السلطان - الشرعية - تبنى الخديو والوزراء -
والفعلية - وتبنى اللورد كرومر - كانت كل منهما مسئولة عن عملها الخاص
أمام الأمة ؟ وان اتفقتا كننا مسئولين مما أمام الأمة •

وعلى هذه الصورة كان من المتعين عند وضع هذا الدستور الذى كانت
تنادى به هذه الجماعة أن يراعى تنظيم حقوق الأمة ازاء السلطة الشرعية
أى الخديو والسلطة الفعلية أى دار الحماية ومن ثم لورد كرومر •

ومن الممكن أن نتصور كيف يكون الدستور الذى نظم مثل هذا
الوضع ومثل هذا السلطان ، ولا ندري أى حقوق تلك التى يتولى هذا
المستور تنظيمها ما دام أن الأمر كله باعتراف هذه الجماعة التى تنادى
بالمستور كان بيد سلطات الاحتلال ودار الحماية ولورد كرومر ، ولاسيما
أن هذه الجماعة كانت تسلم فى الوقت نفسه بأنه لم يكن للأمة أى سلطان
الى جانب سلطات الاحتلال ودار الحماية ، اللهم الا اذا شرعت الأمة فى
ثورة جديدة ، فى جهاد جديد لتظفر بحقوقها التى سلبتها بالتآمر مع
الخديو ووزرائه ؟ ولكن هذه الجماعة ، انصار الوفاق ، كانت تنكر على
الأمة العنف فى مطالبتها بحقوقها ، ولا تستجيز لها ذلك ، ومن باب أولى
كانت تنكر عليها الاتجاه الى الثورة ! •



والواقع انه لم يكن للأمة أى سلطان الى جانب الخديو ، غير مايرضى
به هو وما تسمح به بريطانيا ، وحتى لو جاهدت الأمة ضد ما كان للخديو
من سلطان وثارت ضده فما كانت ثورتها لتجدى ، لأن الخديو لم يكن له
من الحول والقوة الا بقدر ما تجود به عليه بريطانيا واللورد كرومر !

ولم تسامد تلك الجماعة : من الذى يمنح الدستور الذى تطالب به ؟

هل هو الخديو ؟ وهل يملك الخديو أن يمنح هذا الدستور دون موافقة بريطانيا ؟ وهل كان الخديو يملك اصداره أو منحه متحديا بذلك بريطانيا ؟ وهل كان فى مقدوره أن يعصى أوامر بريطانيا لو أرادت هى منح البلاد الدستور وتنفيذ نظام الحكم الناتج على أية صورة ؟

ولقد حدد اللورد جراى وزير الخارجية البريطانية موقف حكومته فى أبريل سنة ١٩٠٨ ، حينما سئل : هل من حق الخديو أن يمنح مصر مجلسا نيابيا تشريعا ؟ فأجاب جراى بتصريح رسمى أدلى به فى البرلمان يقول : انه فى الأحوال الحاضرة يلزم الا تتخذ فى مصر تدابير مثل هذه الا بمشاوره الحكومة البريطانية !

وعلى الرغم من هذا التصريح العلنى الذى يحدد موقف بريطانيا من الدستور ، وعلى الرغم من علم هذه الجماعة بأن أى دستور يوضع للبلاد فى ظل الاحتلال لا يمكن أن ينظم علاقة الأمة والسلطة الفعلية ، كما كانوا يقولون ، لأن الأمة لم تكن تملك الوسيلة لتطبيق أى جزاء على هذه السلطة اذا ما خالفت الأحكام التى يرتبها وينظمها مثل هذا الدستور ، نقول : انه على الرغم من ذلك كله انطلقت هذه الجماعة تنادى وتقول بأنه على انصار الأمة أن ينتهوا الى ما يرمى إليه أنصار السلطين وأن يوحداوا كلمتهم ويكتلوا جميع قواهم من أجل الحصول على الدستور لأن الدستور هو سعادة الأمة فحسب ، بل لأنه الطريق الوحيد للمدينة المنشودة

وذهبت هذه الجماعة الى أبعد من هذا فقالت :

ان الشعب ، مهما كان وصف الإنجليز له مستعد لقبول الترضية السياسية التى تنحصر فى الاعتراف بسلطة الأمة ، واخذ الإجماع عليها من كل الطبقات ، وغرس ذلك فى الخنة الناشئة حتى تكتمل قوة الرأى العام ويكون من نتائج هذا الاكتمال الحصول على الدستور حتما على الشكل المناسب لما عليه الأمة من اللدنية . وأصبح الدستور هو مطلب هذه الجماعة وحدت موقفها على هذا الأساس ، ونادت بأنه على الأمة أن تتخذ لنفسها مركزا ثابتا وسطا بين سلطة الأمير وسلطة المعتمد البريطانى وألا يدنى بها حب العبودية ، أو يرمى بهسا حب المنفعة بحيث تنسى شخصيتها وتلقى بنفسها طائفة وغير مكرهة تحت اللام إحدى الجهتين:

أى سلطة الأمير أو سلطة الاحتلال كل ذلك مع حرص الأمة على المحافظة
دائما على احترام السلطة واحترام القانون .

ورأت هذه الجماعة ان فى شغل الأمة بأمر الاحتلال وأمر الجلاء
ما يصرف الشعب عن التفكير فى تكوين نفسه ، وراحت هذه الجماعة تحدد
موقفها وموقف الأمة من الحكومة فقالت : لو أن الأمة فطنت الى أن
الحكومة ليست أمة مستقلة بمعزل عنها ، بل انها حكومتها التى عليها
أن تقوم على منافعها وان من شأن الحكومة فى الأمم غير الراقية أن
تكون بمثابة الوصى ، وكلما ارتقت الأمة استحوالت الوصاية شيئا فشيئا
حتى تصبح وكالة صرفة ، وان هذا التحول لا يتأتى الا اذا أضافت الأمة
الى تقدمها المالى والعلمى تقدما سياسيا ، أصله الرغبة فى الوقوف على سبيل
العمل فى الحكومة حتى تشارك الأمة فيه ، وتقول هذه الجماعة : انه لو تم
كل ذلك ما وجد سوء الظن سبيله للتفريق بين الأمة وبين الحكومة ولقامت
كلتاها بالواجب عليها .

ولقد انتهى الأمر بهؤلاء الى القول بأن الأمة من حيث هى أمة
لا يمكن الاعتراف لها بوجود ذاتى أو حياة حقيقية الا اذا كان لها من
ادارة أعمالها الحظ الملازم لدرجتها فى الرقى الاجتماعى ، تلك الادارة
التي يظهرها فى الأمة تخويلها شيئا من السلطة التشريعية وتمكين أبنائها
من وظائف الحكومة ، وهذا كل ما تطلبه الأمة من حقوق وما ترى نفسها
مغبونة ما لم تجب إليه .

وقالت هذه الجماعة : ان الوقت قد أصبح مناسباً لرفع المطالبة
بالدستور الى مستوى المطلب الشريف الذى تمنى انجلترا به المصريين ،
وهو حكم أنفسهم بأنفسهم ، بل انها ذهبت الى أبعد من هذا ، فحددت
مطلب الأمة الوحيد وقتئذ وحصرته فى نصيب من السلطة التشريعية يسمح
لها به ، أى أن ينزل سمو الخديو للأمة عن هذا النصيب .



وهكذا نجحت بريطانيا فى ايجاد عناصر من السياسة يتجه رأيهم
الى المطالبة بالدستور ومن الحد من سلطان الخديو فى الوقت الذى

تصرح فيه بريطانيا بأنه لا سلطان للخديو ولا دستور للأمة ، وكانت النتيجة الطبيعية لهذا الاتجاه الفكرى ، وهذه الدعوة ان خفت وسط ضجيجها وفتند صوت الدعوة الجهورية للبلاد ، الدعوة الى تحقيق الجلاء واستقلال الوطن ، فأراء وملهب تلك الجماعة قد حجبت المطلب الاساسى الذى كان هو غابة الشعب اذ ذاك ، واللى لا قيمة بدونه لدستور يمنح او يمنح ، فما جوى الدستور فى بلد محتل ؟

وكانت النتيجة الطبيعية لهذه الدعوة أن تشبثت بها بريطانيا وجعلتها عنصرا من عناصر سياستها بل خطأ رئيسيا لهذه السياسة تواجه به الحركة الوطنية من ناحية ، وتهدد به الخديو من ناحية اخرى .

وأدرك الخديو عباس هذه الحقيقة ، فاندفع بناوى كرومر ، ويناوى كشنر ويساند « مصطفى كامل » لا جأ منه فى الوطن ولا حرصا على استقلال البلاد ، وانما دافعا عن نفسه ودافعا عن وضعه وعن مصالحه !

ولقد انتهى الأمر بالخديو أن دفع عرشه منأ لهذه المواقف .

ويبدو جليا أن بريطانيا قد استغلت آراء ودعوة هذه الجماعة لتحويل الوعي الوطنى - الذى بدأ يتضح - عن طريقه وصرفه عن أهدافه ، بل ومن أجل أن ينحرف عن هذه الأهداف !

وهنا كان موطن الفتنة وموضع العلة لأن جانباً من أولى الرأى وتشذ اتجاه الى التطلع للحكم ، ولكن فى ظل الاحتلال ، لا فى ظل الاستقلال

وهكذا اتخذ الاحتلال من هذه الدعوة ، ومن هذا الاتجاه والتحول فى الوعي أداة وركيزة يهدد بها سلطة القصر ، كلما بدت له ضرورة لذلك ، وكلما كان له هدف من وراء هذا التهديد ، وأصبح الاحتلال مطمئنا تماما ، لا الى مجرد وجود التنافر والتشاحن بين السراى وبين الساعين الى الحكم والطامعين فيه ، بل الى وجود التنافس والتنافر بين السراى وبين المشتركين فى الحكم ، وبهذا تهيأت الفرص لكى تضع دار الحماية نفسها فى الوضع الذى كانت تحرس دائما عليه ، وهو وضع الحكم المرجح : فتارة تؤيد الحاكم ضد الامة وتارة تؤيد الامة ضد الحاكم ، وتارة تؤيد الحاكم ضد وزراءه ، وتارة تؤيد الوزراء ضد الحاكم مستهدفة من وراء ذلك كله مصلحتها ، ولا شئ غير مصلحتها !

مارس لورد كرومر هذا الأسلوب ونوه عنه فى مختلف تقاريره .

وحدد أهداف السياسة البريطانية تحديدا مجردا من كل تنميق أو تزويق •

وقد اعترفت لجنة ملنر بكل هذه الحقائق ، ولكنها مع هذا لم تحد لاهى ولا من تولى المفاوضة بعدها عن الهدف الأسلى للسياسة البريطانية فى مصر ، وهو الأصرار على تحويل الحركة الوطنية والوعى الوطنى عن المطالبة بالاستقلال والجلء الى الاتجاه نحو الحكم الذاتى والمطالبة باقامة حكم نيابى يسير جنباً الى جنب مع الاحتلال ومع حماية المواصلات البريطانية ، ومع جميع التحفظات البريطانية • تلك كانت الخطة البريطانية وذلك كان غرضها الكامن وراء اصرارها على أن يكون للبلاد دستور وأن يكون لها نظام نيابى يعيش مع الاحتلال جنباً الى جنب ، وذلك كان الموقف على حقيقته ، على ضوء الماضى ؛ وعلى ضوء ما كشفتته مختلف المفاوضات التى جرت بين مصر وبريطانيا ، وما أظهرته من خطط بريطانيا ، وعلى هذه الصورة ، وفى هذا الإطار ؛ صدر « تصريح ٢٨ فبراير » ، وتم تشكيل لجنة الدستور •

بقى أن نتابع أعمال هذه اللجنة لتبين موقفها ، وموقف بريطانيا والسراى من التحفظات التى تضمنها تصريح ٢٨ فبراير والمصالح والمزايا التى تنصل اتصالا مباشرا بالأهداف البريطانية أو بخطط السراى ، وأثر ذلك كله فى حقوق الشعب وسلطة الأمة ؛ ثم موقف الشعب ذاته من هذا كله •

ولنتبين الى أى مدى عزز الدستور قضية الاستقلال وهل دعم موقف الأمة أمام بريطانيا ، أو أن هذا الدستور جاء معوقا لقضية الاستقلال وتضمن من عناصر الضعف ما مكن بريطانيا والسراى من العبث بقضية الاستقلال والتنكر لسيادة الأمة وسلطانها ؟ وإلى أى مدى جاء الدستور معبرا عن رغبات الأمة جعلها لها الحق كله فى السلطة والسيادة الفعلية على البلاد كإفلا لها السيطرة على الحكم ، حتى ذلك الحكم اللاتى الذى كانت بريطانيا تردده فى كل المفاوضات وتنوه عنه فى كل ما قدمته من عروض ؟ وإلى أى حد راعى الدستور تحقيق تكافؤ الفرص لجميع المصريين دون التقييد بالفوارق الطبقية فى النظام الانتخابى الذى كان يعد لتشكيل مجلسى النواب والشيوخ ؟

المفصل التاسع والعشرون بجسة الدستور

« الوفد يقاطع اللجنة - مهمة اللجنة والتجارب ومير التاريخ - الروح »
« والجو واسلوب التفكير الذى سيطر على افعالها - اللجنة وطبيعة الدستور - هل »
« حرص الدستور على ان يجعل الامة مصدر السلطات حقا ؟ - الدستور والسلطان »
« التنفيذية وتشريعية - اللجنة وحمل مجلس النواب - اللجنة والسلطة »
« التنفيذية - الدستور والوزارة والوزراء - مسئولية الوزراء - الثقة بالوزارة - »
« الملك يمثل قانون المقويات ليضمن نفسه من الامة - الطابع الرسمى لهذا التمديل »
« يمكن الملك من الاعتداء على حقوق الامة - الحصانة التى ارادها الملك للعبث »
« بالدستور وبحقوق الامة هى التى حفرت قبر الملكية - لجنة الدستور والهيئات »
« العامة - اللجنة والسيادة السياسية والوطنية » .



شكل ثروت لجنة للقيام بمهمة وضع الدستور وقانون الانتخاب ورأس هذه اللجنة حسين رشدى وضمت من بين أعضائها الكثيرين ممن كان لهم شأن فى الحركة الوطنية وممن كانوا أعضاء فى الوفد المصرى غير أن اللون الزاهى فى تشكيل هذه اللجنة كان يبدو فى جانب من أعضائها الذين كانوا من العناصر المؤمنة بسياسة الوفاق والتعايش مع بريطانيا ، أو من العناصر التى كانت تدین بالولاء للسراى ، وكان من الطبيعى أن يقاطع الوفد هذه اللجنة التى وصفها بأنها لجنة الأشقياء ويستكره تصريح ٢٨ فبراير . وكان موقف الوفد من وزارة ثروت فى غير حاجة الى تفسير أو تأويل : فسمد وزملاؤه كانوا لا يزالون فى منغاهم والكثيرون من العناصر الوطنية كانوا لا يزالون فى غياهب السجون التى زج بهم فيها ، وكانت وزارة عبد الخالق ثروت منزلة عن الأمة تواجه رأيا عاما معاديا لها ، على حين كان الشعب فى الوقت ذاته ماضيا فى جهاده وتوالت الأحداث ضد الانجليز فى طول البلاد وعرضها .

وقد شرعت هذه اللجنة في عملها في هذا الجو وكان أمامها في المقام الأول « تصريح ٢٨ فبراير » وما حواه من مبادئ وتحفظات ملزمة للجانب المصري ، برغم صدورهما من جانب واحد ، كما كان أمامها تلك التجارب التي مرت بها الحياة النيابية في مصر منذ إنشاء مجلس الشورى في عهد اسماعيل عام ١٨٦٦ ، وتجربة المسؤولية الوزارية في عهد اسماعيل عام ١٨٧٨ ، ومشروع الدستور الذي أعدته وزارة شريف عام ١٨٧٩ حينما أجبر الغرب اسماعيل على التخلي عن الحكم ، وكان أمامها مشروع اللائحة التأسيسية التي أعدتها وزارة شريف عام ١٨٨١ في عهد توفيق ، وكان أمامها الدستور الذي أعده مجلس النواب المصري عام ١٨٨٢ قبل الاحتلال البريطاني والتجارب التي قامت بها السلطات البريطانية طوال مدة الاحتلال كإنشاء مجلس شورى القوانين ومجلس شورى الحكومة ومجالس المديرية وأخيرا الجمعية التشريعية التي صدر بنظامها قانون في عام ١٩١٣ ، تلك الجمعية التي كانت مكونة من ٦٦ عضواً بالانتخاب و ١٧ عضواً بالتعيين والتي كان اختصاصها ينحصر في إبداء الرأي في القوانين. واقتراحها عن طريق مجلس النظار ، ولم يكن لها الحق في اقتراح أى قانون مباشرة ، وكان عملها بالنسبة للميزانية استشاريا بحتا ، أما بالنسبة للضرائب الجديدة فكان متينا أن توافق عليها .

وكان للخدو الحق المطلق في حلها في أى وقت بناء على طلب مجلس النظار ، وقد عطل انعقادها طيلة الحرب العالمية الأولى وظلت هكذا حتى قامت ثورة ١٩١٩ ، وكان أمام اللجنة الدساتير الأجنبية كافة .

وأخيرا كان أمامها صفحات التاريخ تذكر أعضائها بأن مصر كانت دائما دولة توافرت لها مقومات الوجود ، فقد ضمت جنسا واحدا وأمة واحدة تشعر بالولاء لوطن واحد ، وكانت الدولة المصرية هي التعبير الأسمى عن هذه الحقائق جميعا ، فلما توحد العرب في دولة واحدة وأصبحت مصر جزءا من هذه الدولة يحكم اتحاد الجنس واللغة احتفظت مصر بالسلطات اللازمة لتصريف شئون الحكم فيها في ظل السيادة العامة للدولة العربية التي كان على رأسها الخليفة الاسلامي ، وكانت أراضيها دائما محددة

ومعترفاً بها ومنفصلة إدارياً ضمن الدولة الإسلامية ، وفي ظل الدولة العثمانية احتفظت مصر كذلك بهذه المقومات بالرغم من سيطرة الباب العالي وبالرغم مما عاتته البلاد نتيجة للصراع الذي قام بين أمراء المعاليك ، ثم دخلت في صراع مع محمد علي وخلفائه في سبيل استخلاص حقوقها ، فكانت تلك المجالس التي أشرنا إليها وكانت الثورة العرابية .

ولما تم الاحتلال البريطاني أصبح جهاد الأمة جهاداً مزدوجاً في سبيل استقلالها أولاً ، ثم في سبيل استخلاص حقوقها الدستورية وحكم نفسها بنفسها « ثانياً » ، وكان أمام اللجنة النظم القائمة وقتئذ في العالم وما حوته من مساو ومن صور الطغيان على الدساتير ، وكانت أمامها الدراسات المستفيضة لمبدأ الفصل بين السلطات والأزمات التي اعترضت تطبيق هذا المبدأ في مختلف البلاد .



وقد حفلت أعمال اللجنة التحضيرية لوضع الدستور وما دار فيها من مناقشات بالأبحاث الفقهية حول مختلف المبادئ التي حواها الدستور ، ومنها تبيين الروح والجو وأسلوب التفكير التي سيطرت على أعمال هذه اللجنة ، كما سيبدو للقارئ عند ما نتناول المبادئ الأساسية التي تضمنها الدستور والمتصلة اتصالاً مباشراً بقضية الاستقلال من ناحية وبحقوق الأمة وسلطانها من ناحية أخرى .

وقد سجلنا في هذا المقام مواقف لبعض الساسة لسبب ظاهر ، مبيّض عندما تبيين موقف كل منهم بالذات من سلطة الأمة وحقوقها إزاء الملك في مستقبل الأيام في مراحل مؤلفنا هذا .

طبيعة الدستور :

كان من التمين على اللجنة أن تصدى إلى تكييف طبيعة الدستور بعد تصريح عبد الحالق ثروت رئيس الوزراء القائل بأن هذا الدستور منحة من ولي الأمر ، وكانت المادة الـ (٢٣) من الدستور التي تنص على أن الأمة

مصدر السلطات هي المناسبة التي أتاحت شرح هذه النقطة للمناقشة :
فقد وقف في اللجنة الأستاذ عبد اللطيف المكباتي وقال : انه جاء
في خطاب رئيس الوزراء أن الدستور الذي نقوم بوضعه الآن منحة
من الملك ، ولكنني أقرر أن ما تتمتع به الآن من الدستور انما هو ثمرة من
نمار جهاد الأمة ، وأن للأمة الحق في السيادة التي يجب أن تكون بارزة
في نصوص هذا الدستور .

ولكن الحكومة كانت ترى أن الدستور منحة ، ولقد صرح رئيس
الوزراء في لجنة الدستور بأنه ، فيما يتعلق بمصر ، يجب لأجل تعيين
السلطة التي تتولى وضع الدستور الرجوع الى قانوننا العام وقد جرى
الأمر فيه على أن تصدر القوانين التنظيمية من ولي الأمر وحده ، وأشار الى
الدستور الذي وضعته الأمة في أوائل عام ١٨٨٢ ، وقال : واذا كان دستور
سنة ١٨٨٢ قد شذ عن هذا القياس فإن ذلك يرجع الى أنه ؛ في ذلك العهد
كانت هناك ثورة على العرش ، دعت الى اغتصاب الحق في وضع الدستور
من صاحب الحق في وضعه !

ولم يغير من هذا التكييف لطبيعة الدستور ما صرح به بعد ذلك
رئيس الوزراء من أنه مهما يكن من طريقة وضع الدستور واصداؤه ؛ فإن
استرداده بعد ذلك محال : إذ أنه بمجرد صدوره يصبح حقا مكتسبا للأمة
ولم يغير أيضا من طبيعة هذا التكييف ما صرح به كذلك وزير الحفافية
حينئذ ، عندما قال : انه متى صدر الدستور الجديد فإن الحالة تتغير تغيرا
تاماً إذ أن إصدار هذا الدستور والاعتراف بكون الأمة مصدر جميع
السلطات يجعلان صاحب الدستور بعد منحه أمراً غير مستطاع .

ثم قام جدل فقهي بعد ذلك حول طبيعة الدستور وكان الرأي الراجح
يؤكد - طبقاً للتكييف الرسمي الصادر عن الحكومة - أن الدستور منحة .
وقد رأى البعض أنه تعاقب بين السلطان والأمة ؛ ورأى آخرون أنه دستور
من نوع خاص ؛ وكان الرأي الأقرب للواقع هو الذي قال به الذين أكدوا
أن الدستور لم يكن سوى نتيجة مجهود داخلي وإرادة خارجية .
ولقد نقد هذا الرأي بعض من عالج طبيعة الدستور المصري بعدد .

صدوره وأراد انكار ما كانت تصر عليه بريطانيا طوال مدة الاحتلال من التمسك بإشرافها على تطور البلاد الدستوري وقالوا : ان دستور سنة ١٩٣٣ جاء وليد ارادة الأمة المصرية المحررة دون تدخل من بريطانيا وأن الضرورة الواقعة على اختلاف صورها ألزمت الملك وحكومته الأخذ بالنظم الدستورية البرلمانية ، فكان هذا الزاما من حيث الواقع ، وبهذا المعنى يمكن اعتبار الدستور المصرى وليد الثورة المصرية الاستقلالية ، ولكنه كان ينتهى الى القول بأنه على الرغم من ذلك صدر هذا الدستور فى شكل منحة .

ولقد اعترض أصحاب هذا القول على رأى القائل بأن الدستور جاء وليد ارادة انجليزية ليكون الطريق الوحيد الضرورى لعقد المعاهدة ، واستدلوا على صحة اعتراضهم بالمعاهدة والدستور العراقى فقالوا : ان ما حدث بين بريطانيا والعراق فى سنة ١٩٣٤ هو أن أمضيت المعاهدة قبل وضع الدستور ، ونص قانون المجلس التأسيسى العراقى الصادر فى ١٨ من يوليو سنة ١٩٣٤ فى المادة الثالثة منه على أن يكون البت فى المعاهدة البريطانية الراقية سابقا على بحث مشروع القانون الأساسى للمجلس ، وبذلك كانت المعاهدة طريقا للدستور ، ولم يكن العكس .

وأصحاب هذا الرأى يتفقون معنا فى القول بأن هذا كان مطلوبا اتخاذه فى مصر فى أول الأمر طبقا للخطة البريطانية التى قد أعدتها لجنة ملنر ، ويتجهون الى أن الوضع قد تغير ، وأن المعاهدة تحولت الى تصريح من جانب واحد مع التحفظات الأربعة وترك أمر الدستور الى مصر ملكا وشعبا .

ثم انتهى رجال الفقه والقانون الى أنه بصرف النظر عن مختلف الآراء حول طبيعة الدستور فإن الأمر قد تحدد بين الملك والأمة على الصورة التى حددتها المادة (١١٥) من الدستور التى تقضى بأنه لا يجوز بأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور الا أن يكون ذلك وقتيا فى زمن الحرب ، أو فى أثناء قيام الأحكام العرفية ، وعلى الوجه المبين فى القانون ، وفى كل حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توافرت فى انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور .

ذلك عرض موجز لمختلف الآراء الفقهية حول طبيعة الدستور وقتذاك وقد انتهى الامر بأن نصت المادة (٢٣) على أن جميع السلطات حصدها الأمة وأن استعمالها يكون على الوجه المبين بالدستور ، واننا وبغض النظر عن الجدل الفقهي الذي دار حول طبيعة الدستور تساهل : الى أى مدى كان هذا المبدأ حقيقة واقعة أقرتها السلطات البريطانية واحترمتها وسلمت بها السراى ؟ وعلى أى صورة كان موقف هاتين السلطتين من الدستور فيما بعد ؟ وهل اعتبرته منحة يحكم الصيغة التى وضع بها وصدر فيها ؟ فالسلطة المؤسسة للدستور كانت رسميا السراى بالرغم من أن الوزراء هم الذين تقدموا بالمطالبة به وباقتراحه ، وبالرغم من اعداد لجنة خاصة لوضعه ، ثم هل كانت السراى وكان الانجليز ينظرون الى هذا الدستور باعتبار أنه منحة يمكن الرجوع فيها ، ويمكن ادخال مائشاه السراى من تعديلات على نصوص هذه المنحة ، أو أن السراى ودار المنسوب السامى اعتبرتا حقا أن الأمة هى مصدر السلطات واحترمتا سلطة هذه الأمة ورأيها فى التطبيق ؟

ان ماتاولناه من الأحداث فى تاريخ مصر يؤكد أن وضع دستور سنة ١٩٢٣ وجعله حقيقة واقعة وتنفيذه كان جزءا من الحطة البريطانية ، كما أن صرفها النظر عن عقد المعاهدة وارجاء موضوعها كان أيضا جزءا من الحطة البريطانية لئتم لها تفتيت الوحدة الوطنية ، وتفتيت المطالب الوطنية أما ما ستناوله من الأحداث فى تاريخ مصر بعد ذلك فسيوضح لنا كيف أن السراى والانجليز اعتبروا أن حق الأمة وسلطتها فى الدستور مجرد نص شكلى ، مجرد عبارة لم يحترمها الملك برغم القسم الذى أداه على احترامه للدستور وخضوعه لأحكامه ، ولم يحترمها الانجليز بل لم يحفظوا بها الا عندما رأوا فى ذلك مصلحة محققة لهم .



السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية :

كان على لجنة الدستور أن تحدد وضع كل من السلطتين التنفيذية

والتشريعية وطبيعة العلاقة بينهما ، وكان أمامها أن تأخذ بواحد من أمرين :

الأول : اعتبار السلطة التنفيذية منبثقة من ارادة الأمة ومعبرة عنها
تعبيرا كاملا ، ومقيدة بالثقة التي تحصل عليها من السلطة التشريعية ،
وملتزمة بما تصدره تلك السلطة من قرارات ، غير أن هذا المبدأ كان يتعارض
مع الوضع القائم وقتئذ ويتنافى هو والاتجاه الى الأخذ بالنظام الآخر : الذي
يقضى بالفصل بين السلطين التنفيذية والتشريعية ، وفي مثل هذا النظام كانت
المعالم الفاصلة الموضحة لحدود كل من السلطين تختلف باختلاف الدول
وطبيعة تطورها والعوامل المؤثرة في سياستها ، كانت اللجنة على بينة من
هذه الحقائق ، ولم يكن من المعقول أن يتضمن مشروع الدستور الذي
تعدده أحكاما تجعل كلمة الأمة هي العليا وتجعل للسلطة التشريعية حق
الرقابة التامة الكاملة على السلطة التنفيذية والذي كان يحول دون
انسياق اللجنة الى هذا أولا والخوف الكامن في أعماق النفوس من أن
ينتهي الأمر : الى يد الأمة فتمارس حقوقها في الحكم ممارسة حقيقية
مما يكون من شأنه هدم الخطة البريطانية من أساسها وتهديد
وجود الملك وأسرته محمد علي ، وهذه الاعتبارات مجتمعة كان
لها من الرهبة والقوة ما يحمل أعضاء اللجنة على تجنب مثل هذه الاقتراحات
بالرغم من أن أصواتا قد ارتفعت داخل اللجنة تنادى بإقرار حقوق الأمة
على الصورة التي تكفل لها الثبات والوجود الحقيقي ، ولكن أنى يتحقق
ذلك ومصالح أغلبية أعضاء اللجنة كانت قائمة في ظل الملك الذي لم
يكن يبنى من الدستور الا المزيد من سلطانه وسلطوته على حساب الأمة
ومصالح الشعب وليكون له وحده كله الفهم وعلى الأمة أى غرم عطشنا الى
تحقيق ذلك في اطار الوفاق والوفاق مع السياسة البريطانية ، متجاوزا مع
بريطانيا في تنفيذ أغراضها ؟

ولقد انعكس هذا كله على أعمال لجنة الدستور وتصرفاتها وآرائها ،
عندما تناولت اللجنة حقوق الملك ، وحقوق الأمة ووضع السلطينتين
التنفيذية والتشريعية والمحريات العامة .

فحددت اللجنة في مشروع الدستور المبادئ الأساسية التي تقوم عليها سلطة الملك ورأت أن يتولى الملك السلطة التشريعية بالاشتراك مع مجلسي البرلمان والشيوخ والنواب (مادة ٢٤) ، وألا يصدر قانون أقره البرلمان إلا بعد تصديق الملك عليه (المادتان ٢٥ ، ٣٤) وأنه إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان ، رده الى البرلمان في مدى شهر . لاعادة النظر فيه (مادة - ٣٥) ، فإذا أقر البرلمان مشروع القانون الذي أعيد اليه بموافقة أغلبية الثلثين في كل من المجلسين أصبح قانونا ، وأصدر (المادة ٣٦) ، وأن للملك الحق في حل مجلس النواب (المادة ٣٨) ، وأن يتولى الملك السلطة التنفيذية في حدود هذا الدستور (المادة ٢٩) على أن تكون مباشرته لهذه السلطة بوساطة وزرائه (المادة ٤٨) ، وأن يعين الملك الوزراء ويقيهم (المادة ٤٩) ، وأن الوزراء مسئولون متضامنون أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ، وكل منهم مسئول على حدة عن أعمال وزارته ، وأوامر الملك شفعية أو كتابية لا تخفى الوزراء من المسئولية بحال ما (المادة ٦٠ و ٦١ و ٦٢) ، وأن توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون ، وأنه إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة وجب على الوزارة أن تستقيل ، فإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب على الوزير اعتزال الوزارة (المادة ٦٥) .

تلك كانت الأحكام الأساسية في الدستور ، بالنسبة للسلطتين التنفيذية والتشريعية ، وقد تناولت تلك المواد تحديد الأوضاع بالنسبة للملك والمجلس .

النواب .

وعندما عرض على لجنة الدستور مشروع (المادتين ٢٤ و ٢٥) اعترض المكباتي على اقرار اشتراك الملك في السلطة التشريعية وقال ان هذا يخلق اشكالات واسعة ، فقد يترتب على الاقرار للملك بحق التصديق على القوانين حق تعطيل القانون وحق حل المجلس اذا أصر المجلس على قانون لا يريده الملك ، ورأى المكباتي أن تحصر السلطة التشريعية في البرلمان وحده ، ولا يترك للملك حق التصديق ، بل يكون له فقط توقيع القوانين وتنفيذها

وكان هذا الرأى تأسيسا على مبدأ الفصل بين السلطات وفقا لوجهة نظره
ومما لاثارة الخلاف بين السلطين التشريعية والتنفيذية •

ولقد أيد هذا الرأى من أعضاء اللجنة على ماهر وعبد العزيز فهمي
فقال عبد العزيز فهمي في هذا الشأن : ان اشراك الملك في التشريع أمر
ضرورى لاستقامة الاحوال ولكن الذى نخشاه هو نتائج هذه القاعدة ،
وما يمكن أن تطوى عليه من جواز عدم التصديق وما يترتب على امتناع
الملك عن التصديق على القوانين •

غير أنه بالرغم من هذا الاعتراض انتهى أعضاء اللجنة الى اقرار
الصيغة كما صدر بها الدستور ، وهى تقضى بأن السلطة التشريعية يتولاها
الملك بالاشتراك مع البرلمان ، كما أقرت اللجنة أيضا النص على ألا يصدر
قانون الا اذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك •

وعندما بحثت اللجنة المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من الدستور وهى المواد
التي تضمنت النص على تصديق الملك على القوانين واصدارها والنص على أنه
اذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده الى البرلمان
فى مدى شهر. لاعادة النظر فيه •

عاد المكباتى الى التمسك بوجهة نظره ، وزاد على ماهر موقفه تحديدا
فطالب بأن يطبق المبدأ الانجليزى بالزام الملك بما يقره المجلسان ، واعترض
على ماهر على المبادئ التى تضمنتها هذه المواد ، وأسس اعتراضه على كون
الأمة مصدر السلطات ، وقال : ان المبدأ المروض الذى يقرر للملك حقوقا
خطيرة ومتعددة لا يتفق مع سلطة الأمة ، وأن فى الأخذ بهذه النصوص
هدما لمبدأ هذه السلطة وتنظيما للاستبداد ، وقال : ما الحكمة فى أن تكون كلمة
الأمة فى المجلسين متفقة على رأى والحكومة تشاركهم طول مدة بحث هذا
الرأى ثم يجيئ الملك أخيرا فيهدم ما اتفق عليه ممثلو الأمة ؟ وقال : انه
ينبنى اجلالا لمقام الملك أن يبقى بعيدا عن المنازعات وأن نربا به عن أن يصادم
أمنه ، وقال على ماهر : ان كل ما تعطيه السلطة التنفيذية من الحقوق التى
تمكنها من القضاء على حقوق السلطة التشريعية انما نمهد به سبيل الضغط

من دولة قوية تريد محالفتنا ، وسيكون لها جيش على ضفة القنساء ، فهي تلجأ لهذه الوسيلة لاستدامة الضغط على الأمة ، ولهذا فإني اقترح الزام الملك بالتصديق على كل قانون يصدره المجلسان .

واستكر على ماهر ما قيل في الرد عليه من بعض أعضاء اللجنة وقال: ان معارضة رأيه معناها أن الملك لا يمكنه أن يجلس على العرش ويخضع لأمره ، وقال : ان سلطان الملك من سلطان أمته وعظمته من عظمتها ، وأكبر ملك في العالم انما هو ملك الانجليز ، ومع هذا فإنه ليس له هذا الحق ! .

وأعلن على ماهر أن معارضة الملك للقوانين ليست في مصلحة العرش وليس من المصلحة أن يصطدم العرش بالمجلسين ، وأنه ما دامت الأمة هي مصدر السلطات فيجب أن تكون كلمة نواب الأمة نافذة حتما .

وقد رأى عبد العزيز فهمي أن يعلن وجهة نظره فقال : انه ليس من العقل ، علميا ونظريا ان تقع في التناقض فنقول : ان الأمة مصدر كل السلطات ثم تعطى الملك حق الاعتراض على القوانين بصفة مطلقة ، ثم انتهى الى القول بأنه يميل الى الحل الذي يتفادى من الصيغة القائمة حول حق التصديق من غير أن يزيد في حقوق الملك أو ينقص منها .

أما على ماهر فلم يمتص في التمسك برأيه الى النهاية وتحولت المناقشة بعد ذلك ، فأصبحت في الاطار الذي رسمه عبد العزيز فهمي ، واتجه أعضاء اللجنة الى البحث عن الصيغة التي تؤدي المضي الذي حددده عبد العزيز فهمي في اللجنة .

وهكذا انتهت اللجنة الى اقرار الصيغ التي صدر بها الدستور في المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ ، ومن السجيب أن القيود التي تضمنتها المادة (٣٦) جاءت على صورة يأمن بها الملك دائما من عدم توافر أغلبية الثلثين التي اشترطها الدستور ليصبح لمشروع القانون الذي يردده الملك الى البرلمان قوة القانون !

ومما يؤيد هذا الرأي أنه لا توجد سابقة واحدة في تاريخ دستور سنة ١٩٢٣ طبقت فيها أحكام المادة (٣٦) ونفذ فيها مشروع قانون على الصورة التي اقترحتها المادتان (٣٥ و ٣٦) .

وعندما تعرضت اللجنة الى حق الملك فى حل مجلس النواب دارت مناقشة حول ممارسة الملك لهذا الحق ، فقيل : ان حق حل مجلس النواب يجب أن يقرر للملك خشية أن تستبد الهيئة التشريعية ، وأن هذا الحق هو المقابل للمسئولية الوزارية ، وعندما استعرض أعضاء اللجنة هذا المبدأ كان محور البحث يدور حول الصورة التى تتقدم بها الوزارة القائمة الى الملك طالبة حل المجلس بوصفه أصبح لا يمثل الأمة ليأمر الملك بحله دون أن تقدم الوزارة استقالته ، وكذلك بحث الصورة الأخرى التى تتقدم فيها الوزارة بالاستقالة ، وعندئذ يرى الملك أن المجلس أصبح لا يمثل رأى الأمة فيطلب من الوزارة البقاء ، ويعرض عليها حل المجلس ، أى أن ابتداء الرأى بحل البرلمان قد يكون من الملك كما يمكن أن يكون من الوزارة .

ولم يتعرض بحث اللجنة للصورة الثالثة فى هذا الشأن وهى اقالة الملك للوزارة ، وهى صورة لم تكن خافية على أعضاء اللجنة ، بل ان بعض الأعضاء أشاروا اليها بأنه من الواجب التسليم بأن مسئولية الوزارة مرتبة على أنه للامة أن تدير شئونها بالحرية التامة ، وأن حل المجلس عندما يقرر عدم الثقة بالوزارة فيه تهديد له ولا ينتظر منه فى هذه الحالة أن يعسبل بالحرية التامة ، والواجب أنه اذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة أن تستقبل وأن تكون هذه هى القاعدة العامة .

وهنا تصدى ذلك البعض للصورة التى تدرع بها الملك فى المستقبل دائماً لحل مجلس النواب ، كلما بدا له ذلك ، فقالوا : انه يجب ألا يقال بأن المجلس لايمثل الرأى العام لأنه لايسيل الى معرفة الرأى العام فى مثل هذه الحال ، وأنه لايجوز حل المجلس الا اذا أبدى الملك والوزارة سببا جوهريا لذلك يدل بوضوح على أن الرأى العام مخالف للمجلس والاكثف يباح لوزراء عددهم لا يزيد على عشرة أن يحلو مجلسا من مائتى عضو انتخبهم الأمة لاحتمال أن رأى هذا المجلس يخالف رأى الشعب ؟

وقد رد على ذلك انصار الحل قائلين : ان النواب ليسوا معصومين من الخطأ ، وليس لهم الحق فى الاستبداد بالرأى العام ، فاذا قدرت الوزارة أن المجلس قد زاغ بصره فى مسألة معينة ، فيجب أن تتاح لها سلطة تمكها

من القول بأن المجلس خالف إرادة الأمة ، وقد وضع هذا الحق في يد السلطة التنفيذية وجعل من حق الملك لأنه هو الشخصية الدائمة ، وما دام المرجع للرأى العام فلا خوف اذن على النظام ، وكأن من أبدى هذا الرأى يفترض سلفا أن الوزارة التى سوف تطلب من الملك حل المجلس وزارة دستورية تم اختيارها وتكليفها بناء على ثقة حصلت عليها من المجلس فى وقت من الأوقات ، ثم تخلى عنها المجلس وانتزع عنها الثقة ، وكأنه يفترض ايضا أن الرأى العام سيكون دائما المرجع وأن الكلمة الأخيرة ستكون للأمة .

فقد قال المؤيدون لسلطة الملك : انه فى حالة حل الملك للمجلس وتشكيل مجلس جديد لا يوافق على رأى الملك فان هذا يكون هزيمة للملك ، ومن أجل ذلك فانه لا مصلحة للملك فى الاقدام على حل المجلس .

ولكن التطبيق العملى قد أثبت أن ما قاله الداعون الى تعزيز سلطة الملك استنادا الى الاعتبارات التى تحد من سوء استعماله لهذه السلطة لم يكن الا بقصد التفرير بالأعضاء وبالأمة لأنه لم يقم لهذا الاعتبار وزن فى المستقبل ولم يردع الملك عن الاقدام على حل المجلس كلما عن له حله .

وكان من الطبيعى أمام اصرار أغلب أعضاء اللجنة على تثبيت هذا الحق للملك أن يقول بعض أعضاء اللجنة : انه اذا تحقق المجلس من سحب ثقته بالوزارة وعصيانها لها يترتب عليه سقوطه هو لا سقوط الوزارة فانه يصعب جدا أن يوجد نائب واحد يعرض مركزه للضياع ، وان صاحب هذا الرأى كان صريحا كل الصراحة فى تحديد الموقف فقال : انه من المحال ايجاد مجلس نواب يفضل ترك مقاعده على مجازاة الوزراء .

وقد اقترح محمد على علوية حلا للموقف وتشد ألا يحل مجلس النواب الا بموافقة ورأى مجلس الشيوخ ، غير أن هذا الرأى لم يؤخذ به استنادا الى أنه لا بد دائما من الرجوع الى رأى الأمة فى اجراء انتخابات جديدة لحل الخلاف الذى ينشأ بين الحكومة وبين الملك وبين الأمة .

وقد وقف عبد العزيز فهمي من هذه المسألة موقفاً فقهياً بحتاً ، إذ أنه لم يعتبر إلا الرأي القانوني على اعتبار أنه في عدم التسليم للملك بحل المجلس ما يحمل هذا المجلس على التحكم في السلطة التنفيذية وأن الحل هو الطريق الوحيد لتعرف رأي الأمة على حقيقته ، وقد أغفل عبد العزيز فهمي في موقفه هذا الاعتبارات التطبيقية لمختلف الدساتير ، وأغفل اعتبار سوء استعمال الملك لحق الحل ، وهذا يبين إلى أي مدى كانت العقلية القانونية تنقلب في تفكيره على الاعتبارات المستمدة من الواقع زمن عسيم التاريخ .

وان لهذا التكوين الفكري أثراً بالغاً في حياة عبد العزيز فهمي السياسية ، وهو وحده الذي يفسر لنا مختلف المواقف التي وقفها والتزمها في الحياة العامة كما سنتبين فيما بعد ، كما أن « على ماهر » بعد أن انفصل عن الوفد قد حرص في هذه المناقشات على أن تسلط عليه الأضواء بوصفه معبراً عن الآراء التقدمية التي تلائم مطالب الأمة ، وهو بهذا أراد أن يكون مركزاً يجتذب إليه طبقة المثقفين المتطورين بعد أن تبين أنه من المتعذر عليه أن يشق طريقه إلى الصدارة في الوفد المصري ، لذلك حرص على أن يبدى من الأبراء ما يعزز الحقوق الدستورية للأمة ، فكان من بين ما اقترحه أن تستقبل الوزارة إذا سحب المجلس ثقته بها ، لا أن يحل المجلس في مثل هذه الحالة ، ثم تقدم باقتراح يحد من سلطة الملك والسلطة التنفيذية بالنسبة لحل مجلس النواب ، ولا يجيز حل مجلس النواب إلا إذا طلب حله ثلثاً أعضائه .

وعلى الرغم من هذه الآراء وتلك المواقف ، وعلى الرغم من توضيح مختلف الاحتمالات المترتبة على منح الملك والسلطة التنفيذية للحق في حل مجلس النواب فإن اللجنة انتهت إلى إقرار المبدأ الذي خول الملك الحق في حل مجلس النواب دون قيد أو شرط ، وبذلك وعلى هذه الصورة صدر الدستور . مقررًا للملك حقه هذا .



وعند مناقشة موضوع السلطة التنفيذية اقترح رئيس اللجنة أن ينص على أن السلطة التنفيذية يقوم بها الملك في الحدود المقررة بهذا الدستور ،

نأيسا على المبدأ الذى يقرر أنه ليس فى تولى الملك السلطة التنفيذية معنى قيامه ومباشرته لهذه السلطة بنفسه ، لأن الملك وفقا لأحكام الدستور صاحب السلطة اسما فى حين يقوم بالسلطة الفعلية الوزراء وتمشيا مع هذا المبدأ تمت الموافقة على المادة ٢٩ التى نصت على أن السلطة التنفيذية يتولاها الملك فى حدود هذا الدستور .

أما الطريقة التى يمارس بها الملك سلطاته ويتولاها فقد كانت اللجنت ترى وفقا لأحكام الدستور التى أخذت بالنظام البرلماني أن الملك يسود ولا يحكم لأن المسئولية تتبع السلطة ، وحينما توجد المسئولية توجد السلطة ، وتمشيا أيضا مع مختلف ما قدم وطرح أمام اللجنة من شروح وتفسيرات اقترحت اللجنة بأن الملك حقا يسود ولا يحكم ، وأنه يتولى سلطاته بوساطة وزرائه ، وأن هذه السلطات ستكون محصورة فعلا فى مجلس الوزراء ، واقترح رئيس اللجنة أن يكون مبنى النص على هذه المادة قائما على أساسه أن يتولى الملك سلطاته مع وزرائه . وقد اعترض عبد العزيز فهمى فى أوله الأمر على اللفظ « مع » وقال : ان فى هذا التعبير ما يشير الى أن الملك يشترك فى العمل اشتراكا فعليا ، ورأى أن يقتصر على العبارة « بوساطة مجلس الوزراء » بدلا من اللفظ « مع » .

واعترض الكباتى على اشتراك الملك الفعلى فى الأعمال العظام او اشتراكه فى رئاسة مجلس الوزراء ، ثم أيد وجهة نظره قائلا : يجب ألا تنسى أننا فى بلاد شرقية وأن آفة البلاد الشرقية وأسباب ضعف الروح الديمقراطية فيها انما هو نفوذ الملوك .

وقال عبد العزيز فهمى : ان النص المقترح يجعل الدستور عديم القيمة لأنه يحول الملك حق الاشتراك الفعلى ، فيكون له بذلك رأى محدود فى مداورات المجلس وفى اجراء مقتضيات السلطة التنفيذية ، وفى هذا هم للدستور ، وتدخل من الملك فى أعمال مجلس الوزراء يجعل الوزارة آلة فى يده ، ويجعل له تسلا على أعمال الحكومة بصفة مباشرة .

وهنا تدخل رئيس اللجنة وأدلى بتصريح يؤكد فيه طبيعة السلطة التى

يتمتع بها الملك فقال : ان الملك له حق النصيحة فقط وفقا لاحكام الدستور . وبهذا انتفت الاعتراضات وأقرت اللجنة المادة (٤٨) بالصيغة التى اقترحها عبد العزيز فهمى فى أول الأمر : وهو أن الملك يتولى سلطاته بوساطة وزرائه .

ورأت اللجنة اعمالا لهذا النص وتأكيدها له - ولكن فى مقام التفسير وفى حدود الرأى المجرد ، لا النص المؤكد - رأت أن جميع الحقوق التى قررها الدستور للملك لا يستعملها الا بوساطة وزرائه فاقتراح القوانين واصدار المراسيم وتعيين كبار الموظفين وعزلهم واعلان الاحكام العرفية وتأجيل انعقاد البرلمان وحله وتعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ واعداد خطبة العرش ، كل هذه الأعمال وغيرها يمدها مجلس الوزراء ويرفعها للملك للتوقيع عليها ، وقبلما يتمتع الملك عن التوقيع ما دامت الوزارة حائزة لثقة البرلمان .



وعلى هذا انتقلت اللجنة الى بحث سلطة الملك فى تعيين وزرائه وافاقنتهم ، وكذلك تعيين واقالة الممثلين السياسيين ، ورأت اللجنة أن الملك يختار الوزراء من الأشخاص الحائزين لثقته ، وعلى أن يكونوا فى الوقت نفسه حائزين لرضا البرلمان ليمتحنهم تأييده .

وفى مقام بحث حق الملك فى اقالة الوزراء رأت اللجنة أنه اذا كان حق التعيين مقيدا برغبة الأغلبية البرلمانية فان حق العزل كذلك مقيد بهذه الرغبة ، واذا أقال الملك وزارة حائزة لثقة الأغلبية فان هذه الاغلبية لا تمنع ثقتها الوزارة الجديدة ، التى يختارها الملك اللهم الا اذا كانت الوزارة السابقة قد فقدت تأييد الأغلبية ، واذا تمكن الملك من تحويل رأى الأغلبية البرلمانية واقناعها بالوزارة الجديدة ، فتمشيا مع هذه المبادئ أقرت اللجنة نص المادة (٥٧) من الدستور التى تنص على هيمنة مجلس الوزراء على مصالحي الدولة ، ولقد قدم وزير الحفانية مذكرة قبل اصدار الدستور جاء فيها : ان الملك يتولى الآن الحكم مع مجلس وزرائه وبوساطة هذا المجلس ، ولكن مع وجود هذا المجلس حفظ ولى الأمر فى يده جميع السلطات ، وأن الملك

كان يتخذ نصيبا فى استعمال السلطة التنفيذية رأسا ، لا بالوساطة فقط ، وأن مشروع الدستور ينص على نظام يختلف كل الاختلاف عن ذلك ، فكل عمل يعمله الملك وتكون له علاقة بشئون الدولة يجب لتنفيذه أن يوقفه رئيس الوزراء والوزراء المختصون ، فالملك يستعمل سلطته بوساطة وزرائه والوزراء مسئولون سياسيا عن جميع أعمال الملك ، وبموجب مختلف التفسيرات التى القيت فى هذا الموضوع فى أمور مشابهة تكون كل أعمال الملك حتى الخطب السياسية التى يلقيها داخلة فى مسئولية الوزراء . وتأيدا لهذا المضى نصت المادتان (٦١ و ٦٢) من الدستور على تضامن الوزراء فى المسئولية أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة علاوة على مسئولية كل منهم عن أعمال وزارته ، وأن أوامر الملك شفعية أو كتابية لا تخفى على الوزراء من المسئولية بحال ما .

وتأسيسا على ذلك أقرت اللجنة المادة (٦٥) التى تنص على وجوب استقالة الوزارة اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها ، فاذا كان القرار بعدم الثقة خاصا بأحد الوزراء تعين عليه اعتزال الوزارة .



تلك كانت الخطوط الرئيسية لما دار فى لجنة الدستور ولما انتهت اليه اللجنة من حيث تقرير المبادئ الخاصة بالسلطين التشريعية والتنفيذية الا أن تكييف اللجنة لطبيعة الحقوق والسلطات التى يمارسها الملك عن طريق الوزارة لم يكن واضحا الى الحد الذى يزيل كل لبس أو غموض بالنسبة لممارسة الملك لهذه الحقوق ولتلك السلطة التى انتهت الى ترتيبها وأقرارها له ، فقد قالت اللجنة : ان الملك يباشر سلطاته بوساطة الوزراء ، ولكن النص لم يأت فى الدستور بصورة الزامية . قال رئيس لجنة الدستور : ان دور الملك لا يمتدى مجرد النصح والتوجيه ، وكان احجام اللجنة عن وضع نصوص ملزمة تحدد أو تضع معالم واضحة تفصل بين السلطين التشريعية والتنفيذية من جهة وبين ممارسة الملك للسلطة التنفيذية وعلاقته بالوزراء من جهة أخرى ، كان ذلك مما جعل الملك يعتبر أن هذه الحقوق التى أقرها له الدستور ونص على ألا يباشرها الا بوساطة وزرائه حقوق وسلطات له

ايجابية ومباشرة من ناحية التطبيق ، وعلى هذا الرأي ، راح الملك يمارس كل ما نص عليه الدستور من حقوق السلطة التنفيذية ممارسة فعالة مباشرة على حين كان فى الوقت نفسه يتمسك ويقيّد من نص الدستور الذى يجعل الوزارة التابعة فى جميع التصرفات وبمعداها عن الملك ، على الصورة التى نصت عليها المادة (٣٣) التى تقول : ان ذات الملك مصونة لانفس بوصف أن الملك غير مسئول عن أعمال الدولة وأن الوزراء هم المسئولون .

تجاوز الملك فى التطبيق الحدود التى رسمها له الدستور ، وخالف أحكامه وأخل بها ، وكان له رأى ايجابى فمال واتخذ القرارات المخالفة لاحكام الدستور نصا وروحا كما سنبين ذلك فيما سياتى من أبواب هذا المؤلف .

ولقد كان الملك فؤاد يستهدف هذا العبث بالدستور سلفا ، ووقت أن كانت اللجنة تناقش نصوص الدستور وتقر مبادئه وأحكامه ، ومن ثم فقد رأى أن يحتاط لذلك من أول الأمر ، وأن يثبت عدم مسئوليته ، ويؤكد لنفسه الحصانة التى تحميه من أى نقد وترفع ذاته عن مستوى المساءلة وتكفل عدم التعرض بالتجريح لسياسته سلفا ، كان لابد للملك من أن يحصن ما سيقدم عليه من أعمال ومن عدوان على حقوق الأمة وعلى سلطاتها ، كان لابد للملك فؤاد من أن يحيط مركزه ويحيط سلطاته بقدسية لا يمتد اليهما القانون ، فلجأ الى القانون ذاته يسخر نصوصه لتحقيق غرضه ، ومن اجل هذا ، صدر القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٢٢ ، يعدل فى نصوص المواد « ١٥٠ » ، « ١٥٦ » ، « ١٥٦ » مكررة ، وغيرها من مواد قانون العقوبات ، واستحدث أحكاما جديدة لحماية تصرفاته ، فقد قضت المادة « ١٥٠ » المعدلة بمعاينة كل من يتناول على مسند الملكية المصرية أو يطمعن على نظام توارث العرش أو يطمعن على حقوق الملك وسلطته بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بخرامة لاتجاوز مائة جنيه .

كما قضت المادة (١٥٦) مكررة بأن كل من يوجه اللوم الى الملك

على عمل من أعمال حكومته أو يلقي عليه مسؤولية بوساطة إحدى الطرق
(التي عدتها المادة) يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز
مائة جنيه .

وقضت المادة (١٥٦) كذلك بأن يعاقب بالسجن أو بالحبس لمدة لا تزيد
عن خمس سنوات كل من يعيب في الذات الملكية بوساطة إحدى الطرق
المذكورة ولا يقل الحبس على أية حال عن ستة شهور . وقد استمد الملك
فؤاد ووزرائه من القوانين الفرنسية القديمة التي ترجع الى عام ١٨٣٠
هذه الأحكام التي أدخلها على قانون العقوبات ، واستند في ذلك أيضا الى
أقوال الشراح الفرنسيين الذين عاصروا وضع تلك التشريعات ، وهي مصادر
عما عليها الزمن وحذفت من التشريع الفرنسي قبل اعداد الدستور المصري ،
وفي هذا يقول الفقيه أحمد أمين :

« انه ليس من الميسور التفرقة بين النقد المباح والنقد الذي يصح أن يعاقب
عليه في مثل هذه المواد ، فالأولى أن يترك النقد مباحا مادام أنه لا يتجاوز
الحد المشروع الى السب والقذف المعاقب عليهما ، ويلاحظ فوق هذا أن لفظ
الظعن الوارد في المادة (١٥٦) لفظ عام ليس له معنى محدود في الاصطلاح
القانوني ، ويشئى أن يعبر تعميم معناه الى التصنف في التطبيق » .

وفي صدد المبادئ التي استحدثها الملك ووزرائه في المادة (١٥٦)
مكررة من قانون العقوبات بموجب القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٢٢ يلاحظ
أنها مبادئ تصد منها حماية شخص الملك مما عساه أن يترتب من المسؤولية
أو يوجه من اللوم بسبب تصرفات الحكومة وأعمالها تأسيسا على القاعدة
الدستورية القائلة بأن الملك يسود ولا يحكم ، ويتفرع عنها أنه لا يمكن أن
يخطئ ، وبهذا فقط يجب أن يكون بمنأى عن كل تبعة يمكن أن تجر إليها
تصرفات رجال حكومته ووزرائه ، وذلك لأن الملك لا يشارك وزرائه في
ادارة الشؤون العامة وتصريفها الا عن طريق النصع والارشاد . أما الفعل
والتنفيذ فهو دور الوزراء الثابتين بأعباء الحكم والمسؤولين عنه أمام المجلس
النيابي الممثل للأمة فليهم وحدهم تقع تبعة ذلك .

ولكن الواقع قد أكد أن هذه المبادئ كانت من قبيل الحق الذى يراد به باطلاً ، فالملك لم يحترم المبادئ الدستورية لانه لا نص ولا روحاً ، بل انه سعى سعياً متواصلاً من أجل أن يتسنى له الطغيان على أحكام الدستور ومبادئه وعلى حقوق الأمة ، وكان كلما ازدادت دوافع الطغيان فى نفسه عمد الى قانون العقوبات ليضع جديداً فى مواده يستزيد به لنفسه حصانة ، فتعددت الناصر والأفعال التى امتدت اليها العقوبات وضوعفت العقوبات ذاتها ، وأصبحت القوانين الرجعية الخائفة للحرية مصادر يقترب منها الملك ما شاء من القود ، بل انه وجد من بين بعض العاملين فى الحقل القانونى من غنى هذا الاتجاه فى نفسه ، وأيده بالرأى ، ومن هؤلاء من قال تبريراً للعقوبة التى قضت بها المادة (١٧٣) من قانون العقوبات المعدل : ان فى هذه العقوبة حماية لمركز الملك من الطعن ، كما تحمى المادة (١٧٩) شخصه من العيب ، وأن الشارع قد نظر الى مركز الملك فوجده يستند الى هيئة تضى عليه الاجلال ، والى ميراث يكفل له الشرعية ويكف عنه المزاحمة والى حقوق مسلم بها لصاحبها وسلطة معترف له بها ، ورأى أن مهاجمة الملكية فى أية ناحية من هذه النواحي تضعف مركزها وتعطل وظيفتها وتمهد للانقلاب والثورة ، فصاغ المادة (١٧٣) على الوجه الذى يسد به باب النجاة من العقوبة فى وجه كل من يتعرض لمركز الملك . . .

وقد أيد هؤلاء تلك المادة باستنادهم الى القانون الفرنسى القديم الذى سبقت الإشارة اليه وباستنادهم الى أقوال فقهاء كانوا يرون أن تشمل العقوبة لا الأقوال الضيقة فحسب ، بل تشمل أيضاً المناقشة المقولة اذا كانت تضع حقوق الملك موضع التساؤل والشك ! وأكد انصار المادة (١٧٣) ان التصد منها هو قطع دابر الجدل والمجاراة فى قيمة الملكية أو فى نظام توارد العرش أو فى حقوق الملك وسلطته ، كما ذهبوا الى القول بأنه لا يشترط أن يكون الطعن فى ذلك كله صريحاً ، وانما يكفى أن يكون معناه مفهوماً بغير كد وبغير حاجة الى تحريج واستنباط .

ثم توسع بعضهم فى تكييف جريمة العيب فى الذات الملكية فأروه فى كل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التمثيل يكون فيه مساس

بالتصريح أو التلميح ، من قريب أو من بعيد ، مباشرة أو غير مباشرة بتلك الذات المصونة التي هي بحكم كونها رمزا للوطن المقدس محوطة بسياج من المشاعر يتأذى بكل ما يحس أن فيه مسامحا بها ولو لم يكن ما يعد بالنسبة لسائر الناس قذفا أو سبا أو اهانة ، فمتى وقع الفعل على أية صورة من تلك الصور ، كان مكوّن الجرمية العيب في الذات الملكية !

وعلى هذه الصورة أحيط مركز الملك بسياج من الحصانة التي جعلته بعيدا عن متناول النقد التزيه الحر حينما يتجاوز تلك السلطة وتلك الحقوق التي حددها له الدستور ، وقد أثبتت الأيام أن هذه الحصانة وتلك الحماية التي حرص عليها فؤاد ومن بعده فاروق قد أغرتاهما على التماهى في البعث بحقوق الشعب والاعتداء على الدستور مرة بعد الأخرى ، فكانت هذه الحصانة وكانت تلك الحماية القبر الذي حفرته الملكية في مصر لنفسها بيدها ! ..



لجنة الدستور ، والحريات العامة :

كان لزاما على اللجنة التي تصنع الدستور وهو عمدة القوانين والمنظم للسلطات جميعا والموضح لحقوق الشعب واجباته ، نقول : انه كُنْ لزاما على هذه اللجنة أن توضح الحقوق الأساسية للمجتمع وتنظمها في اطار من الحرية والعدالة والمساواة تنظيما يكفل ويشمل الحماية التامة لهذه الحقوق وترجمتها فيما بعد الى قوانين وتشريعات تحدد علاقة الفرد بالمجتمع كما تحدد وضع الجماعات والأفراد ازاء الدولة ، ولهذا كان على اللجنة أن تعرض للمبادئ الأساسية التي أطلق عليها حقوق الانسان في مقام تسجيل الحريات وكان أمامها وهي تقوم بعملها التحفظات البريطانية الواردة في « تصريح ٢٨ فبراير » وخاصة بحماية الأقليات وحماية المصالح الأجنبية . وكان بين يديها وعلى وجه التمين والتحديد النصوص التي اقترحتها الحكومة البريطانية في مشروع الاتفاق الذي كان قدمه اللورد كيرزن في صدد الحماية الواجبة للمصالح وللأقليات الأجنبية . ولقد شرعت اللجنة في

اعداد مواد الدستور على أساس هذه التحفظات فضلا ، وأعدت لذلك أربع مواد تكاد تكون منقولة حرفيا من مشروع كيرزن .

ولقد أوضح عبد العزيز فهمى هذه الحقيقة عند مناقشة اللجنة لمشروع هذه المواد ، وقال : اتنا مجبرون على وضع مبادئ لحقوق الأقليات ولكنه اعترض على اطلاق النصوص الخاصة بهذه الحماية وعدم تحديدها حتى لا يتاح لبريطانيا التدخل لأدنى سبب ولو كان خارجا عن حدود الضمان القانونى .

كما اعترف على ماهر بأن الحرص من جانب اللجنة على وضع هذه النصوص كان مرده خوفها من أن يملئها الانجليز عليها املاء ، وانسيافا . منها وراء هذا الجو رأى بعض أعضائها أن يقترحوا منع الأجانب حقوقا مساوية للمصريين ليأمنوا بذلك عدم تدخل الانجليز من جهة ولارضاء الاجانب من جهة أخرى ، وقد اعترض عبد الحميد بدوى على هذا الاتجاه . وقال انه يجب أن تتجنب بأية حال أن يكون للأجانب حرية مطلقة تسمع لهم أن يشاركوا المصريين فى كل شئ ، وأن هناك حدا أدنى للحرريات يشترك فيه الوطنيون والأجانب على السواء ، الا أن الوطنيين فى كل البلاد يتمتعون فوق ذلك بمزايا خاصة ، الأجانب محرومون منها ، كمنزولة المهن الحرة وعقد الشركات والتوريد للحكومة والاحتكار ، ثم ان حرية الأجانب تقيد بالنسبة لأنواع من الملكيات ، وهذه كلها يجب أن تخرج عن حد الحرية التى يسمح بها للأجانب وتبقى امتيازات خاصة بالمصريين ، ولهذا طالب عبد الحميد بدوى بأن تحدد الحرية المقترحة على اللجنة .

ولقد اعترض عبد العزيز فهمى على هذا رأى ، تمشيا مع منطق القانونى البحث ، فقال : ان الحريات الأساسية مباحة فى كل بلاد العالم للأجانب أسوة بالمواطنين ، ولكن « عبد الحميد بدوى » تمسك برأيه ، غير أن رأى الغالب فى اللجنة كان يتجه الى طمأنة الأجانب على مصالحهم ومنحهم حقوقا تشعروهم بالحماية الخاصة لها .

وقد شجع هذا الاتجاه فى اللجنة بعض من تقدموا باقتراح ينظم

وضع الأقليات فى البلاد من جهة ويحول من جهة أخرى دون تدخل الانجليز ، وذلك بادخال نص فى الدستور يقرر تمثيل الأقليات فى مجلس النواب ينسب تتفق مع عدد هذه الأقليات ، وكان من الطبيعى أن يفتح مثل هذا الاقتراح الباب على مصراعيه لامور كثيرة لو أخذت به اللجنة ، وقد اعترض عبد الحميد بدوى على الاقتراح وقال : ان تحريك هذا الموضوع يثير فى النفس أشياء وشكوكا ومخاوف ، لأن المبدأ هو حفظ الحقوق العامة لأبناء الوطن كافة دون استثناء ، فإذا قلنا ان هناك أقليات فإنه يتعين علينا انسيافا وراء هذا القول أن نترف بأن الأمة نفسها ، بحكم تكوينها ، مقسمة الى طوائف وشعب ، وحكمها فى ذلك حكم الأقليات تماما ، وان الانجليز لم يطلبوا ولم يتقدموا فى أى من اقتراحاتهم بمثل هذا الطلب .

ولقد تبين أعضاء اللجنة خطورة ذلك رأى الشاذ الذى يدعو الى وجوب الحماية الخاصة والفرقة بين أبناء الامة مما يمكن الانجليز من التدخل مستقبلا فى شئون البلاد ، فمات الاقتراح .

وعلى هذه الصورة انتهت اللجنة الى اقرار المواد الخاصة بالحريات العامة الواردة فى الدستور والتي حوت صراحة أو ضمنا جميع الضمانات التى ارتأتها بريطانيا فى تحفظها الخاص بحماية الأجانب ، وسجلت اللجنة فيما اقترحت من نص ، المساواة التامة بين أبناء البلد ، فتضمن نص المادة الثالثة أن المصريين جميعا أمام القانون سواء ، وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة ، لتمييز بينهم فى ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين .



الجنة والسيادة الوطنية والسياسية :

نظرا لأن الدستور يكفل الحريات وينظم حقوق الأفراد فى الدولة كما ينظم مختلف السلطات وينسق علاقاتها جميعا ، ونظرا لأنه مظهر للسيادة الوطنية والسياسية ، فقد كان لزاما على لجنة الدستور أن تصدى فى الباب الأول منه للدولة ونظام الحكم وتناقش وضع مصر بعد صدور

« تصريح ٢٨ فبراير » ، « فرأى بعض أعضاء اللجنة ضرورة النص على أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة الا أن « عبد الحميد بدوى » رأى أنه لا محل لهذا النص في الدستور لأنه يتعلق بالمركز الدولي للبلد وتقديره يكون في المعاهدات لا بالتواين ، ورأى فريق أن الاستقلال مسألة داخلية محض على حين رأى فريق أنه مسألة داخلية وخارجية ، كما أبدوا ملاحظة تشير الى أن هناك فئة من الكتاب تنكر على مصر حصولها على الاستقلال ، ولذلك أصرروا على أن تتضمن المادة النص على أن مصر دولة مستقلة »

وقال بعض من الأعضاء بعد ما دار من مناقشات : انه طالما أن المادة تتناول تثبيت وضع أسرة محمد على فإنه من الضروري « اذن وضع نص مقابل لذلك » وهو سيادة الأمة ، ولتأكيد هذه السيادة رأوا أن ينص على أن مصر دولة دستورية ، غير أن فريقا من الأعضاء اعترضوا على هذا الرأي وأسسوا اعتراضهم على ما سبق من الاتفاق بين أعضاء اللجنة الفرعية على أن تأخذ لجنة الدستور بكل تطبيقات مبدأ سلطة الأمة دون النص عليه ، ولتبرير هذا الرأي ولدعم موقفهم منه قالوا : ان النص عليه صراحة في الدستور يفهم منه جواز تغيير شكل الحكومة في المستقبل . ومن الطبيعي أنه كان في هذا البيان ما حمل الأعضاء الذين اقترحوا النص على سيادة الأمة في الدستور على السكوت عن اقتراحهم ، وانتهى الأمر باقرار النص المقترح الوارد في المادة الأولى من الدستور .

المفصل الثلاثون

تأمراً للملك محمد والآنجليز على حقوق الأمتة

« لجنة الدستور ومجال تطبيقه - وضع السودان - لقب الملك - لورد لويد - »
 « يفسر مولف الملك فؤاد - مولف اللجنة - موقف بريطانيا - ثروت يؤثر الاستقلال »
 « بريطانيا تنافس من مؤامرات الملك الى حين - توفيق نسيم يرأس الوزارة وينكر »
 « على الامة حقوقها ويشرع في نسخ الدستور - توفيق نسيم يتقرب من الوفد - »
 « بريطانيا تكره الملك « فؤاد وتوفيق نسيم » على تعديل النصوص الخاصة بالسودان »
 « - استقالة توفيق نسيم - اطماع الملك فؤاد - بريطانيا تلمي في خطتها وتلجج عن »
 « سعد - وزارة يعين ابراهيم - مولف عبد العزيز فهمي - اعلان الدستور في ١٩ من »
 « أبريل سنة ١٩٢٢ وصدر قانون الانتخاب - الامة تواجه معركة الدستور - الصراع »
 « الداخلي » .



كان لزاماً على اللجنة في مجال تطبيق هذا الدستور أن تحدد الاقليم
 الذي يمتد اليه سلطان الدولة ، فلما تصدت اللجنة لهذا المبدأ طرح وضع
 السودان ومكانه من مصر ، هل هو جزء من الأراضي المصرية ؟ ، وماذا
 يكون لقب الملك ؟ هل يكون ملك مصر ، أو ملك مصر والسودان ؟ .

يقول « جون مارلو » في مؤلفه عن « العلاقات بين مصر وبريطانيا »
 ان الملك « فؤاد » استغل بحث اللجنة لهذا الموضوع ليوقع بين ثروت وبين
 دار الندوب السامي وذلك بايمازه وتأييده من أجل أن تصر اللجنة على أن
 يكون السودان جزءاً من مصر وأن يكون لقبه هو ملك مصر والسودان .

ويقول « مارلو » : ان الملك كان على يقين من أن الانجليز سيلزمونه
 الوقوف عند حد في مسعاه هذا ، لأنه لم يكن على استعداد للخضوع لما حواه
 الدستور من قيود لسلطته ، وكان الملك يبنى من وراء اثارة موضوع
 السودان احراج ثروت والانجليز أمام الرأي العام الذي كان لا بد من أن

يؤيد اتجاه الملك فؤاد ولجنة الدستور في موقفهما من الاصرار على النصوص الخاصة بالسودان ، ويؤيد اللورد لويد ، في مؤلفه ، هذا الاتجاه من واقع التقارير الرسمية البريطانية •

والذى حدث في لجنة الدستور عند وضع نص المادة (١٥٩) أنه طرح موضوع السودان على اللجنة ، فاقترح عبد العزيز فهمى أن ينص فى الدستور على أن السودان جزء من مصر ، داخل تحت سيادتها ، خاضع للملكها • ومراعاة للتخفظ الخاص بالسودان رأى عبد العزيز فهمى أن يضيف الى اقتراحه ما يفيد أن نظام الحكم فى السودان يقرر بمقتضى قانون يصدر فيما بعد •

وقد عرض الاقتراح للمناقشة ورأى أحد الأعضاء أنه من الضرورى أن يحدد الدستور حدود مصر ويذكر أجزائها سواء أكانت مما تسرى عليه أحكام الدستور أم لا ؟ وأصر على أن يثبت أن السودان جزء من مصر وعلى أن يذكر بطريقة أصلية لا بطريقة عرضية ، وتمشيا مع ما رآه البعض من أن مصر والسودان بلد واحد ، كان هناك رأى صريح فى أن يتساوى أبناء السودان فى الحقوق مع أبناء مصر ، ويشاركوا فى المفاوضات التى تجرى بين مصر وبريطانيا بل أن يسرى الدستور ذاته على السودان لينتخب من أبنائه أعضاء فى البرلمان ، وقيل وقتئذ : انه اذا قبل استبعاد السودان من الدستور فانه يمكن القول ايضا بأن اللجنة يتسنى لها أن تستبعد طنطا أو أسبوط ، ولكن أعضاء اللجنة متأثرين بالتخفظ البريطانى رأوا أن يبعدوا السودان عن نطاق تطبيق أحكام الدستور ، وقالوا : ان نظام الحكم فى السودان يقرر بقانون خاص به •

وبلاحظ أن قرار اللجنة لم يكن ملزما لبريطانيا حتى لو صدر بهذه الصيغة لأن كل ما قرره اللجنة هو اعتبار السودان جزءا من مصر ، وهذا المبدأ فى ذاته سبق تقريره فى اتفاقية السودان •

وقد راعت اللجنة عدم التعرض للنظام القائم ، احتراماً أيضاً لاتفاقية السودان ، فقررت استبعادها من نطاق تطبيق الدستور •

ثم انتهت المناقشة بين الأعضاء الى أخذ الرأى على النص المقترح للمادة ١٥٩ ، فاتفقت كلمة الأعضاء على النص التالى :

« يسرى هذا الدستور على جميع أجزاء المملكة المصرية ما عدا السودان ، فمع أنه جزء من مصر تحت سيادتها خاضع للملكها فإن نظمها الحكم فيه يقرر بقانون خاص »

وهنا اقترح المكابى أن يلقب الملك بلقب ملك مصر والسودان ، فأقرت اللجنة هذا الاقتراح بالاجماع .

أما بريطانيا فانها لم ترض بأن تكون مصر والسودان وحدة سياسية بالمعنى الصحيح ، وكانت من جانبها قد حددت موقفها من السودان ، وأعلنت سياستها ازاءه على الصورة التى كشف عنها لويد جورج ورامزى ماكدونالد والتى سنزيدها ايضاحا عند الحديث عن السودان بالباب الخاص به فى هذا الجزء من مؤلفنا ، غير أن هذا لا يمنع من استعراض الأزمة التى أثارها قرار اللجنة فى هذا الشأن .

لقد كن موقف الانجليز واضحا تمام الوضوح وكان على ثروت أن يواجه موقفهم هذا ، وكان عليه أن يواجه عداوة الأمة وموقفها من وزارته ، ويقول عباس محمود العقاد فى هذا الشأن : « ان الأيام لم تطل حتى وجد اللورد اللبى والوزراء المصريون أصدقاءه أن التصريح كان عبثا باطلا وجهدا ضائعا ، فاضطروا الى اتباع الخطة التى كانوا مضطرين الى اتباعها لو لم يوجد هذا التصريح ، وهى خطة القمع والتجسس والمحاسكات العسكرية تقابلها من الجانب المصرى المظاهرات وسلسلة من حوادث القتل السياسى لم تكن معروفة قبل ذلك فى تاريخ الثورة المصرية ، لان الانجليز الذين أصيبوا قبل تصريح ٢٨ فبراير انما كانوا يصابون فى أثناء المظاهرات أو فى أثناء الصدام والمقاومة وكانوا جميعا من الجنود ، ولكن حوادث الاعتداء بعد ذلك التصريح كانت تصيب الجنود والموظفين وغير الموظفين .

وكان القائمون بها أناس يتآمرون ويدبرون ويقدمون عليها للحفيظة
والانتقام •

وانقلب العداء الى عناد ، والعناد الى مناجزة يبذل فيها كل فريق
قصادى ماعنده لتفريق الآخر واحباط مساعه • (١)

وكان على ثروت أن يواجه الموقف من جهة الانجليز الذين كانوا
قد أزعجتهم تلك الحوادث ، فكانوا يوالون الاحتجاج ، وأبلغ اللورد اللبى
ثروت هذا الاحتجاج رسميا ، وأعلنه أن الحكومة البريطانية تنظر بقلق
متزايد الى هذه الاعتداءات المتكررة • وقد رد ثروت على هذه الاحتجاجات
بالمزيد من وسائل الاضطهاد ، والمزيد من الاعتقالات والمحاكمات ، ولكنها
لم تفلح ، وازداد الموقف الداخلى سوءا وكان على ثروت أن يواجه موقف
الملك وتآمره ضده بالثارة موضوع السودان •

تطلع ثروت الى عدلى يكن له يلقى منه تأييدا ، فلم يجد استجابة
كافية منه ، بل ان « عدلى يكن » باتفاق مع عدد كبير من أعضاء لجنة
الدستور وغيرهم من المعارضين للوفد شرعوا فى تأليف حزب جديد
برئاسة عدلى يكن ، وأدرك ثروت ما عصاه ان يناله من الحرج البالغ اذا هو
تصدى للموقف بأكمله ، واستمر على تحمل مسئولية الحكم فى تلك
الظروف •

والحق أن ثروت كان يواجه موقفا فوق طاقته ، اذ حاول أن يضع
دستورا يقرر المسئولية الوزارية ، ويحد من سلطة الملك ويقر سلطة الأمة
على حين أن الأمة تقف منه موقفا معاديا صارخ العداء •

لقد اعتبر نفسه بطل « تصريح ٢٨ فبراير » وجعل من فؤاد ملكا
بدلا من سلطان ، ولكن الملك كما يقول عباس محمود العقاد كان يريد
أن تكون الوزارة مسئولة بين يديه وألا ينص فى الدستور على أن الأمة

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٤١٢ •

مصدر السلطات جميعا ، فتوترت العلاقات بين القصر والوزارة الثرونية وأثر ثروت أن يستقيل ويترك للملك أن يتصرف ، وأتيحت للملك الفرصة لمواجهة الموقف السياسى فى البلاد دون أن يفرض عليه الانجليز سلفا شخصية بالذات ليكون صاحبها رئيسا للوزارة ، إذ أن اللورد اللبى ترك له حرية الاختيار لمن يراه حائزا لثقته متقادا لرأيه ، وكان اللبى يقصد من وراء ذلك أن يلحق الملك دوسا لا ينسأه .

استقال ثروت من رئاسة الوزارة • وحرص فى كتاب استقالته على أن يذكر ما قامت به وزارته من أعمال تطبيقا وتنفيذا لما تم عليه الاتفاق مع الحكومة البريطانية وفقا لتصريح ٢٨ فبراير • استقال ثروت وخلفه محمد توفيق نسيم •

كان توفيق نسيم إذ ذاك رئيسا للديوان الملكى ، وكان بحكم منصبه على علم تام بما كان يجيش به قلب الملك فؤاد من آمال ومطامع ، وعلى علم بكل ما دبره الملك من مؤامرات ومكاييد للحد من اتجاهات لجنة الدستور عند تقريرها للمبادئ المنظمة لعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية ومركز الملك ، وبموقف الملك من عبد الحالى ثروت ، وكان نسيم الطراز الواضح لرجل البلاط الشملى الذى يدين بالولاء الأعمى للملك ولا تربطه بالبلاد أو بالشعب والمثل أية رابطة ، سوى خدمة سيده ، ولهذا فقد حرص الملك على أن يحتفظ به وبأمثاله ممن تولوا الوزارة فيما بعد لكى يكونوا أدواته فى مواجهة الأمة بسياسته التى كانت الصبب بالمبادئ التى قررها الدستور الذى أقسم البمين باحترامه ، وكان هذا الاتجاه عسيرا ايضا من عناصر الحطة البريطانية لكى تعود الى البلاد سيرتها القديمة ، فتصارع فيها مختلف القوى ليتسنى لبريطانيا أن تقيد من وراء هذا الصراع ! وما أن تولى محمد توفيق نسيم الوزارة حتى يادر الملك فؤاد بالعمل على العبث بمواد دستور ومحاوله انقاص الحقوق الدستورية التى أكدها الدستور للشعب بدأ توفيق نسيم فى تنفيذ سياسة الملك فى هذا الصدد ، محاولاته لمسح الدستور • وكانت هذه المحاولات تتناول المبادئ الخاصة

سيادة الأمة وبحقوقها الدستورية وممارستها لحقها الانتخابي ، وكيفية تشكيل مجلس البرلمان وتقييد حق الأمة في تنقيح الدستور بعد ادخال تعديلات على الدستور بحيث يتعذر بعد ذلك ايجاد الأغلبية اللازمة لاعادة هذه الحقوق التي قررها الدستور للأمة .

ويقول عباس محمود العقاد : « ان وسيلة توفيق نسيم في ذلك كانت في التقرب من الوفد ، واسترضائه بما يجنح الى السكوت عن التعديل المقصود ، فلا يرى الانجليز وجها للاعتراض مع موافقة الملك والشعب على المبادئ الدستورية التي يستقر عليها القرار ، ولهذا أكرر من دعوة الوفد الى القصر الملكي وإلى الصلاة في المساجد التي يحضرها الملك في أيام الجمعة » .

وكتب ردا على مذكرة اللورد اللنبى التي يحتج فيها على حوادث الاعتداء السياسى قال فيه :

« ان تكرارها المؤلم منذ نحوسنة يحمل على الاستتاج : أن هناك رد فعل ضد سياسة لا تراعى عواطف الأكثرية من الأهلىن المراجعة الكافية ، وهو رد فعل يؤسف له ، كما أنه صدر عن قلة روية من قبل بعض العناصر المتهوسة غير المسئولة ، كما يوجد لسوء الحظ فى كل بلد . والذى يزيد فى ترجيح هذا الافتراض أمر يسترعى النظر ، وهو أنه فى كل المدة التى كان يرجى فيها الوصول الى اتفاق ودى بين لسان حال تلك الأكثرية والحكومة البريطانية لم ترتكب جريمة من تلك الجرائم فحسب ، بل ان العلاقات بين المصريين والانكليز لم تكن قط أكثر ثقة وأوفر ولاء مما كانت فى تلك الفترة ، مع أن الأمر صار على العكس من ذلك من يوم أن أصبحت الحكومة البريطانية غير متصلة بممثل الأكثرية المصرية ، بسبب المفاوضات غير الرسمية أولا ، ثم بسبب تدابير العنف التى تلت قطع المفاوضات الرسمية وأخيرا بسبب التدابير التى صاحبت الاتفاق مع أقلية لا تأمير لها حقيقة فى الأمة ، فزادت الحالة تخرجاً والمواطن تألماً مما جعل الاتفاق المرغوب فيه أكثر صعوبة » .

بيد أن هذا التقرب الى « الأكرية » لم ينفع الوزارة النسيمة طويلا. فى تخدير الأمة وتهينة الجو لتعديل الدستور، ذلك التعديل الذى يضيق من حدوده ، ويكاد ينقذه من أساسه ، وهو الاعتراف بسلطة الأمة والنبذة. الوزارية . فقد كانت الأمة أيقظ من أن تؤخذ بهذه الأساليب أو تستمع فيها. الى رأى أحد ، وزادها يقظة وحذا أن الوزارة لم تصنع شيئا فى مسألة المنفيين والمعتقلين كما كان متظنرا منها ، ولم تصنع شيئا لتمثيل مصر فى مؤتمر لوزان الذى كان متوقفا للنظر فى مسائل الشرق وتنقح المعاهدات بين الحلفاء والدولة التركية صاحبة السيادة القديمة على مصر (١) .

وأعلن الوفد المصرى بيانا جاء فيه أن وزارة توفيق نسيم ما زالت ملتزمة بخطة الصحة ، وما زالت مصالح البلاد معطلة ، فلا مثلت مصر فى مؤتمر لوزان تمثيلا شعبيا ، ولا ألقيت الأحكام العرفية ، ولا احترم حق الأمة فى أن يكون الدستور وليد ارادتها ، ولا عاد الوكلاء المتغيبون ، ولا أطلق سراح الزعماء المسجونين ، كما أشار البيان الى الأمور الخطيرة. التى تهدد مشروع الدستور .

وهكذا حدد الوفد المصرى موقفه من وزارة محمد توفيق نسيم. « كشفت الأمة عن موقفها من محاولات الملك فؤاد ، وكان عليه أن يواجه بريطانيا التى قابلت مناوراته هو ووزيره الأول محمد توفيق نسيم بمناورة. من جانبها أشد وقما وأمضى أثرا اذ أكرهت الملك « فؤاد » ووزيره. « نسيم » على تعديل النصوص الخاصة بالسودان بنفسهما ، وبهذا لم تتح. لهما الفرصة لكى يظهر بمظهر البطولة أمام الأمة ، وفى الوقت ذاته تأثرت. منهما لعبد الخالق ثروت الذى كان متجاوبا ومتفاهما مع اللورد اللبى .

ولقد كشف توفيق نسيم الموقف كله ، فى كتاب استقالته الذى رفعه. فيما بعد للملك فؤاد ، فاعترف فى سطورده بأن الحكومة البريطانية « فيما يتعلق بالسودان ، قد اعترضت على التصيين الواردين بشأن السودان

(١) سعد زعول للمقاد ص ٤٢١ و ٤٢٢ .

وطالبت بتحويل أحدهما ، وقصر النص الآخر على تلقيب الملك ، بملك مصر ، وليس بملك مصر والسودان ، وقال كتاب الاستقالة : انه قد دار بحث فقهي حول الأمر ، وأنه فيما يتعلق بالسودان ، من ناحيتي الواقع والقانون ، انما هو مجرد تقرير ما لمصر من حقوق شرعية بدون ادخال تفسير ما على الحالة الراهنة ، وان دار المندوب السامي قد اقترحت نصا حاز موافقته بمد تحويله تحويلا خفيفا ، وخلاصته : « ان تطبيق الدستور يتناول الأقطار المصرية عدا السودان ، وذلك بشرط ألا يمس هذا الاستثناء سيادة مصر على السودان ولا حقوقها الأخرى » .

ثم يتعرض الكتاب للقب الملك ، فيقول : ان بريطانيا عادت ففرضت نصين آخرين : احدهما خالص بلقب الملك وقصره على لقب مصر فقط ، والآخر خالص بالسودان ، وقد تضمن تمديلا جوهريا ماسا بحقوق البلاد ، وانه كان لا يريد قبوله ولا تحمل مسئوليته ، كما أنه قدم مذكرة لدار المندوب السامي أوضح فيها وجهة نظره ، وأسأته في الموضوع .

ومضى توفيق نسيم يوضح في كتابه رأى دار المندوب السامي في وجهة نظره فقال : ان وجهة نظره لم تصادف قبولا لدى الحكومة البريطانية التي قدمت للملك مذكرة شديدة اللهجة لم يكن هو يتوقع صدورها ولا سيما أن المفاوضات كانت جارية بين الحكومة المصرية وبين دار المندوب السامي بروح الوفاق والوثام .

واستطرد يقول : اننى لما اطلعت على هذه المذكرة لم أقبل أن أتحمل تبعها ، وانما عرضت في الحال على جلالتك استقالتي ، ولما كان المركز خطيرا ، والوقت المحدود للإجابة عن هذه المذكرات معدودا بالساعات ، فقد صار مده ريثما يجتمع مجلس الوزراء في الصباح ، ولقد جرت مخابرات بين الحكومة وبين دار فضامة المندوب السامي أسفرت عن وضع نصين ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر عند الفصل النهائي في نظام السودان بواسطة الممثلين المفوضين ، وان تطبيق الدستور يمس حقوق مصر في السودان .

وهكذا يعترف توفيق نسيم بأنه سائر وجهة النظر البريطانية فيما

يتعلق بالنسبة المذكورين ، وان كان يعتبر قبوله ومسارته هذه كاتا تحت الضغط والاكرام ، ومن أجل التفادى من المخاوف ، ولا سيما خوفه كما قال من أن تسترد الحكومة البريطانية كامل حريتها فى العمل ازاء الحالة السياسية فى مصر وفى السودان ، ولما وضع له من أن بريطانيا قد تلجأ عند الضرورة الى اتخاذ أى تدبير تراه مناسباً .

ويقول توفيق نسيم ، انه نظرا للأخطار الجسيمة التى تستهدف لها البلاد فى الحال ، وفور انتهاء المدة التى حددها الانذار للرد ، واذا ما كان الرد رفضاً قاطعاً ، ونظراً لما كانت الظروف والحالة تدعو اليه ، فقد تلافى حكومته الأمر ، ووافقت على أن تكتب لجلالتكم يقول هذين النصين المراد وضعهما فى الدستور الذى لم يرفع الى جلالتكم الى الآن ، ريثما يصل رد الحكومة الانجليزية وقد مضى موعد الأربع والعشرين ساعة المحدودة لوصوله .

ويضيف نسيم : انه بهذا التصرف قد استجاب الى نداء الواجب نحو العرش ونحو الأمة من أول الأزمة الى وقت تقديم استقالته التى يتقدم بها قبل أن يسجل فى الدستور موافقة الملك على التعديلات التى أصررت بريطانيا على ادخالها على الدستور ، وذلك محافظة على العرش فى أخرج الموائف ، وكذلك محافظة على حقوق البلاد .

كما حرص توفيق نسيم أيضاً فى كتاب استقالته الذى حرره طبعاً بتوجيه من الملك فؤاد على أن يسجل لنفسه أو لحكومته بوصفه رئيس الوزارة الذى اختاره الملك بعد استقالة ثروت - تمسكه باشتراك مصر فى مؤتمر لوزان الذى كان منعقداً وقتئذ لتقرير الصلح بين تركيا والحلفاء ، وكان من بين ما هو مدرج بجدول أعمال المؤتمر اذا ذاك تصفية الموقف القديم الناشئ عن تبعية مصر للسيادة التركية ، ويقول نسيم فى هذا الشأن :

ان وزارة الخارجية المصرية ، اثر تسلمه ادارة البلاد قد سمعت لدى الدول ذات الشأن من أجل دعوة مصر لحضور هذا المؤتمر ، ولكنها لم

توفق ، ولم تقبل الدول البرنامج الذى أرادت حكومته أن تدخل المؤتمر على أساسه ، وانه يحمل الانجليز تبعه رفض دعوة مصر .

ثم يستطرد ، فينفى عن الملك وعن نفسه فكرة تعديل الدستور وانتقاص سلطة الأمة فيه ، ويؤكد أن حكومته أبتت فى نصوص الدستور كل ما يتعلق بإشتراك الأمة فى الحكم اشتراكا فعلياً ، وترك لها الاشراف ومساعدة الوزارة أمام مجلس النواب ، ومضى توفيق نسيم فى الوقت ذاته يحمل الانجليز مسئولية تأخير صدور الدستور بعد أن جملة مطابقا لغيره من دساتير الأمم المتعدية ، وذلك التأخير بسبب اعتراضها على النصين الواردين فيه بشأن السودان .

وحرص توفيق نسيم على أن يسجل أيضا لنفسه الفضل فى أنه خطا خطوات واسعة فى سبيل انجاز قانون التضمينات الذى علقته عليه الحكومة البريطانية ربح الأحكام العرفية التى تثن منها البلاد منذ تسع سنوات ، وتعتنى آلامها وشدة وطأها ، ومضى يقول :

انه كان حريصا على أن يجعل للمنفين والمسجونين والمعتقلين قسطا من تفكيره وأعماله ومطالبه من يوم توليه الحكم ، وفى كل فرصة كانت تسنح له ، ولكنه لم يوفق لأنه فى كل فرصة كان يقع أحيانا ما يحول دون اتمام النجاح ، وكان يحدث أحيانا أخرى أن يكون البت فى بعض الحالات متصلا بإنهاء المسائل المعلقة .



وهكذا ، انتهت أول تجربة حاول بها الملك فؤاد أن يمارس فيها سلطانه المباشر فى ظل « تصريح ٢٨ فبراير » ، وأدرك اللورد اللبى أنه يواجه فى الملك فؤاد الأساليب التى كان يلجأ اليها نفسها اسماعيل ، ثم عباس الثانى ، ولذلك وقف منه موقف الحزم والشدة ، وكانت استقالة توفيق نسيم الذى رأى فيه الانجليز عميلا كريها من عملاء السراى نتيجة لاصرار دار المندوب السامى على الوقوف فى وجه الملك .

ولم يكن هذا الموقف غريبا لأن الملك « فؤاد » كان يزعم التدخل

في السياسة على الصورة التي تتفق مع اطماعه الشخصية ومصالحه الذاتية ، وهي اطماع ومصالح كانت وقتئذ غير متفقة مع الحطة البريطانية التي كانت ترمي الى استئراج الوفد للحكم ، فاطماع فؤاد وإن كانت في ذاتها على حساب مصلحة مصر والمصريين ، كانت لا تتمشي في خططها مع الغلط الذي كانت تسير فيه مطامع السياسة البريطانية التي كانت ايشا وبطبيعة الحال ، على حساب مصلحة مصر ، فالخلاف بين الاثنين ، كان على افتراس الشاة ، لاعلى انالها ! لذلك فإن بريطانيا أصرت على التعجيل باصدار الدستور واجراء الانتخابات ، ورات أن تولجه حالة اضطراب الأمن وحوادث الاعتداء المتكررة ضد البريطانيين في مصر بابداء استعدادها للافراج عن اعضاء الوفد المعتقلين ، وفي مقدمتهم سعد زغلول الذي كان قد سبق نقله من جزر سيشل الى جبل طارق ، واشعرت الوفد بميلها للتفاهم معه لو هادنها وهادن الأوضاع القائمة ، وابدئ رغبته في دخول الانتخابات التي كانت ستجرى على أساس الدستور الذي هاجمه سعد أشد الهجوم ، واستنكر موقف اعضاء اللجنة التي أعدته •

ويسر جون مادلو قبول الوفد لهذا المسعى من جانب انكلترا ، بأن الوفد كان قد ارتاح لما حواه الدستور من مبادئ منظمة ومحددة للعلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية •

ولكن ترى على أى صورة أعلن هذا الدستور ؟ أعلى الصورة التي أعدتها لجنته مع تعديل النصين الخاصين بالسودان ، وبلقب الملك ، أم على تلك الصورة التي كان قد أعدها توفيق نسيم حينما تولى الوزارة ، فأدخل وبدل في مواد الدستور بما يميز سلطة سيده الملك ؟

قدم محمد توفيق نسيم استقالته في ٥ من فبراير سنة ١٩٢٣ وفي ١٥ من مارس كلف الملك يحيى ابراهيم تشكيل الوزارة الجديدة التي نهجت نهج الوزارة السابقة ، وشرعت في بحث تلك التعديلات ، ونصب عينها في ذلك مسخ الدستور فيما يتعلق بالنصوص الخاصة بسلطة الملك •

وتنبه الرأي العام الى هذه الحقيقة وراحت أصوات الاحتجاج ترتفع هنا وهناك ، وقد وجه عبد العزيز فهمي وقتئذ في احدى الصحف كتابة مفتوحا الى يحيى ابراهيم قال فيه :

ان لجنة الدستور قد وضعت كل شيء في نصائبه ، وأعطت كل ذي حق حقه ، فلم تفضل الأمة حقها في السيادة ، وفي كونها مصدر السلطات ، وثبت حق الملك الى ما شاء الله ، ولم تخرج في أي أمر من الأمور التفصيلية عما تقتضيه قواعد القانون العام الحديث ، وما يتفق مع حالة البلاد ، ولقد بلغ بها التحرز في عملها حدا أخذها به الكثيرون من الكتاب ، فلم يحجم ، بعضهم عن وصفها ، تارة بأنها حكومية ، وأخرى بأنها لجنة رجعية ، ولكنها صبرت على كل هذا ، وهي مؤمنة بأنها أدت واجبها ، وأن أخشى ما يخشاه كل من يفار على حق البلد أن يصدر الدستور ، لا كما وضعت تلك اللجنة ، بل مشوها بالتعديلات التي يتناقل الناس أن وزارة نسيم أدخلتها على الدستور .

وسرد عبد العزيز فهمي في كتابه تلك التعديلات التي أدخلها توفيق نسيم ، ومن بينها اعتبار الدستور مجرد منحة من العرش بوصف أن الدستور ليس يحق - في الأصل - للأمة ، وأنه لا سلطان للأمة .

ثم عاد عبد العزيز فهمي ، بعد ذلك فنشر في ١٦ من مارس سنة ١٩٣٣ بيانا سرد فيه تلك التعديلات ، وقد ضمن عبد الرحمن الرافعي في مؤلفه « ما بعد الثورة » نص هذا البيان .

كما احتج أعضاء لجنة الدستور على المسخ والتشويه للذين لحقوا بالدستور .

وفي ١٥ من ابريل سنة ١٩٣٣ عاد عبد العزيز فهمي بوصفه متحدثا عن حزب الأحرار الدستوريين ، فوجه الى يحيى ابراهيم كتابا مفتوحا استهله قائلا :

سيدى الرئيس ، ذلك الرجل الذى يملك لا يزال يحسن الظن بك ، ويتفادل خيرا بوزارتك ، غير انه قلق أرق لا يهدأ له بال ، ولا يستقر به مضجع ، انه يرى أشباحا تلوّقت أنت واخوانك حول الدستور ، تفريكم بأن تمنوا حماه المحرم بسوء ، وتناولوا منه بقلم تحقيقا لما أراد البعض من قبلكم ، وانه ليخيل اليه أنكم عاكفون من حول هذا الدستور الأعزل

تصوبون اليه سهما يد ؟ وتجبسونه بأخرى ؟ يدفعكم الى الرمي حبه
المنجمله ، وتمنعكم عنه الذمة ومرافقة الله والناس ؛ ولأنه يعلم أن من حام
حول الحمى يوشك أن يقع ! فتراه يا سيدي ملوعا يخاف هذا:
الشتر المستعير على نفسه وعلى أهل وطنه ، كما يخشى عليكم نار الله الموقدة .
وفيكم أهله وأصدقائه ؛ لأنه سميع فوق ما بلفكم اياه فى المرة الأولى .
ويخشى أن تجزئوا بالنظر ؟ عما يظن منه ؟ فما هو ذا فرارا من وخز
ضميره يسارع الى تنبيهكم لشيء من التعديلات الأخرى التى يتحاكى بها.
الخاصة ويألمون لها .

وعاد عبد العزيز فهمي الى ترديد ما كانت تلوكه الألسن حول تلك
التعديلات التى قصد بها الى تميز سلطة الملك على حساب سلطة الأمة فقال:
فى هذا الصدد :

سمعت انهم يقولون فى معرض الدفاع عن حذف المادة (٢٣) الخاصة
بسلطة الأمة : ان سيادة الأمة أمر بدهى لا ريب فيه ، ولكن من الأليق عدم
النص عليها والاكفاء بمظاهرها وآثارها المينة فى الدستور ، وأخصها .
مسئولية الوزراء لأن فى النص جرحا لاحساس وشعور صاحب العرش .
فهل يجوز عليك مثل هذا الدفاع السخيف ؟

ان الانجليز لم يعلنوا استقلال سلطان مصر ، ولا سيادة سلطان مصر
على شعبه وانما تصر يحهم كان باستقلال مصر نفسها ولسيادة مصر لنفسها ،
فهم لم يحرروا السلطان ويستعبدوا له الشعب ، وانما هم بما أطلقوا
للشعب من بعض حقوقه المفتصة أبدوا ميلهم لتحرير هذا الشعب نفسه على
شرط حق مسلم به من الجميع وهو بقاء الامارة للسلطان وخلفائه ، واذا
كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة هى أهم ما تسعى الشعوب
لحلم أمرائها على الاقرار به لها ، وهى التى تقيم الثورات وتثل العروش
لاستقاذ نفسها من برائن هؤلاء الأمراء ، فما معنى أن تكون هذه السيادة
آتية لمصر من بين أنياب الانجليز بعد الجهود والتضحيات الكبيرة التى قام بها
المصريون فى وجه الانجليز ثم يأتي أناس من المصريين أنفسهم فيهنونها ،
غنيمة باردة لأمرأ البيت المالك بتلك العلة ؟ علة عدم جرح الاحساس !؟

تصوبون اليه سهمها يد ؟ وتجسونه بأخرى ، يدفعكم الى الرمي حب
المجنلة ، وتمنعكم عنه الذمة ومرافقة الله والناس ، ولأنه يعلم أن من حام
حول الحمى يوشك أن يقع ! فتراه يا سيدى هلوعا يخاف هذا
الشر المستطير على نفسه وعلى أهل وطنه ، كما يخشى عليكم نار الله الموقدة ،
وفيكم أهله وأصدقائه ، لأنه سسمع فوق ما بلغكم اياه فى المرة الأولى ،
ويخشى أن تجتزئوا بالنظر ، عمه يظن منه ، فما هو ذا فرارا من وخز
ضميره يسارع الى تنبيهكم لشيء من التعديلات الأخرى التى يتحاكى بها،
الخاصة ويألمون لها .

وعاد عبد العزيز فهمى الى ترديد ما كانت تلوكه الألسن حول تلك
التعديلات التى قصد بها الى تعزيز سلطة الملك على حساب سلطة الأمة فقال:
فى هذا الصدد :

سمعت انهم يقولون فى معرض الدفاع عن حذف المادة (٢٣) الخاصة
بسلطة الأمة : ان سيادة الأمة أمر يدهى لا ريب فيه ، ولكن من الأليق عدم
النص عليها والاكتفاء بمظاهرها وآثارها المينة فى الدستور ، وأخصها
مسئولية الوزراء لأن فى النص جرحا لاحساس وشعور صاحب العرش ،
فهل يجوز عليك مثل هذا الدفاع السخيف ؟

ان الانجليز لم يعلوا استقلال سلطان مصر ، ولا سيادة سلطان مصر
على شعبه وانما تصريحهم كان باستقلال مصر نفسها ولسيادة مصر لنفسها ،
فهم لم يحرروا السلطان ويستبدوا له الشعب ، وانما هم بما أطلقوا
للشعب من بعض حقوقه المكتسبة أيدوا ميلهم لتحرير هذا الشعب نفسه على
شروط حق مسلم به من الجميع وهو بقاء الامارة للسلطان وخلفائه ، واذا
كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة هى أهم ما تسعى الشعوب
لحل أمرائها على الاقرار به لها ، وهى التى تقيم الثورات وتتل العروش
لاستفاد نفسها من برائن هؤلاء الأمراء ، فما معنى أن تكون هذه السيادة
آتية لمصر من بين أنياب الانجليز بعد الجهود والتضحيات الكبيرة التى قام بها
المصريون فى وجه الانجليز ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم فيهبونها:
غنيمة باردة لأمرأ البيت المالك بتلك العلة ؟ علة عدم جرح الاحساس ؟

اللهم ان هذا كلام المستهزئين الذين يستضعفون هذه الأمة ، فيضيعون أهم حق لها بمثل هذا التعليل السخيف !

واسترسل عبد العزيز فهمي في كتابه على هذا النمط ، وأكد فيه أن الشعب المصري صاحب حق أصيل في الدستور ، ومتعاقد أصيل فيه ؛ ومن ثم فإن أحدا كاتنا من كان لا يملك إصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء كهولا وفتيانا حتى الأجنة في بطون أمهاتهم ! وانتهى. عبد العزيز فهمي في كتابه قائلا :

وانني الى هنا قد أدت ما كان ينقل ضميري من واجب التبصير ، واتخذت الله شهيدا بيني وبينكم ، ولا تحسبوا بعد اليوم أنني أخطبكم ، فقد مللت فكسرت قلمي وجبست لساني وفوضت الأمر لله وهو أحكم الحاكمين .

ولم يكن عبد العزيز فهمي وحيدا في موقفه هذا ، بل ان دار الندوب السامى كانت توازر موقف حزب الأحرار الدستوريين الذى كان عبد العزيز فهمي ينطق بلسانه ، ولم تمض أيام حتى صدر الدستور وأعلن في يوم ١٩ من ابريل سنة ١٩٢٣ .

وفي ٣٠ من ابريل أى بعد اعلان الدستور بأحد عشر يوما ، صدر قانون الانتخاب الذى جعل لكل مصرى بلفت سنة الحادية والعشرين الحق في الانتخاب ، وجعل انتخاب أعضاء مجلس النواب على درجتين الأولى لانتخاب مندوبين ثلاثينين ، أى مندوب عن كل ثلاثين ناخبا ، والأخرى لانتخاب هؤلاء المندوبين للنواب ، واشترط ألا تقل سن المندوب الثلاثين عن ٢٥ سنة ، والنائب عن ثلاثين سنة ، ونص على انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ على ثلاث مراحل .

وباعلان الدستور وصدور قانون الانتخاب أصبح لزاما على الأمة أن تخوض ، بدلا من معركة الاستقلال ، معركة الانتخابات ، وأصبح عليها بعد أن كانت تواجه عدوا واحدا وهو الاحتلال البريطاني ، أن تواجه

اللهم ان هذا كلام المستهزئين الذين يستضعفون هذه الأمة ، فيضيعون أهم حق لها يمثل هذا التليل السخيف !

واسترسل عبد العزيز فهمي في كتابه على هذا النمط ، وأكد فيه أن الشعب المصري صاحب حق أصيل في الدستور ، ومتعاقد أصيل فيه ، ومن ثم فإن أحدا كاتنا من كان لا يملك إصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء كهولا وفتيانا حتى الأجنة في بطون أمهاتهم ! وانتهى عبد العزيز فهمي في كتابه قائلا :

واتى الى هنا قد أدت ما كان ينقل ضميري من واجب التبصير ، واتخذت الله شهيدا بيني وبينكم ، ولا تحسبوا بعد اليوم أنني أخاطبكم ، فقد ملكت فكسرت قلبي وجبست لساني وفوضت الأمر لله وهو أحكم الحاكمين .

ولم يكن عبد العزيز فهمي وحيدا في موقفه هذا ، بل ان دار المنسوب السامي كانت توازر موقف حزب الأحرار الدستوريين الذي كان عبد العزيز فهمي ينطق بلسانه ، ولم تمض أيام حتى صدر الدستور وأعلن في يوم ١٩ من ابريل سنة ١٩٢٣ .

وفي ٣٠ من ابريل أي بعد اعلان الدستور بأحد عشر يوما ، صدر قانون الانتخاب الذي جعل لكل مصرى بلفت سنة الحادية والعشرين الحق في الانتخاب ، وجعل انتخاب أعضاء مجلس النواب على درجتين الأولى لانتخاب مندوبين ثلاثينين ، أي مندوب عن كل ثلاثين ناخبا ، والأخرى لانتخاب هؤلاء المندوبين للنواب ، واشترط ألا تقل سن المندوب الثلاثيني عن ٢٥ سنة ، والثائب عن ثلاثين سنة ، ونص على انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ على ثلاث مراحل .

وباعلان الدستور وصدور قانون الانتخاب أصبح لزاما على الأمة أن تخوض ، بدلا من معركة الاستقلال ، معركة الانتخابات ، وأصبح عليها بعد أن كانت تواجه عدوا واحدا وهو الاحتلال البريطاني ، أن تواجه

الفصل الحادى والثلاثون الأحزاب المصرية

« الحزب الوطنى - أسباب ضعفه - محمد فريد - حاجة الحزب الوطنى الى »
« الزعامة الثورية التى تنهض بنحوه - الحزب الوطنى يبلش نشاطا رمزيا - الحزب »
« الوطنى ومؤثر لوزان - الخلاف بين الوفد المصرى والحزب الوطنى في مؤتمر لوزان »
« - حزب الاحرار الدستوريين ونشأته - انصاره - طبيعته - عدلى يكن ورياسة »
« الحزب - برنامج الحزب - الحزب يفشل في اجتذاب الشعب اليه - الانفصال »
« بينه وبين الوفد - انسحاب عدلى يكن - محمد محمود ورياسة الحزب - الحديث »
« من الوفد المصرى هو الحديث عن سعد . »



استعرضنا فى المرحلة السابقة من مؤلفنا نشأة الحزب الوطنى والدور الذى قام به مصطفى كامل رئيس هذا الحزب ورفاقه من أعضاء الحزب فى الحركة الوطنية ، وكنا حريصين على تناول نقطة الضعف التى لازمت هذا الحزب منذ نشأته ، وهى أنه فى الوقت الذى كان يطالب فيه بجلاء الانجليز عن البلاد لم يطالب بالاستقلال التام ، وانما حرص كل الحرص على الأبقاء على صلة الولاء التى كانت تربط مصر بالدولة العثمانية ، وعلى سيادة هذه الدولة على مصر ، وكان مغزى هذا الموقف فى نظر الوطنيين الذين كانوا لا ينظرون الا لاستقلال مصر أن الحزب الوطنى يطالب بالاستقلال الذاتى لمصر ، وكان لجلاء الانجليز عن البلاد - لو أنه تم - نتيجة واحدة ، هى تعزيز السيادة العثمانية على البلاد فى الوقت الذى تتحمل فيه مصر وحدها تبعة الكفاح ضد الاحتلال البريطانى ، وبذلك فإن البلاد لا تكون قد أصابت من جهادها الا الغرم لكى تحقق للدولة العثمانية الغنم .

وكان من الطبيعى أن يكون لموقف الحزب الوطنى هذا أثره الواضح فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، اذ بادرت السلطات البريطانية فى مطاردة زعمائه ، واعتبرت دعوة الولاء للدولة العثمانية دعوة عداوية تهدد سلامة

ورفعوا لواء دعوة الحزب الوطنى ، ثم كيف كائن موقف أولئك الذين رأوا
فى أنفسهم جدارة تؤهلهم لأن يؤدوا دورا خاصا فى القضية المصرية ،
وينهضوا بمسئولية جديدة ازاء الاستعمار ، وازاء الملك ، وأعنى بهم أولئك
الذين أسسوا حزب الأحرار الدستوريين ، لقد أصبح فى مصر اذ ذاك
أحزاب سياسية ، فترى ماذا كان الدور الذى نهضت به هذه الأحزاب ؟

الامبراطورية البريطانية التي كانت تحارب وقتئذ الدولة العثمانية •
وتعاديها • فنفى من قادة هذا الحزب من نفى خارج البلاد • واعتقل من
اعتقل • كما بقى منهم خارج البلاد من تعذر عليه العودة اليها بسبب نشوب
الحرب • وهكذا ظلت حرية أعضاء هذا الحزب فى مباشرة نشاطهم السابق
مقيدة طوال مدة سنى الحرب •

وعلى الرغم من ذلك • فقد كانت الظروف أمام الحزب الوطنى عام
١٩١٩ مهية لىتولى قيادة الحركة الوطنية لو أنه وجد من بين أعضائه الباقين
فى مصر من توافر له الشعور الثورى والصفات القيادية التى تؤهله لنفهم
الموقف السياسى والموقف الوطنى على حقيقتهما • وإدراك ما يقتضيه من
الخطوات • وتكريس جهوده لتحقيق مطالب البلاد على أساس الجهاد
والتضحية فى هذا السبيل •

لقد صدق محمد فريد • هذا الرجل الذى احتمل النفى والتشريد •
وظل يكافح فى سبيل قضية بلاده الى أن وافته المنية بعيدا عن بلاده وفى غير
أرض وطنه • لقد صدق هذا الرجل • حين قال قبيل وفاته : ان البذور التى
القها مؤسسو الحركة الوطنية فى تلك الأرض الخصبة قد نمت وترعرعت
غصونها • ثم ازدهرت وستظهر ثمارها • ولكن الحزب الوطنى لم يستطع
جنى هذه الثمار • لأن القدر الذى رفع « مصطفى كامل » الى مرتبة الزعامة
وحجب هذه الزعامة عنم كانوا يتطلعون اليها • هذا القدر ذاته قد عاد فكتب
الزعامة لآخرين • بعيدين عن الحزب الوطنى • ولكنهم كانوا من بين أولئك
الذين عاصروا « مصطفى كامل » • ولم يكونوا دونه فى مستوى المواهب
والصفات الذمينة • غير أنهم ربما كانوا أضف منه عقيدة • وأقل ايمانا
على الأقل نظرا للظروف التى كانت تمر بها البلاد وقتئذ • فأثروا المضى فى
السبيل الذى اختاروه لأنفسهم بدلا من مسيل الزعامة التى كانت تداعب
آمالهم •

فلقد بقى نشاط الحزب الوطنى طوال مدة الحرب العالمية الأولى
محسورا فى الكتابة • كلما وجد الى الكتابة سبيلا • ثم فى الخطابة فى أضيق

الحدود ، وما ان قامت الأمة قومتها للمطالبة بحقوقها ، ودعت الوفد المصرى للتحدث باسمها وعرض قضيتها كوكيل عن الأمة حتى بادرت بالانضمام الى الوفد ، تلك العناصر الوطنية كانت تلمس طريقها ، وتبحث عن الوسائل التى تتحقق بها مطالب البلاد ، ورأت فى الوفد خير وسيلة لذلك ، أما العناصر التى رأت البقاء على عهدا للحزب الوطنى فانها قبلت الاندماج فى الوفد ، غير أن هذا الاندماج لم يتحقق لا بسبب الخلاف فى المبدأ أو على الوسائل ، ولكن كما يقول عبد الرحمن الرافى لخلاف وقع حول الأشخاص الذين يمثلون الحزب فى الوفد المصرى !

وعلى هذه الصورة ظل الحزب الوطنى يباشر نشاطا رمزيا ثبت به وجوده ، واستمر هذا النشاط محصورا فى نطاق التقارير والاحتجاجات فقدم الحزب الوطنى تقريرا مطولا الى مؤتمر الصلح المنعقد فى باريس عام ١٩١٩ استعرض فيه قضية البلاد ، وانهى الى المطالبة بالاستقلال التام لمصر والسودان والملحقات استقلالا غير مشوب بأى احتلال أو حماية أو شبه سيادة أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال .

كما قدم الحزب الوطنى احتجاجا الى رئيس الوزارة البريطانية فى ٤ من سبتمبر سنة ١٩١٩ ، وفى الوقت ذاته حرص محمد فريد وهو فى منفاه على تحطيم القيد الذى كان يصوق تجاوب الحزب الوطنى مع مطالب البلاد كاملة ، فأذاع محمد فريد عام ١٩١٩ بيانا قال فيه : ان السيادة التركية لم تكن الا سيادة اسمية ، أما الآن وهذه السيادة لا وجود لها فاننا نطالب مؤتمر الصلح بالاستقلال التام لكل وادى النيل وفقا للمبادئ التى سبق اعلانها ، ووافقت عليها جميع الدول .

ولكن بالرغم من تمهيد محمد فريد للطريق أمام الحزب الوطنى ، وبالرغم من نهضة الفرص الكاملة لى يتزعم الحزب الوطنى حركة شعبية عامة كانت متحفزة للوقوف فى وجه الاستعمار فان الحزب الوطنى تهب الاندفاع الثورى ، واكتفى بأن يسجل لنفسه المطالبة بالاستقلال ، ثم يترك

لأمة العمل لبلوغ هذه الغاية ، بكل الوسائل المشروعة ، وكان شعاره يقول دائما : ان قوة الحق اذا غلبت اليوم فلن تغلب غدا .

ولقد اكتفى الحزب الوطنى من الجهاد فى تلك الفترة بالآراء والبيانات المتفرقة التى كان يقل بها فى المناسبات بين الحين والحين : فمنها آراءه التى أبدىها فى اعمال لجنة ملتر وما تلاها من مفاوضات ، ومنها آراءه التى كان يرددها بين آونة واخرى بأنه لا مفاوضة الا بعد الجلاء . على أنه فى آرائه وفى بياناته وفى توجيهاته كان يشير الى الهدف ، أما الوسيلة لبلوغ هذا الهدف ، أما السبيل فى هذا الجهاد والوسيلة التى يتعين على الأمة أن تتخذها فى موقف ضد الاستعمار ، أما هذا كله فلم يقل فى الحزب الوطنى كلمة واحدة !

والا صدر « تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » بادر الحزب الوطنى باصدار بيان مطول انتهى فيه الى الاعلان بأن تصريح الحكومة البريطانية الصادر فى « ٢٨ فبراير » سنة ١٩٢٢ لا يغير شيئا من الحالة التى كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره ، ولا يقصد به غير تقرير بريطانيا بالأمة واستمالة نفر من أبنائها للاستعانة بهم على تنفيذ سياستها ، وتبى البيان الأمة الى الاحتفاظ دائما بمطلبها الأسمى وهو استقلال مصر وسودانها وملحقاته الى آخره .

ولكن الحزب الوطنى كما أسلفنا الاشارة لم يبين للأمة طريقة الاحتفاظ بمطلبها الأسمى الذى يقول به ، وكيفية السعى لتحقيقه .

ولما انعقد مؤتمر لوزان فى شهر أكتوبر عام ١٩٢٢ لتوقيع معاهدة الصلح بين تركيا الكمالية وبين الحلفاء بادر الحزب الوطنى ، فأعلن رأيه الذى يقول بإيفاد مندوبين الى مؤتمر لوزان ليشرحوا حقيقة الحال بالنسبة لمطالب الأمة للدفاع عن كامل حقوقها ، ولم يفت الوفد المصرى من جانبته وقتئذ أن يتخذ قرارا مماثلا تأسيسا على أن المعاهدة المزمع عقدها مستناول بعض الأمور الخاصة بمصر بسبب ما كان لتركيا على مصر من سيادة ، فأذاع الوفد بيانا قال فيه : « انه قد أصبح واجبا على الأمة المصرية أن تنتهز الفرصة السانحة لتشارك فى المؤتمر الجديد ممثلة فيه بمن لا يزالون محل تقهتها ممن وكلتهم عنها للدفاع عن قضيتنا . وهم أعضاء هيئة الوفد الذى يرأسه سعد زغلول لتحصل على أمرين :

الأول : « أقرار الدول بنزول تركيا لمصر عن سيادتها على مصر
والسودان »

والآخر : تسوية مركز بريطانيا تجاه مصر تسوية نهائية على قاعدة
جلاء جيوشها عن وادى النيل »

وقد حرص الوفد على أن يسجل فى بيانه هذا ضرورة تصديق مصر
ممثلة فى هيئة نيابية منتخبة على كل ما يتم من اتفاق فى هذا الشأن .

وفى هذه المناسبة اتفق الحزب الوطنى والوفد على توحيد جهودهما
وادماج وفديهما فى وفد واحد ، والتقدم بمطالب البلاد الى المؤتمر ، وحصل
هذا الوفد الموحد على تأييد سعد زغلول وقتئذ ، وقدم مذكرة الى رئاسة
المؤتمر فى ٢١ من نوفمبر طلب فيها قبوله فى المؤتمر لسماع أقوال مندوب
الشعب المصرى ، وقالوا فيها : انه لا يجوز البت فى مصير مصر دون أن
يتاح لمندوبيها عرض مطالبهم ، واستطردوا فى تلك المذكرة الى وصف
الأحوال التى كانت تمر بها البلاد ، ثم طالبوا بمطالب محدودة تعين الاقرار
لمصر بالاستقلال التام ، وقالوا : ان الذى يمس هذا الاستقلال هو الاحتلال
البريطانى .

وحرصت المذكرة على أن تسجل فى عباراتها أن الوفد الذى يرأسه
سعد زغلول المنفى اذ ذاك فى جبل طارق هو الوفد الوحيد الذى وكلته
الأمة ليتكلم باسمها .

وعلى هذه الصورة أسقط الحزب الوطنى حقه فى التحدث باسم الأمة
بل انه سلم بأحقية الوفد المصرى فى التمتع بهذه الصفة .

وكان من الضرورى أن يحدث فى صفوف هذا الوفد ما كان يحدث
فى صفوف الوفود التى كانت تتحدث وقتئذ باسم مصر من خلافات وشقاق ،
فصعد هذا الادماج بين الحزب الوطنى وبين الوفد المصرى وانتهى كما
يقول عبد الرحمن الراعى الى أن استرد كل منهما حريته فى العمل . وكان
من الطبيعى أن يضعف شأنهما .

ويقول عبد الرحمن الرافعي : ان كلا منهما أوفد بعثة الى انقرة.
تمثله ، وان كل بعثة على حدة قابلت النازي « مصطفى كمال » وراحت
كل بعثة تنتقص من قيمة الأخرى وتجرح تمثيلها للبلاد ، وكان لهذا
الانقسام أثره السيء في نفوس قادة تركيا .

وعاد من كان منيا في الخارج من أعضاء الحزب الوطني خلال عام
١٩٢٣ ، وكان عليهم وعلى من بقي لهم من أنصار أن يواجهوا الانتخابات.
وأن يواجهوا البرلمان .



حزب الأحرار الدستوريين :

لقد كان موقف سعد زغلول المزدوج من مشروع لجنة ملتر سببا
في زعزعة الثقة به من جانب هؤلاء الذين ساعدوه في اعداد مشروع الوفد
المصري للرد على مشروع ملتر ، وزعزع موقف سعد ثقة هؤلاء الذين
كان قد أرسلهم من لندن الى القاهرة لمرض مشروع لجنة ملتر على الأمة
واستقالتها فيه ، وقد رأى هؤلاء في موقف سعد وتشد تأكيده لشخصيته
السياسية التي خبروها فيه قبل الحرب العالمية الأولى ، فلقد كانوا على بينة
من آراء سعد ومن أفكاره ، غير أنهم لم يدركوا مدى التحول الذي كان
عليه تفكيره وآراؤه ، وتعرضت له شخصيته في تلك الفترة الحاسمة في
حياته .

لقد قلنوا أنهم 'يواجهون' سعد زغلول « السياسي زميلهم القديم »
لفوجئوا بشخصية جديدة ، شخصية سعد الزعيم ، ولم يكن من السهل
عليهم أن ينقادوا اليه ، وأن تلوب شخصيتهم في شخصيته 'زعيم' .
لأنهم كانوا يعتقدون أنهم ليسوا أقل منه شأنا ، فكان الصراع ، وكان
الخلاف ثم كان الانفصال والشقاق والمعاداة !

وانعقدت لجنة الدستور وبشرت أعمالها ، فتمرضت لهجوم الوفد
النفيس ، مما أثار الحفيظة والتحدى بين الوفد وبين لجنة الأسيقاء ، كما
وصفها الوفد اذ ذاك ، مما حدا بطائفة كبيرة من أعضاء اللجنة الى التكتل
لمواجهة هجوم الوفد .

ولما اندفعت الأمة ولا سيما طبقاتها الشعبية في الحركة الوطنية، وبدأ تضامنها وتكتلها على أتم صورة ساور الخوف أصحاب المصالح و كبار الملاك وغيرهم من خالفوا على كيانهم ووجودهم وعلى مصالحهم التي حقتهم لهم السيطرة والاطلاع ، فتكتلوا بنورهم ، وراحوا ينظرون الى الطبقات الشعبية نظرة خوف وحذر بسبب ذلك الاندفاع الثوري الذي كان واضحا أنه لو ترك في طريقه لعصف بكيانهم ووجودهم وبمصالحهم غير المشروعة، وخشوا سلطان الجماهير ، وتحفزوا ضد الطبقات الشعبية أو ضد التكتل الشعبي ، وكانت هناك بقايا تلك الجماعة التي تؤمن بسياسة التوالم والوفاق والتعايش الودي مع العدو المحتل ، وترى أن الحكم الذاتي المتطور والمستور والديمقراطية الدستورية ، والحكم النيابي في ظل الاستعمار والاحتلال ، ضمن لحماية وجودهم وحماية مصالحهم من استقلال يعرضهم ويعرض مصالحهم لاستبداد القصر من جانب ، ولتسلط الجماهير ولتسلط الشعب من جانب آخر . وبجانب هؤلاء كانت هناك جماعات وفئات اقتنعت بأن الوفد خرج عن الاهداف التي التزمها بحكم و كالتة عن الأمة ، ومن أجل ذلك وقفت منه موقف الاستنكار والعداء .

كان عامل الخصومة للوفد وللقرى الشعبية هو أساس تباعد هذه الجماعات عن الوفد ، وكان هو الأساس القوى لما قام بين هذه الجماعات من تماسك وترابط ، والتقت كل هذه الفئات وحواذ هذه الوحدة في الخصومة الى حزب يجمع شملها ويعبر عن مختلف وجهات نظرها ، ويبحث عن شخصية لامة تعطف على اتجاهاتها ليكون صاحب هذه الشخصية رئيسا لهذا الحزب ، فكان صاحب الشخصية « عدلى يكن » وعلى هذه الصورة شكل الحزب في شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ وأطلق عليه « حزب الأحرار الدستوريين » وألقى عدلى يكن خطابا في ٣١ من أكتوبر بفندق « الكونتنتال » أعلن فيه مولد الحزب وبرنامجه : أعلن أن الحزب يؤمن بتحقيق برنامجه السياسى بالتطور لا بالثورة ، وأنه على الرغم من التلازم بين قضية الاستقلال والدستور ، ومع تمسكه بالاستقلال التام ، فإن الحزب يرى أن التطبيق العملى للحكم الذاتى الصالح مقدم على قضية الاستقلال ، لأن الاستقلال سوف يتحقق فى يسر وسهولة إذا ما توافر للبلاد حكم صالح .

وأعد الحزب لنفسه برنامجا على النمط الأوربى تناول الناحية

السياسية ، فنص في قانونه الأساسى على الاستمرار فى العمل لاستكمال استقلال مصر استقلالاً فعلياً تاماً ، وانتهاء الاحتلال البريطانى فى مصر ، والحرص فيما يختص بالمفاوضات المقبلة على أن الأمور التى احتفظت بها لنفسها بريطانيا العظمى لا يؤدى الاتفاق على شئ منها الى المساس بأية حال باستقلال مصر أو تعطيل أى مظهر من مظاهر هذا الاستقلال ، كما نص برنامج الحزب على التمسك بعدم فصل السودان عن مصر ، وبحفظ سيادة مصر على السودان ، وحقوقها فيه ، وبرعايتها بنفسها لمصالحها الحيوية فيه ، وطالب الحزب بالعمل على حصول مصر على عضوية عتبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة ، وطالب بتأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش •

وحوى برنامج الحزب الى جانب ذلك الكثير من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية التى كان يرى أن النص عليها يستهوى الطبقة المثقفة التى كانت تتطلع وقد تدعى الى تنفيذها وتطبيقها عملياً فى البلاد •

أعلن الحزب هذه المبادئ والتزم فى الوقت نفسه المسلك الذى فرضه عليه عدلى يكن من أجل ألا يجاوز حداً معيناً فى نضاله للوقد ، غير أن الذى حدث بعد ذلك من اغتيال بعض الشخصيات البارزة فى حزب الأحرار الدستوريين ، ومن عدوان بعض العناصر فى المظاهرات على دار الحزب ذاتها ، كان له وقع سيء فى نفوس أعضاء الحزب ، فبدوا يشعرون بأن سلبيتهم ستجعلهم أقرب الى الرابطة منهم الى الحزب ، ومن ثم فقد عمدوا الى ممارسة النشاط الحزبى بصورة ايجابية أملاً فى أن يكون ذلك أكثر فاعلية ، ولكن نشاط الحزب مع هذا كان محدود الأثر ، لأنه برز فى نطاق ضيق بين الجماهير ولأنه كان نشاطاً متأثراً بمنطق الفقه والفلسفة أكثر مما تأثر بالعاطفة والروح ، ومن ثم لم يكن فى نشاطهم ما يدينهم من الشعب أو يشركهم فى أحاسيس الأمة وشعورها وحساسها الدافق •

وكان الحزب يخاطب فى القوم عقولهم ومنطقهم ومصالحهم ، ولا يخاطب المشاعر ولا المبادئ ، التى قامت عليها الثورة ، أو الباعث الذى حرك فى الشعب روح التضحية والفداء ، لم يدرك الحزب أن الشعوب

لا تنقاد الا لمن يحرك فيها مثلها العليا للوطنية والفداء والجهاد ، ولا
تسير الا وراء اليد التي تلمس الوتر الحساس في قلبها وتضرب عليه .

وفشل حزب الاحرار الدستوريين في الوصول الى قلب الأمة ،
فشعر ازاء الشعب بهركب ناقص بدا واضحا في عدائه لغصومه الذين
اثبتوا انهم اكثر معرفة وادراكا لمواقف الشعب ، واعيق خيرة بالفعالات،
وابعد دواية بالاساليب التي تحرك الانفعالات في الأمة .

وكان الكثيرون من أعضاء حزب الاحرار الدستوريين يتمتعون بقيمة
ذاتية عالية ولكنهم في مجموعهم وكحزب لم يكونوا يتمتعون بأية قيمة
شعبية ، كما لم يكن في مستوى الجماهير ، وحاول هذا الحزب أن يجرب
وسائل أكثر فاعلية بعد أن تبين له فشله ، ولكنه عجز عن مواجهة الوفد
في مجال الصراع الشعبي ، فتحول هذا الصراع الى صراع شخصي بين
أعضاء حزب الاحرار الدستوريين وبين أعضاء حزب الوفد وأنصارهم ، وقد
كان لهذا الاتجاه أثر في موقف عدلى يكن الذى أدرك أنه لم يعد من
المستطاع وقف الخصومة بين الطرفين ، وأن النزاع بينهما قد خرج عن
الحدود التي أرادها ورسمها لحزبه ، فأثر عدلى الاستقالة من رئاسة
الحزب ومن عضوية الحزب ذاته ، وإن كان قد احتفظ للحزب بصلة الود .

وولى عبد العزيز فهمى رئاسة الحزب التي كان يتهاى لها إذ ذاك
محمد محمود ، وكان على الحزب أن يقف موقف التحدى من الملك ،
فوجد من اللورد اللبى المندوب السامى ووجد كذلك من عبد الخالق
ثروت السائدة والتشجيع والتأييد في عهد وزارة توفيق نسيم ، وكذلك في
وزارة يحيى ابراهيم ، وكان لهذا التأيد وذلك التشجيع أثر فعال في موقف
عبد العزيز فهمى المشهور من وزارة يحيى ابراهيم بصدد الدستور وتعديله ،
مما جعل أعضاء الحزب يتوهمون أنه على الرغم من قلة عددهم قد أصبح
لهم كسب أدبى في مرحلة اعداد الدستور ، نتيجة استنكارهم لموقف
الملك ، ومحاولاته مسخ الدستور ، وأن من شأن هذا الكسب ، أن يقرهم
من الأمة ويرفع مكانتهم في الشعب ويكفل لهم في أثناء الانتخابات البرلمانية
أغلبية مقاعد المجلس .

ذلك كان موقف كل من الحزب الوطنى وحزب الاحرار الدستوريين،
اما حزب الوفد المصرى ، واما الحديث عن الوفد المصرى فهو الحديث عن
سعد زغلول وعن القضية المصرية ، وعن الخطة البريطانية فى هذه المرحلة
الحاسمة من تاريخ البلاد • تلك الخطة التى كانت تستهدف فى هذه المرحلة
«السودان» التى تمهدنا ارجاء الحديث عنه حتى هذا الفصل من مؤلفنا ،
لينقلنا بعد ذلك الى الحديث عن سعد زغلول ، عن الجهاد ، عن الزعامة ،
عن الحكم ، عن المفاوضات ، ثم عن نجاح الخطة البريطانية •

الفصل الثاني والثلاثون بريطانيا والسودان بعد اتفاقية الحكم الذاتي

« بريطانيا تنفرد بالسودان وتحكمه إصلاحتها - مصر تهم السودان - الخطة »
« البريطانية ترمي الى القضاء على الروابط الاخوية بين مصر والسودان - القسام »
« أبناء السودان عن شئون السودان وعن جميع الوقايف الرسمية - معارضة الوحدة »
« بين مصر والسودان - عزل جنوبي السودان عن شماليه - بريطانيا تعد الصبغة »
« لمواجهة ثورة السودان في نهاية الحرب العالمية الاولى - الكنادة بالاستقلال التام »
« لمصر والسودان وبالوحدة - لتفصيل الزعماء في رعاية ثورة السودان - احمران »
« السودان ينتظرون اشارة مصر - سلبية الزعماء - مطالبة مصر بالاستقلال وبالوحدة »
« تدفع بريطانيا آليا للوقوف موقفا مهادنا - بريطانيا تمجّل يقطع الصلات بين مصر »
« والسودان - السياسة البريطانية لتقابل تمسك مصر باستقلالها بتمسك بريطانيا »
« بالسودان وفصله نهائيا عن مصر - زعماء ثورة ١٩١٩ لم يدركوا الترابط بين ثورات »
« العرب - الاستعمار يواجه الثورة في كل بلد على حدة - لجنة ملتر والروابط بين »
« مصر والسودان - الوفد المصري يكتفى بالنصي على تأجيل قضية السودان لتكون »
« موضوع التفاوض خاص - السودان في مفاوضات عدلى - كيرلن - لويد جورج يوضح »
« موقف بريطانيا من السودان »



عاجلنا في المرحلة الثانية من مؤلفنا قضية السودان وموقف بريطانيا منها وشرحنا كيف انتهى الأمر بسيطرة بريطانيا على السودان وانفرادها بشؤونه ، وقد كانت بريطانيا تحكم السودان باسمها وباسم مصر ، ولكن الحاكم العام البريطاني كان يملك السلطين التنفيذية والتشريعية معا وكان يباشرهما لمصلحة بريطانيا دون سواها ، وهي التي كانت تملك وحدها حق التعقيب على قرارات الحاكم العام وتوجيه سياسته . ولم يتغير موقف الحكومة البريطانية من مصر في السودان منذ الاحتلال حتى قيام ثورة ١٩١٩ وكان على كل وزير مصري أن يخضع للنصائح التي تسديها الحكومة

البريطانية أو يتخلى عن منصبه اذا عن له أن يخالف ما تنصح به ، وكانت الحكومة البريطانية على ثقة من أنه اذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء فان هناك من المصريين سواء ممن شغلوا منصب الوزارة أو دونه من المناصب الأخرى من هم على استعداد لتنفيذ أوامرها •

وتلك حقائق أعلنها اللورد جرانفيل فى برقيته الى لورد كرومر فى أول عهد الاحتلال وكانت حقائق واضحة تمام الوضوح لكل مصرى •

فلم يكن لاي سياسى مصرى تعمل اعباء الحكم فى ظل الاحتلال البريطانى اى راي او توجيه لا فى شئون مصر ولا فى شئون السودان ، ولكن بريطانيا كانت مع هذا تحمل مصر كل اعباء وتبعات السودان المالية وتسخر فى الوقت ذاته كل موارد السودان لمصلحة راس المال البريطانى ، وتعمل مصر كل مساوى الحكم البريطانى فى الوقت نفسه ايضا وتحجب طبيعة السياسة البريطانية واساليبها فى السودان عن أبناء السودان أنفسهم •



وقد قامت مصر عن طيب خاطر بتعمير السودان فأدخلت فيه أوله ما أدخلت زراعة القطن ، وأنشأت المدارس والمستشفيات ومهدت الطرق ومدت الخطوط الحديدية وسهلت الملاحة النيلية وأقامت السدود ، وكانت تفعلى كل عجز فى نفقات السودان فبلغ ما أنفقته على السودان منذ اتفاقية الحكم الثنائى حتى ثورة ١٩١٩ ما يقرب من خمسة عشر مليوناً من الجنيهات ، كانت مصر ترى أنها والسودان وطن واحد وبلد واحد وأمة واحدة ، للسودانيين فيها ما للمصريين من حقوق وعليهم ما على أبناء مصر من واجبات ، ولكن السياسة البريطانية سعت الى قصم عرى هذه الصلات الطبيعية التاريخية ، وعملت على أن تفر فى روع أبناء السودان « أن المصريين دخلاء عليهم !



وكانت الخطة البريطانية ترمى الى القضاء على الوجود المصرى فى السودان ، والقضاء على الروابط الأخوية التى تجمع المصريين والسودانيين. لتنفرد هى بالسودان « لا بحكم وجودها العسكرى » بل بحكم ما يقع من شقاق بين أبناء البلدين •

وقد كان للسودان قبل اتفاقية الحكم الثنائي مجلس شورى ، وكانت له قواته المسلحة وقواده ، وكان للسودان حكامه من ضميم أبنائه ، وكانت اللغة العربية لفته الرسمية •

ولما انسحبت مصر من السودان نادى لورد جرانفيل بحق السودان فى الاستقلال وبحق أبنائه فى أن يحكموا أنفسهم ، ولكن سرعان ما تبنت الخطة البريطانية ، وسرعان ما عادت بريطانيا الى حكم السودان باسم الحكم الثنائى ، فأقصت أبناء البلاد عن شئون الحكم كافة وعن جميع الوظائف ونصبت بدلا منهم موظفين من الانجليز

كان الجيش البريطانى يحتل السودان ليعزز سلطان الحكم العام البريطانى ويحمى وجوده ، وكان الحاكم العام وهو سردار الجيش المصرى فى السودان يحمل أبناء مصر من أفراد هذا الجيش الشاق من الأعمال : فأورطة السكة الحديدية كانت تقوم باصلاح الخطوط الحديدية وصيانتها فى طول البلاد وعرضها • وكانت قوات الجيش تسخر فى أعمال البوليس ، ومن أجل خدمة الوجود البريطانى فى السودان وخدمة المصالح البريطانية !

كانت بريطانيا تفسر لأبناء السودان تمسك مصر بالوحدة بينها وبين السودان • بأنه محاولة من مصر للتحكم فى السودانين والتسلط عليهم ! • متجاهلة تلك الوحدة التى يملئها التاريخ وتمليها وحدة الجنس واللغة والدين وأنها من صنع الطبيعة منذ قديم الأزل •

وكانت السياسة البريطانية تمزق دعايتها هذه باتخاذها من المصريين فى السودان أداة لتنفيذ سياستها ، فكأن تحجب بهذا الدهاء عن أبناء السودان حقيقة سياستها • وحقيقة الاستعمار البريطانى •

وكانت هناك طائفة من أبناء السودان تدرك هذه الحقيقة ، كما كان يدركها الواعون من أبناء مصر ، ولكن الجميع عجزوا عن مواجهة الاستعمار البريطانى وسياسته • واستأثرت بريطانيا بالحكم الفعل فى السودان ، وطبقت به جميع أساليبها الاستعمارية ، فخلقت هناك الطبقات واصطنعت العملاء ، وعزلت شمالى السودان عن جنوبيه وأقامت بينهما

حاجزا ، بل ستارا جديديا ، واطلقت يد البعثات التبشيرية تعمل على هواها
فى الجنوب وراحت تنادى بان السودان لا يضم جنسا واحدا ، بل ان
به عربا وذنوبا ، واخلت تعمل فى طول البلاد وعرضها من اجل التفرقة
بين المصرى والسودانى والتفرقة بين القبائل العربية بعضها عن بعض ،
ولم تدخر فى هذا الشأن جهدا .

كان هذا هو الحال فى السودان حتى سنة ١٩١٨ حين أدركت
بريطانيا أنه لا مناص لها من أن تواجه دعوة الحرية والجهاد ضد الاستعمار
فى السودان ان عاجلا أو آجلا ، فأعدت عدتها لذلك عندما يستيقظ الوعي
الوطنى ويبدأ فى التحرك للثورة ، ومن أجل ذلك بدأت بريطانيا مساعيها
بين عملائها فى السودان فاستكبتهم المراضى يعلنون فيها ارتياحهم للوجود
البريطانى وولاهم له واطمئنانهم لعدائه ، ويسجلون فيها على السودان
أنه لا يرضى بديلا عن حكم بريطانيا ، وحركت مساعيها هؤلاء العملاء ضد
مصر التى لم يكن لها أى وجود اذ ذاك فى السودان .

وقامت الثورة فى مصر عام ١٩١٩ ، وسلمت الأمة قيادتها الى زعمائها
ومنهم سعد زغلول ، ونادت الثورة باستقلال مصر وبوحدة وادى النيل ، ولكن
الزعماء لم يحرصوا على رعاية الثورة فى السودان ، تلك الثورة التى كانت
على استعداد لأن تنفجر لو أنها وجدت التأييد والتوجيه ، كان فى السودان
وقته على عبد اللطيف وعشرات من أمثال على عبد اللطيف ، كان هناك
الشعب السودانى المتحفز ، كانوا جميعا ينتظرون اشارة من مصر ليهبوا ،
ولكن السياسة والزعماء الذين عاجلوا قضية مصر وقفوا مما كان يجرى فى
السودان موقف المتباعد ، فلم يسمع السودان الا مجرد شعارات ! ولم تكن
الدعوة للوحدة ، ولم يكن القول بأن مصر والسودان شريكان فى مصير
واحد الا تعبيرا عما يؤمن به الشعب ويحرص على تنفيذه .

ولكن السياسة حولوا قضية الوحدة الى مجرد شعارات ، فكانت
الرسالة التى تتطلع اليها الأمة فى مصر والسودان اكبر من أن يتصدى
لها أولئك السياسة والزعماء الذين تولوا الدفاع عن قضية الأمة دون أن
يدركوا أن ثورة مصر واصرارها على المطالبة بالاستقلال يحرك تلقائيا

قضية السودان بأكملها • وإذا كان قد فات هؤلاء الزعماء أهمية وضروية قيام السودان بثورته في الوقت الذي كانت تقوم فيه مصر بثورتها فإن بريطانيا لم يفتأ أن تدرك هذه الحقيقة ، فقد لحقت هذا الخطر وبادرت بتجديد موقفها فورا من السودان ومن مستقبله ، صممت بكل عزم وتأكيد على العمل لاقضاء مصر نهائيا عن السودان •

ولقد كان موقف بريطانيا من مصر ومن السودان أن يتكيف بالوجود البريطاني وبجيش الاحتلال القائم في البلدين ، أما وقد تحركت مصر للمطالبة بالاستقلال وفي الوقت ذاته نادى بالوحدة بينها وبين السودان. كما لاح تهديد من شعب السودان بالتجاوب مع الشعب المصري فقد أصبح من المتعين على بريطانيا عندئذ أن تبت في مصير السودان وتقطع كل صلة لمصر به دون أن تنتظر حتى يباغتها بثورته ضدها •

ووضعت معالم السياسة البريطانية التي كانت تقوم على ملهه يقول : « انه بقدر الحاج مصر وتمسكها بانهاء الاحتلال والتخلص من النفوذ البريطاني وسعيها للتمتع بالاستقلال التام يكون العاج بريطانيا وتمسكها بالسودان وحرصها على قسم كل العرى والروابط بين مصر وبين السودان ! » •

وكانت بريطانيا ترغب في أن يدرك كل مصري هذا المذهب في سياستها ، ويدرك أن هدفها لا يجاوز ، وانه بقدر استعداد مصر للمساومة والتفريط في حقوقها ، يكون استعداد بريطانيا للمساومة في مستقبل السودان بما يرضى مصر ، فبقدر تفريط المصريين ونزولهم عما لهم من حقوق في بلادهم ، وبعبارة أدق بقدر سكوتهم عن ممارسة ما لهم من حق في الحرية والاستقلال يكون استعداد بريطانيا للتسليم بالوحدة بين مصر والسودان ، فبريطانيا كانت تريد من المصريين أن يدركوا انها على استعداد لقبول هذه الوحدة اذا ارتضى المصريون أن تكون وحدة داخل الاطار الذي يربطهما الى الأبد بمستقبل بريطانيا ومصالحها في هذا الجزء من العالم ، ويشدها أبدا الى عجلة السياسة البريطانية !

كذلك لم يتبين قادة الثورة المصرية مدى الترابط والتضامن الذي كان يتعين قيامه بين العرب في ثوراتهم في كل مكان ، لم يخاطب قادة الثورة العرب ، لم يتجهوا للأمة العربية ولم يتصلوا بها لينهضوا هم وساند من تزعموا العرب في كل مكان نهضة واحدة وليقفوا وقفة واحدة

دفاعا عن قضايا العرب بوصفها كلها قضية واحدة يواجهون بها الاستعمار
فى كل مكان سواء أكان الاستعمار بريطانيا أم فرنسا أم غير ذلك .

ولقد كان من شأن افعال القادة والزعماء والساسة العرب لهم
الحقيقة التاريخية الأزلية وقتئذ أن تمكن الاستعمار من مواجهة كل بلد
عربى على حدة ، فكان العرب على هذه الصورة ضعفاء متفرقهم ، ضعفاء
بوسائلهم ، ضعفاء بقياداتهم .

وهكذا لم يكن بمستغرب أن تعتمد بريطانيا فى دهاه وخبث الى وضع
مصر ازاء السودان فى وضع الدولة التى تطالب لنفسها بامتيازات تمس
حق السودان فى الحرية والاستقلال على حين كانت بريطانيا تسيطر على
حرية السودان واستقلاله : وعلى حاضره ومستقبله بزعم أن هذه السيطرة
انما هى لحماية حق السودان فى الحرية والاستقلال ، وبحجة أن موقفها
من مصر فى هذا الشأن انما هو موقف المدافع عن حقوق السودان دفاعا
منزها عن كل هوى ، وخالفا من كل مطمع خاص دفاعا عن السودان ضد
مصر الطامعة فيه .

هذا هو الموقف الذى اختارته لنفسها بريطانيا ازاء مصر واذا
السودان ، وحرصت على ابرازه وتحديد به بكل وضوح وبكل صراحة فى
مفاوضات لجنة ملتر ، ومن أجل هذا أرسل ملتر الى عدلى يكن كتابا قال
فيه : « ان موضوع السودان يخرج كلية عن دائرة أى اتفاق يعقد بين
مصر وبريطانيا وذلك لأن السودان ومصر يختلفان كل الاختلاف فى جميع
أحوالهما » وأكد ملتر فى كتابه أن السودان قد تقدم تقدما عظيما تحت
الادارة البريطانية القائمة على اتفاقية الحكم التامى وانه ينبغي ألا يسمح
لأى تغيير حدث فى حالة مصر السياسية بأن يكون سببا لاحداث الاضطراب
فى تقدم السودان .

ثم عاد ملتر يؤكد أنه من المستحيل تسوية موضوع السودان على
المبادئ التى يراد تسوية المسألة المصرية على أساسها ، وذلك :

أولا : لأن سكان البلدين يختلفون ، فبينما سكان مصر متجانسون نجد أن سكان السودان من أجناس مختلفة من العرب ، والسود الذين ينقسمون من ثم الى أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافا واسعا !

وثانيا : لأن الروابط السياسية بين البلدين واهية ، والثورة المهدية قد أنهت السلطة المصرية في السودان بصورة اضطرت حياها بريطانيا الى نجدة المحاميات المصرية هناك ؛ وتحت اشراف السلطة البريطانية قطع السودان شوطا كبيرا في طريق التقدم ؛ ثم مضى اللورد ملنر فقال : انه بعد التقدم الذي أحرزه السودان ، وبعد تكاثر عدد سكان بلاده اصبح في حاجة الى جانب من مياه النيل الذي هو حياة مصر ؛ ولهذا فإنه يرى أن تعين لجنة من خبراء الدرجة الأولى لتحل كل المسائل التي تتصل بالتحكم في مياه النيل •

ثم تحدث ملنر في كتابه عن الروابط التي يمكن أن توجد بين البلدين فقال : لابد أن توجد روابط نظرا لتجاورهما واشتراكهما في مياه النيل ، ولكن هذه الروابط لا يمكن أن يكون معناها أن يخضع السودان لمصر ، وذلك لأن بلاد السودان قابلة للتقدم والاستقلال بنفسها عن مصر •

وتمشيا مع وجهة النظر البريطانية قال ملنر : « انه ينبغي ألا يكون السودان تحت سلطة واحدة وان الحكومة البيروقراطية لانتلائم السودان ، وانما الحكومة التي تلائمه وتناسبه هي الحكومة اللامركزية •

ثم أشار ملنر الى القوات المصرية في السودان فقال : انها كبيرة جدا وانه ينبغي إعادة النظر فيها تخفيفا للعبء المالي الواقع على مصر •

واستطرد ملنر قائلا : ان غرض السياسة البريطانية هو اخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية في السودان ؛ وانه من الواجب تقرير العلاقة بين البلدين على قاعدة تضمن ارتفاع السودان مستقلا عن مصر ، وانه يتحتم الاعتراف بحق مصر الذي لا تنازع فيه في الحصول على كمية وافرة من

ماء النيل • وكانت تلك الروابط الأخيرة هي الرابطة الوحيدة التي سلمت بريطانيا بوجودها بين مصر والسودان •

وقال ملتر : انه اذا صرحت بريطانيا العظمى بهذا الحق لمصر رسمياً واعترفت بأنها عاقدة النية على المحافظة عليه في كل حل سكنت بذلك من روع المصريين وخففت عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذه الناحية •



وهكذا كان هذا التصريح من جانب بريطانيا لحسم قضية السودان وارضاء مصر ، ولذلك لم يضمن ملتر مشروع الاتفاق الذي قدمه للسوفد المصرى أى نص خاص بالسودان •

ولما قدم الوفد المصرى نص مشروع المعاهدة الذى أعده رداً على مشروع اللورد ملتر فى ١٧ من يوليو سنة ١٩٢٠ تصدى لقضية السودان فى المادة الثالثة عشرة من المشروع اذ قالت هذه المادة : ان مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص ، وعلى هذه الصورة فان الوفد المصرى فى وثيقة رسمية قدمها من جانبه الى الحكومة البريطانية قد قبل ارجاء كل حديث عن السودان وعن الوحدة بينه وبين مصر فى الوقت الذى كانت الثورة تنادى باستقلال وادى النيل : مصره وسودانه !

ثم جاءت بعد ذلك مفاوضات عدلى - كيرزن ، فزادت بريطانيا موقفها من السودان وضوحاً ، وأثار مستر لندسى المتحدث باسم الحكومة البريطانية موضوع السودان ، ولكن « عدلى » رأى أن يتجنب التعجل بالاجابة عن سؤاله غير أن لندسى عاد ليقول : انه وان لم يهده اليه بالكلام فى السودان، فان ذلك لا يحول دون الحديث عن السودان ، وذكر « عدلى يكن » بما كتبه اللورد ملتر فى تقريره قاتلاً : لا أظن أن الحكومة البريطانية الا آخذة برأيه فيها •

وقد قصد لندسى من اثارته هذه استدراج عدلى يكن لايضاح موقفه من السودان بعد أن كان عدلى ممتنعاً عن الخوض فى هذا الأمر •

وقد رد عدلى يكن فقال : ان اللورد ملتر لم يضع حلاً معيناً لقضية

السودان • ولم يضمن تقريره شيئاً عن تفصيل نظام الحكم فيه ، وكل ما أبداه مجرد آراء ترمى الى استبقاء طابع الحكم الذى جرى فى السودان من عهد فتحه الى الآن •

ثم استطرد عدلى فى حذر ولباقة ، فسأل بدوره لندسى قائلاً : واذا كن لنا أنه نتكلم الآن عن السودان فانتى أحب أن أعرف أولاً رأيك فى مركز السودان • فقال : لندسى : انه حكم ثنائى ، يضى انه ملك مشترك ؟ فرد عليه عدلى يكن قائلاً : ان الاشتراك انما هو فى الادارة أما حق السيادة فهو لمصر وحدها ، وان بريطانيا لم تزعم لنفسها يوماً حقاً فى السودان بسبب ذلك الاشتراك ، ومصر ما زالت تسد عجز ميزانية السودان حتى عهد قريب • ولكن مستر لندسى قال : ان حق بريطانيا فى السودان بحكم أن العلم البريطانى يرفرف بجانب العلم المصرى فى السودان !

وقد نجح مستر لندسى على الرغم من حرص عدلى يكن فى استدراج عدلى الى ايضاح وجهة نظره فى الموضوع ، وعاد عدلى يكن فقال : ان لمصر حق السيادة على السودان ، وان اتفاقية سنة ١٨٩٩ وضمت لتقرير الاشتراك بين مصر وبريطانيا فى ادارة السودان ، ولكن نصيب مصر من تلك الشركة فى حكم العدم لأن الادارة أصبحت انجليزية بحتة وان كل ما لمصر الآن هو أن القرارات التى يصدرها حاكم السودان ترسل الى رئيس مجلس الوزراء فى مصر لمجرد التبليغ ، وانه ليس لرئيس الوزراء ان ينقض أمراً أو يبرم حكماً ، وأكد عدلى حقوق مصر فى السودان ، وتمسك بأن يكون لمصر يد فى ادارة السودان ، اما الصورة الفعلية لتلك اليد فهى محل البحث ، وكان عدلى يكن حريصاً على أن يؤكد أن ما يطالب به ليس لمجرد التمتع بلذة الحكم لاشباع شهوة السلطة ، ولكنه للدفاع عن مصالح مصر وأولها النيل والجيش ، وهما مما أوردته عدلى يكن كمثل على المصالح المختلفة التى تربط مصر بالسودان •

ولما استفسر عدلى من مستر لندسى عما يراه بشأن مياه النيل أجاب مستر لندسى قائلاً : ان اللورد كيرزن مستعد لأن يعترف بصوت جدى

فى قسمة مياه النيل ، وهو يرى أن تنشأ لهذا الغرض لجنة من نوع اللجان
التى فى أمريكا ، وإن كانت قسمة المياه فى أمريكا لا يبتنى بها تنظيم الرى
وإنما تنظيم القوى الهيدروليكية •

وهكذا أعلن مستر لنسى وحدد وجهة النظر البريطانية من تدويل
النيل وتوزيع مياهه تحت إشراف لجنة يكون لمصر صوت جدى فيها دون
أن تكون لها وللسودان الكلمة العليا ودون أن يكون لهما مراقبة على مياه
النيل •

ومضى مستر لنسى يؤكد وجهة النظر البريطانية فى ألا تكون لمصر
أية رقابة على مياه النيل ، بل الذى يكون لها هو حق الاعتراض على العمل
الذى يضرها فقط • وعلى أن يعرض ما ينشأ من خلاف على لجنة مشتركة
تفصل فيه ! •

وبينما كان عدلى يؤكد للجانب البريطانى فرط حرص الأمة وشدة
رغبتها فى حل مسألة السودان حلا يرضيها كان الجانب البريطانى بدوره
يؤكد لعدلى أن المشروع البريطانى سيكون دون الحد الأدنى لمطالب
المصريين ، وأنهم لن يكونوا راضين عنه إلا أن « عدلى » نبهه الى ما تقتضيه
الضرورة من العمل من جانب بريطانيا على ارضاء المصريين وتسليمها لهم
بالحق الأدنى من مطالب البلاد •

ولما تدخل مستر لويد جورج رئيس الوزراء فى أثناء المفاوضات فى
موضوع السودان تعلق بالمواصفات البريطانية عبر أراضيها ، وذلك لى
يفصل بهذه التهمة السودان عن مصر ! وقال : إن لمصر شأنها غير شأن
السودان ، فأتنا فيما عدا تأمين مواصلاتنا بطريقها ، لا نريد التدخل فى شئوننا
بل نريد أن تربطنا وإياها محالفة حقيقية ، أما السودان فلا يسعنا تركه أو
النزول عن مركزنا فيه ، على الصورة التى يمكن أن تنزل بها عن مركزنا
فى مصر •

وقد انتهت بريطانيا الى اعداد نص فى مشروع الاتفاق الذى قدمه

لورد كيرزن يقول : ان رقي السودان في هدوء وسكينة ضرورى لأمن مصر ولحفظ نصيبها من المياه ، وبأن مصر تتعهد لحكومة السودان بالاستمرار في تقديم المساعدات الحربية التي كانت تقدمها لهذه الحكومة في الماضي ، أو ابدالها بإعانة مالية تحدد فيمتها بالاتفاق بين الحكومتين على أن تكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام ، وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل ، وقد تفرر من أجل ذلك ألا تنشأ مشروعات رى جديدة على النيل او على روافده في جنوبى وادى حلفا دون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر ويمثل السودان آخر. ويمثل أوغندا ثالث .

وكان موقف بريطانيا في هذا الشأن غريبا بالغ الخطورة : غريبا لان بريطانيا التي لم تكن الا مجرد شريكة طبقا لاتفاقية السودان ونظام الحكم الثنائى قد حولت نفسها ولىة على أمر السودان وصاحبة الكلمة العليا في شئونه دون أن تعترف لمصر بأى وجود أو بأى وضع في السودان ، ولكن على الرغم من هذه الحقيقة التي اعترفت بها بريطانيا في المشروع المقدم منها لم تكف عن الزعم بأن مصر هي صاحبة الكلمة العليا ، وذلك لكي تحيل مصر مساوى الحكم البريطانى في السودان وتخرجها امام السودان وإبناء السودان !

ولقد اكتفى عدلى في الرد على المشروع البريطانى بقوله : ان مسألة السودان التي لن يتناولها البحث لا يمكن الوفد المصرى المفاوض أن يسلم بالصوص الخاصة بها .



ثم صدر « تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » وتناول السودان ، فجعل منه موضوع التحفظ الرابع الذى تضمنه البند الثالث من التصريح ، والذى جاء فيه : انه الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية ، تحتفظ الحكومة البريطانية بصورة حافظة بتولى أموره « أمور السودان » وتبقى الحالة فيما يتعلق به على ما هي عليه .

وحرص مستر لويد جورج على أن يعلن في مجلس العموم

البريطاني موقف بريطانيا من مشكلة السودان ، فأكد من جديد تلك المعاني التي تضمنها مشروع كيرزن فقال : ان بريطانيا لن تسمح بأية حال أن يكون لمصر أى حق فى التدخل فى شئون السودان وانه إذا كان لمصر حقوق فهي مقصورة على ضمان ما تحتاج اليه من ماء الرى ، أو تحتاج اليه مستقبلا لزراعة أراضيها بأكملها •

ثم عاد لويد جورج الى ترديد الضمانات التي تكفلها الحكومة البريطانية لمصر فى هذا الشأن • وفيما عدا هذا قال : انه لن يكون لمصر أى مبرر للتدخل فى شئون السودان بأى وجه ! •



وهكذا حددت بريطانيا موقفها بصورة علنية واضحة لا لبس فيها : ولا غموض ، وكان لزاما عليها وهى تواجه الحركة الوطنية فى مصر ، وتواجه مطالبة مصر بالوحدة بينها وبين السودان ، أن تعمل دون إبطاء للقضاء على البقية الباقية من الوجود المصرى الهزيل فى السودان ، وكان لابد ان ينتهى عملها فى السودان بطعنة تصوبها الى مصر فى صميم ثورتها وفى صميم عزتها ، وكانت كل المقدمات تشير الى النتائج التي تسمى : بريطانيا الى تحقيقها •

ولكن هل ادركت السياسة وقادة مصر اذ ذاك هذه الحقيقة فاحتاطوا ، وأعدوا عندهم لمواجهة جميع الاحتمالات ؟ وهل كان بمقدور هؤلاء السياسة والقادة ان يحركوا الشعب فى مصر وفى السودان ، وأن يدفعوا انطلاقاته الثورية ليقف فى وجه بريطانيا ومشروعاتها لان الانطلاق الثورى كان هو القوة الوحيدة التي كانت تستطيع ان تفسد على بريطانيا كل خططها وتكرهها على الخضوع لمطالب الشعب ؟

ذلك كان الوضع فى السودان عند قيام الثورة المصرية عام ١٩١٩ : وعند صدور « تصريح ٢٨ فبراير » ومواجهة الوفد المصرى وسعد للموقف السياسى برمه فى مصر وفى السودان •

الفصل الثالث والثلاثون سعد زغلول بين الجهاد والمحكم

« مقتضى ثقة الأمة في سعد - سعد والدخول في الانتخابات - نتائج موقف »
 « سعد - الانتخابات ولقضية الاستقلال - هل كان يمكننا الدفاع عن قضية الاستقلال »
 « ولقضية الدستور وما ؟ وهل امكن المحافظة على قوة الاندفاع الثورى ووحدة البلاد »
 « الوفد يصر على انه وكيل الأمة الايمن على اهدافها - موقف سعد - نجاح الوفد »
 « الساحق في الانتخابات - خطاب سعد يوم ١٢ من يناير سنة ١٩٢٤ - برلمانيا »
 « تنحى موقف سعد - الملك وسعد - سعد والوزارة - استدراج سعد الى قبول »
 « الحكم - دور محمد سعيد وتوفيق نسيم وأحمد مفلح - سعد ورياسة الوزارة »
 « خطاب سعد في حفلة النواب يوم ٢٥ من يناير سنة ١٩٢٤ - سعد يقبل رئاسة »
 « الوزارة والحكم في ظل الاحتلال - هل نجح سعد في التوفيق بين الزمامة والجهاد »
 « والحكم ؟ » .



كان سعد زغلول موضع ثقة الأمة التامة لتحقيق أملها في الاستقلال التام لمصر والسودان ، وعلى أساس هذه الثقة كان سعد زغلول والوفد على اطمئنان كبير الى تأييد الأمة المطلق في موقفها من « تصريح ٢٨ فبراير » وموقفها من الدستور الذى أعلن سعد استكراه المستمر له ، المرة بعد المرة .

وكان من مقتضى هذه الثقة ، ومن مقتضى موقف سعد والوفد من « تصريح ٢٨ فبراير » ومن الدستور أن تلقف الأمة بمعزل عن الانتخابات التى جاءت نتيجة لهذا التصريح وذلك الدستور ، فتقاطعها ، وبذلك تجعل البلاد من قضية الاستقلال مطلبها الوحيد الذى لا يعلو عليه أى مطلب آخر لها ، وكانت هذه المرحلة من أدق المراحل في حياة مصر السياسية . وكفاحها ، وكان لموقف سعد والوفد فيها آثار بالغة الخطورة في مستقبل مصر السياسى ، وفي قضية الاستقلال وفي قضية الدستور ذاته ، ولادة ثلاثين عاما حتى قامت ثورة عام ١٩٥٢ .



ولم تكن الانتخابات في ذاتها نتيجة ، ولم تكن هدفا ، بل انها كانت مجرد مقدمة لها بطبيعة الحال نتائج تترتب الواحدة على الاخرى بحكم الواقع ، وبحكم المنطق ، فواء الانتخابات برلمان ، ووراءها تشكيل الوزارة ، ووراءها الحكم والسلطان .

وكان الدخول في الانتخابات وخوض معركتها يعين على المرشحين أن يحددوا موقفهم منها ، وأن يتدبروا المعنى الذي ينطوي عليه قرارهم في هذا الشأن ، ولم تكن الانتخابات بالنسبة لسعد والوفد مجرد مرحلة يمران بها في طريق نضالهما لتحقيق أهداف الأمة ، بل كان قرارهم في هذا الشأن بمثابة اختيار لمسلك ولأسلوب جديدين : ترتب عليهما آثار بعيدة تنعكس حتما على مستقبل قضية الاستقلال ، والوحدة ، ثم على موقف سعد والوفد منهما ، بل تنعكس على موقف الشعب من قضية الاستقلال ، وعلى موقفه من زعامة سعد وهؤلاء الذين وكلتهم الأمة عنها على مر الأيام .



كان على الوفد المصري أن يحدد سلفا موقفه كاملا من الانتخابات ومن النتائج المترتبة عليها ، وان يكشف الأمة بذلك كله ، وأن يحصل منها على تفويض خاص يؤيد الموقف الذي اختاره لها ، وكان على سعد بعد أن يكشف الأمة بهذه الحقائق أن يخضع لقرار الأمة في هذا الشأن : فاما أن تؤيد التمسك بقضية الاستقلال ووحدة البلاد ، وتعلن اصرارها على مواصلة الجهاد والكفاح ، وهذا يعني مقاطعة الانتخابات وتجنب الانسياق وراء ما يترتب عليها من نتائج ؟ واما ان تقتنع الأمة بما رآه سعد زغلول والوفد من قبول الدخول في معركة الانتخابات ، وهذا كان لابد له من قيود وتحفظات لأن الدخول في الانتخابات في تلك الحالة كان بمثابة أسلوب جديد وتجربة جديدة وسلاح جديد : كانت الانتخابات في هذه الحالة وسيلة لكفاح جديد وليست في ذاتها غاية ، وكان حتما على وكلاء الأمة اذا رأيت المضي في هذا الاتجاه أن يلتزموا قيود الوكالة ، وأن يدركوا أن التطلع الى الحكم في ذاته انحراف وانسياق وراء خطة بريطانية في استدراج قضية البلاد الى حيث تريد ؟ بل كان عليهم أن يدركوا أن في مجاراتهم لهذا الاستدراج تسجيلا بالقضاء على كفاح الأمة وعلى ثورتها ! كان لزاما على وكلاء الأمة أن يحددوا موقفهم من قضية الاستقلال على

ضوء هذه الحقائق ، وألا يشب عنهم أن الشعب قد أولاهم ثقته على أساس تحقيق الاستقلال التام ولا أقل من هذا الشرط .

كان حريا بوكلاء الأمة أن يتبينوا الى اى مدى يمكن التوفيق بين قضية الاستقلال وبين توليهم الحكم فى بلد يسيطر عليه العدو المحتل الذى لا مفر من معاهدته ومعاركته لاستخلاص قضية الاستقلال من بين براثنه ، وكان حريا بهم أن ينعموا النظر فى هذا المستور الذى يراد لبلد يجلس على عرشه اجانب عنه لا تربطهم بالشعب رابطة من شعور او مصلحة مشتركة !



ان وكلاء الأمة لم يتبينوا الى اى مدى يمكنهم الاحتفاظ بوحدة الصف فى البلاد اذا ما جمعوا بين قضية الاستقلال وقضية المستور ، مع ان هذه الوحدة لا يمكن تحقيقها والاحتفاظ بها الا فى اطار المطالبة بالاستقلال ؟

ان هؤلاء الوكلاء واعى أعضاء حزب الوفد لم يرجعوا الى ضمائرهم فى شان الحكم والسلطان ، لم يسائلوا انفسهم : الى اى مدى يمكن أن يعرّفهم الحكم والعراك حوله من آجله ، فينساقوا فى التيار وراء المصالح والاعتبارات التى تربط بمستقبلهم السياسى فى القرية وفى المدينة ثم فى مقاعد الحكم ؟ انهم لم يابهاوا بما يمكن ان يعثور قوة الاندفاع الثورى فى الأمة من الوهن والضعف ، واذا ما اقترن الجهاد فى سبيل الاستقلال بالصراع حول الحكم ! لم يدركوا فى هذا الصدد ان التضحية والانانية نقيضان لا يجتمعان وضمنان لا يتفانان أبدا . وكان ممكنا لهؤلاء الوكلاء ان يغلطوا الى البديهيات التى لا تزال التجارب تؤيدها فى حياة الامم وحياة الافراد ، كان ممكنا لهم ان يدركوا ان الأمة التى سلمتهم قيادها قد تنساق وراءهم بعمل الثقة فيهم ، ولكن ذلك لن يكون الا الى حين ، فلا بد من ان تنتبه الأمة ولا بد من ان تراجع حساب هذه الثقة ، لتجد فيه ما لا يتفق مع الوكالة التى عهدت بها الى وكلائها .

كان ثارما على هؤلاء ان يتبينوا ذلك كله ، ويتنبهوا الموقف على اساس ما تبين لهم ، لان طبيعة ايثار الوكيل اى ايثار الوفد بثقة الأمة تفرض عليه بل تلزمه تحرى الحقائق وتدبر الامور ، والتبصر فى النتائج ، وتدارك جميع الاحتمالات حتى لا تتعرض قضية البلاد التى اؤتمن عليها لاي خطر .



لقد اعتبر الوفد نفسه وكلاء عن الأمة متحدثا بلسان الشعب ، ولذلك رفض أن يساير حزب الأحرار الدستوريين ، وان يكون له برنامج

وخطة للعمل ، ولم يعتبر نفسه حزبا وطنيا ، بل اعتبر أنه هو الأمة بأسرها ، والأمة لا يجوز أن يكون لها برنامج كبرامج الأحزاب وإنما برنامجها هو قضية الاستقلال في المقام الأول ، ثم قضية الحرية والدستور ، وعلى ضوء من هذه الحقائق - واستادا الى هذا المبدأ الذي أعلنه - قرر الوفد الدخول في المعركة الانتخابية ، وكان من الطبيعي والأمة نرى أن الوفد وكلها حقا أن ينجح مرشحوه في الانتخابات نجاحا ساحقا ، ثبت الثقة بالوفد ، وعزز مكانته ، وكان أبرز دليل على التفاف الشعب حول سعد زغلول والوفد انه لم ينجح في تلك الانتخابات من خصوم الوفد ومن الذين لم يقبلوا الانصواء تحت لوائه الا عسدد لم يجاوز العشرين من مجموع النواب البالغ عددهم مائتين وأربعة عشر نائبا ، ولعل من أقوى الأمثلة على قوة اندفاع الأمة وراء سعد والوفد آثذ أن يحيى ابراهيم وقد كان رئيسا للوزراء التي أشرفت على الانتخابات سقط في دائرته الانتخابية وفاز عليه مرشح الوفد ، مرشح الأمة !



تطلعت الأمة الى سعد زغلول زعيمها ليقول كلمته ويحدد معالم سياسته ويعلمن بدء مرحلة جهاد أوسع وكفاح أقوى وأمضى في ظل هذا التأييد الوطني الشامل .

تطلعت الأمة الى سعد ليحدثها عن الوحدة ، عن التضامن والتكاتف في سبيل تحقيق أهداف البلاد ، يحدثها عن قضية الاستقلال التي كانت الانتخابات تأكيداً جديداً لوكالته فيها ، فإذا بسعد زغلول الذي فاز باجماع الأمة وتأييدها يقف يوم ١٢ من يناير سنة ١٩٢٤ ليتحدث عن حرب الانتخابات وميدانها وأسلحة القتال والنزال في معركتها ! وإذا بزعيم الأمة يتحدث عن خصومه فيقول : « ما زلنا بهم حتى انكسر غارهم ، واندحر جانبهم ، ولم يسعفهم تأجيل اكتسبوه ، ولا تأويل تسفوه ، ولا نفثهم قواعد ابتكروها لدرجات في الانتخابات عددها ، ولا قيود لخلق حرية الاجتماع قتلوها !

وبعد أن سرد سعد مساوى تقيد حرية الاجتماع وحرية النشر تحدث عن فوز المخلصين فقال : « ان علينا بعد تلك الضربة القاضية وهذا

النصر العزيز أن تتوجه الى الله بقلوب خاشعة ، ونسجد لعزته شاكرين ،
ثم نستغفر الله لنا وللذين انحرفوا بجهالة عن قصدنا ، وابتغوا غير سبيل
المخلصين ، ونرحب بعودتهم الى الصراط القويم ، صراط الذين
اهتدوا وأخلصوا لله والوطن الكريم .

ومضى سعد زغلول في بيانه على هذا النمط ، ثم قال : « اننى
أتقدم بأخلص عبارات التهاني الى أمنا الكريمة على تلك النظرة الصائبة ،
وعلى ذلك الاجماع المهيّب ، ونرفع الى جلاله الأسمى آيات الشكر الأوفى
على هذه النعمة الكبرى التى فاقت كل النعم ، ولم يسبق لها نظير فى سائر
الأمم . »

ثم جدد سعد في بيانه المهد الوثيق للأمة على أن يحيا في خدمتها
وفنى من أجل رغبته ، ولا يتخذ له من دونها لنفسه وليا ، ولا يجعل
لغيرها الكلمة العليا ، وأن يجاهد في سبيل استقلالها ما استطاع ، وإن يظل
يرى هذا الجهاد أقنس واجب عليه .



وهكذا عبر سعد زغلول في أول بيانه للأمة بعد الانتخابات عن وجهة
نظره ، فاعتبر أن الفوز في الانتخابات ضربة قاضية ونصر عزيز ونعمة
عافت كل النعم ، ضربة لا لبريطانيا بل للمضوم من السياسة المصريين !
وكان الانجليز يراقبون الموقف ويتابعون انفعالات سعد وأثر فوز
الوفد في الانتخابات ، فبادر مندوب وكالة رويتر في ١٥ من يناير سنة
١٩٢٤ ، فسأل « سعد زغلول » عن النتائج المترتبة على الانتخابات التى
وكسبته أغلبية ساحقة ، ورد سعد على سؤال الصحفى قائلا : انه اذا اتبعت
القواعد الدستورية وجب على يحيى ابراهيم أن يستقيل أمام حقيقتين
كبيرتين أولاهما : ان البلاد قد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ،
والأخرى : أن رئيس الوزراء نفسه قد هزم في الانتخابات ، وفاز عليه
مرشح الوفد ! ولما سأله الصحفى : هل يقبل تشكيل الوزارة الجديدة
حينما يكلفه الملك ذلك عملا بالقواعد الطبيعية في مثل هذه الظروف ؟ أجاب
سعد : سأعمل عندئذ ما أرى أنه واجب على الأمة . »

ولم يحدد سعد في اجابته هذه موقفه الصريح الذي كانت بريطانيا تتوق الى معرفته ، والذي كان من الأمور التي شغلت الأمة بعد ظهور نتيجة الانتخابات •

ويادر الملك باستدعاء سعد زغلول ، وحرصت الصحف في نشرها لهذا النبأ على أن تقول : ان المقابلة دامت ساعة ونصف الساعة ، وان سعدا كان فيها محل العطف والرعاية ، وان الحديث دار حول نتيجة الانتخابات وتشكيل الوزارة الجديدة •

ولما كان الملك اذ ذاك يزعم القيام برحلة الى منطقة القناة وسيناء فقد أرجأ القرار الخاص بتشكيل الوزارة حتى يعود ، ونشطت التكهينات عندئذ عن موقف سعد من قبول الوزارة ، وعما يجب أن يكون عليه هذا الموقف : فكان هناك من يشير برفض تشكيل الوزارة استنادا الى أن الحيلة نعين على سعد زغلول ، وتعين على كل من انتخبتهم الأمة للنيابة عنها في البرلمان أن يتعدوا كل الابتعاد عن تأليف الوزارة وألا يتدخلوا في تشكيلها أى تدخل •

وكان عمر طوسون في طليعة القائلين بهذا الرأي ، ولقد عقد معه مندوب الاهرام حديثا في هذا الشأن أثار فيه المندوب سؤالا عن التقاليد الدستورية التي تحتم على الفريق الحائز للأغلبية البرلمانية أن يقبل تأليف الوزارة ، فأجاب عمر طوسون قائلا : نعم ، هذا كلام صحيح ووجيه ولكن في غير بلادنا ، اما عندنا فإن الأمر في هذا الصدد ، يحتاج الى انعام النظر والتفكير ، وعلى كل حال فإن برلماننا لم يجتمع بعد ، ومسألة التقيد بالتقاليد البرلمانية لا تكون الا بعد انعقاده ، وهي الآن سابقة لأوانها ، ولما سأله المندوب عما يبعثه على رأيه الذي يحرم على نواب الامة تأليف الوزارة قال ان السبب الذي يجعلني أرى هذا الرأي هو « تصريح ٢٨ فبراير » ، وانتم تعلمون ان هذا التصريح لم ترض عنه الامة ، وأنها غير معترفة به الآن ، فتأليف وزارة من نواب الامة ونحن ماثلنا في ظل هذا التصريح يكون اعترافا به من النواب يؤدي الى تسجيله على البلاد بمقتضى قبول نوابها اياه

وأما الحصول على الغاء « تصريح ٢٨ فبراير » قبل تأليف الوزارة فأمر غير ممكن كما لا يخفى عليكم » .

ولما عاد مندوب الأهرام فاستطلع رأيه في احتمال امكان أن تزال هذه العقبة وأن تتخذ الوزارة الجديدة التحفظات اللازمة قبل تسلمها لزام الحكم ، أجاب قائلا : ان التحفظات في هذه المسألة لا تفتى شيئا ، ولا سيما أنها تكون صادرة من الفريق الضعيف ، ولا يحتمل أن يصدق الفريق القوي على هذه التحفظات أو يجيزها .

ثم اختتم عمر طوسون وجهة نظره مؤكدا أن رأيه الذي لا يحدد عنه هو مقالته ، وهو أن يترك تأليف الوزارة ، في الظروف الحاضرة ، الى من يقبل تأليفها من غير نواب الامة ، وبدون تدخل النواب .

على أن الذي دفع عمر طوسون الى ابداء هذا الرأي انما هو عداؤه الشخصي للملك فؤاد وسعيه الدائم من أجل كسب عطف الرأي العام باعتباره منافسا للملك ، ولكن بصرف النظر عن الباعث على هذا الرأي ، فانه كان جديرا بأن يحظى بمنايا سعد زغلول ولا سيما أنه كان هناك رأى آخر تفيض به أنهر الصحف اليومية ، يدعو الى عكس هذا الاتجاه ويحرض « سعد » على قبول الحكم ، وكان مصدر هذا التوجيه وقادة حملته ثلاثة من أنصار سياسة الوفاق والوثام ، ومن عملاء السراى ، ومن زاملوا سعدا زمنا طويلا في تلك الفترة من تاريخ مصر وفي طليعتهم محمد سعيد .



ويصف عباس محمود العقاد « محمد سعيد » فيقول : انه كان رجلا داهية يحب بما استطاع من دهبائه أن يجمع بين قضاء أغراضه واستبقائه سمعة سياسية يلبس لها لبوسها في كل مجال ، وعند كل فرصة ، ثم يتناول العقاد علاقة محمد سعيد وسعد زغلول فيقول : « ان العلاقة بينهما كانت علاقة فتور وجفاء منذ كانا معا في الوزارة قبل الحرب العالمية الاولى ، ثم وقع بينهما ما وقع من الخلاف الشديد في الجمعية التشريعية » .

ويستطرد فيقول : ان « محمد سعيد » حاول أن يجمع وقدا « ثانيا »

الى جنب وفد الأمة لينازعه قيادة الأمة ، والدفاع عن قضيتها متمدا في بداية الأمر على عمر طوسون وأفراد من بقايا الحزب الوطنى ، ثم أحس نفور الأمة من هذا المسمى ، وصدود عمر طوسون عن متابعتها ، فترجع وظل يرقب الأحوال الى أن عرضت الوزارة عليه لقبها •

ويقول العقاد : ان « محمد سعيد » اقترح صيغة الوزارة الادارية وحيلة تأجيل الوزارات السياسية الى ما بعد عقد مؤتمر الصلح وابرام مهادنة مع الدول المتحاربة ومع الدولة التركية على الخصوص ، لأنه رأى فى ذلك مخرجاً له من جميع الجوانب •

ويسترسل العقاد يصف « محمد سعيد » فيقول (١) ان « محمد سعيد » اراد بهذه الحيلة أن يريح نفسه من المطالب السياسية ولا يصادم الأمة من أمل من آمالها ، ثم هو يستبقى دعوة الحزب الوطنى الى وقت الحاجة ، لأنه الحزب الذى يعتمد على حقوق السيادة التركية فى دعوته الوطنية ، ثم هو يدافع لجنة التحقيق البريطانية بهذه الحجة الى أقصى أمد ميسور ، حتى اذا جاءت بعد اعتراف الدولة التركية بالحماية البريطانية كما كان منظورا لجميع المرفعين استطاع هو أن يسوس الأمر بغير مشقة لأمة أشرفت على اليأس ونفضت يديها من جميع الدول ، ووفد بدأ فنسله أمام الأمة ، وحزب وطنى لم يبق له ما ينمّل به من السيادة التركية ، ولكن بقي له من المنافسة للوفد ما يحفز له لحربه ومكافحته ويطمعه فى القلبة عليه وقد ظهرت للأمة هزيمته واخفاقه •

ويستطرد العقاد فيقول : ان سيداً قد أقبل بمثل هذا الدماء على علاج المشكلات التى خلقتها الحماية والثورة لوزارته ، فاجتهد فى اقناع الانجليز بتحويل قضايا الوطنين من المحاكم العسكرية الى المحاكم الاهلية فافتنوا لانهم يضمنون من صداقته لهم واخلاصه فى التصريح لهم ، أنه على الأقل عدو الوفد المصرى ورئيسه •

كان هذا هو « محمد سعيد » الذى وقف عندئذ ينادى بضرورة تولى

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٢٨٦ •

سعد زغلول الوزارة ، وقد نشرت له صحيفة البلاغ في ٢٣ من يناير سنة ١٩٢٤ حديثاً مستفيضاً قال فيه : « ان هناك من ينادى بوجوب تفصيل سعد لرياسة مجلس النواب والبعد عن الوزارة ، ولكنه يرى انه يتعين على سعد أن يحمل عبء الوزارة وألا تفلت منه هذه الفرصة السانحة من أجل خدمة البلاد ، لأن الموقف حرج ودقيق : فمن جهة توجد أعباء ثقيلة تركتها الوزارات السالفة والحالات التي نشأت عن الحرب والظروف التي تقلبت على مصر بسببها ، ومن جهة أخرى فإن البلاد دخلت بفضل جهادها وجهاد الوفد في عهد جديد لتمتع فيه الأمة بسلطانها أي عهد انشاء نظام حكم لم تألفه البلاد بعد ، وذلك عبء يضاف الى الأعباء الأخرى » ثم يقول :

ان قبول سعد زغلول لرياسة الوزارة أمر لا مناص منه في الاحوال التي نحن فيها الآن ، فالأمة وضعت في سعد كل ثقنها لكي يشولى حل قضيتها السياسية والآن وقد فتح أمامه ميدان العمل للقضية باسم الحكومة المصرية أرى أنه يجب عليه أن يخوض هذا الميدان لأنه يكون فيه أكثر على خدمة القضية منه اذا كان بعيداً عنه ؟ فقبوله للوزارة الآن استمرار منه في تأدية المهمة التي وكلت الأمة الوفد فيها ، ولكنه استمرار في ظروف أفضل وأدعى للنجاح .

وفي معرض النقد والتجريح لأراء المعارضين لرأيه هذا يقول محمد سعيد : ان بعض الناس لا يحبون ذلك ، ولكنهم في اعتقادى ينساقون في رأيهم المخالف بمواطفهم دون عقلهم ، والسبب في تكوين عواطفهم هذه هو أنهم ألفوا منذ عام ١٨٨١ أن تكون الوزارات المصرية خاضعة للنفوذ الانجليزى ، فمن الطبيعي أنهم لا يحبون ان تكون وزارة برئاسة سعد خاضعة لهذا النفوذ ، ولكنهم لو فكروا قليلا بعقولهم لوجدوا ان الوزارة الجديدة ولاسيما اذا كانت برئاسة سعد ستكون وليدة ارادة الأمة مستمدة سلطتها من هذه الارادة وحدها ، ولا تأثير لنفوذ الانجليز عليها ، وحيث أن ينتفى السبب الذي كان منشأ الخوف من الوزارات في الماضي ولا يبقى الا شيء واحد هو أن الوزارة مصرية وطنية تمثل ارادة الأمة وتعمل لخدمتها ، معتمدة عليها تحقيقاً للاستقلال التام .

وقال محمد سعيد : انه يرى أن قبول سعد زغلول للوزارة ضرورى
لمصلحة القضية المصرية ولمصلحة البلاد من كل الوجوه الاخرى ، فان
كفايته وصفاته والثقة التى وضعتها الأمة فيه تجعله الوحيد الذى يستطيع
مباشرة تنفيذ النظام الجديد وانشاء تقاليد الصالحة .

ثم ان وجوده فى رئاسة الوزارة ينشر فى البلاد جوا من الطمأنينة
ترتاح له النفوس ، ومن شأن هذه الطمأنينة ان تعود على البلاد بالخير
والبشر ، ولهذا كله اعتقد ان قبوله لرئاسة الوزارة واجب عليه .

وهكذا لم يخف محمد سعيد الغرض من قيام سعد بتأليف أول
وزارة ، كما كشف عن معنى الطمأنينة وراحة النفوس واثار ذلك فى
الاندفاع الثورى فى البلاد .

ومضى محمد سعيد فى حديثه لىقرى « سعد زغلول » بقبول الوزارة
ملوحا له بالمفاوضات ، فقال : انى اعتقد أنه اذا تخلف سعد عن تأدية هذا
الواجب حمل نفسه مسؤولية اضاعه فرصة سائحة الآن قل ان تسنح فرصة
مثلا فى كثير من الاحايين ، فان وجود سعد فى رئاسة الوزارة المصرية ،
ومستر رامزى ماكدونالد فى رئاسة الوزارة البريطانية لفأل حسن وفرصة
فظة يجب ألا تضيع .

وتأكيدا لرأيه قل محمد سعيد فى حديثه : ان على سعد فى اعتقادى
أن يقبل رئاسة الوزارة ، ليوصل جهاده ، وقد مثل محمد سعيد ، فى هذا
الشأن « سعد زغلول » بالغازى مصطفى كمال ، وفزيلاوس وموسولينى ،
وكل الزعماء الذين قادوا النهضة فقال :

ان هؤلاء الزعماء لم يحجموا عن تقلد الحكم فى الوقت المناسب ،
ولم ير واحد منهم أن قيادة النهضة مائة من ذلك ، بل انهم ، على العكس
رأوا أن تقلدهم الحكم استمرار للواجب الذى أخذوه على عواتقهم ،
ووكلت اليهم أمهم أن يقوموا به لخدمتها .

ولكننا هنا ، وعند هذا الاستشهاد بالذات فى حديث محمد سعيد
نقف تتساءل : هل كانت هذه المقارنة مقارنة معقولة وجديرة بأن تعقد
بين مصر فى ظروفها وقتئذ وبين تركيا التى نجح زعيمها مصطفى كمال فى

تحقيق الاستقلال لها بقوة السلاح ؟ واليونان التي حكمها فزيلوس بارادة الشعب اليوناني ودون أن يكون هناك احتلال ، وبعد ان طرد ملك اليونان ، وإيطاليا التي وصل فيها موسوليني الى الحكم بثورته دون أن تكون البلاد محتلة بأجنبي ؟

ما من شك انه لم يكن هناك وجه للمقارنة بين مصر وبين تلك البلاد التي لم تكن منكوبة لاحتلال ولاقيود على سيادتها ولاسلطة محتلة تفرض ارادتها وسلطانها على الشعب ، ولا يملك اجنبي عن البلاد أن يحكمها .



ثم جاء دور محمد توفيق نسيم في اغراء سمعد على تولى الحكم ، ولترك لعبد الرحمن الرافعي تقديم محمد توفيق نسيم حيث قال عنه : « انه من أولئك الذين يعتبرون ان ولاية الحكم منحة من ولي الأمر ، ونعمة تقرن بالعبودية لمن تصدر عنه هذه النعمة » ثم تعود الى هذا السياسي أعني « نسيم » الذي أراد مسح الدستور ، والذي تحمل مسؤولية السماس بحقوق البلاد حينما خضع لطلب المندوب السامي في تعديل نصوص الدستور الخاصة بالسودان وبلقب الملك ، تعود اليه فتجده يحاول القيام بدوره في مقال له نشر بجريدة البلاغ في ٢٤ من يناير سنة ١٩٢٤ يقول فيه :

انه قد وجد للبلاد نظاما جديدا ووجد لها كيانا عظيما ، وانها تجتاز الآن دورا من أصعب أدوارها في حياتها السياسية وموقفا من أدق مواقفها فليس في معتقدي من هو أقوى من زعيم الأمة على تولى زمام حكمها في عهدها الجديد الذي وصلت اليه بمجهوداتها وبرعاية صاحب عرشها العظيم ، ويهدى زعيمها الجليل ومرشدها الحكيم ؟ وانه على سعد زغلول ان يكون على رأس حكومتها وفي طليعتها ليسير بها الى خدمة الوطن والعرش يرضى بين أيديها مناهج الصواب ، ويهديها الى خير سبيل ، واذا كان حميدا منه انه تحمل في انهض البلاد والدفاع عن قضيتها ما تحمل من غناء وآلام ، فأحمد منه أن يتابع خدمتها في ظروف جديدة ، وعلى صورة أخرى .

وقال نسيم أيضا : ان سمعدا لأقوى على خدمة الأمة وأشد ثباتا في

موافقه عندما يجمع بين قوة الحق وقوة الحكم ، ولأقدر على تصريف الأمور
فى مناهج الصواب وتمشيها فى سبيل الرشده .

وقال فى حديثه أيضا : ان على سعد أن يقبل الحكم مع الزعامة ،
وكان حقا عليه قبوله لارتباطهما ، وان سعدا هو الرجل الذى يجب عليه أن
يتبوأ مجلس الحكم عند اللزمات وحين اليأس .

ومضى يقول : ان فريقا من الناس يستخرج من مختلف القول عللا
وأسابيا ليس للحق ولا للواقع فيها مجال ، فانكم تعلمون أن الأساس
فى الحكم هو الثقة ، وقد بلغ سعد فى أمة المقام الأوفى فنال ثقتها
وثقة مليكها ، وكتب الأمة له صك وكرته عنها ، وكذلك جاءه مولاة
عطفه ورعايته جزاء اخلاصه وامانه ، ومن كان هذا شأنه لا ينبغي له أن
يتردد فى قبول الحكم ، وهو أصدق ما يكون ايمانا بحق أمة وأصلب
ما يكون عزيمة فى الجهاد الوطنى والكنة فى سبيل القضية المصرية ، وإذا
اجتمعت له القوتان ، مؤازرة الأمة ، وقبضه على زمام الحكم كان ذلك
بادرة الخير وطلبة التوفيق البشر بمستقبل حسن ، مبناه استقلال البلاد
استقلالاً صحيحاً كاملاً ، فى عهد يعتبر اليوم أنه خاتمة الماضى وفاتحة
المستقبل .

وختم توفيق نسيم قوله ، ان سعدا هو ذلك الزعيم العظيم والوزير
الكبير ، فلا ينبغي اذن أن نذعن لوهم مموه ولا الى ظن مرجم ، ولسوف
يزول هذا الوهم ، ويعلم الذين ذهبوا الى هذا الرأى أنهم كانوا فيما
ذهبوا اليه مخطئين .

وهكذا الى هذا الحد ذهب محمد توفيق نسيم ذو الصلة الوثيقة
بالمملك فى دعوة سعد زغلول لقبول الوزارة ، وهكذا أمن فى اغرائه وفى
تزيين الحكم له ، وتأمين المستقبل امامه .

ويوضح عباس محمود العقاد طبيعة الدور الذى كان يقوم به توفيق
نسيم فيقول :

« لما جاء توفيق نسيم عقب عبد الخالق ثروت المجاهر بعداء سعد

وأصداره ، واتبع سياسة التقرب الى الوفد ، وكتب مذكرة يطلب فيها الاعتراف بالكثرة القومية ، واستقال قبل ان يمسخ الدستور ، وتكشف أغراضه الخفية ، بلغ سعد « في جبل طارق » ذلك كله ، وهو بعيد عن مجرى الحوادث ووسائل الاستقصاء الوافية ، فكتب اليه البرقية التي يقول فيها : « انكم بعملكم الشريف المفعم بالوطنية والحكمة استحققتم تقدير الوطن . ونظر الى أن الموقف كله بين أن ينصر حزب ثروت أو ينصر حزب نسيم ، فاختار ما اختار بعد هذه الموازنة المجملة ، وحدا به الى حسن الظن بالرجل ، وعدم استغراب سياسته الجديدة ؛ أنه كان صهرا له ، اذ كانت شقيقة نسيم زوجا لشقيق سعد المرحوم احمد فتحى زغلول » .

ولقد كن ذكر هذه الحقائق من جانب العقاد انصافا للحق وللتاريخ ، لم يخضع فيه العقاد للماطفة ، ولم يتأثر فيه باعجابه بسعد زغلول وعاطفته نحوه ، فعلى الرغم من تبجيل العقاد لسعد وتقديره له ، فإنه لم يسوغ هذا التصرف ، وفي هذا يقول : لسنا نقول هذا لتسويغ ذلك التقدير فاننا لانسوغه الآن كما لم نسوغه في حينه ، ولكننا نقوله لتبين الاسباب التي باعدت بين حكم سعد على الوزارة النسيمية وما تستحقه هذه الوزارة بما عملته وبما تنويه .



ثم جاء من بعدهما دور احمد مظلوم زميل سعد زغلول في الجمعية التشريعية فكتب في ٢٥ من يناير سنة ١٩٢٤ حديثا في صحيفة البلاغ ، يقول : انه يجب على سعد زغلول أن يقبل رئاسة الوزارة لأن عمله فيها انما يكون استمرارا للجهاد الذي قاد سعد فيه الامة ، وان عمله وهو في الحكم لابد أن يكون أقوى من عمله وهو مجرد من الحكم .

ثم لوح مظلوم أيضا بوزارة العمال في بريطانيا ، واحتمال الوصول الى اتفاق معها فقال : وهاقد عينت وزارة العمال في لندرة ، وتولى ستر ماكدونالد رياستها وأنا أعرف الملائق الحسنة التي بين سعد وماكدونالد ، وأعتقد أنها لابد أن تعود على مصر بالخير ولكن لابد لحصول هذا ان يكون سعد في رئاسة الوزارة .

لقد زلدى هؤلاء الثلاثة برياسة سعد للوزارة فى الوقت الذى كانت فيه العبرة والعظة من المفاوضات السابقة ما زالت ماثلة أمام أغلبهم ، وكان غرضهم الواضح هو استدراج سعد زغلول لقبول الوزارة وتحمل مسئولية الحكم وتعرض جهاد الأمة وكذلحها للمخاطر كافة .

وكان من الطبيعى أن تمهد تلك التصريحات الطريق أمام سعد زغلول ليحدد موقفه أمام الرأى العام بالنسبة لتولى الوزارة ، ومن أجل هذا ألقى سعد خطابا فى حفل أقامه متجر القاهرة ، قل فيه : لم أكلف رسميا تأليف الوزارة ، وإذا استقالت الوزارة وقبلت استقالتها ، وكلفت رسميا تشكيلها من قبل جلالة الملك ، فأتى عندئذ ساستشير اخوانى وأستشير نفسى وصحتى ، وأسأل جميع الظروف التى تحيط بى ثم بعد ذلك أقبل ما تمليه على مصلحة البلاد ، وسواء قبلت الوزارة ، أو بقيت بعيدا عنها فأتى قد عاهدتكم فيما نشرته عليكم ، وفيما أعلنته للامة انى وزملائى سنفتى فى خدمة البلاد ، وقد آلينا على انفسنا ألا نتخذ دون الأمة لنا وليا ، ولا نجعل لغير كلمتها فينا علوا .

وفى ٢٥ من يناير سنة ١٩٢٤ أقام النواب حفلة لتكريم سعد زغلول بفندق شبرد بالقاهرة ، ووقف فى الحفل مظلوم يردد تأييده لتولى سعد رياسة الوزارة ، ووقف كذلك محمد سعيد ، يقول : ان المجلس النيابى السعدي ، هو النجاح الصحيح للحركة الوطنية ، وهو النجاح الذى نرجو أن يستمر بناية الله ورعاية ملك البلاد ، ويخطب محمد سعيد نواب الامة قائلا : لى أنطق باسم زملائي النواب جميعا اذا أنا انتهزت هذه الفرصة السعيدة ورجوت سعدا ألا يتردد فى قبول رياسة الوزارة ليقود البلاد فى عهدا هذا الجديد بالمحزم الذى قادها به حتى اليوم فوصل بها الى هذا النجاح .

ثم وقف سعد فى الحفل ليقول : اتى أهني نفسي بالعمل معكم فى أول برلمان سيجتمع قريبا ان شاء الله ، للاشتراك الفعلى فى الحكم ، وتدير شئون البلاد .

وأعلن سعد في خطابه أن أهم مشكلة يتعين على البرلمان حلها هي مشكلة الاستقلال الذي تنوق البلاد للحصول عليه والتمتع بنتائج الحقيقة وثمراته الطيبة ، وأن أكبر سهل لحلها هو اتحاد الأمة على حلها بلا استثناء ، وعقدنا العزم على أن نصل إلى المرغوب منها ، مهما كلفها هذا من المتاعب والضحايا ، فإن وزارة يسندها برلمان ، وبرلمان تؤيده أمة ، وأمة يسودها الاتحاد ، هذه كلها قوى لا يضعف الله لها مسمى وأنفسا لا يخيب لها الله رجاء .

ومضى سعد زغلول يتجاوب مع محمد سعيد وأحمد مظلوم ، ويقول : ان من علامات اذن الله بنجاح سعيانا أن تقوم في الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل إلى مطالبته الحق ، إلى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية ، باتفاق صريح مبني على قواعد الحق والعدل .

وقال سعد : اننا نستعملون للمفاوضة بروح الحق من أجل الوصول إلى اتفاق يضمن استقلالنا الذي نشده مع احترام المصالح الإنجليزية التي تكون مقبولة مقبولة .

وهكذا حدد سعد زغلول في خطابه برنامج الوزارة ، ثم تعرض زغلول بعد ذلك إلى شؤون الحكم والمشاكل الداخلية فقال : اننا عاهدوا العزم على أن نجعل حكمتنا عصر نظام وصفاء ، عصر جد وعمل ، عصر اجتهاد للترقي والتقدم ، ونفید منه بأن نحذر كل الحذر كل ما من شأنه أن يوجد اضطرابا واختلالا ، وان نضع النظام في كل عمل من اعمالنا نصب أعيننا ، وأن نحاسب أنفسنا على كل خطوة من خطواتنا حتى لا نجل للتساؤم محلا ، وحتى نضطر المشائمين إلى أن يكونوا متفائلين ، وحتى نجرد خصومنا من كل سلاح ضدنا ، مهما كان ضعيفا .

ومضى سعد زغلول فيحدد الوضع الجديد من الأمة عندما يتولى الوزارة ، ويقول في خطابه : اننا سنعمل كل ذلك لا لأتينا مأمورون به من حاكم قاهر ، ولاننا جبار غاشم ، بل لأن كل واحد منا يرى أن ذلك واجب عليه ويشعر بأن الأمانة التي استقرت قلبه ولبه ، وألفت بينه وبين أبناء

وطنه لا يمكن أن تنال الا بهذا الثمن ثمن الجهد والاجتهاد والعمل على حسن النظام وتأييد السلام .



وهكذا كان من الواضح أن سعدا قد استجاب للدعوة التي اسند رجبته من اجل أن يقبل على الحكم ، فما ان عاد الملك من رحلته حتى حدد لسعد زغلول موعدا لمقابلته يوم ٢٧ من يناير سنة ١٩٢٤ ، وفي هذه المقابلة أبلغه الملك أنه سيقبل استقالة وزارة يحيى ابراهيم ، وأنه عملا بالقواعد والتقاليد الدستورية ، يعرض على سعد تأليف الوزارة الجديدة ، وقد قبل سعد شاكرًا هذا العرض .

وفي ٢٨ من يناير سنة ١٩٢٤ ، كلف سعد رسميا تشكيل الوزارة .



لقد قبل سعد الحكم ، واهمل جميع الاوضاع الأخرى التي كان من الممكن أن يختارها لنفسه ، رفض أن يقنع برياسة مجلس النواب ، فحل استطلاع بما اختاره لنفسه ، من وضع أن يجمع بين التجهد الوطني والحكم ؟ وهل أمكنه أن يجمع بين الزعامة والوزارة ؟ بعد أن اختار لنفسه الحكم فاصبح تحت رحمة بريطانيا والملك ، ورجال القصر والحاشية ؟

تقبل سعد الوزارة في ظل دار المندوب السامي ، وفي ظل القصر ، وفي جوار تلك المؤامرات والدسائس التي تدبرها وتحركها السراى ، تارة لحسابها ، وتارة لحساب بريطانيا التي لم تكف عن السعى لتحقيق خطتها من اجل تفتيت مطالب البلاد ، وتفتيت الوحدة الوطنية تفتيتا كاملا .

ثم هل نجح سعد في مواجهة الخطة البريطانية التي كانت تسعى للاجهاذ على زعامته وعلى الثورة والتي كان قبسول سعد للحكم سبيلها وعنصرها أساسيا من عناصر خطتها ، هل ادرك سعد ان كل يوم يمر على أي زعيم يتولى الحكم في ظل الاحتلال ، وفي ظل ملك غريب عن أهل البلاد يخسر خلاله الزعيم من قوته ويزداد ضعفا الى أن ينتهى حكمه بخذلانه في كل شيء . ؟

لم يكن بالمعسر على سعد أن يدرك كل هذه الحقائق ، فقد كان له نصيب من التجارب السابقة لأساليب بريطانيا والقصر وخططهما ووسائلهما ازاء الحكم وآراء الحركة الوطنية ، ومع هذا كله كان اغراء الحكم أقوى في نفس سعد من صوت التجارب !

الفصل الرابع والثلاثون سعد زغلول بين الزعامة الثورية ورياسة الحكومة

« سعد يعتبر الوزارة والبرلمان أداته للدفاع عن قضية البلاد وتحقيق الاستقلال »
« الكامل - رأى قديم لسعد في الوزارة - سعد خير بالحكم في ظل السراى ودار »
« المندوب السامى - صديق المقاد - سعد يعرف أن الزعامة ليست وكالة - سعد »
« يتجاهل تجارب الماضي - مؤلف سعد من قضية الاستقلال - استعراج سعد الى »
« مايسفم مركزه ليلتر حماس الامة - سعد يغفل العناصر الوطنية عند تشكيله »
« للوزارة - وزارة الامة تسم « محمد سعيد وتوفيق نسيم واحمد مقلوم » - نداء »
« سعد للامة في ٥ من فبراير سنة ١٩٢٤ - سعد لا يبيع بالامة ويقول : ان الوزارة »
« ستهدل لواء الجهاد - سعد وحديث الحاكم - امل سعد في حكومة العمال - سعد »
« يدعو الى المهادنة - سعد الزعيم واهرار ليبيا - رأى المقاد - سعد وقانون »
« الاجتماعات » .



انتهى سعد زغلول الى قبول رياسة الوزارة ، وحدد موقفه من الجهاد
ومن الحكم وكان عليه بعد ذلك ، أن يحدد موقفه أيضا من قضية
الاستقلال والدستور .

لقد قبل الوزارة على أساس أن الوزارة والبرلمان أصبحا أداته
ووسيلته للدفاع عن قضية البلاد وتحقيق الاستقلال الكامل ، اذ يستطيع
باستاده الى السلطين التنفيذية والتشريعية أن يخاطب بريطانيا ، بوصفه
زعيم البلاد ورئيس الحكومة ، وان يخاطب الملك بوصفه رئيسا للوزارة
الدستورية التى تستند الى تأييد البرلمان .

قبل سعد الوزارة وهو الحبير بالحكم فى ظل الاحتلال وفى ظل
السراى ، فقد سبق له أن قال عن نفسه حينما كان وزيرا فى وزارة
مصطفى فهمى ، ثم فى وزارة بطرس غالى . انه كان حسن التية ، وانه
ربما كن يرى رأى فى حالة ، ثم يرى غيره فى حالة أخرى ، وان مراكز

الوزراء كانت أحيانا تتغلب عليهم فيعملون بحسن نية ما يظنون ان فيه

فائدة للامة مع أنه لا يكون كذلك ! •

لقد خبر سعد الوزارة في الماضي ، وكان الأمر ، اذ ذاك ، محصورا بين دار المندوب السامي والخديو •

وخبر سعد مسئولية الحكم في ظل سلطان السراى ودار المندوب السامى أيام أن وقف يدافع عن قانون المطبوعات لا بحكم منصبه اذ ذاك كوزير للمعارف ، بل كما قال لأنه رأى أن يدافع عنه بعد أن ضمن تعديل القانون وتخفيف بعض قيوده وأحكامه هذا مع اعتراف سعد أنه كان في عمله هذا يدافع عن قضية لم يكن يؤمن بها •

وفى هذا يقول العقاد : ان تعديل هذا القانون قد تم بعد معارضة من الأمير ومن الانجليز ! •

ولكننا لانزال في هذا المقام نذكر كلمة سعد زغلول في خطبة شهرا المشهورة عندما قال عن الوزراء الذين يعينهم القصر : ان الذى يعينهم انما هو المندوب السامى وان السلطان يمثل سلطة الحماية المفروضة على مصر برغم أنه مصر ، وان سياستها الخارجية بيد الدولة الحامية ، وان رئيس الوزراء ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانجليزية ، يسقط ويرفع بإشارة من المندوب السامى ، وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون الى جانب رئيسه وزير خارجية اتجلترا حرا فى الكلام لأنه مدين له بمركزه ! •

لقد عرك سعد زغلول متاعب الحكم فى ظل السراى ودار المندوب السامى عندما تصدى للدفاع عن مشروع مد امتياز شركة قناة السويس ذلك المشروع الذى استكرته الأمة والذى انفرد هو بالدفاع عنه •

وفى هذا يقول العقاد : انه « اذا جاز لبعض الناقدين أن يحسبوا هذا الموقف من الاخطاء على فرض الجزم بخسارة الصفقة » فهو فى اعتقادنا ضرب من الفداء ، قلما ترقى اليه همم الفدائيين ، لأن الفدائى يخسر الراحة والمصلحة ، ولا يخسر العطف وحسن الاحدثة عنه ، فاما أن

يعرض نفسه للنفور منه والتشهير ليوء غيره بالعطف وبحسن الأحداثة
فإن ذلك لا يطيقه إلا الأقداد من عظماء الرجال ، وقف - سعد إذ ذاك
يدافع أمام الجمعية التشريعية عن مشروع مد امتياز قناة السويس ، دون
أن يكون هو مقتضا به ، وإنما قبل الدفاع لأنه كان أقدر أعضاء الوزارة على
النهوض بهذه المهمة . » (١)

عرف سعد على ضوء تجاربه أن الزعامة ليست وكالة في قضية
يدافع عنها بلا عقيدة وإيمان ، وأن الغداء لا يقوم إلا على الإيمان بعدالة
القضية وتحقيق المصلحة ، وأن الفدائي الوطني يخسر الراحة والمصلحة
ولا ينتظر العطف وحسن الاجر من أحد ، على حين أن المحامي ، وحده ،
هو الذي يخسر راحته ، ولكنه ينتظر العطف وحسن الأحداثة . .

عرف سعد أن الوطني الذي يرضى أن يعرض نفسه لنفسه للتشهير
والنفور ، وهو يخدم مصلحة الوطن ولو بد غيره بالعطف وحسن الأحداثة
على حساب جهاده وكفاحه ، لا يرضى أن يعرض نفسه للنفور والتشهير
للدفاع في قضايا ضد مصلحة الوطن .

خبر سعد زغلول هذا كله في الماضي ، ثم قبل رئاسة الحكومة ،
فهل كانت الأمور في وزارته محصورة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية
بين البرلمان والسراي ، بين الأمة والملك ، أو أن الأمور قد ظلت كما كانت
دائما في الماضي تجري بين دار الندوب السامي والسراي ، وبين المولود
الجديد ، البرلمان ، الذي لم يزد على كونه بديلا من الجمعية التشريعية
متطور الشكل ؟

لقد تحدث سعد بعد أن أصبح الماضي في ذمة التاريخ ، فقال : انه
حريص عند ممارسته للحكم على أن يؤكد أن البلاد أقبلت على عهد جديد
تتولى فيه شئون الحكم وزارة تستند الى تأييد الأمة . الى تأييد البرلمان ،
وزارة تستطيع أن تتجاهل دار الندوب السامي ، وتتجاهل السراي ، وزارة
تستطيع أن تحكم مصر حكما كاملا بالاستناد الى سلطة البرلمان وتأييده
وزارة وطنية وليدة إرادة الأمة وثورتها ، والمتحدة الوحيدة باسمها
والأمانة على قضيتها ومصالحها ومستقبلها .

(١) سعد زغلول للمقاد ص ١٢٧ .

قبل سعد رئاسة الحكومة الوطنية ، حكومة الشعب ، وكان لزاما عليه أن يبرز هذا المعنى ويعدده ، فيقدم قضية الاستقلال على كل اعتبار آخر ، ويدعو بريطانيا فود توليه الحكم الى مفاوضته من جديد ، مستندا في دعوته الى تأييد الامة ، بحيث اذا لم تسفر المفاوضات عن اتفاق عاد سعد الى الجهاد والكفاح ، وكانت الظروف جميعها مهيأة لسعد : فالامة جميعها وقوى الثورة كلها كانت معية وراه ، وكانت انطلاقتها دهن اشارته ، ولو أن سعدا فعل ذلك ، واستخدم تلك الطاقات المعبأة المتحفزة ، وفي هذا الغرض بالذات اعنى بعد توليه الحكم ، لقطع خط الرجعة على بريطانيا واساليبها ، ولهم خططها من اساسها ، لو أنه حصر بريطانيا بين منازقين في علاقتها بمصر : اما الاستجابة الى مطلب البلاد ، واما الجهاد والثورة .



كان يجدر بسعد أن يبادر بتحديد هذا الموقف ، اختيارا حتى يجنب نفسه التورط فيما يجب عسدم التورط فيه ، والتعرض الى الخرج والى الازمات التي كان معروفا أن الانجليز والسراي ماضون في تدبيرها ، وخلقها له ، حمله على الاستقالة من الحكم المرة بعد المرة الى أن يرتجى كيانه ، والى أن تتغير الظروف من حوله بما في ذلك من ظروفه الصحية في مثل سنه المتقدمة ، ويزداد ضعفه ، فتأثر تصرفاته بشيخوخته ، والى أن تجد العوامل الشكوك والريب ، ثم تزداد في نفس الشعب تجاه الوفد وقدرته على النهوض بالجهاد وقيادة الثورة من جديد ، وكذلك الى أن تجد العوامل التي تزعزع ايمان القادة بأنفسهم وفي قدرتهم على الصمود امام الانجليز ، وعلى تعبئة الامة من جديد عند الاقتضاء . .

كانت بريطانيا تدرك أن هذه النتيجة لابد واقعة ، وإن هذه الشكوك التي تعوق تعبئة الامة للثورة لا مفر من أنها ستفزو نفوس المصريين مادام أن سعدا قد تولى رئاسة الوزارة ، وبحيث يخضعه كرسى الحكم او يمكن السياسة البريطانية اتخاذ وسائلها واساليبها لاثارة هذه الشكوك ولزعزعة ثقة الامة في زعمائها وقادتها ، ولزعزعة ثقة القادة في انفسهم مما يقضي الى تخاذل طاقة الجهاد الشعبي من أجل الثورة !

وقد أخذت بريطانيا وأخذت السراي ترقبان أثر السلطة والسلطان في زعامة سعد للامة بعد أن مهدت بريطانيا والقصر السبيل امام سعد للحكم واستدراجه لرئاسة الوزارة .



قبل سعد رئاسة الحكومة ، ولا شك انه كان مؤمنا بقضية البلاد ،

مدركا لمسئوليته كزعيم للأمة ، وكوكيل عنها في الدفاع عن قضائها مما كان يحتم عليه أن يشكل وزارته من العناصر الثورية المتجانسة المتضامنة المتساندة التي تكفل للوزارة وحدة الرأي والتضامن الكامل لمواجهة القوى المعادية في القصر ، وفي دار الندوب السامي ، غير أن سعدا وقع اختياره أول ما وقع على السادة محمد سعيد ومحمد توفيق نسيم ، وأحمد مظلوم على الرغم مما كان معلوما له سلفا من اتجاهات هؤلاء الثلاثة وولائهم للسراي ، ثم اختار الى جانبهم خمسة وزراء من بين الوفديين .



اختار سعد زغلول « محمد سعيد وأحمد مظلوم وتوفيق نسيم » الذين يتمتعون الى المدرسة التركية كما يسميها العقاد وهي المدرسة التي كانت تناسب « رشدى وعدلى وثروت » العدا .

ويقول العقاد : « انه بحكم العدا بين الفريقين أصبح لزاما على المدرسة التركية ان تخطب ود الوفد وتتقرب اليه ، وتلوذ بالقصر الملكي لتستند اليه في وجه المعاونة المكشوفة من الانجليز لعدلى واصحابه » . ويقول العقاد : « ان هذا هو سر الصداقة التي كان يبدئها محمد سعيد وتوفيق نسيم وأحمد مظلوم لسعد زغلول بعد أن كانوا جميعا يحاربونه ولا يتقدمون الى مساعدته بعمل من الاعمال » .

ولكننا نرى أن منطق الأحداث يؤكد أن سعدا كان على علم تام باتجاهات وولاء الوزراء الثلاثة الذين اختارهم ، وبهذا الاختيار فقدت وزارة الشعب من يوم تشكيلها ذلك التجانس والتضامن الضروريين لمواجهة أعباء الحكم وللنهوض بقضايا الأمة ، والقيام بالتبعات الجسيمة التي كانت تنتظر « سعد زغلول » .

وعهد سعد زغلول بوزارة المالية لمحمد توفيق نسيم وبوزارة المعارف لمحمد سعيد ولأحمد مظلوم بوزارة الأوقاف ، فتم بهذا للسراي الاشراف المباشر على شئون المال عن طريق توفيق نسيم وعلى شئون الطلبة الذين

كانوا المنصر الأساسى فى الحركة الثورية عن طريق محمد سعيد ، وعلى شئون الأزهر والمعاهد الدينية والحريرات عن طريق أحمد مظلوم .

ولا يضيف من استنتاجنا هذا ، ما قاله العقاد فى هذا المقام ، من أن محمد سعيد ، كان رئيس وزارة قديما ومن أن وزارة المعارف من الوزارات التى لاتعد فى الصف الاول بين وزارات الحكومة ، فإن العقاد نفسه يعود بعد ذلك فيؤكد ما ذهبنا اليه فى تفسير مغزى اختيار هؤلاء الوزراء الثلاثة ونتأججه فيقول :

« وفهم من ذلك أن اشتراك سعيد وصاحبيه مظلوم ونسيم فى الوزارة إنما كان فى مقابلة الدور الذى داروا به لمعاونة الوفد على خصومه والتقريب بين الوفد والقصر بعد سقوط الوزارة الثورية ، وليس اشتراكهم فيها عن تعانس أصيل فى الميول والأفكار ! » .



ونحن إذا تحدثنا عن سعد زغلول الحاكم فلا نتحدث عنه بوصفه مجرد حاكم ولا بوصفه مجرد سياسى ، بل نتحدث بوصفه زعيما ثوريا تولى رئاسة الحكومة ، فإن صفة الحاكم فيه فى هذا المقام تقابل الزعامة الثورية ، وإذا تناولناه فى الحديث كحاكم فليس ذلك من جانبنا إلا التزاما للقاعدة التى التزامناها فى مؤلفنا هذا فى شأن قصر التصدى للشئون الداخلية فى بلاد العرب على الأمور التى تتصل بموقف الغرب من الشرق ، وبموقف الشرق من الغرب .

لقد تعمدنا اغفال ذكر الكثير من الوقائع السياسية كما اغفلنا الخلافات الشخصية ، أو ما كان يدور بين السياسة من صراع ونضال حول الحكم ، كما اغفلنا التعرض لمواطن الضعف فى الكثير من الأمور والتصرفات ، حتى لا يخرج بنا هذا التعليق عن إطار هذا المؤلف وعن الغطة التى التزامناها ، وإذا كنا قد تناولنا بعض الأمور بالعرض أو التعليق ، فإن ذلك كان لاعتبار واحد ، هو كونها من حيث وجهة نظرنا من العناصر المؤثرة فى توجيه وتكييف مختلف القضايا التى تعالجها ومن الأمور التى يقدرها الغرب ويقيم لها فى سياسته وزنا واعتبارا .



ما ان تولى سعد الوزارة حتى بادر بتوجيه نداء سجل فيه ترحيب الأمة وتأييدها لتأليف الوزارة ، وسجل شكره للشعب من كل قلبه ، وخاطب

الشعب مطالبا بأن ينصرف كل الى عمله ، وأن يقوم كل بواجب الوطن العزيز عليه .

ففى ٥ من فبراير سنة ١٩٣٤ وجه الوفد نداء الى الامة المصرية ، قال فيه : « انه حق للبلاد أن تقبض أشد الاغباط ، بخروج الوطنيين من معركة الانتخاب فائزين ، وحق لها أن تعلمن كل الاطمئنان على حقوقها ، وعلى مستقبلها لأول مرة فى تاريخها الحديث ، اذ ولى أمرها من أثبتت الأيام أمانتهم ، ومن عجز النفى عن اضعاف ايمانهم ، ومن فشل السجن فى زعزعة ثباتهم ، ولم يزددهم التعذيب الا وطنية واخلاصا ، وحسب البلاد وزارة تتكون من سعد وأصحاب سعد ، وتستند الى برلمان يمثل الامة أصدق تمثيل لتكون وزارة النضال والأمانة والاقدام ، وتكون ثقة الامة بها تامة واطمئنانها اليها صافيا ، وليذكر كل مصرى على الدوام أن أعز أمانيه الوطنية وأقدس حقوقه القومية قد أصبحت فى أيدي أعظم الناس حرصا عليها ، وأكثرهم اهتماما بتحقيقها وأشدهم شعورا بقداستها وخطورة مسئوليتها » .

وبعد أن سجل نداء الوفد كل ماتقدم انتهى الى الفرض من البيان فقال : وبعد فانه لم يبق الا أن تكفى الامة بما قامت به من مظاهر الافراح وزيارات التهئة ورسائلها ، فيفرغ الطالب الى درسه ، والزراع الى زرعهم والصانع الى عمله ، وكل طائفة تفرغ الى اختصاصها » .



وهكذا كان نداء الوفد عبارة عن تسريح لقوى الامة المتكتلة المتجمعة حتى تلك اللحظة وراءه للمطالبة بالاستقلال والوحدة ، طالب الوفد الجميع بالانصراف الى أعمالهم ، وبأن يعتمدوا على الوزارة فى حمل لواء الجهاد من أجل تحطيم الأصفاد ، وتحقيق أمانى البلاد فى الحرية والاصلاح والاستقلال التام .

وكان أجدر بيان الوفد أن يشفع هذا التوجيه للشعب بتوجيه آخر يطالب به الشعب أن يبقى متحدا متحفزا للنضال ومعبأ لتلبية اشارة سعد

حينما تدعو الحاجة الى استئناف الجهاد والنضال من أجل تحقيق أماني البلاد ، وحتى لا يكون بيان الوفد في هذا الشأن مقصورا على مطالبة الشعب بالاخلاص الى السكينة والاقتصاد الى أعمالهم ، ثم لاشيء ، بعد ذلك ، لاشيء يقال في صدد الكفاح الشعبي من أجل حرية الوطن ! .

ويبدو أن سعدا قد أدرك بذلك أنه الأمة لم تكن قد ألفت بعد هذه النعمة الضعيفة في بياناته ، وشعر بافتقار هذا البيان الى الروح التي تتميز بها البيانات الثورية ، بيانات الزعماء ، لا بيانات الحكام فساد سعد الى الأمة يخطبها بعد مضي عشرة أيام على بيانه هذا ، قائلا : « ان لي الآن صفتين صفة حكومية وصفة أهلية ، ولانزال صفتي الأهلية غالبية على ، وقد سمعتم مني كثيرا عن صفتي الأهلية ، سمعتم كلمات في الوطنية وفي الاستقلال والتكرار مريب ، وأعلنكم مشوقين لأن تسمعوا مني شيئا عن صفتي الحكومية فقد كانت الحكومة ، من قبل لاتكلم ، انما قبل الكلام بهذه الصفة ، أريد أن أثبت منكم أنكم لا تجدون في أنفسكم حرجا من الجملة التي وردت في البيان الوزاري من أن على الحكومة أن تسعى جهدها في احلال السلام محل الضمام ، فهل هذا يرضيكم ؟ .



وهكذا فرق سعد زغلول من تلقاء نفسه بين الزعامة وبين رئاسة الحكومة ، فإن الحديث عن الاستقلال والوطنية كان من صفاته الاهلية ، صفات الزعامة ، اما صفته الحكومية فكانت في الحديث عن برنامج الحكومة ، وأخذ سعد يتحدث عن برنامج الحكومة ، ويقول : ان الحكومة تجد نفسها مندفة بقوة شعورها الذي هو جزء من شعور الأمة للعمل على تنفيذ برنامجها فليست في حاجة لأن يحرضها عليه محرض فكل تحريض من هذا القبيل انما هو تحصيل حاصل وقال : لقد وضعنا برنامجنا لينفذ ، لا ليطوى ويحفظ ، ولكننا قلنا في بياناتنا : ان تنفيذه ليس من الصفات الهيئات فان بعضه متعلق بغيرنا ، وليس الأمر فيه موكول لنا وحدنا فقلنا أن نعالج الأمور التي من هذا القبيل بوسائل الحكمة والاقتناع مع الأناة واللبات ، ولكن لكل أمر وقته ، ولكل شيء ظرفه ووسائله ، وكل ما للأمة

عندنا أن نسمى جهدها وألا نترك وسيلة للوصول الى غايتنا الا اتخذناها ،
فإذا قصرنا أو أهملنا ، فإن للأمة أن تؤاخذنا وعلى الله النجاح .

ثم استطرد فقال : ان الناس يتجولون بالحكومة فى حل المسائل العامة
والحكومة باذلة فى ذلك جهدها ، ولكن للقوى حدودا ، فالطلب سهل ،
والارشاد سهل ، ولكن الصعب هو الطريق العملى للوصول اليه ! .



وبعد ذلك بأيام وقف سعد زغلول يخطب فى حفلة تكريم كان
خطيبها الأول « محمد توفيق نسيم » فقال سعد : على الذين يحملهم فرط
الحب للبلاد على تعجلنا أن يترشوا بنا ويتمهلوا ، لأن طبيعة الأشياء تأبى
الطغرة ، ولكل شئ وقته ووسائله ، وعليهم أن يعتقدوا كل الاعتقاد أن
هناك عقولا مشغولة بهذه المهام وعزائم مقودة على معالجتها ، وأن التأخير
فيها ليس قصورا وتقصيرا ، ولكنه جرى مع الطبيعة على حكمها .

وقال سعد مخاطبا هؤلاء المتعجلين : « اصبروا فإن الله مع الصابرين
اذ أننا لا نترك فرصة تمر حتى ننتهزها لبلوغ المراد ، حقق الله أملنا ،
ووقفنا جميعا لطريق الرشاد » .

ولقد كان سعد فى تلك الفترة متفائلا بحكومة العمال ، ولعل هذا
التفاؤل يبدو جليا فى خطاب له ألقاه فى حفلة أمامها العمال لتكريمه ،
ولقد أخذ سعد على العمال فى خطابه هذا امتناعهم من موقف حكومة
العمال فى لندن ، وفى هذا قال : انى أعرف الكثيرين منهم (يعنى من
حكومة العمال) وأعرف أن منهم رجلا ذوى مبادئ عالية ، ولى العشم
فى أن حكومة العمال بتأثير هؤلاء الأفاضل تستمدل عن خطتها ، ولا بد أن
يكون هذا قريبا ، ولا تبالفوا فى الامتناع .

على أن هذه الدعوة الى المهادنة فى خطاب سعد سبقتها فى الخطاب
مقدمة لها قال سعد فيها : أفرح كثيرا وأسر كثيرا كلما شمرت أن هذه
الحركة (الحركة الوطنية) ليست فيما يسمونها بالطبقة العليا فقط ، بل
هى منبعثة ايضا وعلى الأخص ، فى الطبقة التى سماها حسادنا طبقة

(الرعاع) ، وانتخر بأنى من الرعاع مثلكم ، ولو كانت هذه الحركة مقصورة على الطبقة العليا ما قامت لها قائمة وما انتشرت هذا الانتشار وما انتصر المبدأ الوطنى للطبقة التى يسمونها طبقة الرعاع وهى طبقة أكثر عددا فى الأمة ليس لها مصلحة خاصة ومبدؤها ثابت على الدوام ، مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان ، هذه الطبقة لاسمى وراء وظيفة تنالها ولا منصب تحل فيه ولا مصلحة تقضيها ، ولكنها تريد أن تعيش ليكون الوطن عزيزا ، ولا يبهز نظرى ولا يطرب سمعى أكثر من أن أرى رجلا فقيرا لا قوت عنده ينادى يحيا الوطن وليس يطمع فى شيء الا أن يعيش كما هو ! وقال سعد مخاطبا العمال : « انى معتقد وموقن ومؤمن بأن حركتنا حركة طبيعية قوية سينت بناؤها وستؤتى أكلها باذن الله ان لم يكن اليوم فدا » •



ولقد كن على سعد قدآلت اليه مسئولية الثورة وأمانة القضية الوطنية أن ينهض بهذه الأعباء كما كان عليه ، أيضا أن يرفعى حقوق العرب أينما كانوا ومن أين أتوا ، وقد هيات له الظروف الفرصة لكى يثبت زعامته ، ورعايته للقضايا الوطنية فى سائر بلاد العرب ، وكانت هذه الفرصة عندما لجأ الى مصر عشرة من المجاهدين الطرابلسيين هربا من بطش وعدوان ايطاليا الفاشستية فى ليبيا وطلبت الحكومة الايطالية مصر تسليمهم اليها ، فقد كان ممكنا بحكم القانون الدولى وبمقتضى كفالة الحريات حماية هؤلاء العرب والسماح لهم بالبقاء فى مصر كلاجئين سياسيين ، ولكن سعدا لم يفعل هذا ، لم يؤوهم ولم يحتضنهم ، ولكنه لم يسلمهم الى ايطاليا يدا بيد ، انما أقصى صنيع قدمه لهم أنه لم يقبض عليهم ويسلمهم الى اعدائهم المستعمرين ، وفى الوقت نفسه ألزمهم مغادرة مصر الى حيث شاءوا •

فعل سعد هذا ، على الرغم من أنه كان أمامه وقفة اللورد كتشنر فى مثل تلك الحالة ، بالذات ، حينما نسبت الحرب بين ايطاليا والدولة العثمانية بسبب ليبيا وكان كتشنر اذ ذاك مندوبا ساميا فى مصر ، فتقاضى وسكت على

معاونة مصر للمجاهدين الليبيين ، بل ان الأمر بلغ به فى هذا الشأن الى حد أن تبرع بمائة جنيه للهلال الأحمر فى ليبيا ، وهذا فى الوقت الذى كانت فيه حكومته تشجع ايطاليا على غزو ليبيا ، الا أن تشجيعها هذا ، لم يصرفها وتقتد عن مجازاة شعور المصريين نحو اخوانهم العرب مجازاة شكلية ، فلم تمنع ارسال المساعدات من مصر الى ليبيا ، ولكنها كانت تمرق وصولها ، وتوقفها بحيث لا تبلغ هذه المساعدات الحد الذى يمكن من قهر الايطاليين وهزيمتهم فى ليبيا ، غير أن هذه كانت سياسة بريطانيا فى هذا الموقف وكان تصرفها ، اذ ذاك ، اما وقد تغيرت الحال وأصبح الحكم فى مصر بيد وزارة الأمة ، وزارة سعد ، فان بريطانيا قد غيرت تبعاً لذلك سياستها فى الموقف المماثل ، وراحت ترقب تصرفات حكومة الشعب فى هذه المشكلة وموقفها منها ، وترصد بها ، فى هذا الشأن وفى هذا يقول عباس محمود العقاد :

« ثارت ثائرة الأمة المصرية لهذه المطاردة العنيفة لأناس لم يقرؤوا من وزر الا الدفاع عن حرية بلادهم كما يحق لكل انسان بل كما يجب على كل انسان ، واحتدمت النفوس غيظاً من هذا اللجج الغريب فى ملاحقة اللاجئين بالمقاب بعد أن هجروا ديارهم وألقوا سلاحهم وذاقوا مرارة الخيبة والهزيمة كأنما هم الواترون وايطاليا هى المتوترة المعتدى عليها التى لا ينبغي لها أن تنسى جزاء الوتر والمدوان • والطرابلسيون بعد جيران المصريين واخوانهم فى اللغة والدين وفى قضية الحرية والاستقلال ، والوزارة السعدية لا تشمر الا بهذا الشعور ولا يجعل بها وعلى رأسها زعيم المجاهدين الوطنيين فى الشرق العربى أن تسلم بيديها أولئك الغرباء المساكين للموت والبلاء ! »

كان أمام سعد زغلول سوابق فى موقف الحكومة البريطانية من اللاجئين الى مصر من خصوم الدولة العثمانية وقت أن كانت مصر خاضعة للسيادة العثمانية ، فقد وقفت بريطانيا اذ ذاك فى صف اللاجئين وعملت على حمايتهم والحيولة دون تسليمهم الى الدولة العثمانية ، بل انها لم تكلفهم حتى مجرد مفارقة البلاد ! •

لقد كانت مأساة هؤلاء اللاجئين العرب صغيرة في ذاتها كبيرة
بمدلولها وبمفرزها إذ أنها كانت محكا لموقف سعد من العرب في كل مكان،
وقت أن كان العرب يتطلعون الى مصر ويرون فيها قبلتهم وملجأهم وملأهم
من كل اضطهاد .

وكانت أعين العرب إذ ذاك تتطلع الى سعد لتري تصرفه في نصرة
أخوانه العرب اللاجئين ، كما أن فرنسا وبريطانيا وإيطاليا كانت بدورها
ترقب الموقف لتسجل على الوزارة السعدية تصرفها حياله ، وتصرف سعد
نحو اللاجئين العرب أبناء ليبيا العشرة ، ويقول العقاد في هذا الشأن :
أن سعدا يرفض تسليمهم ويصر على الرفض كل الإصرار ، ويخشى في
الوقت نفسه أن يتفاهم الخلاف بينه وبين الحكومة الإيطالية تلافيا يجر
الى دخول الحكومة البريطانية في القضية ، لأنها مسئولة ، كما تلحق عن
حماية الأجانب ، وعن علاقات مصر الخارجية حيث يؤذن الخلاف بتعريض
مصر لاعتداء أو تهديد من إحدى الدول القوية .

ويستطرد العقاد قائلا : « ان سعدا توسط في حل هذه المشكلة
ووفق الى ما لا يسخط الحكومة الإيطالية كل السخط وان كان لا يرضى
المصريين كل الرضا واكتفى بإطلاق اللاجئين المعتقلين ليبحرخوا القطر الى
حيث يشاؤون » (١) .

ثم يضيف العقاد الى هذه الواقعة واقعة الخلاف بين مصر وإيطاليا على
الحدود الغربية ، وكيف أن الأمر انتهى بالحكومة الإيطالية الى تغيير
الحدود بينها وبين مصر بغير مشاورة ولا استئذان .

هذه كانت صورا من الأحداث التي واجهها سعد ووقف منها موقف
الحاكم لا الزعيم التورى لأمة تطالب بحقوقها ، الزعيم الذى يحمى الاحرار
من أبناء الأمة العربية .



وهناك صورة أخرى من بين الصور التي واجهت « سعد زغلول »
ووقف منها موقف الحاكم لا الزعيم وكانت عند مناقشة قانون الاجتماعات
والمظاهرات ، فقد تضمن القانون من النصوص ما يعتبر تهديدا للحرية
الشخصية والحرية الاجتماعية ، ورأت اللجنة أن تخفف من المشروع
المقدم ، واتته الى مشروع معدل عرضته على مجلس الشيوخ ، وكان

يتضمن عدم جواز حل الاجتماع الا اذا طلبت ذلك اللجنة المشرفة على الاجتماع أو في حالة حدوث تصادم أو ضرب •

ورأى أحد أعضاء مجلس الشيوخ حذف هذه الفقرة التي تنص على وجوب حل الاجتماع اذا حدث تصادم أو ضرب بسبب ان هذا النص يمكن أن يبيح لسلطات البوليس التدخل دائما وفرض الاجتماع لمجرد وقوع حوادث قد يدبرها الخصوم بعضهم لبعض لتكون مبررا لفرض الاجتماعات •

ورأى سعد زغلول أن يحدد موقف الحكومة فقال : « ان فرض الاجتماع لا يكون الا اذا كان هناك تضارب من شأنه الاخلال بالنظام » وتناقض الاعضاء في النص واتهوا الى أن وجوده خطر لانه لا يضمن في المستقبل حسن تطبيق القانون بأمانة وذمة ، ولأنه قد يقع طارئ يبنى عليه حل مجلس النواب فاذا حصل ذلك وسقطت وزارة الشعب وحلت محلها وزارة رجعية يمكن هذه الوزارة أن ترسل أناسا من قبلها لاحداث مشاغبات يتسبب عنها فرض الاجتماع ، وقال صاحب هذا الرأي : انه يرى من اللازم اتخاذ كل احتياط لمنع وقوع مثل ذلك في المستقبل ، واقتراح النص الذي يقر هذا المبدأ تأسيسا على واجب الحكومة في ائقاء وقوع المشاغبات في الاجتماعات ان توجد في الاجتماعات عددا كافيا من رجال البوليس لمنع أى طارئ يكون من شأنه الاخلال بالنظام •

وقد رد مقرر اللجنة على هذه الاعتراضات قائلا : انه لاخطر على الأمة ولا خطر من التضييق ولا ضرر مع وجود حكومة دستورية موثوق بها ، ومع وجود الدستور ، اما الصورة التي يقترضاها العضو فهي صورة مستحيلة وعلى فرض حصولها فلا يكون هناك دستور ولا حكومة شرعية •

ثم ناقش المجلس حق البوليس في تفريق كل احتشاد أو تجمهر من شأنه أن يجعل الأمن العام في خطر او يقيد حق البوليس في تأمين حرية المرور في الطرق والبيادين العامة ، وقد رأت اللجنة الغاء هذه المادة ووافقها المقرر على هذا اكفاء بما هو في قانون العقوبات ولكن «سعد زغلول» نهض وعارض الالفاء استنادا الى أن في الغاء تلك المادة ما يشير الى أن البوليس

لا يجوز له استعمال حقه المخول له بمقتضى القانون العام ، وما أن بدر هذا الاتجاه من سعد زغلول حتى تراجع المقرر عن رأيه وأيد إعادة النص •

وعندما تعرض القانون الى الاجتماعات العامة والمظاهرات اقترحت اللجنة أن تكون المظاهرات مخالفة لاجنحة ، فتكون عقوبتها عقوبة المخالفة بدلا من عقوبة الاجنحة ، وهنا نهض سعد زغلول ليقول : ان العقوبة اما أن تكون رادعة زاجرة ، والا فلا معنى لها ، فاذا حصلت مظاهرة وكانت مخلة بالأمن العام ورأى البوليس منعها وأبى المتظاهرون الا أن يستمروا فى تظاهريهم برغم تنبيه البوليس وتحذيره فن عقوبة الحبس لمدة اسبوع أو الفرامة بمائة قرش ، غير كافية مطلقا ، وهى تبحث على احتقار السلطة والاستخفاف بها فاما أن تجعلوا الاجتماع مباحا ولا عقاب عليه ، أو أن تجعلوه غير مباح ، وحينئذ يجب أن تضعوا له عقوبة تتناسب معه •

ثم قال سعد زغلول : اذا فرضنا ان هناك مظاهرة ، وأن هذه المظاهرة حصلت مخالفة للقانون ، وأراد البوليس أن يتدخل لمنعها فوقف المتظاهرون فى وجهه ، فهل مثل هذا العمل يعتبر عملا بسيطا ؟ وهل العقوبة المفروضة عليه تعتبر عقوبة كافية ، مع العلم بأن المخالفات لا تعتبر من السوابق ؟ أنا أرى أن هذه العقوبة لا تصلح لأن تكون رادعة مطلقا ، فاما أن تبيحوا الاجتماعات كيفما كان شكلها ، واما أن تضعوا لها عقوبة تتناسب مع الذنب ، أنا لا أحب الشدة ، ولكنى أحب أن يوضع الشيء فى موضعه وأن تكون لكل جريمة عقوبة مناسبة لها •

ووقف أحد الشيوخ يعترض على تشديد العقوبة لأن الحكمة الأصلية فى الاجتماعات أن تكون الحكومة على علم بها ، وأنه ليس من رأى أن تعاقب الأشخاص الذين يخلفون هذا القانون بعقوبات شديدة اكفاء بالأحكام الواردة فى القانون العام اذا ما تبين أن هناك خطرا يهدد الأمن العام والنظام واذا وقعت جريمة ما ، وإن الاتجاه هو إلغاء المادة الخاصة بالتجمهر بناء على فكرة المحافظة على الحرية ، وأنه ليس من الصواب أن نلغى هذه المادة ونضع فى الوقت نفسه عقوبة شديدة لتقييد الحرية •

وعندئذ عاد سعد فقال : انه يوافق على أن الحكمة فى وضع المشروع هى تنظيم الاجتماعات ، ولكن الوسيلة التى اتخذتموها لهذا التنظيم غير منتجة لانها وسيلة بسيطة غير رادعة ولا كافية لحفظ النظام ، فان كنتم تريدون التنظيم الحقيقى للاجتماعات فيجب أن تضعوا عقوبة كفيلة بذلك أما العقوبة التى وضعتموها فهى لاتجدى شيئا ولا تمنع المتظاهرين من المقاومة والعصيان ، ولا توجب الطاعة لأنها لاتوجب الخشية ، ولذلك أرى أن اعتبار هذه الجريمة مخالفة غير كاف مطلقا .

وراح سعد زغلول يؤيد وجهة نظره هذه فقال : ان غاية ما نريده أن يكون فى العقوبة نوع من الردع ، أما جعل العقوبة كما تقترح اللجنة فيه اغراء للناس على مخالفة النظام والاستخفاف برجال الحفظ ، ان ما أعرضه الآن على حضراتكم هو أن تكون العقوبة متناسبة مع الجرم ويجب التفكير بروية فى الأمر لأننا لم ننته من الحالة التى يجب أن تنتهى منها ، وهى حالة صمة تحتم علينا ان نتدفع بالحكمة ، وأن تسلمح بكل الأسلحة حتى لاتعرض للأخطار ونقع فى الارتباكات وأنا أول من يجب الحرية ، حرية الاجتماعات والمظاهرات ، وأؤكد لكم وأعدكم انه مادامت الحكومة الحاضرة باقية فانها لاتطبق هذا القانون الا عند الضرورة القصوى ولكننا مهددون بأمور كثيرة يجب أن نعد المدة لها ، فان لم نفعل ذلك نندم ولات حين مندم .

هذا هو رأى وليس عندى ما يبعث على هذا القول الا الحقائق ، وحسن أن تكون احرارا ولكن هناك بلادا سبقتنا فى الحرية ، وهى مع ذلك قد اضطرت الى اتخاذ الاحتياطات حتى لايساء استعمال الحرية ، وجدير بنا أن نقصدى بتلك البلاد الحرة وتتخذ الحيطة لما عساه أن يقع من الحوادث المكدره .

كما وقف احد اعضاء المجلس يبنه سعدا الى خطر تشديد العقوبة فقال النائب : « لا يخفى عليكم أن القانون لا يوضع لزمن خاص » وقد تأتى حكومة أخرى متطبعة ضد مصلحة البلاد ، وبما أن هذه الجرائم سياسية

وقد يشترك فيها بعض كبار القوم ، فأرى الاكتفاء بغرامة لا تتجاوز عشرة
جنيهات » •

ولكن سمدا أصر على موقفه ، وتحدث بلغة الحاكم الحريص على
توطيد الأمن ، والحديث عن توطيد الأمن وقتئذ كان من لوازم فتنة من
الساسة وصفها بعض الكتاب الوطنيين بأنها جماعة ليس لها حظ من طبيعة
الثورة ولا من طبيعة الجهاد ولا من غلبة المرء لطائفته ولجنسه ، وأنها
عاجزة عن الاخلاص في الغضب والمثابرة واليقين •

الفصل الخامس والثلاثون سعد الحاكم والدستور... وتصرّح ٢٨ فبراير

« موقف سعد من الدستور - خطبة سعد في ١٣ من مارس في فندق الكونتنتال »
« - سعد يقول : ان الدستور تأسس على البائس المصرية وان به عيوبها ولكنها »
« نتائج الطريق الدستوري - سعد يفسر موقفه من تصريح ٢٨ فبراير » .



كان على سعد زغلول أن يوضح موقفه بعد أن اختاره الملك لرياسة الحكومة ويحدد مكانه من الدستور ، ولقد أشار الى ذلك سعد اشارة عابرة في خطاب العرش اذ قال : « كان على الوزارة الجديدة أن تعمل على أن تستبدل بسوء هذا الظن حسن الثقة بالحكومة » وعلى اقناع الكافة بأنها ليست الاقسما من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدير شئونها بحسب ما تقتضيه مصلحتها العامة ولذلك يلزمها أن تعمل ما في وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات واحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم كما يلزمها أن تثبت الروح الدستورية في جميع المصالح وتعود الكل احترام الدستور والخضوع لأحكامه » وذلك انما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأى كان بالاستخفاف بها والاخلال بما تقتضيه » .

وفي ١٣ من مارس سنة ١٩٢٤ أقام الشيوخ حفلا لتكريم سعد بفندق الكونتنتال ، وفي هذا الحفل وقف سعد يتحدث عن الدستور فقال موجها خطابه للشيوخ :

« انى أهنتكم من كل قلبى بالثقة التى اكتسبتموها من البلاد ومليكها المعظم لأن تؤلفوا مجلس الشيوخ فى أول برلمان تشكل فى بلادنا على الطراز

الحديث ، وأعد نفسى سعيدا لأننى أول وزير مصرى لحكومة دستورية تستمد قوتها من ارادة الشعب ، وتستند فى بقائها على ثقة نوابه ، وتستغل فى سيرها برعاية ملك دستورى يحترم كل الاحترام المبادئ الدستورية ويرى فى تنفيذها أقوى ضمان لحقوق الأفراد ، وأقوم بطريقة لحكم البلاد .

ثم ألقى سعد بعد ذلك خطابا فى الجموع التى جاءت لتحتيه فى « بيت الأمة » قال فيه : « ان الوزارة السعدية التى أخذت على نفسها فى بيانها الوزارى العهد بأن تبث روح الدستور فى المصالح أوضحت أن أحسن وسيلة لهذا هو القدوة الحسنة » .



وعند مناقشة خطاب العرش أمام مجلس النواب فى جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٢٤ زاد سعد زغلول موقفه من الدستور ايضا فقال : « قلنا فى خطاب العرش ان الدستور تأسس على المبادئ المصرية فلم نقل انه تأسس على أحسن المبادئ المصرية ، ولا قلنا ان كل مبادئه طبق المبادئ المصرية ، قلنا تأسس ، ولم نقل جاء طبق المبادئ المصرية ، حقا ان أساسه من المبادئ المصرية ، لأنه حفظ حرية الفكر ، حرية القول ، حرية العمل ، حفظ المساواة ، حفظ للأمة سلطتها ، قرر مبدأ المسئولية الوزارية ، تأسس على هذه المبادئ ، ولكن جاءت فيه أحكام وقبوس تضعف من هذه المبادئ وتقيدها ، وهذا شئ آخر » .

ومضى سعد زغلول ، فقال :

« يحق لى أن أقول : انه تأسس على المبادئ المصرية ، ويمكن أن أقول بعد ذلك ان فيه عيوباً ، أعتمد بحسب كونى انسانا وزعيما ورئيس حكومة ، أن فى الدستور عيوباً ، وقد أوافقكم اذا طلبتم التعديل ، وللتعديل طريقة فى الدستور ، فلذا كنتم ترون أن هناك أوجها للتعديل فمليكم أن تناقشوها وتقدموا اقتراحا بها لناقش فيه مجلسكم ومجلس الشيوخ والحكومة ، بل أنا أعدكم أن أكون معكم فى تعديل ما سبق لى أن استتكرته » .

ومضى سعد زغلول فضخم كلامه عن الدستور قائلا : أيها الاخوان ؛
أيها الفضلاء ، هل كان يروقا أول يوم انتخبنا فيه مجلس النواب واحتفلنا
فيه بالدستور أن نقول : ان الدستور معيب ونجعل الملك هو الذى يقول
ذلك ؟

وهكذا أوضح سعد زغلول موقفه من الدستور الذى سبق له
استنكاره واتهام أعضاء اللجنة التى أعدته الى حد أن سماها « لجنة
الأشقياء » .



تم وقف سعد زغلول أمام مجلس النواب ليحدد موقفه من تصريح
٢٨ فبراير بعد أن تولى رئاسة الحكومة فى ظل هذا التصريح ، فقال :
اعترضت على هذا التصريح ووصفة كونى رئيس الحكومة أقول : اننا لسنا
مرتبطين به ، ولقد أشرت الى هذا المعنى فى خطاب العرش ، اذ جاء فيه
اننا مستعدون للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل
فيد .

وبعد ذلك قال سعد زغلول عن التصريح ذاته : « ان كان هذا
التصريح قيذا ، فقد صرحنا بأننا ندخل فى المفاوضات أحرارا منه ، وان لم
يكن فيدا فلا شأن لنا به ، ولما تبين سعد زغلول استنكار الكثيرين لقوله
هذا وآخذهم عليه أقواله السابقة بهدد تصريح ٢٨ فبراير وقف سعد
زغلول يدافع عن موقفه على أساس أنه لا يدخل المفاوضات الا حرا من كل
قيد ، وأبدى دهشته البالغة لما يأخذه عليه أنصار تصريح ٢٨ فبراير
مما قاله قبل توليه الحكم عن الدستور وتصريح ٢٨ فبراير وكيف أنه
سيواجه بريطانيا فى ظل هذا التصريح ، وقال سعد عن خصومه : انهم
يشككون الناس فيه وفى نياته ، ويوهمون الناس أنه اذا دخل المفاوضات
واذا قبل الحكومة فانما يكون قد قبل هذا وذلك على أساس هذا التصريح
وقال سعد زغلول : ان هذا الموقف من جانب المؤيدين أصلا للدستور دليل
على كذبهم فى الماضى بالنسبة لمدح هذا التصريح ، وعلى كذبهم فى
الحاضر بالنسبة لموقف المفاوضات المزمع اجراؤها مع بريطانيا ، وقال :

ان الخطر الحقيقي ليس فى تصريح ٢٨ فبراير وانما هو فى قبول احتفاظ بريطانيا بالنقط الأربع المينة فى هذا التصريح والتسليم بحقها فى التصرف فيها بطريقة مطلقة ، حتى يتم الاتفاق بين مصر وبريطانيا وان اعلان قبول الأمة المصرية لهذه التحفظات فيه معنى صحيح مركز بريطانيا فى مصر ، كما أنه يجعل من هذه التحفظات حقا لبريطانيا لم يكن لها من قبل •

وقال سعد تأكيدا لموقفه ان وزارته ليست مسئولة عن آثار السياسات الماضية ولا يصح أن تسأل الا عن اعمالها •

وهكذا أنهى سعد الهجوم الذى وجه الى وزارته لقبولها العمل فى ظل دستور وتصريح استكرهما هو ! ••

الفصل السادس والثلاثون

سعد والتنظيم الحزبي

« سعد يواجه خصومه بتنظيم الوفد على اساس حزبي - الاتجاه الى تحويل « الوفد الى حزب - الاحتراض على هذا الرأي - الهيئة الوفدية تؤدي الفنى وتحقق « الفرض - رأى سعد - التنظيم الحزبي وتلقيب الاعضاء لاينال استقلالهم ولايمنهم « من أداء الامانة التى فى ايمانهم » .



كان من آثار حملة معارضى سعد وأخذهم عليه مواقفهم السابقة من الدستور ومن تصريح ٢٨ فبراير خارج البرلمان وداخله أن رأى سعد ضرورة تنظيم صفوف أعضاء البرلمان الوفديين لمواجهة خصومه السياسيين ، فوجه حمد الباسل من أجل هذا الفرض دعوة لأعضاء الوفد لوضع نظام ثابت له ، ووجه اليهم كلمة قال فيها : « كانت علينا أيها الاخوة وانحن وفد مسئولية كبيرة » فالآن وقد صرنا وفدا كبيرا صارت مسئوليتنا أكبر وأعظم ، ولا بد انكم توافقوننى على أننا مازلنا فى ميدان الجهاد ، وأن علينا اذن أن نتفاهم ونتكاتف على نصرة رئيسنا ورئيس مصر أى على نصرة المبادئ الوطنية ، وتوصلا لهذا الفرض يجب أن نضع لأنفسنا نظاما نسير عليه . اننا كلنا على مبدأ واحد ونسعى لفاية واحدة ولا ينقصنا الا شئ واحد ، هو النظام » .



وقد رأى بعض أعضاء الوفد أن يطلقوا عليه « حزب الوفد » طالما أن الأمر وصل بهم الى التفكير فى تنظيمه تنظيميا يكفل لهم القدرة على مواجهة خصومه السياسيين .

ولعل الذى رأى هذا الرأى كان يعبر دون وعى عن شعور عميق فى

نفس أعضاء الوفد بالوضع الذى تحول اليه الوفد وعن الاحساس بتغير الهدف الذى لم يعد قضية الوطن والاستقلال والجهاد من أجلها ، فما دامت هذه القضية لم تعد الهدف الأول والأخير ، وما دامت أهداف كثيرة أولها الحكم قد أصبحت تلوح أمام أعضاء الوفد وتجذبهم إليها فلا مناص من تأسيس حزب :

غير أن « مكرم عبيد » عرض هذا رأى وقال : « ان هذا الاتجاه لا يطابق المراد تماما وذلك لأن الوفديين اعتبروا دائما أنهم الممثلون للأمة وأن من عداهم هم أفراد قليلون » وقد سجلت الأمة اعترافها بذلك وأقرت دائما هذا الاعتبار » ♦

وانتهى الجدل بين أعضاء الوفد ونوابه الى اختيار العبارة « هيئة الوفديين » بدلا من العبارة « حزب الوفد » لان التسمية الأولى كانت فى رأيهم تبر عن المعنى المراد ♦

ووقف سعد زغلول يوافق ويؤيد ما انتهى الرأى عليه وقال : « ان عليهم أن يرضوا نظاما تسير عليه الأغلبية التى تستند اليها الحكومة فى مجلسكم » وقال : « لقد هال خصومكم أن يقوم هذا النظام لأنهم ليسوا أصحاب مبادئ يرجونها بل هم أصحاب مصالح خاصة يعملون لنيلها » وقد تلمسوا كل باب يلجونه اليكم لينفروكم من هذه الدعوة فقالوا عن تنظيم أعضاء الوفد ونوابه : ان هذا لا يتفق مع حرية الرأى ، وان هذا تحكم فى ارادتهم لأنهم يريدون بذلك أن يصرفوكم عن المبدأ الذى ارتضيتموه لأنفسكم وقبلتموه شعارا لكم ، على أنه كيف لا يتفق النظام مع الحرية ، والقصد أنه للاحرية بلا نظام ولا نظام بلاحرية ؟ والنظام يتطلب من كل منكم أن ينزل عن جزء مسير من حريته حتى تجتمع الحرية كاملة من هذه الاجزاء للهيئة التى قبلتم العمل تحت لوائها ، والحرية متوافرة من قبل فى اختيار الهيئة التى تتضامنون معها ، واختيار النظام الذى تسيرون عليه فلا معنى للقول بأن الحرية تدمر مع النظام ! » ♦

ثم قال للنواب : « ان الحكومة منكم ، وأنتم عضد الحكومة ، فيجب

أن تكون هيئكم منظمة ليتمكن أن يكون سير الحكومة منظما وقال : أنا أصر على ضرورة هيئكم لأن الحكومة أيضا يجب أن تشعر بقوة الهيئة التي تسنها •



وقيل فى مجلس الشيوخ ، تأكيداً لضرورة تنظيم أعضاء الوفد : انه كان على الوفد ، أن يكون قوى متضافرة متساندة منظمة ، وإذا أصدر واحد منها رأيا فمن بحث نضج وفكر متداول ، وليس فى الدنيا عمل ينال الفوز والتجاح حتى يكون النظام والتساند والتعاون أساسا له ، وما خير وسيلة لهذا التعاون الا أن تكون هيئة واضحة الخطى ، هيئة لا يكون كل امرئ فيها شيعة نفسه وعنوان حزبه ، والا تفرقنا شيئا وأحزابا ، ولا نبغى من عملنا هذا لامرئ أن ينزل عن رأيه وانما نود أن لا يرمى عن نفسه حتى يتحقق إصابة الهدف باستثنائه برأى غيره ومنطقه عن ارادة زملائه وتشاوره معهم من قبل ، قد يكون فى هذا حد للحرية ، ولكن الحرية المطلقة ليست خيرا ، بل هى شر ، أليست البرلمانات واجتماعاتها وأوامرها حدا للحرية الأمة ، وأن فى ذلك الخير كله للأمة ؟

ووقف سعد زغلول فى المجلس يؤيد المتحدث باسم الوفد ، ويقول : ان تأليف هذه الهيئة لا ينافى استقلال مجلس الشيوخ ولا يمنع اعضاءه من أن يؤدوا الأمانة ، التى تملقت فى أعناقهم •



وهكذا قبل للأمة بعد أن تم انتخاب مجلس النواب : ان قضيتها وحقوقها أصبحت أمانة فى عنق الوفد ورئيسه •

ثم انتقل سعد زغلول وأعضاء الوفد الى مرحلة أخرى فى التنظيم ، فقبل لأعضاء الوفد ونوابه : انه من التمعن عليهم أن يخضعوا للتنظيم وأن ينزلوا عن آرائهم وألا يتقدموا بأى رأى لانتقده قيادتهم وهيئتهم الوفدية ، حقا لقد كان ذلك كله من مظاهر الصراع بين الزعامة والحكم وقد انتصرت نزعة الحكم •

الفصل السابع والثلاثون سعد زغلول وحقوق الوزارة الدستورية

« سعد تمسك بحقوقه الدستورية - اصراره على تعيين اعضاء مجلس »
« الشيوخ دون تدخل الملك - خضوع الملك واسبابه - سعد زغلول والوفلون الاجانب »



حرص سعد زغلول كرئيس لأول وزارة جاءت وليدة ارادة الشعب على التمسك بحقوق الوزارة الدستورية ، ولقد تمسك أول ماتمسك بنص الدستور الذى يقول : ان الملك لا يباشر السلطة الا بوساطة وزرائه طبقا لما انتهت اليه لجنة الدستور فى هذا الشأن على اعتبار أن الوزارة هى المهيمنة على أعمال الدولة ، والمسئولة عنها أمام البرلمان ، وقد استند فى هذا الى رفع مسئولية الحكم عن الملك والى أنه ليس للملك أن يقسّم الوزارة سلطة العمل ولا أن يكون له صوت معدود فى مداولات الوزارة .

تمسك سعد بهذا المبدأ فى أول عهد له برياسة الحكومة ، وكان ذلك عندما أثير حق الملك فى تعيين أعضاء الشيوخ ، اذ ينص الدستور على أن ينتخب ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ وعين الخمسان الباقيان ، وكان تعيينهم يتم بموجب مرسوم يصدره الملك ، وكان من الطبعى أن يرى الملك أنه صاحب الحق فى تعيين هؤلاء الأعضاء تأسيسا على ماورد فى المادة (٧٤) من الدستور التى تقول : يعين الملك خمس المجلس ولكن « سعد زغلول » ، تمسك بحقوق الوزارة الدستورية وأبى على الملك أن يباشر هذا الحق ، وتأزمت الأمور بين الملك والوزارة ، وكان الملك فؤاد حريصا كل الحرص على أن يسجل لنفسه من الحقوق أقصى ما يستطيع أولا فأولا متى تبين له ضعف أو خضوع من يكون فى الحكم واستعداده للتسليم بأى جانب منها .

تمسك الملك بهذا الحق وأصر سعد على موقفه ، ولما تأزم الأمر وكانت

الوزارة الوفدية فى أول عهدهما ، وكان من غير المستطاع مواجهتها بأزمة قد تنتهى باستقالة سعد زغلول مما قد يكون من شأنه أن تعاود الأمة جهادها وتستأنف كفاحها فى الثورة من جديد ، فتفسد استقالته على الملك وعلى الانجليز الخطة المدبرة ضد الأمة ، رأى الملك على مضض منه أن يخرج من هذا المأزق بقبول التحكيم فى المبدأ ، فتم الاتفاق بينه وبين سعد زغلول على هذا العهد به الى البارون « فان دن بوش » البلجيكي الذى كان وقتئذ نائبا عما لدى المحاكم المختلطة ، وقام هذا بمهمة الحكم فى هذا الخلاف الدستورى وانتهى فيه الى أن المبدأ الذى يقرر عدم مسئولية الملك يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته الا بوساطة وزرائه ، وأن هذا المبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع أعمال الملك ، وقال السيو « فان دن بوش » انه اذا حدث استثناء لعمل واحد فإن هذا الاستثناء يوجب النظام فى روحه وأساسه ، وترتبا على ما تقدم فان تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء .



وسلم الملك فؤاد بهذا المبدأ الدستورى تجنباً للآزمة وآثارها المحتملة وتم تعيين الشيوخ وفقا للقائمة التى أعدها سعد زغلول ، وانتصر سعد فى أولى المعارك الدستورية بين رئيس الوزراء والملك ، ولو أن كل رئيس وزارة جاء بعد ذلك تمسك وحافظ على هذا النصر فى تلك المرحلة لكشف حقيقة موقف الملك والانجليز من قضية الدستور وجنب قضية الاستقلال والدستور الكوارث التى تعرضت لها نتيجة لتفريط القادة والساسة للملك فى حقوق البلاد حتى يحتفظوا بمناصب الحكم وسلطانهم .



وفى إطار ممارسة سعد لحقوقه الدستورية والتزام لظاهر نصوص تصريح ٢٨ فبراير رأى سعد زغلول أن يبادر باتباع سياسة وطنية ازاء الموظفين الأجانب ، فشرع فى تمصير الوظائف واعترض على بقاء المستشارين الانجليز ، ورفض تجديد عقد من انتهت مدته منهم وكان فى مقدمتهم وقتئذ المستشار القضائى .

وقال سعد فى هذا الشأن : وبالنسبة لتعويض هؤلاء الموظفين عند الاستغناء عنهم انه وزملاءه قد استنكروا قانون التعويضات ، ومازال يستنكروه ولكن الوزارة السابقة جعلته قانونا ، بل جعلته معاهدة بين مصر وبريطانيا . وقال : انه لا يمكنه أن ينقضه بمجرد تسليمه للحكم ، ولكنه يستنكره ولا ينفذه ، وانه أنذر بريطانيا بذلك ، وحفظ فى انذاره حقوق البلاد ، وأعلنها بأن الوزارة الحالية لا تقر هذا القانون وتعتبره مرهقا للخزانة مخالفا للدستور ، وانهى سعد زغلول الى الاقرار بأنه تجنباً لسوء التفاهم ، تقبل الوزارة أن تنفذ منه ما اقتضته الضرورة من المحافظة على حقوق الأفراد المكتسبة بشرط حفظ الحق للحكومة فى مناقشة هذا القانون فى المفاوضات المقبلة .



لقد تمسك سعد بالحقوق الدستورية للوزارة حينما كان عليه أن يتمسك بها ، وخفضت السراى ودار المندوب السامى الطرف عن كل معارضة لسعد زغلول حتى تنتهى المراحل التالية التى كان لابد من أن تواجه سعدا ، وأولى هذه المراحل وأهمها وأخطرهما شأنًا كان موقف سعد زغلول من قضية البلاد والخطة التى دبرتها بريطانيا له فى هذا الشأن .

الفصل الثامن والثلاثون سعد زغلول وقضية الاستقلال

« سعد يؤكد عدم تدخل الإنجليز وطف الأجانب - سعد يطلب من النواب « معالجة قضية الاستقلال بحزم وحكمة وروية - اعلان استعداده للدخول في مفاوضات « حرة من كل قيد للحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان - سعد يرد على « خصومه - اعتراضه على رد مجلس الشيوخ على خطاب العرش - سعد يقول : « انه يناهى صياح مساء بالاستقلال التام لمصر والسودان - تفسيره للاماني القوميات « خطابه في فندق شبرد يوم ٢٥ من يناير سنة ١٩٢٤ - سعد يقول : انه مستعد « للمفاوضة للوصول الى اتفاق يضمن الاستقلال مع احترام المصالح الإنجليزية « اللبولة المقولة - تفاؤله بحكومة ماك دونالد - ماك دونالد يعنى بالمستور ويصفه « بأنه منحة من الحكومة - ماك دونالد يعلن استعداده لمفاوضة سعد - حديث سعد « لجريدة التيمس في ١٨ من مارس - رسالة ماك دونالد الى النواب اليساري - موقف « سعد زغلول من استجواب النواب في ١٠ من مايو سنة ١٩٢٤ - سعد العلي - « موقف عبد الرحمن الرافعي - حديث سعد الى مراسل التيمس - سعد يعلن في « مجلس النواب انه لا طريقة لتحقيق الاستقلال انما الا بالمفاوضة » .



أعلن سعد زغلول في خطاب العرش موقفه من قضية الاستقلال فقال :
ان الانتخابات لاجراء مجلس النواب أظهرت بكل جلاء اجماع الامة على
تمسكها بمبادئ الوفد التي ترمى الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في
الاستقلال الحقيقي لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التي
لا تتعارض مع هذا الاستقلال .

ثم عاد عندما أثبتت شائعات حول موقف الإنجليز من خطاب
العرش وتكهنت بما سيكون عليه موقف سعد زغلول من تصريح ٢٨ فبراير
فقال : ان هذه الشائعات غير صحيحة ، وانه ليس هناك أزمة أو شبه أزمة
وقال : انه اذا كان للقضية المصرية أن تفقد في وقت من حسن العلاقات

بين مصر وبريطانيا وبين مصر والدول جميعا بالاضافة الى الثقة التامة من صاحب الجلالة الملك في وزارته فهذا هو الوقت الذي اجتمع فيه لمصر كل ذلك .



وعاد سعد زغلول في حفل تكريمه بفندق الكونتنتال في ١٣ مارس سنة ١٩٢٤ يؤكد عدم تدخل الانجليز ويؤكد عطف الأجانب على مصر واتحاد العناصر في الوزارة وأعلن أن أكبر مهمة أمام الوزارة وأخطرها قدرا وأشغلا لعقله ولبه انما هي مهمة الاستقلال التام لمصر والسودان .

وفي خطاب العرش ، قال سعد مخاطبا النواب :

« لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظيمة ، وألقت بها عليكم مسئولية كبرى فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها ، اذ يتعلق بها مستقبل البلاد ، وهي مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح ، ولأنك أنكم ستعالجونها بروح من الحزم والحكمة والروية وأنكم ستجدون من أهم مهلاتها الاتحاد المقدس الذي لا انفصام له بين العرش والأمة ، والذي توثقت اليوم عراه بالقسم العظيم الذي أفسمناه وستؤدونه أنتم عما قليل ، لهذا يحق لي أن أصرح علنا باسمي وباسمكم أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان مملوءة بالرجاء في الوصول اليها بقوة حقنا وعناية الله القدير .

وقد حرص سعد زغلول عند مناقشة خطاب العرش على أن يوضح موقفه في هذا الشأن فقال : ان كل تصريحاته جلية بأن مهمة هذه الوزارة هي السعي في الحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان . وأضاف قائلا : لقد عبرت عن هذا المعنى في خطاب العرش بعبارة ان لم تكن أوسع وأشمل وأصرح فهي على الأقل مساوية لها ، وهي « الأمانى القومية لمصر والسودان » والذي يقول بغير ذلك اما جاهل بمدلول هذه العبارة ، أو بما يجيش في صدور أمته من الأمانى .

ثم وجه سعد كلامه الى خصومه قائلا : ان الذين يشكون في وطنية الوزارة الحالية واخلاصها لمبادئها عليهم أن يشتوا أولا وطنيتهم واخلاصهم للمبادئ ، انهم يوهمون بما يقولون ان الوزارة أبهت في تميرها ميلا للانجليز ، فلماذا تميل الوزارة لهم ؟ وبأي ثمن يمكن الانجليز أن يستميلوها ؟

وقال : ان للوزارة في قلوب أربعة عشر مليوناً من الأنفس منزلة رفيعة وأنها لا تستمال وليس في مقدور البشر استمالتها وان استمالتها من رابع المستحيلات .

وقال : ان زغولاً الذي براد التشكيك فيه لا يمكن أن يتزحزح عن مبادئه ، وأنه باق على عهده مخلص لبلاده . يردد أناه الليل وأطراف النهار ذلك المبدأ الذي بثه في طول البلاد وعرضها حتى صار شعاراً عاماً للأمة ، ألا وهو الاستقلال التام لمصر والسودان .

ولما أخذ مجلس الشيوخ في مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش بجلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٢٤ رتب أن يضمن الرد تفسيراً لمبارتين وردتا في خطاب العرش بشأن قضية الاستقلال .

وقد اعترض سعد زغلول على هذا التفسير وقال : اتنا نحن الوزراء لسنا أجنب عنكم ، نحن قسم منكم ، قسم من البرلمان تخصص لتنفيذ أفكاره وآرائه والتبصر عنها ، فهو في خطبة العرش انما يعبر عن أفكاركم .

وقال : انه مادام الأمر كذلك فكل تفسير وكل تأويل معناه أن الوزارة قد أساءت التعبير عن أفكار البرلمان وهو مالا يسهه قبوله ولا يمكن أن يبقى بعده في الوزارة ، وقال تبريراً لذلك : ان التفسير المراد ادخاله اما أن يكون مفهوماً من الخطبة أو لا يكون مفهوماً منها ، فان كان مفهوماً منها فهو عبث محض ، ولا يحتاج الأمر الى تقسيم ، أما اذا كان لا يفهم منها المعنى الذي يراد تفسيره فهذا ما لا تقبل الوزارة معه البقاء ثم خاطب سعد الأعضاء قائلا : نبشوني ، اخبروني ، ما الذي براد بالأمانى القومية ؟ هل فهمتم معنى آخر

غير الاستقلال التام ؟ الأمانى القومية عبءة عن الاستقلال التام لمصر
والسودان •

واختم سعد خطابه فى البرلمان قائلا : ان الواظ بين أيديكم هو
الذى يصيح صباح مساء بالاستقلال التام لمصر والسودان •

ولكن معرض سعد لم يكتفوا بقوله ، وعدوا يطالبونه بتفسير مدلول
العبارة « الأمانى القومية » لانه يمكن الأجنبى أن يفهم من عبارة الأمانى
القومية معنى الاستقلال التام لمصر والسودان ، أو الاستقلال التام لمصر وبعض
الحقوق فى السودان ، ويمكن أن يفهم منها غير ذلك •

وقد سعد زغلول : انه ليس للأمانى القومية غير معنى واحد ، هو
الاستقلال التام لمصر والسودان •

وكان من الطبعى وسعد يقف هذا الموقف أن يعلن فى الوقت ذاته
موقفه من المفاوضات المقبلة ، ولقد تفعل سعد بوزارة العمال البريطانية
وعتد عليها جانباً من أملة فى نجاح القضية المصرية ، ولعل ذلك يبدو فى
خطبه يوم ٢٥ من فبراير بفندق شبرد عقب تشكيله الوزارة ، ففى هذا
الخطاب يقول سعد : ان أهم مشكلة على البرلمان حلها انما هى مشكلة
الاستقلال الذى تنوق البلاد للحصول عليه والتمتع بنتائجه الحقيقية
وغمراته الطيبة وأن وزارة يسندها برلمان ، وبرلمانا تؤيده أمة ، وأمة يسود
نباها اتحاد قوى لا يضيع الله لها سعيها ، وأنفس لا يخيب الله لها رجاء ،
وان من علامات اذن الله بنجاح سعيها أن تقوم فى الأوقات الحاضرة وزارة
انجليزية معروفة بالليل الى مطالبنا الحق ، والى تسوية الخلاف بيننا وبين
الحكومة البريطانية باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والمعدل ، واننا
لستعدون للمفاوضة بروح الحق للوصول الى اتفاق يضمن استقلالنا الذى
نشده مع احترام المصالح الانجليزية التى تكون مقبولة معقولة •

لقد تفاد سعد بحكومة مستر رامزى ماك دونالد ، وفات سعدا أن
يذكر لمستر ماك دونالد مسبق أن صرح به من رأى ازاء المشكلة المصرية

ومشكلة السودان بالذات فى أثناء الحرب العالمية الأولى ثم تصريحته عقب صدور تصريح ٢٨ فبراير •

على أن مستر ماكdonald قد بادر من جانبه فكتب الى سعد يهثبه برئاسة الوزارة ويحىى الحكومة المصرية والبرلمان المصرى ، والأمة المصرية ، وفى رسالة التهنة ، ويحث ينم عن نية بريطانيا تجاه الدستور فى مستقبل الأيام ، فى أسلوب من هذا الدعاء نجد ماكdonald يصوغ عبارات التهنة بالدستور فيقول : « انى أهنىء عن طريق دولتكم الامة المصرية التى منحها صاحب الجلالة ملكها فؤاد دستورا حديثا حرا • •

وهكذا أراد ماكdonald أن يسجل على الدستور المصرى أنه منحة من الملك ليحدد بهذا سلفا موقف الحكومة البريطانية وتكييفها لهذا الدستور وطبيعته حتى لا يؤخذ عليها مستقبلا ما سيلحق بهذا الدستور من مسخ وتعديل وتعطيل من الملك فؤاد بإعاز وتحريض من السلطات البريطانية ولسكوت هذه السلطات على مايقع فى هذا الشأن •

وفى هذه التهنة ، قال مستر رامزى ماكdonald : انه يعتقد أن مصر وبريطانيا سترتبطان برابط متين من الصداقة ، وأن رغبته هى أن يرى هذه الرابطة قد توثقت عراها على أساس دائم يرضاه البلدان وأن حكومة جلالة الملك لهذه الغاية مستعدة الآن ، وفى كل وقت أن تتفاوض مع الحكومة المصرية •

وقد تلا سعد زغلول برقة التهنة على البرلمان ثم قال : وانى أهىا السادة أهتكم وأهنىء نفسى وأهنىء الأمة المصرية باقبال هذا اليوم السعيد الذى أرجو أن يكون فاتحة اقبال ومقدمة لتحقيق الاستقلال التام •

وفات « سعد زغلول » أن يطلق على ماورد فى هذه التهنة من وصف بريطانيا لطبيعة الدستور بأنه منحة من الملك ، وكان جديرا به أن يسجل هذه الملاحظة ولا سيما أن طبيعة الدستور وتكييفه كانا موضع مناقشة ويحث لجنة الدستور ومحل اعتراض واحتجاج من عبد العزيز فهمى ضد اتجاه

توفيق نسيب لسنخ الدستور وتعديله ، واعتباره منحة من الملك للأمة ومحل تعليق من النواب وقتئذ .

ولقد رد سعد زغلول على رسالة ماكدونالد ، ولم يضمن رده أى اعتراض من قريب أو بعيد على وصف الدستور بأنه منحة من الملك ، وانما قال فى رده : انه كان لتصريحكم الخاص بالدخول فى المفاوضات ما يقابله فى خطاب العرش لأن كلينا يرى فى آن واحد انه من الملائم أن نبحت معا عن حل يركز على تواعد متينة ومرضية للبلدين لاييجاد علاقات صداقة وثيقة بينهما واننا لوانقون من الوصول الى هذه الغاية لأن كلا منا مسترشد بروح العدل وبروح الوثام متشبع بالثقة المتبادلة على حد سواء .

وواصل سعد اتجاهه هذا فى أبداء ميله للمفاوضات : ففى حديث أجراه معه مراسل صحيفة التيمس بالقاهرة فى ١٨ من مارس سنة ١٩٢٤ قال سعد : أرجو أن تبلغوا تشكراتى الخاصة على التمنيات الودية التى أعربت عنها جريدة التيمس العظيمة ، فقد كان لمساوطفها أثر عظيم فى نفسى ، اننى أرى أننا على أبواب عهد جديد توطد فيه العلاقات الطيبة بين بريطانيا ومصر على قاعدة ثابتة منيعة دائمة صريحة عادلة ، اننا نريد أن نرى فى بريطانيا العظمى صديقا عظيما لنا فى السراء والضراء وأن يتهج كل منا بسعادة الآخر ويسره ، وانى شديد الأمل فى أن أذهب الى انكلترا فى صيف هذا العام ، ويلوح لى أن الشعور الذى فى البلدين فى حالة تمكنا من الوصول الى اتفاق ودى يرضى الأمتين ، وقد جعلتنى الرغبة فى المفاوضات التى أعرب عنها جلالة الملك فؤاد فى خطاب العرش والبرقية الودية التى بعث بها مستر ماكدونالد أعتمد اعتقادا صادقا اننا سنبلغ هذه الغاية التى ننشدها .

ادلى سعد زغلول بهذا التصريح فى الوقت الذى كان فيه مستر دامزى ماكدونالد يبعث فيه برسالة الى المندوب السامى البريطانى اللورد اللبى يقول له فيها : انه طالما لم يتبين لى من الدلائل أن اماني سعد زغلول لا تتعارض الى درجة الياس مع بريطانيا التى لا يمكن أن نفرض فيها أو

نتزح عنها فيما يتعلق بالسودان وفيما يتعلق بالدفاع عن قناة السويس،
هنا على غير استعداد لأن أطلب منه أن يحضر لمفاوضتنا في لندن .

وفي جلسة مجلس النواب عندما انعقد المجلس في ١٠ من مايو
سنة ١٩٢٤ وجه السيد فوده النائب الوفدي استجوابا الى الحكومة خاصة
بالمفاوضة قال فيه : لا يخفى على دولة رئيس الحكومة أن تركيا قد نزلت عن
الحقوق التي كانت لها على مصر ، وبذلك أصبحت مصر دولة ذات سيادة
في الداخل والخارج ، طبقا لقواعد القانون الدولي ، وقد اعترفت بريطانيا
بذلك الاستقلال ، وكذلك اعترفت دول أوروبا ، فإذا كان الأمر كذلك
فلماذا لم تخرج الجيوش الانجليزية من أرض مصر والسودان الى الآن
مع أن إنجلترا وعدت مرارا بجلاء جنودها متى استتب الأمن ، ولله الحمد
الأمن مستتب والأمة المصرية السودانية هادئة مطمئنة ؟

وتساءل النائب عن وجود مبادئ للمفاوضة بين سعد زغلول والحكومة
البريطانية بخصوص الجلاء ، وهل لبريطانيا مطالب من مصر نظير هذا
الجلاء ، وطالب « سعد زغلول » بأن يذكر للنواب نوع هذه المطالب حتى
يتحقق المجلس أنها مطالب لا تمس استقلال البلاد في الداخل والخارج ،
وأن يبين خطة الحكومة نحو المفاوضة حتى يتناقش المجلس فيها ويكون
على بينة من أمرها .

وأجاب سعد زغلول المحامي العجير بالدفع الشككية بأنه يعترض على
الاستجواب لأنه نوع من الاتهام وفيه تحريك لمسئولية الحكومة أمام
مجلس النواب ، وقال : انه ليظن أن هذا استجواب . وقال : ان مصر
صارت دولة مستقلة ولكن المستجوب يسأل عن السبب في بقاء العساكر
الانجليزية ، واستنرد سعد يقول : انه هو أيضا لا يفهم معنى ذلك ،
وانه يرى أن هناك تناقضا بينا بين الاستقلال ووجوب الاحتلال !

وانتهى سعد الى القول بأن سبب وجود هذا الاحتلال غير مفهوم ، وعلى
هذا يكون قد اجاب عن الشق الأول من الاستجواب ، ثم انكر وجود مطالب
لبريطانيا من الدولة المصرية نظير جلاء جنودها ، وقال : انه على ذلك لا محل
لأن يتناقش المجلس الموضوع .

ثم قال : انه لا يريد أن يوضح خطة الوزارة في المفاوضات لأنه سبق

أن بين بكل وضوح خطتها ، ونشرها على الأمة وحازت استحسانها ، وإن للمفاوضة غاية معينة تعيينا تاما في خطاب العرش الذى صدق عليه النواب ، أما ما يمكن أن تؤدى إليه المفاوضات فسوف يعرض على البرلمان وله حينئذ الرأى الأعلى فى أن يقره أو لا يقره .

ثم أعلن سعد أنه لا يرى أن هناك فائدة لبيان أزيد من ذلك لأن مبدأ الوزارة معروم ، وهو السعى إلى الاستقلال التام لمصر والسودان بحوان غاية المفاوضات هي تحقيق هذا المبدأ .

ولكن المستجوب لم يكتف بهذا البيان فعاد يقول : إنه قرأ أن بريطانيا لا تدخل المفاوضات إلا على أساس « تصريح ٢٨ فبراير » فأجاب سعد : بأنه لا محل لسوء الظن .

وعند هذا الحد من النقاش عمد سعد إلى أسلوب ومراوغة المحامى القديم ، عمد إلى الوسيلة التى يمكن أن يسكت بها النائب فسأله عن المبدأ الذى انتخب على أساسه .

ولقد كان المستجوب يحسب أنه يؤدى الأمانة الموكولة إليه نيابة عن الأمة التى يمثلها بصرف النظر عن التنظيم الحزبى ، فأجاب بأنه انتخب على مبدأ سعد زغلول .

فقال سعد : إذن انتهينا ، وجلس المستجوب ولم يشترك فى المناقشة بعد ذلك .

ولكن المناقشة لم تنته لأن معارضى سعد من النواب وقفوا ليتابعوا المناقشة ووجهوا لسعد سؤالا صريحا هو : هل فى نية الحكومة وضع برنامج للمفاوضات وعرضه على البرلمان قبل البدء فى المفاوضات ؟ وهل وجود القوات البريطانية فى أية بقعة من وادى النيل لا يتنافى مع الاستقلال ؟ . وهل هناك مسائل جدية يريد الإنكليز الاحتفاظ بها كقاعدة عسكرية فى قناة السويس للمحافظة على طرق المواصلات ؟ . وأوضح هؤلاء النواب المعارضون . لسعد زغلول أن هناك مسائل هامة تتنافى مع الاستقلال ، وانجلترا تريد أن تتفاوض معنا على أساسها ، وزادوا الأمر ايضا ، استنادا إلى تصريح مستر ماكدونالد فى مجلس العموم ، حينما أعلن أن الحكومة البريطانية تملك السياسة التى أقرها البرلمان البريطانى فى ١٤ من مارس سنة ١٩٢٢ ، وعند الموافقة على « تصريح ٢٨ فبراير » وطلب النواب المعارضون من سعد زغلول أن يحدد موقفه ، فأكد سعد أنه يستنكر.

« نصريح ٢٨ فبراير » وأنه لن يدخل في المفاوضات الا مطلقا من كل قيد وأنه يسعى لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان .

وحرص عبد الرحمن الرافعي وقتئذ على أن يوضح لسعد زغول أن الغرض من إثارة الأمر لا يدل على الشك أو عدم الثقة بالوزارة ، وإنما يهدف الى الاستشارة فيما يتعلق بالمسائل العامة التي تشغل بال البلاد ، وعلى الأخص اذا أُلقيت في مجلس العموم البريطاني تصريحات تتعلق بالمسألة المصرية وبالمفاوضات ، لانه لا يجوز أن تلقى هذه التصريحات في برلمان إنجلترا ونمر عليها ساكتين ، بل يجب أن يكون لها صدى في مجلسنا حتى تشعر الحكومة البريطانية والجمهور البريطاني أننا متمسك بحقوقنا .

وقال عبد الرحمن الرافعي : ان من غرائب الصدف أنه بعد أن تقدم هذا الاستجواب بمدة طويلة أُلقيت في ٨ من مايو سنة ١٩٢٤ تصريحات نبي مجلس العموم البريطاني ذه بها رئيس الوزارة الانجليزيه وقال صراحة : ان المفاوضات التي ستجرى بين الحكومتين ستكون قائمة على السياسة التي أقرها البرلمان الانجليزي في ١٤ من مارس سنة ١٩٢٢ !

وقال عبد الرحمن الرافعي : لا يصح مطلقا أن نسكت على هذه التصريحات ، لأننا اذا رجعنا الى السياسة التي أشار اليها رئيس الوزارة الانجليزية نجدها قائمة على « نصريح ٢٨ فبراير » والدعوة الى المفاوضات مقيدة بشروط « نصريح ٢٨ فبراير » فمطلوب منا أن نقول : هل نقبل هذه الدعوة أم لا ؟

وطالب عبد الرحمن الرافعي مجلس النواب بأن يعبر عن رأيه في الأمر صراحة والا عد سكوته اقرارا ضمنيًا بقبول التحفظات الواردة في هذا التصريح وقبول الدعوة المقيدة بهذه التحفظات .

ولقد انتهى سعد زغول المناقشة في هذا الموضوع معلنا أنه ليس مرتبطا بما يقوله رئيس الوزارة البريطانية في مجلس العموم ، ولكنه مرتبط بالدعوة التي ترد اليه فاذا كانت الدعوة مطلقة ورأي أن يدخل المناقضة طليقا من كل قيد ، دخلها ، ونفاية الآن لم يتقبل دعوة تغيد

التقييد ، وإنما الذى قبله ، دعوة غير مقيدة ، وطلب سعد من النواب أن يشقوا فيه كل الثقة اعتمادا على أنه لن يدخل فى مفاوضة إلا على أمل أن يحصل على الاستقلال التام لمصر والسودان ، وأن لم يكن هذا موجودا فلن يدخلها ولن يقترب منها ، بل لن يبقى فى الحكومة أيضا .

وهكذا قطع سعد على نفسه عهدا أمام مجلس النواب بأن يتخل عن الحكم إذا فشلت المفاوضات ، فترى ، هل التزم سعد عهده ، فتخل عن الحكم عندما فشلت المفاوضات ؟

وبدأت السياسة البريطانية تدور حول سعد لتكشف حقيقة موقفه من المفاوضات وتستوضح الأمر فى هذا الشأن بالأسلوب الذى درجت عليه هذه السياسة بطريق الأحاديث الخاصة التى يدلى بها من تريد أن تكشف موقفه من وضع الذات ، وتنفيذا لهذه الحطة أجرى مراسل صحيفة التيمس حديثا مع سعد عن المفاوضات وقاعدتها وما يتصل فيها بمصر والسودان .

وقد قل سعد فى هذا الحديث : انه ليس لديه مايزيده على التصريح الذى أبداه أخيرا فى مجلس النواب ، والذى تضمن أن الحكومة المصرية مستعدة للدخول فى المفاوضة مع الحكومة البريطانية بشرط أن تسكون المفاوضات مطلقة من كل قيد وأن الغرض الذى ترمى إليه هو الوصول إلى اتفاق محقق للمطالب المصرية مع ضمان ما يكون لبريطانيا العظمى من المصالح المشروعة .

وأكد سعد للمراسل أن دخوله فى أية مفاوضة يجب ألا يفهم منه أى نزول أو تخل عن حقوق مصر بحال ولا أن يؤخذ منه أى قبول لوضع امتياز لبريطانيا العظمى بالنسبة لمصر . وأضاف سعد قائلا : ان مستر مكدونالد قال فى تصريحه الأخير : ان المفاوضات المقبلة ستكون وقفا للخطة السياسية التى اعتمدها البرلمان البريطانى فى ١٤ من مارس سنة ١٩٢٢ ولكن الحكومة المصرية لا تستطيع أن تقبل أن تكون المفاوضات على هذا الأساس .

ويقول مراسل التيمس : انه استرعى نظر سعد فى سياق الحديث إلى أن الدعوة التى وجهها مستر مكدونالد له ليست مقيدة بأى شيء من شأنه أن

يضيق نطق المفاوضات وأنه لا بد أن يكون قد قرأ التصريح الذى أدلى به فيما بعد المتحدث بلسان الحكومة البريطانية امام مجلس العموم عندما أوضح للمجلس فكرة مستر مكدونالد اوضحا أكثر جلاء ، وأن هذا الايضاح كاف فى نظره « أى المراسل » لنقص الاعتراض السابق ، وأن « سعد زغلول » اجاب قائلا : انه قرأ فعلا رد المتحدث ولكنه لا يرى مايزيد أو ينقص كثيرا من تصريح مستر مكدونالد . وأن الحكومة المصرية « وسعد زغلول » نفسه لا يدخلان المفاوضة الا اذا كان مفهوما تماما أن مصر يقبلها طرق هذا الباب لاتتخلى عن أى حق من حقوقها وأنها لاتعترف لبريطانيا العظمى بأى حق لم يكن لها حتى الآن ! . وأنه فى انتظار بيان جديد من الحكومة البريطانية حول هذا الامر .

ولما سأل المراسل « سعد زغلول » : هل من المستطاع الوصول الى اتفاق مرض للمطالب المصرية والمصالح البريطانية مما ؟ قل سعد : انه من السهل التوفيق بين المطالب المصرية والمصالح البريطانية الشروعة ، ولكنه يرى أنه من المحال الوصول الى اتفاق يكون مرضيا للمطامع الاستعمارية ! .

وقال : انه يتترف بأن حماية القناة مسألة ذات أهمية للمواصلات العالمية وأن لبريطانيا العظمى مصالح ، كما لغيرها فيها مصالح ، فهى طريق عام للملاحة ، والحكومة المصرية تقدر هذه المصالح قدرها ، وهى مستعدة لحمايتها ولكنها لا ترى أنه من الضروري أن يعهد بهذه الحماية الى بريطانيا العظمى .

ثم أضاف سعد أنه يقدر مركز حكومة مستر مكدونالد ازاء خصومها السياسيين ، ويقدر أنها تحل وجهة نظر هؤلاء الخصوم محل الاعتبار ، مهما كانت ميولها فيما يتعلق بمصر ، وأنها لاتستطيع أن تصل مع مصر الى التصديق على تسوية يمارض فيها المحافظون والأحرار مما . غير أننى لاأرى أن يكون ضعف حكومة مستر مكدونالد سببا للتخلى عن أى حق من حقوق مصر أو الحاق اى ضرر بالمسألة المصرية .

واستطرد المراسل فقال : ان سعدا قال عن الاتفاق بشأن السودان :

ان هذا الاتفاق سهل واذا كان لبريطانيا بشأن السودان مطامع استعمارية
فلن تستطيع الحكومة المصرية طبعاً ان توافق عليها •

وبجلسة مجلس النواب في ٢٥ من مايو سنة ١٩٢٤ وجه لسعد زغلول
استجواب بشأن المفاوضات ، وجاء في هذا الاستجواب ان كل مخلص لبلاد
يزن الأمور بميزانها يرى ويتمنى ان تنجح المفاوضات لأن في نجاحها
احلال الوئام محل الخصام ، وتسلب مبادئ الانسانية على الاطماع الجائرة
ولأن في ذلك رد الحقوق المقتضية الى ذويها ، ثم قيام سياسة تبادل
المنافع على قواعد الصداقة بين النظيرين المتعادلين المتكافئين ، ثم على قواعد
العدل والانصاف ، لأننا نريد أن ننسى الماضي وأن نمحو من الذاكرة
المصائب والفظائع التي حبت على هذه البلاد مدة خمس سنوات •

وقال المستجوب : نريد أن نتحقق المفاوضات لأنه بذلك وبذلك وحده
يطوى نهائياً بساط الصراع بين الحق والباطل ، بين الأمة المصرية التي
سرى ماء الحياة في جسمها ، فلم يعد في الامكان أن تنسى ، نريد أن ينتهي
هذا بينا وبين دولة بريطانيا العظمى ، وفيها أيضاً رجال عقلاء يقدررون
الظروف قدرها •

وقد أيد هذا المستجوب رأى سعد القائل بأن المفاوضات لن تبدأ الا
حين تنتهي العقبات التي استجذت في طريقها ، وأبدى ارتيحه لاعلان سعد
حرصه على التمسك بحقوق البلاد والذود عن كرامتها ، وطلب المستجوب
من سعد بيان العقبات التي تترض طريق المفاوضات •

فذكر سعد زغلول بقيام صعوبات في سبيل المفاوضات وبأنها صعوبات
كادت تقضي عليها ، وأعلن في الوقت نفسه أن وزارته قابلت هذه الصعوبات
بالحزم والعزم ، وتمكنت من تذليلها بما صان كرامة الأمة ، وحفظ حقوق
البلاد ، ولكنه لم يشأ أن يوضح ماهية هذه الصعوبات والاجراءات التي
قابل بها هذه الصعوبات وما عمله لتذليلها وقال : انه لا يستطيع أن يبدى
ذلك في جلسة علنية ، وطلب أن تكون الجلسة سرية لسماع هذا
الايضاح •

وانعقدت الجلسة سرية ، ثم انتهت بالاجماع على تأكيد ثقة النواب
فى سعد زغلول ، واعتمادهم عليه فى مواصلة سيره الحكيم لتحقيق الاستقلال
التام لمصر والسودان •

* * *

وقد كان سعد فى تلك الفترة الزمنية حريصا على أن يوضح موقفه
من المفاوضات وعلى أن يؤكد فى كل مناسبة أن المفاوضات هى الوسيلة
الوحيدة التى لا يجد أمامه غيرها لمواجهة بريطانيا العظمى ، وقد وثق من
أجل هذا فى مجلس النواب فى السابع من يوليو سنة ١٩٢٤ ليعلم فى
رده على استجواب موجه للحكومة من عبد اللطيف الصوفانى عضو الحزب
الوطنى أن الانجليز اقوياء •

ثم يتساءل عن الطريقة التى يستخلص بها من يد الغاصبين الأقوياء
الحقوق التى يطالب بها وقال : انقول لهم : انكم لا حق لكم فى ذلك ،
أو ان هنالك طريقة أخرى لاسماعهم صوتنا وتبريلهم حقنا ، والادلاء
لهم بحججنا وإقامة البراهين على أنهم مفتعبون ونحن المحقون !

ولما أراد المستجوب أن يبين لسعد أن عنده جوابا على هذا التساؤل ،
وانه على استعداد لايضاح وجهة نظره فاطعه سعد زغلول قائلا : لا أريد
منك تنويرا ، انما أريد أن تقر بأنه لا طريقة للوصول الى غرضنا الا
بالمفاوضة ما لم يكن لديك طريقة أخرى •

وقد رد العضو المستجوب بأنه لا يقر وجهة نظر سعد فى المفاوضة
لأن حجة الأول فى عدم المفاوضة قائمة • وبلغه الحاكم لا الزعيم أجب
سعد فقال: أنا أعرف الطريق التى توصلنا الى أغراضنا بأود سلاوكمها ،
وأن هذه الطريق هى المفاوضة • ونسى سعد طريق الجهاد والكفاح ، ونسى
الحديث عن الثورة كطريق للمطالب الوطنية ، نسي أن الثورة كانت
الوسيلة التى لم يتراجع الاستعمار الا أمامها ، وأنها هى التى رفعتها
الى مقام الزعامة ، نسي سعد ذلك كله ، بل أنه تجاهله •
ثم وجه للمكبأتى سؤالا : هل لديك طريقة أخرى ؟ •

الفصل التاسع والثلاثون

سعد بن الزعامة الثورية والحكم أزمته السودان

« الزمة السودان توسع موقف سعد - سعد يتصدى لمجلس النواب عند »
 « مناقشة وضع السودان - احتجاج الصوفائي وشوقي الخطيب على عدم تقديم »
 « ميزانية السودان مع ميزانية الحكومة - مؤلف سعد زلزل - رد الصوفائي - سعد »
 « الحاكم يتحدث - تعديه للصوفائي وإعلانه أن المناقشة هي سبيله الوحيد - سعد »
 « يقول : أن المجلس مسئول ويغلي نفسه من المسئولية عما لا يوافق عليه من كلام »
 « المجلس - سعد يذكر المجلس بمسئوليته وبضرورة استشارة العقل والحكمة - »
 « برقية الخرطوم - الصوفائي يحتج على الحاكم العام - الراضي يؤيد الصوفائي - »
 « سعد وفشل المفاوضات - برقية على عبداللطيف - الصوفائي يثير موضوع السودان »
 « من جديد - بريطانيا تهدد - لحرل الأمة - خطاب سعد - تهدد بالتخلي عن الحكم »
 « إذا فشلت المفاوضات - سعد يقول : أنه لا بد من الوصول إلى الحق مادامنا نتمسك »
 « به وابناؤنا يقتلون خطواتنا - سعد يقول في مجلس النواب : أننا ضعاف ولا تجريرة »
 « مندما ولا أسطول وأن بريطانيا تعرف ذلك - استقالة سعد - أسباب عدم قبولها - »
 « سعد يستعمل من الاستملاء ما استخلصته بريطانيا - تعليق العقاد - إصابة سعد »
 « بالرصاص . »



لقد كان من الطبيعي منذ اللحظة التي قبل فيها سعد مسئولية الحكم وتبعاته ، أن يدرك أن السودان هو العقبة الرئيسية في سبيل علاقاته ببريطانيا ، وأن الأمة لا يمكن لها السكوت عن الأوضاع الجارية في السودان بالاضئحة إلى قضية الاستقلال ، وأن إثارة موضوع السودان في البرلمان واقعة حتما ولا مفر منها . كان الرأي العام بطبيعة الحال وبحكم الظروف القائمة آنذ يتبع موقف سعد من هذه المشكلة لبنى عليها النتائج ولتين إلى أى مدى يقدر سعد مسئولياته وتبعاته إزاء الأوضاع الراهنة في السودان ؟

وكان سعد حريصا على التصريح في كل مناسبة بتمسكه بوحدة وادى النيل على أساس من المساواة التامة بين المصرى والسوداني ، ولكن

طبيعة الأشياء كانت نحتم على أعضاء مجلس النواب أن يتصدوا لموضوع السودان ، وأن يثيروه على الرغم من تصريحات سعد المطمئنة ، فأثير موضوع السودان في البرلمان ولأول مرة وكانت هذه الاثارة تدور حول وضع سردار الجيش المصرى والقوات المصرية في السودان ، فقد وجه النائب حسين عبد الرحمن الى وزير الحرية الأسئلة التالية ونصها :

١ - ما عدد الجيش المصرى العامل الآن ؟ وما وحداته ؟

٢ - ما العدد المسكر منه في مصر ؟ وما العدد المسكر منه في السودان ؟

٣ - هل سردار الجيش المصرى موظف مصرى ؟ وهل هو مرموس لوزير الحرية ، ومستول أمامه عن أعماله ويرجع اليه فيها ؟ وهل يتقاضى مرتبا من خزانة مصر ؟

٤ - ألا يرى الوزير أنه لايتفق مع كرامة الدولة المصرية ولايتمشى مع روح استقلالها أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا ، وأن أقاته بالسودان لاتتفق مع مصلحة العمل ؟

تلك كانت الاسئلة التى وجهت الى وزير الحرية ، وقد أدرك سعد زغلول دقة موقفه والنتائج المترتبة على اثاره وضع الجيش المصرى ووضع السودان بهذه الصورة الملنية وعن الحرج الذى تتعرض له حكومته ، وما يمكن أن يستتجه الشعب من الاجابة ومن النقاش الذى يدور حول هذا الموضوع في مجلس النواب فأثر سعد أن يمالج الأمر بنفسه ، وتولى الرد على هذه الأسئلة في جلسة المجلس يوم ١٧ من مايو سنة ١٩٢٤ ، حيث وقف يقول عن السؤاليين الخاصين بعدد الجيش المصرى ووحداته والعدد المسكر منه في مصر والعدد المسكر منه في السودان ، انه سبق لوزير الحرية الاجابة عن هذين السؤاليين .

أما عن السؤال الثالث الخاص بسردار الجيش المصرى فقد قال سعد: نعم ان سردار الجيش المصرى موظف مصرى ومرموس لوزير الحرية

المصرية ومستول امامه قانونا ، ويجب عليه قانونا ان يرجع اليه فى اعماله
أما مرتبه فيتقاضاه من الخزينة المصرية .

وأجاب عن السؤال الرابع قائلا : لايتفق مع كرامة الدولة المصرية
ان يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنيا ، بل ولا الرئيس الأدنى ايضا ،
ولكن هذا كان من قبل ، ويجب علينا أن نمنحوه ، كما أن اقامة السردار
بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل ، وهذا واقع من قبل أيضا ، ويجب
ان تتخذ الوسائل لازالة ذلك .

ولقد أبدى السائل ارتياحه لما وجده من الصراحة الأليمة فى اجابة
سعد زغلول ، الا أنه أخذ يعلق على الردود قائلا : يحيل الى أن القوة
الغاصبة والضعف الذى استولى على نفوس الحكام السابقين هما اللذان
سلبتا مزايا هذا المركز الذى ترى فيه مصر رمز استقلالها وعنوان سيادتها
على جيشها .

ولما راح السائل يسترسل فى تعليقه على هذا النحو ، قاطعه رئيس
الجلسة قائلا : هذه خطبة يا حضرة العضو ؟ فرد العضو قائلا : انى أريد
أن أقول : ان هذه الحالة مخزية وأرجو من الحكومة الحاضرة التى تمثل
الشعب أن تعين للجيش رئيسا مصرية ، واننى أمل أن تنال آمالنا القومية
على يد الوزارة التى تحسن باحساننا وتشعر بشعورنا .

وعاد سعد زغلول الحاكم يرد على تعليق النائب فقال : كلنا ولاشك
متألمون بل وننظر بعين المقت لهذه الحالة ، ولا نحب أن تبقى دقيقة واحدة
ونريد أن يكون جيشنا ضابطه وجنوده وسلاحه وكل مايتعلق به مصرية ،
هذه أمانينا ، وهذا ما نسمى اليه .



ثم عاد أعضاء مجلس النواب فى جلسة أخرى فأثاروا من جديد
الوضع فى السودان وكان ذلك بمناسبة النظر فى الميزانية المروضة على
المجلس ، ووقف عبد اللطيف الصوفاتى يؤيده شوقى الخطيب فاحتج على
عدم تقديم ميزانية السودان مع ميزانية الحكومة ولا سيما أنه لاحظ فى

أثناء مراجعته لأرقام ميزانية الحكومة المصرية وهى الميزانية التى يعدها وزير المالية وكان وتشدّد محمد توفيق نسيم « أن من بينها ٧٥٠ ألف جنيه « من أموال الحكومة المصرية مخصصة لموظفى حكومة السودان « ولما قوبل احتجاجه بالاعتراض من جانب بعض النواب بحجة أن احتجاجه جاء فى غير وقته أجاب الصوفانى قائلا :

انى أقصد المسألة السياسية « لأن المبلغ المذكور ترك تفصيل انفاقه الى حكومة السودان دون أن نقف على شىء من بيانه مع أن العلاقة بيننا وبين السودان لم يطرأ عليها شىء مطلقا من الوجهة القانونية كما هو معلوم « أما من الوجهة العملية فأذكر وقد كنت عضوا فى مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية ان ميزانية السودان كانت تعرض علينا كل سنة وبها التفصيل الوافى فيما يختص بمصروفات السودان وإدارته •

ولقد بين عبد اللطيف الصوفانى هذه الحقيقة لأعضاء مجلس النواب، ثم تسأل عن السر فى الخروج على هذا العرف والتقليد بل على هذا الحق المقرر لمصر « فقال : ماذا جد حتى أن الأمر المؤلف لا يتبع ولا يراعى الآن ولا نعلم سببا نعلل به ذلك أو يرجع اليه لمعرفة هذه المخالفة ؟ والى متى نحرم حق الاشراف على السودان ويقال لنا ان حاكم السودان هو الحاكم بأمره هناك ؟ اذا طلبت منه الحكومة بعض البيانات لا يجب طلبها واذا سألته شيئا لا يرد « مع أنه موظف مصرى يتقاضى راتبه من الخزنة المصرية دون أن يأخذ قرشا واحدا من لندن « حتى اذا ما طلبنا شيئا وطلبنا معلومات سكنت وكان سكوته ابلغ من الجواب ! •

ثم اتجه عبد اللطيف الصوفانى الى الحكومة قائلا : أملنا فيكم يا حضرات الوزراء أن تفعلوا هذا « والا تقولوا لنا ماذا نصنع ؟ فان الأمة من ورائكم وهذه قوى عظيمة فاذا ما قلتم تقدمت واعلموا أن قوة الحق فوق كل قوة وما القوة المادية الا هباء يتلاشى أمام الحق •

ووقف سعد زغلول ليرد على الصوفانى « فلم يتعرض فى رده الى تعبئة الأمة ولم يخاطب فى رده الشعب بل قال موجها كلامه الى عبد اللطيف الصوفانى : هل تريد أن تتفاوض معهم على ذلك لنقول لهم : ان هذه حقوقنا ؟

ومضى سعد زغلول يتحدث عن موقفه فقال : ليس عندي طريقة
لأدلى ببجتي ولأحافظ على حقوقى ، بل لأخرج خصمى من مكانه الا
بمناقشة ذلك الخصم واقناعه بأنه مستول على السودان بغير حق وأن السودان
من حقنا ولنا على ذلك ألف دليل ، هذا طريقي (يعنى طريق المفاوضة)
وهو واضح ، فهل هذا يضر بنا ؟

وأجابه الصوفانى قائلا هل تود احراجى ؟ *

فقال سعد زغلول : لأود احراجك ، انما أنت الذى تريد الاحراج
وقال : لما قبلت الوزارة وتوليت الحكم قلت : اننا نسعى للاستقلال التام لمصر
والسودان بكل الوسائل المشروعة ، والكلام مع الغاصبين والمفاوضة هما
احدى هذه الوسائل ، وأنا أؤيدها ، فهل أنت معى فى هذا ؟ ولما قال
عبد اللطيف الصوفانى : ان المفاوضة غير متبعة لأننا جربناها قال سعد زغلول :
قد أسلم لك بذلك جدلا ، ولكن ماذا أصنع اذا لم أتكلم معهم ولم أخاطبهم ،
وهم واضعو اليد على السودان ، وهم الذين يضمون ميزانته ، وحاكم
السودان ينفذها وأنت تريدنا فكيف أحضرها لك بدون أن أخاطبهم ؟

فرد الصوفانى على سعد زغلول قائلا : رجالك هناك والقوة المصرية
أيضا ، ولك أن تتصل بالشعب السودانى . *

وحقا كان جديرا بالصوفانى أن يذكر بهذه الحقيقة ، ولكن هذه
التذكرة لم ترض بعض النواب فقاطعوا الصوفانى مستكرين عليه حديثه
عن القوة وحديثه عن الشعب السودانى ومنادته تولى الأمر بنفسه ، وأمام
هذه المقاطعة وجه الصوفانى حديثه للنواب قائلا : لا تخرجونى ولا توجهوا
مجهود الأمة الى الخيال ، بل وجهوه الى العمل ، لأنى أعتقد أن المفاوضة
لا فائدة منها .

وعاد المستكرون الى مقاطعة الصوفانى والتنديد بأقواله فسألوه :
ما الطريقة العملية لتنفيذ أقواله ؟ وهنا تدخل فى الموقف سعد زغلول ،
وحظب النواب قائلا : يا حضرات الأعضاء ، يجب أن نعمل بجهد ، نريدون

منا أو يريد بعضكم على الأقل أن تقدم ميزانية السودان ، نحن لم نضع له الميزانية بل السودان هو الذى يضع ميزانيته فنحن لا نستطيع أن نقدمها ، لأنها ليست تحت يدينا ولم نضعها •

وبأسلوب المحامى القدير قال سعد بعد ذلك : أنا أقول : انه كان يجب أن تكون ميزانية السودان معنا ، وأن نكون نحن واضعها ، بل يجب أن نكون واضعى اليد على السودان ، ويجب أن نسعى لذلك وأنا الساعى لذلك •

ويرد سعد على الصوفانى وإشارته الى قوة الأمة فيقول :

انى مرتكن على قوة الأمة وعلى حقها فى هذا ولدى الأدلة القاطعة والحجج القوية ، ولكن لمن أقدمها ؟ الحضرتك أنت (يعنى الصوفانى) ويبقى بينى وبينك ، أم لمقتضى حقوقنا ؟

ويمضى سعد زغلول السامى المناور فى حديثه فيقول : نحن نريد حقوقنا ، ونريد الوصول اليها ، وأنا أولكم وفى مقدمتكم ، ماوهن عزمى ولا ضعفت همتى ، بل أريد أن أصل الى هذا الحق بأية طريقة كانت ، وأمامى طريق مفتوح أريد سلوكه لأصل الى غايى ، فان وصلت اليها فبها ونعمت ، والا عدت اليكم وقلت لكم : اخوانى فتحت أمامى طريق سلكتها ولم أصل الى غايى والذى تريدونه الآن من تقوية ايمان الأمة ورفع كلمتها وشد أزرها وتقوية عرى الاتحاد بين أفرادها أنا أعمل معكم عليه •

ثم اتجه سعد الى الصوفانى ، وسأله : أتريد ذلك ؟ أنت لا تريد ذلك ، وعاد ليفسر للصوفانى هذا السؤال ، فقال : ماذا أصنع والضرورة تقضى بتوجيه هذا السؤال لك لأنك تقول بعدم مطابقة واضعى اليد على السودان ، وفى الوقت ذاته تطلب ميزانية السودان ، وأنا أقول : انها ليست تحت يدي والسودان كله تحت يد قوية ؟ فماذا أصنع ؟ اما أن تتبع طريقي ، والا فدلتى على خير منها •

ثم شدد سعد على الصوفانى قائلا : اذا تكلمت فى مجلس النواب

فأنت مسئول عما تقول وعن الطريقة التي تريد أن تتخذها لتنفيذه ، فإن
أفرك المجلس على ما تقول فكلكم مسئولون أما أنا فمستوليتي تكون على قدر
أقاردي وموافقتي على كلامكم •

وبعد هذا التهديد المقتنع لأعضاء مجلس النواب عاد سعد زغلول
يقول : أنا في مقدمتكم في كل ما فيه خير بلادي ، وعلى قدر فكري أرى
أن الطريق المفتوح أمامي لتحقيق غرض الأمة وغايتها هو المفاوضة •

ثم عاد سعد يخاطب الصوفاني فقال : فإن كان عندك أو عند غيرك طريق
آخر لاستخلاص حقوق الأمة فوضحه لي ، وأنا أكون أول العاملين في هذا
السييل إن كن محققاً لأغراض الأمة ، أما إن تطلب مني أن أفعل شيئاً ؛
ولا تدعني حراً في أن أسلك الطريق الذي أراه موصلاً لما تريد فذلك فوق
مقدوري وإن أردت أن تطاع فمر بما استطاع !

وراح سعد ينبه أعضاء المجلس إلى أن المسألة جد لا هزل ، وعمل
لا كلام ، ويذكرهم بمسئوليتهم وبضرورة الرجوع إلى العقل والحكمة •

وقال للصوفاني : لا تسمح لأحراجي ، لأن أحراجي أحراج للأمة لأنني
أقول وأنا صادق فيما أقول : اني لا أريد إلا ما تريده الأمة فإن
أخرجت زغلولاً فقد أخرجت الأمة • ومعنى سعد يحدث النواب عن خطته
وأسلوبه في العمل وقال : ان عليه أن يحفظ ويلاحظ اعتبارات كثيرة
ليس من بينها مركزه الرسمي لأن له مركزاً أعلى من المركز الرسمي •

ثم قال : انه اذا لم يكن يعمل الآن فلا اعتبارات ترجع إلى رعاية
مصلحة الأمة لا إلى مصلحته الشخصية ، وقال مخاطباً الصوفاني فيما
يتعلق بالسودان : فاحتر لك أحد أمرين : إما ان تأمرني بالمفاوضة ، أو
لا تأمرني وفي الحالة الأخيرة يجب عليك أن تترك السودان وتكفي بأن
تتكلم بما •

وقال للنواب : دعونا من هذا وأتركونا نعمل نحن في مراكزنا التي
لأندين بها إلا للأمة ولا نخشى إلا صوتها ؟ فإن رأيتم فينا إغوجاجا فقوموا
لا بأستكم بل بسيوخكم ، وعاهدتكم وعاهدت الأمة من قبلكم ، وأعهدهم
لأن ألا أحد مطلقا عن رعاية مصلحة الأمة على قدر استطاعتي ، وليس على
المرء أن يكلف إلا ما يستطيعه ، فليكم مادمتم وطنين أن تساعدوني ، لأن
في ذلك مساعدة للأمة ووصولا بها إلى الغاية المطلوبة •

وعلى هذا التقدر من النقاش والحوار بين سعد والصفوف انتهى
الجلسة في ذلك اليوم •



وقد حدث في الخامس عشر من يونيو سنة ١٩٢٤ أن قام ضابط
سوداني يدعى زين العابدين ومعه ابن الخليفة عبد الله التعايشي بجمع وثائق
تؤيد قضية الاستقلال والوحدة وهي عبارة عن عرائض تحمل توقعات المؤيدين
للوحدة والاستقلال ، ومن بين هؤلاء سودانيون كان الحاكم العام وسردار
الجيش المصري الذي تدفع له مصر مرتبة قد استعان بهم لتأييد موقف بريطانيا
من السودان واستنكار موقف مصر ، وحصل على توقعاتهم على عرائض
لهذا الاستنكار وذلك التأييد ، جمع زين العابدين هذه الوثائق وممها
عرائض تأييد لمصر ، وحصل على اجازة اعتيادية ليقضيها في مصر ، وحمل
معه العرائض وقبل أن يصل إلى حلفا في الطريق إلى مصر ، كانت
السلطات البريطانية قد علمت بالمهمة التي يقوم بها فاستوقفته بحلفا وقض
ثم حجز وأعيد هو ومراقبه إلى الخرطوم تحت التحفظ •

وفي ١٧ من يونيو تلقى مجلس النواب من الخرطوم البرقية
التالية :

نحتج باسم الأمة السودانية وتسخط من السخط على سياسة التلويق
التي استعملت لمنع الوفد من السفر لعرض وثائق ولاء السواد الأعظم من
الأهلين لمصر ، ونطلب بالحاح تدخل الحكومة في الأمر بكل ما أوتيت من
أقدام وعطف لايقاف ضروب التكيل لأن الأمة المصرية مسئولة أمام التاريخ

عن كل نازلة تحل بخدام مصر أينما كانوا ، وإن سفينة يدير دفتها
سعد يستحيل أن تصطدم بصخر مهما كانت الزوايا والظلام »

ولما اجتمع مجلس النواب في ١٩ من يونيو سنة ١٩٢٤ وقف
عبد اللطيف الصوفاني يحتج على تصرف الحاكم العام الموظف المصري
البريطاني الجنس ، وتمنى أن يتخلص أبناء السودان من كل القيود والعوائق
وطلب رفع الظلم عنهم ، وقال : انه قبل أن يصدر الدستور
وقبل أن يشكل البرلمان كانت الأمة أفرادها وجماعاتها ساهرة على
كل شيء يخص بمصلحتها مستيقظة لدفع كل ما كان يعمل ضد مصلحتها
العامة ، أما الآن وقد صدر الدستور وتشكل البرلمان فلا شك أن الأمة قد
ألفت عليه تلك المهمة الدقيقة ، مهمة السهر على مصالحها •

وقال الصوفاني : ونسمع ونقرأ ما يدور في السودان وما تقوم به
حكومته من اغراء أقوام هناك بوسائل شتى بالرغبة تارة وبالرهبة تارة أخرى
على أن يقولوا غير الحق وأن يفعلوا ويكيدوا للمصلحة المشتركة كيذا كبيرا ،
فخيوا بذلك ما كنا نرجوه من قيام هذه الحكومة للعمل للمصلحة العامة ،
كما ظهر أن أقواما ممن تربطنا بهم صلات المصلحة وتربطنا بهم أواصر الدم
واللحم ، أرادوا أن يعبروا عن محبتهم وولائهم لمصر وما يتمنونه من المحافظة
على دوام الوحدة التي لا تنقسم ومنعوا من الحضور الى مصر ، فهل
يصح أن يكون هذا ولا تقوم لنا قائمة ولا نظهر رأينا ولا نرفع احتجاجنا
على هذا العمل المغاير للحق المعتدى على مصلحة مصر ؟ لهذا أقترح
الاحتجاج على هذا العمل الشائن المخالف لوعود كان يظن بمضنا أنها
حق وصدق •

ثم أشار الى تصريحات سعد زغلول السابقة ، وقال : كان يظن بعضنا
أن اللياقة تقضي بارجاء ذلك لأن التعرض له من جهتنا مضر بمصلحة
مصر ، ولكن لنا رجاء عظيم في أن تتخذ حكومتنا ما استطاع أخذه بحزم
ازاء هذه الاجراءات ومع كل هذا يكون حراما علينا اذا أغفلنا حقنا لنا ، واذا
ما تواتينا عن الدفاع عن مصالح أقوامنا هناك •

وقدّم عبد الرحمن الرافعي يؤيد الصوفاني ويقول : ان البرلمان هو
ضيق الأمة وهو قلبها الخفاق وفي هذه الأيام تدور حوادث خطيرة في
السودان اذ تقوم هناك حركتان متناقضتان حركة طبيعية صادرة من أحشاء
الشعب السوداني ، وحركة مصطنعة تدبرها السلطة البريطانية ترمى الى
التظاهر ضد مصر واطلاق الولاء للحكم البريطاني .

وقال عبد الرحمن الرافعي : ان هذه الحركة لا يمكن السكوت
عليها لأن الحوادث التي تقع في السودان الآن ، انما يقصد بها الاعتداء
على حقوق مصر والسودان . وأوضح الرافعي موقف مصر من السودان ،
فقال : انه يقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التي يشترك فيها المصريون
والسودانيون على السواء وازاء هذه الحركة يجب أن نحتج ، وأن نعلن
للعالم أن الحركة المصطنعة هي التي يدبرها الانجليز ، أما الحركة الطبيعية
الصادرة من أحشاء الشعب فهي التي عبر عنها التفграф الوارد الى مجلس
النواب .

ثم أخذ عبد الرحمن الرافعي يذكر الأدلة على حرص مصر على
تعمير السودان ومعاونته وعملها من أجل رفاهية ابنائه ويشير الى ما قدمته
مصر من تضحيات من أجل السودان ويقول : ان انكار ذلك نكران
لحقيقة ساطعة وأن مصر ما فعلت ذلك لجر منم بل للقيام بواجب وطني عليها
هو تعمير تلك البلاد لأننا بذلك انما نعمل مصر اذ لا فرق بين مصر والسودان .
وتدد بالاستعمار البريطاني وبما تزعمه بريطانيا من أنها تعمل السودان
وقال : ان هذا التعمير لم يكن الا الاستغلال المحض استغلال الشركات
البريطانية الاستعمارية التي تنزع أراضي السودان من أهاليه لتحل محلهم
وتجعل من السودان مزرعة قطن لمعامل لانكشير .

وذكر الرافعي النواب بجهد عبد اللطيف ومحاكمته ، وأصر على قيام
الحكومة بالاحتجاج ، واشترك بعض النواب في هذه المناقشة وسجلوا
حرصهم على قيام الوحدة الحقيقية بين مصر والسودان وتمنوا من صميم
أقشدهم أن يروا بينهم داخل هذا المجلس ممثلين للسودان كأبناء مصر تماما
ورأوا انهاء الموضوع عند هذا الحد ، ولكن الصوفاني أصر على أن يصدر

المجلس قراره بالاحتجاج لأن ما يجرى فى السودان يهدف الى فصل جزء لا ينفصل من جسم مصر الأمر الذى لا يمكن السكوت عليه ، ولا يمكن أن يقره وطنى على الاطلاق •

ولما طلت المناشئة فى موضوع السودان وفى سعد أخيرا ليعلم أنه لم يكن مستعدا للإشتراك فى بحث مسألة السودان التى تحركت ولا مستعدا لأن يقول رأى الحكومة فيها ، ولكنه يصرح بأنها تشسارك المجلس كل المشاركة فى شعوره بالنسبة للسودان ، بل وتنظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر ، وقال : ان الاجراءات التى تتم الآن فى السودان ، كما قال عبد الرحمن الرافعى على نوعين : الأول وثائق تكتب واجتماعات تمقد لاطهار الولاء للحكومة الانجليزية والرغبة عن الحكومة المصرية ، والآخر ، منع الذين يريدون أن يقدموا ولاهم للحكومة المصرية من الحضور الى مصر •

وتحدث سعد زغلول بلغة رجل القانون ليرد على الأمر الأول فقال : انه يصرح فى المجلس وفى كل مكان بأن هذه الوثائق باطلة ، ولا تعتبر حجة على مصر لأنه اذا قدمت هذه الأوراق أمام أية محكمة أو أية هيئة وحصل التمسك بها فلسان مصر يقول : انها أوراق باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة ؟ وأنه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خاليا من كل حكومة أجنبية ، وقال : انه يؤيد النواب فيما أعلنوه من أن هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لاقيمة لها مطلقا ، وهذا كاف ، أما عن الأمر الآخر وهو منع السودانيين المخلصين من الحضور الى مصر ، منع السودانيين الذين يرغبون فى بقاءنا بالسودان كاخوان لهم ، معتقدين أن بلادهم جزء لا يتجزأ من مصر ، ففى هذا الأمر يقول سعد زغلول السياسى : ان هذه الاجراءات مستنكرة وأنه يعلن لجهات الاختصاصات بصفته حكومة ومتحدثا عن مجلس النواب استنكاره لما يكون صحيحا منها ويعلن احتجاجه عليها •

ولما قال النائب أحمد رمزى : ان المفاوضات لن تكون منتجة فى هذا

الجو المضطرب الذى تعمل الحكومة الانجليزية على خلقه فى السودان عاد سعد الى حديث المفاوضات فقال :

نعم ان المفاوضات فى جو مضطرب ، ربما لا تفيد ولكن يجب علينا ألا نكتفى بالكلام فيما بيننا ، بل يجب أن نعلن أمام كل انسان سواء كان انجليزيا أو غير انجليزى ، أننا نريد استخلاص حقوق السودان فأننا تمكنت من الذهاب الى المفاوضات أقول : ان السودان جزء لا يتجزأ من مصر وأقيم الدليل على هذا ، والدليل تعلمونه حضراتكم ، ويعلمه كل واحد منا : ويحفظه كل مصرى ، فان نجحنا فيها ونممت .

أما موقف سعد فى حالة فشل المفاوضات فقد وضحه سعد بقوله : انه اذا لم ينجح فانه سيوالى الاحتجاج وعمل كل ما يعمل له شئب مهضوم الحقوق لاستخلاصها .

وقال سعد : انه لا يعثنى المفاوضات .

ثم بعد أن ألقى سعد بيانه فى هذه الجلسة انتهى النواب الى عرض اقتراحين على المجلس :

الأول من النائب عبد الرحمن الرافعى ينص على عطف المجلس على السودانين جميعا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر ، واعلان استنكار المجلس للمناورات المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار فى السودان ، ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبادئها الخالد وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر .

والاقتراح الآخر قدمه اثنان من أعضاء مجلس النواب الوفديين ، هما حسين هلال وراغب اسكندر ونصه الآتى :

بعد سماع التصريحات الحكيمة التى أبدأها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصوص الاجراءات غير الشرعية القائمة فى السودان للسعى فى فصل السودان عن مصر ، يكرر المجلس ثقته التامة بالوزارة ويطلب الانتقال لجدول الأعمال .

وقد رأى النواب أن هذا الاقتراح لا يعبر عما كانت الأمة تنتظره
من موقف للنواب تعبيراً قويا عن رأى الأمة فى مسلك الانجليز ازاء
السودان •

وعلى الرغم من أن هذا الاقتراح مقدم من نائبين وفديين ، فقد وافق
المجلس على الاقتراحين مما •

وهكذا بدا لدى النواب شعور بضرورة التجاوب مع رأى العام فى
مصر على الرغم من جو المهادنة الذى كان يسمى البعض الى تهيئته داخل
المجلس لعدم احراج سعد زغلول وحكومته •

ولكن هل كان سعد زغلول يدرك أن جو المهادنة يفيد قضية البلاد
وفيد قضية السودان ؟

ان الجواب على هذا السؤال قد جاء اذ ذاك من السودان ذاته : ففى
٢٤ من يوليو سنة ١٩٢٤ وردت برقية أخرى من الخرطوم ، من على
عبد اللطيف البطل السودانى يقول فيها : نظاهر الشعب أمس سلميا مصر ،
فأوسعوه البوليس ضربا بالسيوف وجرح احد عشر وسجن خمسة ضمنهم
ضابط ، وأمس الأول سجن الشيخ رفعت الله زعيم التجار بأمر درمان على حين
كان يهتف بحياة مصر والسودان ، فليعلم الملأ وليشهد التاريخ •

وعاد عبد اللطيف الصوفانى يخاطب المجلس مرة أخرى ويعلم فيه
احتجازه على ذلك ويرجو الحكومة أن تعمل كل ما فى وسعها فقاطعه
سعد زغلول قائلا : الحكومة تعمل كل ما فى وسعها وما فوق وسعها •

وقال عبد اللطيف الصوفانى ، هل لوزير الحربية أن يقول لنا كلمة
عن المعلومات التى وصلت اليه ورجاؤنا ان تتخذ اجراءات •

فأجابه سعد : ليس أمامى اجراءات أتخذها ، فبين لى الاجراءات التى
تراها لأقوم بها ، فقال الصوفانى : ابنى أقول : ان هذا لا يليق بل وليس
فى محله •

فعد سعد وفل : قلت لحضرتك انه ليس عندى اجراءات ، وقد سمع المجلس قوى .

ورد الصوفاني فقال : اذن ما الفرق بين وزارة سعد وغيرها من الوزارات السابقة ؟

وفى آخر هذه الجلسة رأى مجلس النواب أن يوافق على اقتراح باستنكار حادثة الخرطوم ، وما أصاب السودانيين فيها بسبب اظهارهم لمواظفهم الوطنية ، وكرر الاحتجاج الشديد على أعمال السف التي يأتيها الانجليز هناك لاختاد مظاهر الوحدة الأكيدة بين مصر والسودان ، فهم يسبقون لأنفسهم العمل على تمزيق هذه الوحدة وحمل أهل السودان على غير ما يريدون وكان على الحكومة البريطانية في الوقت ذاته ان تتخذ من الاجراءات في بريطانيا ذاتها ما يشمر الرأى العام البريطاني بالموقف بأكمله وتسمع مصر صوت بريطانيا وبأسلوب السياسة البريطانية المهود .

أثير الأمر في مجلس اللوردات فوجه الى الحكومة البريطانية السؤال التالى :

هل فى وسع الحكومة أن تدلى ببيان يوضح سياستها العامة ازاء مصر والسودان ؟ وهل هى عازمة على استشارة البرلمان البريطانى قبل أن تقرر اجراء أى تبديل فى نظام السودان ؟

ثم وقف لورد جراى السياسى المجوز يتحدث عن عهد كرومر فى مصر ومدى افتخار بريطانيا به ويأسف لأن آثار هذا العهد قد زالت أو أنها فى طريقها الى الزوال .

ويتساءل عن مصير قناة السويس ويطالب الحكومة البريطانية بأن تكون صريحة فى موضوع السودان فتفهم الحكومة المصرية صراحة أن بريطانيا لن تترك السودان ، ويقول بأنه لولا قوة بريطانيا وفنها الحربى ، ومجهوداتها وتضحياتها ما استرد السودان بل ما كان لمصر أصعب فى السودان ! ومضى يقول : ان مستقبل السودان أمر يتعلق بالحكومة البريطانية وبالسودانيين دون أن يكون للحكومة المصرية مصلحة فى هذا الشأن ، وإذا

كان هذا هو رأى الحكومة البريطانية فخير لهما أن تسرع فى ابدائه.
لرئيس الوزارة المصرية لأن الشعور السائد فى مصر الآن ، هو أننا
على نقيض ذلك •

وزاد لورد جراى موقف بريطانيا وضوحا فقال بعد أن استبعد الوجود
المصرى فى السودان : أما مسألة مياه النيل فلا شك أن لمصر مصلحة كبيرة
فيها • وقد دارت الاحاديث هنا وهناك عن تأليف لجنة مختلطة تضمن
الا يحرم السودان مصر المياه ، وألا تحرم مصر السودان ايها •

ثم عاد يثير وضع هذه اللجنة فقال : لعله من المناسب ان يعين لرياسة
هذه اللجنة أمريكى • ثم وقف المتحدث باسم الحكومة البريطانية ليرد ،
فقال : ان الحكومة البريطانية لن تترك السودان لأى معنى كان ، وهى
موقنة بأن التمهيدات التى قطعتها على نفسها لا يمكن أن تتخلى عنها من دون.
أن يصاب نفوذها بخسارة كبيرة ، وفى وسعى أن أقول بدون أى تردد :
انه لن يسمح بوقوع أى تبدل فى نظام السودان وباجراء هذا التبدل بدون.
اذن البرلمان البريطانى •

ثم وقف اللورد كيرزن يعلن أن مجلس اللوردات والبرلمان كلاهما
ترحب بهذا البيان الصادر من الحكومة فهو صريح لا يقبل التأويل •



وكان من الطبيعى أن تتور الأمة المصرية وتتور الامة السودانية بعد
هذا البيان الصريح الواضح ، فبدأت المظاهرات فى القاهرة والأقاليم لتأييد
قضية الاستقلال والوحدة • • نار الطلبة ، نار العمال ، نارت جميع الطوائف
فى مصر ، وسارت مواكبهم تهتف لمصر والسودان •

واتجهت حشودهم الى بيت الامة لتعلن استنكارها لتصريحات الحكومة
البريطانية وتمسكها بالوحدة بين مصر والسودان وتمسكها بقضية الاستقلال
والجلاء •

ولقد استقبل سعد هذه الحشود بكلمة قال فيها :

أحىي فيكم هذا الشعور الجميل ، وتلك العواطف الكريمة ، واني.

بهذا المظهر الاتحادي أسعى جهدى فى تحرير مصر والسودان ومادام
هذا الاتحاد قائما بيتنا فلا بد أن نحفظ أوطاننا من كل غاصب ، ولابد أن
نصل الى تحقيق استقلالنا فى مصر والسودان ، ان لم يكن اليوم فغدا •

كان هذا هو كل ماقله سعد زغلول للأمة التائرة ، فلم يعلن تخليه
فورا عن الحكم ، ولم يطالب الامة المحتشدة المبأة بالصودة الى استئناف
الجهاد ، ولم ينهض فى هذه المناسبة بتحمل الزعامة ، بل انه تريث حتى
يوم ٢٨ من يونيو سنة ١٩٢٤ ، ووقف هذا اليوم ليعلن رأيه فى الموقف ،
وقف سعد يخاطب النواب قائلا :

« لا بد أن تكونوا قد اطلعتم على المناقشات التى دارت فى مجلس
اللوردات الانجليزى بخصوص السودان والمفاوضات . »

اطلعتم عليها ورأيتم ان ماجاء بها فيما يختص بالسودان ليس أمرا
جديدا ، ليست خطة جديدة رسمتها السياسة الانجليزية الآن ، ولكنها خطة
رسمت من قبل ، رسمها لويد جورج فى وزارته ، كما جاء فى كلام نائب
الحكومة الانجليزية فى مجلس اللوردات الذى اقتبس من بيان عن
السودان فاه به لويد جورج لما كان رئيسا للوزارة فى ٢٨ من فبراير سنة
١٩٢٢ ، وهذا التاريخ معروف لكم ، وقد جاء فى هذا البيان : « ان حكومة
جلالة الملك لن تسمح بأن التقدم الذى تم حتى الآن ، والآمال الكبيرة
المنتظرة فى السنتين المقبلة ، تصاب بضرر ، وزاد اللورد بالمور ، نائب الحكومة
فى مجلس اللوردات ، على ذلك قوله : « وانى أفوه بهذا الأمر ، وأنبه أن
ما جاء فى هذه العبارة هو عينه رأى الوزارة الحالية » ثم استشهد بقول آخر
لمستر لويد جورج وهو : « ولا يسع حكومة جلالة الملك أن تسلم بتفسير
ما فى مركز تلك البلاد أى السودان » •

فهذه الخطة التى رسمت اليوم ليست خطة جديدة كما قلت ، ولكنها
خطة قديمة رسمت فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ ، هذا التاريخ الذى
تذكرونه ويقولون عنه : « ان السياسة البريطانية كانت فيه فى غاية المرونة
والدهاء » تجدون أن الانجليز صرحوا فيه بمثل هذه التصريحات عينها ،

كل هذا ليس بجديد ، وانما الجديد هنا ، الجديد علينا اليوم ، هو أن وزارة العمال أولئك الذين لهم مبادئ غير مبادئ الاستعماريين عرفت بالحرية والانتصار للشعب الضيفة آفرت هذه الخطة !

أقول : ان العمال الذين هذه مبادئهم ، أقروا هذا واتخذوه خطة لهم وقد كان المنتظر أن وزارتهم لانقرها ؟ لقد وقع لدينا هذا التصريح موقع الاستياء ، لدينا نحن الذين كان لنا أمل في وزارة العمال أن تسير على مبدأ مخالف لمبادئ المستعمرين ، ولكن مهما يكن من تصريح العمال أو الاحرار او المحافظين بالنسبة للسودان ، فان هذا لا يغير من حقوق مصر الثابتة فيه شيئا .

واني بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه ، وفى حضرتم الموقرة ، اصرح ان الأمة المصرية لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت ، فهي تسعى لتمسك بحقها ضد كل غاصب ، ضد كل معتد ، تتمسك بهذا الحق فى اكل فرصة ، وفى كل زمن ، تسعى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم الحق لاجل ان تحفظ هذا الحق وتصل الى التمتع به ، وان كنا فى حياتنا لا نصل الى ان نتمتع بحقنا فاننا نوصى أبناءنا وذريتنا ان يتمسكوا به ، والا يفرطوا فيه قيد شعرة ، وهكذا يوصون هم أبناءهم ، وأبنائهم ولابد ان يأتى يوم يفلو فى حقنا على باطل غيرنا .

ان حقوق الأمم لا تفصح ولا تتأثر بمجرد ان يقول الغاصب انى اريد ان اتمتع بها دون اصحابها ، كلا ليست هذه طبيعة الوجود ، بل كل حق يبقى حيا ولا يموت ما دام وراءه مطالب ، ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق ، وما دمنا نوصى أبناءنا بالتمسك به ، وما دام ابناؤنا يقتفون خطواتنا ، فلا بد ان نتمتع به نحن أو هم ان شاء الله تعالى .

نعم ايها السادة ، لا يمكننا مطلقا أن نتنازل عن السودان ، لا لأنه مستعمر ، بل لأنه جزء من كياننا ، بل لأنه منبع حياتنا ، بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلا .

نعم اتنا كنا اجبرنا بالقوة والقهر على أن نتنازل عن قسم منه ، فانسحبنا منه كرها وبالرغم منا ، ولكننا استعديناه بعد ذلك بالنفيس من أموالنا ، والعزير من دماء ابنائنا وبعد ان استعديناه صرفنا عليه مبالغ

حائلة ؟ ولا نزال نصرف عليه ولا نزال قوة منا مؤلفة من عدد عديد من
أبنائنا ترابط فيه لحفظه وحمايته .

فلا يمكن مطلقا ، وهذه حالتنا بالنسبة الى السودان ، أموال
بذلناها ، ودماء سفكناها ، متاعب تحملناها ، وتحملها من
قبلنا آباءنا وحياة نستمدنا من ذلك النهر الذى يتدفق من أعلى السودان ،
لا يمكننا بحال ، الا اذا كنا قوما أمواتا لاهية لنا ، لا يمكننا ان نترك ذرة
من السودان لغيرنا .

نعم اننا ضعاف ، ولا تجربة عندنا ولا اسطول لنا ! اقول هذا لانه
حق والله غير خاف ، نعم اننا ضعاف ، ولكننا اقوياء بضعفنا ، اقوياء
بحقنا ! ان الضعف سلاح قوى اذا كان معه الحق فنحن ، وان كنا ضعافا ،
معنا الحق والحق تخضع له كل قوة مهما كانت جبارة قاهرة .

تعلمون ايها الاخوان اننى فى مخاطباتى مع الانجليز ومع غيرهم لم
ادع مطلقا اننا اقوياء ماديا ولكننا اقوياء معنويا ، اقوياء بحقنا ، اقوياء
باتحادنا ، ونحن قلنا للانجليز وقد علمتم رسميا ما قلناه ، قلنا لهم : انه
لا يصح لكم ان ترفضوا طلبات عادلة لمجرد كونها صادرة من شعب اعزل ،
قلنا لهم هذا ولم نأت لهم بقلوتنا لانه ليس لنا قوة ، وهم يعلمون انه
ليس لنا قوة ، ولكن لنا قوة الحق ، لنا قوة الايمان ، لنا قوة الاتحاد ،
وهذا الاتحاد سيهزم ويلقى وينمو فى عصرنا ، ومن بصلتنا ايضا ،
حتى ننال حقوقنا كاملة .

أما فيما يتعلق بالمفاوضات فقد جاء فى هذه التصريحات : أنها ستكون
على أساس تصريح « ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » وقد صرحت غير مرة بأننى
أستكر هذا التصريح ، استكرته خارج الحكومة ، استكرته فى البرلمان
الوزارى ، استكرته فى كل مناسبة ، ولا أزال أستكره الى الآن ، وأقول :
انهم وان قالوا اننا نتفاوض على قاعدة « تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » ،
لاتقبل وزارتنا بحال أن نتفاوض على أساس هذا التصريح .

ولقد سبق ان قلت لكم : انى اذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير
هذا الأساس فانى لا ادخل فى المفاوضات اصلا ، وانا عند قوى وقلت لكم
ايضا : انى اذا لم اصل الى هذا ، فانى اتخلى عن الحكم ، وانا مستعد
لهذا التخلي .



أدلى سعد زغلول بهذا البيان الذى سجل فيه موقف بريطانيا تسجيلا كاملا ، والذى قال فيه : إن الجديد فى هذا الموقف اليوم ، هو أن وزارة العمال ، أولئك الذين لهم مبادئ غير مبادئ الاستعماريين عرفت بالحرية والانتصار للشعوب الضعيفة قد ألقت هذه الخطوة ، وكان من المنتظر أن وذارتهم لا تقرها ، وإن هذا التصريح وقع لديه موقع الاستياء ، بعد أن كان له أمل في وزارة العمال أن تسير على مبدأ مخالف لمبادئ الاستعماريين ، وكان «سعد زغلول» ، بهذا التصريح يجعل أن مستر رامزى ماكنونالد رئيس وزراء بريطانيا ورئيس حزب العمال كان قد حدد موقف حزب العمال من قضية السودان قبل أن يتولى الحزب الحكم بسنتين ، وحددها إذ ذاك بما لا يقبل الشك أو التأويل ، فقال : « أن السودان يجب أن يضم إلى مجموع البلاد الأفريقية التى تخضع إلى سلطان الغرب ويفصل فصلا نهائيا عن مصر » وكانت سياسته إزاء السودان معروفة ومحدودة ولم يغطيها الحزب قط فى أية مناسبة ، ولكن سعدا مع هذا كله قد منى نفسه ولا نقول أنه منى البلاد معه بحل قضية مصر والسودان على يد حكومة العمال ، وإن قد واجهت سعدا حكومة العمال بموقفها وإن كان موقفا ليس بالجديد ، قد فصله مستر رامزى ماكنونالد فى رسالته منذ أوائل أبريل إلى اللورد اللنبي فأعلن فيها أنه لن يقبل المفاوضة مع سعد زغلول إلا إذا يتيقن بما لا يقبل الشك عدم المساس بالأوضاع فى السودان •



وواجه سعد زغلول مجلس النواب ، وأدلى ببيانه وأوضح موقف حكومته ، وكان فى استطاعته أن يعلن البلاد أنه لا يستطيع أن يتحمل مسؤولية الحكم بعد ذلك ويترك الأمر إلى بريطانيا ، إلى دار المتدوب السامى وللملك ليواجهوا الموقف السياسى ويسترد هو الزعامة الثورية زعامة الامة وقبادة الثورة فيحمل علمها من جديد •

وقفت سعد ليعن مجلس النواب ، ويقول : لقد سبق أن قلت لكم انى اذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الاساس (يعنى اساس الاستقلال التام ووحدة مصر والسودان) فانى لأدخل فى المفاوضة أصلا ، وأنا عند قولى •

وقلت لكم ايضا : اننى اذا لم أصل إلى هذا فانى أخلى عن الحكم ، وأنا مستعد لهذا التخلي •

وكان المجلس فى هذه الجلسة التاريخية من حياته يواجه تحدى

بريطانيا للقضية الوطنية الكبرى التي قامت الثورة من أجلها ، ثورة الأمة ضد بريطانيا من أجل الحرية والاستقلال والوحدة ، والواقع أن هذه الجلسة كانت بمثابة فرصة للنواب ، أتاحت لهم لكي يقفوا - لو أنهم شاءوا - موقفا وطنيا يخففه لهم التاريخ ، يعلنون فيه ضرورة تغل سعاد عن الحكم وينادون فيها بالجهاد وينزلون هم الى ساحته مع أبناء الشعب كتفا لكتف ويعلمون ثورة الأمة ليلقنوا بريطانيا درساً جديداً في احترام وطنيتهم وليشهدوا العالم على أن في استطاعة أبناء مصر أن يستأنفوا الجهاد وليؤكدوا لها من جديد استعمالهم للبدل واللقاء في سبيل الوطن ، وليثبتوا أنهم في سبيل حريتهم واستقلال بلادهم يسترخصون أنواحهم ، ويدوسون على السبيل الزائف وعلى مقاعد الحكم والنيابة !

حقا كانت فرصة متاحة لنواب الأمة ليغيروا فيها مجرى التاريخ ، كما فعل غيرهم من النواب في أمم أخرى في مثل تلك المواقف الخطيرة الحرجة في حياة الأمم والشعوب ، ولكن أكان ممكنا لنوابنا أن يقفوا هذا الموقف المقدس الرائع ، بعد ما اقنعوا الأمة بأنهم أصبحوا الأمانة على ثورتها وعلى عوائقهم تقع مسئوليتها وتبعاتها ، والجهاد في سبيل قضية البلاد . وبعد ما تطور هذا الاتجاه ، فأعلن نواب الأمة أن قضية البلاد قد أصبحت أمانة في يد وزارة الأمة ، في يد سعد زغلول ؟

ووضعت الأمانة في يد سعد ، وها هم أولاء نواب الشعب يسمعون حامل الأمانة ينادى بالمفاوضة ، ويتحدث الى النواب عن حقوق الأمة المفتصبة وعن سبيله الوحيد لاستخلاص هذه الحقوق ، فيقول : ان سبيله هو المعالجة والادلة والبراهين نهاما كما لو كانت قضية الأمة قضية تنظر امام محكمة ، وكما لو كان هذا الأمين محاميا يدفع بالتى هي احسن ، يطالب ويرجو ويلتمس فحسب !

وها هم أولاء النواب يسمعون حامل الأمانة سعدا يقول لهم : ان حقوق الأمم لا تضيق بمجرد أن يقول الفاصب اني اريد ان أتمتع بها دون أصحابها ، ويستمعون اليه وهو يقول : ان كل حق لا يفسح ما دام وراءه مطالب ، ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق ، وما دمنا نوصي أبناءنا بالتمسك به ، وما دام أبناءنا يقتفون خطواتنا فلا بد ان نتمتع به نحن او هم ان شاء الله تعالى .



وكأنما يقول لهم : اطمشوا ، ولتبقوا مطمئين في انتظار والى الابد !

لقد اجتمع النواب ومن ورائهم الأمة ليستمعوا الى سعد زغلول ليحدثهم حديث الزعامة في تلك الجلسة التي تجملت فيها جميع العناصر والتي كانت

تحتم على سعد وعلى النواب اعلان الامة باستئناف الجهاد ، فإذا بالنواب وبالامة يسمعون سعدا يقول : « اننا ضعاف ولا تجرئة عندنا » ولا اسطول عندنا ، وأقول هذا لانه حق ، ولانه غير خاف ، ثم يستدرك سعد الخطيب الأريب فيقول : نعم اننا ضعاف ، ولكننا أقوى بضعفنا أقوىاء بحقنا ، الضعف سلاح قوى اذا كان معه الحق ، فنحن ، وان كنا ضعفا ، معنا الحق ، والحق تخضع له كل قوة مهما كانت جبارة قاهرة .

ولكن استدراك سعد هذا لم يمح اثر أقواله المتبطة الضعيفة فى النفوس والى تكاد توحى الى المستمعين بأن مصر عاجزة وضعيفة وتشعرهم بأن الانجليز يعلمون ويدركون ضعفها وعجزها وأنه من ثم لامفر من الاستسلام لأن سعدا تحدث عن الحق الذى يستند الضعف ، وتجنب حديث الحق الذى تستند قوة الجهاد والبذل والفداء ! .

لقد استمع النواب الى سعد وهو يصرح بأنه قال للانجليز : لا يصح أن ترفضوا طلبات عادلة لشعب أعزل ، ويصرح بأنه لم يخاطب الانجليز استنادا الى قواتنا لأنه ليس لنا قوة ، وهم يعلمون أنه ليس لنا قوة ، وكان من شأن هذا القول أن يتبادر الى ذهن الضعاف أنه لاجدوى من استئناف الجهاد لأن الجهاد يستند الى القسوة المادية التى تعوزنا ولأن الانجليز أقوى منا .

واستموا اليه فى أقوى موافقه ، ومن ثم أقوى عباراته وهو يتحدث عن الحق ، كقوة ، فما الذى أسمعه سعد فى هذا الصدد ؟ لقد قال : ان لنا قوة الحق ، لنا قوة الايمان لنا قوة الاتحاد ، الاتحاد الذى يرجو أن يدوم وينمو ويقوى فى عصرنا ، ومن بعدنا أيضا .

ذلك كان مبلغ القوة الثورية ، مبلغها أن يقضى سعد عوامل ضعف الايمان فيمن ضعف ايمانه بجبله ، ومبلغها عبارات تكاد تسكون توجيها للتواكل والتخاذل وترك عب الجهاد الى الورثة ، الى الجيل التالى لينهض بقضية البلاد ! .

لم يتحدث سعد رئيس الحكومة عن قوة الأمة ، عن قوة الثورة التي كان يرى من قبل أنه لاحل لقضايا البلاد إلا بها ، ولكنه تحدث للنواب عن المفاوضات والدخول فيها وعدم الدخول . وتحدث سعد للنواب عن التخلي عن الحكم ، وكان من الطبيعي على ضوء ما سمعه النواب وما تبنوه أن يعلنوا تمسكهم ببقاء سعد في الحكم ويبادروا برفض كل رأى لتخلي سعد عن الحكم ، بل ويقرروا أن في هذا التخلي ضررا بمصلحة البلاد ، وأن يصدر قرارا - بعد سماع البيانات الحازمة والتصريحات السياسية الحكيمة التي ألقاها صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصوص السودان والمفاوضات يعلن المجلس ثقته التامة بدولته وسياساته ويطلب إليه أن يستمر مشرفا على أقدار البلاد متوليا لحكومتها حتى تتحقق كل أمانى البلاد من استقلال مصر والسودان .

اتمى مجلس النواب الوطنى الذى انتخب على قاعدة الجهاد الى هذا القرار السياسى ، ورأى حلا للموقف الوطنى الثورى أن يستمر سعد متوليا الحكم حتى تتحقق كل أمانى البلاد ، أعلن سعد شكره لثقة المجلس الغالية ، ولكنه رأى أن يعرض الأمر على الملك .



وفى ٢٩ من يونيو سنة ١٩٢٤ صدر بلاغ رسمى يعلن البلاد بأن سعدا عرض على الملك استعفاء الوزارة وأسباب هذا الاستعفاء ، فرفض الملك قطعيا قبوله ، وطلب سعد الاذن له بالتروى ومشاورة زملائه واصدقائه .

وكان من الطبيعي أن يرفض الملك استقالة سعد حتى لانفسد الخطّة الميئة ضد زعامة سعد وضد ثورة الأمة ، وأن يطلب أعضاء البرلمان من سعد البقاء فى الحكم ، ثم كان طبيعيا ايضا أن يعدل سعد عن الاستقالة .

ثم وقف سعد بعد ذلك فى مجلس النواب ليقول فى هذا الشأن :

كنا نفلن أننا نخدم أمتنا ونخدم مليكتنا خارج الحكومة أكثر مما نخدمها داخلها ، ولكن يظهر أنه لم يشاركنا أحد من الأمة فى هذا الرأى فبقيت

الوزارة وحدها لانريك لها فى رأيها فى الاستفتاء ، وشعرت أنها أصبحت فى هذا الرأى أقلية ، فقدمت استفتاءها من الاستفتاء مراعاة للقواعد الدستورية ، عدلتا عن الاستفتاء وعولنا على أن نسير كما كنا فى الطريق التى بدأناها منذ خمسة أشهر على الأسلوب الذى نال استحسانكم واستحسان البلاد جميعا ، وسنسير بعنايه الله مسترشدين بأرائكم. ساعين فى الوصول الى غايتنا من الاستقلال التام لمصر. والسودان معتمدين فى ذلك بعد الله القدير على عناية مليكنا وعلى قوة حقنا وعلى اتحاد البلاد *



تحدث سعد زغلول كسياسى وطنى ينافع عن قضية البلاد سياسيا، ولم يدرك ان بريطانيا كان يعنيه فى المقام الأول من الأهمية أن تطمئن الى أن البلاد أصبحت تشاركه فى وجهة نظره فى علاج قضيته بالأساليب السياسية لا بالثورة ، ويهملها الا يرتفع صوت يدفع سعدا الى ترك الحكم والعودة الى جهاد الثائرين، ويدفع الأمة الى الثورة من جديد . وقد تخلق لبريطانيا ما أرادت أن تفهمه وتبينه عنما أعلن سعد أن احدا من الأمة لم يشاطره الرأى فى الاستقالة وأنه رأى أن يقدم استفتاء من الاستفتاء !



ولقد عاد سعد ليعلم فى مجلس الشيوخ فى اليوم التالى أن الوزارة ستستمر فى سيرها الذى بدأته منذ خمسة أشهر على الأسلوب الذى نال استحسان البرلمان واستحسان الأمة فى ادارة شئون البلاد ، وأنه سيسير فى هذا السيل وعلى هذا الأسلوب *

أعلن سعد شكره للبرلمان على الثقة التى نالها واعتبر أن تأييد البرلمان له فى هذا تفويض له بالمضى فى المفاوضات وقال انه مستعد لأن يدخل المفاوضات اذا تيقن انه يدخلها حرا من كل قيد ، وان دخوله فيها لا يترتب عليه ضياع حق لمصر أو كسب حق لغيرها ، وأعلن انه فى مخابرات مع الحكومة البريطانية عن هذه المفاوضات فان انتهت هذه المخابرات وتيقن كل التيقن المبادئ التى ستقدم عليها دخل المفاوضات مستمينا بالله سبحانه وتعالى على نجاحها ومستمينا بعد ذلك بثقة البرلمان *

ثم وقف بعد ذلك ليعلم انه شعر خلال مدة حكمه بقيمة الدستور

وبفائدة البرلمان أكثر مما كان يشعر بذلك من قبل ، وان شعوره في هذا شعور صادق منبعث من الاختيار ، وقال : انه سعيد بأن يكون للبلاد برلمان يحمي الدستور ويحمي الحرية والشرف والحقوق العامة والحقوق الخاصة .

وفي افتخار وزهو أعلن سعد أنه في المدة التي اشتغل فيها رأى نصرا جليلا ، رأى الملك يعاونه معاونة فعلية على احترام الدستور ثم يؤكد سعد هذا المعنى لأعضاء المجلس ويقول : انه حقيقة لا مجاملة فيها ويطلب الى الأعضاء في تلك الجلسة وكانت في العاشرة من يوليو سنة ١٩٣٤ ، ان يهتموا ثلاثا بحياة الملك .

ولقد استعرض عباس محمود العقاد الأحداث التي مرت بالبلاد وقتئذ وعالج موقف سعد زغلول منها فقال : ان سعدا الزعيم لم يسلك في الوزارة ، الا كما ينبغي أن يسلك الوزير المحنك الخبير بمساقب الامور .

ثم قال عن أزمة السودان وموقف سعد منها : انه لما أراد (يعنى سعدا) أن ينص في خطاب العرش على الاستقلال التام لمصر والسودان حال بينه وبين ذلك عبرة الانذار الذي وجهته بريطانيا العظمى الى الملك مباشرة في عهد الوزارة النسيمية لاشتمال الدستور على اسم ملك مصر والسودان ، ولم يشأ صاحب العرش أن يستهدف لأزمة أخرى من ذلك القليل ، فاستغنى سعد عن عبارة تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان بعبارة تحقيق الأمان القومي بالنسبة لمصر والسودان ، ومازالت مسألة السودان مثار السؤال والجدال والأحراج والتعنّت من خصوم سعد الانجليز والمصريين في وقت واحد ، كلا الفريقين يريد أن ينقلب المنصب الوزاري على سعد شركا مرديا ، وكلاهما يريد أن يرى كيف يعجز ويفشل ولا يريد أن يرى كيف يقتدر وينجو بكرامة الزعامة وكرامة القضية .

ويستطرد العقاد قائلا : المعارضون في مجلس النواب يطالبونه بمرض ميزانية السودان كما كانت تعرض على مجلس الشورى ، وهي

أخرى أن تعرض على أول برلمان ، والموظفون الانجليز في السودان يجمعون الأذنان والأبصار ليعلموا ولاهم للحكومة البريطانية دون غيرها واستمسكهم بالبيعة والاخلاص لتلك الحكومة العادلة المحبوبة تعرضا بحكومة المصريين . وإذا قوبلت هذه المظاهر بمظاهرة من السودانيين المتعلقين بوحدة وادى النيل حل بهم البطش الشديد وحق بهم العذاب الأليم ، فاذا شكوا الى الحكومة السعدية وليس لهم من يشكون اليه غيرها ، فخصوم سعد الانجليز يمعنون في احراجهم بزيادة البطش والتعذيب ، وخصومه المصريون يمعنون في احراجهم بطلب الافراج عن المصافين وتمجيل الحساب والقاب للموظفين المستولين ! •

وكان من هذا وذاك أنه استقال ولم يكده يمضى على الوزارة بضمة أشهر •

ثم استعرض العقاد موقف سعد من تصريح الحكومة البريطانية في مجلس اللوردات وانتهى الى القول بأن اجابة سعد زغلول على التصريح كانت جديرة بمثله ، حتما ، وكانت حتما معها أن يعرب عن زهده في الوزارة التي يحسبونها قيذا له يجبره على الاغضاء ، وقد استقال فرفض الملك قبول الاستقالة وأبدى له كما أبدى الشيوخ والنواب أن فيما صرح به الكفاية للرد على التصريحات الانجليزية •

ويمضى العقاد فيقول : لم يكن المقصود اذن أن يرى خصومه الانجليز والمصريون كيف يعمل في الوزارة ، بل كان المقصود أن يروا كيف يصجز عن العمل وكيف يتغير في الوزارة ، ويظل بأمانة الزعامه فلا هو وزير ولا زعيم ، وليس له وهو محاط بهذه النيات المدخولة أن يصنع غير ما صنع وأن يطالع الشرك المنسوب بغير ماعالجه به من ثبات ومراس هما في وقت واحد اقدام الزعامة وحيلة السيلسة واخلاص المجاهد وحيلة الأريب • (١)

(١) سعد زغلول للعقاد . ص ٢٥٢ •

وفى ١٢ من يوليو سنة ١٩٢٤ أى بعد فض الدورة البرلمانية بيومين
دوى صوت الرصاص من جديد بعد أن كان قد انقطع فترة من الزمن *
دوى الرصاص فى محطة العاصمة ليصيب « سمس زغلول » فى
ساعده الايمن *

ويقول الامتاذ عبد الرحمن الرافعى : هم الجنى أن يشى برصاصة
أخرى ، ولكن الجماهير هجمت عليه وكادت تفتك به لولا أن قبض عليه
رجال الحفظ وخلصوه من أيديهم ، وتبين أن الجانى شاب مصرى مفتون
يدعى عبد الخالق عبد اللطيف ، وكان طالبا بالطب فى برلين وظهر من
التحقيق أنه اعتدى على سعد لأسباب سياسية وقابلت الأمة على اختلاف
طوائفها واحزابها هذا الاعتداء بالسخط والاستنكار الشديد ، وأظهرت
الأمة بهذه المناسبة بالغ تعلقها بسعد وابتهاجها بنجاحه من هذا الاعتداء
المنكر ، واتضح من الكشف الطبى على الجانى أن به مسا من الجنون فلم
يحاكم ووضع فى مستشفى الأمراض العقلية ! *

ويقول العقاد : اعتدى عليه شاب مفتون من اعداء المفاوضات لأنها
فى رأيهم تصد الأمة عن سبيل الجهاد النافع ، وقالوا فى التحقيق : انه
تعمد ارهاب سعد لأنه يرغب فى المفاوضة ولأنه قال : ان الانجليز خصوم
شرفاء معقولون ! *

ويقول لورد لويد : ان الجانى كان من العناصر الوطنية *

ولقد بادر الملك بعد وقوع الحادث بايقاد « سمس ذو الفقار » كبير
الأمناء والدكتور محمد شاهين طبيبه الخاص لزيارة سعد وتبليغه تحيات
الملك وتمنياته ، وتأثر سعد بمطف الملك عليه ، وبعت اليه برفقة
يرفع فيها اليه عبارات الشكر الخالصة على التعطفات السامية خصوصا
فى محنته الحاضرة ، وبعت بشكره لكل من أبدى استنكاره لهذا الاعتداء
الكرهه *

ويدو أن دوى الرصاصة التى أسالت دم سعد قد أثار فيه وهوى
دمه ينزف ذكريات الثورة ، وأيام الكفاح والجهاد ، وحرك فى نفسه

عاطفة الفداء والتضحية فى نفوس الثائرين ، فبينما كان جسمه يهتز فى
أيدى المحيطين به ومتنذيه صرخ الشيخ فى الهالعين الجزعين من حوله :
ماذا فى ذلك ؟ لئمت فى سبيل الوطن ، لئمت وحيى الوطن . وفى مجرد
التضحية هتف بمن حوله : الى الأمام ، وإلى الأمام دائما .

وفى هذا تحدث سعد الى مكرمه بعد شفائه من جرح الرصاصه
التي اصابته فقال فى الحفل الذى اقيم لذلك التكريم :

انى أؤكد لكم أن ذلك الدم المراق لم يزدنى الا ثباتا وأنداما ومنابره
على خدمة الحق الذى آليت على نفسى أن أخدمه وأبائر عليه حتى تنال
استقلالنا التام ، بل انى أؤكد لكم أن ذلك الدم المسفوك لم يكن الا
مدادا للعهد الذى قطعته على نفسى بأن أخدم أمتى وبلادى بكل ما أستطيع
من قسوة .

وتناول آثار هذا الحادث فى نفسه فقال : لم يزدنى هذا الحادث الا
تمسكا بالمبادئ القومية التى تشرفت بنشرها فى البلاد ، ثم أكد أنه فى
الوقت الذى كان الموت يساوره فيه لم يفكر فى ان النهضة تمخضت وأن
الحركة تسكن بل تصور واعتقد أن الله الذى غرس بذور الوطنية فى
قلوب المصريين سيتمدها فى المستقبل كما تمدها فى الماضى حتى نمر
تمرا طيبا .

وقال : ان ذلك الدم المسفوك غدرا وظلما انما هو مداد تكتسب به
وثيقة عهدى لكم بأن أكون دائما متمسكا بذلك المبدأ القويم الشريف حتى
أنال الاستقلال التام أو الموت الزؤام .

وهكذا عاد سعد الى ترديد نداء الثورة الذى حركه فى نفسه منظر
ذلك الدم المسفوك ! ..

عاد سعد الى تأكيد واجب البلاد عليه ، وحرصه على أن يحقق
الاستقلال التام لمصر والسودان .

سافر سعد ليستشفى فى أوروبا ومازال الجرح لم يلتئم ، ولكن
بريطانيا لم تترك سعدا ، بل ظلت ماضية فى خطتها من أجل أن تفصل
السودان عن مصر ، ثم من أجل أن تستدرج سعدا الى المفاوضات ، فيتسنى
لها عن هذا الطريق أن تظهره بمظهر العاجز ، كما تتمكن من تنفيذ
خطتها للقضاء على مكائنه فى الأمة •

الفصل الأربعون بريطانيا تعمل في السودان

« لورد لويد واحداث السودان - ماذونالد يجتمع بالندوب السامي والحاكم »
« القام (سردار الجيش المصرى) لمواجهة الخطر الذى يهدد بريطانيا في السودان »
« حديث سعد لجريدة الديلى اكسپريس - طلبة المدرسة الحربية في الخرطوم يفتنون »
« فعلى ميد اللطيف - مظاهرة اورطة السكة الحديدية - تحرك الجيش البريطانى - »
« احتجاج مجلس الوزراء المصرى - بيان الوفد المصرى - مؤلف الهيئة الوفدية - »
« بريطانيا تمسك في تنفيذ خطتها - بريطانيا تامر بايصاد اورطة السكة الحديدية »
« المصرية وتعمل مصر مسئولية احداث السودان - مؤلف سعد » .



استمر السودان في فوتره وتوات أحداثه ، ويشرح لورد جورج لويد في مؤلفه « مصر منذ عهد كرومر » أزمة السودان فيقول : « انه منذ ان وضع للسلطات السودانية انه عندما يشرع المهيجون المصريون في تسخير السودان لتحقيق اغراضهم ، فان العناصر التى يستعينون بها ويسيطرون عليها ليخلقوا في السودان شعور المراء نحو بريطانيا ، ستكون المصريين المقيمين في السودان سواء كانوا يشغلون وظائف مدنيصة او عسكرية ، وطلما بقوا في السودان كان من اليسير أن ينتشر شعور الكراهية في الجيش ، ويمتد منه الى السكان المدنيين . ولقد اصبح هذا الخطر حقيقيا وقريبا وخاصة اذا عرف أن قوات الجيش تجند من بين سكان متخلفين ومتحسين ، ومن اليسير ان يوضع لهم الولاء المشترك للدولتين ؟ وكانت الأخطار تتزايد بوجود طبقتين من الضباط الذين ينتمون الى اصل غير سودانى والسلطة التى سوف يتمتع بها الضباط المصريون غير المواليين ليسؤثروا على عقول أناس بروايات لا يمكن السيطرة عليها ولما وضع في أوائل عام ١٩٢٤ أن الدعاية القارة تسرب وتزايد من مصر في السودان كان على المسئولين البريطانيين أن يتشاوروا في الوسائل التى يتحقق بها

النظام ويحافظ بها على المستوى المعنوى للجيش ، وكن من شأن ذلك كله أن عقد فى أغسطس سنة ١٩٢٤ اجتماع فى لندن برئاسة رئيس الحكومة البريطانية مستر رامزى مكدونالد والمندوب السامى البريطانى فى مصر وحاكم السودان العام لبحث الخطوات الضرورية لمواجهة الخطر الذى يهدد بريطانيا فى السودان • وقد اعلن مستر رامزى مكدونالد فى هذا الاجتماع استعداد الحكومة البريطانية اذا ما رفضت الحكومة المصرية التجارب مع السياسة البريطانية فى السودان لتقول : ان على المصريين أن يغادروا السودان ، كما اتفق على اتخاذ الاجراءات التمهيدية لانشاء قوة سودانية خالصة •

ولكى تواجه بريطانيا اعباء النفقات الاضافية فى ميزانية السودان أيد الاجتماع ضرورة التنمية الاقتصادية للسودان ، وخاصة التوسع فى زراعة القطن ، فى الاراضى التى ينظم لها الرى الدائم توسعا كبيرا •



وفى الوقت الذى تم فيه هذا الاجتماع فى لندن كان سعد فى باريس وأدلى بحديث الى جريدة الديلى اكسبريس البريطانية فى ٩ من اغسطس سنة ١٩٢٤ جاء فيه ما يلى :

عندما يدرك الذين يعارضوننا معارضة شديدة وجهة نظرنا • ويسمعون حججنا لا يستطيعون ان يحجبوا عن تقدير ما نبدىه من التعليل والتدليل ، بل يوافقون على ان الحق فى جانبنا ، لاننا لانوى سوى المطالبة بحقوقنا المشروعة ، لقد منحت مصر الأجانب منذ فرون عدة مزايا ثمينة ، واكرمت وفادتهم ، فتحسن لانبدا الآن باسترجاع ما منحناه •

ان ما لبريطانيا والمصر من المصالح يحملهما على أن تكونا صديقتين وحليقتين وأن تؤسسا صداقتهما على اساس سليم دائم ، ويجب ألا يخطر فى بال هذا الفريق أن الفريق الآخر معاد له ، ويجب أن يكون من المفهوم جليا لدى بريطانيا أن مصر للمصريين لا لبريطانيا ، علينا أن نعالج جميع المسائل المتعلقة بمستقبل مصر والسودان بهذه الروح •

لم يتحدث سعد عن وحدة مصر والسودان ، بل حرص على أن يقول:
ان مصر للمصريين وان جميع المسائل المتعلقة بمستقبل مصر والسودان يمكن
أن تعالج بهذه الروح •

وبينما كان سعد يتجه فى حديثه هذا الى تلك المسألة كانت بريطانيا
ماضية فى تنفيذ خطتها المرسومة •

وفى اليوم الذى نشر فيه هذا الحديث فى لندن خرج طلبة المدرسة
الحرية فى الخرطوم من المدرسة يحملون البنادق والحرايا والعلم الأخضر
واحترقوا المدينة فى نظام عسكرى ، ووقفوا أمام السجن هاتفين للمضابط
على عبد اللطيف ، وفى أثناء ذلك اخذت القوات البريطانية الذخائر من
المدرسة الحرية ، ولما عاد الطلبة الى المدرسة امتنعوا عن تسليم أسلحتهم
مالم ترد اليهم الذخائر ، وهددوا باستعمال أسلحتهم اذا استعملت ضدهم
القوة •

وقد أحاطت القوات البريطانية بالمدرسة ، وانتهى الأمر بتسليم
الأسلحة فى المساء ، وألقى القبض على رؤساء الحركة ، وانتهت مقاومتهم •

وفى اليوم نفسه قامت أورطة السكة الحديدية بمطيرة بمظاهرة ،
فقمعتها فصيلتان من الجيش البريطانى ، ولكن المتظاهرين استأنفوا المظاهرة
فى اليوم التالى ، فحاصرتهم القوات البريطانية من جديد ، وأطلقت عليهم
النار ، واسفرت المعركة عن قتل اثنين وإصابة اثنين ، ما لبثا أن ماتا متأثرين
بجراحهما ، كما أصيب احد عشر شخصا بجراح خطيرة ، وخمسة بجراح
بسيطة •

واجتمع مجلس الوزراء المصرى وبحث الأمر ، ثم اتخذ قرارا
بالاستسلام من حاكم السودان العام ومطالبته بالبيانات التفصيلية عن هذه
الحوادث ، وما وقع فيها واسبابها والدوافع اليها والاجراءات التى اتخذت
فى شأنها واخطار الحكومة أولا فأولا بما حصل فيها •

ثم بادرت الحكومة بإبلاغ الامر لوزير مصر المفوض بلندن ، وكلفتها
تبليغ احتجاجها للحكومة البريطانية على هذه التصرفات ، وتضمن كتاب
الاحتجاج وجوب وقف المحاكمات والمبادرة الى تشكيل لجنة مصرية
سودانية لفحص الحالة ، وتحديد المسؤولية والعمل على تهدئة المخاطر
حقنسا للدماء •

كذلك يادر الوفد المصرى بنشر بيان على الأمة يستنكر فيه موقف
السلطات البريطانية فى السودان وقال فيه : انه يرى فى هذه التصرفات.
توسعا لشقة الخلاف بين مصر وبين بريطانيا وقضاء على كل مسعى يذل
لتوثيق عرى الصداقة والتعاون بين البلدين ، وقال البيان : انه على الرغم
مما تظهره الامة المصرية الكريمة من ضبط النفس وشرىف الموقف ، وعلى
الرغم من ان الآونة الحاضرة تستدعى من الجانبين وهما مقبلان على مفاوضات
هامة ، ان يسود بينهما حسن التفاهم ، فتنجب كل فريق ما عصاه أن يحدث
فى نفس الآخر من سوء الأثر وما يبقيه فى ظنه من المخاوف والشكوك •

ومضى البيان فقال : ان الوفد ينظر الى ما تقوم به حكومة الشعب من
التصرفات الحكيمة فى هذه الأزمة العسيرة وانقا تمام الوثوق من قيامها فى
هذا الظرف ، كما قامت فى غيره من الظروف بواجبها الوطنى خير قيام
متربقا سرعة انفراج الازمة على ما يرضى الحق والعدالة ويبدد الشبهات التى
تلقيها مثل هذه التصرفات فى طريق التفاهم والاتفاق •

واعلن البيان دهشة الوفد المصرى من أنه فى الوقت الذى توجه فيه
الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية الدعوة للدخول فى مفاوضات هامة
تخلق فى السودان هذه الحالة التى من شأنها أن تجعل سوء التفاهم يسود
بين البلدين ! •



ولما امتنكر الرأى العام فى مصر موقف بريطانيا ، واشتد استياء الامة
اجتمعت الهيئة الوفدية لمجلس الشيوخ والنواب فى يوم الخميس ٢١ من
اغسطس سنة ١٩٢٤ لامتراض الحالة الناشئة عن حوادث السودان ،
وبحثت هل الأمر يستدعى طلب عقد البرلمان بصفة رسمية وتحديد موقف

الهيئة من السياسة التي انتهجتها الحكومة ؟ وانتهت الهيئة الوفدية في بحثها للموضوع ، الى أنه لا ضرورة الآن تدعو لطلب عقد البرلمان بصفة رسمية لأن المصلحة تقتضي بترك العمل في الأزمات السياسية للهيئة التنفيذية حتى يتسنى لها أن تفرغ لتتبع تطوراتها ومعالجتها ، وقالت الهيئة : ان ذلك هو ما تجرى عليه البلاد الدستورية في أمثال هذه الازمات ولا سيما اذا كانت الهيئة التنفيذية تتمتع بثقة البرلمان .

كما اعلنت الهيئة الوفدية تأييدها للقرارات التي اتخذتها الحكومة في هذا الشأن ، ثم اتخذت قرارا بعلان سخطها الزائد على ما يرتكب في السودان من المظالم ، وعظيم عطف المصريين على اخوانهم السودانيين الذين يتلقون بشرف وإياه ما يقع عليهم من عسف واستبداد في سبيل تحقيق استقلال وادي النيل ، وبالقاء التبعة في هذه المظالم على السياسة الانجليزية ومطامعها الاستعمارية .

وبينما كانت الحكومة المصرية تحتج ، وبينما كانت الهيئة البرلمانية تحتج ، كانت بريطانيا تصر على موقفها ، وتعلن تأييدها لحكومة السودان في خطتها وتفوض لها اتخاذ مآثره من اجراءات لحفظ النظام ، بل انها فوضتها في ابعاد اورطة السكة الحديدية المصرية ، وابعاد كل قوة ترى أن الظروف الحالية تستلزم ابعادها ، كما حملت الحكومة البريطانية البرلمان المصري والصحافة المصرية مسئولية مايجرى من أحداث في السودان وما يترتب عليها من أزمات ! وكان تصرف الحكومة البريطانية متفقا تمام الاتفاق مع الخطة التي رسمها مستر رامزي ماكدونالد والمندوب السامي البريطاني والحاكم العام البريطاني ، تلك الخطة التي استهدفت القضاء على الوجود المصري في السودان ، ولم يكن قرار الحكومة البريطانية بابعاد أورطة السكة الحديدية المصرية وغيرها الا المرحلة الأولى من المراحل الكاملة التي اتخذتها الحكومة البريطانية فيما بعد لابعاد الجيش المصري .

وقد ردت الحكومة المصرية على الحكومة البريطانية ودا أنكرت فيه

على حاكم السودان العام المعلن بمرسوم من ملك مصر أن يتصرف في الجيش المصري بدون رأيها ، وقالت : ان واجبه يقتضي عليه بوصفه موظفا مصرياً وسرداراً للجيش أن يرجع في كل ما هو داخل في حدود هذه الوظيفة الى رأى الحكومة المصرية ، ولكن الحكومة البريطانية أصرت على موقفها وأعيدت أشرطة السكة الحديدية المصرية الى مصر .



وبينما كانت هذه الأحداث جارية في مصر والسودان ، كان سعد زغلول في باريس يرقب الأحداث عن كثب ، وقد وضع لسعد يومئذ موقف بريطانيا من السودان ، وأصبح على بينة تامة من هذا الموقف ، ولم يكن هناك أدنى غموض في كون خطة بريطانيا ترمى الى انهاء كل علاقة وقطع كل الصلات بين مصر والسودان .

وكانت الأحداث وقتئذ ، تجري وفقاً لخطة مدبرة ، بكل حزم ودقة ونشاط ، وبكل دهاء وخيث ومكر ، ولكن على الرغم من هذا ؛ كان من اليسير ادراك هذه الخطة وتحديد أهدافها ، يوماً فيوماً ، بل ساعة فساعة على أساس المعرفة بحقيقة أهداف السياسة البريطانية ووسائلها ؛ كان من الواضح أن بريطانيا تحاول أن تتحسس موقف مصر وموقف سعد زعيم الثورة ، والمتحدث باسم البلاد ، ولتتعرف على قوته ومدى صلاته ورد الفعل الذى ينطبع في نفسه من الأحداث المتتالية التى كانت تجري في السودان لكي تكييف سياستها ، وحتى لا تخطئ في تطبيق خططها من حيث الاجراءات التى تتخذ لهذا التطبيق ومن حيث توقيت الاحداث . وكانت بريطانيا تحرص كل الحرص على معرفة مدى انفعال الشعب المصري باحداث السودان ، والاثار المحتملة له ، ومدى قابلية الامة واستعدادها لاستئناف الجهاد الثورى من جديد ، ثم مدى قابلية سعد زغلول للتجاوب مع الامة في اندفاعها والنهوض من جديد برسالة الزعامة .

كانت بريطانيا شديدة العناية بمعرفة هذه الحقائق ، ولم تصرفها عن اتجاهها تلك الانتفاضة التى بدت من سعد عقب الاعتداء عليه ، ومناذاته بالاستقلال التام أو الموت الزؤام ، وكانت تدرك تماماً ما يعانیه سعد في أعماقه من الصراع بين دافع الحرص على الزعامة ، ودافع الحرص على الحكم ، وتدرك أن هذا الصراع يدور داخل نفس شيخ واهن العظم تقدمت به السن ، ونال منه ضعف الشيخوخة ، فالنفس الحيوى فيه موقوت ، وظالة الصراع الثورى فلاذ منها وقود الحيوية والنسباب وقد أدخلت

السياسة البريطانية هذه الحقيقة ، كما دأبها بالنسبة لسعد في اعتبارها وهي ترسم خططها تجاه مصر في هذه الأثناء ، وكانت تعلم تمام العلم أن مستقبل سياستها في مصر ، ومستقبل الثورة المصرية ، وما سيقع من أحداث في مصر ؛ يتوقف مصيره على تحديد سعد زغلول لموقفه من الزعامة والحكم ، وعلى اختياره لنفسه أيا من السبيلين ، سبيل الزعامة أو سبيل الحكم ؛ فبريطانيا كانت تعلق أملها في نجاح سياستها بمصر على اتجاه سعد إلى تولي الحكم وكانت تدرك أن انصراف سعد عن الزعامة ومقتضياتها. وما يستتبعها من جهاد ثوري سيرجع بالبلاد حتما إلى الخضوع لتلك العناصر التي أمنت بسياسة التعايش الودي والوفاء والوفاق مع بريطانيا، وفعلا وقع ما كان في حساب الخطة البريطانية في هذا الشأن ، وأخذت سياسة الوفاء والوفاق سبيلها شيئا فشيئا إلى نفوس الساسة كافة ، إلى أن تمكنت وسيطرت على كل تصرفات الساسة بين ثورة عام ١٩١٩ و ثورة عام ١٩٥٢ .

الفصل الحادى والاربعون سعدىفاوض ماکدونالد

« ماکدونالد يحدد موقفه من السودان ومن المفاوضات - سعد والمفاوضات - »
 « ماکدونالد يکلف اللبى جى نپى سعد - رد اللبى في ٢١ من مارس سنة ١٩٢٤ - »
 « ماکدونالد يحدد موقفه - رسالة اللبى في ٦ من ابريل سنة ١٩٢٤ - بريطانيا »
 « تعمل على استمالة سعد زغلول - اقتراحات اللبى لتسوية القضية المصرية في ١٦ »
 « من ابريل سنة ١٩٢٤ - لورد لويد يوضح حقيقة موقف ماکدونالد - رسالة ٢٠ »
 « من مايو سنة ١٩٢٤ - موقف سعد قبل الاتقاء على حياته - حديث ماکدونالد »
 « لمراسل الدبلى اكسپريس - بيان رويتر في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ - رسالة »
 « ماکدونالد الى سعد في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ - تصريح سعد في ٢٢ من سبتمبر »
 « مقابلة سعد ماکدونالد - خطبة سعد في لندن يوم ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ - »
 « سعد يعلن استثنائه للتصال اذا فشلت المفاوضات - فشلت المفاوضات وتولت »
 « الروابط الشخصية بين سعد وماکدونالد - الكتاب الابيض البريطانى - خطاب »
 « سعد في ١٠ من اكتوبر - » .



ظل سعد فى باريس حتى فاجأته جريدة التيمس البريطانية فى ٣ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ ببيان رعت فيه أن سعدا قضى الشهر الماضى فى باريس ينتظر دعوة من مستر ماکدونالد للقدوم الى لندن - ولكن هذه الدعوة لم ترسل اليه ، وربما لا ترسل فى مستقبل قريب .

وفد حرك هذا البيان موضوع المفاوضات بين سعد زغلول وحكومة العمال فى صورة مهينة كريهة .

وهكذا طرح الجانب البريطانى موضوع المفاوضات بين مصر وبريطانيا على بساط البحث ، ولكى تتبين الموقف على حقيقته نعود الى ذلك اليوم الذى تولى فيه سعد زغلول رئاسة الحكومة : فقد تولت حكومة العدل الحكم فى بريطانيا ، ولم يتضمن برنامج حزب العمال البريطانى أى تعهد فيما

يتعلق بمستقبل مصر على حين كان الحزب حريصا على المساندة بحرية الشعوب وحقتها في تقرير مصيرها ، وكان قد سبق لرامزي مكدونالد رئيس الحزب ورئيس الحكومة أن صرح بتمسك الحكومة البريطانية بحماية مصالحها في السودان ، وتقدم باقتراح في أثناء الحرب بشأن مستقبل السودان أشرنا إليه في الجزء السابق من مؤلفنا .

وبمجرد أن تولى سعد زغلول رئاسة الحكومة راح مكدونالد يولى موضوع المفاوضات بين مصر وبريطانيا عنايته ، فبادر بإرسال برقية الى سعد زغلول في ١٤ من مارس سنة ١٩٢٤ يعرب فيها عن تمنياته للحكومة المصرية ويحيي البرلمان المصري ويهنئ الأمة المصرية ويقول : انه يعتقد أن مصر وبريطانيا العظمى سيرتبطان برابط متين من الصداقة ، وانه يرغب في أن يرى هذه الرابطة قد توثقت عراها على أساس دائم يرضاه البلدان وأن حكومة جلالة الملك لهذه الغاية مستعدة الآن وفي كل وقت أن تتفاوض مع الحكومة المصرية .



وقد علق سعد زغلول على هذه الرسالة في كلمة ألقاها في مجلس النواب قائلا :

أيها السادة ، أهنتكم وأهنيء نفسي وأهنيء الأمة المصرية بإقبال هذا اليوم السعيد الذي أرجو أن يكون فاتحة أقبال ومقدمة لتحقيق الاستقلال التام .

ثم بث بعد ذلك برسالة الى مكدونالد قال فيها : كان لتصريحكم الخاص بالدخول في المفاوضات يقابله في خطب العرش لأن كلينا يرى في آن واحد أنه من الملائم أن نبحث مما عن حل يرتكز على قواعد متينة ومرضية للبلدين ، لايجاد علاقات صداقة وثيقة بينهما ، وانا لوانقون من الوصول الى هذه الغاية ، لأن كلا منا مسترشد بروح العدل وحس الواجب متشبع بالثقة المتبادلة على حد سواء .

وفي ١٨ من مارس سنة ١٩٢٤ أدلى سعد زغلول بحديث الى مراسل

جريدة التيمس البريطانية ، فل فيه : أرجو أن تبلغ تشكراتي الخاصة على التميزت الودية التي أعربت عنها جريدة التيمس العظيمة ، فقد كان لمواطنيها أثر عظيم في نفسي . اتنى أرى أننا على باب عهد جديد توطن فيه العلائق الطيبة بين بريطانيا ومصر على قاعدة ثابتة منيعة دائمة صريحة عادلة . اننا نريد أن نرى في بريطانيا العظمى صديقا عظيما لنا في السراء والضراء ، وأن يتنهج كل منا بمساعدة الآخر . وانى لشديد الأمل في أن أذهب الى بريطانيا في صيف هذا العام ، ويلوح لى أن الشعور الذى فى كلا البلدين يمكننا من الوصول الى اتفاق ودى يرضى الاثنين .

وقال سعد فى حديثه : ان الرغبة التى أعرب عنها مستر مكدونالد فى برقيته الودية جعلتنى أعتقد اعتقادا صادقا أننا سنبلغ هذه الناية التى ننشدها .

وبعد أن بحث مستر رامزى مكدونالد بمرسلاته الى زغلول ، وبعد اذاعة هذا الحديث الذى أدلى به سعد عهد مكدونالد الى اللورد اللنبى المندوب السامى فى مصر أن يحس نبض سعد زغلول للتعرف على مدى استعداده للمفاوضة والتفاهم ، وقام اللنبى بدوره ، ثم كتب الى مكدونالد فى ٣١ من مارس سنة ١٩٢٤ يقول : ان « سعد زغلول » يصير على عرض قضية مصر بنفسه ، وانه يستبعد أن يقبل سعد أية تسوية للقضية المصرية على أساس تساهل من الجانبين يقوم على التصالح **Compromise!**

وبا ان قرأ رئيس الوزراء البريطانى هذا التقرير حتى بادر بالرد على اللنبى معلنا عدم استعداده للبدء فى مفاوضة سعد زغلول فى بريطانيا ؟ مالم يتبين أن هناك دلائل تدل على أن آماني سعد زغلول لا تتعارض الى حد اليأس مع مطالب بريطانيا ، التى لا تقبل المنازعة ، أو التراجع فيما يتعلق بالسودان والدفاع عن القناة .

وفى ٩ من أبريل سنة ١٩٢٤ بحث المندوب السامى البريطانى رسالة الى رامزى مكدونالد يقول فيها : انه يبدو الآن أن « زغلول » اليوم أكثر استعدادا وأكثر ميلا للثقة فى نيائنا الطيبة ، ولكن بحكم الضرورة ، فإن علاقتنا تعتبر طيبة ، ولكنها الى حد ما غير مستقرة ؛ وتوقف الى حد

كبير على تجنبنا الانتدام على أى تصرف متعمد لزعة الثقة بنا وقلقلة هذه العلاقة . ومضى المندوب السامى قائلا : انى لا أتوقع بشكل ما فشل المفاوضات كنتيجة محتومة ، ولكنى أرى بقوة وأؤيد وجهة النظر التى أستاذ إليها ، والتى تدعو الى الاستجابة للإقتراحات التى أقدمها حتى يتوافر أكبر قدر من الحظ فى نجاحها .

وهنا يقول لورد لويدي فى مؤلفه « مصر منذ عهد كرومر » : ان أهل بريطانيا انحصروا وقتئذ فى شخص سعد زغلول فى مصر ، وكان من المتعين استمالتهم ، بمعنى إستدراجه بلفظ ، الى المفاوضات بجميع الوسائل الممكنة ، ولذلك طلب اللورد اللنبى الاذن بأن يصرح لزغلول بأنه اذا وافق على عقد حلف دفاعى هجومى بين مصر وبريطانيا يكون على مصر بمقتضاه ان تدخل فى كل حرب تخوضها بريطانيا العظمى فلان الحكومة البريطانية والحالة هذه تكون على استعداد لسحب قواتها من القاهرة والاسكندرية ، كما انها تتنازل عن مطالبها الخاصة بحماية الأجانب والأقليات ، وتتنحى كذلك مصر نصيبا أكثر فاعلية وأوسع فى شئون السودان ، كما تكون على استعداد لإلقاء وظيفتى المستشار المالى والقضائى !

وقد جاء هذا العرض فى رسالة مؤرخة فى ١٦ من أبريل سنة ١٩٢٤ موجهة من اللورد اللنبى الى مستر مكدونالد .

ولكن الحكومة البريطانية لم تأخذ بوجهة نظر المندوب السامى البريطانى واكتفت بأن تعلن بين الحين والحين رغبتها فى مفاوضة مصر ، ولكنها كانت حريصة فى جميع المراحل ، على أن تدفع سعدا بشتى الوسائل الى ايصاح موقفه من المفاوضات ومن مختلف القضايا الملقة بصورة ظاهرة واضحة ، قبل أن تشرع فى مفاوضته فعلا .

وكان اللورد اللنبى يطمح فى إستدراج زغلول الى التمشى مع وجهة النظر البريطانية ، ومن أجل هذا كان يلاحق الحكومة البريطانية ، ويلح عليها من أجل أن تعلن من حين لآخر عن حسن نواياها ، وتكذب دائما كل ما يشاع عن مواقفها من مطالب مصر ! .

ويقول لورد لويدي فى مؤلفه : ان مستر مكدونالد لم يجسار للمندوب السامى ، ووقف موقفا حاسما ، وأفهم المندوب السامى أنه لم يعد

فى طاقته أن يمشى مع وجهة نظره ، وانه قد أصبح مشحون النفس
من جهة سعد زغلول ! •

وفى هذا الصدد بعث ماكسونالد برسالة الى اللورد اللنبى فى ٣٠
مايو سنة ١٩٢٤ قال فيها : ان مركز بريطانيا العظمى فى مصر ، مهما
حاول المصريون الاستغلاف به مركز شرعى تماما ، من الوجهتين القانونية
والبولية ، فان مصر من الناحية القانونية ومن الناحية الواقعية تحت
الحماية البريطانية ، ولاسباب خاصة وبناء على اجراءات رأتها الحكومة
البريطانية عدل وضع مصر ، ومنحت قنرا من الاستقلال ؛ وان الحكومة
البريطانية وحدها تستطيع وتملك هذا الاجراء ، وان الاستقلال المصرى
بالقدر الذى يوجد نتيجة مباشرة لعمل الحكومة البريطانية •

ومضى رئيس الوزراء فقال : ان الميزة الأساسية للمفاوضة سعد زغلول
يقوم على احتمال قبوله لاتفاق ترتضيه مصر ، وطالما لا يوجد رد ايجابى
على هذا السؤال فان المزاي المتتربة على مفاوضة سعد زغلول يمكن منازعتها
الى حد بعيد ، ولكن اذا توافر هذا الرد فان ما يمكن أن يستخلص بوضوح
هو ان « زغلول » يبالغ فى صعوباته لتحقيق غرض مزدوج ، يتلخص فى
انه اذا فشلت المفاوضات فانه عندئذ سيكون قبوله للدخول فيها غير ماس
بموقف المصريين من ناحية عدم الاعتراف « بتصريح ٢٨ فبراير سنة
١٩٢٢ » على اعتبار انه غير منتج ، كما سيكون من شأنه أن يظهر الحكومة
البريطانية فى موقف الطرف الذى يسعى باى ثمن للمضى فى المفاوضات
بقصد جعل مركزها غير الشرعى فى مصر مركزا قانونيا ، ويقول لورد
لويد : انه تاسيسا على المعانى والمبادئ التى تضمنتها هذه الرسالة ،
تكون المفاوضات مع سعد غير منتجة ، ولكن لسوء الحظ كانت الدعوة لله
وصلت اليه وقبلها •



وبما كانت الحكومة البريطانية قد حددت موقفها من المفاوضات
على هذه الصورة أدلى سعد زغلول لمكاتب جريدة التيمس البريطانية فى
٢١ من مايو سنة ١٩٢٤ بحديث قال فيه :

ان الحكومة المصرية مستعدة للدخول فى مفاوضات مع الحكومة
البريطانية بشرط أن تكون المفاوضات مطلقة من كل قيد ؛ وأن الغرض
الذى ترمى اليه ، انما هو الوصول الى اتفاق محقق للمطالب المصرية ؛
مع ضمان ما يكون لبريطانيا العظمى من المصالح المشروعة • وأكد بسعد

فى تصريحه أن دخوله فى أية مفاوضة يجب ألا يفهم منه أى تنازل.
أو أى تحل عن حقوق مصر بحال من الاحوال ، ويجب ألا يستخلص
منه أى معنى بقبول أى وضع ممتاز لبريطانيا العظمى بالنسبة لمصر . كما
قال فى التصريح : ان الحكومة المصرية « وسعد زغلول » نفسه لا يدخلان
المفاوضة الا اذا كان مفهوما تماما أن مصر بقبولها طرق هذا الباب لا تتخلى
عن أى حق من حقوقها ، وأنها لا تعترف لبريطانيا العظمى بأى حق لم
يكن لها حتى الآن .

وأضاف سعد أنه فى انتظار بيان جديد من الحكومة البريطانية عن
هذه النقطة ، وكان سعد زغلول صريحا فى حديثه هذا ، بالنسبة لايضاح
موقف مصر من المتاعب التى كانت تعانها وزارة العمال السياسية ، فقال :
انه لا يرى أن يكون ضعف حكومة مستر مكدونالد سببا للتخلى عن أى
حق من حقوق مصر ؟ أو إلحاق أى ضرر بالقضية المصرية . وقال : انه
لا ينتظر منه بلا شك أن يقوى مركز مكدونالد على حساب مصر !



ولما أثارت بريطانيا أزمة السودان رأى سعد زغلول أنه لا سبيل
أمامه للتفاهم مع بريطانيا وتسوية مشكلة السودان الا سبيل المفاوضات ،
ورأى أنه لا بد من أن يقر بمجلس النواب ، بأنه لا طريق للوصول الى
الفرض فى تسوية المشكلة المصرية وازمة السودان ، الا بالمفاوضة دون
سواها ، بل انه طالب النواب وبالذات النائب عبد اللطيف الصوفانى الذى
كان يجادله فى هذا الشأن ؟ بأن يدلّه على طريقة أخرى لتسوية هذا
النزاع غير طريق المفاوضات . ولما تنازعه الصوفانى فى ذلك ، وأكد أن
المفاوضة خير متجة ، كما أثبتت التجارب السابقة . قال سعد : انه بفرض
التسليم بذلك جدلا فمن اذا يمكنه أن يصنع اذا لم يتكلم مع الانجليز ،
ولا يخاطبهم ؟ ولما قال له الصوفانى لديك رجال وقوة فى السودان ،
ولك أن تتصل بالشعب السودانى ، وطالبه بالآلا يوجه مجهود الامة للخيال
بل يوجهه للعمل ، وعاد يؤكد أنه يقول هذا لاعتقاده أن المفاوضة لافائدة
منها ، قال سعد : « انه سيسمى لمفاوضة بريطانيا مرتكزا على قوة الامة ؟ »

وعلى حقا في هذا ، ولديه الأدلة القاطعة والحجج القسوية ، فإذا لم يقدمها للانجليز فهل يقدمها للمصريين ، أو يقدم هذه الأدلة والحجج القوية لمغتصبى حقوقنا ؟ . وقال سعد زغلول : انه في المقدمة في كل ما فيه خير البلاد وعلى قدر فكره يرى ان الطريق المفتوح أمامه لتحقيق اغراض الأمة وغايتها هو المفاوضة .

ووجه سعد كلامه الى الصوفائى فقال : ان كان عندك أو عند غيرك طريق آخر لاستخلاص حقوق الأمة فوضحه لى ، وأنا أكون أول العاملين فى هذا السبيل ان كان محققا لأغراض الأمة ؛ أما أن تطلب منى أن أفعل شيئا ؛ ولا تدعى حرا فى أن أسلك الطريق الذى أراه موصلا لما تريد فذلك فوق مقدورى ، وان أردت أن تطاع فمر بما يستطاع ! .



ذلك كان موقف سعد زغلول من المفاوضات حتى وقع الاعتداء- الأثم عليه ، وسافر خارج البلاد للعلاج والاستشفاء ، وحتى نشرت جريدة التيمس فى ٣ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ البيان الذى أشرنا اليه ، وما ان تم هذا النشر حتى بادرت الحكومة البريطانية بنشر بيان رسمى جاء فيه ما يلى :

بمناسبة افتتاح البرلمان المصرى فى شهر مارس الماضى أرسل مستر مكدونالد برقية تهنئة الى سعد زغلول قال فيها : ان الحكومة البريطانية مستعدة فى هذا الحين ، وفى كل حين لمفاوضة الحكومة المصرية ، كما أنه فى شهر أبريل اقترح مستر مكدونالد امكان اجراء المباحثات فى لندن حوالى أواخر يونيو أو أوائل يوليو الماضيين ، فقبل سعد زغلول هذه الدعوة ، ولكن ظهر بعد ذلك انه من المتعذر الاجتماع فى آخر يونيو وأن آخر سبتمبر يكون أوفق موعد ! .

وقبل أن يسافر سعد الى فرنسا أبلغ اللورد اللبى : انه يتوقع أن يكون هذا الموعد مناسبا ؛ وإشار مستر مكدونالد فى آخر رسالة أرسلها الى سعد زغلول الى الاجتماع المقترح : فمما تقدم يضح أنه كان فى النية

أن يقع الاجتماع فى آخر شهر سبتمبر وان الدعوة مازالت باقية على حالها فيما يتعلق بمستر مكدونالد .

وعاد مستر مكدونالد وأكد أن دعوته لسعد زغلول لدخول المفاوضات ما زالت قائمة .

وفى اليوم الذى نشر فيه هذا البيان الرسمى نشرت وكالة رويتر البيان التالى :

هناك مغزى كبير للحديث الذى أخفى به مستر مكدونالد لمراسل الدبلى أكسبريس الباريسى وهذا المغزى يفسر الاعتقاد المتزايد بأن سعدا قد عدل عن الحضور الى لندن ، واستطردت الوكالة فى عرض الحديث فقالت : ان مكدونالد قال فى حديثه : ان « سعد زغلول » اغفل الدعوة التى أرسلتها اليه ، ولا يظهر أن لديه فكرة معينة عن احتمال أنه ينوى أو لاينوى . الحىء الى لندن ، وانه قد حدث فى الوقت نفسه حوادث يؤسف لها فى السودان وتقع المسئولية فى وقوعها على الحكومة المصرية بلا جدال ، وانى معتقد تمام الاعتقاد أن القلائل الحديثة دبرها بعض اعضاء الحكومة المصرية ، وان « سعد زغلول » غرض الطرف عن اعمال المتطرفين ! .

ثم صرح مستر مكدونالد ، بأنه على الرغم من رغبة بريطانيا فى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى السودان الى أن تفصل فيها المفاوضات ، فقد اضطر الى أن يدعو موظفى السودان الذين فى الاجازة الى العودة الى مناصبهم ، كما اضطر الى أن يقوى ويحدد موقف بريطانيا فى السودان ، ثم أضاف مستر مكدونالد قوله : ولا يمكن بحال ما أن يكون هناك محل للكلام فى جلاء الجنود البريطانيين عن مصر أو ابعاد القوات البريطانية عن منطقة القناة ، وفى استطاعتى أن أقول اننا أعددنا العدة التامة لجميع الطوارئ .

وفى ٤ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ وزعت وكالة رويتر البيان التالى :
حدث سعد زغلول مراسل الدبلى أكسبريس الباريسى ، فرفض أن يرد بشئ على بيان مستر مكدونالد ثم قال : انه أخذ تذكرة العودة الى مصر فى

يوم ١٧ من سبتمبر ، وقد فهم المراسل أن « سعد زغلول » ليس موافقا على ما قاله مستر مكدونالد ، من أنه أرسل اليه دعوة صريحة . ثم قال سعد زغلول : انه ظل ينتظر لكي تعين الحكومة البريطانية الزمان والمكان للاجتماع ، وانه لا يرغب في أن ينتظر أكثر من ذلك الآن ولا سيما بعد أن صرح مستر مكدونالد بأن مواعيدته المقبلة لا تسمح له بترتيب موعد قريب للمقابلة ، وأضاف سعد أنه يرى أن أحكم سياسة انما هي أن يعود الى مصر ليستأنف أعماله الرسمية ، وهو لا يعتبر عودته بمثابة فشل ، ولكنه انما يعمل بما تقضى به الظروف .



ولقد كان هذا الموقف من سعد زغلول موقفا معقولا متمشيا مع منطق الأحداث ، وكان هو الرد الطبيعي على موقف مستر مكدونالد ، ولكن ما أن تبينت بريطانيا اتجاه سعد زغلول الى العودة لمصر دون الدخول في المفاوضات ؟ أو دون أن تسجل عليه الدخول في المفاوضات ، حتى يادر مستر مكدونالد بتكذيب ما جاء في الحديث المنسوب اليه فيما يتعلق بأن مواعيده المقبلة لا تسمح له بترتيب موعد قريب للمقابلة ، فكذب مستر مكدونالد هذه الصارة ، وأبدى دهشته البالغة لما نسب اليه في شأن مصر . ووصف الحديث بأنه مناورة خبيثة ضد حكومته ، واتخذ مستر مكدونالد اجراء آخر ، فأبلغ سعد زغلول انه يأسف لما تضمنه خطاب سعد اليه من عدم امكانه اجراء المفاوضات ، ولكنه يقتبط بما أشار اليه من أنه في الاستطاعة ، مع ذلك ، بمحاولة تديدد الغيوم المتلبدة في جو العلاقات بين مصر وبريطانيا وبالأخص بعد حوادث السودان الأخيرة .

وأعلن مكدونالد أنه يرغب رغبة شديدة في الاشتراك في إعادة حسن التفاهم في العلاقات بين البلدين ، وانه يكون مسرورا لمقابلة سعد زغلول في لندن ، في أواخر هذا الشهر (سبتمبر سنة ١٩٢٤) .



وقد أبلغ سعد هذه الرسالة في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ ، وصدر

بلاغ رسمى فى مصر يعلن أن « سعد زغلول » قد قبل دعوة الحكومة البريطانية للمفاوضة ، وانه عدل عن السفر الى مصر ، كما أعلن ذلك من قبل .

وأعلنت وكالة رويتر فى ١٢ من سبتمبر ان « سعد زغلول » أبلغ المستر مكدونالد أنه سيكون تحت تصرفه يوم ٢٥ من سبتمبر ، وانه سيكون ضيف الحكومة البريطانية ، وان المحادثات بمثابة تطهير للجو ، وان الفرض الأساسى منها هو معرفة احتمال انها تؤدى الى نتيجة ناجحة .

وفى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ صرح سعد قبل مغادرته باريس الى لندن ، بأنه يشعر بالطمأنينة ، وانه يلوح له أنه سيصل الى جلاء الأفق السياسى المتلبد بالغيوم ، وانه يرغب رغبة صادقة فى الوصول الى نتيجة وان لديه من الدلائل ما يحمله على الاعتقاد بانه سيجد فى لندن مثل هذه الميول ، وقال : انه سيقف فى لندن وجها لوجه أمام أقوى دول الأرض وان معتمده الوحيد هو ثقة بلاده وعدل قضيته .

وقال سعد : انه يشعر بأنه قوى جدا ، وأنه عظيم الأمل فى الوصول الى اتفاق مرض ، أما اذا لم يسهفه النجاح ، فانه سيتأبر على النضال فى سبيل الحق والعدل .



سافر سعد زغلول الى لندن وصدى رصاصة عبد الخالق عبد اللطيف كان لايزال يدوى فى أذنيه ، وظل يدوى فى اذنيه طوال مدة المفاوضات .
ووصل سعد زغلول رئيس الحكومة المصرية الى لندن ، ولم يكن فى استقباله من جانب الحكومة البريطانية الا مندوب عن رئيس الوزارة البريطانية ! .

واجتمع سعد زغلول بمستر مكدونالد ، ويصف عباس محمود العقاد فى مؤلفه عن « سعد » هذه المقابلة فيقول : « كأن مستر مكدونالد لم يكفه ما هناك من النذر والعلامات فعمد الى مناورة صيانية لآخر فيها غير التكدير والاساءة والاغراء بالتشاور والعناد ، فبعد ان استقبل « سعد » فى خجزيته

معتذرا بالمرض والاعياء جاءته رسالة على حين غرة ، فوثب مهسرولا الى الديوان ، ونسى مرضه واعياه ، وخرج يعتذر فى غير اكترات ، وكأنه يقول : هناك مسائل لحجرة البيت ، ومسائل للديوان ! ولمله استكثر من رئيس وزارة مصرية أن يأنف من مطاولة المواعيد أو يستوفى من اساس المفاوضات قبل البدء فيها ، كما فعل سعد ، فأراد أن يريه بهذه المناورة الصيبانية مبلغ ما تستحقه قضية مصر عند رئيس وزارة بريطانيا العظمى من الاحتفال والاهتمام !



أبلغ سعد « محمد سعيد » رئيس مجلس الوزراء بالنيابة أن المقابلة الأولى بينه وبين مستر ماكdonald كانت ودية ، وصدر فى القساهرة بلاغ رسمى عن الاجتماع الثانى جاء فيه : ان « محمد سعيد » رئيس مجلس الوزراء بالنيابة تلقى برقية من سعد زغلول يذكره فيها أنه تناول الغداء أمس على مائدة جناب مستر ماكdonald كبير وزراء حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحضور خمسة عشر من أعضاء الوزارة ، وكانت المأدبة خاصة ولم يدر فيها الحديث عن المسائل السياسية .



وفى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ ، وبينما كان سعد ينتظر الاجتماع بماكدونالد للمرة الثالثة ، أقام المصريون فى لندن حفل تكريم لسعد ؟ وقد ألقى سعد فى الحفل خطابا قال فيه : اننى منذ أن تألف الوفد أخذت أنا وزملائى على عاتقنا مهمة تحقيق استقلال بلادكم بجميع الوسائل المشروعة والمفاوضة وسيلة من هذه الوسائل ، وقد قدمت الى هذه البلاد لأتفاوض على قدم المساواة ؛ جاعلا المساواة شرطا للمفاوضة ، وهذا هو ما يحدث بالفعل الآن ؛ لقد جئت الى هذه البلاد تؤيدنى ثقة بلادى التامة ، وان حضوركم هنا لهو أقوى دليل يجعل صوت مصر مسموعا واننى لم آت هنا لأحرك عداوة وأثير حقدا ، بل أتيت لأعرب عن شعوركم ، وأقيم الحجة على عدالة حقوقكم ومطالبكم ، واقنع أولى الأمر فى هذه البلاد بأن صداقتنا خير من عداوتنا ، وبأن المحالفة الودية أفضل من حالة النضال والعداء ، فإذا

هم أدركوا هذا ، واتعنوا بأن المحالفة ضرورية لمصالحهم نفسها ، كما هي ضرورية لمصلحتنا ، وأجابونا الى ما نطلب من استقلال مصر والسودان فيها ونعمت ، أما اذا لم يتحقق هذا ، فانا نكون قد قمنا بواجبنا ، وعندئذ نعود الى بلادنا لنستأنف النضال ؛ والله تعالى يتولى برعايته أصحاب الحق الصابرين •



أبرز سعد فى خطابه هذا الأسس التى رآها صالحة للمفاوضة بينه وبين بريطانيا فكانت عنده التمسك بحقوق مصر ، وإن تكون علاقة مصر ببريطانيا علاقة الند للند ، وإن تؤمن بريطانيا على مالها من مصالح بالمحالفة المودية بين البلدين محالفة ضرورية لحماية مصالح الأمتين ، وكان اقتراح سعد زغلول لعقد هذه المحالفة متفقا مع اتجاهات اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى الذى كان ينظر الى المحالفة بوصفها ضمانا عسكريا للدفاع عن بريطانيا وحماية مصالحها ، وكان قد سبق اللورد اللنبى أن اقترح على مستر رامزى ماك دونالد تسوية القضية المصرية على هذا الاساس مقابل التسليم لمصر بجانب من الحقوق التى سلبتها اياها بريطانيا والتي عبر عنها اللورد اللنبى كما سبق لنا القول « بالزاي » التى تمنحها بريطانيا مصر •

وفى الثالث من اكتوبر سنة ١٩٢٤ التقى سعد زغلول للمرة الثالثة والأخيرة برئيس الوزارة البريطانية ، وعلى أثر هذه المقابلة ، أذيع بلاغ يقول : ان المحادثات قد انتهت ، وأعلن سعد زغلول أن علاقته الشخصية بمستر ماك دونالد لا تزال ودية ، وقال : اننا لم نفقد شيئا ولم تسلمل فى شيء ، وقد احتفظنا بالشرف ورفعنا كرامة الامة •

وقد عقدت الصحف البريطانية فى تلك الأثناء ، أحاديث مع سعدول فيها : لدى كثير من الأشياء لأبلغها الشعب المصرى ، ولكننى أحتاج الى جميع وقى لأفكر فى الشكل النهائى الذى ينبغى أن أقدم به هذه الأشياء ، وتستطيعون أن تقولوا الآن : اننا لم نشرع فى المفاوضات ، لأننا لأحفظنا أن الوقت يعوزنا للوصول الى اتفاق ، وعدا هذا فإن صحتى تحتم على مغادرة بريطانيا بأسرع ما يستطيع هذا ، فضلا عن اقتراب موعد دعوة

البرلمان المصرى الى الاجتماع ، وقد لاحظت مع ذلك ، أن وزارة ماكدونالد ترتطم الآن بهدومات عدة جعلتها مهددة بالسقوط ، وقد قال لى ماكدونالد على الرغم من كثرة شواغله : انه على استعداد للمناقشة معى ، ولستكننى أختار المناقشة مع رجل أكثر حرية وأقل اشتغالا منه ، وهو محاط بالشواغل من كل جانب •

ومضى سعد زغلول يقول : ولا يظن ظان أننى أتيت الى لندن لأوقع على اتفاق يمس حقوق مصر ، فمن ظن هذا وقع فى الخطأ ، اننى أتيت لأكسب لا لأخسر ، فإذا كنت لم أكسب شيئا ، فأننى لم أفقد شيئا ؛ وأستعزى نظركم الى أن كثيرا من الغيوم وسوء الفهم قد تبدد ، منذ أن تقابلنا المقابلة الاولى ، وأن مستر ماكدونالد قال لى عند سماع ايضاحاتى : انه على غاية من الرضا بها •

وأكد سعد أن المودة الشخصية توثقت بينه وبين مستر ماكدونالد ؛ ولما سئل سعد عن احتمال هودته الى بريطانيا مرة أخرى قال : ربما اذا اقتعت بأن هناك شيئا يمكن تحقيقه ، فأتى لا تأخر عن بذل الجهد فى اقتناع الشعب المصرى بقبوله ، ولكن ينبغى أن أكون أنا على اقتناع بذلك •

ويقول المراسل الذى نقل بيانات سعد الى الصحف البريطانية : « ان الدوائر المصرية فى لندن تحتفظ بقوة معنوية عالية ؛ وترى أن الرئيس قد سار فى المفاوضات سيرا جديرا بالاهجاب ، وانه الآن وقد استارت مصرحق الاستشارة فى السياسة البريطانية ستبج برنامجا جديدا للعمل الهادى • الصادق العزم على انتصار حقوق القضية الوطنية • وتقول هذه الدوائر ان كل انسان يعترف بأننا خرجنا أدبيا من هذه المباحثات مرفوعى الرأس ، وانها كشفت الستار للعالم برمته عن سياسة العسكرية البريطانية • »

وقد وجه سعد فى ٦ من اكتوبر سنة ١٩٢٤ رسالة فى الصحف الى الشعب البريطانى قال فيها :

أنه يشكر للصحافة البريطانية مجاملتها ، وانه مسافر على اعتقاد أن يوم العدل سيطلع فجره على مصر ، وأن الشعب المصرى سينال التجاح

الذى يستحقه بفضل وطنيته الشديدة وحضارته العظيمة ؟ وأن بريطانيا ستفهم قيمة صداقة مصر وستتفق بأن مصر الحليفة المسالمة أكبر قيمة للامبراطورية البريطانية من مصر المعادية المضطهدة ؟ وانه يعتمد فى تعجيل هذا اليوم على حب الشعب الانجليزى للعدل ، ويعتقد ان ساسة الامبراطورية سيسمحون لأنفسهم قريبا ان يستمدوا الوحي من روح العدل والسلام الدولى اللذين ينبى أن يهيئنا من الآن فصاعدا على سياسة الديمقراطيات العظيمة ، وان يحلا محل نظرية التسلط وعدم الثقة اللذين لا يزالان يسممان علاقات الأمم •

وكذلك ألقى سعد خطايا فى الطلبة المصريين الذين جاءوا لوداعه ، فقال : اتنى بذلت كل ما فى استطاعتى لأفاوض ، ولقد عرضت الدليل على الحقوق التى يطلبها المصريون ، فرفضت أقوالى ، ولكن ليست الغلطة فى ذلك غلطتنا ؟ بل غلطتهم •

وفى ٧ من أكتوبر سنة ١٩٢٤ نشرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض عن المحادثات المصرية الانجليزية ، وهذا نصه :

فى أثناء محادثائى مع رئيس الوزارة المصرية ، أوضح لى زغلول باشا التعديلات التى لا يرى بدا من ادخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر فإذا كنت قد فهمته حق الفهم ، فهذه التعديلات كما يأتى :

أولا : سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية •

ثانيا : سحب المستشار المالى والمستشار القضائى •

ثالثا : زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ادعى زغلول باشا أنها تمرقل بالذاكرة التى ارسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية فى ١٥ من مارس سنة ١٩٢٢ ، قائلة : ان الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى •

رابعا : عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والإقلييات فى مصر •

خلاصة : عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة
كانت فى حماية قناة السويس .

أما فى شأن السودان ، فأتى أسترجع النظر الى بعض البيانات التى
نقل بها زغلول باشا بصقته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصرى فى
الصفحة فى ١٧ من مايو . ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد أن « زغلول
باشا » قال : « ان وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى ،
وابقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة ،
فابداء مثل هذا الثمور فى بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية
المستول لم يقتصر على وضع السردار سيرلى ستاك باشا فى مركز صعب ؛
بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضا فى
هذا المركز .

ولم يقتضى أيضا أنه قد نقل لى ان « زغلول باشا » ادعى لمصر فى
شهر يونية الماضى حقوق ملكية السودان العامة ، ووصف الحكومة
البريطانية بأنها غاصبة .

فلما حدثت « زغلول باشا » فى ذلك قال لى : ان الأقوال السابقة
التي قالها لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ؛ بل رأى
الأمة المصرية أيضا ، فاستنتجت من ذلك أنه مازال متمسكا بذلك المركز .
على أن الأقوال التى من هذا النوع لا بد أنها أثرت فى عقول المصريين
المستخدمين فى السودان ، وفى عقول السودانيين فى الجيش المصرى ؛ فكان
من جراء ذلك أنه أصبح يلوح أن الاخلاص للحكومة المصرية أمر
يختلف عن الاخلاص لادارة السودان الحالية ، ولا ينطبق عليه ، وكانت
النتيجة من ذلك أن الأمر لم يقتصر على تبدل تام فى روح التعاون الانجليزى
المصرى الذى كان سائرا فى السودان ، بل وجد الرعايا المصريون المستخدمين
فى حكومة السودان مشجعا جعلهم يعدون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة
المصرية ، وتكون النتيجة أنه اذا استمرت هذه الحال من دون وجود
أى اتفاق ، يصح وجودهم فى السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدرا
للخطر على الأمن العام .

وقد وعدت في أثناء محادثتنا الأولى أن أكون صريحا جدا مع زغلول.
باشا ؟ ولم أترك في نفسه أدنى شك في أثناء تلك المحادثة وفيما بعدها.
عن الموقف الذي اضطرت الحكومة البريطانية الى وقوفه في شأن مصر
والسودان •

وتذكرون أنه عندما سحبت الحكومة البريطانية حمايتها عن مصر في
سنة ١٩٢٢ ، احتفظت ببعض المسائل للتسوية باتفاقات تعقد فيما بعد •
وقد ظلمت أرجو أن يكون من الممكن عند اطالة الامعان ايجاد أساس
للاتفاق يقبله البلدان ، ولكن الموقف الذي وقفه زغلول باشا جعل مثل
هذا الاتفاق مستحيلا في الوقت الحاضر •

وقد أثرت مباشرة مسألة قناة السويس ؛ لأن في سلامتها مصلحة
حيوية لنا وللمصر في السلم والحرب • ومن المؤكد اليوم ، كما كان مؤكدا
سنة ١٩٢٢ ، أن سلامة مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر تظل
مصلحة حيوية لبريطانيا وأن ضمان بقاء قناة السويس مفتوحة في السلم
وفي الحرب لتمر السفن البريطانية فيها مورا حرا هو الأساس الذي
تقوم عليه خطة الامبراطورية البريطانية الدفاعية • وكان اتفاق سنة ١٨٨٨
المتعلق بحرية الملاحة في قناة السويس ، هو الأداة التي أعدت للحصول
على تلك الغاية ، ولكن ظهر في سنة ١٩١٤ أنه لا يفي بهذا الغرض ،
فاتخذت الحكومة البريطانية لنفسها التدابير اللازمة لتضمن بها بقاء القناة.
مفتوحة • فليس في وسع أية حكومة بريطانية بعد ذلك الاختبار أن تجرد
نفسها تجريدا تاما ، ولو من أجل حليفه ، عن مصلحتها في حراسة هذه
الحلقة الحيوية في مواصلات الامبراطورية ، ويجب أن تكون هذه
السلامة بارزة في أى اتفاق يعقد بين حكومتينا ، فإنا لا أرى سببا يجصل
التوفيق مستحيلا مع وجود حسن النية ، وفي رأيي أنه من الممكن ضمان
التعاون العملي بين بريطانيا ومصر لحماية هذه المواصلات بمقد معاهدة.
تحالف وثيقة ، وهذه المعاهدة التي يعقدها الفريقان بالحري والاختيار
على قاعدة المساواة تنص على وجود قوة بريطانية في مصر ، ولا يكون
وجودها منافضا بوجه ما لاستقلال مصر ، بل يكون دليلا على وجود صلات.

دقيقة خاصة بين البلدين ، وعلى تصميمها على التعاون في مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما . ولا يخطر للحكومة البريطانية في بال أن تتدخل هذه القوة أى تدخل في الحكومة المصرية أو أن تنس السيادة المصرية . وقد قلت بكل صراحة : ان الحكومة البريطانية لا تنوى أن تتحمل أقل مسؤولية عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها ؛ ولا تسعى أن تسيطر أو تدير السياسة التي تستسب هذه الحكومة أن تسير عليها .

ويؤخذ من كل ما جرى من المحادثات مع زغلول باشا في مسألة السودان ، أن هذه الأحاديث لم تظهر سوى اصراره على موقفه الذي صرح به في أقواله العمومية ، فلا بد لى من التمسك بالبيانات التي فُتت بها في هذا الموضوع في مجلس النواب ويجب ألا يبقى شك في ذلك ؛ لافي مصر ولا في السودان ، لأنه ان كان هنالك شك فانه لا يفضى الا الى الاضطراب ، وفي خلال ذلك يظل الواجب العملى في حفظ النظام في السودان ملقى على عاتق الحكومة البريطانية ، وهي تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض ، لأنها منذ ذهبت الى هناك وضمت على عاتقها تمهيدات أدبية بايجاد نظام ادارى جيد ، فهي لا تسمح بأن يزول هذا النظام ، وهي تمد مسؤوليتها ودیعة في يدها للشعب السوداني ، ولا يمكن ان تترك السودان الا عندما تم عملها . ان الحكومة البريطانية لا ترغب في تهوين الانفاقات الحالية ولكن يجب عليها أن تصرح بأن الحالة الحاضرة التي تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين أن يتآمروا ضد النظام المدنى حالة لا تطلق . فاذا لم تقبل الحالة الحاضرة باخلاص وتظل قائمة الى أن يوضع اتفاق جديد ، فان حكومة السودان تظل بواجبها اذا سمحت لمثل هذه الحالة أن تستمر . ولم تفضل الحكومة البريطانية قط عن الاعتراف بأن لمصر بعض المصالح المادية في السودان ؛ وبأن هذه المصالح يجب أن تضمن وتصح ، وأهمها هو ما يتعلق بنصيبها في مياه النيل وبارضاء ما قد يكون لها من المطالب المالية من حكومة السودان ؛ فان الحكومة البريطانية كانت وما زالت مستعدة لصيانة هذه المصالح بطريقة مرضية لمصر .

وقد حددت في الفقرات السابقة الموقف الذي ترى حكومة جلالة الملك

أنها مضطرة الى أن تقفه تجاه مصر والسودان ، وأرى من واجبي أن أصونه.
من دون أى مساس •



وبعد نشر هذا البيان أصدر الجانب المصرى بيانا رسميا عن محادثات
لندن جاء فيه :

« ان الدوائر المصرية تسلم بصحة ما ورد فى الكتاب الأبيض خاصا
ببيان المطالب التى قدمها سعد زغلول ؛ ولكنها تقول : ان المناقشة بدأت
فى مسألة قناة السويس وأن المباحثات انتهت دون أن يدور البحث فى
المطالب الأخرى •

ثم أدلى سعد زغلول بأحاديث للصحف أكد فيها أن ما افترضته
بريطانيا بشأن ابقاء جنودها لحماية قناة السويس لا يتفق مع مبدأ التحالف
مع بريطانيا العظمى الذى اقترحه سعد زغلول ؛ وأن مصر تعتبر السودان
جزءا لا ينفصل عنها ، أما ما قاله مستر ماكدونالد عن وكالة بريطانيا
عن أهالى السودان فهو مناقض لوجهة نظر مصر ، كما أكد سعد عدم
المساس بحقوق مصر أو الحاق أى ضرر بها ؛ واستعرض سعد زغلول فى
أحاديثه ما دار بينه وبين الجانب البريطانى فتحدث عن سياسة المستقبل
وقال : اننا سنواصل السياسة التى جرينا عليها حتى الآن ، وسنتنظر حتى
يتم تحقيق أمانتنا الوطنية ، وأنه يعود الى مصر وقلبه مفعم بالأمال ؛ وأن
المستقبل ليس لأحد الا للذين يعرفون كيف يصبرون •

وقال سعد فى خطاب له فى حفلة المفوضية المصرية بلندن فى ١٠ من
أكتوبر سنة ١٩٢٤ : « اننى أعود الى مصر بغير نجاح ولكن الحبوط ليس
هيا وانما الصيب هو افساد حقوق البلاد ؛ أعود الى القاهرة بعد أن صنت
كرامة الوطن • »

الفصل الثاني والأربعون

سعد بعد فشل المفاوضات

« سعد والنضال من جديد - خطبة الإسكندرية في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٤ - »
 « سعد لا يستأجل - سعد يقول : أن خطته في الجهاد وهو في الحكم عدم التفريط في »
 « شهم من حقنا والامانة على البرنامج الذي وضعته الوزارة - سعد يطلب من الآباء »
 « أن يلتفتوا الإبناء حقائق القضية المصرية - سعد يدافع عن موقفه فيقول يوم ٢١ »
 « من أكتوبر : أنه لم يعمل أكثر من عمل خفي على جرن دفع عنه العادية - ثم يقول : »
 « أنه يريد أن يباشر أعماله ، أعمال الحكم - سعد يقول في حفلة الزنواب والشيوخ »
 « يوم ٢٤ من أكتوبر : أنه يريد الانعقاد وأنه يمد يده لخصومه ولا ينظر للمافى - طبيعة »
 « ومكان الكفاح في نظر سعد والثورة في مصر والسودان - حزب المحافظين يتولى الحكم »
 « في بريطانيا - سعد لا يريد أن بريطانيا ماضية في خطتها - سسعد بين الحركة »
 « الوطنية والحركة السياسية - استقالة توفيق نسيم ومغزاها - سعد يعزى حكومته »
 « العناصر المعرضة لنشاط لائارة الإمة والطوائف ضد سعد - والحديث عن العصبوية »
 « - لماذا قال سعد زغلول : أنه يريد إدارة زغلولية حقيقية اسما ومعنى ودما - »
 « سعد يريد حماية ظهره - ثورة الأهر على سعد - سعد يتحدث من الدسائس »
 « ومن تدخل غير المستولين - دور القصر في محاربة سعد ! » .



كان من الطبيعي أن تحاول بريطانيا تعرف خطة ووسائل سسعد
 زغلول في الكفاح عند فشل المفاوضات وكان سيلها الى ذلك خطب سعد
 زغلول وتصريحاته وأحاديثه ♦

أعلن سعد في خطبه في لندن في أثناء المفاوضات أنه سيعود الى مصر
 ويستأنف النضال ما لم يتحقق الاتفاق بين مصر وبريطانيا ، وما كان
 مرجوا من أى دبلوماسى يخطب أو يتحدث مكان سعد أن يفصل طبيعة
 هذا النضال ويعمن في شرحه وإيضاحه بصورة تخرج الحكومة البريطانية
 وتحرف بالخطاب الى معنى التهديد ♦

ما كان سعد الزعيم مطالبا بهذا ، ولكنه كان مطالبا بتفصيل هذا
 النضال وشرحه واتباعه بعد فشل المفاوضات وحينما يعود الى مصر ♦

فهل فعل سعد هذا حينما رجع الى مصر ؟ هل عاود النضال والجهاد
كزعيم ثورى ؟ أو عاوده كرئيس وزراء ؟

غادر سعد زغلول لندن وحولت الصحافة تعرف خطة ووسائل
سعد زغلول فى الكفاح والنضال ، فلما استوضحته فى هذا الشأن قال :
لقد عزمت على اتمام الكفاح الذى بدأناه واذا لم يتح لنا أن نصل الى الغاية
من عملنا فإن أولادنا سيواصلون هذا العمل .

ولما طالبته الصحافة بالمزيد من الايضاح قال : انه سيستمر فى
استخدام الطرق السياسية لوقت ما ، على كل حال ، كى يدرك الغاية
النهائية التى ينشدها المصريون ألا وهى جلاء الانجليز عن مصر .



عاد سعد زغلول الى البلاد فى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٤ ووقف فى
اليوم نفسه خطيبا فى الاسكندرية يعلن أن أمانى البلاد لم تتحقق وأن سعيه
لم يتكامل بالنجاح وأن هناك عزائم تحمله على أن يستمر فى السعى
للحصول على الاستقلال وأنه قد صرح غير مرة فى البرلمان وخارجه ،
بأنه مستعد لأن يحدث أى انسان كان فى شئون البلاد ، واثقا من نفسه
وعارفا بأمانته ، يريد أن يناقش أى شخص فى حقوق البلاد ، فإن أنعمه
وظفر منه بآتيته فهذه خدمة أداها ، وإن لم يقتنع فواجب قضاءه ، وعلى هذا
الاعتقاد سافر .

وقال : انه لما أتيت الى الفرصة للمحادثة مع كبير وزراء بريطانيا
تآتهزتها وذهبت فأما أن أنال حقوق البلاد ، وأما أن أعود كما آتيت والكرامة
مصونة والحق محفوظ .

أشار سعد فى الخطاب الى المحادثات وما وقع فيها فقال : « قطعت
للمحادثات وعدت اليكم حفظا كل حقوقنا ، فاستقبلتمونى هذا الاستقبال
الباهر ، اتنا لم نخسر شيئا بل كسبنا أن واجهناهم بحقوقنا وأدلتنا عليها ،
وأنهم يآبوننا علينا بغير حجة ولا دليل ، وأننا لا نعلم الا على أنفسنا
وقال : يجب علينا مضاعفة جهودنا وتقوية اتحادنا وأن تشدد فى التمسك

بحقوقنا ، وألا ندع فرصة تمر الا نطالب فيها بحقوقنا فما مات حق ورامه
مطالب •

ثم اتجه فى خطابه الى خطته فى الجهاد والنضال ، فقال يوضحها :
ان سيلنا ونحن فى الحكم هو ألا نفرط فى شىء من حقنا وألا ترك
مصلحة من مصالحنا المشروعة ، وأن نبقى أمناء على البرنامج الذى وضعته
الوزارة يوم تأليفها ، بأن نبقى عاملين على تنفيذ ذلك البرنامج فى الداخل
والخارج ، هذه هى طريقتنا التى عاهدناكم عليها والتى نجدد العهد
الآن بالسير على مقتضاها والله يفعل ما يشاء •

حرص سعد فى خطبته على التواء على الأوروبيين والتحدث عن عناية
الملك التى وصفها بأنها تاج العناية ، ثم هتف بحياة مصدر هذه العناية
« الملك » !

وقال : اذا كانت حياتى قصيرة فان حياة الأمة طويلة ، وأن على
الآباء أن يلقنوا أبنائهم الحقائق المتعلقة بالقضية المصرية والمبادئ التى
تنادى بها الأمة •

ثم القى سعد خطابا فى حفل تكريم أقيم له بالقاهرة ، والتمس لتكريم
الشعب له مثلا من واقع حياته هو أيام أن كان محاميا فقال فى هذا الصدد :
انه ترفع فى قضية وخسرها فجاءه موكله وشكره ، وقال له : جئت لأشكرك
على حسن دفاعك ، فقد حضرت الجلسة وسمعت دفاعك ورأيتك تدلى
بالحجة تلو الحجة فلك شكرى وإن لم أتل حقى ، ثم مد يده له بمؤخر
الألعاب فرفض سعد النقود اكتفاء بالشكر الذى أولاه اياه موكله ! وشبه
سعد الأمة المصرية بذلك الرجل الذى تفرد بركة الشعور ومعرفة الجميل
واحترام الحقيقة ، وقال : ان النتيجة التى كنا ننشدها من تلك المساعي
لم تتحقق ، ولكن أمرا جليلا قد تحقق ، ذلك أن خصوصنا علموا أن الأمة
المصرية مصرة على طلب الاستقلال التام لا ترضى عنه بديلا ، وبدأ سعد
بدافع عن موقفه من المفاوضات ويعلم أن الانجليز رأوا أن سعدا الذى

وضعت فيه البلاد ثقتها رضى أن يقبل بالنيابة عنها ما عرض عليه ممثلة
قد طلبه الآخرون ورفض لهم *

خاطب سعد زغلول المحتفلين به وقال : انى لم أعمل شيئا أكثر من
عمل خفيى على جرن دفع عنه العادية ، واسترسل فى التناء عليهم. وقال :
لا أفركم على هذا التقدير لأن عملى لا يستحق هذا الاكرام ، ثم عاد
الى الحديث عن الكفاح والجهاد وخطة العمل فقال : ان العمل المجيد ،
العمل الجليل ، العمل المخالذ فى التاريخ هو التضحية ، وانى لمضح بنفسى
قبلكم

وكان من الطبيعى ، أن يدلى سعد بماهيم العمل ونوع هذه التضحية.
وكانت أقرب صورة لها فى الأذهان وتشد هى الدعوة الى استئناف الجهاد ،
ولكن « سعد زغلول » قال :

ليس عندى من جديد فأخبركم به ، بعد التصريحات التى سمعها
بعضكم فى الاسكندرية وقرأتموها فى الجرائد هذا اليوم * انا نريد أن
نباشر أعمالنا ، فقد غبت زمتا طويلا ، وأريد الآن أن أدخل فى العمل.
لأبأشره وأرجو الله سبحانه وتعالى أن أوفق مع زملائى لأن نسير بالبلاد
فى الخطة الموافقة لمصالحها المطابقة للبيان الوزارى الذى وضعناه يوم أن
تألفت الوزارة وحاز استحسانكم جميعا ، هذا العمل يستلزم تفرغا عظيما ،
وهذا ما سنبدأ فيه من القد ، ولهذا أشكركم .

ودعا سعد زغلول المديرين والمحافظين للاجتماع به فى يوم ٢٢ من
أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، وأدلى اليهم بنصائح تشجعهم على عملهم ، وقال لهم :
انه باتباع العدل والمساواة فى الأمور الادارية تصلح حالة البلاد ، وتطمئن
الحكومة على أعمالها الداخلية *

وفى ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٢٤ أقام الشيوخ والنواب مأدبة لسعد
بفندق الكونتنتال فألقى فيهم خطابا قال فيه : ان على مسئوليات جساما لو

لم تشاركوني فيها أتم أعضاء البرلمان وفي تحمل الكثير من أعبائها لأنقصت
والله ظهري ، ولقدت بهامتي . مسئوليات جساما هي صلاح ما أفسد الزمان
مدة مديدة كلكم تعلمونها ، مسئوليات كبيرة جدا في الداخل وفي الخارج
أما في الخارج فكلكم تعلمونها ، مسئوليات عن الاستقلال التام الذي هو
طلبنا جميعا ، ومسئوليات في الداخل عن كل شيء عن الإدارة والقضاء ،
عن المعارف والصناعة عن التجارة والمواصلات ، عن البحرية والحربية ،
عن الأوقاف ؛ كل هذه مصالح في حاجة الى الإصلاح ، والإصلاح
أيها الزملاء محتاج الى القلوب والرؤوس المدبرة والأيدي العاملة والى
روح التضامن تجمع الكل في شعور واحد .

ثم تحدث عن بث روح التضامن. ولتعملون في الحكومة ، ثم انتقل
الى الحديث عن الخصوم وعن الاتحاد ، وقال : انه لا يفرق في المصلحة
العامة بين مصرى ومصرى ما دام الاثنان متجهين الى جهة واحدة ،
محترمين حرما واحدا ، وهو الوطن العزيز وقال : ان الشخص الذي
يفاصمى في عيب لشخصى يكون صادقا لوطنه فيحجم عن الاصرار به
فانى ارفعه فوق راسى .

واستطرد فقال : ليات الى من يريد الاتحاد ، ليجمد يده ، وانا امد
يدى اليه واعطيه العمل الذى يلقى به ان كان مخلصا ، ان كان صادقا
مهما آذانى في الماضى ، لا تنظر الى الماضى وانى لانادى باعلى صوتى الآن .
انه ليس في قلبى حقد ولا خصومة لاحد الا من خاصم وطنه وخاصمه
الوطن . واضاف قائلا : ان راسه مملوء بالشاغل. ومشغول بالعمل الآن .
اكثر من القول .

لقد كانت أقوال سعد زغلول منذ أن وصل الى أرض الوطن تشيـر
كلها الى أنه يرى الجمع بين الكفاح والنضال والحكم فهو يتحدث عن
مسئوليته في الداخل ويذكرها ويتحدث عما ينتظره من روح التضامن.
في الجهاز الحكومى ، يتحدث عن أنصار الإصلاح وعن الخصوم ويدعو
الى الاتحاد ، ويرى الخصوم ويعلم استعدادهم لأن يمكنهم من العمل الذى
يليق بهم ان كانوا مخلصين ، ان كانوا صادقين وبالحق ما بلغ أذهام له فى
الماضى لأنه لا ينظر الى الماضى .

كان سعد يعنى فى قراوة نفسه أنه مقبل على معركة من المعارك.

الكبرى ، معركة وطنية ، لو شاء هو أن يجعلها معركة بين الامة من جانب وبين بريطانيا والسراى من جانب آخر ، أو معركة سياسية تدور حول الحكم والمناصب وسسلطان الحكم اذا تجنب الدخول فى المعركة الوطنية ، وكان سعد يدرك ذلك .

وكان عليه ان يعرف ان قضية مصر والسودان قد أصبحت منذ فشل المفاوضات فى كفة الميزان وأنه لا بد له من ان يواجه بريطانيا فى مواقف من مواقف التاريخ العاسمة التى لا تتكرر بسهولة والثنى هى دون غيرها المحك الصادق لآخلاق الرجال وصلابتهم وقوة عقيدتهم ومدى صلاحيتهم واهليتهم للزعامة .

وكان لزاما عليه ان يثبت قدرته واهليته لاتخاذ القرار الذى يسجله له التاريخ فيدعو الى وحدة الصفوف وتكران الذات، ويستنهض الامة فى مصر وفى السودان من أجل الثورة من جديد ضد بريطانيا وينزل الى ميدان الكفاح والنضال والجهاد ، كما سبق ان أعلن ، وان يتقدم الصفوف برغم مرضه وشيخوخته .

ولو ان سعدا فعل هذا لأثبت لبريطانيا حتما خطا رايها وفساد سياستها ولأرغمها على الاعتراف بأنها تواجه الامة بأسرها فى مصر والسودان .



كان عليه أن يكره بريطانيا على أن تدرك خطأ تقديرها لمواقفه السابقة ، ذلك التقدير الذى بنى على تصريحاته والذى حملها على الاعتقاد بأن سعدا لم يعد ذلك الزعيم المهيج القادر على قيادة الأمة فى ثورتها من جديد ، وأن ينزل الى ميدان الجهاد من جديد من أجل الاستقلال والحرية لمصر والسودان مما فى اطار الوحدة وأن يعلن فى الوقت نفسه ان وحدة السودان مع مصر ليست وحدة جبرية وأن للسودانيين أن يقرروا مصيرهم ومستقبلهم فى أى وقت شاموا ، كان على سعد أن يدرك أن وسيلة تحقيق الاستقلال لمصر والسودان هى الثورة دون سواها ، الثورة فى مصر وفى السودان بل الثورة التى تجبر بريطانيا على كشف سياستها والتخلى عن تلك الدعاية الزائفة التى كانت ترددها فى السودان للقضاء على الروابط بين مصر والسودان ، ومثل تلك الثورة كانت تجرد حتما بريطانيا من أقوى وأمضى أسلحتها فى القضاء على وحدة مصر والسودان ، وكان من

الضرورى أن تشمل هذه الثورة أبناء السودان الذين ثاروا وانتظروا من
حكام مصر أن يعاونوهم ، ويشدوا أزرهم للتخلص من الاستعمار
البريطاني بدلا من تلك الاحتجاجات المجردة ضد ما كانت تقوم به بريطانيا
من الاعتداء على حقوق الوطنيين ، وبدلا من السكوت على دسائس بريطانيا
وامتناعها لكرامة أبناء السودان الذين هبوا للدفاع عن مصر وعن شعارتها
ووحدةها مع السودان ، هؤلاء الذين تحركوا هم وجيشهم وثاروا ضد
الانجليز تضامنا مع مصر ، ثار على عبد اللطيف وثار غيره وغيره من أبطال
الجيش السوداني ، وأعدوا أنفسهم للقيام بحركة وطنية في السودان ،
ولم يكونوا ينتظرون الا تلبية الدعوة للثورة الشاملة من زعيم الثورة
في مصر •

وكان على سعد أن يدرك أن زمام الأمر كان ما زال بيده ، وأنه
لو استقال وتخل عن الحكم ، وعاد الى قيادة الحركة الوطنية من جديد ،
وواجه بريطانيا بقوة الشعب في مصر والسودان لأفسد الخطة البريطانية
بأكملها وخطت الأمة خطوة حاسمة في طريق الحرية والاستقلال •



ولكن بريطانيا التي نجحت في تفتيت وحدة البلاد وتفتيت مطالب
البلاد ، نجحت أيضا في استدراج سعد زغلول من الجهاد الى الحكم ، ومن
الزعامة الى رئاسة الحكومة ، وكان لزاما على سعد اثر عودته من الخارج
أن يختار من جديد بين الزعامة ورئاسة الحكومة ، بين الجهاد والحكم ،
وقد أثر سعد أن يظل رئيسا للحكومة وأن يظل حاكما ، وألا ينزل من
جديد الى ساحة الجهاد !

وظلت الأمة على ثقها بسعد •

ولكن بريطانيا مضت في خططها بلا هوادة ودون توقف لتقضي على
وحدة الأمة ، لتقضي على اندفاع الأمة الثورى لكى يستقر لها الأمر ،
وتنتهى حال الأمة الى تصارع السياسة والأحزاب فى معركة الحكم الذاتى
المخلف بالاستقلال الزائف ؛ وتصعب قضية الدستور هى الشغل الشاغل
للبلاد وتصرف عن قضية الاستقلال والجهاد ضد بريطانيا • واندفعت

بريطاني في تنفيذ خطتها من أجل أن تضع لثورة ١٩١٩ النهاية التي كانت
للثورة العراقية !

ولكى تتجبع الخطة البريطانية كان لابد أن يتمسك سعد بالحكم
بعد فشل المفاوضات ، ولقد تحدث سعد زغلول عن فشل المفاوضات وتحدث
بجانب هذا الفشل عن الجهاد والتضحية •

كانت كل قوى الأمة معبأة ، متحفزة وعلى تمام الاستعداد لاستئناف
الجهاد على الرغم مما اعتور قوة الاندفاع الثوري فموقفه بعض الشيء ، فقد
أزال موقف بريطانيا من قضية الاستقلال آثار التخاذل التي خلفها في الأمة
موقف سعد زغلول الحاكم وعادت الأمة فتطلعت الى سعد من جديد بوصفه
الزعيم الأمين على قضيتها ، وانتظرت اشارة بدء الكفاح الوطني ، انتظرت
منه النزول الى ميدان المعركة الوطنية ، المعركة الوحيدة التي ترهب
الاستعمار والسراي ما •

المعركة التي تكسب للبلاد قضية الاستقلال وقضية الدستور معا ،
انتظرت الأمة من سعد زغلول أن ينزل الى الميدان بعد أن تكشفت نوايا
بريطانيا وتحدد موقفها ولا سيما بعد أن فاز حزب المحافظين في الانتخابات
وسقطت حكومة العمال التي كان سعد زغلول قد علق عليها الآمال
العريضة ، وجر الأمة وراءه في التعلق بهذه الآمال ، وجاءت حكومة
المحافظين ، وعلى رأسها بلدوين رئيس الحزب ، وتولى وزارة الخارجية
فيها تشمبرلين ، وكان على سعد ، أن يدرك ما يشير اليه تولى حزب
المحافظين للحكم من خطر لا يقتصر تهديده على قضية الاستقلال ، بل
يتناول قضية الدستور ، قضية الحكم ، قضية الاستقلال ، كان موقف الانجليز
جميعا منها موقفا واحدا ! أما قضية الدستور فكانت مواقفهم منها
تختلف •

ولكن « سعد » تجاهل هذا الخطر ، وآثر ان يتجنب معركة
الاستقلال ، معركة الوطن لينغوض المعركة السياسية ، معركة الدستور
معركة الحكم ، وذلك هو ما كانت بريطانيا وما كان القصر يروجانه ،

وكانت وسائلهما واسلحتهما في تلك المعركة معدة مهية لخدمة سياستهما. فالدستور بما كان يخول الملك من حقوق ، واساليب الدس والفتنة والتشكيك في اخلاص الحاكم والوقية بينه وبين الشعب ، والعناصر المحرصة - كل هذه وتلك كانت السلحة مشحونة في يد القصر وبريطانيا لخوض المعركة .

اختار سعد المعركة السياسية ومد يده الى خصومه من المصريين ، فلم يستجيبوا الى دعوته ، بل أمنوا في مخاضته وفي التشهير به ، وبدأت العناصر المحرصة التي تملت « سعدا » تؤدي الدور الذي عهد اليها به خصوم البلاد لتمد المسألة التي أعدها الاستعمار البريطاني لمصر

استقال نسيم من الوزارة ، ولكن سعدا السياسي الأريب ، الذي عاصر الاحتلال وتقلب عليه سياسة كرومر وغورست وكشنر ، ومرت به سياسة الوثام والوفيق ، وشهد خلع الحديو عباس ، « سعد » الذي كان له رصيد من التجارب في تلك الأحداث لم يدرك معنى استقالة نسيم عميل القصر من وزارته ، ولم يظن الى ما وراء هذه الاستقالة مما كان يعين عليه أن يجعل المعركة التي يجب أن يخوضها معركة الاستقلال ، معركة الوطن ، لا معركة الدستور ، ولا معركة الحكم ! ، لم يظن سعد الى ذلك ؟ وواجه الموقف بالوسائل والأساليب السياسية ، لأنه أصر على أن تكون المعركة ، معركة الحكم ، ولا شيء سوى الحكم ، من أجل هذا فقد عمد الى دعم وزارته بالعناصر المخلصه التي يطمئن اليها ، ليخوض معركته بعناصر قوية وليحمي حكمه من الدسائس والمؤامرات ، وليكفل لنفسه الانتصار في معركته ، من أجل الحكم ، فعدل سعد وزارته وأدخل فيها « أحمد ماهر » وزيرا للمعارف وفتح الله بركات قريبه وزيرا للداخلية « ومحمود فهمي النقراشي » وكيلا لوزارة الداخلية لكي يشرفا على الأمن في سائر أنحاء البلاد . وبهذا أمن سعد على ما فيه مصلحة الوزارة بأشراف ماهر وبركات والنقراشي على الطلبة وعلى كل ما يتصل بالأمن الداخلي ، وقام باجراء حركة

تعيينات وترقيات واسعة بين الموظفين ليستكثر لنفسه من الأضرار وليكفل.
تآزر الأداة الحكومية وإخلاصها له *

وبينما كانت جهود سعد تبذل على هذا النحو كانت جهود خصومه.
لا تفتر عن السعي من أجل زعزعة ثقة الأمة في إخلاص سعد وفي صلاحيته.
للدفاع عن قضية البلاد ، ولا تكف عن العمل في دوائر الموظفين من أجل
إفساد ولائهم لسعد ومن ثم إفساد الأداة الحكومية بشتى الوسائل . ومن
الغريب أن الذى حمل العبء الأكبر في هذا السيل كان صحفياً أجنبياً
ممن قربهم إليه سعد فاستصحبه معه في المفاوضات بلندن وأولاء الكثير
من رعايته وثقته ، وقد كان هذا صاحب جريدة « الليبرتي » الفرنسية
ويدعى « ليون كاسترو » وكان من العناصر المحرقة التي تعمل ضد
قضية الوطن *

« وقد بدأ هذا الصحفي ، دوره في تلك الأثناء بمقال في صحيفة
« الليبرتي » تحت عنوان « اذا لم يكن اتفاق فلتكن تسوية مؤقتة » واقترح
في مقاله أن يوضع بين مصر وبريطانيا حل مؤقت يبدأ بإعلان مطالب مصر ،
ثم يليه اعلان المزاعم التي تزعمها الحكومة البريطانية والحقائق التي تدعيها
لنفسها ثم يلي ذلك اتفاق يجرى العمل به مدة معينة ، كخمس سنوات ،
مثلاً بحيث اذا انتهت هذه المدة أصبح الفريقان في حل من إعادة النظر في.
المسألة المصرية بحذافيرها لايجاد حل لها *

واقترح أن يكون من بين أسس هذا الحل المؤقت أن يشترك الجيش
المصري مع الجيش البريطانى في حماية قناة السويس ، أن تشترك
مصر اشتراكاً فعلياً مع الحكومة البريطانية في ادارة السودان

وكان هذا الحل الذى اقترحه ليون كاسترو قريب الشمسبه من
اقتراحات اللورد اللنى المندوب السامى البريطانى الذى سبق الاشارة
إليه ؟ وقريب الشبه أيضاً من تصريح ٢٨ فبراير *

ونظراً لما كان معروفًا من صلة كاسترو بسعد فقد تناولت جرائد

مصر وبريطانيا هذا الاقتراح على أنه موعز به من مصدر رسمي ، وادعت جريدة التيمس البريطانية في عبارة صريحة أن « سعد زغلول » هو الموعز به ، وناقشت الاقتراح على هذا الاعتبار وقالت : ان الدوائر البريطانية تعتبره رغبة من الحكومة المصرية في الخروج من المأزق الذي وجدت نفسها فيه بسبب سلوك سعد خلال زيارته الأخيرة للندن ، واتخذ هذا البيان مادة للتشهير بسعد ولا يراز حقيقة موقفه من القضية الوطنية ، فلم يسع سعدا عندئذ الا أن يصرح بأنه برىء من هذا الاقتراح ومن الابعازيه والا أن يؤكد أن سياسته هي السياسة التي أعلنها في خطبه عقب وصوله من الخارج وأنه لا يحيد عن هذه السياسة التي قال انه سيفصلها في خطاب العرش بأجلى وضوح .



وقد قام ليون كاسترو في الوقت نفسه باستدراج سعد زغلول الى الادلاء بحديث حول ما أجراه من تعديل في الوزارة ، وعن التينينات الجديدة ، ويقول كاسترو في هذا الحديث :

قلت في نفسي ، حانت الفرصة ، ثم حركت الرئيس للكلام في التعيينات الجديدة ، فقال سعد زغلول : انهم يدعشون لأنني عيت في بعض المصالح رجالا كن الانجليز قد اتخذوا ضدهم اجراءات يقولون انها جنائية ، وقد كان من الواجب مع ذلك ألا يروا في عملي هذا غير أنه أمر طبيعي ما دام على رأس الحكومة رجل كان الانجليز قد نفوه !

ولم يكف كاسترو بهذا الرد فتوسع في أسئلته تحقيقا للفرض الذي يسعى اليه فقال لسعد : يلومونك أيضا لأنك عيت بعض أقاربك في وظائف عالية . فأجيب سعد : أؤكد لك أن لي أقارب كثيرين جدا في النرية وفي مناطق عدة من مديريات القطر ، وأنا آسف لأنهم ليسوا على معرفة أو كفاية والا كنت عيتهم في كل مكان لتكون لنا بهم ادارة زغلولية حقيقية اسما ومعنى ودما .

ومضى سعد زغلول في حديثه متجاوبا في ذلك مع ما كان يشعر .

به في قرادة نفسه من ضرورة حماية ظهره ، مضى سمسد يقول : « لما نفونى نفوا معى اثنين من أقرب أقربائى الى ، فهل نفيا لأنهما كانا من دمي أو لأنهما كانا يمثلان قوة حقيقية في خدمة القضية الوطنية ؟ وسواء أكن هذا أم ذاك فواجبى المرسوم يقضى بأن أضع هذين الرجلين الى جانبى ليقاسماني مسئوليتى ما دام قد قضى عليهما ، أن يكون حفظهما من حفظى •

وقال سمسد لكاسترو : قل عني : اننى عند تساوى الكفاية والمعرفة أقدم قريبي على غيره لأنى بطبيعة الحال أنق بقريبي ثقة تامة في تنفيذ سياستى وجعل الحكم سائرا على حسب وجهة نظرى ! أليست على أنا تقع جميع مسئولية الحكومة والادارة ؟ فكيف يكون على الرئيس المسئولية ما لم تترك له الحرية التامة في اختيار معاونيه ؟

وهل اذا أرغمت على الاحتفاظ بجميع رؤساء المصالح الذين عينهم نجبرى فهل الام بعد ذلك على سوء الادارة ؟ لقد قلت لك : ان انتقادات خصومى لم تؤثر في ، وسأواصل المهمة التى بدأت بها •



لم يدرك سمسد المعنى الخفى وراء هذا الاستدراج الخيث من لىون كاسترو ؟ ولم يحرص على أن يوضح له الفرق بين تعيينه واختياره لمؤنين سياسيين داخل الحكم يبقون ببقائه ويرحلون معه ، وهو أمر يضنه كرئيس للوفد وللحكومة ، وبين وضع أقارب ومحليين في مختلف وظائف الدولة على حساب الموظفين عامة •

ولقد أراد كاسترو أن يزيد من احراج سمسد زغلول فبهه الى أن الانتقاد غير مقصور على خصومه ، بل انه يتناول أيضا أنصاره ، فسأله : يذكرن أيضا أن هناك سمسدين مستائين ، فأجابه سمسد قائلا : قرأت هذا فى جريدتكم ، ولكن لم أصدقه . ثم ضحك وقال : انه لم يد له من أحد امتعاض من التعينات الأخيرة ، وأنه على ثقة من اخلاص أعضاء حزبه وتزهمهم عن الغرض • وأضاف : لست أستطيع أن أقابل هذه الأكاذيب بشئ من الاصغاء •

وكان من الواضح من نص الحديث أن هدف سعد هو حماية ظهره واختيار رجال يقاسمونه المسؤولية ويكون حظهم من حظه ، ولكن كاسترو جعل هذا الحديث أداة للتشهير بسعد وإحراج موقفه في أوساط الموظفين وبين أعضاء الوفد أنفسهم ، ولم يبادر كلسترو بنشر الحديث فور حصوله عليه بل أرجأه إياما لينشر في جو يتفق مع الفرض الذي من أجله سعى للحصول عليه وليكون الشر ملائما للخطة المرسومة ضد سعد .

لم ينشر الحديث ليوضح أن سبب استئثار سعد بمناصب معينة لأقاربه وأئصاره ، هو حرصه على كفالة أمنه السياسي وحماية ظهره في المعركة الدائرة بينه وبين القصر والانجليز ، بل نشر ليوضح أن السبب في هذا التصرف من سعد هو جنوحه في حكمه للبلاد الى المحسوبية وتجاهل حقوق الموظفين ، بل والاعتداء على هذه الحقوق ، ونشر الحديث لكي يثير أنصار سعد ممن كانوا يتطلعون الى مناصب الحكم والوظائف الكبرى ولم يفوزوا بها ، ومن أجل أن يوغر صدور هؤلاء ويؤلبهم على سعد !

نجحت الخطة وعاب الكتاب على سعد ما ورد في حديثه واتهموه بالجرى في حكمه على أساليب المحسوبية والمحابة وإيثار أقاربه وأئصاره بالمناصب والمزايا وتجاهل أصحاب الحقوق من الموظفين ومن المجاهدين فعم السخط بين الجميع ، وساد شعور الاستياء الكثير من الهيئات ومن بينها الأزهر .

وفي هذا يقول عباس محمود العقاد : « عاد سعد من المفاوضات فوجده خصومه مجدين في محاربه بالشفب تارة والدسيسة تارة أخرى ، وسعى هؤلاء الخصوم بالوقية عند الأزهرين لأنهم يعلمون من ماضى سعد أنه هو صاحب الرأي فديما في إنشاء مدرسة القضاء الشرعى التى تخرج القضاة الشرعيين وأن الأزهرين كانوا ينقمون من نشأة هذه المدرسة لأنهم يطلبون أن تنحصر فيهم وظائف القضاء وما إليها من وظائف التعليم الدينى وتعليم اللغة العربية قبل السماح بإجراء الإصلاح فى برامج التعليم الأزهرية »

وكانوا قد عرضوا على الوزارة السعدية مطالب لتحسين أحوالهم ، فألفت الوزارة لجنة خاصة لدراسها والاشارة بما تراه فيها ، وعاد سعد من المفاوضات فاستشارهم خصومه مدخلين في روعهم أن مدرسة القضاء عائدة وأن مطالبهم غير مجابة ، فخرجوا في الطرقات يتظاهرون ويهتفون ويعرضون سعد في هتافهم مهددين متوعدين ونسوا أو نسي صغارهم ان أمر المعاهد الدينية بيد الملك لا بيد الوزارة ، فإذا تأخرت اجابة المطالب فليست الوزارة صاحبة الرأي الفصل في التأخير أو في الرفض والقبول ، ثم تعاقبت أمثال هذه الدسائس والسعايات واجترأ بعض الموظفين على الخوض فيها والحض عليها لاعتقادهم أن الملك (فؤاد) من جهة وأن الانجليز من جهة أخرى يرجون باضعااف الوزارة السعدية وتغيير الناس منها ولا سيما رجال الدين والموظفين » •

يعترف عباس محمود العقاد بأن « سعد زغلول » كان يواجه الملك والانجليز في معركة الحكم ، ويصل في عرضه لموقف سعد زغلول الى النظرة السياسية دون النظرة الوطنية ، تلك النظرة التي جعلت سعدا يظن أنه قادر على مواجهة ما كان يحاك ضده من دسائس وما كان يدبر له من مكاييد وفتن وجملته يحسب أنه قادر على التغلب على العقبات التي وضعت في طريقه كحاكم ويحسب أن بوسعه الانتصار على الملك وعلى الانجليز في معركة الدستور •

وبدأ سعد يتحدث عن الدسائس وعن تدخل غير المسؤولين من كبار موظفي القصر في شئون الحكم ومحاربه في الخفاء ، ولكن سعدا ، لم يشأ أن يتخذ اجراء ايجابيا قبل أن يفتح الدورة البرلمانية وكان من المتظر أن يوضح موقفه وسياسته عندئذ ؟ ويكشف الأمة بحقيقة ما يجرى حوله وبحقيقة النيات المبيتة لقضيته الاستقلال والدستور •

الفصل الثالث والأربعون سعد يواجه البرلمان بعد فشل المفاوضات

« افتتاح الدورة البرلمانية في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ - سعد يتحدث في « خطاب العرش من المفاوضات - تفسيره لاستياء الأمة - تجنبه إثارة قضية الاستقلال »
« وإخفاؤه للقلق على مستقبل الدستور - سعد لم يستقل ليكون قد ير بوعينه »
« السابق - اختياره الدخول في صراع خفي ضد الملك والإنجليز البرلمان سلاحه فيف »
« تعليق العقاد - استقالة سعد - أحمد زويو ينهض بالدور الذي عهد إليه به - »
« سعد لا يدرك الخطر الحادى به برغم وضوحه - سعد يتحدث عن المسائل ولا يصر »
« على الاستقالة - مقابلته للملك وسعيه للاستقالة - سعد يقول : ان الملك حامي »
« الدستور » .



افتتحت الدورة البرلمانية في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وفي هذه الجلسة وقف سعد ، لا ليكشف ممثلى الأمة فى خطاب العرش بالحقائق المجردة ويصـارحهم بذلك ؛ فى جرأة الزعيم وصراحة الناصر ، وقف سعد فى هذه الجلسة لا من أجل أن يهيب بالأمة ، ويدعو الشعب فى أشخاص ممثليه للتضامن معه فى الجهاد والكفاح من جديد ضد خصوم البلاد ، وإنما وقف فى الجلسة ليسجل شكره لممثلى الأمة على ما أظهروه من حكمة واعتدال ! وما من شك فى أن كلمة الاعتدال هى اللفظ الذى يسدل الستار دائما على لفظ الثورة .



ثم تحدث سعد فى الجلسة عن المفاوضات فقال : ان حكومتى صرقت كما وعدت أكبر همها فى السعى من أجل استقلال البلاد بجزأياها ، مصر والسودان ، وبذء على دعوة رئيس الوزارة البريطانية توجهت الى لندن فى شهر سبتمبر الماضى للدخول فى محادثات قد تؤدى الى مفاوضات رسمية ، وذلك بعد ما حصلت على التأكيد بأن هذا السعى لا يمس بأية حورة حقوق

مصر ؟ ولم تؤد هذه المحادثات الى مفاوضات ، ولكننا لا نزال واثقين تمام الوثوق من الوصول الى غايتنا المنشودة بفضل وضوح حقنا واتحاد الأمة وتعلقها بالعرش وتضامن الكل فى المحافظة على حقوقنا المقدسة فى وادى النيل بقسمة من غير أن تتخلى عن شئ منها وأن نقبل أو نعترف بأى عمل أو أمر من شأنه المساس بها .

وطلب سعد من البرلمان الاستمرار فى مساعدة الحكومة بكل جهد على حسن ادارة البلاد وتوجيه الأمة فى طريق الرقى لتستزيد من احترام الأمم التمدنية لها ومن عطفها عليها !



ثم تناول سعد فى الخطاب مظاهر الاستياء التى عبرت بها الأمة عن احتجاجها على الأوضاع القائمة ، وأخذ يهسون ويقلل من أهمية وخطورة هذه المظاهر ، وفى هذا قال سعد : نعم لقد وقعت فى الأشهر الأخيرة حوادث اضرابات ولكنها لم تكن سوى حوادث عادية ناشئة عن منازعات اقتصادية ومادية لم يترتب عليها تكدير للراحة العمومية .

وتحدث عن حادث الاعتداء عليه فقال : انه لم يكن جناية اجتماعية ولا عملاً ثورياً ، اذ كشف التحقيق أنه جناية فردية ، ناشئة عن جنون شخصى .



ومضى سعد يتحدث الى ممثلى الأمة احدث السياسى الحكام فكتم فى نفسه كل انفعالاته وأخفى عن البرلمان ما كان يضطرب فى نفسه هو من عوامل القلق على مستقبل قضية الدستور ، تلك القضية التى آثر أن يدافع عنها بعد أن أجل أى حديث عن قضية الاستقلال .

لم يضع سعد زغلول الأمر بين ايدى البرلمان ليقول البرلمان كلمته، لم يستقل سعد استقالة صريحة جريئة علنية يواجه بها الملك ودار المندوب السامى والأمة على السواء ، ويحرك بها القوى الثورية فى الأمة ويدفعها الى الكفاح من جديد ، بل انه آثر أن يواصل الصراع الخفى بينه وبين الملك معتمداً فى الانتصار على الملك واجباره على النزول عند

أرادته والخضوع لمطالبه على تأييد البرلمان له متخذاً من هذا التأييد سلاحه في هذه الحركة ، معركة الحكم .

ويشرح عباس محمود العقاد موقف سعد في هذه المرحلة فيقول :
« توالى الأزمات والمشكلات والمساعي الظاهرة والخفية فبرم سعد بكل ذلك وقدم استقالته الى جلالة الملك في منتصف شهر نوفمبر سنة ١٩٢٤ مينا لجلالته الأسباب الصريحة التي تدعوه الى الاستقالة ، وفيها أن أناساً من كبار الموظفين المنسوبين الى القصر يستخدمون اسم جلالته لمحاربة الوزارة في الخفاء ، فقال له الملك : انه يثق به ويعتمد عليه ، ورغب في عدوله عن عزمه ، فاعتذر بأنه فرغ من التفكير في هذا الموضوع ، فقال الملك : لتبني المسألة اذن الى غد ، وحدث في هذه الأثناء أن الشيوخ والنواب أوفدوا الى الملك من يتوسل اليه الا يقبل الاستقالة ، وأوفدوا الى سعد من يرجو منه العدول عنها ، فقبل أخيراً أن يستعفى من الاستفتاء ، كما قل ، ولكنه طلب الى الملك ، توكيداً للثقة وقطعاً لدسائس الدسائس ، أن تدخل مسائل الأزهر والمعاهد الدينية ومناصب السلك السياسي ومناصب القصر والرتب والنياشين في اختصاص مجلس الوزراء ، ولكل طلبة من هذه الطلبات سبب من الحوادث التي مرت بالوزارة السعدية وبخاصة في الأيام الأخيرة » (١)

ويمضي العقاد في تبرير موقف سعد من هذه الطلبات فيقول : « انه يريد أن تنظر الوزارة في مسائل الأزهر ليكون مسؤولاً حقاً عن الإصلاح ، لا ليحرجه المخرجون بطلب الإصلاح ويمنعوه عمداً ، مبالغة في الاحراج وهم يتظاهرون بهدافة الأزهريين ، ويريد أن تنظر الوزارة في مناصب السلك السياسي لئلا يتماذى الوزراء المفوضون والسفراء في احراج الوزارة مع الدول ، كما حدث من بعضهم في أوائل قيام البرلمان وهم آمنون مما يستحقونه من جزاء ، ويريد أن تنظر الوزارة في مناصب القصر والانعام بالرتب والنياشين لأنه طلب إقصاء حسن نشأت من وكالة الأوقاف

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

فقتل الى القصر وجاء على أثر ذلك الى شرفات مجلس النواب وهو يتشع
بالوشاح الأكبر من نوط النيل وقد أنعم به عليه بغير رأى الوزارة »

ويقول عباس محمود العقاد : « ان الملك أجاب سعدا الى هذه الطلبات
ووعده أن تضاف الى صلب الدستور وأن يشرع فى ذلك عقب رد الاستقالة
إذا شاء » ♦

ثم يستطرد العقاد قائلا : « سبق الى بعض الفنون أن الوزارة سوف
تستريح برهة بعد عودتها الى العمل لتتفرغ لشئون الإصلاح التى شغلتها
عنها الأزمات السياسية » ♦

على أننا نرى أنه كان حريا بسعد أن يدرك أن الملك لم يكن من
البساطة الى حد أن يرهبه ويخيفه مسعد الحاكم الذى تجرد من قوة
الاندفاع النورى لأن الملك « فؤادا » كما يقول عباس محمود العقاد ، كان
أقوى شخصية ظهرت على عرش مصر بعد جده محمد على ، ولأنه كان
واسع الاطلاع عظيم الخبرة ناضج التفكير فى شئون السياسة ، تولى الملك
وهو فى أوائل الشيخوخة ففضى ست سنوات أو سبعا لا تبدو منه حركة
ولا يشعر الناس له بسيطرة فى الحكومة أو فى الحياة الشعبية ، فأخطأ
الكثيرون فهم هذا السكوت أو هذا الانتظار وحسبوه ضعفا وخمولا وقناعة
بما وصل اليه من الملك بعد أن كان الوصول اليه فى رأيه ورأى الآخرين
حلما من الأحلام ، ولكنه فى الحقيقة ، لم يكن ضعفا ولا خمولا ، وإنما
كان تديرا مقدرا وتأهبا مدخرا الى حين ، لأن السنوات الست أو السبع
الأولى من حكمه كانت بين حرب عظمى يترقب نهايتها الى أية حال
تصير ، وبين صراع قائم على القضية المصرية لا تؤمن فيه عاقبة المصدامة
مع هذا الفريق أو ذاك قبل أن تتجلى الفاشية وتطمش الأمور ، فلبث الملك
فؤاد يترقب ويتأهب فى هذه السنوات وطقف يجمع المعلومات ويستميل
الأضمار فى فترة سكونه الطويل ، فلم تنقض تلك السنوات حتى كان قد
أحاط بكل كبيرة وصغيرة من دخائل الكبراء والسراة ورؤساء الحكومة
وعرف من أين يستمالون ومن أين يرجون ويخافون ، وعرف من هو

صالح منهم للاستعانة به وفي أية مناسبة من المناسبات تجدى موثته وتستجاب
الإشارة إليه •

فلما أعلن الاستقلال وجاء الدستور أصبحت هنالك سلطة يريد بها
من وراء ذلك الصراع الذى لم يجهر بالاشتراك فيه ، وأصبح كامل الأهبة
لاغتنام تلك السلطة بما جمع من المعلومات واستمال من أعضاء ، فقلب الوزارة
الثروتية بتلك الضربة الماضية وهى تمه باتشياء الحياة النابية ، وتحفز
للقبض على ناصية السياسة المصرية بتعديل الدستور وتقريب الكثرة
وتوجيه الانتخابات الى حيث يريد ، فحال بينه وبين ذلك أن الكثرة لم
تستدرج على حسب ما يرام ، وأن الانجليز لم ينسوا له الاقدام على اسقاط
الوزارة الثروتية وهى وزارة التصريح وما يرتبط به من مجرى السياسة
المقبلة الى تمام الغرض المقصود ، ففعل الانجليز بأزمة الوزارة النسيجية ،
وأفهموه جيدا أنهم لا يريدون له السلطة المطلقة ، ولا يزالون يستمسكون
بقيود الدستور كراهة منهم للمزاحمة فى النفوذ لا حبا للشعب المصرى
وحقوقه ، وأملا منهم فى أن يجدوا من البرلمان قوة يقابلون بها قوة العرش
عند الضرورة ، ومن العرش قوة يقابلون بها قوة البرلمان ، فعاد الى سكونه
الأول يتربق الفرصة الى أن تحين !



لقد سجل عباس محمود العقاد مواقف السياسى وتشد ووصف
الملك « فؤادا » بأبلغ وصف وحلله أدق تحليل ، فسجل الدور الذى كانت
تقوم به السياسة البريطانية على مسرح السياسة المصرية ، سجل أن الانجليز
أبوا على الملك فؤاد السلطة المطلقة التى كان يطمع فيها ، لا حبا للشعب
المصرى وحقوقه ، بل كراهة منهم لمزاحمة الملك لهم فى النفوذ ، وليجدوا
من البرلمان قوة يقابلون بها قوة العرش عند الضرورة ومن العرش قوة
يقابلون بها قوة البرلمان ، فما دامت الأوضاع كانت على هذه الصورة
وما دامت قضية الدستور كانت قد أصبحت أداة للمساومة بين القصر وبين
المندوب السامى فقد كان فى وسع سعد زغلول أن يدرك الموقف على حقيقته

وأن يلمح ما عساه أن يكون جانبا من الاخطار وراء قبول الملك لطلبائه
ومطالبته باسترداد استقالته والعدول عنها !



ان فصول التمثيلية ستجرى طبقا للخطة التي أعدتها السراى بالاتفاق
مع المندوب السامى ، فيتوافد على الملك أحمد زيور رجل السراى ورئيس
مجلس الشيوخ ومن ورائه الشيوخ ليعلموا للملك ثقتهم التامة فى وزارة
سعد ويلتمسوا عدم قبول الاستقالة ، فيقول الملك : ان سعدا قابله وسلمه
الاستقالة فستاء من ذلك ، وأعرب له عن ثقته به وعن رجائه فى أن يعدل
عن عزمه هذا ، وأنه متفق مع البرلمان فى الثقة بوزارة سعد .

وتتوالى فصول المسرحية فيخرج هذا الوفد من القصر الى بيت الأمة
فيقابل « سعد زغلول » ويبلغه قرار البرلمان وحرصه على بقاء الوزارة ، ويقول
لهم سعد : انه يشكر لمجلس الشيوخ هذه الثقة ويشكر لأعضاء الوفد سعيهم ،
ولكنه تعب ولا بد له من الراحة ، فيحدثه الشيوخ عن التضحية ويطلبون
اليه العدول عن الاستقالة كضحية جديدة يضيفها الى تضحياته السابقة
فى خدمة البلاد ، ويجب سعد قائلا : نعم ضحيت ، ونعم انى مستعد اليوم
وغدا لكل التضحيات التى تستلزمها خدمة الأمة ، ولكن اذا كانت هناك
عقبات داخلية تمنع هذه الخدمة فلا يمكننى أن أبقى فى الوزارة .

ثم يخاطب سعد زغلول الجماهير بعد ذلك فيقول : ان صحته لم تعد
تساعده على مواصلة العمل ومن أجل ذلك قدم استقالته للملك ، ويقول
لهم : ان كنتم تريدون لى خيرا وتريدون أن أعود للعمل فادعوا الله أن
يقوى صحتى ، وترتفع الأصوات بهذه الدعوات ، فيقول سعد : اذا أجاب الله
دعائكم هذا عدت الى العمل .



وفى هذا الموقف طلب الكثيرون من الحاضرين الى سعد أن يبين لهم
أسباب الاستقالة ، فأجاب بأن السبب هو صحته ، ولما ازدادوا الحاحا فى
معرفة الأسباب الحقيقية ، ازداد سعد اصرارا على أن السبب هو ضعف
صحته .

غير أن سعد ، تحدث في الوقت ذاته الى النواب والشمسوخ والى أعضاء الهيئة الوفدية في هذا الشأن فقال :

ان صحتى ضعيفة والصحة شئ ثمين لا يسع أى انسان الا أن يحتفظ به ما استطاع ، نعم ان صحتى ضعيفة وأعصاب الحكم ثقيلة جدا ، فهناك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية ؛ هناك أيضا ، والكلام فى سرهم دسائس . ولما طلب اليه مستمعه أن يزيدهم ايضاحا لهذه الدسائس ، قال سعد : أنا رجل حر ألعب على المكشوف وأعمل ما أعمله فى ضوء النهار ؛ ولا أحب العمل فى الظلام ومن أجل هذا لا بد لى من الاستقالة .



وشرع سعد زغلول فى تبثه قواه السياسية ودعا الهيئة الوفدية لمجلس النواب والشمسوخ للاجتماع فى القاعة الكبرى بمجلس النواب فى الساعة العاشرة من صباح الأحد ١٦ من نوفمبر ١٩٢٤ للنظر فى الحالة ، واجتمعت الهيئة الوفدية وأصدرت القرار التالى :

« ترى الهيئة الوفدية البرلمانية بعد سماع تصريحات الرئيس ومناقشات حضرات الأعضاء الذين تناولوا شرح الحالة التى أوقفتنا ازامها استقالة الوزارة أن تقرر ثقتها الاجماعية بسعد زغلول وأن تترك الأمر لحكمته لانجاز ما يراه لازما لحفظ حقوق البلاد وصيانة الدستور من العبث . »



وبصدور هذه القرارات توقف سعد عن المضى فى تبثه قواه السياسية التى كان قد شرع فيها ، وفى مساء اليوم ذاته قابل الملك الذى أبدى استعداده لتأييد الدستور وسلطة الأمة فشكره سعد على هذا المطفه وابتهل الى الله أن يحفظه دائما حارسا للدستور وعضدا للأمة ، وأعلنت الدوائر المسئولة بعد ذلك أنه لم يبق بعد ذلك ما يدعو سعدا للاصرار على استقالته .

وهنا استرد سعد استقالته ٬ نزولا كما قال على ارادة الأمة و ارادة الملك ٬ وكان هذا هو مشهد من مشاهد المسرحية ٬



قال سعد للأمة : انه قابل الملك وبقى معه ساعتين وكانت النتيجة أنه سحب استقالته وسيظل الدستور محترما بحماية الملك ٬ وأنه خادم الدستور .وسيقى فى الحكم لتنفيذ الدستور معتمدا على الله وعلى ارادة الشعب ٬
وفى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ وقف سعد يخطب جموع الشعب فى ساحة بيت الأمة ٬ ويعلن عدوله عن الاستقالة نزولا على ارادة الملك ويقول : كونوا متيقنين أن الملك حامى الدستور وانى أنا خادمه الأمين ٬
ودوت هذه الكلمات فدوى وراها هتاف الشعب المخدوع للملك وللسعد ٬

ولم يمض على هذا الخطاب يومان حتى وقع حادث اغتيال السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام البريطانى فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ هذا الحاكم الذى كان يعتبر موظفا فى خدمة الحكومة المصرية ٬

الفصل الرابع والأربعون الحادث المبرر للعدوان

« الحادث الذى استخدمته بريطانيا لتحويل الأنظار وللمدحون - توقع حادث »
« يقدم بريطانيا - صلة الحادث بالسودان - صموية تجنب الحادث - الخطبة »
« البريطانية والوعى القوى الذى لم يتوافر في مواجهتها - الحادث يظن مصر »
« والسودان وزعامة سعد وحكومته - بيان سعد في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ - »
« بيانه الى الأمة في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ - وفاة السردار في ٢١ من نوفمبر »
« سنة ١٩٢٤ نداء ثان من سعد للأمة في ٢٢ من نوفمبر - سعد يترك الأمة معه »
« في مقبب الجناة والأرشاد عنهم - سعد يخفي النتائج - سعد لا يدرك أن معركته »
« هي معركة الاستقلال لامعركة الدستور ولا معركة الحكم - سعد لا يبادر بالاستقالة »
« ويؤثر خوض المعركة وحيدا - بريطانيا تتحرك - مظاهرة التندوب السامى العربية »
« - الأتذار البريطانى - لورد لويد يروى قصة الإلدار - طلبات التندوب السامى - »
« السياسة البريطانية ازاء السودان » .



لقد كانت الأوضاع السياسية فى مصر قبل مصرع السردار لى ستاك توحى لمن ألفت أساليب السياسة البريطانية وللمبصرين المجريين بأنه لا بد من وقوع حادث ما يخدم وقوعه مصلحة بريطانية ، وتستغله سياستها لتحويل الأنظار ولتبرير عدوانها ، ولابد أن يكون وقوعه على الصورة التى تريدها بريطانيا ، وكن التحوط لهذا - أعنى كان تجنب وقوع مثل هذا الحادث - عسيرا لسبيين : أولهما ضعف الوعى ، أو ضعف الإدراك السياسى فى مصر ومن ثم عدم قوة هذا الوعى بحيث يكون ملائما لمواجهة السياسة البريطانية المتتيدة ، والآخر أنه كان لبريطانيا كثير من العملاء المنسقين فى كل مكان فى أوساط الساسة وفى الشعب وحول القادة والزعماء ، ولم يكن لهؤلاء دور غير العمل من أجل تحقيق كل ما تدبره بريطانيا وما تريد أن يقع من أحداث ، ولم يكن مسورا قط للعناصر الوطنية المخطصة للإلدار أن تميز بين طائفة المحرضين من أجل خدمة بريطانيا وبين المتحمسين الثائرين من

اجل الوطن والوطن وحده ، سوجه هؤلاء ، أن يلتبس بتوجيه هؤلاء
«لدعوة المحرصة من اجل خدعه المصالح البريطانية كانت تأخذ دائما شكل
اندعوة المحرصة لخدمة المصلحة المصرية ونضية الاستقلال ، ومن ثم كان
استخدام بريطانيا لعملائها وسط العناصر الوطنية أمرا ميسورا في نطاق
غير ضيق ، وكان اعدادها لما تريد استحداثه من المشكلات أو من الأحداث
التي تخدم سياستها اعدادا لا يمكن توقيه ولا يتسنى للعناصر الوطنية درء
تـــاجه .

ففي تلك الفترة كان الجو في مصر أمام النظرة الواعية ، ينذر بشيء
ما يمس مصر ويتصل بالسودان ، يوشك أن يباغت سير الامور في مصر
فيغير اتجاهه تلقائيا ، وبحكم الظروف ، الى الوجهة التي تريدها بريطانيا ،
وكانت الجماهير في أشد الحاجة لمن يمكن أن يوفر لها الوعي الكافي
لكي تدرك ذلك كله ، ففوت على السياسة الانجليزية وفوت على عملائها
من العناصر المحرصة الفرصة ، ولتباعد بينهم وبين غايتهم من استحداث
الحوادث ، ولا سيما ذلك الحادث الذي اتخذته بريطانيا ذريعة لما قامت
به من اجراءات عسكرية ، وسندا بررت به الطعنة التي وجهتها لمصر
والسودان وسددها لزعة سعد زغلول ، وحكومته .

فكل ما كان متاحا لبريطانيا اذ ذاك من وسائل وكل ما حرمته مصر
اذ ذاك من قوة الوعي وما منيت به الجماهير من حاجتها الى المبشرين
الكفاة ، كل هذا كان دائما سببا في وقوع الأحداث على هوى السياسة
البريطانية ولخدمتها ، وكان ايضا سببا في وقوع حادث اغتيال السردار لى
ستاك في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ .



وهكذا نجحت السياسة البريطانية في خطتها ؟ فوقع الحادث الذي
اتخذت منه تكأة لتنفيذ إحدى المراحل الرئيسية من مراحل خطتها ازا
مصر والسودان ومستقبلها .

ففي مساء يوم ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ أذاع سعد زغلول البيان
التالى :

حصل مع الأسف الشديد حوالى الساعة الثانية بعد الظهر الاعتداء على حضرة صاحب المعالي سردار الجيش المصرى ، باطلاق النيران عليه وعلى كل من كان معه ؛ وحصلت اصابات خطيرة ، فندعو كل من عنده معلومات بهذا الخصوص أن يقدمها لادارة الأمن العام على الفور .

امضاء « سعد زغلول »

وفى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ وجه سعد زغلول بيانا للامة قال فيه :

« انه وقت واقعة اعتداء على سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، كن لها أسوأ وقع عند الناس جميعا ، عند الملك ، عند الحكومة ، عند البرلمان ، واقعة من أشد الفظائع وأشنعها ومن أسوئها أثرا فى سمعة البلاد وشهرتها » وأعلن سعد اهتمام الحكومة حق الاهتمام بشأنها والقائه القبض على سائق السيارة التى مر بعض الجناة فيها وقال : ان الحكومة مجدة فى اقتفاء أثر الباقيين من الصلبة التى اجترائت على ارتكاب هذا الجرم الكبير وناشد الأمة مساعدته فى التحقيق وأن يتقدم كل من يعرف شيئا عنها الى ادارة الأمن العام ؛ كما أعلن أسفه وأسف الحكومة على وقوع هذا الحادث الأليم وأبدى تمنياته للمصابين بالشفاء العاجل ، وكرر رجاءه للأمة أن تعاون الحكومة على اظهار الفاعلين مؤكدا أن هذه المعونة تعد عملا وطنيا وخدمه جليلة للبلاد وتستحق كل شكر وثناء خصوصا من الذين يدركون مركز بلادهم ويضارون على سمعتها وشهرتها ويحبون الطمأنينة والحير لها ويعلمون ان اللاتجاء الى وسائل العنف والاجرام أكبر خيانة للوطن ولقضته المقدسة القائمة على الحق والعدل دون سواهما .

وفى ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ توفى سردار الجيش المصرى المصايب ، وأعلن سعد زغلول نعيه ؛ ووجه الدعوة الى كبار الموظفين فى الحكومة التشييع جنازته ومعهم من يرون دعوته لحضورها .

وفى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ عاد سعد فوجه نداء ثانيا للأمة قال فيه : « أيها المصريون جرت اليوم بالاسكندرية مظاهرات « شوشة » بعض الأفكار ، فأرجوكم أن تلتزموا السكون وان تتواصوا بالهدوء والسكينة ، ولا تظاهروا لأى أمر كان فإن الساعة رهيبة » ونحن فى هذه الساعة أحوج ما نكون الى الهدوء وليس من سبيل للوصول الى غايتنا الا سلوك سبيل الحكمة والاعتدال ! » •

وهكذا أعطى سعد زغلول ومن تلقاه نفسه هذا الحادث طابعا سياسيا ورأى أن يسهم معه الشعب المصرى فى تعقب الجناة والارشاد عنهم ، واعتبر أن المعونة التى تقدمها الامة فى هذا الشأن عمل وطنى وخدمة جليلة للبلاد تستحق كل شكر وثناء •

ولم يكن بغير من سعد الحاكم ان يوجه للأمة بيانا ونداء يدعوها فيها الى التزام السكون ومواصلة الهدوء ، فقد كان ينظر الى هذا الحادث ، وينظر الى مغبته وآثاره بعين الحاكم ؛ لا بعين الزعيم التائر ، كان يسان سعد للأمة ينطوى مقدما على معاني الخوف من النتائج المحتملة • وكان أفرمها الى ذهنه أحداث الثورة العربية والمدوان البريطانية ، واحتلال مصر ، وكان أذنمها الى ذهنه عدوانا بريطانيا جديدا على حقوق مصر وحقوق السودان الذى حرصت بريطانيا على كشف نواياها من مستقبله ومن وضعه من مصر •

وكان أبرز هذه المخاوف أمام سعد هى الاطاحة بالدستور والاجهاز على الحكم الوطنى ، كان أمام سعد كل هذا مع أنه كان يعلم ان الاحتلال البريطانى قائم فى مصر وفى السودان على السواء ، وكان يوسع ان يدرك ان المعركة الوحيدة التى يستطيع بها أن يواجه بريطانيا هى معركة الاستقلال لا معركة الدستور ، لا معركة الحكم ، كان فى استطاعته فى تلك الازمة ، التى عملت بريطانيا على أن تدهم بها مصر مستقلة مصرع لى ستنالك سردار الجيش المصرى ، أن يستقيل فوراً ويقف على رأس الامة فى جانب ، ويترك للملك ولدار المنسوب السامى مواجهة الموقف ، ويفسد بذلك الخطة المبررة ضده وضد الامة ، تلك الخطة التى نفلت بدقة واحكام لا من وراء سعد ولا على يد الملك

وعملاته ، بل في مواجهة سعد الزعيم الثائر الذى قبل الحكم فى ظل الاحتلال .

ولم يستقل سعد بل آثر أن يخوض المعركة وحيدا ، طلب الى الامة الاخلاص الى الهدوء ، معلنا بقلعة السياسى : انه لا سبيل للوصول الى غاية البلاد الا سبيل الحكمة والاعتدال ، واتاح لبريطانيا الفرصة التى عملت ودبرت الخطط من اجلها ، فشرعت بريطانيا فى العمل ، شرعت فى استغلال الحوادث ، استغلال مصرع السردار لمصلحتها .

ويقول عباس محمود العقاد : « لو شادت السياسة البريطانية لعلمت أن جناية هذه دد وفست فى العاصمة الانجليزية » وهى قتل مارشال ولسون فلم يقل أحد : انها دليل على خلل الحكومة او سوء النية او التقصير فى حفظ الأمن والنظام ، ولو شادت لعلمت أن سدا خليق أن يكره وقوع هذا الاعتداء أشد من كراهة الحكومة البريطانية ، لأنه اعتداء يصيبه هو ويصيب وزارته ويصيب الحكومة النيابية التى يمثلها ، ولا ينفعه فى شيء . بل ينفع خصومه من الانجليز والمصريين ، ولو شادت لعلمت أنه قد أصيب باعتداء على حياته من جراء المفاوضات قبل ان ينزع الجنة الى اصصابة حاكم السودان ، ولو شادت لعلمت أن حاكم السودان هو قائد الجيش المصرى ولا مانع يمنعه من تقدير الظروف وحماية حياته بما لديه من الحراس والجنود ، وليس بالاصاف ولا بالميسور أن نطالب الوزارة السعدية بضاية أكبر من رعاية الرجل بنفسه ، وفى البلاد ادارة أوروبية للأمن والاستعلامات لا يفوتها الانتباه والتحذير ، ولكن السياسة البريطانية لم تشأ أن تعلم من ذلك ، وهو معلوم غير مجهول ؛ وكل ماشاءته أنها اغتصمت الفرصة كأنها كانت فى انتظارها ، أو كانت تشفق أن تضع منها وهى قد كانت حقا فى انتظار فرصة تزجج بها الوزارة السعدية جهد ما استطاعت من ازعاج » .

ويقول العقاد : « سنحت الفرصة اذن فينبى ألا تضع ، وبلغ من التهافت على انتهازهما أنهم لم يكلفوا أنفسهم مشقة اخفاء النية المينة وراءها » (١)

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٤٥٦ ، ٤٥٧ .

لم تنتظر بريطانيا طويلا : ففي الساعة الرابعة والدقيقة الأربعين بعد
شهر يوم السبت ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ وصل المندوب السامي البريطاني
فى سيارة يتقدمها ويحيط بها قوة مؤلفة من ستائة فارس من البريطانيين
من حملة الرماح الى مجلس الوزراء حيث كان ينتظره سعد زغلول والوزراء
فحيث المندوب السامي عند وصوله موسيقى الجيش البريطانى بالسلاسل
البريطانى وقابل اللورد اللنبى « سعد زغلول » وسلمه تبليغ الحكومة
البريطانية ، وعند انصرافه صدحت مرة اخرى موسيقى الجيش البريطانى
بالسلام .



أما التبليغ الذى قدمه اللورد اللنبى الى سعد زغلول فانتا ترك اللورد
لويد ، يرويه لنا فى مؤلفه « مصر منذ عهد كرومر » اذ يقول :

« ان لورد اللنبى كان يرى زملاءه ومواطنيه يصارعون الموت فى بيته
ويذكر ما على مصر من افضال البريطانيين ويقدر موقف مصر امام هذه
الحقيقة المرعبة ذلك الموقف الذى ينطوى على النية المؤكدة بعدم الشعور
بالمسؤولية بممارستها للاستقلال ، كان من شأن هذا الموقف أن يتفاعل بنفسه
فى مخيلة لورد اللنبى ، فرأى المبادرة فى الحال بتلقين مصر درسا قاسيا ! »

ويقول لورد لويد : « ان هذا الدرس كان فى تقدير لورد اللنبى
النتيجة الطبيعية لحملة عدوانية على حقوق بريطانيا العظمى وعلى الرعايا
البريطانيين فى مصر والسودان ، حملة مبنية على نكران الجميل وعدم
الاعتراف بالخير الذى أسدته بريطانيا العظمى ! »



أما تبليغ لورد اللنبى الى سعد زغلول فقد جاء فيه ما يلى :

« نهت حكومة جلالة الملك دولتكم منذ أكثر من شهر الى العواقب
التى لابد أن تتبناها هذه الحملة (يعنى الحملة التى يتهم الوفد بتدبيرها)
اذا لم توقف عند حدها خصوصا فيما يتعلق بالسودان ، ولكن الحملة لم
توقف ، والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان

العام ، وأظهرت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أن ذلك لا يهمها كثيرا •

وانتقل المندوب السامي الى تحديد طلباته ، فقال : بناء على ذلك تطلب حكومة جلالة ملك بريطانيا من الحكومة المصرية :

أولا - أن تعتذر اعتذارا وافيا كافيا عن الجناية •

ثانيا - أن تواصل بأنم نشاط ومن غير مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين - بقطع النظر عن أشخاصهم وعن سنهم - أشد العقوبات •

ثم انتقل المندوب السامي الى جانب هم من الطلبات البريطانية من شأنه أن يعزل تلقائيا « سعد زغلول » عن الأمة فطلب في البند الثالث من التبليغ أن تحظر من الآن فصاعدا أو تقمع تماما كل مظاهر سياسية شعبية •
وطالب التبليغ بأن تدفع مصر الى حكومة جلالة ملك بريطانيا في الحال تعويضا قدره نصف مليون جنيه •

ثم عرج التبليغ على غرض آخر من صميم أهداف الخطوة البريطانية فطالب في بنده الخامس بأن تصدر الحكومة المصرية في خـسـالـل ٢٤ ساعة الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البعثة من الجيش المصري من السودان مع التعديلات التي تنشأ عن ذلك وبصير إعلانها فيما بعد •

وأعلن التبليغ بأن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الاطيان التي تزرع في الجزيرة فبدلا من أن تكون ثلثمائة ألف فدان تصبح غير مئنة المقدار على نسبة ما تقتضيه الحاجة •

وأخيرا أئذر التبليغ حكومة سعد زغلول أن تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية في الأمور الواردة فيما يخص بحماية المصالح الاجنبية في مصر •

وقد أعلن المندوب السامي أنه اذا لم تلب جميع هذه المطالب في

الحال فإن حكومة جلالة ملك بريطانيا تتخذ فورا التدابير المناسبة
لصون مصالحها في مصر والسودان *



ثم بعث المندوب السامي البريطاني بتبليغ ثان الى سعد زغلول في
اليوم نفسه جاء فيه ما يلي :

الحافا لتبليغي السابق اشرف باعلانكم من قبل حكومة صساحب
الجلالة البريطانية أن مطالبا الخاصة المتعلقة بالجيش في السودان وضمان
المصالح الأجنبية في مصر كما يلي :

أولا - بعدما يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة
للجيش المصري تنقل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري الى قوة
مسلحة تكون خاضعة وموالية لحكومة السودان فقط وتحت قيادة الحاكم
العام العليا وباسمه تصدر المرائض للضباط *

ثانيا - ان القوانين والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الاجانب الذين
لايزالون في خدمة الحكومة المصرية وتأديهم وخروجهم من الخدمة
وكذلك الشروط المالية الخاصة بمعاملات الموظفين الأجانب الذين خرجوا
من الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها وتنقح طبقا لرغبة الحكومة البريطانية
ثالثا - الى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح
الاجانب في مصر تحافظ الحكومة المصرية على مركز المستشار المالي ومركز
المستشار القضائي وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء
الحماية ؛ وتحترم بالتالي مركز المكتب الاوربي في وزارة الداخلية ومهامه
الحالية كما حددت بالقرار الوزاري وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التي
يقدمها مديره العام في الأمور الداخلة في اختصاصه ! *



وبينما كانت وزارة الخارجية البريطانية تمد نصا للتبليغ الذي كانت
تزمع توجيهه الى الحكومة المصرية بعد مصرع السير لى ستاك وبعد أن
استمعت في ذلك الى وجهة نظر اللورد اللنبى ، كان اللورد اللنبى قد شعر
بأن وزارة الخارجية البريطانية ليست على استمداد لمجاراته في خطته على

الوجه الذى يريد تماما ومن ثم بادى اللنبى من جانبى بتوجيه التبلىغ الذى أعهدهو الى سعد زغلول متجاهلا ذلك التبلىغ الذى تقوم به وزارةالخارجية البريطانية باعداده والذى وصله فى اليوم ذاته وبعد أن سلم هو تبلىغه الى سعد زغلول بساعات قلائل •

ويكشف اللورد لويد ، عن هذه الحقيقة فى مؤلفه « مصر منذ عهد كرومر » فىقول : ان هذا التبلىغ كان يتضمن الآتى :

أولاً - الاعتذار •

ثانياً - توقيع العقوبة على الجناة •

ثالثاً - إبعاد الجيش المصرى عن السودان •

رابعا - تكوين قوة سودانية مستقلة بقيادة الحاكم العام للسودان •

خامسا - قيام مصر بدفع مليون جنيه مقابل الخدمات التى تؤديها لها قوة الدفاع السودانية •

سادسا - التزام مصر بتموين من تخزيره الحكومة البريطانية ليكون حاكما عاما للسودان •

سابعا - قبول التوسع فى زيادة المساحة التى تزرع فى الجزيرة الى المدى الذى لا يضر بمصر وفقا لما تحدده لجنة فنية يكون من بين اعضائها عضو تختاره الحكومة المصرية ؛ ثم الإبقاء على وظيفتى المستشار المالى والمستشار القضائى والمحافظة على مالهما من امتيازات وسلطات طبقا للأوضاع التى كانت قائمة فى الأول من مارس سنة ١٩٢٢ ؛ وكذلك الوضع بالنسبة للإدارة الاوروية فى وزارة الداخلية ، ووجوب الاستماع الى نصائح وتوصيات المدير العام لهذه الإدارة •

ويقول لورد لويد : ان التبلىغ الذى أعدته الحكومة البريطانية لم يتضمن نصا خاصا بالتموين الذى تدفعه الحكومة المصرية ، ولا النص الخاص بالموظفين وخصمتهم ومعاشاتهم التى ضمنها لورد اللنبى تبلىغه هو ولكن لورد لويد يقول : انه كان على اللنبى ان يسادر بالعمل حتى يفوت على سعد زغلول فرصة الاستقالة وقبل أن يتمكن الرأى الصام

المصري من أن يفيق من صدمة الحادث ومن الإجراءات الشديدة التي كان يتوقع نزولها به في أية لحظة ويستعيد ثباته .

ويروى لورد لويد سببا آخر لتسجل لورد اللبني في تبليغه فيقول :
ان الجاليات الأجنبية كانت في حالة فزع واضطراب وكانت خاضعة لاستفزاز الصحافة الأجنبية ، وكان هناك خوف من أن تقع أعمال عدوانية ضد المصريين
و ضد الحكومة البريطانية .

ويقول : ان الخوف من التأخير كان في محله لو جز أن يكون التأخير أياما لا ساعات ، ولكن المندوب السامي البريطاني وحده هو الذي كن في استطاعته ان يقدر ذلك ويقدر مدى الأهمية في السرعة الواجبة .

ثم يسجل لورد لويد تقديره لشجاعة ومقدرة الإجراءات السريعة الحاسمة التي اتخذها اللبني والتي تجلوز كل قدر من الشاء ويقول : انها هي الصفات التي يحجز عن تقديرها حق قدرها أولئك الذين يجلسون بعيدا عن مركز الأحداث والذين لم يعالجوا بخبرتهم متاعب ونقل الظروف التي كانت تمر بها مصر ، ولم يشعروا بالضغط من جراء القرارات اليائسة التي يتعين على المسؤولين أن يواجهوها يوما بعد يوم .

ويضيف لورد لويد أن المندوب السامي البريطاني لورد اللبني دافع عن تصرفه لأنه رأى أن فرض الغرامة على مصر والتوسع في زراعة أرض الجزيرة بالسودان كن من العناصر الأساسية ؛ لكي يدرك المصريون جسامه الجرم وليشعروا أيضا بقدره الحكومة البريطانية وسلطانها وارادتها على الضرب في سبيل قضية عادلة ؛ ولأنه كان من المصلحة أن تذكر مصر بذلك وان كانت الأساليب التي اتبناها محل شك من حيث الأساس الذي قامت عليه .



وأعلن وزير خارجية بريطانيا أن ما يعنى بريطانيا هو التأكيد بأن الاعمال العدائية ضدها تنتهى ، ويطلق لورد لويد على هذا التصريح قائلا :
« انه لا الغرامة ولا التوسع في رى ارض الجزيرة من شأنهما أن يحققا هذا الغرض » بل كان من شأن هذه الاجراءات ان تكشف موقف بريطانيا

ان لم يكن فى مصر فللعالم أجمع لأنه كان اجراء غير ضرورى لائتمات
نوة الدولة المسيطرة •

ويقول لورد لويد : انه فيما يتعلق بالتوسع فى رى أرض الجزيرة
فإن ذلك الاجراء يصيب حتماً ، قوما هم الفلاحون الذين لا يتحملون أية
مسئولية مباشرة أو غير مباشرة عن الحادث ، ويمضى لورد فيعلن - فى
خبت السياسة البريطانية - عطفه على الفلاحين ، ويقول : انه على بريطانيا
تقع مسؤولية الاهتمام بأمرهم وبحالتهم ! •

ثم يستطرد قائلاً : ان قمة المشكلة الأساسية هو السودان وسلوك
مصر وتصرفاتها ازاء بريطانيا ، فكان من المتعين اجبار مصر على استرجاع
قواتها وموظفيها من السودان ، وهو اجراء تبرره الظروف التى أحاطت
بالحادث ، كما أنه علاوة على ذلك كان اجراء مطلوباً اتخذاه لمصلحة
السودان ذاته • وكان من المتعين أيضاً أن تجبر مصر على أن تعلن اعترافها
بالحكم الثنائى وبأدوات تنفيذ الاتفاقية المصرية البريطانية بشأن السودان
وبجميع الاجراءات التى ترى بريطانيا اتخذها هناك ، ثم يسترسل لورد
لويد فيقول : « ان تبلغ لورد اللبنى وصل » سعد زغلول « وكان كل
ما بقى بعد ذلك هو انتظار الرد المصرى ، رد سعد زغلول ! •

الفصل الخامس والأربعون سعد والتبليغ البريطاني

« اللورد اللنبي يكشف فزع بريطانيا من اقدام سعد على الاستقالة والتطلى »
 « عن الحكم والعودة لقيادة الشعب والثورة - سعد لا يستقبل - موقف سعد على »
 « ضوء السوابق الدولية - الزمامة الثورية تقضى برفض الانذار جملة وتفصيلا - »
 « بريطانيا من جانب والامة من جانب يرفقان موقف سعد زغلول - كلمة من سعد كانت »
 « كافية لاشغال الثورة من جديد - سعد زغلول يدعو مجلس النواب - ويطالب »
 « الشعب بالاحتراس من الانتفاع او الانفعال وباتلذذ بالصبر والسكينة والحكمة - »
 « سعد يقول : ان حياة الامم طويلة وان لم نحصل على مقصودنا اليوم فسنحصل عليه »
 « غدا - وان سلامة مصر وسلامة القضية في الاعتدال والتعقل - الامة وبريطانيا »
 « تقفان على راي سعد - رد سعد على التبليغ البريطانى - سعد يقدم للتأجيل أدلة »
 « البراءة وحسن النية - سعد يستدر ويدفع التعويض ويتعهد بتقييد حرية الشعب »
 « في التعبير من رايه في الموقف - سعد يرد على الطالب الاخرى ردا سياسيا قانونيا - »
 « سعد يعلن امله في رفقاء بريطانيا بجوابه - مجلس النواب يرى ان سعدا لجواوز »
 « الحدود في رده - سعد يعهد بالاستقالة ويحمل النواب مسئولية ما يترتب على »
 « ذلك - موقف عبد الحميد سعيد ورد سعد عليه - التبليغ البريطانى الثانى - »
 « استقالة سعد - سعد يشرح موقفه للنواب وللشيوخ - سعد يقول : انه بعد »
 « الاستقالة سيحمل كئائب يسيط في المجلس - سعد يعلن تأييده لكل وزارة تشتغل »
 « بصحة البلد - مجلس النواب لم يدرك خطورة الموقف وتبعاته - بيان سعد للاسة »
 « والطلبة - الملك فؤاد واحمد زبور - مسئولية السياسة امام التاريخ - ماذا لو »
 « استقال سعد في الوقت المناسب او قل في الحكم ورفض الانذار جملة وتفصيلا ؟ ».



فلما كان باستطاعة سعد زغلول بعد أن تبين له ما تبين أن يستقبل بمجرد وقوع الحادث ؟ وترك لبريطانيا وللمندوب السامى مواجهته الأمر ، ولقد رأى اللورد اللنبي ما فى هذا الاتجاه من الخطر على الخطوة البريطانية فأعد له ودبر واعتبره عنصرا أساسيا من عناصر تعجبه فى تقديم التبليغ ؛ وكان أخشى ما يخشاه أن يعود سعد الى الاستقالة فيتمخض عن الحكم ويحمل لواء الجهاد الثورى ويهيج الشعب وينزل الى ميدان السكفاح قبل أن يتلقى التبليغ البريطانى . ويؤكد اللورد لويد هذا المعنى فيقول :

ان النبي شرع في العمل وسلم سعدا تبليغه قبل اقرار مجلس الوزراء
البريطاني للاجراءات المراد اتخاذها ضد مصر .

ذلك كان موقف بريطانيا ، وهذا كان أول اجراء اتخذته ضد مصر
يسبب مصرع لى ستاك .

اما موقف سعد من هذه الاجراءات فقد كان لا يتفق مع السوابق
الدولية في العالم في مثل تلك الحال ، ولم يتصرف سعد في موقفه
التصرف الذي يستند الى هذه السوابق وكلها تؤكد ان الدولة التي يلحق
بشرها اهانة ، ويقع عبوان على ارضيهها او تضار مصالحها بفرد
جوهرى تقابل ذلك كله باعلان الحرب ، والحرب بهذا المعنى هي الدفاع
عن الكرامة او عن النفس بالوسائل التي تملكها الدولة ، وعلى الصورة
التي تنطلق فيها طاقات الشعب ، سواء اكانت حربا معلنة ، ام ثورة
تندلع نارها دفعا عن ارض الوطن والكرامة ، والامم تدخل الحروب
لهذه الاسباب السامية ، وفي سبيل هذه الاسباب العليا لا تخضع الدولة
لائذار من القوة المعتدية ، ولا تلعنها مظاهر قوة خصمها ، بل تمضي
في دفاعها مستتسلة مستتية ، ولتكن بعد ذلك مشيئة القدر ، وكان
سعد هو السياسي المحنك والقاتوني القدير يدرك هذه الحقيقة او هذا
العرف الدولي ، وكان يعلم ان الزعامة الثورية تحتم عليه ان يبادر
بانخاذ احد سبيلين لاثالث لهما : فاما ان يبادر برفض الالذار البريطاني
ويتخطى عن الحكم فورا ، واما ان يبقى في الحكم اذا شاء ، ويبادر
بقطع العلاقات بين مصر وبريطانيا ثم يواجه العنف بالعنف بفض النظر
عن فوارق القوة والامكانيات بين مصر وبريطانيا ، ومهما كانت حال مصر
من الضعف ففي جمل هذا الغلظ لا بد ان تختلف هذه الفوارق امام
امين الزعيم ، فلا يبقى امامه الا الدفاع بكل ما لديه من امكانيات ، ذلك
لان الاستسلام في مثل هذا الموقف لا يمكن ان يؤدي الى مصير خير من
الهزيمة ، اذا كانت الهزيمة هي مصير الدفاع .

والحق ان الموقف بعد التبليغ البريطاني ، كان بالنسبة لبريطانيا
وبالنسبة لمصر ؟ موقف ترقب ، كلاهما في انتظار كلمة سعد بعد ان تسلم
سعد هذا التبليغ ، كلاهما كنت ترقب هل هذه الكلمة ستطلق مزججة
مرعدة من قلب سعد الزعيم الثائر ، او انها ستخرج متفردة متخاذلة من فم
سعد الحاكم السياسي ؟ .

وكان من المتوقع أن صوت الوطن ؛ وحقوق الوطن ؛ وحرية الوطن
ستعمل على كل صوت ؛ كانت كلمات الجهاد والثورة والحرب ؛ هي الكلمات
التي يتوقع الكل أن تتجاوب اصداؤها في البلاد ، وتنادى بها الأمة ويندو
بها سعد ؛ ويهتف بها البرلمان ، ويتغنى بها الشعب ، في كل مكان ، وكانت
هذه الكلمات هي أخشى ما تخشاه بريطانيا •



وبينا كان الجو في البلاد مشحونا بهذه الاحتمالات والتطلعات ،
إذا بسعد يدعو مجلس النواب في الثالث والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٢٤
ليبلغ أعضاءه بأنه قد أعد الرد على التبليغ البريطاني معلنا رجاءه بأن يكون
هذا الرد وافيا بمقاصد أعضاء مجلس النواب •

وخطب سعد الأمة قائلا : أرجو الأمة جميعها أن تدقق في الحالة
الحاضرة تدقيقا عميقا ، وأن تتأملها من كل وجوها ومن كل جوانبها
وأن تحترس كل الاحتراس من الاندفاع وراء الأهواء والانفعالات التي
لم تكن نتيجة التدبر في الحال والتأمل فيها لأن الموقف دقيق جدا والقل
حركة طائشة تكلفنا تكاليف باهظة ، فملينا أن نتلرع بالصبر وأن نلزم
جانب السكينة وإن نشبت للناس اجمع أننا أمة حكيمة نعرف كيف نصيب
نفسها وقت الشدة ، وكيف تلين للظروف ، وتشتت للظروف أخرى
فيرى العالم اجمع أننا عالون بحقيقة موقفنا ، وأنها نحاول أن نصل
إلى غايتنا بوسائل الحكمة والرزانة ، بالوسائل المشروعة ، لا بوسائل
الخفة والطيش •

ومضى سعد زغلول يخطب ممثلي الأمة قائلا : هذا ما أرجو أن تعرفوه
وأن تتواصوا بالعمل به في هذه الظروف الحرجة ، واني واثق كل الثقة
من حضرات النواب لأنهم برهنوا على حكمة بالغة في مواقف كثيرة ، وكذلك
أرجو من الافراد جميعا شيوخا وشباناً أن يتدبروا هذا ، وأن الزمن
أمانا طويل وحياة الأمم طويلة ، وأنا اذا لم نحصل على مقصدنا اليوم ،
فسنحصل عليه غدا ، ويجب أن نجعل دائما نصب أعيننا أن من السواجب
علينا ألا نمكن خصومنا منا ؛ وألا نجعل لهم سلطانا علينا ، ولو بظاهر من
الحق ، ويجب علينا أن نجردهم من كل سلاح هو الحق ، وأن نسلح
انفسنا دائما بالحق وباللياقة ، هذا ما أرجوه وهذا ما أرجو أن تعرفوا اليه

وتسمعوه ، لاني اعتقد أن في هذه الخطوة ، خطة الاعتدال والتعقل ؛ سلامتنا
وسلامة قضيتنا •

وهكذا سمع اللورد اللبني وسمعت الأمة المصرية ، وسمع مهمما
العالم صوت سعد زغلول ينادي بالأعذار ويدعو الى الحكمة ، والتعقل
سمع الكل هذه المعاني المطمئنة الواعدة يملئها هذا الصوت الذي كان
الاستعمار يهتفي أن يسمعه يجلبلج بالدعوة الى الحرب ؟ والكفاح ،
والثورة ! •

ورد سعد زغلول على تبليغ المندوب السامي واستهل رده بالاعراب.
عن الشعور بالألم وبالفتنة بسبب الاعتداء الشنيع الذي وقع على حياة
السردار ، وقال انه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسئولة بوجه من انوجوه
عن هذه الجريمة المنكرة التي ارتكبتها مجرمون تمقتهم الأمة بالاجماع ،
وذلك لأنها حدثت في ظروف لم يكن في الاستطاعة معها نوع ارتكابها
او منعها •

وتناول سعد في رده التبليغ البريطاني ، كما تناول المحامي قضية متهم
يرافع عنه ، فقال : ان الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذي تضمنته
المذكورة الأولى من ان هذه الجريمة نتيجة لحملة سياسية لم تعمل الحكومة
المصرية على تبسيطها ، بل أثارها هيئات على اتصال وثيق بها ، لأن هذه
الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائما الى استعمال الطرق السلمية المشروعة في
المطالبة بحقوق البلاد ؛ ولم تكن على اتصال من أي نوع كان بهيئات تشير
باستعمال العنف ، وان المسؤولية الوحيدة التي تعترف بها الحكومة وتأخذها
على عاتقها ، إنما هي اقتفاء أثر المجرمين ، وقد اتخذت اجراءات سريعة وفعالة
لهذا الغرض ؟ وان النتيجة المرصية التي أدت اليها هذه الاجراءات تجعلنا
واقفين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل •

وباسلوب المحامي الذي يتلمس للمتهم الظروف المخففة ، مضى
سعد يقول : انه لا نيات ما أثارته هذه الجنابة في البلاد من الأسف
البليغ ، وارضاء الحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أشرف بان .

أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها ، كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه ، وتصرح الحكومة أيضا أنها قد اعترفت أن تمنع بجميع ما لديها من الطرق القانونية كل مظاهرات شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام ، وبأنها ستراجع عند الحاجة إلى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن .

ولم يتحدث سعد بلغة المحامي فحسب ، بل تحدث بلغة السياسي ، بل السياسي الذى يحمى نظاما ويحمى حكما ويحمى مصالح السياسى الذى يقبل الاعتذار لدولة أجنبية ، ويقبل دفع التعويض . ويرضى بأن يتعهد بمنع الشعب من التعبير عن شعوره ، ورأيه فى مثل هذا الموقف الخطير فى حياته .

واعتقد سعد ، بعد أن فرط فى رده إلى هذا الحد . فقدم اعتذاره لبريطانيا وقدم الترضية المالية ، وتعهد بتقييد حرية الشعب ، اعتقد أنه بعد كل هذه الاستجابات يستطيع أن يجادل بريطانيا فى الأوضاع الخاصة بالسودان ؟ فخرج فى رده على ما جاء بالتبليغ فى شأن السودان وقال : أما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى ، والفصل فى المذكرة الثانية ؟ فأتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان ، لا يعد فقط ، تعديلا للحالة الحاضرة التى سبق للحكومة البريطانية أن صرحت برغبتها فى المحافظة عليها ، بل هو منافض تماما لنص المادة (٤٦) من الدستور المصرى التى تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط .

وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السادسة ، فأتى لألاحظ لفخامتكم ان مسألة ادخال تعديل ، منذ الآن ، على المقدار المحدود لساحة الأراضى التى تروى بالجزيرة على الأقل سابقة لأوانها ، ويجب طبقا

للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين
مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية •

ثم تناول سعد فى رده ما جاء فى التبليغ البريطانى خاصا بالموظفين
الأجانب فقال : وأشرف أن ألاحظ لفخامتكم أن حالة الموظفين
الأجانب فى مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سيسى لا يمكن
تعديلهما من غير اشتراك البرلمان ، وعلى أية حال ، فإن مذكرة الحكومة
البريطانية لم تبين قط التعديلات التى يراد ادخالها على النظام الحالى ،
ولذلك ، لا نرى فى وسعنا الرد على هذه المسألة ، وأما فيما يتعلق بحماية
المصالح الأجنبية بوجه عام ، فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر
الخطط تسامحا بالقدر الذى يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال ، ومع ذلك فإن
الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض فى هذا الشأن •

وختم سعد رده قائلا : انى لوائق كل الثقة من أن حكومة صاحب
الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضيا تماما ، وعلى أية حال فقد
أملت على روح الرغبة الخضة فى ابقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة
البريطانية بما يتفق مع حقوق مصر •

ولقد تبين من المناقشات فى المجلس ، عند تلاوة هذا الرد ، فى
جلسته ، أن المجلس لم يفوض « سعد زغلول » فى غير قبول ثلاث
مسائل فقط ، ومن ثم ، فإن النواب أخذوا على سعد ، أنه سلم بجميع
المطالب ، وأجيب سعد قائلا : ان الرد قد أرسل وانه خرج من يده ، ثم
واجه النواب بسؤال جوهرى بشأن الثقة به والتأييد له ، أو بعبارة أدق ؟
وجه اليهم سؤال لوح فيه بالتهديد بالاستقالة ، وتحميلهم المسئولية فيما
يترتب على ذلك ، فسألهم : هل الوزارة قامت بواجبها ، أو لا ؟ وهل هى
أهل للثقة ، أو لا ؟

ووقف النائب عبد الحميد سعيد يقول لسعد : كنا نود أن يكون
رد الحكومة حافظا لكرامة الأمة ، وأن يكون قوامه الإباء والشجع ، لأن
كرامة هذه الأمة قد امتهنت والحكومة قد امتهنت ايضا ، وقد أولينا
الحكومة ثقتنا على أن تقبل ثلاث طلبات ، وحددناها لها ، وأما مسألة

المظاهرات فقد بحثنا فيها ، فقبول الحكومة منع المظاهرات تسليم منها للحكومة البريطانية بالتدخل في شئوننا الداخلية ، ولم يقر عبد الحميد سعيد مولف سعد زغلول ، وأعلن أن المعارضة تعضده في رفضه للموافقة على ما اتخذته سعد من إجراءات في هذا الصدد .

وفي هذه المرحلة من مراحل المناقشة ، بدأ واضحا أن سعدا قد انتهكه المرض وتقدم السن ، فلم يعد سعد ذلك الزعيم الثائر الذي تحمل مسئولية قضية الاستقلال ، وذلك عندما وقف سعد زغلول يقول : أود لو أن المجلس لا يوافق على ما فعلت ، فسيان لدى الأمر أني لا أذافع عن شيء ، فقد فعلت جهد طاقتي ، وأنتم أحرار فيمسا تقررونه ، وعلى كل حال لا يمكننا التبديل في شيء الآن ، وعليكم أن تقولوا لي ، أما خيرا فعلت ، أو شرا فعلت .

وبينا كن سعد يلتقى بيانه كان المندوب السامي البريطاني يبله رسالة أخرى يقول فيها : ردا على رسالتكم بتاريخ اليوم ، أشرف أن أبلغكم أنه نظرا الى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة جلالة الملك الواردة في الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغتي المقدم أسس ؛ أرسلت التعليمات الى حكومة السودان بما على :

أولا - أن يخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضنة في الجيش المصري ، مع التغيرات المعينة التي تترتب على ذلك .

ثانيا - منح السودان مطلق الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة من ثمانية ألف فدان الى حد غير محدود ؟ وفقا لما تقضى به الحاجة .

وقال المندوب السامي في كتابه : ستعلمون دولتكم في الوقت المناسب العمل الذي ستخذه حكومة جلالة الملك ، نظرا الى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر ؟ واني أسجل أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب المطلب الرابع ، فحكومة جلالة الملك تنتظر أن يدفع لي مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر النقد .

وفى اليوم نفسه ، بادر سعد فوجه الى المندوب السامى كتابا قال فيه : ردا على مذكرتكم المؤرخة أسس ، والحاقا لمذكرتنا المؤرخة فى ٢٢ الحلى ، أنتشرف بأن أرسل اليكم مع هذا تحويلا على البنك الأهلى المصرى بمبلغ خمس مائة ألف جنيه ، أما فيما يتعلق بالاجراءات الميئة فى الفترتين الأولى والثانية من مذكرة فقامتكم ؟ فان الحكومة المصرية تمسك بجميع ما أبدته من التصريحات فى مذكرتها المؤرخة فى ٢٢ الجارى ، وتحتج احتجاجا صريحا على ما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية من القرارات ، وهى ترى أنه لا مسوغ لها ، وتعتبرها مناقضة لما مصر من الحقوق المعترف بها .



وفى مساء اليوم نفسه ، اجتمع مجلس النواب ، ووقف سعد زغلول فى المجلس ، وقال : ان الوزارة قد رفعت استقالتها الى الملك ، وتفضل حفظه الله بقبولها ، واننا من يوم تلك الحادثة المشئومة ، وخصوصا من يوم أن أبلفت الحكومة المذكرتين اللتين تعرفونهما ، ونحن نود الاستقالة ، وقد كاشفت بذلك الملك يوم السبت الماضى ، ولكنه لم يرض أن يبت فى الأمر ، ولم نود الوزارة أن تعرض عليكم ذلك خسيسة أن تتوسطوا فى معنا ؟ كما فعلتم فى الماضى ، لأن الاستقالة هذه المرة كانت نتيجة تفكير طويل وتأمل دقيق وأسباب كثيرة ، منها ما يمكن أن يباح به ، ومنها ما لا يمكن الاباحة به ، ولذلك لم نرد أن نكشفكم بها حتى تنفذ ، لأن فى نفاذها خيرا للبلاد .

واستطرد سعد يتحدث فى هذه اللحظة التاريخية الخطيرة فى حياة البلاد فى حاضرها ومستقبلها ، ويقول : رأينا هذا ، وصممنا عليه ، ولم يكن حب المنصب ليدعونا الى البقاء فى مراكزنا ، وانما كان بقاؤنا فيها حبا للمصلحة العامة ، فاذا اقتضت هذه المصلحة التنجى عن هذه المناصب فلا واجب يقضى علينا أن نبتعد عنها فرحين مسرورين ، كما دخلناها مرتاحين لخدمة البلاد ، أى ان خدمة البلاد هى الغاية التى نقصدها من تولي الاحكام ومن اعتزالها .



كان فى استطاعة النواب بعد سماعهم هذه العبارات ان يدركوا أن

الذى يخاطبهم هو سعد زغلول الحاكم السياسى : لا سعد زغلول الزعيم
التورى ، سعد زغلول الذى قال لعبد اللطيف الصوفانى فى المجلس :
ان الرد على اتبليغ البريطانى حاز استحسان عموم النواب ! ولما قال له
انصوفانى : انه استحسان الأغلبية فقط ، رد عليه قائلا : ليست المسألة أنكم
قبلتم أو رفضتم . وانما المهم فى الأمر أننا وضعنا هذه المذكرة لأننا أردنا
أن نضعها نحن لما فى ذلك من الفائدة للبلاد . وسعد الذى قال : رأينا
أن تظهر البلاد بمظهر المعتدل الحكيم لتكسب عطف العالم أجمع ، وقد
حصل ذلك فعلا ، وقد هنا كل العقلاء الذين قرءوا المذكرة وتأملوها
وأظهروا لنا إعجابهم بها .

ان سعدا الذى قال هذا كان سعدا الحاكم الذى وضع حقوق البلاد فى
كفة ؟ والظهور بمظهر المعتدل الحكيم وكسب عطف العالم وتهنئة العقلاء
واعجابهم فى كفة أخرى !

لقد قال سعد فى المجلس : نحن وضعنا الرد ؟ وتحملنا المسؤولية عنه ،
أمامكم وأمام الأمة ، وأمام التاريخ ، وأنا لا نريد ولا نتخلى عن هذه
المسئولية ، بل نفتخر بها . وكان حقا على سعد أن يوضح للأمة هذه
المسئولية التى يفتخر بها ، وقد أوضحها فقال : نعم ، اننا كتبنا الرد
مكرهين ، ولكنكم أجمعتم على قبول ثلاثة شروط جاءت فى المذكرة ولم
يشد واحد منكم عن قبول هذه الشروط الثلاثة ، وأما الشرط الرابع وهو
المتعلق بمنع المظاهرات فقد جعلنا الأمر فيه معقولا مقبولا ، هنا عليه
كل عاقل ، لأننا قلنا : اننا نمنع من المظاهرات ما كان ضد النظام العام ،
وما من أحد فى العالم يخالفنا فى هذا رأى مطلقا ، لا أتم ولا غيركم .
ولما اعترض عليه النائب أحمد الميحيى قائلا : اننا لم نوافق على هذا
الشرط وان فى قبوله قبولاً لمبدأ التدخل فى شئوننا الداخلية ، قال سعد :
نحن فى مركز أعلى من ذلك ، فليس الأمر خاصا بسعد ، أو زيد ، انما
الأمر أمر الوطن ، أمرنا جميعا فلا تتسجلوا .



وكان حقا للنواب عدتذ أن يسمعوا من سعد زغلول دعوته للجهاد

ودعوته للتوة ؟ من أجل الوطن ، ما دام أنه يقول : ان الأمر أمر الوطن ؛
فإذا بهم يسمعون وهو يقول لهم : لا تتجولوا ، ربما كنا فى المعارضة ،
معكم غدا . اتنا تركنا الوزارة لأننا كنا ندافع عن الوطن دفاعا كريما
وتركناها لنستمر فى هذا الدفاع .

نعم ، ان الصورة التى تخيلها سعد زغلول الحاكم للدفاع ، كنت
مقاعد مجلس النواب وتحت قبة ، ولم تكن ساحة التوة والقتال والكفاح
فى كل مكان .



ومضى سعد زغلول يعرض على النواب أسباب استقالته فقال : انه بين
للملك هذه الأسباب ، وقال له : ان بقاءه فى الوزارة ربما يمرض البلاد
ليخطر أكثر وأعم .

ومضى سعد يشرح لمجلس النواب كيف أن اللورد اللنبى على الرغم
من قبول دفع التويض ، ومنع المظاهرات ، وبالرغم من اكتفاء الحكومة
المصرية بمجرد الاحتجاج على ما تضمنه التبليغ من نوايا الحكومة البريطانية
فى السودان فان اللورد اللنبى على الرغم من هذا كله ، أصدر أمره باتخاذ
أول تدبير ايجابى ضد مصر ، فوجه التعليمات الى الجنود البريطانيين باحتلال
جمارك الاسكندرية ، ولم يدرك سعد زغلول أن هذا الاجراء الذى أقدم
عليه اللورد اللنبى ، كان سببه تخاذل سعد زغلول وتراجعهم أمام التبليغ
البريطانى وتهديدات بريطانيا ، بل انه ظن أن سبب هذا الاجراء وسبب
كل ما تمضى بريطانيا فى اتخاذه ، انما هو مجرد بقائه فى الحكم ،
فأعلن أنه لما ورد اليه هذا الاخطار من المندوب السامى رأى بعد التمهل
أن بقاءه فى الحكم مستحيل ، وانه وزملاءه لا يمكنهم أن يصبروا أكثر
من ذلك ، فكتب الى الملك عريضة فصل له فيها وجوه المسألة كلها ،
واختتمها قائلا : « ازاء هذه التعديلات المتتالية المضرة بالبلاد ، لا يسع
الوزارة الا أن تلج على جلاتكم بأن تنفضوا بالاسراع فى قبول الاستقالة ،
لأنه ربما كان فى هذه الاستقالة وفى قبولها ما يقى البلاد شر الأضرار
التوالية » .

واستطرد سعد فقال للنواب : وبعد رفع هذا الكتاب الى الملك
وصلنى من جلالاته تفضله بقبول الاستقالة ، فحمدت الله وشكرته على
هذا الفضل العميم ، وآتيت الآن لأعرض عليكم ما كان ، وسأشتغل معكم
كنايب بسيط وأسأل الله سبحانه وتعالى ان يوفقنى في حياتى النيابية،
كما وفقنى في حياتى الوزارية •

وهكذا تحدث سعد زغلول حديثا يشير الى الهزيمة والتراجع ، وإلى
المجز عن مواجهة الخصم ، حديث المهزوم الذى قبل التسليم للمدو ، وفى
النهاية حديث من يريد أن يحتفظ لنفسه بخط الرجعة فى قضية
الحكم ، لأنه عاد فى حديثه هذا الى المناورات السياسية فقال : وبما
أنا لم نستعف من الوزارة الا خدمة للمصلحة العامة فأتى مستند
ع أصدقائى الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن تؤيد كل وزارة تشتغل
لمصلحة البلاد ، أى للمصلحة التى قبلنا الحكم لخدمتها ، التى تركنا
الحكم لخدمتها •

وطلب سعد الى المجلس أن يؤجل أعماله الى أن تتألف حكومة
جديدة •

والواقع ان سعدا بموقفه هذا قد تمخلى عن حقوقه الدستورية ،
وتخلى عن مواقفه السابقة دفاعا عن الدستور ، ودفاعا عن حقوق الأمة فى
هذا الدستور • هذا الدستور الذى يعطى ويولى الحكم من تتوافر له ثقة
البرلمان ، ولم يكن هناك شخص سوى سعد تتوافر له هذه الثقة ، واحتج
مجلس النواب على التبليغ البريطانى وأعلن أن تصرفات بريطانيا منافية
لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على استقلالها والتدخل فى شئونها
والعبث بدستورها ، وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية ، فضلا عن
أن هذه الاعتداءات ، ليست لها أية علاقة بالجريمة ، ولا نظير لها فى
التاريخ •

أعلن مجلس النواب المصرى رأيه فى الموقف ، وتمشيا مع موقف

سعد زغلول لم يدرك مجلس النواب أن حل قضية الدستور ، وحل قضية الاستقلال لا يتم الا فى مصر ، لا خارج مصر ، وأنه بيد الأمة المصرية لا بيد حكامها . لم يدرك هذا ، فأعلن مجلس النواب المصرى احتجاجه الشديد على تصرفات بريطانيا الجائرة الباطلة ، وقال المجلس : انه يشهد الأمم المتمدنية على فداحة تلك المطامع الاستعمارية التى لا تتفق مع روح هذا العصر ، وحقوق الأمم المقدسة ، ويبلغ برلمانات العالم احتجاجاته ، ويرفع الأمر الى مجلس عصبة الأمم طالبا اليه التدخل فى الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ، ولا تبغى عن استقلالها بديلا .

انتهى مجلس النواب الى قرارات سلبية ، والى شعارات ايجابية، ولم يقف من بين أعضاء الوفد من يبصر النواب بالصبر الذى ينتظر قضية الدستور ، ولم يرتفع فى هذا الشأن إلا صوت عبد اللطيف الصوفانى ، ذلك الصوت البتيم الذى وقف صاحبه فى الجلسة وقال: « ان لى اقتراحا أريد البثانه فى مضبطة الجلسة ليكون حجة لنا فى المستقبل ونعصه : ان كل تصرف حصل من حكومة استقالت - . يعنى حكومة سعد زغلول - او يحصل من حكومة مقبلة ، وكان هذا التصرف مخالفا لارادة المجلس او كان المجلس معطلا ، وفى هذا التصرف أى عيب او مساس بحقوق البلاد ، يكون هذا عملا فرديا لا تتحصل الأمة أية نتيجة تترتب عليه ، ما دامت الأمة لم تقره ولم تقبله » . كان هذا الصوت اضعف الايمان فى هذا الموقف الخطير .

ومضى سعد زغلول الى مجلس الشيوخ لينهى اليه انباء الامة ويعلم فيه موقفه ، فقال فى ذلك : انه كان يعتقد أن المذكرة ولهجتها اللطيفة مع معناها ومرماها للذين كانوا فى محلها ، المذكرة التى استحسنها كل من اطلع عليها ، للمذكرة التى تكن من المنظور أنها تلين من حدة جناب المندوب السامى ، ومن الحجة التى اثارتها تلك الجريمة التى كانت الوزاة أول مستنكر لها وآسف عليها ، وظهرت ذلك بهجة أدلة ، كما ان الأمة شاركتها فى هذا الأسف الشديد ، ودل الحزن الذى تضمنته على أن الأمة بريئة كل البراءة من هذه الجريمة ، وأنه من الظلم الفاحش ان تلقى مسئوليتها على عاتقها ، مضى سعد يقول : كنا نظن ان هذا الأسف العام وهذا الحزن وهذا السخط الذى كان

يرتفع عن كل كاشفة ، يثبت للامة الانجليزية اننا قوم متحطون بكل الصفات الشريفة ، وان كان فينا بعض اشرار ، فشأننا في ذلك شأن جميع الامم ، ولكن لا ينبغي ان يؤخذ البريء بجريمة المجرم ، ولا ان تؤاخذ الامة بفعل سفهائها الذين لا تخلو امة منهم، ولكن قدر الله علينا ما قدر ، ونحن لا نحرم عناية الله ، لاننا وان كنا ضعافا ، اصحاب حق .
وللحق كلمة يقولها ان شاء الله .

نعم كان سعد ضعيفا ؟ وكان صاحب حق ؟ وصحيح أن مصر لم تحرم عناية الله وان كانت قد ظلت تطالب بهذا الحق حتى ثورة عام ١٩٥٢ ، فانترعت لها الثورة حتفا انتزاعا .

وعاد سعد يخاطب الشيوخ بلغة الحكمة والعقل ؟ ويقول : قبل ان أبرح هذا المكان ، أرجو من حضراتكم وكل سامع لي أن يدقق النظر في الحالة الحاضرة وفي مركزنا ، فتواصوا بالصبر وبالسكون والهدوء ، فاننا بهذا السكون والصبر يمكن أن نصل ان شاء الله الى غايتنا ان عاجلا أو آجلا .

وطالب سعد مجلس الشيوخ بتأجيل جلساته ، وصرح للمجلس بأنه وزملائه مستعدون بكل اخلاص أن يؤيدوا في مجلس النواب كل وزارة تعمل لمصلحة البلاد ، وأنه ليس فيهم عاطفة معارضة الا فيما يخص المصلحة العامة ؟ وانهم خدام هذه المصلحة ومؤيدون لكل من يؤيدها ؟ وبعت مجلس الشيوخ باحتجاج مماثل لاحتجاج مجلس النواب .

وقد سعد زغلول استقالته الى الملك ، فابلقه الملك في يوم ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ قبول الاستقالة ، وخاطب بسعد الامة قائلا : ان الوزارة بعد ان اجتهدت في تسوية الحالة السيئة التي نشأت عن الجناية المنكورة المفقودة ، وبعد ان افرغت جهودها في وقاية البلاد من شرها ، بحسب ما املتته عليها مصلحة الامة ، رأت ان استنواها في الحكم صعب ، وربما يعرض الوطن لآخطار ربما لا تحدث في تخليها عن الحكم فلهذا رأت ان تستقيل من منصبها ، فتفضل جلالة الملك بحفظه الله ، بقبول هذه الاستقالة ، فنرجو الامة أن تتفهم هذه الحقيقة حق الفهم ، وان تدرك انها في مصلحة البلاد ، والا فاني اى عمل يكون فيه تكدير

للراحة او تهويش لالكار ، والله يحفظها من شر العاديات ويصل بها
الى احسن النايات ، وانى يستعد مع اصدقائى لتأييد اية وزارة
تشغل لمصلحة البلاد ونطلب لها كل توفيق .

وبينا كن سعد يلقى بياناته ويبحث ببدائه الى الأمة كانت الأمة تغل
وتأهب للانفجار فى وجه المستعمر المتدى ، فاجتمعت الوفود ، وتكونت
المظاهرات ، وذهبت الى سعد وكيل الأمة ، وزعيم الشعب ، لتسمع منه كلمته
فخطب فيهم قائلاً :

« انقلوا عنى أنى قدمت الاستقالة لمصلحة البلاد ؟ وأننى أرى أن
المظاهرات ليست فى مصلحة البلاد ؟ وأننى أدعوكم الى الهدوء والى البعد
عن الطيش ، واننى مستعد لتأييد أية وزارة تأتى وتكون حائزة للرضاء العام
عاملة على تحقيق آمال البلاد ؟ فان الموقف دقيق جداً ، وأنا واثق من أنى
وأنا خراج الوزارة ، سأستطيع خدمة البلاد أكثر ألف مرة ، مما لو كنت
داخلها ، وتيقنوا أن الله منا ، ولا بد أن تفوز الأمة فى النهاية ان شاء الله .
ثم وجه سعد الحديث ، فى هذا الخطاب ، الى الطلبة ، فقال : علمت
انكم أضربتم عن تلقى الدروس ، فلماذا ؟ اننى أوصح لكم بالعودة الى
دروسكم لأن هذا فى مصلحتكم وفى مصلحة البلاد ، يجب أن نحافظوا
على الهدوء والسكينة ، وأن نتواصوا بذلك وتنقلوا عنى الى اخوانكم
خميما ؟ اننى أقدم لكم هذه النصيحة بصفتى أبا لكم شقيقا عليكم ؟ فاسمعوها
واعملوا بها .

ووضحت اجميع «قدمات الخطة البريطانية» ، ثم بدأت النتائج
تتوالى الواحدة بعد الأخرى ، وراحت بريطانيا تجنى ثمار خفتها .

وما من شك فى ان هذه المواقف المتخلفة التى وقفها سعد بعد
مصرع السير لى ستاك ، قد ساعدت بريطانيا الى حد بعيد على جنى
هذا الثمار ، فنتج اذا استعرضنا هذه المواقف وجدناها تسير ، ربما من
غير وعى او ادراك من سعد ، وفقاً للخطة البريطانية وفى اتجاه اهدافها
اذ نجد سمدا يقف فى مجلس النواب ويعلن أنه فى الوقت الذى يسلم

فيه بعض المطالب التي وردت في التبليغ البريطاني والذي يحتج هو عليه ، فإنه حرص كل الحرص على جعل لهجة الرد المصرى لطيفة ، ويقول : انه كان من المنظور ، انها تلين من حدة المنسوب السامى وتخفف من حدة الجريمة ! ، ثم نجد ان سعدا يعلن اعتذاره ، واعتذار الحكومة ، واعتذار الامة لبريطانيا ، ويعلن اسفها واستنكارها للحادثة ، ثم نراه يقف مرة اخرى ليوجه الخطاب للامة الانجليزية ويقول لها فى صراحة وتوسل : لا ينبغي ان يؤخذ البرىء بجريمة المجرم ، ونراه تارة يوصى الامة المصرية بالصبر والسكون والهدوء ، ثم يعلن استعدادده هو وباقي اعضاء الوفد لتأييد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد بكل اخلاص . ونجده فى موقف يعلن فيه ان استمراره فى الحكم صعب وقد يعرض الوطن لخطر ربما لا تحدث فى حالة تخليه عن الحكم ! ثم نجده فى موقف آخر يدعو فيه الى الهدوء والبعد عن الطيش ، ومن ثم يبعد بين الشعب ، ومجرد التفكير فى الثورة ، ثم نراه يجمع فى دعواته الخاتمة الى حد ان يدعو الطلبة الى الامتناع عن الاضراب والى الحرص على الهدوء والسكينة .

لقد تنحى سعد زغلول عن الحكم ، وهو زعيم الثورة ، وقائد الامة ؛ وصاحب الأغلبية الساحقة فى البرلمان ، وترك للملك أحمد فؤاد ان يتصرف ؛ فماذا كان قرار الملك ؟ لقد تصرف الملك فاختار « أحمد زيور » ليكون رئيسا للوزارة ، وأحمد زيور الذى يصف شخصيته عباس محمود العقاد فيقول عنه : انه رجل أشهر ما اشتهر به قلة الاكثريات ، وفلسفة المعيشة الرخية ؛ وعلى الدنيا بعد ذلك السلام ، فما كلف نفسه قط قراءة الصحف المعارضة أو الموالية ، وأعجب من ذلك انه لم يكلف نفسه قراءة الدستور .

ذلك كان « أحمد زيور » رئيس الوزراء الجديد ؛ الذى كان عليه أن يواجه أزمة مقتل سردار الجيش المصرى ، ويواجه بريطانيا . هكذا كان مصير قضية الاستقلال ، وقضية الدستور ، بعد أن نجحت بريطانيا فى تفتيت وحدة البلاد . وتفتيت مطالب الشعب ، وبعد أن تم لها استدراج سعد من ساحة الجهاد الوطنى الى الحكم ، ومن الزعامة الى رئاسة الحكومة .

وعلى هذه الصورة ، ترك سعد رئاسة الحكومة ، ولكن على الرغم من هذا كله ، بقيت الأمة الطيبة على ثقها بسعد زغلول ، غير أن بريطانيا مضت في خططها بلا هوادة ، وبلا توقف .

ولعله من الانصاف الا نحمل سعدا وحده التبعة فيما منيت به الأمة آنذا ، وفيما مرت به من أحداث ، فان له في تحمل هذه التبعات شركاء من خصوصه السياسيين . لأن الأمة بجمعاء كانت في كفاح ضد بريطانيا وضد الملك ، مما كان يحتم على الجميع ان يختلفوا فيما بينهم بالتضامن أمام هذا العدو المشترك ، كيواجهوه في صف واحد وبكلمة واحدة ، وكان أخرى بالساسة جميعا ، في تلك المرحلة أن يشتوا على تأييد سعد زغلول ويطالبوه بادی ذی بده - لمجرد علمهم بالانذار البريطاني ، وعقب مصرع لی ستاك - بأن يقف وهم من ورائه سندا قويا ، ليثبتوا ان أبناء هذه الأمة قادرون في اخرج اللحظات الحاسمة في تاريخ بلادهم على التماسك والوقوف صفا واحدا أمام اعداء الأمة . كان عليهم جميعا ان يطنوا قبولهم لقيادة سعد زغلول برغم مرضه وشيخوخته فبشدوا من أزده ، ورفعوا من روحه وطنويته ، وان يؤكدوا جميعا للأمة ، انهم ما زالوا عند حسن ظننا بهم ، كان عليهم ان يعملوا جميعا على مساعدة سعد لا من أجل شخص سعد ، بل من أجل ان يبقى للأمة قوة الانبعاث الثوري ، فيواجه الشعب كله بريطانيا ، في وحدة لا تتفكك وصلابة لا تلين .

ولكن الساسة من خصوم سعد واصدقائه لم يفعلوا ذلك ، لان عقليتهم ونفسياتهم ، كانت ارضا خصبة لبذور التشقاق والفتنة التي بلرتها بريطانيا والملك بينهم ، فاصبحوا ولا هم لهم الا التطلع للحكم والصراع من أجله .

وهكذا كتب القدر على الأمة المصرية ، أن ترى كفاحها الثوري ، وجهادها الخالص ، يبدد في النهاية سياستها ، فيذهب الكفاح ، ادراج الرياح ، ويصبح الجهاد والشهداء قرايين على مذبح الأهواء والأنانية ؛ والمصالح ، وفي سبيل الحكم والسلطان .

ان هذا المصير الذي انتهت اليه مصر في نوفمبر عام ١٩٢٤ ، يحملنا على أن نرجع الى الوراء قليلا ، لنقف في أحداث شهر مارس سنة ١٩٢٤ ؛ حينما عرضت رئاسة الحكومة على سعد ، ولنراجع الحساب بين التاريخين ؛

حساب الكسب والضرارة ، حتى تبين ما عاد على البلاد من رئاسة الوزارة ، وما الذى أصاب الحركة الوطنية بعد التطلع الى الحكم فى ظل الاحتلال وفى ظل سلطان الملك فؤاد .

لا مشاحة فى أن « سعد زغلول » أراد أن يمارس الحكم بوصفه رئيسا للوفد المصرى ، رئيسا للحزب الذى تضوى تحت لوائه الأكرية العظمى من الأمة ، والذى يسيطر على الأغلبية الساحقة فى البرلمان ، كما أن سعدا حرص طوال مدة حكمه على أن يقف من الملك فؤاد موقف الحزم والتشدد فى معركة الدستور ، وما قد رأينا موقفه من معركة الاستقلال .

ولكن هل كان سعد على صواب فى تقديره حينما قدر لنفسه النجاح فى معركة الدستور ، فقدمها على معركة الاستقلال ؟ وهل يقول العقل أنه يمكن أن يكون البلد فى مستقر دستورى ؟ وما قيمة الدستور بلا استقلال ؟ وإيهما أولى بأن يبدأ الشعب الكفاح من أجله ؟ ويحظر عباس محمود العقاد الموقف ، بعد استقالة سعد من الحكم فيقول :

والآن وقد حلت الفرصة واستقال سعد ، وهو الرجل الوحيد الذى يحول بينه وبين الانفراد بسلطان الدستور (يعنى الملك فؤاد) وافقت رغبته ورغبة الدولة البريطانية ورغبة اللورد اللبى فى صد هذه القوة الكبيرة التى تشق طريقها بإرادتها ولا تنتظر الأقوياء حتى يشقوا لها الطريق لتمضى فيه مضى الاتباع ؛ قبض الملك فؤاد بيديه على أعتة السياسة المصرية ، ووطد العزم على الاستمرار بسلطان الحكومة ، وتحقيق الغاية التى تأهب لها منذ سنوات .



هكذا كانت الحال عندما استقال سعد ، ولهذا يجدر بنا أن نتساءل من جديد : هل كان من صالح سعد أن يقبل رئاسة الوزارة ، مع علمه سلفا - بكل هذه الحقائق التى لم تكن لتخفى عليه وهو السياسى المحنك الأريب ؟ لقد عالج عباس محمود العقاد هذا الموقف فقال :

لاحظ بعض الناقدين أن سعدا قبل الوزارة وكان عليه ألا يقبلها ،

وان يمهّد به الى أحد أنصاره وحلفائه لئلا يضطر وهو فى الوزارة الى أن
يجيز ما لا يجيزه الزعيم الوطنى فى حل القضية المصرية .

ويقول العقاد : انه فات هؤلاء أن مجرد التنحى عن رئاسة الوزارة
لهذا الغرض ، مناه الاستعداد للرضا بما دون المطالب الوطنية ، واتخاذ
الناورات المصطنعة لتسهيل النزول عن تلك المطالب ، ثم ماذا يكون اذا
تطلب الأمر ، موافقة النواب « وسعد » رئيس النواب ؟ فليس هنا من ضرر
يتقى باجتناّب سعد رئاسة الوزارة عقب الانتخابات الأولى ، ولكن الضرر
كل الضرر فى ذلك الاجتناب ؛ انا ينبغي للزعيم الوطنى أن يتنحى عن الانتخاب أو
يتنحى عن رئاسة الوزارة ، اذا حطت وسيلة الدستور لتحقيق المصالح
العامة والمطالب القومية وذلك تقدير لا يطالب سعد بافتراضه فى ذلك
الحين ، ولو كان سعد يعلم العيب القاطع الذى لا مراء فيه لوجب
عليه أن يقنع الجماهير بما هو مقتنع به ، وأن يضع أيديهم على الحقيقة
بتجربة لا تحتمل الجدل . ويستطرد العقاد فيقول :

وخير مقياس نقيس به الخطط أن ننظر الى الخطة التى تناقضا ونذهب
عنها الى جميع نتائجها لكى نوازن بين النتائج فى الحالتين ، وليس فى
نتائج رفض الانتخاب ورفض الوزارة فى ذلك الحين ما هو أجدى وأحق
بالاعتماد من نتائج القبول على أسوأ الفروض .

ويقول : ونحن من المعتدين أن سعدا أصاب فى قبول الوزارة هذه
المرّة ، لأنه كان يخطئ لو رفضها بعذر ، من تلك الأعذار ، وليس منها
ما يستحق المبالاة ،



ونحن لا نوافق على هذا القول ، لأننا لا نرضى لو كبل الأمة المسئول
عن قضية الاستقلال وقضية الدستور أن يحدد مواقفه على أساس التجارب
والموازنة بين النتائج ، فصفت الزعامة الأساسية هى القدرة على تفهم
الخطط وتقدير النتائج ، واختيار أنسب السبل وأصلح الأوقات للعمل ،
فاذا أخطأ الزعيم فى التقدير وفى الخطط وفى النتائج ؛ واذا أساء اختيار

أنسب السبل ولم تتوافر له القدرة على توقيت تصرفاته واتخاذ قراراته الحاسمة ، اتفت عنه صفة الزعامة ، لأن مستقبل الشعوب يتوقف فى معظم الأحوال على قرار صائب يتخذ فى الوقت المناسب ، وفى قوة وإصرار يشعران المستعمر تماما انه يواجه قرارات جديده حاسمة لا ترد ولا تراجع فيها .

ولقد عالج لورد لويد الموقف فى مؤلفه « مصر فى عهد كرومر » فقال :

لقد تصرف المندوب السامى بسرعة فور تسلمه رد سعد زغول ، ويعنى لورد لويد ذلك الرد الذى يقول عنه سعد : انه صاغه بكل لطف ليستميل المندوب السامى والذى يصفه لورد لويد بالرد الصيائى المنطوى على عدم الشعور بالمسئولية !

ويمضى لورد لويد فيقول : ان مما اقترحه المندوب السامى القيام بمظاهرة حربية وبحرية ضد مصر مع قطع العلاقات السياسية ، وفى الوقت نفسه ، أخذ وهائن من المصريين واعداهم فور وقوع اغيالات أخرى .

ويضيف أن هذه الاقتراحات كانت تنطوى على مضى للباس الهمجى ، لأنه اذا لم يكن فى استطاعتنا حماية الأجانب الا بقتل الأبرياء من المصريين نكون قد بلغنا آخر مراحل العجز !

ثم يمضى لورد لويد فيقول : فنفرض أن «سعد زغول» آثر البقاء فى الحكم ورفض التسليم بمطالبنا ، فما الاجراءات التى كان بوسعنا اتخاذا لاجباره على التسليم بها ؟

ثم يعيب المؤلف عن سؤاله قائلا : كان لنا جيش احتلال يمكن تزيئّه ، وكان فى امكاننا الاستيلاء على ادارة البلاد والعدول عن تصريح الاستقلال (يعنى تصريح ٢٨ فبراير) ثم يعود فيتساءل : هل حكومة بريطانيا المظلمى كانت تزمع جديا اتخاذ مثل هذا الاجراء ؟ ان اتخاذ قرار فى هذا الشأن كان من المثل على بريطانياه ولكن « سعد زغول »

انقلدنا باستقلاته ، ومن حسن حظنا في هذه الأزمة انه فقد شجاعته .
لقد تسلطت عليه المخاوف من اجل سلامته الشخصية ، وكان يتوقع
الاعتقال ، بل المحاكمة ، وباستقلاته حلت الراحة محل المتعب .

ويستطرد قائلا : ان التندوب السلمي ووزير الخارجية تنفسا
الصعداء واستراحا لما انتهت اليه الامور بعد استقالة سعد زغلول ،
ورحبا بهذا الاجراء واعتبراه فرصة بعثت بها السماء لاتقائهما من ذلك
الوضع الكريه الذي وجدا نفسيهما فيه !

تلك كانت صورة الموقف أمام لورد لويد وقت استقالة سعد زغلول
من الحكم ، ونجحت بريطانيا في خططها ، وكسب الملك معركة الحكم ،
أما سعد زغلول فلم يجد ما يقوله سوى ما يرويه عنه عباس محمود العقاد
في مؤلفه اذ يقول :

وكان سعد يقول اذا ذكرت وزارة الشعب الأولى وازماتها ومضلاتها :
فان عينا الأكبر في تلك الوزارة أننا أخذناها جدا وصدقنا أننا مستقلون !

ويعقب العقاد على ذلك فيقول : « وهذا عيب من وجهة النظر
الانجليزية لا شك فيه لأن الذي كان مطلوباً من سعد على ما يظهر ، هو
أن يصدق أنه رئيس حكومة مستقلة ، ولكن بمقدار ما يؤدي ثمن الاستقلال
ويحمل ما فيه من المفارم والتكاليف ، ثم ينسى الاستقلال كلما كان للسياسة
البريطانية مطلب بتتبعه ، وهو شأنه بعد ذلك في تمثيل هذا الدور
ذى الوجهين ! لكنه لم يخلق لتمثيل دور ذى وجهين في رواية طويلة
كرواية الاستقلال ، فاكفى بتمثيل الدور من جانب واحد هو جانب
الاستقلال الصحيح ! ومضى في وزارته كما يمضي كل رئيس حكومة في
أمة مستقلة ، وترك للسياسة البريطانية أن تقنع بهذا الدور الصريح أو
تعلن أغراضها الخفية من وراء الفلواهر والمراسم فتقوم هي بتمثيل الدور
ذى الوجهين » .

اما نحن فنقول : ان سعدا خسر معركة الدستور بعد ان خسر معركة الاستقلال ، وكسب الملك معركة الحكم ، ونجحت بريطانيا في كططها للقضاء على الثورة ، وخسرت مصر قضية الدستور ، وقضية الاستقلال ، وانتهى الامر بالامة الى تصارع الساسة والاحزاب في معركة الحكم الذاتي المثلث بالاستقلال الزائف ، وفقت قضية الدستور والحكم مقدمة على قضية الاستقلال ، وبهذا كله انتهت ثورة ١٩١٩ على الصورة التي انتهت عليها الثورة العراقية !.

فهرس

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول	
تمهيد لثورة مصر	٣
الفصل الثاني	
مقدمات ثورة مصر	١٥
الفصل الثالث	
بريطانيا ومستقبل مصر بعد الحرب	٢٤
الفصل الرابع	
الامة النائرة تتطلع الى الزعامة الصالحة	٣٠
الفصل الخامس	
الوند المصري وكيل الامة	٤٢
الفصل السادس	
رشدى وسعد	٤٩
الفصل السابع	
سعد زقلول يواجه السراى والانجليز	٥٩
الفصل الثامن	
الامة تمضى فى جهادها	٦٣
الفصل التاسع	
الخطة البريطانية لمواجهة الثورة	٧٠

الفصل العاشر

٧٧ الامه والاخراج عن سعد

الفصل الحادي عشر

٨٤ الوفد ومؤتمر الصالح

الفصل الثاني عشر

٩٠ التمهيد للجنة ملنر

الفصل الثالث عشر

١٠١ لجنة ملنر

الفصل الرابع عشر

١٠٨ اهداف لجنة ملنر

الفصل الخامس عشر

١١٣ ملنر يستلوج « سعد زغلول »

الفصل السادس عشر

١٣١ سعد يفاوض لجنة ملنر

الفصل السابع عشر

١٤٧ الامه ومشروع لجنة ملنر

الفصل الثامن عشر

١٦٦ لجنة ملنر تمهد لتفتيت الوحدة الوطنية

الفصل التاسع عشر

١٨٥ عدلى يكن وسعد زغلول - سعد والزعماء

الفصل العشرون

٢٠٨ مفاوضات عدلى - كيرزن

الفصل الحادى والعشرون

بريطانيا تمضى فى خطتها ٢٢٤

الفصل الثانى والعشرون

خطة بريطانيا بعد فشل المفاوضات ٢٤١

الفصل الثالث والعشرون

نفى سعد الى جزر سينشيل ٢٤٦

الفصل الرابع والعشرون

الامة تمضى فى جهادها ٢٥١

الفصل الخامس والعشرون

مقدمات تصريح ٢٨ فبراير ٢٥٥

الفصل السادس والعشرون

نظرة بريطانيا لتصريح ٢٨ فبراير ٢٧٠

الفصل السابع والعشرون

الامة وتصریح ٢٨ فبراير ٢٧٦

الفصل الثامن والعشرون

الدستور ولید تصريح ٢٨ فبراير ٢٩٢

الفصل التاسع والعشرون

لجنة الدستور ٢٩٩

الفصل الثلاثون

تأمر الملك والانجليز على حقوق الامة ٣٢٢

الفصل الحادى والثلاثون

الاحراب المصرية ٣٣٩

الفصل الثاني والثلاثون

٣٤٩ بريطانيا والسودان بعد اتفاقية الحكم الثنائي

الفصل الثالث والثلاثون

٣٦١ سعد زغلول بين الجهاد والحكم

الفصل الرابع والثلاثون

٣٧٧ سعد زغلول بين الزعامة الثورية ورياسة الحكومة

الفصل الخامس والثلاثون

٣٩٣ سعد الحاكم والدستور ، وتصريح ٢٨ فبراير

الفصل السادس والثلاثون

٣٩٧ سعد والتنظيم الحزبي

الفصل السابع والثلاثون

٤٠٠ سعد زغلول وحقوق الوزارة الدستورية

الفصل الثامن والثلاثون

٤٠٣ سعد زغلول وقضية الاستقلال

الفصل التاسع والثلاثون

٤١٦ سعد بين الزعامة الثورية والحكم — أزمة السودان

الفصل الأربعون

٤٤٤ بريطانيا تمهل في السودان

الفصل الحادي والأربعون

٤٥١ سعد يفاوض مكدونالد

الفصل الثاني والأربعون

٤٦٩ سعد بعد فشل المفاوضات

الفصل الثالث والأربعون

٤٨٣ سعد يواجه البرلمان بعد فشل المفاوضات

الفصل الرابع والأربعون

٤٩١ الحادث المبرر للمدوان

الفصل الخامس والأربعون

٥٠٢ سعد والتبليغ البريطاني



الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عميد - روض الفرج



هنا الكتاب

يتناول المؤلف في هذا
الكتاب - من السلسلة التي
بداها في تحليله التاريخي
لعلاقات الغرب بالشرق -
لورة مصر عام ١٩١٩، فيشرح
مختلف الاتجاهات السياسية
وسلوك الساسة والزعماء
وقتشيد، وملامحات الثورة
وخطة بريطانيا من أجل
القضاء عليها .

نبذة عن المؤلف

محمد علي الفتيت خريج كلية
الحقوق بجامعة القاهرة عام
١٩٢٢ ، استقل بالمحاماة
وعالج القضايا العامة في
أبحاث منشورة . وفي عام
١٩٥٢ وما بعده اختير
مستشارا لوفد مصر في هيئة
الأمم المتحدة ثم عفاوا بأول
مجلس إدارة لهيئة قضاة
السويس بعد التأميم .

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع منبج - مطبوعات

٢٠٠٨ / ٢٠٠٩
٢٠٠٩ / ٢٠١٠

الثمن . ٥ قرش

العدد ٧١